د / عبد العظيم رمضان

الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك



الصراع السياسى والاجتماعى
فى عصر مبارك

الإخراج الفنى والتنفيذ
صبرى عبد الواحد

تصميم الغلاف : نجوى شلبى

الصراع الإجتماعى والسياسى
فى عصر مبارك

بقلم

د . عبد العظيم رمضان

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٣

تقديم

المقالات الصحفية مصدر هام من مصادر الكتابة التاريخية ، لأنها ترصدالأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ، وتتابعها بالرأى والنقد ، وتساعد بذلك على تكوين صورة الحدث التاريخى ، ورسم لوحة الحياة الفكرية والصراعات الحزبية والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

ومن هنا أهمية جمع هذه المقالات فى كتب ، بدلا من تركها مدفونة فى بطون الصحف والمجلات ليضيع أثرها ويغيب ذكرها من ذاكرة الناس ، ويتعذر على الباحثين الحصول عليها لمساعدتهم فى تكوين الصورة التاريخية للعصر الذى يدرسون . فهى نوع من التاريخ الحى - أو «التاريخ الساخن» يحتفظ بنبض لأحداث.

ولعلى كنت أكثر الباحثين استفادة من المقالات السياسية فى رسالتى للماجستير والدكتوراه عن تطور الحركة الوطنية فى مصر ، فقد كانت تقدم لى من المعلومات ما كان يتعذر على الحصول عليه لاندثار أثرها لسبب أو آخر . وأذكر فى هذا الصدد مجموعة المقالات التى نشرها المرحوم فكرى أباظة فى ثلاثة أجزاء عن الفترة التى سبقت ثورة ١٩١٩ ، إذ ندد فيها بهجوم الانجليز على الوظائف فى مصر وطردهم المصريين منها ، واستياء الخريجين من هذا الهجوم الذى يحرمهم من تولى

الوظائف الإدارية فى بلادهم . وكان هذا الاستياء من أسباب اشتراك الطلبة والمثقفين فى ثورة ١٩١٩ لانهاء السيطرة الانجليزية على مصر .

ولقد سبق لى أن قدمت للقارئ مجلدين كبيرين يضمان مقالاتى فى عصر السادات ، تحت عنوان : «مصر فى عصر السادات» ، وقد لقيا اقبالا جماهيريا واسعا حتى عمدت بعض دور النشر فى بيروت إلى تزويرهما! وذلك لما تضمناه من رصد ومتابعة للأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى جرت فى عهد السادات . وقد شجعنى هذا على أن أقدم هذا الجزء الذى يضم مقالاتى عن الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك وكان غرضى من ذلك أن أحفظ هذه الصفحة من تاريخ مصر حتى يتسنى للباحثين فيما بعد تقديم الدراسات التاريخية التى تتناول شتى مناحيها وجوانبها . وسؤتبع هذا الجزء بأجزاء أخرى .

وقد أخضعت الكتاب للتبويب العلمى ، فقسمته تقسيما موضوعيا دون أن أغفل التسلسل الزمنى لصدور المقالات على قدر الإمكان ، خصوصا بالنسبة للموضوعات المتكاملة .

وقد بدأت فى الفصل الأول بمقالاتى عن التطرف الدينى والإسلام السياسى ، وقد عبرت فى هذه المقالات عن رأيى فى هذه القضية الهامة ـ أو هاتين القضيتين إذا صح التعبير ، فليس كل من يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية متطرفا دينيا ، ولكن كل متطرف دينى يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية . وأعتقد أن القارئ الذى يقرأ هذه المقالات سوف يلم بكافة أطراف الموضوع ، وقد يوافقنى فى رأيى أو يختلف ، ولكنه فى كل الأحوال سوف يتزود بوجهة نظر لا غنى عنها لتكوين وجهة نظر شاملة وخاصة فى هذا الموضوع . .

فقد تتبعت فى هذه المقالات قصة تطبيق الشريعة الإسلامية ، والخلافة الإسلامية ، والحكومات الإسلامية عبر التاريخ ، والحركة الإسلامية فى مصر ، والممارسات السياسية للحركة الدينية ، والإرهاب تحت مظلة الدين ، ومواجهة فكر التكفير ، وقضية الحجاب ، وغير ذلك من القضايا ، كما ختمت هذا الفصل بمقالى «الخارجون من تحت

السماء» الذى يتضمن رؤيتى الشخصية للدين والإيمان ، وهو مقال أعتز به كثيرا لما وفقنى الله إليه من وضوح الرؤية وصحة التعبير .

أما الفصل الثانى ، فقد جمعت فيه مقالاتى التى حاربت فيها فكرة توظيف الدين فى خدمة رؤوس الأموال ، ومقالى المعروف فى مجلة «أكتوبر» : «لا .. لإرهاب المفتى» ، الذى كان عاملا مساعدا فى سرعة اصدار فتواه الشهيرة التى نفى فيها عن فوائد البنوك صفة الربا . كما نشرت مقالى الثانى فى هذا الصد د ردا على الأستاذ طارق البشرى الذى هاجم المفتى بسبب هذه الفتوى .

أما الفصل الثالث ، فيضم مقالاتى عن حياتنا الديموقراطية والحزبية . وسوف يرى القارىء الكريم أننى وقفت فى هذه المقالات موقفا ثابتا ضد جميع الممارسات غير الديمقراطية ، سواء جاءت من قبل الدولة ، أو جاءت من المعارضة . ففيما يتصل بممارسات الدولة نشرت مقالى : «تلامذة حمزة البسيونى لن يفيدوا نظام مبارك» ، ومقالى الآخر «لتكن حادثة أبو زعبل آخر ما يشهده عهد مبارك «وأيضا مقالى : «حول مصادرة جريدة الأهالى» . أما فيما يتصل بممارسات المعارضة ، فقد نشرت مقالى المعروف : «جحيم الديموقراطية» ، ومقالاتى الأخرى التى تتناول حرية الرأى وحرية التشهير» ، وحرية الصحافة وقانون الغاب» ، وحياتنا الحزبية ، وأيضا مقالى الذى ودعت به مجلس الشعب السابق ، الذى صدر حكم المحكمة الدستورية ببطلانه ، وعنوانه : «مجلس القطط السمان» .

أما الفصل الرابع ، فيشتمل على مقالاتى عن نظام الرئيس مبارك ، وقد تناولت فيها شرعية نظام مبارك ، وما إذا كان يستمد شرعيته من ثورة يوليو ، أم أن ثورة يوليو قد انتهت بموت عبد الناصر ؟ كما تناولت فيه أحداث الأمن المركزى التى هزت نظام مبارك بعنف ، وأوضحت جوهر هذا النظام . وقد ضمّنت هذا الفصل مقالى فى مجلة «أكتوبر» عن «المؤسسة العسكرية» ، بعد استبعاد المشير عبد الحليم أبو غزالة من موقعه كوزير للدفاع والانتاج الحربى والقائد العام للقوات المسلحة ، ثم مقالى عن طبيعة الديموقراطية التى يمارسها نظام مبارك فى مصر وما يمكن أن تفرزه فى ضوء علاقات الانتاج . وأخيرا مقالى الذى تناولت فيه

تعيين الفنان فاروق حسنى وزيرا للثقافة ، وهو المقال الذى رددت فيه على الصديق الأستاذ إبراهيم سعدة الذى هاجم فيه هذا التعيين فى مقال له بجريدة «أخبار اليوم» .

أما الفصل الخامس ، فيتضمن مقالاتى عن «لعبة معارضة كامب ديفيد فى مصر » . ويتناول المعارك الصحفية التى قامت بينى وبين الكتاب المعارضين لكامب ديفيد ، بسبب ممارساتهم السياسية فى مصر تحت مظلة هذه المعارضة .وقد تضمن مقالاتى التى هاجمت فيها تجاهلهم لعيد تحرير سيناء ، وتغير مفهوم الوطنية والعمالة بين عهدى عبد الناصر ومبارك ، ثم المعركة الصحفية التى دارت بينى وبين حزب التجمع حول موقفه من كامب ديفيد وافتراءاته على الرئيس السادات ، وقد دارت هذه المعركة تحت عنوان :« اللعبة السياسية الرديئة » الذى اخترته بعناية ، لأنه يعبر عن لعبة الافتراء على زعماء نجحوا فى تحرير تراب الوطن من الاحتلال الاسرائيلى لحساب زعماء فرطوا فى هذا التراب وسلموه غنيمة للأعداء بدون قتال تقريبا . وقد استأنفت هذه المعركة مع الحزب الاشتراكى الناصرى تحت التأسيس حول نفس القضية ، وأطلقت على هذه القوى السياسية اسم الطفح السياسى الجديد الذى يتظاهر بالتطرف فى الوطنية والقومية ، ولكنه يدين بالولاء لهذا الحاكم العربى أو ذاك ممن يحاربون مصر فى كل محفل دولى تحت اسم القومية العربية . كذلك نشرت مقالاتى عن المعركة التى خضتها ضد نقابة الأطباء أولا ، ثم المركز القومى للسينما ثانيا حول نفس القضية ،. ثم مقالى الذى هاجمت فيه موقف وزراء خارجية مصر فى عهد السادات الذين اختلفوا معه حول كامب ديفيد، لتمسكهم بموقفهم رغم نجاح سياسة السادات فى تحرير سيناء .كذلك مقالى عن أعضاء تنظيم «ثورة مصر» وهل يسمون مجرمين أو أبطال ؟وأخيرا مقالى الذى علقت فيه على عودة طابا إلى مصر، وأوضحت أنه بعودة كل شبر من أرض مصر إليها تكون الخصومة بين مصر واسرائيل قد انتهت ، وتكون حرب أكتوبر قد انتهت من الناحية الفعلية . وقد تضمن هذا الفصل المقال الذى رددت فيه على الصديق العزيز الأستاذ أنيس منصورحول حضورى مؤتمر ووترجيت .

أما الفصل السادس ، فيتضمن حوارى مع الناصريين حول ديموقراطية ثورة يوليو ، ومحاولاتهم تحسين صورة النظام الناصرى ، واظهار الغيرة على الديموقراطية وحقوق الإنسان . وردودى على ما كانت جريدة « صوت العرب توجهه إلى من تجريح وهجوم . وكذا ردى على ماكتبه المرحوم مجدى حسنين فى هذه الجريدة مرافعا عن انجازاته فى مديرية التحرير .

أما الفصل السابع فيتناول مقالاتى عن الثورة والوفد ، وتجاهل الثورة للزعيم مصطفى النحاس ، ثم افتراءات الناصريين على الوفد وموقف الرئيس مبارك من زعامات ما قبل الثورة . وأخيرا ردى على تهمة مسئولية الوفد عن فشل ثورة ١٩١٩.

وبهذه المناسبة أعرب عن تقديرى الكبير للرئيس مبارك الذى أنهى مؤخرا مقاطعة الثورة للزعيم مصطفى النحاس ، ووصل بذلك بين ثورة ١٩١٩وثورة يوليو .

وقد تضمن الفصل الثامن مقالاتى عن الحرب العربية الباردة ، والتى تناولت فيها العلاقات العربية ـ العربية ، والعلاقات المصرية العربية ، وتمزق العالم العربى، والجامعة العربية ، وعودة العرب إلى مصر بعد المقاطعة ، وموقف مصر من الانتفاضة الفلسطينية . كما ضمنت هذا الفصل مقالى عن مفارقات ميزان القوى بين العرب واسرائيل، وأسطورة النظم التقدمية العربية ، ثم مقالى عن : « مصر والجزائر والاحتكام إلى التاريخ » الذى رددت فيه على هجوم الصحافة الجزائرية على مصر . وأخيرا مقالى عن معرض السعودية فى مصر ، الذى أعقبه ـ لأسباب غير معروفة تشدد السلطات الكويتية فى تطبيق قرار المقاطعة ضدى وضد كل من نجيب مجفوظ وتوفيق الحكيم وأنيس منصور، بعد أن كانت قد تساهلت فى هذا التطبيق . ومنع عدد جريدة الوفد من دخول الكويت ، وربما كان للاخوة الفلسطينيين فى الكويت فى ذلك الوقت دور فى ذلك ! وعلى كل حال ، فقد كان الغزو العراقى للكويت فى ذلك الوقت فى علم الغيب .

أما الفصل الثامن ، فيتضمن مقالاتى عن القضية الفلسطينية وموقف منظمة التحرير ، وقد انتقدت فيها موقف منظمة التحرير من

معالجة القضية ، واشتمل على مقالى : «ونبشر الشعب الفلسطينى بطول احتلال » ! الذى تتبعت فيه موقف المنظمة من القضية ، وتوصلت فيه إلى أنه نظرا لأن أى حل للقضية الفلسطينية سوف يعكس علاقات القوى التى هى لصالح اسرائيل ، فان المنظمة لن تكون حريصة على مثل هذه التسوية لأنها لن تكون لصالحها ، و سوف تسىء إلى صورتها بالضرورة . وقد عرضت هذا المقال على بعض الزعامات الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة فى مؤتمر حضرته فى ميريلاند بالولايات المتحدة، وكانت هذه الزعامات متفقة معى فى هذا الرأى .وقد انفجرت بعد ذلك انتفاضة الحجارة فى الأراضى المحتلة التى غيرت الموقف رأسا على عقب.

وفى النهاية يجب على أن أعترف بأنه إذا رأى القارىء فى هذه المقالات - أو بعضها - شيئا من الشجاعة فى إبداء الرأى ، فإن الفضل فى ذلك يعود إلى مناخ حرية التعبير الذى أفسحه الرئيس محمد حسنى مبارك ، وإلى شجاعة الأستاذين : أنيس منصور وصلاح منتصر فى مجلة أكتوبر ، والمرحوم مصطفى شردى أولا والأستاذ جمال بدوى ثانيا فى جريدة الوفد . فالكاتب - وحده - لايستطيع أن يفعل شيئا ، وإنما يستطيع الكثير من خلال صحافة حرة ، تعيش فى مناخ حر ، يفرضه نظام حر .

والله الموفق .

مصر الجديدة فى أول ديسمبر ١٩٩٢

أ . د . عبد العظيم رمضان

الفصل الأول

التطرف الدينى

قصة تطبيق الشريعة الاسلامية *

في وسط هذه المعاناة التي يعانيها شعبنا على أيدي ملوك الانفتاح ، وتعاني الحكومة أيضا من المحاولات المستمرة للوى ذراعها من جانب هؤلاء الملوك غير المتوجين . وفي الوقت الذي يتملك الغضب جماهيرنا الشعبية وهي تقرأ في الصحف عن سكب اللبن في الترع والمصارف ! بينما يرتفع ثمن كيلو اللبن إلى سبعين وثمانين قرشا ! ، أو تقرأ عن إعدام البيض في مزارع الدواجن بحجة فسادها ! لرفع أسعاره، أو تقرأ عن إعدام أربعة ملايين ونصف مليون كتكوت حي كانت معدة لتسليمها من الشركة العامة للدواجن إلى مزارع الدواجن ، بينما يعاني كل فرد للحصول على فرخة ! أو يقف من أجلها في طابور للجمعية طوله عشرة أمتار - في هذا الوقت لاتجد بعض القوى من مشكلة من مشاكل مجتمعنا سوى مشكلة تطبيق الشريعة الإسلامية!

* أكتوبر في ٣٠ / ٦ / ١٩٨٥

وهكذا تُظهر هذه القوى مدى حذقها وذكائها فى صرف انتباه جماهيرنا عن مشاكلها الاجتماعية التى تؤثر على مستوى حياتها الاقتصادى ، وتحويله إلى مجرى آخر يستهوى أفئدة أبرياء الشباب ، ويمتلك عواطفهم الشريفة فيثيرون قضية تطبيق الشريعة الإسلامية ، بحجة أن هذه القضية هى أم القضايا ، وأنه إذا أمكن حلها فسوف تختفى بقية المشاكل التى يعانى منها الشباب والمجتمع ككل ! .

وهذه هى تجارة الدين الرابحة ـ أو المتاجرة بالدين بمعنى أدق ـ التى ينساق إليها بعض رجال الدين دون وعى ، والتى يلجأ إليها الانفتاحيون لاخفاء جرائمهم الاقتصادية وأرباحهم الفلكية ، بل ولحماية سرقاتهم الكبرى ، بتطبيق أحكام الشريعة على السرقات الصغرى ! ، وشد انتباه الشباب عن مشاكل السكن والعمل والطعام بجلد شارب الخمر ، أو المفطر فى شهر رمضان . وكانت آخر هذه المحاولات ما عرف بإسم «المسيرة الخضراء» ! ، التى دعا إليها البعض ، لمطالبة رئيس الجمهورية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

نقول إنها متاجرة بالدين لصرف انتباه الجماهير عن قضاياها الحقيقية ، لأن هذه القوى تعلم بدون شك أنها تزيف قصةتطبيق الشريعة الإسلامية ، وأنها تخدع الجماهير بقصة تعلم هى نفسها مقدار ما فيها من زيف وتلفيق .

فصحيح أن مصر ولجت باب التشريع المدنى بصدور التقنين المدنى المصرى ، المختلط والأهلى ، فى سنتى ١٨٧٦ و ١٨٨٣ ، الذى نُقل عن التقنين الفرنسى القديم الذى وضع فى أول القرن التاسع عشر ـ ولكنها لم تلبث أن فطنت ، بعد حصولها على قدر كبير من حريتها وسيادتها بتصريح ٢٧ فبراير ١٩٢٢ أولا ، وبالمعاهدة المصرية الانجليزية فى سنة ١٩٣٦ ثانيا ـ إلى وجه القصور فى هذا التقنين ، وأخذت فى تنقيحه تنقيحا شاملا .

وكانت أول لجنة تشكلت لهذا الغرض فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ برئاسة مراد سيد أحمد باشا وعضوية ثمانية من رجال القانون ، وقد حلت هذه اللجنة فى ٢٦ مايو ١٩٣٦ بعد أن أنجزت فى ثلاثة أشهر بعض النصوص التمهيدية المتعلقة بمصادر القانون وبتنازع القوانين ، استبقى منها المشروع بعضها . وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦ تألفت لجنة ثانية برئاسة كامل صدقى بك (باشا) وعضوية عشرة ، وسلخت نحو ثمانية عشر شهرا ، وأنجزت فى هذه الفترة النصوص الخاصة بالكفالة والشفعة ، وقد استبقى المشروع التمهيدى هذه النصوص بعد أن أدخل عليها بعض تعديلات تناولت ترتيبها وأحكامها . وفى ٢٨ يونيو ١٩٣٨ أسند إلى الدكتور عبد الرزاق السنهورى مهمة وضع مشروع تمهيدى كامل للقانون المدنى ، ساعده فى وضعه أحد كبار رجال الفقه فى فرنسا. وقد وضع هذا المشروع فى سنة ١٩٤٢ ، ورأت وزارة الوفد فى ذلك الحين عرضه للاستفتاء على أوسع نطاق ، وأرسل إلى جميع الهيئات والأفراد الذين رؤى الاستفادة من استفتائهم فيه ، وظل المشروع معروضا للاستفتاء زهاء ثلاث سنوات ، ثم تشكلت لجنة فى ٢٩ مارس ١٩٤٥ برئاسة السنهورى وعضوية أربعة من رجال القانون لمراجعة القانون فى ضوء ما قدم عنه من ملاحظات ، تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء فالبرلمان .

وقد عرض المشروع بعد مراجعته على مجلس النواب ، واستغرق نظره من ١٧ ديسمبر ١٩٤٥ إلى ٢٧ مايو ١٩٤٦ ، ثم أحيل إلى مجلس الشيوخ، الذى أحاله بدوره إلى لجنة خاصة سميت «لجنة القانون المدنى»، ناقشت ما قدم إليها من آراء ، سواء من أعضاء المجلس أو من رجال القانون ممن ليسوا أعضاء بالمجلس ، بما فى ذلك مستشارى محكمة النقض والإبرام ، واستغرق نظر المشروع أمام المجلس من ٢٧ مايو ١٩٤٦ إلى ٢٨ يونيو ١٩٤٨ ، ثم أحيل إلى مجلس النواب ، الذى انتهى من نظره ، بعد ما أدخل عليه من تعديلات بواسطة مجلس الشيوخ، فى يوم ٥ يوليو ١٩٤٨ ، وصدر المرسوم بالتصديق عليه وإصداره فى يوم ١٦ يوليه ١٩٤٨ ، على أن يكون العمل به اعتبارا من

١٥ أكتوبر ١٩٤٩ ، وهو اليوم الذى يبدأ فيه القضاء الوطنى ببسط ولايته على سكان البلاد أجمعين .

ويتضح من ذلك أن مشروع القانون المدنى قد استغرق وضعه ومراجعته ومناقشته وإصداره اثنى عشر عاما كاملة واستفتى فيه الأفراد والهيئات وممثلى الشعب ورجال القانون ، ولم يصدر بقرار من أعلى بعد دراسة سطحية ،ولم يصدر اعتراض عليه .

والسؤال الآن : ما هو نصيب الشريعة الإسلامية فى القانون المدنى؟. لقد أدخل القانون فى شأن الشريعة الإسلامية تجديدا خطيرا ، حين جعلها من المصادر الرسمية للقانون المصرى ، إذا لم يجد القاضى نصا تشريعيا يمكن تطبيقه . والفروض التى لا يعثر فيها القاضى على نص فى التشريع ليست قليلة ! ، ومعنى ذلك أن يرجع القضاء إلى الشريعة الإسلامية يستلهم مبادئها فى كثير من الأقضية ـ الأمر الذى اعتبر وقتذاك فتحا عظيما للشريعة الغراء ، لا سيما إذا لوحظ أن ما ورد فى القانون من نصوص ، هو أيضا يمكن تخريجه على أحكام الشريعة الإسلامية دون كبير مشقة ! . ومن هنا فسواء وجد النص أو لم يوجد ، فإن القاضى فى أحكامه بين اثنتين : إما أنه يطبق أحكاما لا تتناقض مع مبادىء الشريعة الإسلامية ، وإما أنه يطبق أحكام الشريعة ذاتها .

وهذا الكلام ليس من عندياتنا ، وإنما نستقيه من المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى . وقد أوضحت أن المشروع أخذ بنظريات عامة فى الشريعة الإسلامية ، وبأحكام تفصيلية . فقد اقتبس من النظريات العامة النزعة الموضوعية التى تميز الفقه الإسلامى ، كما أخذ بنظرية التعسف فى استعمال الحق ، وبمسئولية عديم التمييز ، وبحوالة الدين ، وبمبدأ الحوادث غير المتوقعة ، استنادا إلى نظرية الضرورة فى الشريعة الإسلامية .

كذلك أخذ القانون المدنى أحكاما تفصيلية كثيرة اقتبسها من الفقه الإسلامى ، منها الأحكام الخاصة بمجلس العقد ، وإيجار الوقف ،

والحكر ، وإيجار الأراضى الزراعية ، وهلاك الزرع فى العين المؤجرة ، وانقضاء الايجار بموت المستأجر ، وفسخه بالعذر ، ووقوع الابراء من الدين بإرادة منفردة ، بالإضافة إلى مسألة بيع المريض مرض الموت ، والغبن ، وخيار الرؤية ، وتبعة الهلاك فى المبيع ، وغرس الأشجار فى العين المؤجرة ، والأحكام المتعلقة بالعلو والسفل ، وبالحائط المشترك ، ومدة التقادم ، ومبدأ الأهلية والهبة والشفعة ، ومبدأ ألا تركه إلا بعد سداد الدين - وغير ذلك من المسائل التى أُخذت برمتها من الشريعة الإسلامية .

لهذا السبب لا غرابة إذا وقف المرشد العام حسن الهضيبى فى محكمة الثورة ، وكان أحد أعلام القانون في مصر ، يقول إن القانون المدنى فى مصر يتفق مع الشريعة الإسلامية ، فيما عدا الربا .

وكان ذلك حين أراد الدفاع عن محمود عبد اللطيف التعريض بالمرشد الهضيبى ، على أساس أنه قبل ، حين كان مستشارا قضائيا ، الحكم بغير الشريعة الإسلامية . فسأله .

- كم سنة ، على وجه التحديد ، اشتغل الأستاذ الهضيبى فى القضاء قاضيا أو مستشارا فى القضاء بوجه عام ؟ .

- أنا تخرجت سنة ١٩١٥ ، وبقيت فى المحاماة لمايو ١٩٢٤ ، وعينت قاضيا فى مايو ١٩٢٤ .

الدفاع : ومنذ ذلك التاريخ ، أي قانون كنت تطبقه خلال هذه المدة ؟

الهضيبى : القانون المدني والقانون الجنائي .

الدفاع : هل كنت طوال هذه المدة راضي الضمير عن هذين القانونين ؟ ..

الهضيبى : القانون المدني متفق مع الشريعة في كثير من المسائل ، أو في كل المسائل ، يعني تقدر تُرجع القانون المدنى إلي أصول شرعية -

فيما عدا مسألة الربا . فأنا ـ بنيتي ـ كنت أحكم في مسائل على اعتبار أنها متفقة مع الشريعة في القانون المدني .

هذا ، على كل حال ، فيما يتصل بالقانون المدني . وهذه شهادة المرشد العام للاخوان المسلمين فيه .

أما القانون الجنائي ، وليس فيه من الحدود الشرعية شيء باعتراف الجميع ، فيهمنا أن نعرض وجهة نظر مفكري الإخوان في العقوبات الشرعية ، خصوصا رجم الزاني وقطع يد السارق . فعقوبة السرقة في نظر هؤلاء المفكرين ، لا تقرر إلا إذا وفر المجتمع لأفراده كافة احتياجاتهم. والدولة الإسلامية تحمي نفسها من السرقة باعطاء كل إنسان ما يكفيه من المأكل والملبس والمأوى ، لذلك لايسرق الفرد طالما تلبي له الدولة كافة احتياجاته . وفي هذا الضوء تصبح عقوبة السرقة عق وبة نظرية ليس إلا ، لأن المجتمع الإسلامي ، بمعناه الصحيح اقتصاديا واجتماعيا ، غير قائم ، وبالتالي لا مجال لتطبيق شرائعه في السرقة .

أما عقوبة الرجم بالنسبة للزاني والزانية ، فتعتمد على أن العقوبة لا تنفذ إلا باعتراف أحد الطرفين أو كليهما ، أو بشهادة أربعة شهود عيان ـ الأمر الذي يصعب توفيره .

ويهمنا في صدد القانون الجنائي أيضا أن نورد رأي المرحوم الهضيبي ، مرشد الإخوان السابق ، في محكمة الثورة . فقد سأله الدفاع عن موقفه منه ، فقال :

ـ القانون الجنائي كله تعازير ، وليس فيه من الحدود الشرعية شيء. ولكن الحدود الشرعية متي أوقفها ولي الأمر ، علينا الطاعة ، ونطبق القواعد المعمول بها ، أي التعازير

الدفاع : هل يملك هذا (ولى الأمر) ؟

الهضيبى : يملك هذا ! .

الدفاع : هل أفهم من ذلك أنك طوال خدمتك الجنائية طبقت مالم تقض به الشريعة الإسلامية فى ظل هذا التفسير ، وارتاح ضميرك لهذا؟ .

الهضيبى : كل العقوبات التى نُص عليها فى القرآن والسنة ، سبعة كلها سبع عقوبات من أولها لآخرها ، وأما الباقي فأغلاط بترتكب كثير ، وفيها جرائم بترتكب (بتتركب !) عليها . فلولى الأمر أن يعزر عليها . وده عمل صح داخل فى حدود اختصاصه . فأنا قلت لحضرتك إن ولى الأمر أوقف الحدود لعلة فى نفسه لا أعرفها ، وهذا من حقه . فيبقى الباقى كله تعازير مسموع بها شرعا» .

الدفاع : معنى هذا أنك طوال مدة خدمتك الجنائية كنت راضيا عن نفسك ، مستريح الضمير ؟ .

الهضيبى : أيوه .

وبعد هذه الحقائق فيما يتصل بالقانون المدنى والقانون الجنائى ، التى نرد بها على المزيفين والمزورين الذين يضللون شبابنا ، ويدعونه إلى المسيرات الخضراء والحمراء والزرقاء ! ـ نثير قضية أهم من ذلك بكثير، لا أدرى لماذا لا يشغلون أنفسهم بها ، إذا كانوا حقا يريدون الاصلاح ـ وهى قضية التربية الإسلامية ! .

أليس الاهتمام بالتربية الإسلامية أجدى على المجتمع ، ولحياة الجماهير ، من قضية تطبيق الشريعة الإسلامية التى رأينا الحقيقة فيها من الزيف ؟ . وأليست التربية الإسلامية الحقيقية هى العلاج الحقيقى لأدواء المجتمع ، وحماية للفرد من نفسه ، وحماية للمجتمع من المنحرفين؟ .

كم نصيب التربية الإسلامية من اهتمامات تلك القوى التى تدفع شبابنا وجماهيرنا إلى الخروج فى مسيرات ملونة لتطبيق الشريعة

الإسلامية ؟ ، بينما نصيبها من التربية الإسلامية الحقيقية ينحدر فى بارومتر الأخلاق والدين الإسلامى الصحيح .

أليس غياب التربية الإسلامية الحقيقية هو المسئول عن الرشوة والفساد والمحسوبية التى تنخر فى الجهاز الحكومى ؟ ، وأليس غياب هذه التربية هو المسئول عن الجشع والطمع والاستغلال وفساد الضمير والرغبة فى الربح الحرام على حساب الجماهير الذى ينخر فى القطاع التجارى ؟ ، وأليس غياب هذه التربية هو المسئول عن الغش وقلة الذمة والتلهف على الثراء السريع الذى ينخر فى قطاع الحرفيين ؟ . وأليس غياب هذه التربية هو المسئول عن بناء عمارات تسقط بعد بنائها ؟ وأموال يسطو عليها النصابون لبناء شقق وهمية ؟ وشركات تتكون لتنهب وتهرب قبل دفع ما عليها من ضرائب ؟ وتجار يتاجرون فى الأطعمة الفاسدة ؟ ومهربي مخدرات ينزحون إلى جيوبهم كل ما يكسبه الحرفيون بغير وجه حق من عملائهم ؟ .

وأليس غياب التربية الإسلامية الصحيحة هو السبب فيما يتعرض له المرضى فى مستشفياتنا من وحشية واستغلال ؟ ، أو يتعرض له القطاع العام من نهب ؟ ، أو يشعل الحرائق فى مصانعنا ومبانينا الأثرية والتاريخية والحضارية ؟ . وأليس هو - غياب التربية الإسلامية الصحيحة - الذى يدفع الكثيرين إلى الإهمال والتسيب والتباطؤ فى العمل والتزويغ والحصول على أجر بدون إنتاج حقيقى ؟ .

وأليس غياب التربية الإسلامية هو الذى دفع الابن إلى قتل أبويه ؟ ، وهو الذى دفع أحد مخرجي التليفزيون إلى اغتصاب طفلة عمرها اثنا عشر عاما ، ودفع مدرس ابتدائي فى أسوان إلى قتل طفلة أخرى لسرقة سوار ثمنه مائتى جنيه ؟ - إلى غير ذلك من جرائم وانحرافات نقرأها فى الصحف الصباحية والمسائية ، الحكومية والمعارضة ، وآخرها جرائم الاغتصاب المشهورة ؟ .

وإذا كانت هذه القوى التى تنظم المسيرات الملونة مخلصة فى دعوتها، فلماذا لم تتبع طريق الإخوان المسلمين فى الثلاثينات ـ قبل اشتغالهم بالسياسة ـ فى التركيز على التربية الإسلامية ؟

فلم يوجه الاخوان جماهيرهم الغفيرة فى زحف أخضر للمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية ، ،إنما خاطب الشيخ حسن البنا شباب الاخوان المسلمين بقوله: «انكم دعاة تربية ، وعماد انتصاركم افهام هذا الشعب واقناعه وإيقاظ شعوره من كل نواحيه على قواعد الإسلام وتعاليم الإسلام ومبادىء الإسلام . بل إن غايتكم أوسع من هذا ، لأنكم تريدون من هذا الشعب أمة نموذجية لتنسج على منوالها الأمم الشرقية جميعها».

فليركز الدعاة المخلصون جهودهم فى هذا المجال الحيوى الذى يكوّن جوهر الإسلام ، ويكون جوهر المسلّم الحقيقى ـ بدلا من صرف جماهيرنا عن مشاكلها الحقيقية بالأعمال البهلوانية ، والادعاء بأن التشريع الإسلامى غائب ! ، بينما هو ـ كما أثبتنا ـ موجود فى القانون المدنى ، ومتعذر تنفيذه فى القانون الجنائى فى أهم عقوباته ، ولولى الأمر الحق فى إيقاف هذه الحدود إذا تبين تعذر تنفيذها ، وأن يستبدل بها عقوبات أخرى ـ كما ذكر الهضيبى ! .

وبقى على الدولة واجب توضيح الحقائق لجماهير الشعب عن طريق أجهزتها الدينية ، لأن هذه الأجهزة الدينية ـ فيما يبدو ـ تغط فى نوم عميق ! .

الخلافة الإسلامية بين الدين والتاريخ *

من سوء حظ التاريخ أنه مطية لكافة النظم السياسية ، تريد أن تمتطيه وتوجه مساره إلى حيث تبغى وتريد ، فلا يوجد نظام من النظم السياسية إلا وأراد أن يؤصل لنفسه فى التاريخ ، ويستعين بوقائع التاريخ ليدعم فكره ومسيرته ، فإذا لم يجد ، فإنه يزيف وقائع التاريخ ، وينحرف بها عن حقيقتها لكى تخدم أغراضه ومراميه .

وفى وقتنا الحاضر يصور دعاة الإسلام السياسى التاريخ الإسلامى فى صورة وردية تحفل بالانتصارات والأمجاد ، والخير والعدل والحق ، لكى يشدوا الجماهير الإسلامية البسيطة إلى تأييدهم فى دعوة الحكومة الإسلامية التى ينادون بها ، والانقضاض على النظام السياسى القائم ، بدعوى أنه نظام غير إسلامى ، مدنى فى بعض الأقوال ، وبدعوى أنه

* أكتوبر فى ١١/٣/١٩٩٠

نظام كافر فى بعض الأقوال الأخرى . وتحت هذا التصوير المضلل ارتكب بعض دعاة الإسلام السياسى أكبر المنكرات من اعتداء على الأموال والأرواح .

وقد كانت الدولة تواجه هذا التيار فى البداية بالعنف الذى لا تملك غيره ، ثم برز تحت تأثير الخطر الجسيم الذى يهدد البلاد مفكرون دينيون وعلماء يصححون الأفكار الضالة والمعتقدات الزائفة ، ويقدمون الدراسات العلمية التى تفند الأباطيل ، وكان من حسن حظ مصر فى هذه الأونة وجود مفتٍ مستنير على رأس الافتاء ، هو الدكتور محمد سيد طنطاوى ، ووجودُ مفكرين يمسكون المشعل لانارة الطريق فى وجه الضالين والمضللين .

ويعتبر المستشار محمد سعيد العشماوى من أبرز من تصدوا بالدراسة والعلم لإزالة الزيف والأباطيل التى يهيلها دعاة الإسلام السياسى على المعتقدات والتاريخ ، فقد كتب كتابه المعروف : «الإسلام السياسى» منذ عامين ، وها هو ذا يقدم كتابا هاما آخر للمكتبة العربية كانت فى حاجة إليه ، وهو الخلافة الإسلامية ، الذى نقدم له عرضا فى هذا المقال نظرا لأهميته .

والخلافة الإسلامية من القضايا الشائكة التى لا يقدم على مناقشتها إلا كل ذى شجاعة واستعداد للتضحية ، وقد كلفت عالما جليلا، هو على عبد الرازق ، فى العشرينيات درجته العلمية ووظيفته ، كما طاردته على مدى حياته . وقد ظهرت هذه القضية بعد زوال الخلافة العثمانية ـ وهى آخر خلافة إسلامية فى التاريخ ـ من العالم الإسلامى ، وظهور الأطماع بين ملوك المسلمين ، وعلى رأسهم الملك فؤاد ، فى وراثتها، وبقيت منذ ذلك الحين ركنا من أركان دعوة الإسلام السياسى ، تحت زعم أنها شعيرة إسلامية ، ورمز الوحدة الإسلامية ـ كما وصفها المرحوم الشيخ حسن البنا .

ومن هنا وعورة الموضوع ، وهى وعورة يدركها المستشار محمد سعيد العشماوى ، فيقول إن الخائض فى الخلافة الإسلامية كالخائض فى الغمر ، وكالسائر فى حقل من الألغام ، ووعورة الموضوع تتحصل فى أنه ـ على أهميته ـ يختلط بكثير من الأوهام ، ويمتزج بوفير من الأحلام ، ومن يسعي إلى تخليصه من الأوهام يقع فى محاذير كثيرة ومخاطر عدة، ولكن التعرض له ضرورة لابد منها لتنقية الإسلام وتصحيح تاريخه ، وتقديم صورته الصحيحة . فالخلافة الإسلامية هى محور التاريخ الإسلامى ومحيط فكره ، وأى زيف عنها أو زور فيها لابد أن يزيف التاريخ .

وقبل أن يمضى المستشار محمد سعيد العشماوى فى عرضه لتاريخ الخلافة ، يبدى تعجبه لما يسميه بمناقضة غريبة ! هى أن يحدث هذا الالحاح من جانب أنصار الإسلام السياسى على نظام بعينه ـ هو نظام الخلافة ـ مع أن الإسلام ذاته قدم أفكارا وآراء ومبادىء تتعدى عصره بمراحل ، وتشرف على العصر الحالى وعلى عصور مقبلة .

ومثال ذلك مبدأ حرية الاعتقاد : « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (سورة الكهف ١٨: ٢٩) ومبدأ شخصية المساءلة «ولاتزر وازرة وزر أخرى » (الأنعام ٦: ١٦٤) « وكل انسان ألزمناه طائره فى عنقه » (الاسراء ١٧ : ١٣)ومبدأ عدم رجعية القانون ـ أى عدم سريانه على الواقعات التى سبقت صدوره : « وماكنا معذبين حتى نبعث رسولا » (الاسراء ١٧ :١٥) وهكذا .

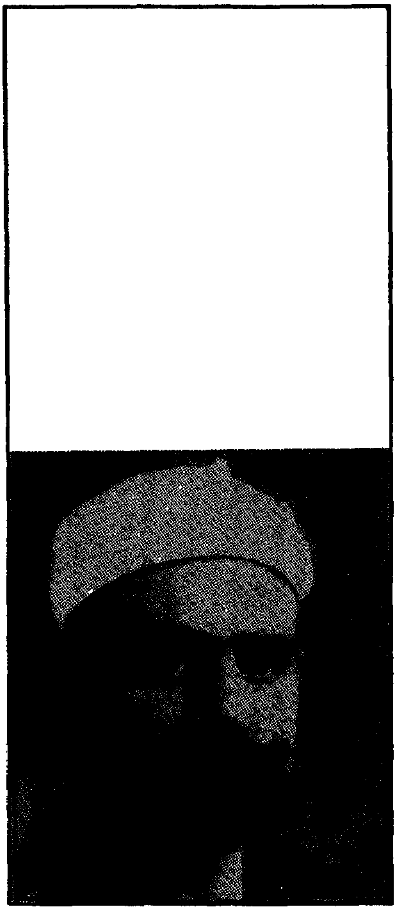
ومن هنا فاذا كان الإسلام لم يقتصر على مبادىء عصره ، وإنما تعداها إلى عصور تالية ، وإذا كانت الخلافة قد أخفقت فى ادراك هذا المعنى وفشلت فى تحقيقه ، فلماذا اذن تُحسب على الإسلام ولا تفصل عنه ؟ وما فائدة نشوء نظام معين ، وسريانه فترة ، والمطالبة به فى العصر الحالى ، إذا كان هذا النظام قد جانب مبادىء الإسلام وخالف أصول الشريعة ؟ .

ثم يقول المستشار العشماوى إنه يتعين بادئ ذى بدء فهم التفرقة بين فكرة الحكم فى ذاتها ونظام الحكم فى الواقع ، وإدراك الفاصل بين نظام الحكم كيفما يكون هذا النظام ، وبين نظام الخلافة ذاته . فالنظام والحكم والرياسة ضرورة لا معدى عنها ، ولزوم لا مندوحة منه ، ولكن ضرورة النظام لاتفرض شكلا معينا له ، ولزوم الحكم لا يقصره على صورة واحدة ، وحتمية الرياسة لا تحدد وضعا فريدا لها ، والناس يظنون أن الخلافة نظام دينى لابد منه لتمام الاعتقاد ، ولكن الأمر غير ذلك ، لأنه تجب التفرقة بين الحكومة المدنية والحكومة الدينية .

فالحكومة المدنية ، أو نظام الحكم المدنى ، هو النظام الذى تقيمه الجماعة مستندا إلى قيمها ومرتكزا على إرادتها ومستمرا برغبتها ، حتى ولو طبق أحكاما دينية أو قواعد شرعية . ذلك أن تطبيق النص الدينى أو القاعدة الشرعية لايجعل الحكم دينيا غير قابل للمعارضة ، بل يظل التطبيق دائما أبدا تطبيق الناس ، ويظل العمل على الدوام عمل الناس ، ليست له عصمة ، ولا له قداسة .

أما الحكم الدينى ، فهو الذى يضفى على الحاكم صفات دينية ، أو يسبغ على الرئيس معانى شرعية ، بحيث يصبح - فى الحقيقة والواقع - هو الدين وهو الشريعة ، ما يقوله هو قول الله ، وما يفعله هو فعل الله ، وما يحكم به هو حكم الله ، لا يعارضه أحدا وإلا صار مارقا من الدين يستحق الإعدام دينيا ، ويستوجب القتل شرعا .

فمناط التفرقة بين الحكم المدنى والحكم الدينى لايكمن فى تطبيق الأحكام الدينية ، أو تنفيذ القواعد الشرعية - فكلا الحكمين ينفذ هذه القواعد ويطبق تلك الأحكام ، وإنما يكمن المناط حقيقة فى صفة الحاكم ووصف الحاكم ، ففى الحكم المدنى يكون الحاكم شخصا غير معصوم ولا مقدس ، بينما يكون فى الحكم الدينى معصوما مقدسا ، ولو كان ذلك بحكم الأمر الواقع ، وخلافا لحكم الدين .



الشيخ على عبد الرازق



الملك فؤاد الأول



الشيخ محمد سيد طنطاوى



الشيخ حسن البنا

وبالنسبة للخلافة فإنها فى الأصل نظام مدنى . ذلك أنه لا القرآن ولا السنة قد أمرا بها أو نظماها ، وإذا كانت قد وجدت وصايا بالاعتصام بحبل الله والتضامن مع جماعة المؤمنين ، فإن هذه الوصايا تتعلق بالدين أو تتصل بوحدة الجماعة ، أو تشير إلى تكوين أمة ، وقد تحمل - من قبيل التجوز - على إيجاد رئيس أو قائد أو إمام ، لكنها لا تحدد شكل الرياسة أو نوع القيادة أو رسم الامامة ، وبالتالى فإن حكم الدين لا يكون بتحديد شكل الرياسة فى نظام بذاته هو الخلافة الإسلامية أو غيرها .

وقد بدأت الخلافة الإسلامية - بهذا المفهوم المحدد - مجرد رياسة للجماعة التى كانت قد تكونت فى وقتها . وكان الرئيس خالفا للنبى (أى يليه فى الوقت ولا يرث حقوقه) ثم انزلقت الخلافة إلى أحداث وتغييرات انحدرت بها إلى أن أصبحت نظاما دينيا ، خلافا لحكم الدين وحكم الشرع . فقد أصبح الخالف للنبى خليفة للرسول ، ثم خليفة الله ، ونور الله ، وظل الله ! وهى صفات تفاعلت مع الواقع ، وأثرت فيه ، فجعلت من الخليفة شخصا معصوما لا يحاسَب ، مقدسا لايساءل !

فإذا كانت الخلافة الإسلامية نظاما مدنيا بحسب الأصل ، فلقد انزلقت من خلال التعبير ، وانحدرت من خلال الواقع حتى صارت نظاما دينيا بحكم الواقع ، وهذا الطابع الذى انتهت إليه الخلافة الإسلامية ليس تطبيقا للدين ، بل مخالفة له ! وليس إعمالا للشرع بل مناقضة لأحكامه .

وقد يُرد على ذلك بأن الخلافة الإسلامية تمازجت بالتاريخ الإسلامى، وتواشجت مع أحداثه ، مما يوحِّد بينها وبين الإسلام ، فيجعلها هى الإسلام . وهذا القول خطأ فادح وخلط شديد بين الفكرة وتطبيقها ، وبين الإسلام وتاريخه .

فالإسلام - كما يقول المستشار العشماوى - غير تاريخ الإسلام . الإسلام هو المبادىء والتعاليم التى بشر بها النبى (صلى الله عليه وسلم)، والكائنة فى القرآن الكريم ، أو القائمة فى السنة الثابتة

الصحيحة . أما تاريخ الإسلام فهو التاريخ السياسي من مناظير مختلفة، والتاريخ الاقتصادى من رؤى متباينة ، وتاريخ الحركات الثورية والسرية من كتابات متنوعة ، وتاريخ المذاهب من زوايا عدة ، وتاريخ الفكر من اتجاهات متغيرة . وهذا التاريخ وقع من بشر ، وسجله بشر ، له أفكاره ومطامعه ومطامحه ودوافعه ، واغراضه وأسبابه ، فهو قد يصيب وقد يخطىء ، وقد يصح وقد لا يصح ، ذلك أنه عمل بشرى يختلف عن الإسلام ذاته .

فالخلافة الإسلامية ـ إذن ـ ليست ركنا من الإيمان ، ولا حكما من الشريعة ، لكنها جزء من تاريخ الإسلام ، والخلط بين الإسلام والتاريخ خطأ فادح ، لأنه يجعل البعض ينظر إليها من منظور عاطفى ، ويحكم عليها بمعيار وجدانى ، فيحاول أن ينكر فيها أى خطأ أو يرفع منها أى زلل ، أو يضيف إليها كل فضيلة ، ويصورها على أنها رمز الإسلام وعلم الشريعة ـ وهو مالا يتفق مع الحقيقة .

فلقد كانت بيوت الخلفاء ـ فيما عدا قليلا منهم ـ مغانى ومراقص ومحافل ومقاصف ومشارب ، يجرى فيها الغناء ويدور الرقص ، ويقع اللهو وتشرب الخمر ، وتنتشر المباذل . وبالتالى لا تعد رمزا للإسلام ، فالرمز يجب أن يكون من طبيعة المرموز إليه ، وإذا كان الإسلام فى الأصل عدالة وحرية ومساواة ورحمة ، فإنه يتعين أن تتجسد فى أى رمز عنه معانى العدالة والحرية والمساواة والرحمة ، ولكن الخلافة كانت مثالا للمظالم والاستبداد والتفرقة والعسف .

كذلك فإن الخلافة لا تعد رمزا لوحدة المسلمين ، لأنها لم تحقق وحدة العالم الإسلامى ، فقد كانت توجد فى وقت واحد خلافات ثلاث : الخلافة العباسية فى بغداد ، والخلافة الفاطمية فى مصر ، والخلافة الأموية فى الأندلس .

بل فى فجر الإسلام ، وإبان الخلافة الراشدة ، جدت خلافتان : إحداهما لعلى ابن أبى طالب ، والثانية لمعاوية ابن أبى سفيان . وفى

أوائل عهد الخلافة خلافة أخرى كان مركزها مكة ، وكانت لعبد الله بن الزبير .

وقد أدى تقطيع البلاد الإسلامية فى أوائل القرن الرابع الهجرى (سنة ٣٣٤ هـ ، سنة ٩٣٥ م) إلى أن كانت فارس والرى وأصبهان والجبل فى أيدى بنى بويه ، وكرمان فى يد محمد بن إلياس ، والموصل وديار ربيعة وديار بكر وديار مضر فى أيدى بنى حمدان ، ومصر والشام فى يد محمد بن طغج الأخشيدى ، والمغرب وشمال أفريقيا فى يد الفاطميين ، والأندلس فى أيدى ملوك الطوائف ، وخراسان فى يد نصر بن أحمد الساسانى ، والأهواز وواسط والبصرة فى يد البريديين ، واليمامة والبحرين فى يد أبى طاهر القرمطى ، وطبرستان وجرجان فى يد الديلم ، ولم يبق فى يد الخليفة العباسى ووزرائه إلا بغداد وأعمالها !.

ويصف المستشار محمد سعيد العشماوى الخلافة الأموية بأنها كانت ـ كما يرى جميع المؤرخين ـ خلافة دنيوية ، وملكا قحا وسلطانا صرفا ، ولم يكن لها من الدين إلا مظهر ، ولا من الشريعة الا القشور ، أما الخلفاء الأمويون فقد كانوا رجال دنيا ، وساسة ملك ، وكانوا فى الغالب فسقة وفى الأغلب ظلمة ، وقد حكموا بدعوى خلافة الله ، وحكموا بالسيف والنطع ، وجعلوا الخلافة ملكا يورث ، ولبسوا الثياب الفاخرة والعدة الكاملة ، وصلوا بعيدا عن الناس فى المقاصير ، وجلسوا على أرائك السلطان ، وأقاموا الحرس والحجاب .

ثم ينقل عن المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون قوله : «انقلبت الخلافة إلى ملك ، صار الأمر إلى الملك ، ويظهر التغير فى الوازع الذى كان دينيا ثم انقلب إلى عصبية وسيف ، ذهبت معاى الخلافة ولم يبق إلا اسمها ، وصار الأمر ملكا بحتا ، وجرت طبيعة التغلب إلى غايتها ، واستعملت فى أغراضها من القهر والتقلب فى الشهوات والملاذ . ذهب رسم الخلافة وبقى الأمر بحتا كما كان الشأن فى ملوك العجم والمشرق» .

ويقول المستشار العشماوى إنه فى عهد الدولة الأموية ضربت كعبة المسلمين بالمجانيق مرتين بأيدى جيش المسلمين ! ففى المرة الأولى كان عبد الله بن الزبير قد دعا فور مصرع الحسين إلى بيعته بالخلافة ، فبايعه أهل تهامة والحجاز ، وسلم الناس عليه بالخلافة ، وظل خليفة للحجاز واليمن لمدة تسع سنين (أى طوال ولاية يزيد بن معاوية ، ومعاوية بن يزيد ، ومروان بن الحكم ، ثم عبدالله بن مروان) ، وسير يزيد بن معاوية جيشا لقتال عبد الله بن الزبير بقيادة الحصين بن نمير السكونى، فسار إليه فى مكة ، وإذ ذاك تحصن ابن الزبير فى الكعبة ـ المسجد الحرام على المسلمين ـ غير أن جيش المسلمين بقيادة الحصين حاصر جيش المسلمين بقيادة الزبير ، ونصب الأول المنجنيق ورمى به الكعبة .

ثم كانت المرة الثانية فى عهد عبد الملك بن مروان ، حين سير الحجاج بن يوسف الثقفى لمحاربة عبد الله بن الزبير ، فحاصره بجيشه فى الكعبة ، ولثانى مرة يضرب جيش المسلمين كعبة المسلمين بالمنجنيق ! وكان عبد الله بن الزبير قد أعاد بناءها بعد أن احترقت من الضرب الأول، واجتز جيش الحجاج رأس عبد الله بن الزبير وصلبوا جثته ، وحتى كتب عبد الملك إلى الحجاج أنزلها وسلمها لأمه ، وقيل إن الجثة ألقيت فى مقابر اليهود !

ويقول المستشار العشماوى انه عندما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية ـ لما عرف عنه من فسق ـ فى سنة ٦٠ هـ ، أرسل يزيد جيشا بقيادة مسلم بن عقبة ، قاتل أهل المدينة ، فهزمهم فى موقعة الحرة الشهيرة ، ثم أصدر القائد المسلم أمرا لجيش المسلمين باستباحة مدينة النبى ثلاثة أيام ، كأمر الخليفة له ـ كما يفعل الغزاة الأجانب الهمج بأى شعب مهزوم ـ وبذلك أبيحت دماء وأموال وأعراض المسلمين لغيزهم من المسلمين !

وقيل انه قتل فى هذه الأيام الثلاثة أربعة آلاف وخمسمائة مسلم ، وأنه فضت بكارة ألف فتاة بكر ، ثم ألزم القائد المسلم من بقى فى المدينة

من المسلمين أن يبايعوا يزيد على أنهم عبيد له ! ومن أبى منهم هذه الصيغة الشائنة المهينة قتل . وقد اعتبر يزيد بن معاوية هذه الموقعة انتقاما لأشياخه ـ أى أبائه وأجداده من أهل المدينة ، عندما حاربوا في صفوف النبى ، وهزموا آل سفيان في بدر .

وقد اعترف معاوية بن يزيد بشناعة ما فعله أبوه ، عندما خلع نفسه من الخلافة ، فقال : «كان أبى يزيد ، بسوء فعله واسرافه على نفسه ، غير خليق بالخلافة على أمة محمد ، فركب هواه ، واستحسن خُطاه ، وأقدم على ما أقدم من جراءته على الله وبغيه على ما استحل حرمته» ! .

ممارسات الدولة الإسلامية عبر التاريخ*

التشويه الذى تعرض له التاريخ الإسلامي جاء من مصدرين : الأول خارجي ، ممن ينتمون إلى الأديان الأخرى ، والثاني داخلي ، أى من الفرق الإسلامية المختلفة ، التى اتخذت التاريخ مطية لها ، تركبه متى شاءت للوصول به إلى غايتها السياسية ! ومن هنا ، فليس أكثر فائدة من دراسة علمية منهجية تنقي التاريخ الإسلامي من الزيف وتظهر حقيقته ناصعة جلية ، وهذا ما قدمه المستشار محمد سعيد العشماوي في دراسته عن «الخلافة الإسلامية» الذي عرضنا بعضا منها في مقالنا السابق .

وفي البداية نود أن نؤكد على أنه ليس أخطر من الخلط بين التاريخ الإسلامي والدين الإسلامي ، ، فالتاريخ الإسلامي من صنع البشر ، والدين الإسلامي منزل من الله سبحانه، ولا أحد يسيء إلى الدين

* أكتوبر فى ١٩٩٠/٣/١٨

الإسلامي أكثر ممن يخلط بين الدين والتاريخ ، لأنه يخلط بين دين الله وتاريخ البشر، ويُلحق بالدين سلبيات حكم البشر، مع وجوب تنزيه الدين عما ليس من شئونه أو من أسسه وقواعده.

لقد ظهرت الخلافة الإسلامية ـ من واقع التحليل العلمى والحقيقة التاريخية ـ كرياسة دنيوية ، وليست رياسة دينية . فقد قال أبو بكر بعد أن بويع بالخلافة : «إني وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أسأت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم» . وقال عمر بن الخطاب إثر ولايته الخلافة : «إن رأيتم في اعوجاجاً فقوموني» !

وهذا القول من كبيرى الإسلام ، وأول وثانى الخلفاء الراشدين والخلفاء عامة ، يفيد أن شرعية الخلافة جاءت من مبايعة الناس للخلفاء ، وأن هذه الشرعية تستمر مادام الناس راضيين عن مسلكهم فى سياسة أمورهم وفقاً للمبادىء العامة المذكورة فى القرآن الكريم والسنة النبوية .

وهذه الشرعية للخلافة في الإسلام تختلف عن شرعية الخلافة فى المسيحية . ففيما يروى عن السيد المسيح أنه سأل تلاميذه عمن يكون ؟ أو ماذا يعتقد الناس عن شخصه ؟ فأجاب سمعان كبيرهم إنه هو المسيح، فقال له السيد المسيح : «وأنا أدعوك (أسميك) بطرس (أى بيتر ، وهو الصخرة البيضاء) وعلى هذه الصخرة أبنى كنيستى ، فما تحله على الأرض يكون محلولا في السماء ، وما تربطه على الأرض يكون مربرطاً في السماء» . وبهذا القول أصبح بطرس ـ الذى كان اسمه من قبل سمعان ـ خليفة للسيد المسيح ، ما يحله على الأرض يصير محلولاً فى السماء ، وما يربطه على الأرض يصبح مربوطاً فى السماء . وهو ما يفيد في اللاهوت المسيحى أن مشيئته هى مشيئة الله ، وأن فعله هو فعل الله، وأن كلامه هو كلام الله .

وعلى هذا المعنى إنبنت الكنيسة المسيحية ، إذ صار البابوات خلفاء لبطرس خليفة المسيح . فالخلافة في المسيحية ، أى خلافة البابوات

ونوابهم ومن يرسمونهم ومن يولونهم ، هى فى الاعتقاد المسيحى خلافة دينية ، أما فى الإسلام ، فالخلافة ـ تبعاً لنشأتها ووفقاً لطبيعتها ـ خلافة تصدر عن إرادة الناس التى تتمثل فى بيعة الناس للخليفة ، وتظل تحت رقابتهم بمحض إرادتهم وبكل رضائهم .

وقد كانت فترة ولاية أبى بكر الصديق عامين مليئين بحروب تسمى ـ عموماً ـ حروب الردة ، غير أنها فى الحقيقة حربان وليست حرباً واحدة، فهى حروب الردة لمن ارتد عن الإسلام من القبائل ، وكان عددا محدودا ، وحروب الصدقة لمن امتنع من القبائل عن أداء الصدقة إلى الخليفة الجديد .

ومن هنا فلم يحدث فساد يستلفت النظر ، خاصة أن المسلمين كانوا، حديثى عهد الإسلام ، يرعون قيمه ويحافظون على مثله . وقد خلف أبا بكر عمر بن الخطاب ، وكان حازماً مع الجميع حريصاً على نقاء المسلمين ومال المسلمين .

ولكن مع خلافة عثمان ، الذى كان هيناً ليناً ، بدأ الفساد ، إذ فتح خزائن بيت المال أمام أهله وعشيرته بنى أمية ، واتخذ أقرباءه عمالاً على أمصار الإسلام . وبقتل عثمان اندلعت الفتنة الكبرى ، واستتنت فى الإسلام سنة إهدار الدم وقتل الحاكم ، وقام الأمويون بزعامة معاوية ، وظهر الخوارج بفكرهم العليل .

وفى عهد الخلافة الأموية زادت الفتن والقلاقل ، فعندما ضاق بنو أمية وحواشيهم بالخليفة العادل الزاهد عمر بن عبد العزيز ، رشوا عبده الأسود ، فدس له السم لقاء ألف دينار ، ومات عمر بن عبد العزيز ولم تزد خلافته على عامين إلا قليلاً . ودخل يزيد بن الوليد بن عبد الملك على عمه الخليفة الوليد بن يزيد هو وجماعة بايعته ، فقتلوا الخليفة الوليد ، الذى قال عندما رأى قتلته : يوم كيوم عثمان ؟ فقالوا له : ولا سواه ! ثم قطعوا رأسه ، وطافوا به فى دمشق ، ثم نصب على قصر الخليفة أعلى السور .

وفى عز الخلافة الأموية ، وفى ضحى التاريخ الإسلامى كان الفسق كثيراً ، والفجور سافراً يقع فى قصور الخلفاء ويحدث بين صفوف المسلمين ، فكانت الخمر والغناء واللواط والتخنث والتشبيب بالنساء ، وبنى عبد الملك بن مروان قبة الصخرة ببيت المقدس ، ودعا الناس إلى زيارتها بدلاً من زيارة الكعبة ! فصرف الناس عن أداء الحج ، الذى هو ركن من أركان الإسلام ، مخافة أن يقابلهم فى مكة عبد الله بن الزبير فيأخذ منهم البيعة له ! وكان الناس فى يوم عرفة يقفون بقبة الصخرة ، إلى أن قتل عبد الله بن الزبير .

وفى سبيل تقويض هذه الخلافة لتستبدل بها خلافة هاشمية ، والى الهاشميون الثورة على الخلفاء الأمويين واحدا إثر واحد ، وكانوا يُرجعون كل مساوىء الخلافة الأموية إلى عدم الحكم بالشريعة ، أو بشرع الله ، أو بما أنزل الله ، ووعدوا أن يحكموا بما أنزل الله فيما لو آلت إليهم الخلافة ، ولما تهيأت الظروف قام فى خراسان الفارسية أبو مسلم الخراسانى ، فقاد الثوار حتى قضى على الخلافة الأموية وأقام الخلافة العباسية .

على أن الخلافة العباسية كانت خلافة لبنى العباس وحدهم دون آل أبى طالب ، أى أنها اقتصرت على جزء من الهاشميين دون الآخر ، مما دعا إلى الانشقاق فى صفوفهم إلى عباسيين يحكمون ، وطالبيين يعارضون .

فخرج على أبى جعفر المنصور محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن على بن أبى طالب ، الملقب بالنفس الزكية ، وكتب إلى أبى جعفر المنصور يقول : «إن أبانا عليا كان الوصى وكان الإمام ، فكيف ورثتم ولايته وولده أحياء ؟ » فرد عليه أبو جعفر المنصور قائلا : «إنما أنتم بنو بنته (الرسول) ، وإنها لقرابة لايجوز لها الميراث ، ولا ترث الإمامة ، ولا يجوز لها الإمامة ، فكيف تورث بها ؟» . فكان الطرفان يتكلمان عن الخلافة باعتبارها إرثا وميراثا عن النبى .

ولما ركن الخلفاء العباسيون إلى فكرة خلافة الله ووراثة النبى ، واستطابوا ألفاظ الجلالة واسترخوا فى معانى العصمة ، فسدوا وأفسدوا ، فلم يعصمهم ضمير ولم ينههم خلق ، ولم يحدهم حد .

وبدأوا حكمهم بنبش قبور الخلفاء الأمويين ، ثم القضاء على من بقى منهم فى مذبحة فظيعة . فقد نبشوا قبر معاوية بن أبى سفيان ، فوجدوا فيه حطاما كأنه الرماد ، ونبشوا قبر عبد الله بن مروان فوجدوا جمجمته، ونبشوا قبور باقى الخلفاء فلم يجدوا إلا العضو بعد العضو ، غير هشام بن عبد الملك فإنهم وجدوه صحيحا لم تبل منه إلا أرنبة أنفه ، فضربوه بالسياط ، وصلبوه ، وحرقوه ، وذروا الرماد فى الريح ! وتتبع أبو العباس بنى أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم ، فأخذهم ، ولم يفلت منهم إلا رضيع أو من هرب إلى الأندلس ، مثل عبد الرحمن بن معاوية ، المعروف بعبد الرحمن الداخل .

وكان أبو العباس قد أمَّن سليمان بن هشام بن عبد الملك وكبار القوم من الأمويين ، ثم دعاهم إلى مأدبة عشاء ، وأمر بهم (ويقال بل عمه عبد الله بن على) فضربوا بالعمد ، حتى قتلوا ، ثم بسطوا عليهم الأنطاع ، وأكل هو الطعام عليها ، وهو يسمع أنين بعضهم حتى لفظوا الأنفاس جميعا .

وعندما ولى أبو جعفر المنصور ، وهو المؤسس الحقيقى للدولة العباسية ، افتتح خلافته بقتل عمه عبد الله بن على ، خوفا منه أن ينازعه الملك ، أو يشغب عليه فيه . ثم انقلب على أبى مسلم الخراسانى فقتله كذلك ! ولما قال له هذا : استبقنى يا أمير المؤمنين لعدوك ، قال المنصور : وأى عدو أعدى منك ؟ .

وقد قال رجل للمنصور : لقد هجمت بالعقوبة حتى كأنك لم تسمع بالعفو ؟ فقال المنصور : لأن بنى مروان لم تبل رممهم ، وآل أبى طالب لم تغمد سيوفهم ، ونحن بين قوم قد رأونا أمس سوقة واليوم خلفاء ، فليست تتمهد هيبتنا فى صدورهم إلا نسيان العفو واستعمال العقوبة .

وقبض الرشيد على يحيى بن عبد الله (أخى النفس الزكية) بعد أن أعطاه العهد ، ثم استفتى العلماء فى نقض العهد ، فوافقه بعض الفقهاء، ومنهم محمد بن الحسن الشيبانى (تلميذ أبو حنيفة) فحبس الرشيد يحيى !

وكان المنصور قد قتل محمد (النفس الزكية) عندما استولى هذا على المدينة وهاجم أبا جعفر المنصور قائلا : «قد كان من أمر هذا الطاغية (المنصور) عدو الله مالم يخف عليكم ، من بنائه القبة الخضراء ، التى بناها معاندا الله فى ملكه ، وتصغيرا للكعبة الحرام ، اللهم إنهم أحلوا حرامك ، وحرموا حلالك ، وأمنوا من أخفت ، وأخافوا من أمنت ».

وبعد قتل محمد النفس الزكية ، قام عامل (والى) المنصور عيسى بن موسى «بصلب» أصحاب محمد النفس الزكية ما بين ثنية الوداع إلى دار عمر بن عبد العزيز صفين ، وبقوا على هذه الحال أياما ثلاثة ، ثم أنزلوا فألقيت جثثهم على مقابر اليهود ، ثم بعد ذلك فى خندق !

وكان العباسيون أشد قسوة على العلويين ـ وهم هاشميون ـ من الأمويين أنفسهم ! حتى ترحم هؤلاء على أيام بنى أمية ! وقال شاعرهم : «ياليت جور بنى مروان عاد لنا ، ياليت عدل بنى العباس فى النار» ! وقد بكى الإمام الشيعى محمد بن عبد الله بن حسن ، وقال : لقد نقمنا على بنى أمية ما نقمنا ، فما بنو العباس إلا أقل خوفا لله منهم ، ولقد كان للقوم (بنى أمية) أخلاق ومكارم وفواضل ليست لأبى جعفر المنصور .

وفى عهد الخلفاء ضُرب الأئمة الأربعة بالسياط ! وبالنسبة لأبى حنيفة ، الذى عاش خلال الخلافتين الأموية والعباسية (٨٠ ـ ١٥٠ هـ) فقد أراد يزيد بن عمر بن هبيرة أن يوليه قضاء الكوفة أيام مروان بن محمد (آخر الخلفاء الأمويين) فرفض أبو حنيفة ، فضربه الوالى مائة سوط ، وظل يضربه كل يوم عشرة أسواط لاقناعه ! فلما يئس أخلى سبيله ! وبعد بناء مدينة بغداد استدعى الخليفة أبو جعفر المنصور

أبا حنيفة ، وعرض عليه أن يلى قضاء الرصافة ، فاعتذر ، فألحق به المنصور عسفا وعنتا !

ومع أن الإمام مالك (٩٣ ـ ١٧٩ هـ) كان يتجنب السياسة ، حتى لا يؤذى أو يقتل ، فقد أوقع البعض بينه وبين والى المدينة ، وهو عم أبى جعفر المنصور ، فقالوا له إن مالكا حدث بحديث النبى عليه الصلاة والسلام : «ليس على مستكره طلاق» . وأنه يقصد بذلك أن أيمان بيعة الخلفاء العباسيين غير ملزمة ، لأنها حدثت على الاكراه ، وليس على المبايع مبايعة . وقد غضب الوالى ودعا بمالك إليه ، وجرده من ثيابه ، وضربه بالسياط ، ومُدت يده حتى خلعت كتفه ! وقد استرضى المنصور بعد ذلك مالكا ، فغفر للحكم العباسى هذه الاهانة البالغة ، وأثنى على المنصور وعلى علمه وعلى فضله ! .

وعندما كتب ابن المقفع للمنصور كتابا سماه «رسالة الصحابة» ينصح فيه للخليفة بحسن اختيار من يعاونه ، وحسن سياسة من يحكمه، أمر به المنصور ، وقطع أصابعه التى كتبت الرسالة ، ثم قطع أطرافه قطعة قطعة ، وشويت على النار أمام عينيه ، وأجبر على أكلها ، حتى مات ! .

وفى عهد الخلفاء العباسيين عمدوا إلى فرض الاعتقاد بمراسيم السلطة ! حين أجبروا الناس على الاعتقاد بخلق القرآن .

* * *

وقد دخلت فكرة خلق القرآن إلى الإسلام تأثرا باليهودية والمسيحية، فقد وجدت فرق فى اليهودية ترى أن كلام الله مخلوق ، لأن الله أزلى وكلامه حادث مع الزمن ، أى وقع بعد بدء الزمن ، ومن ثم فهو مخلوق غير أزلى . كما رأت فرق فى المسيحية ذلك أيضا .

وقد بدأت فكرة خلق القرآن خلال الدولة الأموية ، ثم تبنى المعتزلة فى العصر العباسى هذه الفكرة ، وذهبوا إلى أن القول بغير ذلك ـ أى بأن القرآن أزلى ـ يتضمن شركا بالله . وقد تبنى الخليفة المأمون ، وبعده الخليفتان المعتصم والواثق ، هذه الفكرة ، وأصدر كتابا يفرض هذا الاعتقاد على الرعية ، بحجة أن القول بغير ذلك يتضمن مساواة بين الله تعالى وما أنزل من القرآن ، ويطلب إلى ولاته أن يجمعوا من بحضرتهم من القضاة ، ويبدأوا فى امتحانهم فيما يقولون .

* * *

وقد امتُحن العلماء والفقهاء فى مسألة خلق القرآن ، ونزل بهم بلاء شديد وعذاب أليم ، فقالوا جميعا بخلقه ، ما عدا أحمد بن حنبل ، الذى أصر على أنه غير مخلوق ، فأمر الخليفة المعتصم بجلده وتعذيبه ، وأودعه السجن ، فظل فيه ثمانية وعشرين شهرا ، حتى ولى المتوكل الخلافة فعدل عن هذا الاتجاه .

ولم يكن حال الخلافة الفاطمية بأفضل من حال الخلافتين الأموية والعباسية ، وكما فعل الخلفاء العباسيين من لعن الخلفاء الأمويين وجلد رفاتهم ، كذلك فعل الخلفاء الفاطميون .

فقد عملوا على لعن الخلفاء الثلاثة الأولى ، أبو بكر وعمر وعثمان ، ولعن غيرهم من الصحابة ، إذ عدوهم أعداء لعلى. وكان الخطباء يلعنون هؤلاء الخلفاء والصحابة من كافة المنابر ، وكانت العقوبة الصارمة تنزل بمن يمتدح أى خليفة من الخلفاء السنيين .

وألزم الفاطميون جميع الموظفين المصريين اعتناق المذهب الفاطمى الاسماعيلى ، وحتموا على القضاة اصدار أحكامهم وفقا لهذا المذهب ، واشتدوا على أهل السنة ومنعوهم من اقامة مراسمهم . وأبطل الخليفة العزيز صلاة التراويح من جميع مساجد مصر لأن الذى نظمها عمر بن

الخطاب ! وعندما صلى إمام أحد المساجد صلاة التراويح فى عهد الحاكم بأمر الله ، أمر به فضرب عنقه ! كما منع الفاطميون صلاة الضحى ، لأنها من صلوات السنة التى لا يعترف بها الشيعة .

واعتزم الحاكم بأمر الله نبش قبرى أبى بكر وعمر فى المدينة ، وأرسل رسلا لهذا الغرض ، لولا اكتشاف المؤامرة ، كما حاول هدم كنيسة القيامة بالقدس ، وكانت محاولته من أسباب الحروب الصليبية . كما ادعى الحاكم بأمر الله الألوهية ، وخوطب صراحة بعبارات وأوصاف الجلالة ، مما أدى إلى نشوء العقيدة الدرزية التى لم تزل قائمة فى بعض أنحاء الشام !

ولم تكن الخلافة العثمانية بأفضل ، فقد كان السلطان سليم شخصية سوء بكل معيار ، فقد تآمر على والده السلطان بايزيد حتى اضطره إلى خلع نفسه ، فتولى هو السلطنة . وعندما استولى على مصر قبض على الخليفة العباسى المتوكل ، وحمله معه إلى القسسطنطينية ، وقبل أن يخرج من مصر نزع منه الخلافة قهرا ، ولبس شعارها فى احتفال كبير ، وبذا خرجت الخلافة من بنى العباس إلى آل عثمان .

ويتضح من هذا العرض - الذى قدمه المستشار محمد سعيد العشماوى فى كتابه «الخلافة الإسلامية» - الذى نشرته دار سينا للنشر - كيف بُعد التاريخ الإسلامى عن روح الدين الإسلامى الصحيح ، بل إنه كان فى معظم فتراته نقيضا للدين الإسلامى !

كما يتضح أيضا أن الدين شىء والسياسة شىء آخر ، وأن القول بأن الإسلام دين ودولة ، ابتداء من الشيخ حسن البنا إلى سيد قطب إلى د . عمر عبد الرحمن وغيرهم ، يتغافل تماما عن أن التطبيق التاريخى لهذه المقولة قد أثبت أن الإسلام شىء والدولة شىء آخر ، وأن المزج بينهما فيه اهانة بالغة للدين ، فلم تحتو تعاليم الدين الإسلامى الحنيف على شىء مما مارسته الدولة الإسلامية عبر التاريخ ، ومارسه الخلفاء المسلمون من اعتداء وترويع وتنكيل ومفاسد وفتن وقتل وصلب للمخالفين

فى الرأى ، وضرب للكعبة بالمنجنيق ، ومظالم شملت العالم والجاهل والكبير والصغير ، وإن نسبة هذا الحكم إلى الإسلام فيه اساءة بالغة إلى الإسلام .

ومن هنا يتضح أيضا أن دعاة الإسلام السياسى والقائلين بتطبيق الشريعة الإسلامية - التى هى مطبقة بالفعل ! - إنما يتاجرون بهذه الشعارات لأسباب سياسية وليست دينية ، فقد كان تطبيق الشريعة الإسلامية قائما طوال التاريخ الإسلامى ، حتى نهاية الربع الأول من هذا القرن حين سقطت الخلافة العثمانية ، ولم يمنع هذا التطبيق الدولة الاسلامية من البطش والاعتداء والفساد وانزال المظالم بالرعية !

ومن هنا ، أفليس من الأجدى ، بدلا من محاولة بناء الدولة الإسلامية المزعومة ، بناء الفرد المسلم ؟

الحركة الإسلامية في مصر بين الألغام والأوهام *

منذ سقوط الدولة العثمانية ، وسقوط الخلافة فى القسطنطينية ، وقيام دستور مدنى فى مصر هو دستور ١٩٢٣ . قامت الحركة الإسلامية فى مصر ولم تقعد ، مطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية وعودة الحكومة الإسلامية والخلافة الإسلامية، بدافع من الحنين الغريب إلى عصر مضى ، دون أن تعنى نفسها بتقييم ذلك العصر ومعرفة ما إذا كان انتهاؤه نتيجة فقده مبرر بقائه ، أو أن هذا الانتهاء كان نتيجة اجهاض بفعل قوى خارجة عن إرادته . وقد قدر لهذه الحركة أن تكبل أقدام التقدم فى مصر، وأن تشل حركتها للحاق بركب العصر، وأن تضع مصر دائما فى الموضع الذى يجعل حركتها كحركة الأرجوحة ، فهى تتحرك مرة إلى الأمام ومرة إلى الخلف، أو تجعل الناس يتحركون بظهورهم إلى الأمام ووجوههم إلى الخلف !

* أكتوبر فى ١٩٩٠/٥/٦

الحركة الإسلامية - إذن - مسئولة عن الوضع الذى صار إليه المجتمع المصرى . فلم يكن أمام مصر فى ذلك الحين بعد الحرب العالمية الأولى إلا طريق الحضارة الغربية التى أثبتت تفوقها ، ولم يكن أمامها من نموذج سوى نموذج اليابان ، التى تركت ماضيها وراءها بعد أن اكتشفت أنه فقد مبرر بقائه ، وأقبلت على الحضارة الغربية تنهل منها ، حتى أمكنها فى فترة زمنية لاتتجاوز نصف قرن أن تهزم دولة القياصرة هزيمة منكرة فى عام ١٩٠٤ ، وتثير فيها القلاقل والثورات التى أدت ، بعد ثلاثة عشر عاما فقط ، إلى سقوط عرش القياصرة ، وسقوط النظام شبه الاقطاعى وشبه الرأسمالى فى روسيا ، وقيام النظام الاشتراكى .

وقد كان فى مصر بالفعل من نادى بهذا الاتجاه فى ذلك الحين ، فقد كتب سامى الجريدينى فى الهلال فى عدد مايو ١٩٢٥ تحليلا لأثر الثورة العالمية فى النظام الدولى توصل فيه إلى هذه النتيجة ، وهى أنه «لا مفر أمامنا للوصول إلى ما وصلت إليه الحضارة الغربية ، إلا أخذ بأسباب هذه الحضارة الغربية فى مادتها وروحها ، أما أن نتخذ من الحضارة الغربية عدوا لدودا ، فإننا نسير إلى الاضمحلال لا محالة فقد كان فى الشرق حضارة عمته ، وامتد سلطانها إلى الغرب ، فوقفت الحضارتان وجها لوجه ، ودام النزاع بينهما قرونا ، وها نحن أولاء نر الغلبة للحضارة الغربية» .

ثم ضرب المثل باليابان «التى استطاعت الوقوف فى وجه الغر عندما أخذت بأسباب حضارته فى مادتها وروحها ، وتمكنت من الوقو معه على قدم المساواة» .

كان خطأ الحركة الإسلامية القاتل هو أنها لم تستطع أن تفرق ب الإسلام كدين وخلق وعقيدة تملأ جوانح الروح ، ومبادىء سامية تصا الفرد وتهديه سواء السبيل ، والإسلام كسياسة وحكومة ودولة وخلافة

وكانت مصر فى حاجة بالفعل إلى الإسلام بالمعنى الأول ، ولكنها تكن فى حاجة إلى الإسلام بالمعنى الثانى ، لسبب بسيط هو أن الإسا

بالمعنى الثانى كان هو السائد فى مصر على مدى أربعة عشر قرنا ، فقد كانت هناك الخلافة الإسلامية ، وكانت هناك الدولة الإسلامية ، وكانت هناك الحكومة الإسلامية ـ ومع ذلك فلم تمنع الخلافة والدولة والحكومة الإسلامية مصر من الهزيمة أمام جيوش بونابرت ، ثم من الهزيمة أمام جيوش الاحتلال البريطانى ، أو من سقوط وسائل انتاجها فى قبضة الامبريالية الغربية !.

بل إنه عندما ثارت مصر على الوصاية الأجنبية وعلى التدخل الأجنبى ، وبينما كان أحمد عرابى يقاوم جيش الغزاة البريطانيين وهم يتقدمون داخل أرض مصر ، وقبل موقعة القصاصين الثانية فى ٩ سبتمبر ١٨٨٢، أصدر خليفة المسلمين من الآستانة قرار عصيان عرابى فى منشور طويل نشرته صحف الآستانة يوم ٦ سبتمبر ١٨٨٢ فخلخل بذلك عزائم القوات المصرية ، وسلب من نفوسهم حب الشهادة ، إذ تساءلوا قائلين :

نحن إذن عصاة ؟

ومن هنا فقد كان على مصر أن تدير ظهرها بالفعل لأفكار الخلافة والدولة والحكومة الإسلامية ، وتقبل على الإسلام كمبادىء وعقيدة تصلح الفرد وتهديه ، وتجعله لبنة قوية صلبة فى بناء المجتمع المصرى ، وترتكز عليه فى بناء المجتمع المصرى ، وترتكز عليه فى بناء نهضتها من جديد على أسس الحضارة الغربية ، التى ترسمتها اليابان ودفعت بها من دولة ضعيفة تتعرض للاستعمار فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، إلى دولة قوية مهيبة ، تتغلب على الدول الاستعمارية ، وتأخذ مصاف الدول العظمى فى نهاية القرن التاسع عشر ، ثم إلى الصف الحالى الذى نراها فيه ونحن نقترب إلى أواخر القرن العشرين .

ولكن قيام حركة الإخوان المسلمين على يد الداعية حسن البنا غير هذا المسار. لقد بدأت فى مستهل حياتها كحركة دينية بحتة ، تهدف ـ كما كتب الشيخ طنطاوى جوهرى رئيس تحرير جريدة الإخوان المسلمين ـ

إلى «نشر فضائل النبوة المحمدية ومقاصدها والآداب المنقولة عنها والأحاديث الدالة على الأخلاق الفاضلة من الصدق والعفاف وحسن المعاشرة والاحسان إلى الجار القريب ، وذكر العبادات من صلاة وزكاة وحج، وتبين للناس كيف كان آباؤنا يعملون وكيف سادوا العالم بأخلاقهم واجتهادهم فى العلم والعمل ، وتكوين الخلق الاسلامى الصحيح فى الأمة تكوينا صالحا، بالاعتماد على وسيلة واحدة هى الحب والاخاء والتعارف التى تنتج حسن الأسوة واصلاح النفس».

هكذا بدأت ، ولكنها انتهت إلى جماعة سياسية تهدف إلى الخلافة والدولة والحكومة الإسلامية ، وتعتمد على المتفجرات والقنابل والمدافع، وتقتل النقراشى، وتحاول قتل عبد الناصر، وتفرز فكر التكفير على يد سيد قطب ، الذى هيأ المناخ لقيام جماعة الجهاد التى قتلت السادات فى عرينه ، ثم شغل مصر بقضايا الفتن الطائفية ابتداء من الزاوية الحمراء فى يونية ١٩٨١ إلى أحداث المنيا الأخيرة فى مارس ١٩٩٠، وشل اقتصاد مصر بدفع بمئات الألوف من الملايين من مدخرات الشعب إلى جيوب شركات توظيف الأموال لتتبخر وتضيع ، وتضيع معها فرصة إصلاح هيكل الاقتصاد المصرى وفى الوقت الذى يتحدث فيه العالم عن مراكب الفضاء التى تجاوزت فى مسارها آخر كواكب المجموعة الشمسية وانطلقت فى الفضاء الأبدى . تشغل الناس فى مصر بقضايا من القرن الأول الهجرى عن الفائدة والربا ، إلى آخر تلك السلسلة من التخريب !

على أنه - مع ذلك - وتحت تأثير النتائج الفادحة التى ألحقها تيار الإسلام السياسى ، وُجد فريق منه على درجة من الاستنارة تتيح له إدانة التيار السلفى المتشدد «الذى يرى فى أى انفتاح حضارى رجسا من عمل الشيطان ، وأى طريق للخلاص انما يكمن فى العودة المطلقة لعصر السلف وتراث السلف ، ويذهب فى عبوديته لسلوكيات هذا العصر ونصوصه إلى التشبه بارتداء «جلابيبه» واطلاق لحاه » ! ولكن هذه

الاستنارة لم تذهب إلى حد الاعتراف بضرورة فصل الدين عن الدولة والأخذ بشعار الدين لله والوطن للجميع .

ومن هذا الفريق المستنير بتلك الدرجة المحدودة الأستاذ حامد سليمان ، الذى كتب كتابا بعنوان : «ألغام فى طريق الصحوة الإسلامية»، أدان فيه التيار السلفى المتشدد ، وأدان ـ فى الوقت نفسه ـ ما سماه بالتيارالعلمانى المنبهر بالحضارة الغربية .

ولكنه أخطأ فى تعليل مطالبة التيار العلمانى بفصل الدين عن الدولة، فعزا إلى هذا التيار الاعتقاد بأن الدين هو سبب التخلف، وأن التقدم ـ لذلك ـ يكمن فى عزل الإسلام عن كل ماله علاقة بالدولة والشئون العامة!

وقد وضع الاستاذ حامد سليمان بذلك القضية فى صورة مغلوطة تماما . فليست مطالبة هذا التيار العلمانى بفصل الدين منشؤها اعتقاد هذا التيار بأن الدين هو سبب التخلف، وإنما منشؤها الرغبة فى تنزيه الدين عما ليس من شئونه . والحرص على الدين من أن تلتصق به سلبيات السياسة والصراع على الحكم وتصرفات الدولة ، التى يطلق عليها اسم الدولة الإسلامية بينما أثبت التاريخ انها لا تستطيع فى سلوكها إلا أن تكون دولة مدنية لا دينية .

التيار العلمانى المنبهر بالحضارة الغربية» لايقل ـ إذن ـ دينا وتدينا عن التيار السلفى ، ولكنه أكثر حرصا على الدين من التيار السلفى الذى يحمل الدين أوزار الحكومات الإسلامية المتعاقبة عبر التاريخ ، وينسى دروس التاريخ وعبره التى تتحدث عن ابتعاد الخلافة الإسلامية فى حكمها عن الدين ، وأنها كانت أشد استبدادا بالمسلمين من أية حكومات مدنية دكتاتورية ، لأنها كانت تستخدم الدين كوسيلة لتخدير الشعوب الإسلامية عن المطالبة بحريتها الداخلية التى كفلها لها الإسلام .

ومن هذا المنطلق الخاطىء فى فهم منطلقات «التيار العلمانى المنبهر بالحضارة الغربية ـ كما يقول ـ فإن الأستاذ حامد سليمان خصص كتابه للرد على ما أسماه «ألغام» هذا التيار فى طريق الصحوة

الإسلامية، وخصص الفصل الأول منه للحديث منه للحديث عن اللغم الأول ، وهو : «لادين فى السياسة ، ولا سياسة فى الدين» فأطلق على محاولات فصل الدين عن الدولة وصف «المحاولات اللئيمة» !

على أننا نفاجأ بأن الأستاذ حامد سليمان يعتبر حكم الخلفاء حكما «علمانيا صرفا تحت اسم الخلافة لمحض التمويه فقط» ! وأن هذا الحكم العلمانى الصرف بدأ بعد وفاة الرسول عليه السلام بفترة وجيزة لم تزد على الثلاثين عاما ، بداية من العصر الأموى . ويعتبر أولى محاولات فصل الدين عن الدولة تلك التى تمثلت فى ذلك المشهد المروع الذى أطبق فيه الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان مصحفا كان يقرأ فيه ـ فى حجره ـ وقال : «هذا آخر عهدى بك»! وذلك عندما دخل عليه رهط من أصحابه يبشره بأنه أصبح خليفة للمسلمين ـ رغم أن عبد الملك بن مروان كان من أفقه رجال عصره ! .

وفى رأينا أن هذه المحاولة من الأستاذ حامد سليمان لوصف حكم الخلافة الإسلامية على مدى التاريخ بأنه حكم علمانى ، على الرغم من صحتها وموافقتنا عليها موافقة تامة ، فإنها تخفى تحتها نفس فكرة الإسلام السياسي والحكومة الإسلامية ، وهي محاولة للدوران من حول هذه الفكرة . فهي تريد أن تقول إن ما تطالب به حركة الصحوة الإسلامية الحالية هو حكومة إسلامية بالمفهوم الإسلامى الصحيح،وليس بالمفهوم الذي طبق على مدى أربعة عشر قرنا تطبيقا خاطئا !

وفي ذلك يقول :

«إن محاولة إبعاد الدين عن السياسة تعتبر بالنسبة للإسلام اجهاضا لمفهومه السياسى الذى أكدته نصوص القرآن والحديث وممارسات الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة وكبار الفقهاء المجتهدين . فالإسلام جاء بتنظيم شامل لإدارة شئون حياتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية من خلال نظام مرن صالح لكل زمان ومكان وغير قابل للتوقف أو التجسد أو الفشل» .

ولم يسأل الاستاذ حامد سليمان نفسه : إذا كان الحكام المسلمون قد عجزوا ـ على مدى أربعة قرنا ـ عن تطبيق المفهوم السياسى للاسلام، الذى أكدته نصوص القرآن والحديث وممارسات الرسول والصحابة وكبار الفقهاء المجتهدين ، فكيف يتوقع سيادته من حكام هذا الزمن تطبيق هذا المفهوم ؟

وإذا كانت الحكومة الإسلامية التى عرفها التاريخ هى الحكومة التى وصفها هو نفسه بأنها حكومة علمانية ، فكيف يتأتى قيام حكومة إسلامية بعد أربعة عشر قرنا تختلف عن هذه الحكومة ؟

وإذا كان بعض حكام تلك الحكومات العلمانية ، ممن شهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأعينهم ، مثل حكام بنى أمية ، قد عجزوا عن تأسيس حكومة إسلامية صحيحة، فاستحقت حكوماتهم من الأستاذ حامد سليمان وصف : «حكومات علمانية صرفة تحت اسم الخلافة » ، فكيف يكون الحال مع حكام هذا الزمن الذين لم يشاهدوا الرسول ، وتغيرت معايير الحكم بالنسبة لهم ؟ هل يمكن لهؤلاء الحكام المعاصرين اقامة الحكومة الإسلامية التى ينطبق عليها المفهوم السياسى للإسلام الذى أكدته نصوص القرآن والحديث إلى آخره ؟

لماذا لا يعترف الأستاذ حامد سليمان بأن تجربة أربعة عشر قرنا من الحكومة الإسلامية قد أثبتت أنها لم تكن حكومة إسلامية وإنما كانت حكومة علمانية ؟ وأن هذه التجربة ـ من ثم ـ تجعلنا ندرك أن فكرة الإسلام دين ودولة هى فكرة غير قابلة للتطبيق ولم يطبقها التاريخ ، فنعترف بالأمر الواقع ونكف عن التقدم إلى الأمام بظهورنا ووجوهنا متطلعة إلى الماضى ؟ ما معنى التشبث بمبدأ لايطبق إلا فى عهدالرسول؟

وهل نقلل من أهمية الإسلام إذا نحن قصرناه على الدين والخلق والعبادة ، وخلصنا من الدولة والحكم ؟ وهل نقلل من شأن دور الإسلام إذا قصرناه على بناء الفرد بناء خلقيا سليما ـ والفرد هو اللبنة الأولى

في المجتمع ـ وفصلناه عن الحكومة العلمانية بالضرورة وبالتجربة التاريخية ؟

ما معنى المطالبة بالحكومة الإسلامية ، وسعى الجماعات الإسلامية إلى الحكومة الإسلامية إذا كانت التجربة التاريخية قد أثبتت أن كل الحكومات التى دخلت التاريخ باسم الحكومة الإسلامية كانت علمانية تفصل الدين عن الدولة بالفعل ؟ ألا يكون فصل الدين عن الدولة هو درس التاريخ ظل يلقنه لنا على مدى أربعة عشر قرنا ؟

هل يقلل من إسلام المسلم ذرة أن يكون مسلما يؤمن بضرورة فصل الدين عن الدولة بناء على التجربة التاريخية ؟ بل ان التجربة الشخصية نفسها تؤيد هذه الفكرة ، فأنا أسافر إلى انجلترا ـ التى تحكمها حكومة مسيحية ـ فى رمضان ، فأصوم وأصلى ولا أقرب المنكرات والفواحش ، وأتمسك بدينى الإسلامي كما يتمسك به أى مسلم يعرف دينه ، فما هو إذن مغزى ما يطلق عليه أنه حكومة إسلامية ؟ وما هى الحاجة الأكثر إلحاحا لشعبنا : هل هى الحكومة الإسلامية ، أو حكومة تنقذه من متاعبه الاقتصادية ، وتعطيه حريته الشخصية والمدنية ، وتعمل على نهضة البلاد وتقدمها ، وتحميه من أعدائه ، وتحفظ وحدته الوطنية ، ولا تتصادم تصرفاتها مع ديننا الحنيف ، ولا تتناقض قوانينها مع شريعتنا السمحاء؟

على أن الأستاذ حامد سليمان يقول : إن «فصل الدين عن الدولة يعني خلق دولة من الدراويش ! وإنها دعوة رجعية لتغييب إرادة المسلمين وحصر نشاطهم فى الطقوس والعبادات !.»

وهو قول غريب أشبه باتهام هذه الدعوة بأنها دعوة إلحادية ! لأن ما يطالب به العلمانيون هو أن يكون الدين فى الفرد المسلم ، وتكون الحكومة للوطن كله بمسلميه وأقباطه ويهوده ، لأنه لا فائدة فى حكومة إسلامية إذا كان المسلمون فيها مسلمين اسما بينما الدين الحقيقى اختفى من النفوس !

إن الفرق الحقيقى بين دعوة الحكومة الإسلامية ودعوة فصل الدين عن الدولة هو أن الدعوة الأولى تعمل على فرض الدين من أعلى ـ من الحكومة ـ بينما الدعوة الثانية تعمل على فرض الدين من أسفل ـ من الفرد ـ أى حصر الدعوة الإسلامية فى الأفراد ، وتكوين الخلق الإسلامى الصحيح فى الأمة تكوينا صالحا ، ونشر فضائل النبوة المحمدية ومقاصدها والآداب المنقولة عنها ، والأحاديث الدالة على الأخلاق الفاضلة من الصدق والعفاف وحسن المعاشرة ، وذكر العبادات من صلاة وزكاة وحج ، وتبين للناس كيف كان آباؤنا يعملون ، وكيف سادوا العالم بأخلاقهم واجتهادهم فى العلم والعمل .. إلى آخره .

وهذه الأهداف هى بنفسها الأهداف التى حددتها لنفسها جماعة الإخوان المسلمين فى بداية ظهورها (كما أوردنا فى بداية هذا المقال) ولم نحددها نحن ـ كما قد يتهمنا البعض ! أو تحددها جماعة علمانية .

فلماذا الخوف ـ إذن ـ من العلمانية والعلمانيين ، حتى يكرس الأستاذ حامد سليمان كتابه القيم ـ الذى يتفق فيه مع العلمانيين أكثر مما يختلف ـ فى الرد عليهم ؟

من عبود الزمر إلى الخمينى والممارسات الديموقراطية الخطرة!*

* اكتوبر فى ٦ / ٧ / ١٩٨٦

فى طوال دراساتى للحركات الوطنية على مستوى مصر والعالم العربى ، لم أعرف أو أشهد ما أشاهده فى هذه الأيام من بعض فرق المعارضة من استخفاف بالمسئولية ولعب بالنار وعمل لوجه الشيطان لا وجه الله !. ولم يكن هذا ما طمحت اليه جماهيرنا وهى تفكر فى الديمقراطية فى أثناء ظلام الحكم الدكتاتورى السافر لعبد الناصر، أو فى أثناء ظلام الحكم الدكتاتورى المقنع بقناع القوانين السيئة السمعة فى عهد السادات .

نعم لم تتصور جماهيرنا أبدا أن تقرأ فى العهد الديموقراطى صحفا للمعارضة يتدنى احساسها بالمسئولية عن النظام والأمن فى البلاد إلى هذا الدرك ، أو صحفا تتجاهل عقل الجماهير وتلعب على عواطفه الدينية كما تفعل الآن!.

وهذا هوما أستطيع أن أطلق عليه اسم : «استنقاع الحركة الوطنية»، أو

«استنقاع الشعور الوطنى»!ـ أى دفع حياتنا السياسية إلى مستنقع عفن تغوص فيه أقدام جماهيرنا فلا تطفو أبدا!.

ذلك أن قيمة الحياة الديمقراطية الصحيحة فى بلدنا الآن تتمثل فيما تقدمه للجماهير من امكانية التخلص من الحزب الوطنى! وبمعنى آخر ، من حرية الاختيار بين الحزب الوطنى ـ الذى هو امتداد لهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى ـ وبين غيره من الأحزاب الأخرى المعارضة ، والخروج بذلك من المأزق الدكتاتورى الذى وضعتنا فيه ثورة يوليو، والذى حرم جماهيرنا من ارادتها السياسية .

فاذا أتت هذه الديموقراطية بأحزاب تفرط فى مصريتها ، وتخاطب غرائز الجماهير، وتتدنى بالعمل السياسى إلى ما تتدنى اليه حاليا، فان هذه الأحزاب تكون قد ألحقت بمسيرتنا الديموقراطية صدعا خطيرا لا أظنها تستطيع أن تبرأ منه .

ولن أضرب المثل بموقف تلك الأحزاب من قضية سليمان خاطر المفتعلة ، وهى صفحة مخزية من مخازى الممارسات السياسية، كادت تحدث فتنة فى البلاد، بل انها دفعت برلمان احدى دول الخليج إلى التدخل فى الشئون الداخلية لمصر ! لفرط ما قرأ لصحف تلك الأحزاب عن البطولة المزعومة للجندى العاثر الحظ ـ الذى لم يزعم أبدا لنفسه بطولة، ولم يتفاخر أبدا بما فعل، ولم يدع أنه كان يقوم بعمل وطنى ، أو بأنه كان يعرف أن القتلى اسرائيلين! ـ وكل ذلك مقابل مكسب جماهيرى رخيص، سرعان ما تبخر بعد أن فهمت جماهيرنا الحقيقة، فنسيت القضية التى اختفت كما لو كانت فقاعة هواء! .

نعم لن أضرب المثل بهذه القضية، وانما أتناول القضية الجديدة التى تثيرها بعض هذه الصحف حاليا وهى قضية عبود الزمر! .

وبادىء ذى بدء ، فانى أقف مع حقوق الانسان بلا حدود وبلا أدنى تحفظ، وأقف ضد أى اضطهاد يلحق بمعتقل أو مسجون، لأن حرمان

المرء من حريته هو أكبر عقاب - ولكنى ضد صنع بطل من عبود الزمر، وهو، يدين بالفكر المتطرف الذى يدين به - فكر التكفير - والذى يختلف مع جمهرة علماء المسلمين ، لأن انتصار هذا الفكر فى البلاد معناه القذف بها فى هاوية ليس قرار .

اننى أحترم عبود الزمر، رغم اختلافى معه جذريا فى الرأى واستهجانى فكره ، لأنه دافع عما يعتقد أنه حق، ودفع حريته ثمنا لما دافع عنه. وأقف بكل قوتى إلى جانب حقه فى أن يحظى بمعاملة انسانية وفقا للقوانين، وأدافع عنه اذا تعرض لأى أذى فى ضعفه، ولكنى أقف على الفور ضده اذا أراد هو، أو أرادت الجماعة التى ينتمى اليها، قلب الحكم فى هذا البلد ، وفرض الفكر الذى يدعو اليه، خصوصا وليس فى هذه الجماعة عالم يعتد بع من علماء الدين أو المتفقهين فى شئونه! .

وما يحدث الآن من جانب بعض تلك الأحزاب المعارضة، هو أنها تصنع من عبود الزمر زعيما يقتدى به الشباب، وتروج لفكر التكفير المخالف لاجماع علماء المسلمين، الذى يدعو اليه، وتجعل من أعضاء جماعة الجهاد المحكوم عليهم بالسجن، شهداء ومجنى عليهم! . مع أن التنظيم لو وصل إلى الحكم فسوف يقضى على كل رأى مناهض له لا محاله، وسوف يحيل الديموقراطية العليلة، التى نحياها الآن، إلى المعاش! ويقيم بدلها دكتاتورية حكم لا يرحم ، نشاهد الآن جرائمه فى ايران فى سوق الأطفال إلى القتال باسم الاسلام وطلب الشهادة ! .

اننى أفهم أن تنشر هذه الصحف شكوي هؤلاء المسجونين ، وتنبه الرأى العام إلى طلب معاملتهم وفقا للقانون واحترام حقوقهم ، أما تنتقل من هذا الستار إلى الغرض الحقيقى ، وهو الدعوة إلى الخروج على الحاكم باعتباره كافرا ! فمعنى ذلك أن هذه الأحزاب تقتل الديمقراطية بأيديها ، وسوف تكون هى نفسها أول ضحايا الحكم الذى تريد جماعة الجهاد اقامته في البلاد ، لأنه حكم أبسط ما فيه أنه يرفض تماما فكرة الديمقراطية الليبرالية .

فما هو الذى روجت له الجريدة* ـ على لسان عبود الزمر ـ من فكر مخرب تحت عنوان : «عبود الزمر يخرج عن صمته»؟

لقد سأله الكاتب قائلا: ماذا عن تكفير الحاكم ؟ ، فرد قائلا : « إن الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله ، المستبدل لشرائعه ، يجب الخروج عليه اجماعا» . ثم يقول عبود الزمر- مخاطبا أعضاء تنظيم الجهاد خارج السجن ـ : «أبشر الصحبة المخلصة من رجالات الحركة الاسلامية بنصر ربها القريب » وعليهم أن يعدوا أنفسهم ليكونوا وقودا للدولة الاسلامية فور قيامها ، ويعملوا جميعا علي تثبيت أركانها . وأذكرهم بأنه لا طريق سوى الجهاد ! .

ثم يتحدث عبود الزمر عن وزير الداخلية اللواء زكى بدر حديث التهديد للنظام الحاكم فى بلدنا ، فيقول : ان استمرارالوزير فى منصبه ، « يعجل بقيام الدولة الاسلامية ، بتصرفاته الطائشة . . ان التضييق والتشديد والضغط على الحركة الاسلامية هو الذى يربى الرجال من خلال المواقف العملية الصعبة ، وينقى الصف ، ويظهر الصادق من الكاذب ..»إلى آخره.

وهكذا يمارس تنظيم الجهاد دعوته من وراء القضبان ، بفضل صحيفة المعارضة ، التى تزعم أنها تنادى بالديموقراطية ، ومع ذلك تروج لفكر ارهابى يسعى لفرض نفسه على شعبنا بالعنف والدمار.

ولقد كان فى وسع الجريدة ، لوكانت تقف موقف الحياد ، أن تنشر- فى مواجهة هذا الفكر التكفيرى المتطرف ، الذى يتشح بوشاح الدين ، ويسعى لفرض سيطرته السياسية تحت عباءة الاسلام ـ الفكر الاسلامى الاخرالذي يقول به أعلام الفكر الاسلامى المستنير فى مصر والعالم العربى ، والذى يرد على ادعاءات جماعة الجهاد ، حتى تضع أمام جماهير قرائها الصورة كاملة للرأى الآخر ، فى اطار اسلامى صحيح.

---

* جريدة الشعب

ولكنها لم تفعل ذلك ، لأن الغرض الذى تسعى اليه ليس مخاطبة عقل الجماهير وانما عواطفها ، واللعب على أحاسيسها الشريفة والترويج للفكر المتطرف الذى تقوم بنشره .

ويكفي فى ذلك أن أعرض هنا وجهة نظر مفكر اسلامى كبير ، لايشك أحد فى اسلامه أو اخلاصه وجهاده ، وهو الدكتور أحمد كمال أبوالمجد ؛ ردا علي ادعاءات وفكرجماعة الجهاد ، وفيها يقول : « إن رفع شعار الحاكمية لله لاللبشر أمر غير مفهوم ، ولانفع فيه . لأنه اذا أريد به أن أمر الله سبحانه فى شئون التشريع قيم علي أوامر العباد ، فهذا لاخلاف فيه من أحد ، والشعار بهذا المعنى لايضيف جديدا إلى ماهو مقرر عند علماء المسلمين جميعا . ولكن الخطير فى استعمال هذا الشعار، والاحتجاج به ـ عن غير بينة ولامعرفة بأصول التشريع وفنونه ـ أن القائلين به يقفزون إلى مقولة آخرى ، مؤداها أنه لا يجوز للبشر أن يشرعوا ، لأن ذلك يكون افتئاتا علي سلطة الله تعالى فى التشريع ! . ويمضى أصحاب هذه المقولة فيهاجمون النظام الديموقراطى ، ويقولون إن الأكثرية التي يستند إلى قرارها ورأيها فى هذا النظام ، لاتملك من أمور التشريع شيئا !.

«وهذه كلها مقولات فاسدة ، لأنها تساق دون ضبط ولاتحديد للمصطلحات ، وأولها مصطلح التشريع . فاذا أريد بالتشريع القواعد الكلية والنظم الأساسية التي تضبط السلوك فى الجماعة ، فذلك ـ حقا ـ ممالايجوز للناس وضع قواعده ابتداء ، أما إن أريد بالتشريع تنظيم مرافق المجتمع المختلفة تنظيما يستهدى بالقواعد الكلية ، ويدور فى فلكها، فهذا مايملكه الناس ، ويختص به علماؤهم وأهل الاجتهاد والرأى فيهم ، وانكاره عليهم انكار بغير دليل ، فيه ما فيه من التضييق على الناس وتعسير أمورهم .

« ولاندرى من أين جاء أصحاب هذا الرأى برأيهم ؟ ، ولاإلى أى دليل يستندون ؟. كما لاندرى كيف يستطيع عاقل أن يذهل هذا الذهول المعيب عن مقاصد الشريعة ووظائفها ؟ .

«ان الذين يرفعون أصواتهم محتجين على قيام البشر بالتشريع، يعودون فيقولون :ان الناس يملكون التشريع «ابتناء»، ولا يملكونه «ابتداء»! ـ أى أنهم يملكون التشريع فى اطار القواعد الكلية المقررة من الشارع سبحانه. وهذه العبارة تعنى ـ عند التأمل ـ أن أهل الاجتهاد، أو أهل الشورى، يملكون أن يضعوا تشريعات تعالج عشرات من المسائل المتعلقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع، وغير ذلك من المسائل التى تتصدى لها المجالس التشريعية فى أيامنا هذه، ما دامت التشريعات التى تصدر محققة لمصالح الجماعة، وغير مخالفة لما جاءت به النصوص ..» إلى آخره .

وقد نفى الدكتور أحمد كمال أبو المجد ـ بصورة قاطعة ـ أن السلطة السياسية فى الاسلام دينية، وقال : «وهذا ليس رأيى وحدي، وإنما هو رأى أهل السنة والجماعة ـ وإن خالفه أهل الشيعة ـ فالحاكم، أو الرئيس الأعلى فى الجماعة المسلمة، ليست له صفة دينية خاصة تستوجب طاعته، انما وجوب طاعته يأتى من اختيار الجماعة له ورضاها بحكمه ومبايعتها له. وهذا فى تقديرى أمر واضح لم يعد يحتمل كثيرا من الخلاف والجدل، ولا يجب التوقف طويلا عند أقوال لا يعتد بها ولا يشهد لها شاهد من نص أو منطق أو تجربة» .

هذه ـ اذن ـ القضية الأولى، التى تضرب مسيرتنا الديموقراطية فى الصميم، والتى تقودها الصحيفة المعارضة باسم الديمواقرطية وتحت ستارالدفاع عن حقوق الانسان ، بينما تتجاوز أبعادها هذا الغرض الشريف إلى الترويج لفكر هدام من شأنه أن يدفع بلادنا إلى هوة ليس لها قرار، ومحاولة صنع بطل يحتذى به الشباب ممن يحمل هذا الفكرالهدام! .

أما القضية الثانية، وهى مرتبطة بالأولى، فهى موقف هذا الحزب المعارض* الذى يصدر الجريدة من الحرب الايرانية العراقية. فعلى حين

---

* حزب العمل .

غـرة عـرفنا أن مـوقف هذا الحـزب من تلك الحـرب هو نفس الموقف الذى يتبناه الرئيس القذافى والرئيس حـافظ الأسـد! ـ وهو الموقف الذى ينتقد موقف العراق العربى. واذا بالتحقيقات الصحفية تنشر فجـأة من داخل ايران، تحت عنوان : «أول تحـقـيق صـحـفى أمـين مـن داخل ايران الاسـلامية»، وصـورة فى الصفحة الأولى للجماهير الايرانية تحت عنوان : «الجماهير الايرانية فى يوم القدس» ! .

وهذا تغرير فظيع بالجماهير المصرية، ومحاولة سحبها إلى تأييد سياسة دولتين عربيتين تنفردان بموقفهما المخزى من الحـرب الايرانية العراقية، وهما ليبيا وسوريا!* . فالحديث عن ايران «اسـلامية» يغفل أن العراق «اسلامية» !. وأنها ليست فقط «اسلامية»، وانما «عـربية» أيضا !. ومن المتـوقـع من حـزب ينادى بشـعـار العـروبة أن يؤثر بتـأييـده دولة «اسـلاميـة عـربية» على دولة «اسـلاميـة فـارسـية» ! ـ اللهم الا اذا كـانت العروبة مجرد شعار وليست مبدأ، والا اذا كان الحزب ينتمى إلى فكر آخر، هو الفكر الدينى الذى روج له فى قضية عبود الزمر ! .

ويتبدى هذا التغرير بالجماهير فى قصة «مؤتمر القدس» المنعقد بطهران، لأن هذا الحزب المعارض يعرف تمام المعرفة حقيقة تعامل النظام الايرانى مع اسرائيل، كما يعرف إصـراره على سيـاسـة العـدوان على شعب العراق ومواصلة احتلال جزء من أراضيه، الذى يعطل كل فاعلية للعـراق ـ أو لأية دولة عـربيـة ـ بل يعطل فـاعليـة ايران نفسـهـا اذا كـانت مخلصة للقضية الفلسطينية ـ فى تحرير القدس ! . وبالتالى فان التستر برداء «القدس» هو تسـتـر برداء مـتـهـرئ لا يكشف شـيـئـا غيـر التـغـرير والخديعة .

وهذا التغرير بالجماهير تحاول الجريدة تأكيده بالتظاهر بالتطرف ضد اسرائيل، حتى لقد شرعت فى نشر قوائم سوداء بعدد من الأسماء

* كانت جميع الدول العربية ، وعلى رأسها مصر ، وأشدها تحمسا الكويت! تساند العراق فى حربه مع إيران على أساس العروبة ، فيما عدا سوريا وليبيا

الشريفة التى زعمت تعاونهم مع اسرائيل ! وطلبت من الشعب مقاطعتهم! بينما هى تؤيد ايران المتعاونة مع اسرائيل ضد العراق المعادى لاسرائيل!. فهل هناك تناقض وتغرير بالجماهير أكثر من ذلك ؟ .

ولكنه نفس التناقض الذى يقع فيه القذافى، المحرك للأمور، فهو يعلن تطرفه فى العداء لاسرائيل، بينما هو يؤيد ايران المتعاونة مع اسرائيل ؟ . وهو نفسه التناقض الذى يقع فيه النظام السورى، الذى يزعم التطرف فى مواجهة اسرائيل ـ التى ما زالت تحتل الجولان! ـ بينما هو يؤيد ايران المتعاونة مع اسرائيل! . وهذا ما يكشفه الموقف السليم لحزب التجمع من هذه القضية، فى كلمته إلى حافظ الأسد (الأهالى ٢٥ يونيو ١٩٨٦) وفيها يقول :

«إننا لا نملك الا أن نضع النقاط فوق الحروف بالنسبة لعدد من الممارسات الخطرة التى تضر بمجمل الموقف العربى . فتحالف الحكومة السورية ومساندتها السياسية والعسكرية للنظام الحاكم فى ايران، رغم استمراره فى العدوان على شعب العراق ومواصلة احتلال جزء من أرضيه، وتعامل النظام الايرانى مع العدو الاسرائيلى ـ لا يفيد الموقف السورى ..» إلى آخره .

وواضح أن الخلافات التى وقعت مؤخرا بين مصر والعراق حول مطالب وحقوق المصريين فى العراق، والأحكام التى صدرت ضدهم ـ قد رأت فيها الجريدة الفرصة للترويج لايران تحت عباءة القدس، كما رأت فيها جريدة معارضة أخرى أيضا الفرصة لتفعل نفس الشىء !.

وكل هذا لعب غير أمين بقضايا بلادنا الأساسية، لا تفيد منه جماهيرنا سوى زيادة بلبلة فكرها، والانحراف بمسارها إلى دروب خطرة، وتعريض قضية الديمقراطية فى مصر ـ فى نهاية الأمر ـ إلى الخطر والدمار ! .

الفكر الديني الانقلابي والسؤدد المفقود!*

لعل هذه الرسالة، التى وصلتنى من قارىء من السعودية كانت تركب سفينة الصحراء ! حتى وصلت إلى فى ثلاثة أشهر !، وان كنت قد لاحظت أن كثيرا من رسائل القراء تؤثر ه الوسيلة من وسائل المواصلات !، ف أتسلمها الا بعد انتهاء العصر الد كتبت فيه ! .

على أن هذه الرسالة ذات أهمية خاصة ، من قارىء يحمل فكر الجماعات الاسلامية ، ويعبر عنها ، واسمه ابراهيم حسن - ويتضمن تعليقا على ما كتبته فى عدد ٢مارس ١٩٨٦ حول كتاب « قبل السقوط » ، الذى كتبه « المارق على الاسلام ، الساقط » ، الدكتور فرج فودة ! - ومعذرة للصديق الدكتور فرج فودة ! فهذه هى الألقاب التى أنعم عليه بها القارىء ابراهيم حسن - ولست أنا ! .

وفى هذه الرسالة الهامة ، التى سوف أرد على أفكارها أولا بأول ،

* اكتوبر فى ٢٠ / ٧ ١٩٨٦

يلومنى القارىء لتأييدى للدكتور فرج فودة فيما أورده فى كتابه ، ويعتبر هذا التأييد «تهجما » ومحاولة « لهدم » الدين - حسب قوله - ورفض تطبيق الشريعة الاسلامية والحكم بما أنزل الله . ويقول :

«ألم تقرأ يادكتور قوله تعالي : « ان الحكم إلالله » ؟ ، أو تقرأ قوله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فـأولئك هم الفاسقون » ؟ ، أو لم تقرأ قوله تعالى : « مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا » ؟ .

ألا تنطبق هذه الآية اليوم على مجتمعاتنا العلمانية التى تفر من تطبيق الشريعة ؟ . فاذا نحن لم نطبق شرع الله من الحاكم إلى المحكوم، فسوف نكون كبنى اسرائيل : حملواالتوارة فلم يحملوها ، فأصبحوا كالحمير ! أتريدنا حميرا ياحضرة الدكتور ؟ ، اتق الله ، فانك غدا ملاقيه . كيف تقول ان الاسلام دين فقط وليس بدولة ؟»

وفى بداية الأمر ، فلست أوافق القارىء ابراهيم حسن فيما نعت به الدكتور فرج فوده من أنه « مارق » من الاسلام ، أوأنه « ساقط » - لفصله بين الدين والدولة ، لأن جمهرة المسلمين تفصل بين الدين ، الذى هو لله ، والوطن ، الذي هو للجميع . وقد عبر مصطفى النحاس باشا ، رئيس حزب الوفد الذى كان يحظى بتأيد الغالبية الساحقة من الشعب المصرى - عن هذا الرأى تعبيرا صريحا بقوله : « الاسلام لايعرف سلطة روحية ، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده ، فلامعنى للاحتجاج فى هذا الشأن بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة هو الاسلام ، وليس أحرص منى ولا من الحكومة التى أتشرف برئاستها على احترام الاسلام وتنزيه الاسلام، كما أنه ليس أحرص منا على التزام أحكام الدستور .

فاذا اعتبر القارىء ابراهيم حسن كل من يقول بهذا الرأى مارقا من الدين وساقطا، فانه يحكم على الغالبية الساحقة من الشعب المصرى - التى مازالت تعتقد هذا الاعتقاد - بأنها مارقة من الدبين! وهذا هو فكر

التكفير الذى تتلاعب به الجماعات الاسلامية، فبعضها يقول بتكفير المجتمع، والبعض الآخر يكتفى بتكفير الحاكم فقط، حتى لا يستجلب عداء الشعب وسخطه! .

ومع ذلك، فيعلم القارىء ابراهيم حسن نفسه أن هذا الرأى عن الحاكمية، والتفسيرات للآيات التى أوردها، ومنها «ان الحكم الا لله»، هو رأى وتفسيرات تنفرد بها الجماعات الاسلامية ـ التى لا يوجد فيها عالم يعتد به من علماء الاسلام ـ للوثوب إلى السلطة، ولا يقول بها جمهرة علماء المسلمين.

فالحكم بما انزل الله هو فرض على كل مسلم فى كل أمر من أمور حياته، فيأتمر بما أمر الله، وينتهى عما نهى ـ ولا ينصبّ بصفة خاصة على السلطة والحكم كما تدعى الجماعات الاسلامية فى فكر التكفير .

وحتى بخصوص القوانين التى تحكم بها الدولة، فيكفى هنا أن أورد ما قاله المرشد العام السابق للاخوان المسلمين، وهو المرحوم المستشار حسن الهضيبى، فى هذا الصدد. فقد قال بعبارة صريحة:

«ان القانون المدنى متفق مع الشريعة فى كثير من المسائل، أو فى كل المسائل. يعنى تقدر تُرجع القانون المدنى إلى أصول شرعية ـ فيما عدا مسألة الربا» ـ أما القانون الجنائى، «فليس فيه من الحدود الشرعية شىء، ولكن الحدود الشرعية متى أوقفها ولى الأمر، علينا الطاعة. كل العقوبات التى نص عليها فى القرآن والسنة سبعة ، وأما الباقى فأغلاط بترتكب كثير، وفيها جرائم تكسب . فلولى الأمر أن يعزر عليها، وده عمل صح داخل فى حدود اختصاصه» .

وقد سبق أن أوردت فى أحد مقالاتى رأى مفكر اسلامى آخر هو الدكتور أحمد كمال أبو المجد، والذى أورد فيه أن «رفع شعار الحاكمية لله لا للبشر أمر غير مفهوم، لأن أصحابه يقفزون إلى مقولة أنه لا يجوز للبشر أن يشرعوا !. وقال إن هذه كلها مقولات فاسدة، لأنها تساق دون ضبط ولا تحديد للمصطلحات، وأولها مصطلح التشريع . ولا ندرى من أين جاء أصحاب هذا الرأى برأيهم، ولا إلى أى دليل يستندون؟. فأهل

الاجتهاد وأهل الشورى يملكون وضع تشريعات تعالج عشرات من المسائل المتعلقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع وغير ذلك مما تتصدى لها المجالس التشريعية فى أيامنا هذه . كما نفى أن السلطة السياسية فى الاسلام دينية ، وقال ان هذا الرأى ليس رأيه وانما هو رأى أهل السنة والجماعة .

ومن هنا فاذا جاء القارىء ابراهيم حسن يردد أفكار جماعات التكفير، ويطلق أحكام المروق من الاسلام على من يختلفون معه فى الرأي، ويسألني مستنكرا : «أتريدنا حميرا ياحضرة الدكتور؟» ـ فاني أجيبه بقولي : «لا والله!، لا أريدكم حميرا، وانما أريدكم مسلمين فى سلوككم وتصرفاتكم، متبعين أوامر الله ونواهيه، متأدبين بآداب الاسلام الحنيف، متبعين اجتهادات أهل السنة والجماعة، لا اجتهادات كل من هب ودب من غير المتفقهين فى الدين. كما أريدكم أكثر استنارة، وأريدكم أن تدرسوا التاريخ الاسلامي جيدا لتستفيدوا من دروسه، ولتعرفوا أن تطبيق الشريعة الاسلامية ـ بالمعنى الوارد فى فكركم ـ ليس من شأنه بالضرورة تحويل مصر إلى جنة!.

وهذا ما قدمه الدكتور فرج فودة فى كتابه «قبل السقوط»، فلم يكن هناك أكثر من الخلفاء الراشدين تطبيقا للشريعة وحكما بما أنزل الله، ومع ذلك فقد كان عهدهم حافلا بالقلاقل السياسية، لأسباب كثيرة، ولم يمنع هذا الحكم من اغتيال ثلاثة منهم، هم : عمر وعثمان وعلى !. بل ان مقتل الخليفة الثالث كان على يد ابن الخليفة الاول، اذ كان أول طاعنيه محمدبن أبي بكر!.

وهو أمر يوضح أنه يوجد فرق كبير بين الاسلام كدين، والاسلام كدولة، وأن الذين يصورون الحكم الدينى فى صورة وردية، ويتصورون أنه سوف يحول المجتمع المصرى إلى مجتمع مستقر، انما يخدعون البسطاء من المسلمين ليصلوا من خلال خديعتهم إلى السلطة والحكم ، فعملهم سياسي بالدرجة الأولى وليس عملا دينيا لوجه الله الكريم.

القضية الجوهرية ـ اذن ـ هى قضية تكوين الشاب المسلم والفتاة المسلمة على المبادىء الاسلامية السمحاء، وتربية الشعب على اتباع ما

أمـر الله واجـتناب نواهيـه. فـهـذا هو الذى يكون المجـتـمـع الاسـلامى الصـحيح، ولا يكونه الأفكار الدينية المتطرفة التى تنحرف بشـبابنا إلى أفكار سـياسـيـة تسـتـهدف قلب نظام الحكم وتعتـقد بتكفير المجتمع أو الحاكم .

ومن المحـقق أنه لو تكون المجـتمع الاسـلامي الذى يتبع أوامـر الله ويتجنب نواهيه، فلن تجد بين هذا المجتمع من يشرب الخمر، أو يمارس الزنا المرخص وغير المرخص، أو يشاهد ما يعتقد أنه يغضب الله. فالفرد هو اللبنة الأولى للمجتمع الاسلامى وهو المسئول عن تصرفاته .

وعلى سبيل المثال، فانى عشت فى أوروبا، وزرت كل بقعة فيها، ومع ذلك فلم تذق شـفـتـاى قطرة من الخمر، ولم أمارس الزنا المرخص أو غير المرخص المنتشر فى أوربا، بل انى فـى الحفلات الرسمية وغير الرسمية لا أذوق الخمر اطلاقا رغم كل المغريات، لأن تربيتي الاسلامية ومراقبتى لله تعالى تعطيني مناعة داخلية ضد كل أنواع هذه الموبقات .

ولست فى حاجة لمن يشرع لي ذلك من الحكام، لأن عندى شرع الله أحفظه عن ظهر قلب منذ حفظت القرآن وعمرى أحد عشر عاما ونصف. وهذا هو الاسلام الصحيح، وليس الاسلام الصحيح هو تكفير المجتمع أو الحاكم، ومحاولة القفز إلى السلطة من خلال دفع شبابنا الطيب النقى إلى اعتناق أفكار التكفير والحاكمية وغيرها !.

لذلك فلست مع القارىء في أفكاره السياسية الانقلابية التى تتشح بوشاح الدين . ولو أن الجماعات الاسلامية صرفت جهودها إلي تكوين الشـبـاب المسلم على المبادىء الاسـلامـيـة، دون الزج بهم فى مـسـتـنقع السياسة، لخدمت بلادنا خدمة جليلة.

والمثال على ذلك الشـهيد حسن البنا، الذى بدأ دعوته بالتربية الاسلامية ينشـرها بين طبقـات الشـعب المختلفة، وينتقل بها إلى مـعـاقل التـفكير العلمانى فى الجامعة وبين المثقفين، واستطاع أن يحول مسلمين لفظا إلى مسلمين فعلا، وأن يهدى عصاة مستعصين على الاصلاح، وكان فى طريقه إلى تكوين المجتمع المسلم الذى يعمل بما أمر الله ويتجنب نواهيه،

لولا أن لعبت به ريح السياسة، فتحطم قاربه الثمين في وقت كانت مصر في حاجة اليه .

وهكذا نجد أنفسنا الآن أمام أنماط من التفكير الانقلابي الهدام، الذي يعتنقه شباب سليم النية باسم الاسلام، والاسلام براء. ويكفي هنا أن أضرب مثلا لأسلوب القارىء ابراهيم حسن في مناقشة القضية التي أثرتها في مقالي، نقلا عن كتاب الدكتور فرج فودة ، وهي قضية ضرب الأئمة الأربعة بالسياط في عهود الخلفاء الأوائل في العصر الاسلامي بعد الراشدين - أي في ذروة عهود تطبيق الشريعة الاسلامية والحكم بما أنزل الله. فبدلا من أن يقتنع القارىء بمبدأ فصل الدين عن السياسة، وبأن الدين الاسلامي بريء من ضرب الأئمة الأربعة، وانما السياسة هي المسئولة عن ذلك - فانه يحاول أن يؤصل هذا الضرب تأصيلا دينيا! ويدرجه في التعامل الاسلامي الصحيح ! ويعتبره من البلاء المشروع الذي وعد الله به المؤمنين ! . فيقول :

«تقول إن الأئمة الأربعة ضربوا بالسياط ! . ألم تقرأ حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : «أشد الناس بلاء الأنبياء، فمالأمثل، فالأمثل؟»، وقوله تعالي في أول سورة العنكبوت : «الم ... أحسب الناس أن يُتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون . ولقد فتنا الذين من قبلهم، فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين» - اذن، المؤمن دائما مبتلى : إما في صحته أو في أولاده، وانما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب» ! .

فهل هذا الكلام معقول ؟ . واذا كان الأمر كذلك فان اضطهاد عبد الناصر للاخوان المسلمين وسجنهم وتعذيبهم هو أمر لا غبار عليه،! وهو فتنة من الله لهم! ويدخل في باب البلاء أو الابتلاء المكتوب على العباد، وليس عملا اجراميا بعيدا عن روح الدين وتعاليمه ومبادئه وأسسه !.

ووفقا لهذا المفهوم - الذي يقدمه القارىء ابراهيم حسن - فليس أمام المسلم المضطهد (بفتح الطاء) الا أن يتقبل هذا الاضطهاد بصبر، حتى يوفى أجره بغير حساب! ولا يشكو ولا يتململ من أمر كتبه الله عليه - مع

أن روح الدين الاسلامى تكره الظلم، وتعاف التسلط، وتدعو المسلمين إلى رفع الضيم والظلم عن أنفسهم بكل ما يملكون من قوة .

ولكن هذا هو المنطق التبريرى ! . فليس فى وسع القارىء ابراهيم حسن أن يقول إن الخلفاء الذين اضطهدوا الأئمة الأربعة، لم يكونوا يحكمون بما أمر الله، ولم يكونوا يطبقون الشريعة الاسلامية ـ لأن الخلافة، فى رأيه ورأى جماعته، هى المثل الأعلى للحكم الاسلامى، الذى يجب أن يتجه اليه المسلمون!. فهو يقول فى رسالته :

«يا حضرة الدكتور، بعد سقوط الخلافة، فالآن هى فرض عين على كل مسلم ومسلمة أن يُرجعوا خليفة المسلمين، لكى يرجع لنا السؤدد، ونرجع نجاهد الأعداء بقوة، ونستغنى عن أمريكا وروسيا، ونأكل من تحت أرجلنا، ونزرع القمح، لكى نستغنى عن كل الكفار» .. الخ .

وينسى القارىء العزيز أن الخلافة كانت موجودة فى العالم الاسلامى إلى ما قبل نصف قرن فقط ! وكانت موجودة منذ وفاة الرسول الكريم صلوات الله عليه ولمدة أربعة عشر قرنا تقريبا!. ولم يمنع ذلك من تدهور حال المسلمين منذ عشرة قرون تقريبا، مما مكن للغزوة الصليبية أولا، ثم للغزوة الاستعمارية الحديثة ثانيا ـ وذلك بعد أن ترك المسلمون المبادىء الاسلامية الصحيحة، والخلق الاسلامى السليم، وتفشت فيهم الافكار الهدامة والأباطيل والخرافات. كما ينسى أن الخلافة ذاتها كان لها نصيب فى تدهور حال المسلمين ! بعد أن تحولت إلى مُلْك استبدادى متعفن يجثم على صدر الأمة الاسلامية، ويعتمد على السيف لا البيعة . ولذلك لم يخل عهد خليفة من خارج عليه، ولم يخل جيل من مشاهدة مصرع أحد الخلفاء ! .

فأين السؤدد الذى يتوقع القارىء العزيز أن يعود إلى المسلمين من عودة الخلافة؟، لعله يقصد السؤدد الذى نعم فيها الأئمة الأربعة؟ ـ سؤدد الضرب بالسياط! أو لعله يقصد السؤدد الذى ضيع قرطبة، وأسقط بغداد فى أيدى التتار؟ ومعروف أن هذا حدث فى عهود الخلافة!.

ولكن هكذا يفعل الجهل بالتاريخ الاسلامى بعقل شباب الجماعات الاسلامية!، مع أن تعلمه فى حد ذاته كاف لازالة الغشاوة عن عيون هذا الشباب المخدوع بالأكاذيب والضلالات !.

فأنَّى للقارئ ابراهيم حسن أن يعرف أن الصراع بين الخلافة الفاطمية والخلافة العباسية كان من الأمور التى رجحت كفة الصليبين، وسهلت لهم فتح الشام!. فقد وفدت إلى معسكر الصليبين أمام أنطاكية، فى يناير ـ فبراير ١٠٩٨م ، بعثة فاطمية للتفاوض على عقد تحالف معهم ضد خصومهم من أهل السنة (أى الخلافة العباسية فى بغداد والسلاجقة فى الشام) وقد سعد الصليبيون بهذه السفارة الفاطمية، لأنها أكسبتهم وضعا سياسيا فى هذا الركن من العالم.

بل لعل القارئ العزيز لا يعلم أن الحروب الصليبية لم تكن حروبا بين صليبين ومسلمين على الدوام، وانما كانت حروبا بين تحالفات صليبية اسلامية ضد تحالفات صليبية اسلامية!.

ولعله أيضا لا يعلم أن دمشق كانت، فى فترة طويلة من فترات الحروب الصليبية، حليفة لملكة بيت المقدس الصليبية ضد الممالك الاسلامية الأخرى !. ولم يكن العالم العربى والاسلامى فى ذلك الحين قد عرف بعد القوانين المدنية الغربية، وانما كان يعرف فقط الشريعة الاسلامية والحكم بما أنزل الله !.

وقديما قالوا : العلم نور !، ولكن هذا النور لا يريد أن ينفذ إلى رءوس كثير من سباب الجماعات الاسلامية، المخدوعين بالأفكار المتطرفة، والذين يعيشون فى أحلام وأوهام لاصلة لها بالواقع والتاريخ ! .

وأخيرا فان القارئ العزيز ابراهيم حسن يهددنى بالمحاكمة بعد وثوب الجماعات الاسلامية إلى الحكم! ، فيقول ـ بخفة الدم المصرية المعهودة! ـ «أريد أن أخبرك شيئا قد لا يخطر على بالك، فغدا الكرَّة للاسلام، وستحاكمون فى الدنيا على أيدى الشعب المسلم وفى الآخرة عند العزيز الجبار» !.

وفيما يتصل بالمحاكمة فى الآخرة فانى أستعد لها فى كل لحظة من لحظات يومى، أما بالنسبة للمحاكمة فى الدنيا، فانى أرحب بمحاكمة تجرى على يد الشعب المسلم فى ظل نظام ديموقراطى حقيقى، ولكنى لن أرحب بمحاكمة تجرى على يد الجماعات الاسلامية، التى ترى فى نظام الخلافة، الذى جرى فيه جلد الأئمة الأربعة، مثلا أعلى !.

الانتخابات وأصحاب اللحى السياسية! *

لست أظن أن نتيجة الانتخابات التى جرت مؤخراً قد جاءت فى صالح الحزب الوطنى، على الرغم من الأغلبية الساحقة التى حصل عليها لمختلف الأسباب!. ذلك أنه أذ كان ثمة من أهمية لمعركة الانتخابات الأخيرة، فهى أنها فرزت القوى السياسية فى مصر فرزا حضاريا! ـ بمعنى أنها قسمت هذه القوى إلى قوتين : قوة تريد أن تمضى ببلادنا إلى الأمام ، وقوة تريد أن تعود ببلادنا إلى الوراء .

أما القوة الأولى فتتمثل فى الحزب الوطنى والوفد وحزب التجمع، وتجمعها ـ على اختلاف تياراتها الفكرية وأصولها السياسية ـ الفكرة التى قامت عليها الدولة القومية الحديثة، وهى فكرة الدين لله والوطن للجميع ـ أى فكرة الوحدة الوطنية التى لا تفرق بين مذهب ودين .

أما القوة الثانية، فهى قوة أصحاب اللحى من الزعماء والأنصار!

* اكتوبر فى ١٩/٤/ ١٩٨٧

وتجمعها فكرة الدولة الدينية التى كانت سائدة فى العصور الوسطى ، ليس لايمان عميق بسلامة هذه الفكرة وصلاحيتها لدولة تعيش فى العصر الحديث ، وانما لأن هذه الفكرة بالذات هى ما يشد تأييد شعب اسلامى تعيش غالبيته الكبرى فى ظلام الأمية بعد خمسة وعشرين عاما من عمر ثورة يوليو الرشيدة! فهم يبسطون مشاكله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى كلمة واحدة جامعة مانعة تقول ان «الاسلام هو الحل» (هكذا!) افتراضا بأن شعبنا يعتنق البوذية أو المجوسية!. أو أن حكومتنا حكومة من السيخ أو اليهود .

وهم يقصدون - بطبيعة الحال - بناء دولة دينية على نسق الدولة الخمينية، التى لم يعرف الشعب الايرانى فى ظلها لحظة واحدة من الاستقرار أو الهناء، وانما عرف الحرب التى لا تنتهى، وضياع ثروته التى جناها من البترول منذ اكتشافه حتى الآن، وسفك دماء مئات الألوف من أبنائه على مدى سبع سنوات فى قتال لم يعرف تاريخ الاسلام كله أشد منه كفرا والحادا وزندقة!، لأنه قتال ضد مسلمين جنحوا للسلم، ولأن هذه الحكومة الدينية هى الحكومة باغية - بحكم الدين - لا تجد من قوة العالم الاسلامى من يقاتلها حتى تفىء إلى أمر الله .

يتاجر أصحاب اللحى من الزعماء والأنصار بهذا الشعار، البسيط الغامض معا ، لابتزاز عواطف جماهيرنا الاسلامية، وشراء تأييدها ويخدعونها بأن الدولة الاسلامية هى الحل، ويكتمون عنها الحقيقة وهى أن الدولة العثمانية كانت دولة اسلامية وليست دولة علمانية، ومع ذلك فقد كانت تعج بالمشاكل التى لم تعرف حلا حتى أودت بها فى الحرب العالمية الأولى !.

بل يكتمون عن الجماهير الاسلامية البسيطة أن الدولة في عهد عثمان بن عفان كانت دولة اسلامية ، وكانت أيضا دولة اسلامية فى عهد على بن أبى طالب، ومع ذلك فقد كانت تعج بالمشاكل التى لم تجد حلا

حتى أودت بحياة عثمان ، ثم أودت بحياة على . ولم يشفع فى حل هذه المشاكل أن الدولة كانت دولة اسلامية !.

بل يكتم أصحاب اللحى من الزعماء وأنصارهم أن الشعوب الاسلامية لم تعرف فى تاريخها الطويل ، الذى يبلغ أربعة عشر قرنا ، دولا علمانية ،بل عرف فقط دولا اسلامية خالصة ـ ومع ذلك فقد كان فى ظل هذه الدول الدينية أن عرفت الشعوب الاسلامية ما لم تجد له حلا الا بالحرب الطويلة والثورات الأهلية.

بل لقد كانت الدولة الفاطمية دولة دينية مائة فى المائة ومع ذلك فلم تمنع دخول الصليبيين الشام ، بل فكرت فى التحالف معهم ضد السلاجقة المسلمين ! وأكثرمن ذلك أنه حين أصبحت مصر محورا لصراع بين الصليبيين والزنكيين ، طلبت الدولة الفاطمية معاونة الصليبيين ضد الزنكيين ! .

شعار « الاسلام هو الحل » بمعنى اقامة الدولة الدينية الاسلامية ، هو ـ اذن ـ خداع وتضليل للجماهير ، واساءة للاسلام نفسه ، بتحميله فى عين الجماهير مسئولية عدم حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها الشعب فى حالة اقامة مثل هذه الدولة ـ كما هو الحال بالنسبة لحكومة الخمينى الدينية ، التى ساءت أوضاع الشعب الايرانى فى عهدها ، وافتقد الأمن والسلام ، وزادت مشاكله.

والهدف الوحيد لهذا الشعار هو الوصول إلى الحكم بطريقة تستغل دين الله ، وتعبث بالوحدة الوطنية ، وتقضى على الأساس الشرعى لقيام الدولة القومية الذى يجعل الدين لله والوطن للجميع . فاذا كان هذا الشعار يعد من قبيل تحصيل الحاصل بالنسبة دولة مثل المملكة العربية السعودية ، التى يتكون كل شعبها من مسلمين فقط ، فانه بالنسبة لدولة يتكون شعبها من عنصرين أو أكثر ، يعد تقويضا لوحدتها الوطنية وتخريبا لها .

والمذهل أن مثل هذه القضية لم تكن مطروحة قبل ثورة يوليو المباركة!، فلم يكن يوجد فى الساحة من يستطيع تحدى شعار « الدين لله والوطن للجميع»، وذلك بفضل يقظة الوفد لمؤامرات الرجعية الأوتوقراطية والفاشية ، وشجاعة مصطفى النحاس فى وضع الأمور فى نصابها فى هذا الأمر بطريقة قاطعة وحاسمة . ففى خطابه أمام مجلس النوب فى يولية ١٩٣٧ أوضح فى عبارة صريحة أن «الاسلام لا يعرف سلطة روحية»، «وأنه ليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده» . وأنه « لا معنى ـ اذن ـ للاحتجاج فى هذا الشأن بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة هو الاسلام، أو بمكانة مصر لدى الأمم الاسلامية، بل ان هذه المكانة نفسها تستلزم أن ننزه الدين عن اقحامه فيما ليس من مسائل الدين .

فى ذلك الحين كان مصطفى النحاس يواجه نفس القوى السياسية التى تتحالف الآن تحت شعار «الاسلام هو الحل»، وهى جماعة مصر الفتاة، التى غيرت اسمها عدة مرات حتى وصلت الآن إلى اسم «حزب العمل» !، وجماعة الاخوان المسلمين، التى لم تغير اسمها إلى الآن للحقيقة والتاريخ!.

وكانت هاتان الجماعتان تصران اصرارا غريبا على تدعيم سلطة الملك فاروق الدنيوية بسلطة دينية! فالاخوان يعلنون بدون مواربة خصومتهم للوفد والديمقراطية الليبرالية، ويبدون أمل الاخوان المحقق فى «جلالة الملك المسلم»، ويتوجهون بأعلامهم إلى باب القصر الملكى «ليبايعوا الملك المعظم على كتاب الله وسنة رسوله»..

ومصر الفتاة تنادى صراحة بخلافة فاروق وتدافع عن نظام الخلافة : «نحن ننادى بزعامة مصر للاسلام، وخلافة فاروق». ويصف أحمد حسين فاروق، بأنه «فى هذه السن المبكرة يتصرف كأمير للمؤمنين حقا! بل وكأمير ممن يعتز بهم المسلمون فعلا .. ان الكلمة اليوم للدين، وان نجاتهم فى عودتهم للدين»!.

فما أشبه اليوم بالأمس؟ ولكن الظروف اختلفت، ففى ذلك الحين كانت مصر كلها من أقصاها إلى أقصاها تؤمن ايمانا عميقا بأن الدين لله والوطن للجميع، وكان هناك من الكتاب الشجعان من يتصدون على الفور لكل دعوة تهدد الوحدة الوطنية، كما كانت هناك زعامة شعبية تتصدى على الفور لكل من يمس بهذا المبدأ الذى تقوم عليه الدولة الحديثة. أما الآن فلا يوجد الكاتب الذى يجرؤ على القول بفصل الدين عن الدولة، فاذا ظهر هذا الكاتب ـ مثل الدكتور فرج فودة ـ لينادى بذلك، وهو ما كان أمرا مسلما به من كافة المصريين قبل ثورة يوليو ـ خرج الصديق محمد الحيوان يتهمه بأنه يدعو إلى «دولة بلا دين»!، ويطالبه بأن يعلن صراحة فى برنامجه بأنه «لا لتطبيق الشريعة الاسلامية»!.

إلى هذا الحد تبلغ المغالطة من جانب أصحاب اللحى حتى يتصور الصديق محمد الحيوان أن مصر تحكم بشريعة أخرى غير الشريعة الاسلامية!. واذا كان كاتبا من كتب الأعمدة فى الصحف القومية يعتقد هذا الاعتقاد، أفلا نلتمس العذر للشباب الاسلامى وهو ينساق وراء شعار غامض مثل : «الاسلام هو الحل»، سعيا وراء تطبيق الشريعة الاسلامية التى يعتقد أنها غير مطبقة ؟ .

وحتى لا أفتى بما لا أعلم فى هذا الشأن، فلا أرى بداً من أن أورد هنا ماسبق لى أن أوردته فى مقالى السابق فى عدد «أكتوبر» يوم ١٩٨٥/٦/٣٠، وهو رأى المرشد العام السابق للاخوان المسلمين، المرحوم حسن الهضيبى، فى شهادته أمام محكمة الشعب . ومن المعروف أن المرحوم الهضيبى كان علما من أعلام القانون فى مصر . فحين أراد الدفاع احراج الهضيبى على أساس أنه حين كان مستشارا قضائيا قبل الحكم بغير الشريعة الاسلامية ـ رد الهضيبى قائلا فى وضوح تام :إن «القانون المدنى متفق مع الشريعة فى كثير من المسائل، أو فى كل المسائل ـ يعنى تقدر تُرجع القانون المدنى إلى أصول شرعية، فيما عدا

مسألة الربا . فأنا كنت أحكم في مسائل على اعتبار أنها متفقة مع الشريعة فى القانون المدنى .

أما القانون الجنائى، فقد وصفه الهضيبى بأنه «كله تعازير، ولكن الحدود الشرعية متى أوقفها ولى الامر، علينا الطاعة ونطبق القواعد المعمول بها .

وقد سأله الدفاع : هل يملك هذا ؟ (أى ولى الأمر)

فرد الهضيبى قائلا: يملك هذا . كل العقوبات التى نص عليها فى القرآن والسنة سبعة. كلها سبع عقوبات من أولها لآخرها. وأما الباقى، فأغلاط بترتكب كثير، وفيها جرائم بتتركب عليها. فلولى الأمر أن يعزر عليها. وده عمل صحيح داخل فى حدود اختصاصه. فأنا قلت لحضرتك ان ولى الأمر أوقف الحدود لعلة فى نفسه لا أعرفها . وهذا حقه. فيبقى الباقى كله تعازير مسموح بها شرعا .

الدفاع : معنى هذا أنك طوال مدة خدمتك الجنائية كنت راضيا عن نفسك، مستريح الضمير ؟.

الهضيبى : أيوه .

(يرجع إلى محكمة الشعب : الجزء الرابع، شهادة حسن الهضيبى، ص ٨٠٩ ـ ٨٢٣)

واذا كان الأمر كذلك ـ وهو كذلك بالفعل ـ فما هو معنى المناداة بأن «الاسلام هو الحل» ، وهو مطبق بالفعل على هذا النحو ؟ ، يكون المطلوب هو تسليم السلطة فى البلاد إلى خمينية أخرى تدفع بالبلاد إلى هوة من الصراعات الداخلية ليس لها قرار ؟ .

وألا ينكشف أمر هذه اللحى، فتبدو فى شكلها الحقيقى كلحى سياسية وليست لحى دينية؟ ـ لحى سياسية هدفها سلطة الدولة، وليست لحى دينية هدفها تطبيق الشريعة الاسلامية ـ المطبقة فعلا !

لقد كتب الأستاذ خليل عبد الكريم فى جريدة «الاهالى» يوم ٨ ابريل ١٩٨٧، يطلب إلى أصحاب اللحى السياسية تفسير ذلك الشعار

الغامض: شعار «السلام هو الحل»، وأن يشرحوا كيفية تطبيق الشريعة الاسلامية فى مسالة من يتولى الامامة العظمى!، وما هو نوع الحكم الأمثل؟: هل يكون الحكم الملكى، أو الجمهورى، أو الأميرى، أو السلطانى، أو المشيخى، أو العسكرى الانقلابى - وكلها أنواع تنتسب للاسلام وبيد كل منها الأسانيد الشرعية!. وما رأيهم فى مشاكل التنمية والاسكان، والديون الخارجية وفوائدها الربوية، وتحديد النسل، والتعليم والقضاء والصحة والصحافة والمرأة والمسارح والسينما، أو أكاديميات الفنون وكلية الفنون الجميلة، ومباريات الكرة التى يرتدى فيها اللاعبون شورتات لا تغطى الركبة ! . وهل الاقتصاد الموجة أقرب لروح الشريعة ، أو الاقتصاد الحر السداح المداح ؟ .وهل يجوز للدعاة الدين يرفعون عقيرتهم بطلب التطبيق الفورى للشريعة الاسلامية ، أن تبلغ أرصدتهم الملايين فى البنوك بخلاف العقارات ، ويسكنوا الفيللات والشقق الفاخرة ويركبوا السيارات الفارهة ؟ . . الى آخره .

وأود أن أطمئن الأستاذ خليل عبد الكريم إلى أن أصحاب اللحى السياسية لا يشغلون أدمغتهم بهذه القضايا طالما أنهم خارج الحكم ، وطالما أنهم فى مرحلة المتاجرة بشعار « الاسلام هوالحل » ! لأنهم يخشون الفتنة والانقسام حول التفصيلات !

وقد كان المرحوم الشيخ حسن البنا هو الذى وضع هذه القاعدة - كما اتضح من محاكمة عام ١٩٥٤ ، فحين سأل المدعى العام هنداوى دوير عن أهداف الجماعة ، أجاب بأن هدفها الوحيد الحكم بالاسلام . وعند ما سأله عما اذا كانت الجماعة قد وضعت أبحاثا عن كيفية الحكم بالاسلام ،مثل الدستور والقانون وشكل الدولة ؟ أجاب : « شكل الدولة ، وكونه يبقى جمهورى أو ملكى ، أو حكم على أى صورة من الصور المعروفة ، ما اتعملش شىء فى هذا الصدد ، وانما الشكل كان يتحدد فى صورة اسلامية ، تختلف عن الديموقراطية وعن الدكتاتورية وعن الشيوعية ! .

ثم قال هنداوى دوير إنه فى أيام الأستاذ البنا طلبتُ منه أن يكتب فى هذا ، فقال لى : احنا شبعنا كتب وكتابات ، والمكتبة الاسلامية مليانة. . وذكر أنه قال فى مناسبة ما : ان الناس يجتمعون على مبادىء ، لا على تفصيل ، لأننا اذا دخلنا فى التفاصيل فسنختلف ونتفرع ، ولا ننتهى إلى خير كثير . احنا ماشيين على مبادىء اسلامية ، ولو تعرضنا للتفاصيل فيمكن ييجى فقيه ويختلف معنا ، وجايز نستهلك فى مسائل فرعية !

ومعنى ذلك أن أصحاب اللحى السياسية ليسوا أفضل حالا فى فهم شعار« الاسلام هو الحل » من الجماهير التى يخدعونها عمدا بهذا الشعار . ومن هنا كان قصارى تفسيرهم لهذا الشعارهو تلك العبارات الساذجة التى وردت فى نقاط برنامجهم العشر ، مثل أن الايمان بالله أساس الأخلاق والفضائل ، وأن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يبدأ من هذا الايمان ، وأن الشريعة لا تقتصر على الحدود وانما هى نظام متكامل للحياة والحكم ،وانه من الضرورى اشاعة الفضائل !

بمثل هذا الكلام ، الذى يلوكه الناس وهم يجلسون على المصاطب !، أو يقطعون الوقت على المقاهى ، أو يتبادلونه فى وسائل المواصلات ! ـ يشرح أصحاب اللحى السياسية شعار « الاسلام هو الحل » ، ويكسبون به ٥٦ مقعدا فى مجلس الشعب ! ويعبثون بالوحدة الوطنية ، ويحاولون جر بلادنا إلى الوراء !.

ومن المحقق أنهم يدينون بالفضل فى كسب مقاعدهم لنسبة الأمية المرتفعة فى بلادنا !، وهى التى حافظت عليها ثورة يوليو المباركة كماتحافظ على أغلى المقدسات!، ليسهل عليها فرض دكتاتوريتها على الشعب!. كما أنهم يدينون بالفضل أيضا لفرقة أخرى لا تمتاز كثيرا عن جماهير الأمين، وهى فرقة ترزية القوانين !.

التطرف الديني في أكاديمية الشرطة !*

* الوفد في ١٧ / ٨ / ١٩٨٧

أعتقد أن الحوار الذى دار فى معهد القادة لضباط الشرطة، المنعقد فى مبنى أكاديمية الشرطة بالعباسية، يوم الاثنين ١٠ أغسطس، حول التطرف الدينى فى مصر، يعد من أهم وأجرأ ما أثير على ساحة الفكر السياسى فى بلادنا فى الآونه الأخيرة، بسبب سخونة القضايا التى تناولها، وجرأة التناول وديمقراطيته، مما لا أعتقد أنه يمكن أن يدور فى بلد آخر فى المنطقة العربية من الخليج إلى المحيط ! .

فقد رأى معهد القادة لضباط الشرطة، بمناسبة اليوبيل الفضى لانشائه، اقامة مؤتمر علمى كبير يتناول «قضايا الساعة الأمنية تحت المجهر»، وداعا لمعالجتها عددا من كبار رجال العلم والفكر والدين فى بلدنا، وافتتحها وزير الداخلية السيد زكى بدر يوم الاثنين الماضى كما ذكرت. وقد ألقيت فى جلسات هذا اليوم مجموعة طيبة من الأبحاث، حول «التطرف الدينى»، قدمها

عدد من كبار رجال الفكر ، وقد قدرلى حضور الجلسة المسائية ، التى كان على أن أقدم فيها رؤية تاريخية لنشأة التطرف الدينى فى مصر وتطوره. وبالتالى أتيح لى فرصة الاشتراك فى المناقشة الخصبة التى تلت عرض الأوراق التى قدمت .

ولأول مرة عرفت أن مصطلح «التطرف الدينى»، الشائع فى كل وسائل اعلامنا، هو مصطلح غامض يحتاج إلى تعريف دقيق! كما عرفت أنه ما يزال يوجد فى بلادنا حتى الآن من يعتقدون أن التطرف الدينى قد نشأ فى سجون عبد الناصر حسبما تروج الجماعات الاسلامية! . وعرفت أيضا أن هناك من لا يزالون يعتقدون أن قانوننا المدنى يتناقض مع الشريعة الاسلامية، رغم ما أعلنه المستشار محمد سعيد العشماوى من أن أحكام القوانين المصرية عموما مطابقة لاحكام الاسلام. وعرفت كذلك أنه ما زال هناك من يعتقد بأن ظاهرة الحجاب فى مجتمعنا المعاصر هى دينية بحتة وليست ظاهرة اقتصادية أيضا! بل عرفت ان هناك من لا يزال يعتقد فى طهارة وبراءة الشباب المتطرف الذى يرتكب حوادث العنف ويتسبب فى اهراق دماء رجال الشرطة فى كل مناسبة يستعرض فيها عضلاته ـ إلى آخر هذه القضايا التى كانت محور نقاش خصب وساخن فى تلك الجلسة التاريخية من جلسات المؤتمر .

وأعترف بأن محاضرة الدكتور أحمد المجدوب كانت محاضرة استفزازية، كما كانت كذلك محاضرة الأستاذ الكبير أحمد بهجت، وان كنت أعترف فى الوقت نفسه بالروح الديموقراطية والصدر الرحب لكل من الصديقين العزيزين، ولكن تحليلاتهما استفزت الصديق الدكتور فرج فودة، الذى لم يملك الا التعليق بخطاب طويل حماسى مدعم بالاستشهادات التاريخية الدقيقة والصحيحة التى تثبت أمرين :

أولهما أن التطرف الدينى فى مصر ظهر قبل سجون عبد الناصر بوقت طويل. وقد استشهد بحيثيات قرار محمود فهمى النقراشى باشابحل جماعة الاخوان المسلمين، وهى الحيثيات التى استندت إلى مذكرة عبد الرحمن عمار بك ، وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام،

والتى عدد فيها وقائع القتل والنسف والتدمير التى ارتكبها أفراد الجماعة ، والتى انحرفت بها عن أهدافها الدينية والاجتماعية التى تأسست من أجلها. كما استشهد بواقعة قتل محمود فهمى النقراشى نفسه، وهو رئيس وزراء مصر ـ وكل ذلك من قبل أن تنشأ سجون عبد الناصر !

أما الأمر الثانى الذى أثبته الدكتور فرج فودة، فهو أن ما يقال عن براءة وطهارة الشباب الذى يرتكب حوادث العنف، هو كلام ساذج، فالشباب البرىء والطاهر هو فقط الشباب الذى يبنى ولا يخرب، ويعمل ولا يقتل، ويدافع عن رأيه بالكلمة ولا يدافع عنها بالمدفع الرشاش.

وقال إنه ليس من الصحيح أنه لا يوجد فى الساحة السياسية فكر يواجه فكر الجماعات المتطرفة، لأن الفكر الانسانى كله ضد العنف والقتل والتدمير . وقرر أنه لا يوجد ما يبرر التجاء الشباب إلى العنف، وأنه لا توجد من وسيلة فعالة لمقاومة العنف سوى القانون .

كذلك كان من رأى الدكتور فرج فودة أن نصوص القانون فى بلدنا كافية ورادعة لوطبقتها الدولة ووضعتها موضع التنفيذ الصحيح، ولكن المشكلة أن السلطات لا تستخدم القانون لأنها تخشى من استخدامه! وفى الوقت نفسه، فان وسائل الاعلام تساعد على التطرف الدينى بمبالغتها فى تناول الجرائم الخلقية الفردية واظهارها فى صورة تهدد المجتمع ، الأمر الذى يبرر ما تفعله الجماعات المتطرفة الارهابية باسم حماية المجتمع من السقوط !.

أما عن ضرورة تعريف التطرف الدينى، وقد أثار ذلك الدكتور أحمد المجدوب، فقد تذكرت على الفور اجتماعا حضرته فى اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين، منذ بضعة أشهر، وكنت قد أعددت تقريرا عن الانتاج العلمى لمدرسة جامعية فى احدى الكليات ، دللت فيه على أنها ارتكبت سرقة علمية من كتاب آخر! . واذا بى أفاجأ بأحد الأساتذة المتحمسين لترقية المدرسة المذكورة يسألنى عن تعريف السرقة العلمية ؟ .

وكدت أصعق!، فها أنا أسمع من يسألنى عن تعريف السرقة العلمية بعد ثمانين عاما من انشاء الجامعة المصرية، وبعد ألوف التقارير العلمية التى قدمت من الأساتذة الذين قاموا بفحص الانتاج العلمى للمتقدمين للترقية للوظائف الجامعية الأعلى!. وهنا رفضت الاجابة على هذا السؤال البديهى خوفا من أن تنتهى المناقشة بتعريف للسرقة العلمية يجردها من أركانها، فتصبح مباحة للباحثين يرتكبونها كما يشاءون !.

على أن الموقف كان مختلفا فى مؤتمر معهد القادة، لأن الجميع كانت تحدوهم الرغبة فى الوصول إلى الحقيقة بدون غرض أو تحيز، ومن هنا قدمت التعريف الذى يعرف التطرف الدينى بأنه المفهوم الاصطلاحى الذى يطلق على الجماعات الدينية التى تسعى للوصول إلى السلطة لتطبيق مفهومها وتفسيرها للدين الاسلامى، وتستخدم فى ذلك القوة والعنف بدلا من الوسائل الديموقراطية التى يحددها الدستور .

على أن الخلاف ثار حول ما اذا كانت ظاهرة الحجاب مجرد ظاهرة دينية أم أنها ظاهرة اقتصادية بالدرجة الأولى – وهو الرأى الذى قلته – وقد كان رأي الدكتور محمد سيد طنطاوى، مفتى الديار المصرية، أن حجاب المرأة أمر ضرورى تنفيذا لأوامر الله ، وأورد الآيات الكريمة التى تسند قوله.

وهذا الكلام شىء ، والبحث عن أسباب الظاهرة شىء آخر ، فكلام الله فى الحجاب لم ينسخ فى الأربعينات والخمسينات والستينيات من هذا القرن بكلام يبيح الحجاب، حتى تتخلى المرأة المصرية عن الحجاب، كما حدث فى تلك العقود من السنين، وانما كان قائما، ولم تتبعه المرأة المصرية !.

وقد كان الاخوان المسلمون هم القوة الدينية المسيطرة فى تلك العقود من السنين ، ومع ذلك فانهم لم يدعو إلى الحجاب بالشكل السائد فى هذه الظاهرة حاليا ، بل دعوا إلى الاحتشام وتغطية شعر المرأة ولبس جوارب سميكة لا تظهر بشرة ساق المرأة .

فاذا ظهر الحجاب بتلك الصورة التى هى عليها الآن، تلقائيا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وانتشر فى ظل الأزمة الاقتصادية التى ظهرت فى عصر الانفتاح الاقتصادى، فان البحث عن هذه الظاهرة لا يكون فى كتاب الله، لأن كتاب الله الكريم كان موجودا عند اختفاء هذه الظاهرة، وانما يكون البحث فى أسباب دنيوية ـ اللهم الا اذا أردنا أن نتهم المرأة المصرية بأنها نسيت كتاب الله فجأة طوال العصر القومى الليبرالى فى مصر، ثم تذكرته فجأة بعد هزيمة يونية ١٩٦٧، وهو ما لا نقوله ، لأننا ننسب ترك الحجاب إلى رياح التغريب ولا ننسبه إلى أسباب دينية . ومن هنا علينا أن ننسب الظواهر الاجتماعية إلى أسبابها الاجتماعية أولا وليس فقط إلى أسباب دينية، لأن الأسباب الدينية موجودة منذ نزول القرآن .

وعلى كل حال فربما كانت هذه اللمحة من المؤتمر العلمى الذى عقد فى أكاديمية الشرطة كافية لتهنئة منظميه والداعين اليه، وعلى رأسهم اللواء فاروق القصاص مدير الأكاديمية، واللواء علوى أمجد مدير معهد القادة لضباط الشرطة ، واللواء مجدى أمين مساعد وزير الداخلية .

الارهــــاب تحت مظلة الديـــن*

لم يفــرض الارهاب باسم الدين نفسه على المسرح السياسى المصرى كما فرض نفسه فى السنوات الأخيرة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما تبعها من تحـولات اقتـصـادية واجـتـمـاعـيـة وسياسية، الأمر الذى كان من شأنه أن يثير اهتمام الدولة من جانب، ورجال القلم والفكر والدين من جـانب آخـر ، ويدعو إلى دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية بغرض التوصل إلى مواجهتها مواجهة سلية وناجحة .

ولما كــان رجـال الأمن هم الطرف الآخر المواجه للارهاب ، بل هم الطرف المنوط به مقاومة الارهاب ، فقد كان ذلك ما دعا معهد القادة لضباط الشرطة، إلى أن ينتهـز فـرصة مـرور خـمـسـة وعشرين عاما على انشائه، ليدعو إلى مؤتمر علمى تشترك فيه المراكز العلمية والسياسية المختلفة، بغرض دراسة هذه الظاهرة، ومـحـاولة تشـخـيـصـهـا تشخيصا علميا وايجاد الحلول لها .

* اكتوبر فى ١٩٨٧/٨/٢٣

وهذا هو الذى حدث بالفعل، حيث انعقد المؤتمر فى المدة من ١٠ إلى ١١ أغسطس برياسة اللواء فاروق القصاص، رئيس أكاديمية الشرطة، واللواء الدكتور علوى أمجد مدير معهد القادة ومقرر المؤتمر .

وأمام المؤتمر كان موجودا ٥٨ بحثا مقدماً من رجال الفكر والعلم والدين والأمن، حيث دارت اخطر المناقشات، وأثيرت أخطر القضايا فى حرية تامة، وبرزت من خلال ذلك آراء فى التشخيص والعلاج تعبر عن التيارات الفكرية التى تنطلق منها ـ والتى هى بالضرورة تيارات متعارضة بل ومتناقضة ـ ولكنها تطرح القضايا من زوايا مختلفة تسمح بتصور المشكلة تصورا أكثر رحابة وعمقا .

وفى اعتقادى أن ما طرحه المستشار محمد سعيد العشماوى عن أبعاد التطرف الدينى يعد من أهم وأخطر ما يتعلق بهذه القضية ، لأنه لا يستخدم الفكر وحده بل ويستخدم العلم والنصوص الدينية التى تسانده، خصوصا فيما يتعلق بالدعوة إلى تطبيق الشريعة الاسلامية التى تطلقها بعض الأحزاب السياسية فى بلدنا، والتى تعطى المبررات للتطرف الدينى ليلعب دوره فى مجتمعنا وفى الحياة السياسية .

فقد تساءل المستشار محمد سعيد العشماوى عما يقصده دعاة تطبيق الشريعة الاسلامية بدعوتهم ؟ـ أو على حسب قوله :«اذا كانت الشريعة الاسلامية تعنى منهج الله أو طريق الله ـ كما هو معنى لفظ الشريعة فى القرآن ـ فان هذا الطريق وذلك المنهج أمر تعبدى ، واتجاه فردى أو جماعى لا صلة له بالحكومة ولا شأن له بالسياسة ولا علاقة له بالتحزب . واذا كان المقصود بالشريعة الاسلامية أداء شعائر الدين وممارسة عباداته، فان الحكومات المصرية جميعا لم تحل بين أى مسلم وبين عباداته أو أداء شعائر الدين ، واذا كان المقصود بالشريعة الاسلامية أحكام المعاملات والحدود والقصاص ، فان أحكام القوانين المصرية عموما موافقة للشريعة الاسلامية ومطابقة لأحكام الاسلام ، واذا

كان ثمة عدد قليل جدا من الأحكام لم يطبق بعد، فانها فى حاجة إلى اعداد وفى حاجة إلى اجتهاد .

وقال المستشار محمد سعيد العشماوى : ان القرآن الكريم لم ينص إلا على حكم واحد فى المسائل المدنية ، وهو الخاص بتحليل البيع وتحريم الربا، وهذه القاعدة كما يقول الفقهاء من مجملات القرآن التى لا يبين منها حلال من حرام، والتى تحتاج إلى تفسير وبيان يقوم به الفقهاء استهداء بأحاديث النبى عليه السلام. أما جميع أحكام الأحوال الشخصية والمواريث والوصية فى القانون المدنى فهى مأخوذة مباشرة من القرآن الكريم والسنة النبوية ومما رآه المشرع صالحا من مذاهب الفقة الاسلامى .

أما عن الحدود (العقوبات) الواردة فى القرآن، فعددها أربعة فقط، وهى حد السرقة، وحد قذف المحصنات، وحد الزنا، وحد الحرابة ـ ويضاف اليها حد الردة وحد شرب الخمر، وقد ورد الأول فى حديثين للرسول عليه السلام، وورد الثانى فى تعزير استخرجه على بن ابى طالب، ولم يرد فى القرآن أو فى السنة .

وهذه الحدود كلها شرطية، بمعنى أنها لا تطبق الا بعد قيام مجتمع من المؤمنين الثقاة العدول ، وتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وأى دعوى لتطبيقها قبل ذلك ليست الا مجرد فتنة للناس ومحض حرب على الاسلام.

وكان من أقوى ما قدمه المستشار محمد سعيد العشماوى ، ما يختص بتفسير آيات القران الكريم ، الذى ذكر أنه لا يجب أن يتم بمعزل عن أسباب النزول، وإلا وقع الناس فى الفتنة. وقد دلل على ذلك بان القرآن الكريم لم يتنزل مرة واحدة، وانما نزل مجزءا متفرقا على مدى ثلاثة وعشرين عاما، وكانت كل آية تتعلق بواقعة بذاتها، أو تعد ردا على سؤال موجه أو تحد مثار .

ومن هنا، فالمنهج الأصولى الصحيح لتفسير القرآن الكريم هو الذى يفسر آيات القرآن بعد ربطها بأسباب التنزيل، وفهمها على خلفية الواقعة أو الحادثة التى تنزلت بشأنها. واستدل بقول عبد الله بن عباس إنه «سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن، ولا يدرون فيم نزل، (أو يعرضون عن سبب التنزيل)، فيكون لهم فيه رأى ، ثم يختلفون فى الآراء، ثم يقتتلون فيما اختلفوا فيه. وقد قال ابن تيمية إن معرفة سبب النزول يعين فى فهم الآية، فان العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب . وقد أُشكل على جماعة من السلف معانى آيات ، حتى وقفوا على اسباب نزولها، فزال عنهم الاشكال.

وقال المستشار محمد سعيد العشماوى :ان الخوارج كانوا هم أول من خالف هذا المنهج الأصولى السليم ، فقد اقتطعوا الآيات من السياق القرآنى، واجتثوها من أسباب التنزيل، واستعملوها على عموم الألفاظ، مثل الآيات الكريمة التى تقول : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، و«إن الحكم الا لله»، و «أفحكم الجاهلية يبغون» .

ولم يلبث الأمر أن تطور فى عهود الظلام الحضارى والانحطاط العقلى ، اذ وضع الفقهاء هذا الاتجاه الخاطىء فى قاعدة تقول إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب! .وبمقتضى هذه القاعدة تغير تفسير القرآن تماما ، وأصبح من الجائز لكل جماعة ولأى فرد أن يستعمل آية على عموم ألفاظها ـ لا على خصوص تنزيلها، وتبعا للتركيب اللفظى وحده أو التكوين اللغوى دون سواه. وكان نتيجة ذلك ما توقعه ابن عباس، وهو اقتتال المسلمين، وما قرره ابن تيمية من إشكال الفهم على الناس .

وهذا الكلام الذى أورده المستشار محمد سيد العشماوى يردده الدكتور أحمد كمال أبو المجد، أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية حقوق جامعة القاهرة، والمفكر الاسلامى الكبير، حين يحدد فى أسباب ظاهرة التطرف الدينى ما يطلق عليه تعبير «ظاهرة انتشار فهم خاص

للاسلام، مقترن بأسلوب خاص فى الدعوة اليه، ويتميز بالحرْفية فى فهم النصوص الدينية، والاعراض عن الرؤية المجتمعية لوظيفة الدين، وتصور الشريعة الاسلامية ـ تبعا لذلك ـ تصورا ميكانيكيا كما لو كانت كيانا جاهزا معلبا، يستدعى إلى المجتمع فيصلح كل فساد ويقوم كل اعوجاج ويحل مشاكل المجتمع كلها !

ثم يتساءل الدكتور محمد كمال أبو المجد عما يحمل هذه الجماعات على تبنى تفسيرات للاسلام تقوم على التشدد والغلو وسائر المظاهر الأخرى؟ ويرد على ذلك بقوله : «ان الجواب لا يكمن أبدا فى النصوص الدينية، وانما يكمن فى الواقع الاجتماعى والسياسى الذى يحدد للناس معظم اختياراتهم، ويتحكم فى أكثر مواقفهم .

وفى هذا المجال فان قضية التطرف الدينى تغدو قضية اجتماعية تحتاج إلى بحث ميدانى واسع لتحديد عناصر الواقع الاجتماعى الذى يؤدى إلى نمو هذه الاتجاهات داخل اطار العمل الاسلامى . وهذه الأسباب من بينها الغياب النسبى للمشاركة السياسية الجادة، وغياب الاحساس بهوية الذات الحضارية، نتيجة تناقض مصادر تحديد تلك الهوية داخل المجتمعات العربية والاسلامية واختلافها فيما بينها ، وعلى سبيل المثال : هل نحن مصريون فى المقام الأول، أم عرب، أم مسلمون ؟.

كذلك من الأسباب التى أوردها الدكتور أبو المجد تعاقب الهزائم السياسية والعسكرية على عالمنا العربى والاسلامى، والاحساس بأن النظم السياسية السائدة قد عجزت عن منع هذه الهزائم أو تحقيق انتصارات تمحو أثرها ، لذلك تتجه الأجيال إلى البحث عن بديل .

ومن الأسباب أيضا الاحباط الاجتماعى الذى يتمثل فى غياب العدل الاجتماعى ، وانتشار الاحساس بالظلم، وهو احساس يخلق بنية صالحة للتمرد على الأوضاع القائمة ورغبة فى هدمها والقضاء عليها . ثم نقص التعليم الدينى الصحيح الذى يؤدى إلى تفسير النصوص الدينية ممن

ليس لهم قدم راسخة فى العلم تؤهلهم لذلك. وقال الدكتور أحمد كمال أبو المجد إن أخطر آثار هذا التطرف هو فيما يلحقه بصورة الاسلام والمسلمين من ضرر بالغ،اذ يصور للدنيا كلها أن الاسلام لا ينفك عن تلك المعالم السلبية المنفرة، فتفر قلوب الناس منه. وهكذا يسد التدين المنحرف الطريق أمام التدين الصحيح، ويفسد التطرف الدينى الأمر على الاعتدال والمعتدلين، ويؤخذ ملايين الناس من المسلمين العاملين العادلين بجريرة مئات الجفاة المتعنتين الذين تشقى بهم مجتمعاتهم .

وأوضح الدكتور أحمد كمال أبو المجد أن التعامل مع هذه الظاهرة يجب أن يدور على محورين : الأول، انزال حكم القانون على الخارجين على أحكامه فى حزم وأمانة، وبلا تفريط أو افراط. والمحور الثانى ، رسم خطة طويلة المدى تشمل أجهزة التعليم والاعلام والشباب والدعوة الدينية، يكون الهدف منها تنشئة الجيل الجديد على أساس فهم معتدل للاسلام وأحكامه ووظيفته فى المجتمع .

على كل حال فربما كان الدكتور على الدين هلال أكثر اقترابا من الدكتور أحمد كمال أبو المجد فى تفسير أسباب ظاهرة التطرف الدينى، من ناحية ارجاعها إلى ظروف اجتماعية وليست أسبابا دينية .

وفى رأى الدكتور على الدين هلال أن أهم تلك الظروف الاجتماعية، تعثر الجهد القومى التنموى المصرى، وهو ما تمثل أولا فى هزيمة ١٩٦٧ والآثار النفسية والمعنوية لها على جيل بأكمله من الشباب، وما كشفت عنه من اختلالات كبيرة فى هيكل الحكم كما وضح خلال محاكمات جماعة المشير عامر. ثم موت عبد الناصر وما أوجده من فراغ، ثم أحداث مايو ١٩٧١ وتصفيةجزء من النخبة الحاكمة .

وكان مما ساقه الدكتور على الدين هلال من أسباب: استخدام الدولة خلال حقبة السبعينات لسلاح الدين لتبرير شرعية بعض سياساتها وضرب القوى السياسية المناوئة لها!، وتعاون بعض أجهزة

الدولة مع الجماعات الدينية فى بداية السبعينيات فى الجامعات كعنصر توازن مع التيارات الناصرية واليسارية المعارضة، واتهام المعارضة السياسية مرارا وتكرارا بالالحاد، حتى صارت تهمة الالحاد جزءا من قاموس التعامل الحكومى مع المعارضة!.

واستشهد الدكتور على الدين هلال بما أشار اليه المرحوم عمر التلمسانى فى حديثه الى مجلة المصور، ولم ينكره أحد، من أن الدولة منحت أحد أمراء الجماعات الاسلامية مقرا لجماعته فى السيدة زينب، وأرضا زراعية ليعيش عليها أعضاء الجماعة!.

كذلك ساق الدكتور هلال من الأسباب اشتداد قسوة الظروف الاجتماعية من أزمات اسكان ونقل ومواصلات وغذاء وتضخم وارتفاع أسعار، ووطأة ذلك على الطبقات الفقيرة الثابتة الدخل ، فى وقت برزت فيه طبقة ثرية جديدة فاضحة الاستهلاك، ومصدر ثرواتها غامض، وأسلوب تعاملها مع جهاز الدولة مريب !.

وأخيرا دعا الدكتور هلال إلى دعم وتشجيع التفسيرات الدينية المستنيرة، واعطاء الفكر الاسلامى المستنير فرصة لعرض وجهة نظره، حتى لا تحتكر اتجاهات بعينها ساحة الفكر الاسلامى !.

وربما كان البحث الذى قدمه المستشار رجاء العربى، المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا، من أكثر البحوث ثراء وتحليلا للظاهرة، ولكن يهمنا ما أبرزه من تأثير الثورة الايرانية، التى يرى أن نجاحها فى الاستيلاء على الحكم فى ايران أضحى هو المثل الذى تحاول الجماعات الاسلامية فى مصر الاقتداء به ، وقد اخذ بعضها بالفعل يقيم جسورا للاتصال بهذه الثورة ، التى تدعمها فى اتجاهها إلى العنف .

كذلك أشار المستشار رجاء العربى إلى أحكام البراءة التى حصلت عليها بعض الجماعات الاسلامية بعد ضبطها وتقديمها إلى القضاء، وقال إن الاحكام قد شجعت هذه الجماعات على الاستمرار فى نشاطها،

بل وزادتها جرأة وخبرة فى العمل التنظيمى المدروس، بحيث أضحت تمارس نشاطاتها علنا غير آبهة بالضربات الأمنية التى تصيبها! .

وقد انفرد الدكتور فرج فودة ـ فى وسط السلبيات التى ابرزتها جميع الأبحاث لظاهرة التطرف الدينى ـ بتقديم ايجابيات للموقف تخفف من حدته. وقد ذكر من هذه الايجابيات أن التيار السياسى الاسلامى تيار متفتت إلى تيارات غير متجانسة فى الفكر أو أسلوب العمل، وهى : التيار التقليدى، والتيار الثورى، والتيار الثروى (نسبة إلى الثروة) . وهذه التيارات الثلاثة تفتقر إلى قيادة اسلامية واحدة ـ أى تفتقر إلى شخصية مثل شخصية حسن البنا، بعد عزوف القيادات الاسلامية التى تحظى بقبول شعب واسع ، مثل الشيخ شعراوى عن العمل السياسى التنظيمى. ثم ضعف قيادة الاخوان المسلمين الحالية (حامد أبو النصر) ، وظهور ردود فعل شعبية مناهضة للتيار الاسلامى الثورى نتيجة تزيده فى التطرف ، وظهور تيار فكرى علمانى واضح تبناه بعض المفكرين فى مقالاتهم وكتبهم استطاع ان يفرض نفسه على الساحة الفكرية .

وطالب الدكتور فرج فودة بان تسمح الدولة بتكوين احزاب سياسية اسلامية، حتى توقف مزايدة الأحزاب السياسية على الشعارات الدينية من جهة، ومن جهة أخرى تضطر هذه الأحزاب إلى وضع برامج سياسية لمشاكل المجتمع الحقيقية، مثل الاسكان والاسعار والديون، مما يفسح دائرة الحوار معها .

وقد اشترك الاستاذ أحمد بهجت مع كل من المستشار محمد سعيد العشماوى والدكتور أحمد كمال أبو المجد ، فى تفسير ظاهرة التطرف الدينى بالأخطاء التى ترتكب فى تفسير القرآن الكريم بسبب الجهل ببواعث النزول، أو على حد قوله : إن الناس حين يجهلون فيم أنزلت الآية، يذهب كل فيها مذهبا مختلفا، وليس عندهم من العلم ما يهديهم إلى الصواب. وقال ان ابن عمر سئل عن رأيه فى الخوارج، فقال : هم شرار خلق الله، إنهم انطلقوا إلى آيات أنزلت فى الكفار فجعلوها على المؤمنين!.

ثم تساءل قائلا : أين العلماء الذين يطمئن المرء إلى علمهم وتقواهم؟ إن عددهم قليل، ومن هنا فان هناك فراغا هائلا فى ساحة الدعوة الاسلامية، نحتاج فيه إلى أضعاف أضعاف ما لدينا من العلماء، وهو الآن فراغ يملؤه كثيرون ممن لا يحسنون فهم الدين ولا فهم الدنيا! .

هذه عجالة فى تحليل البحوث القيمة التى قدمت لمؤتمر «قضايا الساعة الأمنية تحت المجهر» الذى نظمه معهد القادة لضباط الشرطة، وقد تسنح لى الفرصة فى وقت لاحق لتقديم جرعة أخرى للقارىء ، قد تكون لها فائدتها فى احاطته بهذه المشكلة التى تعد حاليا من أخطر قضايا مجتمعنا المعاصر .

التطرف الديني ومحاكمة الشيخ على عبد الرازق مرة أخرى!*

اعتمدت الجماعات الدينية المتطرفة في نشر فكرها وتفسيرها للدين الاسلامي على شيء واحد، هو جهل الجماهير! . وجهل الجماهير هنا لا نعني به أمية الجماهير، وانما نعني به جهلها بتفاصيل الدين ودقائقه وأسراره التي يعرفها فقط المتفقهون بالدين. والجماهير المصرية هي أكثر الجماهير العربية تدينا، ولكنها تفهم الدين في أبسط صوره المتمثل في الشعائر والأحكام الشائعة البسيطة التي تتصل بحياتهم العامة، مثل الصلاة والزكاة والزواج والطلاق، ولكنها لا تتغلغل بفكرها إلى ما وراء ذلك من مسائل فلسفية ، مثل الحكومة الاسلامية، والأصولية، والحاكمية، والقومية ، والدولة، وغيرها مما تتطلب مستوى أعلى من العلم والتفقه في الدين .

ولأن الجماعات الاسلامية تعرف أنها لا تستطيع أن تخاطب الجماهير

* في اكتوبر ١/٣١ / ١٩٨٨

غير المتعلمة فى أمثال هذه المسائل الفلسفية، فقد وجهت همها إلى مخاطبة الجماهير المتعلمة تعليما مدنيا، مثل الطب والهندسة والعلوم والتجارة والآداب وغير ذلك من العلوم التى تبتعد بطبيعتها عن العلوم الدينية البحتة ، فهذه الجماهير تجمع بين العلم والجهل! العلم بالعلوم التى تخصصت فيها، والجهل بالعلوم الدينية جهلا تاما، وتستطيع - بالتالى - تلقى تفسيرات الجماعات الاسلامية للدين فى جانبه الفلسفى الذى أشرنا اليه - أى فى الحاكمية والحكومة الاسلامية والدولة والقومية وغيرها - دون أن تجد لديها من المعرفة الدينية ما ترد به أو تحاج به .

وقد كان هذا هو السر فى تركيز الجماعات الدينية المتطرفة جهودها فى طلبة الجامعات، الذين يمثلون، بمستوى تعليمهم وتفكيرهم، تربة خصبة لزرع الأفكار الدينية المنحرفة، كما كان هذا هو السر فى توجيه تلك الجماعات عداءها للمتفقهين فى الدين، وقتلها الشيخ الذهبى عندما دخل فى نقاش دينى معها يكشف انحراف فكرها وبعده عن الدين الصحيح .

ومن هنا تبرز هذه المفارقة، وهى أن ألد أعداء الجماعات الدينية المتطرفة هم علماء الدين والمتفقهين فيه ، وليس الجهلة والأميين! فالعلماء هم المصابيح التى تكشف انحراف الفكر الدينى لدى هذه الجماعات ، والجهلة والأميون وأنصاف المتعلمين والمتعلمون تعليما مدنيا هم البيئة الاجتماعية الصالحة لهذه الجماعات لنشر فكرها .

وفى هذا الضوء تبرز أهمية كتاب «الاسلام السياسى» الذى يفجر هذه الأيام مناقشات واسعة النطاق، والذى صدر حديثا للمستشار محمد سعيد العشماوى ، عن دار سينا للنشر. لأنه كتاب يصدر عن أحد العلماء المتفقهين فى شئون الدين، فهو أستاذ محاضر فى أصول الدين، والشريعة الاسلامية، والقانون المدنى، وهو رئيس محكمة الجنايات ومحكمة أمن الدولة العليا، وكان رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة العليا للأحوال الشخصية. فهو يناقش فكر الجماعات الدينية المتطرفة من موقع العالم المتفقه فى الدين، العارف بالنصوص وبتفسيرها الصحيح وأسباب

وحكمة نزولها، ومن هنا تظهر أهمية هذه المناقشة التى يديرها المستشار محمد سعيد العشماوى بأسلوب السهل الممتنع، المدعم بالأسانيد الصحيحة من كتاب الله وسنة رسوله .

وليس من السهل ـ بطبيعة الحال ـ عرض كل ما ورد فى هذا الكتاب من أفكار، كما أن عرض هذه الأفكار مجردة مما دعمها بها صاحبها من أسانيد ونصوص ، قد يسطح هذه الأفكار، ويفقدها قيمتها المستمدة من الأدلة والبراهين . على أنه يمكن ـ مع ذلك ـ عرض بعض النتائج التى توصل اليها ، ونترك للقارىء الحرية فى الرجوع إلى أسانيدها اذا شاء فى الكتاب .

لقد تناول الكتاب عدة قضايا، تتكون منها فصوله، وهى حاكمية الله، والحكومة الاسلامية، والجهاد فى الاسلام ، والشرعية والسياسة الدينية، والأصولية الاسلامية، والقومية الاسلامية، وحقيقة شعار «الاسلام دولة ودين»، والسبيل إلى الدين، والحقيقة فى دعوى تقنين الشريعة .

ويهمنا القضية الأولى، وهى حاكمية الله، وهى المقولة الأساسية التى يستند اليها دعاة تسييس الدين للوصول إلى الحكم بالتطرف والعنف والارهاب ، ففيها يقولون : إن الحاكمية لله وحده، ولا حكم لغيره ، فله وحده حق التشريع والقضاء، ومن يقل بغير ذلك، أو يفعل على خلافه، فهو كافر! وإنه لابد من الحكم بكل التشريع الالهى، بحيث لا يجوز تعديل حكم فيه، أو وقف حكم آخر ، أو القول بنسبية حكم ما، أو وقتية أى حكم، ومن لم يحكم بكل التشريع الالهى دونما تعديل أو وقف، فهو كافر!. وأن المجتمع المعاصر كله مجتمع جاهلى ينبغى الانقضاض عليه لهدمه، وعدم مهادنته أو مسايرته أو متابعته، فلا يوجد الا حزب الله ، وهو الحزب الذى يضم قادة وأتباع هذا التيار ، وحزب الشيطان ، وهو الحزب الذى يضم من عداهم فى العالم كله .

ويوافق المستشار محمد سعيد العشماوى على الرأى بأن الحاكمية لله ، والحكم لله دوما ، ولكن ليس بالفهم الذى يدعيه هؤلاء ، ولا بالمنطق الذى يزعمونه ، ولا بالأسلوب الذين يريدون فرضه ، والذى يؤدى إلى

اسقاط التكليف الالهى ، والغاء الارادة الانسانية ، وجعل عقاب البغاة عبثا ، وجعل حساب الآخرة لغوا .

ذلك أن كل عاقل يدرك أن وراء ارادته ارادة عليا هى ارادة الله سبحانه ، وأن فوق كل فعل يقوم به فعل أسمى هو فعل الحق جل وعلا ، وأن إزاء كل حدث فى الحياة عناية عظمى هى عناية المولى عزوجل ، ولكن كل عاقل يدرك أيضا أن ارادة الله لا تلغى ارادته ، وأن فعل الله لا يجب فعله، وأن عناية الله لا تحول دون حريته ، وأن هذه الارادة وهذا الفعل وهذا الإحداث هو أساس التكليف ومناط المساءلة : فهو مسئول عن كل ما يفعله ، مسئول عن كل ما يقوله ، مسئول عن كل ما يأتيه .

ومعنى ذلك أن الحكم لله بالقوة والمشيئة والقضاء ، والحكم للناس فى الحقيقة والواقع والارادة . وهذا هو مدار التكليف الذى ورد فى كل الكتب السماوية ، فالانسان يريد أو يشاء ، فاذا وافقت ارادته ارادة الله، وطابقت مشيئته مشيئه المولى ، وقع ما أراد ، ونفذ ما شاءه ، لكنه ـ دوماـ يكون هو المسئول عن الفعل ، والمأخوذ بالارادة ، والمحاسَب بالمشيئة .

ومن هنا فان مقولة «إن الحكم الا لله» ، أو أن «الحاكمية لله وحده» ، بالصورة السياسية وبالمنطق الأعوج الذى تقال به ، لا يعرفها القرآن الكريم ولا السنة النبوية ، وقد اتخذها الذين يريدون أن يغتصبوا الحكم تكأة لتبرير هذا الاغتصاب أمام الجماهير الإسلامية ، فيزعمون أنهم إنما يريدون الوصول إلى الحكم لتحقيق حاكمية الله ، فاذا وصلوا إلى الحكم بالقوة زعموا أنهم لم يصلوا الا بترتيب من العناية الالهية ، ويستمرون بعدها فى الحكم بزعم أنهم يحققون حاكمية الله ، وأنهم باسم الله ، فلا يحق لفرد فى الأمة معارضتهم أو الوقوف ضد ما يرتكبون أثناء حكمهم من مظالم واستبداد ، اذ يزعمون أنه حكم الله ، وأنهم يحققون حكم الله مع أنه حكمهم هم ، ولا يمكن أن يكون حكم الله ، لأن الله تعالى منزه عن الظلم والفساد . ومن هنا فاستخدام مقولة « إن الحكم الا لله » و

«الحاكمية لله» بالمعنى الذى تروج له تلك الجماعات ، هو «قولة حق يراد بها باطل» ـ كما وصفها على بن أبى طالب كلما واجهه بها الخوارج .

أما اذا كان المقصود بهذه المقولة الحكم بشرع الله وحده ، أى أن يكون له تعالى وحده ـ دون غيره ـ حق التشريع وحق القضاء ، فقد دلل المستشار محمد سعيد العشماوى على أن لفظ «الحكم» فى القرآن لم يقصد به السلطة السياسية كما يفهم من هذا اللفظ فى لغة العصر الحالى ، وانما لفظ «الحكم» يعنى فى لغة القرآن الكريم ومفرادتها ووقائعها ـ القضاء بين الناس ، أو الفصل فى الخصومات أو الرشد والحكمة . ودلل على ذلك بآيات الكتاب الكريم ، وأوضح أن الحكم ، بمعنى السلطة السياسية أو الحكومة ، قد عبر عنها القرآن الكريم بلفظ «الأمر» . ويرهن على ذلك بآيات كتاب الله وتطبيقات اللفظ بعد وفاة الرسول .

ثم تناول المستشار محمد سعيد العشماوى فكرة التكفير التى تتهم بها الجماعات الاسلامية المجتمع الاسلامى والحكام ، وتستعملها كشعار سياسى وهتاف حزبى ، استنادا إلى قوله تعالى : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» ـ فأوضح المستشار محمد سعيد العشماوى أن استخدام هذه الآية وغيرها على هذا النحو دليل على تحريف هذه الجماعات مقاصد الله واستعمال آياته فى غير ما أنزلت من أجله . فقد نزلت هذه الآية بسبب معين ، وهو عندما أخفى اليهود عن النبى حكم رجم الزانى فى واقعة احتكموا اليه لكى يقضى فيها . وقال إن الطبرى أورد أنه روى عن رسول الله عليه السلام أن هذه الآيات نزلت فى أهل الكتاب ، وليس فى أهل الاسلام منها شئ . والزمخشرى روى عن ابن عباس هذا المعنى كذلك . والقرطبى قال انها فى أهل الكتاب كلها، نزلت كلها فيهم .

وبعد ، فهذه مجرد لمحة خاطفة من كتاب المستشار محمد سعيد العشماوى ، ومن هنا يدرك القارئ أهمية القضايا التى تناولها ، ويمكنه

أيضـا أن يفـهم الاعـتـراضـات التى قـامت فى وجـهـه من جـانب بعض المفكرين الاسلاميين ، الذين نصبوا ـ بالمناسبة ـ محاكمة جديدة للمرحوم الشيخ على عبد الرازق ولكتابه «الاسلام وأصول الحكم» ! وهى محاكمة تختلف هذه المرة عن المحاكمة القديمة فى أنها لا تتم على يد القصر الملكى وأعوانه ، الذين كانوا يطمعون فى الخلافة الاسلامية ، وفى تولى الملك فؤاد عرش هذه الخلافة ، وانما تتم على يد قوى شعبية اختارت التشدد فى تفسير النصوص الدينية وفى فهمها ، إلى حد أنه لم يعد هناك فارق كبير بينهم وبين مفكرى التكفير والحاكمية المتطرفين ، الذين اغتالوا الشيخ الذهبى ، واغتالوا السادات ، وكادوا يغرقون بلادنا فى بحر من الفوضى والدماء .

لقد كتب الأستاذ فهمى هويدى ، وهو صديق أحترمه ، مقالا فى جريدة الأهرام يوم ١٩٨٨/١/١٩ ، شن فيه هجوما حادا على كتاب المستشار محمد سعيد العشماوى ، استخدم فيه براعته فى الكتابة ، حيث أبدى دهشته من أن المستشار العشماوى مصرى ومسلم وأنه أستاذ محاضر فى أصول الدين والشريعة؟ ـ بما يحمل من الايعاز بأن ما كتبه المؤلف فى كتابه يخرج به عن المصرية والاسلام والعلم !. وهذا أقسى ما يوجه لكاتب ، ويعيد إلى الأذهان ذكرى محاكم التفتيش، والارهاب الفكرى الذى تشنه الجماعات الدينية المتطرفة على خصومها فى الرأى ـ وهو ماأنزه الصديق فهمى هويدى عنه . وأخشى ماأخشاه أن يوالى الصديق فهمى هويدى هجومه بهذا الأسلوب ، بدلا من المجادلة بالتى هى أحسن كما شرع الله فى كتابه الكريم .

وأهم ما فى هجوم الصديق فهمى هويدى لا يتمثل فيما نقده من كتاب المستشار محمد سعيد العشماوى ، فكل عمل علمى قابل للنقد واختلاف الآراء ـ ولا يزعم الصديق فهمى لنفسه انه بلغ من التفقه فى الدين ـ ولم يتخصص فيه! ـ ما يجعل آراءه فوق النقد ـ وانما فى اعادته محاكمة الشيخ على عبد الرازق وكتابه «الاسلام وأصول احكم» ، الذى

صدر فى عام ١٩٢٥ ، وهو المحور الأساسى الذى بنى عليه نقده وهجومه.

وهذا ينقل الخلاف إلى مستوى آخر ، لأنه اذا كان كتاب الشيخ على عبد الرازق ، وهو عالم متفقه فى الدين قد شد تأييد وتعاطف قسم كبير من الرأى العام فى مصر ، خصوصا بعد نصب محكمة تفتيش له من أعوان القصر ، فى عام ١٩٢٥ ـ أى منذ ستين عاما ـ فمن شأنه أن يجذب تعاطفا أكبر فى عام ١٩٨٧ بعد كل التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى شهده مجتمعنا طوال هذه السنين .

فهذا التطور لا تستطيع أن تقلل منه مظاهر الردة الحضارية التى تقودها الجماعات الدينية المتطرفة الحالية ، التى تريد أن تدفع ببلادنا إلى الفوضى والدمار ، كما دفعت مثيلاتها فى ايران ببلدها إلى حرب دامت ثمانى سنوات حتى الآن ، دفعت فيها مئات الألوف من القتلى ، فضلا عن التصفيات الجسدية والارهاب الداخلى للخصوم السياسيين .

فمن المحقق أنه اذا وجد المواطن المصرى المعاصر نفسه بين نظام حكم يرفع شعار الاسلام ، ويعمل بما ينقضه ، مثل نظام الحكم فى ايران ، ونظام حكم يطلق حرية الفكر وحرية العقيدة وحرية التعبير ، فانه يكون معتوما أو مخدوعا اذا اختار الحكم الأول ، ولم يدافع عن الحكم الثانى مهما كان ما يوجه اليه من نقد بكل ما يملك من قوة .

إن دفاع الأستاذ فهمى هويدى عن فكر التكفير فى مقاله ، بتوسيع مفهوم الآية الكريمة :«ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» ليشمل المسلمين واليهود ، قد نقله ـ بالضرورة ـ إلى معسكر التكفير ، لسبب بسيط هو أنه اعترف بأن الآيات نزلت فى أهل الكتاب !.

ولا يُعتد فى ذلك بما قاله من أن «كافة المفسرين والراشدين من المسلمين اعتبروها أحكاما عامة !، لأن الخلاف فى التفسير هو أمر مباح لكل مسلم ، ولا يجرده من اسلامه ، وانما الذى يجرد الانسان من

اسلامه عدم اعترافه بأركان الاسلام الخمس ـ وبالمناسبة فقد أضاف اليه الشيعة ركنا سادسا من عندياتهم ، وهو الامامة .

وفى الوقت نفسه ، فان وصفه لن قالوا بهذا التفسير بأنهم « كافة المفسرين والراشدين من المسلمين » غير صحيح ، لأنه لم يلبث بنفسه أن أبدى اختلافه مع مفسرين آخرين أخذوا بالتفسير فى ضوء التنزيل . ومعنى ذلك أنه لم يكن ثمة اجماع على الرأى الأول كما حاول أن يوحى . وكان فى امكانه اختيار الجانب الثانى دون أن يقلل ذلك من اسلامه كما حاول أن يقلل من اسلام العشماوى .

ومن المعروف أن جميع المفكرين الاسلاميين المستنيرين عبر التاريخ قد أخذوا بالتفسير الثانى ، ولم يَسُد التفسير الأول الا فى فترات الظلام الحضارى . ولدينا مفكر اسلامى مرموق هو الأستاذ أحمد بهجت نسب فى بحثه إلى معهد القادة لضباط الشرطة ، وبدون أى التواء ، أسباب التطرف الدينى إلى ما ذكره الامام الشاطبى من « الجهل بمقاصد الشريعة » ، واستشهدبابن عمر عندما سئل عن رأيه فى الخوارج ، فقال: « هم شرار خلق الله ، إنهم انطلقوا إلى آيات أنزلت فى الكفار فجعلوها على المؤمنين » . ولايستطيع الأستاذ فهمى هويدى أن يصف الأستاذ أحمد بهجت بالخلط بين الإفك والجهل كما وصف المستشار محمد سعيد العشماوى .

والمهم أنه من حق أى انسان أن يختلف مع عالم أو مفكر فى الرأى، ولكن ليس من حقه أن يشن عليه ارهابا فكريا بأن يتهمه في مصريته واسلامه وعلمه على نحو ما فعله الصديق فهمى هويدى مع المستشار العشماوى ، خصوصا اذا كان يستخدم فى هذا الارهاب فكرا يعزز ـ للاسف الشديد ـ دعاوى المتطرفين فى حمل المدافع الحديثة والاعتداء بها على حرية الفكر وقتل الحكام والمواطنيين الأبرياء ، واشعال نار الفتنة فى البلاد باسم الدين ، والدين براء .

محاكم التفتيش .. مرة أخرى*

لست أدرى هل ما نشاهده فى أيامنا هذه من ردة دينية ، تتمثل فى الرجوع بالفكر الدينى إلى عصور الظلام الحضارى ، هو من افراز حكم ديكتاتورى عسكرى ظل يجثم على صدر البلاد تحت شعارات التقدم والاشتراكية والوحدة والعلمية والقومية، بينما هو يحبس الفكر المصرى داخل الأطر التى رسمها هذا الحكم فى انتقاله من مرحلة الاصلاح الزراعى إلى مرحلة التأميم ، تحت وصاية ثورة يوليو، وبالهامات فكر ضباطها الفلسفى؟ ـ أم أن ما نشاهده لا صلة له بثورة يوليو ، وانما هو افراز عصر السادات ، الذى يعد انقلابا فى كثير من مظاهره على هذه الثورة؟

ذلك ان ما يثير هذا السؤال فى ذهنى هو أن العصر الليبرالى السابق على الثورة ، والذى قضت عليه ثورة يوليو قضاء مبرما ، كان يمثل عصر

* اكتوبر فى ١٤/٢/ ١٩٨٨

الاستنارة الفكرية ، والاستنارة الدينية أيضا ، ففيه ظهركتاب الشيخ على عبد الرازق : «الاسلام وأصول الحكم» ، وفيه ظهرت أفكار وفتاوى الشيخ محمد عبده ، وفيه ظهرت محاولة الشيخ طنطاوى جوهرى التوفيق بين الاسلام ومذهب داروين فى التطور ، ورد المذهب إلى علماء المسلمين، ومحاولة الشيخ عبد القادر المغربى التوفيق بين الدين والمدنية .

وعندما صدر دستور ١٩٢٣ ، الذى يرسى دعائم الحكم الليبرالى ـ رغم العيوب التى شابته بسبب وجود الاحتلال وللملكية ـ كانت فكرة أن الدين لله والوطن للجميع قد استقرت ، ولم يعد فى وسع أحد أن يجرؤ على تحديها . ولذلك عندما حاول القصر الملكى ادخال الدين فى السياسة ، وارساء حكم فاروق الفاسق على المبايعة الدينية الشرعية ، وساعد القصر فى ذلك القوى الرجعية والفاشية ـ ضرب مصطفى النحاس هذه المحاولة فى حسم ووضوح وصرامة ، فصرح أمام مجلس النواب بأن «الاسلام لا يعرف سلطة روحية ، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده» ، وأنه لا معنى للاحتجاج بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة هو الاسلام ، أو بمكانة مصر لدى الاسلامية ، «بل ان هذه المكانة نفسها تستلزم أن ننزه الدين عن اقتحامه فيما ليس من مسائل الدين» .

ولم يجد مصطفى النحاس فى هذا القول الصريح الحاسم أى معارضة من القوى الشعبية ، لأن القوى التى كانت تتاجر بالدين فى ذلك الحين كانت قوى محدودة ، كما أنها كانت قوى مكشوفة للجماهير الشعبية ، وكانت ـ فوق ذلك ـ حيلتها قاصرة ووسائلها عاجزة ، ولم تكن قد أصبحت بالقوة التى صارت اليه الآن فى عهد الردة الحضارية والدينية ، أى بعد نصف قرن بالتمام والكمال !.

نعم لم تكن هذه القوى قد تغلغلت فى معاقل الفكر العلمى ، بل لم تكن قد اخترقت النقابات المهنية التى تضم صفوة أهل الفكر والعلم فى البلاد ، ولم يكن فى يدها وسائل الاعلام القوية التى تنتشر بها فكرها ،

ولم تكن لديها الأقلام القوية التى تكتب فى أوسع الصحف القومية انتشارا ، والتى كان من المفروض أن تؤثر على الجماهير وتدفع بها نحو الاستنارة واحترام العقل وتغليبه فى فهم الدين ، فاذا بها تدفع الجماهير إلى الايمان بقضايا التكفير التى ينبنى عليها الارهاب الدينى وحركات الانقلاب فى مصر .

ولهذا السبب ، لا يكاد أحد يكتب مقالاً أو كتاباً يقدم فيه تفسيرا مستنيرا للدين وأحكامه ، حتى تتلقفه أقلام البعض تتهمه فى دينه وعلمه ومصريته ، وهو ما حدث مؤخرا للمستشار محمد سعيد العشماوى (وقد تناولته فى مقال سابق) .

وفى هذا المقال سوف أتناول قضيتين : القضية الأولى قضية تطبيق الشريعة الاسلامية ، والثانية هى قضية التفسير ، وهل تفسر الآية بعموم لفظها أم تفسر بمناسبة نزولها .

وبالنسبة للقضية الأولى ، فقد سبق لنا أن كتبنا بأنها قضية مفتعلة يريد البعض أن يوهمنا بها ، لأن أحكام القانون المدنى فى مجموعها موافقة للشريعة الاسلامية ومطابقة لأحكام الاسلام . وأما القانون الجنائى ، وفيما يتصل بالحدود ، وهى أربعة فقط : حد السرقة ، وحد قذف المحصنات ، وحد الزنا ، وحد الحرابة ، يضاف اليها حد الردة ، وحد شرب الخمر - فهى عقوبات شرطية بقيام المجتمع الاسلامى الصحيح .

وحتى لا نتهم بالافك والجهل ، فقد استندنا إلى المرحوم المستشار حسن الهضيبى ، فى شهادته أمام محكمة الثورة فى عام ١٩٥٤ !. ولا مفر لنا من أن نورد مرة ثانية وثالثة ورابعة كلام الهضيبى فى هذا الشأن ، بعد أن لاحظنا أن البعض يعتمد على ضعف ذاكرة الجماهير فى تكرار هذا الادعاء الغريب . ونحن نستقى هذا الكلام من كتابنا : «الاخوان المسلمون والتنظيم السرى» الذى صدر فى يناير ١٩٨٢ ونفدت طبعته .

وكانت المناسبة حين أراد الدفاع عن محمود عبد اللطيف احراج الهضيبى بأنه قبل ـ وهو مستشار قضائى ـ أن يحكم فى القضايا التى نظر فيها ، بغير الشريعة الاسلامية ، فسأله :

ـ كم سنة على وجه التحديد اشتغل الأستاذ فى القضاء قاضيا أو مستشاراً ؟.

ـ أنا تخرجت سنة ١٩١٥ ، وبقيت فى المحاماة لمايو ١٩٢٤ ، وعينت فى مايو ١٩٢٤ .

ـ ومنذ ذلك التاريخ ، أى قانون كنت تطبقه خلال هذه المدة ؟.

ـ القانون المدنى والقانون الجنائى .

ـ بطبيعة الحال أقسمت على تطبيقهما .

ـ طبعا .

ـ هل كنت طوال هذه المدة راضى الضمير عن هذين القانونين ؟ .

ـ أنا أجد مثلا أن القانون المدنى متفق مع الشريعة فى كثير من المسائل ، أو فى كل المسائل . تقدر تُرجع القانون المدنى إلى أصول شرعية ـ فيما عدا مسألة الربا . فأنا ـ بنيتى ـ كنت أحكم فى مسائل على اعتبار أنها متفقة مع الشريعة فى القانون المدنى .

ـ وفى هذه الفرعية ، وهى الربا ، هل كنت تقضى بها أم لا ؟ .

ـ فى أكثر الأحيان كنت أخلى الناس تتنازل عنها ، ولما ما يرضوش يتنازلوا عنها ، أحكم بها .

ـ مخالفا الشريعة ؟

ـ مخالفا الشريعة!

ـ لأنك أقسمت على ذلك ؟

ـ أيوه .

ـ وفى القانون الجنائى ؟ .

ــ القانون الجنائى كله تعازير . كله تعاذير وليس فيه من الحدود الشرعية شئ . ولكن الحدود الشرعية متى أوقفها ولى الأمر ، علينا الطاعة وتطبق القواعد المعمول بها . التعازير .

ــ وهل يملك هذا ؟ (ولى الأمر) .

ــ يملك هذا ! .

ــ هل أفهم من ذلك أنك طوال خدمتك القانونية الجنائية طبقت ما لم تقض به الشريعة فى ظل هذا التفسير ، وارتاح ضميرك لهذا ؟ .

ــ كل العقوبات التى نص عليها فى القرآن والسنة ، سبعة . كلها سبع عقوبات من أولها لآخرها ، وأما الباقى فأغلاط بترتكب كثير ، وفيها جرائم بترتكب (بتتركب !) عليها . فلولى الأمر أن يعذر عليها . وده عمل صحيح داخل فى حدود اختصاصه . فأنا قلت لحضرتك ان ولى الأمر أوقف الحدود لعلة فى نفسه لا أعرفها ، وهذا حقه . فيبقى الباقى كله تعازير مسموح بها شرعا .

ــ معنى هذا أنك طوال مدة خدمتك الجنائية كنت راضياً عن نفسك، مستريح الضمير ؟ .

ــ أيوه !

انتهى كلام المرشد العام للاخوان المسلمين ، وبقى علينا أن نسأل : لماذا يجعل البعض من هذه المسألة قضية يشغلون بها الرأى العام ، ويوهمون بها جماهيرنا بأن الدولة تحكم بقوانين تخالف الاسلام والشريعة الاسلامية ؟ . وهل نستطيع أن نثق فى بواعث هذا البعض ، فنقول إنهم مضلُّون ، أو إنهم جاهلون بالحقيقة ؟ . أم نشك فى تلك البواعث ونقول إنهم يعرفون ولكنهم يكتمون لأغراض سياسية يريدون الوصول اليها ؟ . أم أن بلادنا قد خلت من المشاكل الاقتصادية التى تأخذ بخناقها ، ولم يعد الا أن نشغل الجماهير بأمثال هذه المسائل القانونية والفقهية . أم أن الهدف استغلال هذه المشاكل الاقتصادية

لايهام الجماهير بأن سبب نشأتها هو عدم تطبيق الشريعة الاسلامية ، وأن حلها الوحيد يكمن فى الاسلام : الاسلام هو الحل ؟ .

بقيت مسألة تفسير آيات الله ، وهل يكون التفسير بعموم اللفظ أم يكون فى ضوء التنزيل . وقد تناولنا فى مقالنا السابق خطورة التفسير الأول ، الذى يتجاهل حكمة النزول ، والذى لجأ اليه الخوارج لتعزيز قضيتهم ، ونقلنا عن الأستاذ أحمد بهجت قول ابن عمر عندما سئل عن رأيه فى الخوارج ، فقال : «هم شرار خلق الله ، انهم انطلقوا إلى آيات أنزلت فى الكفار ، فجعلوها على المؤمنين» .

وهذا ما فعله دعاة جماعات التكفير ، فقد انطلقوا إلى آيات أنزلت فى اليهود ، فجعلوها على المؤمنين ، وبرروا تكفير الناس والخروج على الحكام بتأويل فاسد للآية الكريمة : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» ـ وهى الآية التى نزلت فى أهل الكتاب باعتراف ثقات المفسرين ـ فعمموها على المؤمنين .

ومن المعروف أن القرآن لم يتنزل مرة واحدة، وانما نزل متفرقا على مدى ثلاثة وعشرين عاما، وكانت كل آية أو مجموعة من الآيات تتعلق بواقعة محددة ، أو ردا على سؤال معين

وفى أيام الاسلام الأولى كان الجميع يعرفون مقاصد الشريعة وأسباب النزول، فلم يكن هناك اختلاف فى التفسير ، ولكن مع الجهل بأسباب النزول ، دبت الخلافات وانقسم المسلمون . ولذلك عندما سئل عمر بن الخطاب ذات يوم . كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وكتابها واحد ؟ ، أرسل إلى ابن عباس يسأله هذا السؤال ، فأجاب : «يا أمير المؤمنين ، انما أنزل علينا القرآن، فقرأناه، وعلمنا فيما أنزل . وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولا يدرون فيما أنزل، فيكون لكل قوم فيه رأى، فاذا كان كذلك اختلفوا، فاذا اختلفوا اقتتلوا» . وفى ذلك يقول الأستاذ أحمد بهجت : «إن الراسخين فى العلم اذا عرفوا فيم نزلت الآية

أو السورة ، عرفوا معناها، وتأويلها، وماقصد بها ، فلم يجاوزوا ذلك، ووقفوا عنده» .

والطريف أن الذين يسخرون من أصحاب هذا الرأى ، ويقولون بالتفسير على عموم اللفظ ، حين يحاجون خصومهم فى الرأى ، فانهم يُرجعون النص إلى أسباب نزوله ، أو يُرجعون الحديث إلى المناسبة التى قيل فيها .

ففى حوار الأستاذ فهمى هويدى مع مؤلفى كتاب : «تطبيق الشريعة الاسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة» ، فى عدد الثلاثاء ١٩٨٨/٢/٢ من الأهرام ، حين استشهدوا بما رواه مسلم عن رسول الله من أنه كان اذا أمّر أميرا على جيش أو سرية ، أوصاه قائلا : إذا حاصرت أهل حصن ، وأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن انزلهم على حكمك ، فانك لا تدرى أتصيب حكم الله فيهم أم ألا» ـ ربط الأستاذ فهمى هويدى على الفور بين هذا الحديث ومناسبة قوله ! ولم يقبل تعميم أحكامه ، فقال : «إن كلام النبى الذى سلفت الاشارة اليه ، منصب على حالة صلح تعقب القتال ، ولا ينسحب بأي معيار على حكم الدولة المستقرة» ! .

وعلى كل حال ، فلست أعتقد أن أهل التكفير يخدمون أحدا بمنطقهم الفاسد فى التفسير بأكثر مما يخدمون اليهود والفكرة الصهيونية !، لأننا اذا أخذنا بتفسيرهم فان الله تعالى يكون قد فضل اليهود على العالمين ! وذلك بعموم اللفظ فى قوله تعالى : «يابنى اسرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم ، وأنى فضلتكم على العالمين» (البقرة ، آية ١٢٢) ، وتكون فكرة الأرض الموعودة ـ وهى فلسطين ـ دعوة حقيقية ، بنص قول الكتاب الكريم : «وواعدناكم جانب الطور الأيمن» (طه ، آية ٨٠) ، أو قوله تعالى : «ياقوم ادخلوا الأرض المقدسة التى كتب الله لكم ، ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين» (المائدة آية ٢١) .

فلا زلت أذكر فى الاربعينيات من هذا القرن ، حين كان دعاة الصهونية فى بلدنا يرددون هذه الآيات لا يهام الجماهير الاسلامية بحق اليهود فى فلسطين ! وكيف كان يردد الجهلاء وراءهم هذه الآيات دون تفكير فى أسباب نزولها ، بل يأخذونها على مطلق لفظها .

لا مفر - اذن - من العودة إلى أسباب النزول لفهم مقاصد الشريعة وأحكام الاسلام فهما واعيا مستنيرا ، بدلا من هذا الكم الهائل من الضلالات التى يروجها البعض بحسن نية وبسؤ نية ، أو هذا الحشد من الارهاب الفكرى الذى يمارسه البعض ضد خصوم الرأى باستغلال اسم الدين ، متناسين أن عصر محاكم التفتيش قد انتهى ، وأن سلاح الارهاب الفكرى هو سلاح ذو حدين : ففى جانبه تهمة التكفير ، وفى جانبه الآخر تهمة التخريب والانقلاب على الحكم !.

وسلام علينا يوم نمسى ونصبح ، فاذا بعضنا يتهم البعض الآخر بالكفر والمروق من الدين ، وهذا البعض الآخر يتهم البعض الأول بتهمة التآمر واشعال نار الفتنة فى البلاد والانقلاب على نظام الحكم !. وكل ذلك بينما العالم من حولنا يتقدم ولا يتأخر ، ويتوحد ولا يتفرق ، ويزيل خلافاته ولا يفتعل هذه الخلافات . ولا حول ولا قوة الا بالله !.

يافضيلة الشيخ!*

المعركة الدائرة حاليا بين المتطرفين الدينين والعقلانيين حول التكفير والحاكمية ، تعد من أكبر المعارك التى تؤثر على مستقبل بلدنا سلبا أو ايجابا، بعد أن جد فيها عنصران بالغا الخطورة : العنصر الأول ، انتقال التطرف من جماعات التكفير التى تعمل فى الخفاء إلى بعض كبار الكتاب الاسلاميين المعتدلين ، والعنصر الثانى خروج أفكار التطرف من النشرات السرية والكتيبات ، التى تقرأ فى دائرة شديدة الخصوصية ، إلى صفحات أوسع الصحف القومية فى مصر انتشاراً ـ بكل ما يمثله ذلك من نقلة هائلة للفكر الدينى المتطرف تضعه فى مركز التأثير الواسع المدى على القاعدة الشعبية العريضة فى بلادنا ، وتمهد التربة اللازمة والمناخ المطلوب عند حدوث أى قفز إلى الحكم من جانب المتطرفين ، بعد أن كان الافتقار إلى

* اكتوبر ١٩٨٨/٢/٢٨

هذه التربة المناسبة يمثل أكبر عقبة فى وجه مثل هذا القفز ، بسبب اعتدال جماهيرنا الشعبية وكراهيتها للتطرف والغلو ، وفهمها المستنير للدين .

ومن هذا يعدخطاب فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق ، شيخ الأزهر الشريف ، إلى الصديق الأستاذ فهمى هويدى ، والذى نشره فى جريدة الأهرام يوم ١٩٨٨/٢/١٦ ، نقطة تحول بالغة الخطورة فى هذه المعركة الحضارية الكبرى ، لأنه يعكس الأزهر - كمؤسسة - إلى جانب التطرف الدينى ، وينقله من موقفه السلبى فى مواجهة التطرف ، إلى جانب المساندة الايجابية النشطة له ، بكل تأثير ذلك على مستقبل بلدنا السياسى ، بل وعلى مستقبل نظام الحكم الحالى! .

وتزداد خطورة هذا الخطاب فى أنه لا يقول شيئا فى الحقيقة ! فهو لا يناقش ماورد فى كتابى : الاسلام السياسى ، للمستشار محمد سعيد العشماوى ، أو كتاب «تطبيق الشريعة الاسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة» - وانما يقدم حكما بلا حيثيات !.

فهو يحكم على ما ورد فى هذين الكتابين بأنه «سموم توجه إلى أبناء مصر بخاصة وإلى شعوب الأمة الاسلامية بعامة» ! وأنه «فكر مفتر على الاسلام! ثم هو يدعو الكتّاب وأصحاب القلم إلى مواجهته، «وأن يذبوا عنه وعن المسلمين هذا الذباب الموجه إلى موائدهم الاسلامية لتظل بعيدة عن هذا البلاء الذى أوشك أن يحل بساحتهم»! . وأن المفاهيم التى أوردها هؤلاء الكتاب هى «مفاهيم فاسدة» ! والفكر الذى ورد فى الكتابين «فكر يُشيع الفتنة»!. ثم يصف أصحاب هذه الأقلام بأنهم عملاء : «من الذى يسلط أمثال هؤلاء على الاسلام والمسلمين ، ولحساب من يعملون؟»، «ترى من وراء هذا المخطط الذى تبنته بعض الصحف والمجلات فى مصر، وهذه المطبوعات التى تظهر بين الحين والحين لتصد عن سبيل الله» !. كما يصف فضيلة شيخ الأهر هؤلاء الكتاب بأنهم «تجار أوبئة الفكر ومروجى أحاديث الافك يضلون الناس ويحاولون زعزعة عقيدة الاسلام فى قلوب أهله» ! . إلى آخره .

هذه الاتهامات الخطيرة من رئيس أكبر مؤسسة دينية فى بلادنا ، وهى الأزهر ، قد أزعجت كثيرين ، وأوهمتهم بأن الكتابين المذكورين قد أوردا ما يفيد بأن الدين الاسلامى الحنيف قد أباح الزنى والقتل وشرب الخمر والكذب والفجور والنفاق والسرقة والاعتداء على الأعراض ـ إلى غير ذلك من ألوان المنكرات ، وأن هذا ما دعا فضيلة شيخ الأزهر إلى التصدى لهذا «الافك» المبين ، والدفاع عن دين الله ، ودعوة الكتاب وأصحاب الأقلام إلى مساعدته فى هذا التصدى !.كما دعاه لأن «يشد على يد» الصديق فهمى هويدى ، لأنه قام بهذا التصدى !.

ثم تأتى المفاجأة حين يتبين الناس أن ماورد فى الكتابين لا يتعدى مواجهة الفكر الدينى المتطرف!، وأنه تفنيد لفكر التكفير والحاكمية الذى يريد به البعض فتنة المصريين وإعدادهم لحكومة خمينية تعلق على المشانق كل أصحاب الفكر والقلم المستنيرين الذين يدعون إلى استخدام العقل فى فهم الدين ، بل وشنق كل الجماعات الاسلامية المعارضة لمثل هذه الحكومة الخمينية !. وأن كل ما ورد فى الكتابين ـ بالتالى ـ يدخل فى اطار الخلافات الدينية المشروعة التى تستخدم فيها الكلمة الطيبة والمجادلة بالتى هى أحسن ، ولا تتطلب هذا الحشد الرهيب من الاتهامات الخطيرة التى ساقها فضيلة شيخ الأزهر !.

وأنا أشك فى أن فضيلة شيخ الأزهر قد قرأ الكتابين قراءة فحص متعمقة ، يناقش بعدها ما ورد فيهما مناقشة فقهية وعلمية تليق بمركزه العلمى المرموق ، ثم يصدر بيانا يوضح لجمهورنا المصرى الاسلامى وجه الخطأ فى تلك الآراء ، ويفتح الباب أمام حوار علمى ناضج ينفع الناس .

ولهذا لم يستطع أحد أن يقتنع بقول فضيلة الشيخ : إنه «ليس فى مقام مناقشة بعض هذه الكتب من انتاج هذه الفئة التى استمرأت ـ حسب قوله ـ سكوت العلماء والكتاب عن تعقب إفكها وفضح مخططاتها!.. «إلى آخره ـ لأنه اذا لم يكن شيخ الأزهر فى مقام مناقشة

هذه الكتب ، فمن هو الذى يحتل هذا المقام ؟ واذا كان شيخ الأزهر يعيب سكوت العلماء والكتاب عن تعقب ذلك الافك المزعوم ، فلماذا يحذو حذوهم ويسكت عن تعقب هذا الافك ، ويمتنع عن مناقشة هذه الكتب ، ويكتفى بالتصفيق لما كتبه الاستاذ فهمى هويدى أو «الشد على يده» ؟ .

أم أن فضيلة الشيخ يعتبر أن الأستاذ فهمى هويدى يمكن أن يقوم مقام الأزهر فى التصدى لتلك الكتب ، وكفى الله الأزهر شر القتال ؟.

ثم تصل المأساة قمتها اذا عرفنا أن ما كتبه الأستاذ فهمى هويدى فى مناقشة هذين الكتابين لا يدخل فى باب المناقشة العلمية بقدر ما يدخل فى باب الهجوم ، بل التهجم أحياناً ! لأنه اتهم المستشار محمد سعيد العشماوى فى مصريته وعلمه ودينه عندما أبدى دهشته لتمتع العشماوى بهذه الصفات ؟ . وقد كانت مناقشة الاستاذ فهمى هويدى للكتابين مناقشة تحمل رؤيته هو لا رؤية الحقيقة .

وهذا ما فعله تماما عندما تصرف فى اسم كتاب : «تطبيق الشريعة الاسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة» ، فقد نشرهُ على النحو الآتى : «الدعوة إلى تطبيق الشريعة الاسلامية فتنة العصر الحديث» ! ، وقد احتج فى هذا «التصرف» بأنه قدم قراءته للعنوان «بما يرفع عنه التدليس والاحتيال» !، واعترف بأن السطر الأول من العنوان تضمن عبارة «فتنة العصر الحديث» ، وتحته جاءت عبارة «تطبيق الشريعة الاسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة» ـ مع أن المنهج العلمى يقضى بألا يتصرف الكاتب فى عنوان الكتاب بحال من الأحوال ، بل يورده بكل دقة ، ثم يقدم رؤيته فيه كما يشاء . وقد ترتب على ذلك أن كل من قرأ مقال الاستاذ فهمى هويدى الذى هاجم فيه ذلك الكتاب لم يعرف عنوانه الحقيقى !. وكنت أنا شخصيا من بين هؤلاء ، حتى اضطررت للسؤال عن اسم الكتاب من بعض الأصدقاء !.

ومن هذا يتضح أن مناقشة الصديق فهمى هويدى للكتابين المذكورين قد ابتعدت عن المناقشة العلمية تحت حماسه الدينى ، ومن هنا

أيضا تأتى الدهشة لخطاب فضيلة شيخ الأزهر الذي «يشد فيه على يده»!، بل تأتى دهشة أعظم لا كتفائه بمناقشة الاستاذ فهمى هويدى للكتابين ، وايثاره العافية بقوله إنه ليس فى مقام مناقشة مثل هذه الكتب! فليس بمثل هذا الاستخفاف تعالج الموضاعات التى حكم فضيلة الشيخ عليها بأنه «تزعزع عقيدة الاسلام فى قلوب أهله» !.

واقتناعى الشخصى ـ الذى أرجو أن يكون صحيحا ، لأنى هنا فى محاولة تبرئة فضيلة شيخ الأزهر ـ أن فضيلة الشيخ لم يقرأ مقالات الصديق فهمى هويدى ، كما أنه أيضا لم يقرأ الكتابين ! والا لنأى بنفسه وبمؤسسة الأهر عن الدخول فى معسكر التكفير والحاكمية .

ذلك أن الأستاذ فهمى قد وضع نفسه ـ دون أن يدرى ـ فى معسكر التكفير والحاكمية بأخذه بقاعدة تفسير الآية الكريمة بعموم لفظها ، وليس حسب المناسبة التى نزلت فيها . وهذه القاعدة هى التى أخذ بها الشهيد سيد قطب رحمه الله ، زعيم نظرية الحاكمية فى مصر ، نقلا عن المودودى ، ثم نقلها عنه معسكر التكفير والحاكمية .

فهل نفهم من خطاب فضيلة شيخ الأزهر أنه قد انحاز بمؤسسة الأزهر إلى معسكر التكفير والحاكمية ؟ أم أنه كتب الخطاب مجاملة للصديق فهمى هويدى وفقا لرواية شفوية عن المعركة الدائرة ، وظنا بأن المعركة تدور دفاعا عن دين الله من التحريف ؟.

أنه اذا كان الاحتمال الأول ، وأن الأزهر ـ كمؤسسة ـ قد انحاز إلى جانب معسكر التكفير والحاكمية ، فعلى مصر السلام !.

نقول ذلك دون مبالغة ، لأن مصر ، فى مشاكلها الاقتصادية الرهيبة التى تعانى منها ، وهى تموج بجماعات التكفير والحاكمية التى استخفت بهذه المشاكل كلها ، ونسبت أسبابها وجذورها إلى ما زعمته من أن نظام الحكم لا يحكم بما أنزل الله ، وأنه ـ بالتالى ـ نظام كافر (وفقا للتفسير على عموم لفظ الآية الذى يتمسك به الأستاذ فهمى هويدى) ـ لا ينقصها الا أن ينحاز الأزهر إلى فكر التكفير والحاكمية ، فلا يكون أمام شعب

مصر الا حل مشاكله الاقتصادية بضربة واحدة ، تزيل هذا النظام الكافر، وتحل محله نظاما يحكم بما أنزل الله ، ثم تعيش فى أمن وسلام ورخاء!.

وهذا ما يعرف فضيلة شيخ الازهر أنه غير صحيح !. فهو يعرف أن نظام الحكم فى بلدنا ليس نظاما كافرا ، ويعرف أن مشاكلنا الاقتصادية لا يحلها الا الأخذ بأسباب العلم الحديث فى نظام الانتاج ، سواء كان نظام الحكم مؤمنا أو ملحدا !.

فالاتحاد السوفيتى دولة ملحدة ، ولكنها تأخذ بأسباب العلم الحديث فى الانتاج ، فتحولت من دولة شبه اقطاعية وشبه رأسمالية مهزومة إلى دولة منتصرة ، بل أصبحت تشغل مركز الدولة الثانية فى العالم !. والولايات المتحدة دول مسيحية ، ولكنها تأخذ بأسباب العلم فى نظام الانتاج ، ولذلك فهى تشغل مركز الدولة الأولى فى العالم . واسرائيل دولة يهودية ، ولكنها تأخذ بأسباب العلم فى الانتاج ، وقد مكنها ذلك من احتلال أراضى أربعة شعوب اسلامية هى شعوب مصر والأردن وسوريا وفلسطين ، ثم أضافت اليها شعب لبنان !. واليابان تدين بالبوذية والشينتو ، ولكنها تأخذ بأسباب العلم الحديث فى الانتاج ، ولذلك قفزت إلى قمة الدول الصناعية فى العالم .

وربما كان من المصادفة البحتة ! أن هذه الدول جميعها ، وغيرها من الدول المتقدمة ، لا تدور فيها محاورات وخلافات دينية حول تفسير الدين كتلك التى تدور فى مصر ! وتأخذ هذه الحوارات والخلافات شكل ارهاب فكرى يسلط على كل من يجتهد فى تفسير الدين بما ينزع عنه الشوائب التى ورثها من عصور الاضمحلال ، وينقيه من الأفكار التى تحاول استخدامه جسرا للوصول إلى الحكم !.

كذلك فليس فى هذه الدول جماعات تدير وجهها إلى الوراء ، وتمشى بظهرها إلى الأمام ، وتريد من جميع المصريين أن يفعلوا ذلك كما يحدث

فى مصر !. كما لا توجد فيها جماعات تعلق أسباب فشل مصر فى حل مشاكلها الاقتصادية أو السياسية على شماعة الدين كما يحدث فى مصر ! وعندما هزمت ألمانيا واليابان فى الحرب العالمية الثانية، لم ينسب أحد فيهما أسباب الهزيمة إلى الابتعاد إلى الدين ، ولم يطلق الشباب فيها لحاهم ، بل شمروا عن ساعد الجد ، وأطلقوا طاقتهم فى العمل البناء ، حتى استطاعوا ـ فى مدة قياسية ـ اعادة بلديهم إلى صفوف الدول العظمى مرة أخرى ، وتعمير كل ما خربته الحرب .

لذلك حين يريد أحد أن يحول الدين من قوة دافعة إلى الأمام إلى قوة تعود بنا القهقرى ، فاننا نقف فى وجهه ونقول · لا .

والأزهر ـ كمؤسسة ـ له احترامه وتوقيره فى نفوسنا جميعا ، ولكنا نعرف جميعا أن الصلة بين السماء والأرض قد انقطعت بانقطاع الوحى وموت نبينا محمد عليه الصلاة والسلام ، وليس فى وسع أحد أو مؤسسة أن ينسب لنفسه قداسة خاصة تمنع من الاعتراض عليه أو عليها من أجل المصلحة العامة ، أى مصلحة الشعب ، مادام ذلك لا يمس شئون العقيدة .

وهذا ما فعله مصطفى النحاس فى عام ١٩٣٧ عندما أراد الأزهر اقحام الدين فى تنصيب فاروق ملكا على العرش ، والقفز من فوق نصوص الدستور لمحاولة اسباغ سلطة دينية على سلطة فاروق المدنية عن طريق مبايعته على كتاب الله وسنة رسوله . فقد وضع مصطفى النحاس الأزهر فى موضعه الصحيح بقوله : «الاسلام لا يعرف سلطة روحية ، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده» ، ومضى قدما فمنع اقامة المبايعة الدينية رغم محاولة الأزهر ! .

كذلك عندما حاول الأزهر فى عام ١٩٢٥ تنصيب الملك فؤاد خليفة للمسلمين ، وأخذ شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد الدينية وكبار العلماء يرأسون لجان الخلافة ، وقف سعد زغلول فى وجه هذه المحاولات ، ووصفها بأنها « محاولات خيالية » !.

وصدر كتاب الشيخ على عبد الرازق يؤكد أن « الاسلام لم يقرر نظاما معينا للحكومة ، ولم يفرض على المسلمين نظاما خاصا يجب أن يحكموا بمقتضاه ، بل ترك مطلق الحرية فى تنظيم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التى يوجدون فيها » ، وأن الخلافة ليست نظاما دينيا ، والقرآن « لم يأمر بها ولم يشر»، والدين الاسلامى «برىء من نظام الخلافة ، برىء بالأخص من الأدواء التى عصفت به وعملت كثيرا على تأخير المسلمين فى سيرهم نحو التقدم ، سواء من الوجهة الفكرية أو العلمية أو الاجتماعية أو التشريعية» وأن الخلافة « شلت كل تطور فى شكل الحكومة عند المسلمين نحو النظم الحرة ، وخصوصا بسبب العسف الذى أنزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية والاجتماعية ، وصوغها فى خير قالب يتفق مع مصالحهم» !.

وعندما ماغضب الأزهر على الشيخ علي عبد الرازق ،وقرر محاكمته أمام هيئة كبار العلماء ، وقضت باخراجه من زمرة العلماء ، اهتز الرأى العام المصرى لهذا الاعتداء ، وضاعف من الصدمة اخراج الملك فؤاد لعبد العزيز باشا فهمى من وزارة الحقانية ، عندما أراد استفتاءكبار رجال القانون فى الحكومة فى اختصاص هيئة كبار العلماء ! .

وهنا ، وعلى الرغم من تصارع الأحزاب فى ذلك الحين مع الوفد ، الأن جريدة الوفد « كوكب الشرق » خرجت لمقال لمحررها الأستاذ أحمد حافظ عوض يستصرخ الأحرار في كل مكان فى مصر الى الاتحاد ، ويقول : « إن الأحرار من كل الأحزاب فى حاجة إلى التآزر أمام الأفكار الرجعية مما يمس الدستور وماكفل من الحريات » !

ويبدو أننا سنعيد ترديد هذه الصرخة النبيلة ، فندعو الأحرار فى مصر إلى التآزر فى وجه الأفكارالرجعية التي تريد أن تعود ببلادنا إلى الوراء ، والا فسلام علينا يوم نسمى ونصبح فاذا بأحرار مصر معلقين على أعواد المشانق !.

بالتى هى أحسن ! *

أعتقد أن كثيراً من الخلاف فى الرأى بين المفكرين المصريين يمكن حله بسهولة ـ أو على الأقل حصره فى حيز محدود ـ لو انخفضت كمية العبارات الحادة التى يتبادلها الطرفان من جهة ، وارتفعت كمية الحجج والأسانيد العقلية التى تدعم وجهة نظر كل منهما من جهة أخرى وهذا ما لا يحدث حاليا فى حياتنا الثقافية ، بل والعملية !ـ للأسف الشديد ـ رغم أننا نمتلك أقدم وأثمن وأقدس نصيحة من رب العالمين بقوله تعالى فى كتابه الكريم : «وجادلهم بالتى هى أحسن» . وهذا هو السبب أيضا فى أننا نتحاور بل نتخانق !ـ أى يأخذ بعضنا بخناق بعض ـ ولم نعد نتبادل الأدلة والبراهين ، بل نتبادل التجريح الشخصى . كما أن هذا أيضا هو السبب فى أن كل معركة فى الرأى قد أصبحت تخلف وراءها كثيرا من الندبات والجروح الشخصية التى تؤثر

* اكتوبر فى ١٩٨٨/٣/٣٦

على العلاقات الشخصية ، رغم الحكمة المعروفة بأن الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية !.

وأعترف بأنى فى كل حياتى لم أكره شيئا قدر العنف . وأذكر أننى حين كنت صبيا كنت أنأى بنفسى عن رفقة الصحاب الذين يستخدمون أيديهم فى المزاح !.

بل من الطريف ما قادتنى اليه التجربة الشخصية وقتذاك من تجنب حضور الأفراح ، لما كانت تختتم به غالبا ـ فى الحى الشعبى التى نشأت فيه فى الجيزة ـ من معركة تحطم فيها المصابيح والكراسى ، فأجد نفسى منكمشا تحت احدى الموائد أنتظر الفرج ، حتى تنتهى المعركة ، فأعود إلى منزلى لتستقبلنى والدتى عاتبة : ألم أحذرك من «الشضلية» ؟. ولا أعرف الأصل اللغوى لهذه الكلمية ، ولكنها تعنى البلطجية ، ولعلها كلمة تركية !.

وعندما تقدمت فى السن ، استمرت على تجنب الاحتكاك «بالشضلية» ! وقد اكتشفت أنه يوجد منهم فى أهل الفكر أكثر مما يوجد فى الأحياء الشعبية! وتحققت من أنهم لا يفترقون عنهم كثيرا ! فهم مثلهم فى أنهم لا ينطلقون من مبادئ أخلاقية فاضلة ، وأنهم يعمدون إلى التجريح كلما أحدق بهم وأسقط فى أيديهم !.

وقد تعرضت بنفسى لكثير من التجريح الشخصى على أيدى «شضلية الفكر» ، وعلى أيدى «شضلية العلم» ، بل على أيدى بعض الشضلية النكرات الذين لم يسمع بهم أحد ولكن بعض جرائد المعارضة الساقطة التقطتهم لتصفية الحسابات السياسية بينها وبينى .

على أنى فرقت دائما بين الاحتداد فى اللفظ من جانب مفكر له الاحترام ، وبين هذا الاحتداد فى اللفظ من جانب «شضلى» من «شضلية الفكر» . فكنت أحرص فى الحالة الأولى على الاحتفاظ بالود ، أما فى الحالة الثانية فلم يكن ثمة ود أصلا يمكن الاحتفاظ به ، لأن «شضلى

الفكر» لا يتمتع بأي قدر من الود تجاه مخالفيه فى الرأى ، وانما هو أصلا «شضلى» من «شضلية» الأحياء الشعبية ، ارتقى إلى «شضلى فكر» لظروف خاصة!.

ورغم ذلك فان هذا النوع من «شضلية الفكر» يعدون أقل الأنواع خطرا وضررا ، فسلاحهم الوحيد هو القلم ، والقلم يجرح ويدمى على وجه التحقيق ، ولكنه لا يزهق أرواح الخصوم السياسيين . وقد تخصص النوع الثانى من «شضلية الفكر» فى ازهاق أرواح خصومهم السياسيين وخصومهم فى الفكر ، ومسحهم من اللوح !

والغريب أن هذا النوع الثانى من «شضلية الفكر» يعتبرون فى عين أصحابهم أبطالاً وطنيين ! واذا لقوا مصرعهم أثناء ارتكابهم جريمتهم ، يطلقون عليهم اسم «شهداء » ! مع أنهم مجرمون حقيقون ، ونوازعهم الاجرامية ليست محل خلاف ، وانحرافهم أمر ثابت، وكل الفرق هو أن اجرامهم من النوع الراقى ! أى من النوع الذى يتصل بالفكر وبنظام الحكم وسياساته ، ولا يتصل بالأغراض الدنيا ـ مثل سرقة محفظة أو غير ذلك ! ـ بدليل أن أحدا من القراء الأعزاء لا يتصور نفسه قاتلا لأى سبب من الأسباب ! رغم أنه لا يقل وطنية عن ذلك الذى يزعم أنه يقتل حبا فى وطنه !.

وكثيرون من القراء ، الذين يجدون فى أنفسهم رغبة أكبر فى خدمة وطنهم ، يمارسون هذه الخدمة من خلال اطار شرعى يتمثل فى الالتحاق بأحد الأحزاب ، والنضال دستوريا من خلال هذا الحزب ، ولكنهم لا يفكرون اطلاق فى اغتيال أى أحد بوازع من أنفسهم ، الا اذا كانت هذه النفوس منحرفة بالفعل ، ولديها الاستعداد لارتكاب جريمة القتل !.

كل هذه الأنواع من «شضلية الفكر» يمارسون اجرامهم ضد الشرعية ، والأخطر منهم جميعا هم «شضلية الفكر» الذين يمارسون اجرامهم باسم الشرعية !. وأقصد بهم الحكام الذين تربعوا على عرش الحكم فى بعض أجزاء العالم العربى ، وفرضوا ارهابهم الفكرى على

شعوبهم باسم «الشرعية الثورية» ، ففتحوا المعتقلات ، وعلقوا خصومهم السياسيون على أعواد المشانق أوحصدوهم بالرصاص !.

هذا الكلام كله يرسم صورة لألوان الارهاب الذى يمارس باسم الفكر ، لغرض الفكر المضاد، سواء باطلاق الأقلام ، أو باطلاق الرصاص !. وهو ما يدعونا دائما الى مقاومة هذا الارهاب بشتى ألوانه ، ايمانا بأن الارهاب باطلاق الأقلام ، يؤدى فى كثير من الأحيان إلى الارهاب باطلاق النار ! وهو ما يجعلنا على الدوام نتوقف عند اللفظ حتى لا يفلت ويتحول من كلمة إلى رصاصة ـ سواء أكانت رصاصة معنوية أم رصاصة مادية ! كما يدعونا إلى الالتزام بأمانة الكلمة ، وتقدير مسئولية الكلمة .

فعندما كنت أكتب حلقات دراسة : «الاخوان المسلمون والتنظيم السرى» ، التى كانت تنشرها لى جريدة . «الهدف» فى الكويت ، بالاضافة إلى جريدتى «الاتحاد» فى أبو ظبى ، وروز اليوسف فى القاهرة ـ تصدى لى الداعية الكبير الأستاذ صلاح شادى فى جريدة «الوطن» الكويتية ، وقد اتسمت عباراته فى مقاله الثانى بحدة غير عادية ، فقد تحدث عن «وجهى الماركسى القبيح» ، و «فهمى الملتاث» لمعنى الوطنية !. ولكن احترامى للرجل دعانى إلى تذكيره بالآية الكريمة : «وجادلهم بالتى هى أحسن»! فأحسن على الفور جداله معى، وتوثقت الصلة بيننا. وعندما جاء إلى لندن ـ حيث كنت أقيم وقتذاك ـ تفضل فاتصل بى، فزرته، وتناولت طعام الغذاء معه، وصليت فريضة الظهر وراءه، ولم يفسد الخلاف فى الرأى للود قضية بيننا .

ولعل الحوار بينى وبين الصديق الأستاذ فهمى هويدى أنموذج للحوار الذى يستهدف اظهار وجه الحق، ولا يسعى إلى التجريح، رغم ما بيننا من خلاف فى الرأى .

فأنا ـ كما ذكر فى مقاله يوم الثلاثاء ١٩٨٨/٢/٢٣ فى الرد على ـ أومن بفصل الدين عن السياسة، بل وأدعو إلى ذلك صراحة دون خفاء،

ايمانا بأن فى ابعاد السياسة عن الدين تنزيها له وتكريما، وتكريسا له لما أنزل لأجله، وهو اصلاح الفرد وهدايته، وتشذيبا لغرائزه ، وارتقاء بأحاسيسه ومشاعره ، وارتفاعا بفكره وعقله ، وتعميقا لانسانيته ، بل ونقلا له من مرتبة الحيوانية المنحطة إلى مرتبة الانسانية العليا ـ أما السياسة فانها اذا اختلطت بالدين ، أساءت اليه ، واتخذته مطية لها ، واستخدمته سلاحا ماضيا تضرب به الخصوم السياسيين ، وفرضت تفسيراتها المريضة له على أعناق العباد ـ وهو ما أثبتته وقائع التاريخ منذ زمن بعيد ، أى منذ فتنة عثمان الكبرى ، وفتنة المصاحف فى عهد على كرم الله وجهه ، وكل الفتن التى استخدمت الدين فى السياسة لتحقيق أغراضها ، فحققت أغراضها ، ولم تحقق أغراض الدين ! .

رأيى اذن فى فصل الدين عن السياسة ، ينطلق من احترام أكبر للدين، ولاينطلق من انتقاص من شأن الدين كما أنه ينطلق من فهم أعمق لرسالة الدين الحنيف ، ولا ينطلق من فهم متلو أو سطحى أو مغرض . وهو ينطلق أيضا من اعتقاد بأن الدين ينبغى أن ينبع من القلب ،ولا يفرض بالسيف ، وأنه فى وسع كل مسلم أن يمارس شعائر دينه ، ويلتزم بمبادئه وأخلاقة وآدابه فى ظل أية حكومة ، سواء كانت حكومية بوذية ، أو ملحدة ، أو مؤمنة بالدين الاسلامى أو المسيحى أو اليهودى ـ وقد سبق لى أن ذكرت أننى حين كنت أزور لندن فى رمضان الماضى وجدت المصريين والعرب المسلمين هناك يصومون ويصلون ويتعبدون ويسهرون الليل بطوله فى مسجد لندن يستمعون إلى آيات الذكر الحكيم والخطب والأحاديث الدينية ـ رغم أن الحكومة التى يعيشون فى ظلها هى حكومة مسيحية . كما أن الفلسطينيين الذين يعيشون فى ظلام الاحتلال الاسرائيلى يمارسون شعائر اسلامهم رغم أن الحكومة التى تحكمهم هى حكومة يهودية . بل إن المسلمين السوفييت فى الاتحاد السوفيتى يمارسون اسلامهم رغم أن حكومتهم حكومة ملحدة لا تؤمن بدين .

وليس معنى ذلك أننى أرفض الحكومة الاسلامية ، وانما معناه أننى أرفض حكومة تمنعنى من ممارسة شعائر دينى ، أو تعاقبنى لأنى أعتنق

الاسلام ، أو ترغمنى على دين آخر . أما اذا كانت هذه الحكومة تؤمن بحرية العقيدة ، فلا غبار عليها فى رأيى . فما بال الأمر اذا كانت هذه الحكومة تشرع قوانين تتفق فى جوهرها مع الشريعة الاسلامية ، ولا تسن ما يتناقض مع الشريعة ، مثل الحكومة المصرية التى يتفق القانون المدنى فيها مع الشريعة الاسلامية فى الغالبية العظمى من مواده ، ويقوم قانونها الجنائى على التعازير ، التى هى من حق الحاكم .

وفى هذا الصدد فربما كان أحسن تفسير لا يقاف التشريع الجنائى المصرى للحدود وأخذه بالتعازير ، هو عدم توفر شروط تطبيق الحدود كما اشترطها الدين الحنيف ! . ولذلك فقد أعجبت كثيرا بالعالم الاسلامى الأستاذ عبد الحكيم أحمد فى مجلة أكتوبر ، فى حوار لى معه حول ايقاف عمر بن الخطاب حد قطع يد السارق فى أيام الرمادة ، اذ صحح معلوماتى قائلا : ان عمربن الخطاب لم يوقف الحدود ، وانما طبق شروط الحدود ! . وهو أمر صحيح .

من هنا كان اعتراضى على الصديق الأستاذ فهمى هويدى لهجومه الشرس على المستشار محمد سعيد العشماوى ، وتشكيكه فى دينه وعلمه ومصريته ـ وهو ما اعترف الصديق فهمى هويدى ـ فى رده على ـ بأنه « اتسم ببعض الحدة » ! ، وبرر ذلك بأن المستشار محمد سعيد العشماوى وصف « كل دعاة تطبيق الشريعة فجارا وأشرارا، وكلهم دعاة عنف وتطرف وتكفير وتخريب ، وكل خلفاء المسلمين بعد النبى وسيدنا عمر ظلمة عاملوا الناس باعتبارهم قطيعا لا مواطنيين ، وكل فقهاء المسلمين إما خدما للسلاطين أو معزولين عن الواقع » .

وهو مادهشت له ، لأن قراءة كتاب « الاسلام السياسى » توضح أن المستشار محمد سعيد العشماوي قصد بالفجارالأشرار القتلة من جماعات التكفير ، الذين سفكوا دماء الشيخ الذهبى ، وقتلوا السادات ، واستخدموا العنف الفردى فى محاربة خصومهم فى الرأي . ولوقرأ الأستاذ فهمى هويدى بعناية الفقرة التى ورد فيها الوصف الذى ذكره ـ

وهو وصف الفجار الأشرار ـ لتبين أن المستشار العشماوى يضيف إلى هذا الوصف عبارة : « يجعل سفك الدماء عملا من أعمال الجهاد » . وهوما يعترف الأستاذ فهمى هويدى بأن هذه الصفات « تجوز فقط بحق فصائل محدودة من الشباب ظهرت فى العقدين الأخيرين »! فكأنه يتفق مع المستشار العشماوى فى وصف تلك الفصائل بالفجار والأشرار .

القضية الأساسية ـ تتمثل فى فكرة التكفير والحاكمية ، التي نقلها المفكر الاسلامى الكبير سيد قطب عن المودودى ، والاتجاه إلى الانقضاض على المجتمع الجاهلى المعاصر . وقد تنصل الأستاذ فهمى هويدى من هذه الفكرة وهذا الاتجاه ، وهو ما أسعدنى حقا وطمأننى على موقفه المستنير الذى كنت أعرفه عنه ، خصوصا عندما قرر أن « المحيط الأعظم من الاسلاميين » يرفضون هذا الفكر وهذا الاتجاه ، كما يرفضون هذا المصطلح الذى لم يطرح على صعيد الحركة طوال الستين عاما الماضية . ودلل على ذلك باعتراض جمهرة الاخوان المسلمين عليه ، المسجل فى كتاب المرحوم المستشار الهضيبى المعروف : « دعاة لا قضاة»، خصوصا الفصل الخاص بنقد مصطلح « الحاكمية » .

وقد أكد الصديق فهمى هويدى موقفه بوضوح أكبر ، وبشكل يزيل كل لبس فى الفهم ، وبما يبعده عن معسكر التكفير ، بقوله : « نطمئن الدكتور عبد العظيم رمضان إلى أن وصمة الكفر لا تثبت بحق كل من تقاعس عن الحكم بما أنزل الله ، وانما هى من نصيب من كان دافعه إلى التقاعس هو الجحود والانكار ، وأما من تقاعس لأى سبب غير الجحود والانكار ، فهو يعد عاصيا وليس كافرا ، ويسرى بحقه الكفر بمعناه اللغوى للتغليط ، وليس بمعناه الشرعى الذى هو الخروج من الملة ـ هو كفر بالنعمة وليس كفرا بالله » .

وقد سألنى رأيى فيمن يجعلون من المشروع الحضارى الاسلامى هدفا لهم ، يسعون إلى بلوغه فى أى أجل مقدور ، يطول أو يقصر ، ويتمنون

أن يقتربوا منه خطوة خطوة ، بغير تكفير أو تفسيق أو عنف ، ومن دون وكالة من الله ، أواحتماء بشعارات العصمة »؟.

وليس لى كمسلم ، بل وكتقدمى ، أن أعترض على مشروع حضارى اسلامى يتم الوصول اليه بالطريق الدستوري السليم الذى تحدث عنه الصديق فهمى هويدى فى عبارته السالفة الذكر ، فأنا ممن يؤمنون بعمق بأن الدين الاسلامى هو مع التقدم وليس مع التخلف ، وأن المسلمين الذين اهتضموا الحضارة الفارسية والرومانية واليونانية ، وقدموا للمجتمع البشرى الحضارة العربية الرائعة ، يستطيعون أن يهتضموا حضارة الغرب الحالية ، وينطلقوا منها إلى رحاب أكبر .

ولكنى ضد استغلال الدين فى شعارات سياسية انقلابية ، تحلل ما حرم الله من قتل وسرقة الأموال والارهاب الفكرى والتعسف فى تفسير النصوص . كما أننى أومن بأن مصر ، سواء فى عهد دستور ١٩٢٣ الليبرالى ، أو فى عهد عبد الناصر وخلفائه ، لم تكن أقل اسلامية مما يريدها أصحاب فكر التكفير والحاكمية الذين يعتمدون العنف والقتل للوصول إلى أهدافهم ، ولم يكن شعب مصر أقل اسلاما .

ومن هنا فانى أرحب بما أورده الصديق فهمى هويدى من أنه فى تفسير الآية الكريمة ، فان سبب التنزيل يمثل أحد العناصر التى تفيد فى فهم النص القرآنى - بعد أن كان يأخذ بعموم اللفظ وحده ، فى رده على المستشار محمد سعيد العشماوى !. وترحيبى يرجع إلى أن الصديق الأستاذ فهمى هويدى انما يرد بذلك على الزعم الذى زعمه الدكتور محمد سليم العوا بأن «المفسرين لا يختلفون فى أن العبرة فى النص القرآنى والنبوى ، بعموم اللفظ لا بخصوص السبب !. وهو زعم جرئ ليس من العلمية فى شئ ، لأنه ينكر خلافا معروفا وليس مجهولا ! ، ولست أدرى من أين استقاه الدكتور العوا ؟.

وكنت أود أن يرد عليه الأستاذ الكبير أحمد بهجت بما يصحح معلوماته : فقد كان الأستاذ أحمد بهجت هو الذى أورد - فى بحثه لمعهد

القادة لضباط الشرطة ـ أن من أسباب التطرف الدينى الجهل بمقاصد الشريعة ، واستند فى ذلك إلى الامام الشاطبى ، كما نقل عن ابن عباس قوله : «انما أنزل علينا القرآن فقرأناه ، وعلمنا فيما أنزل . وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولا يدرون فيما أنزل ؟ ، فيكون لكل قوم فيه رأى . فاذا كان كذلك اختلفوا ، فاذا اختلفوا اقتتلوا» !.

فاذا جاء الدكتور العوا لينكرا اختلاف المفسرين حول هذه القضية الخطيرة ، وليزعم اتفاقا فى القول بأن العبرة فى النص القرآنى والنبوى انما هو بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فلا نملك الا أن نحيله إلى رد الصديق فهمى هويدى السالف الذكر ، وإلى بحث الأستاذ أحمد بهجت ، وإلى الإمام الشاطبى ، وإلى ابن عباس ، ليعرف سيادته أينا أكثر التزاما بقواعد وأصول علم التفسير القرآنى ، وأينا أكثر حرصا على الدين الإسلامى الحنيف . والا كيف يفسر لنا الآية الكريمة : «يأيها النبى لم تحرم ما أحل الله لك تبتغى مرضاة أزواجك» (التحريم : ١) أو الآية الكريمة : «وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه» (الأحزاب : ٣٧) بما فيها من اتهام لرسولنا عليه الصلاة والسلام ـ اذا هو قطع بين الآية وسبب نزولها ، واكتفى بتفسيرها بعموم اللفظ ؟ .

فهل يقنعنا ذلك كله بتجنب الاحتداد فى الجدل الدينى ، وبألا يحتكر بعضنا الحكمة والعلم والصواب لنفسه ويجرد منها الآخرين ؟. فاذا لم نفعل ، فهل نكون أحسن حالا ممن ندينهم من تلك الفصائل الارهابية التى كفَّرت شعبنا ، وروعت أمننا ، وهددت مستقبلنا ، وأرادت أن تفرض علينا تفسيراتها السقيمة للدين لتحقيق أغراضها السياسية التى تعود ببلادنا إلى الوراء ؟ .

الجماعات الدينية المتطرفة بين الحقيقة والوهم *

لست أظن أن الدكتور حلمى القاعود كان جادا وهو يسألنى عما أقصد بمصطلح «الجماعات الدينية المتطرفة» فى مقاله الذى نشره ردا على فى جريدة الوفد يوم ٢ مارس ١٩٨٨ ؟، خصوصا بعد أن وصف الجماعات المتهمة بتشكيل «تنظيمات لقلب نظام الحكم » بأنها «جماعات وهمية !» ـ الأمر الذى يعنى أنه يعرف جيدا ماذا نقصد بـ «الجماعات الدينية المتطرفة» ، ولكنه يريد أن ينكر وجود مثل هذه الجماعات أصلا فى مجتمعنا !

ويمكن للدكتور حلمى القاعود أن ينفى عن الجماعات ، التى اتهمت بتشكيل «تنظيمات لقلب نظام الحكم» ، صفة التطرف ، فيصفها بأنها جماعات «مسالمة» أو «معتدلة» أو أى وصف رقيق يراه !! ولكنه لا يستطيع أن ينكر وجودها ويصفها بأنها جماعات «وهمية» أو بأنها «الجماعات التى نطالع

* الوفد فى ٧ /٣/ ١٩٨٨

عنها أحيانا فى الصحف» ! ـ أى أنها من اختراعات الصحف أو السلطة ! ـ لسبب بسيط هو أنه لايستطيع أن ينسب مقتل الشيخ الذهبى أو الرئيس السابق السادات أو حادث «الفنية العسكرية» الذى راح ضحيته ١٣ شخصا من القتلى و٣٢ شخصا من الجرحى ، أو ينسب أحداث أسيوط يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ فى أعقاب اغتيال السادات ـ إلى الشيوعيين أو إلى الوفديين أو إلى أية قوة سياسية أخرى ، وإنما عليه أن ينسب هذه الجرائم إلى تلك الجماعات إذا أراد أن يحترم عقله وعقلنا معه .

ومن هنا فنحن نستطيع أن نتجاوز عن الرد على السؤال الذى طرحه عن تعريف مصطلح الجماعات الدينية المتطرفة ، بعد أن ثبت أنه يعرفه جيدا ! ، ولكننا نريد أن نطمئنه إلى أننا نقصد به : الجماعات الدينية التى تلجأ إلى العنف فى فرض آرائها على الآخرين أو فى قلب نظام الحكم ، كما أننا نقصد به الجماعات التى تعطى لنفسها الحق فى تكفير المجتمع أو الحاكم بناء على فكرة الحاكمية .

على أن هذا لايعنى أننا نقصر صفة العنف والإرهاب على هذه الجماعات ، فكل كتاباتنا السياسية تتجه على الدوام إلى إدانة ألوان الإرهاب والعنف التى عددها الدكتور حلمى القاعود ـ سواء كان ارهاب وعنف السلطة فى أيام عبد الناصر أو فى أيام السادات . وكل الفرق بيننا أننا لا نكيل بمكيالين ، فننكر وجود الإرهاب والعنف الدينى مثله ، ونقصره على السلطة ، بل إننا ندين كليهما .

على أن المشكلة أن الدكتور حلمى القاعود لا يستطيع أن يفرق بين هذه الجماعات الدينية المتطرفة ومجموع الشعب المصرى المتدين ، فيعتقد إنهما نسيج واحد ! ، فهويسخر من فكرة أن السادات هو صانع الجماعات الدينية بحجة أن «الدكتور رمضان يعترف فى بعض مقالاته بأن الشعب المصرى شعب متدين تصدى للطاغية عبد الناصر فى عز جبروته وتسلط زبانيته ، وتقدم أبناؤه إلى حبال المشنقة رافعى الرؤوس»

وأنه ـ بالتالى ـ «لا يمكن أن يصنعهم أنور السادات أو محمد عثمان اسماعيل محافظ أسيوط السابق» .

وهذا تبسيط غريب للأمور ، بل إنه تعميم مخل حقا ، فالشعب المصرى متدين حقا ، ولكنه ليس قاتلا ! وعلينا أن نميز بين فريق من أبناء الشعب المتدين ، تطرفَ فكريا ، ولجأ إلى استخدام العنف وقتل الأبرياء ـ مثل الشيخ الذهبى ـ وبين مجموع الشعب المتدين المسالم الذى يكره العنف وإراقة الدماء . ومن الطبيعى أن السادات لم يصنع الشعب المصرى المتدين ـ ولم يقل أحد بذلك ـ ولكن لماذا ينكر الدكتور حلمى القاعود دور السادات فى تشجيع ظهور الجماعات الدينية كجزء من لعبة التوازن مع الجماعات الناصرية واليسارية ، مع أن هذه اللعبة لعبة قديمة فى النظم الشمولية

ولماذا ينكر دور السيد محمد عثمان اسماعيل ، محافظ أسيوط الأسبق ، فى تشجيع هذه الجماعات ، على نحو مهد لأحداث العنف التى وقعت فى المدينة فى أعقاب اغتيال السادات ؟ . ان الاكتفاء بالانكار دون تقديم الدليل والبيئة ليس من العلمية فى شيء ، بينما قدم مؤلف كتاب «الهجرة إلى العنف» الأدلة من المصادر التاريخية .

ثم إن الحديث عن «الملفات الملفقة التى يصنعها الهوى» يمكن تصديقه من جانب الدكتور حلمى القاعود لو كانت أحداث أسيوط ، التى حاولت فيها الجماعات الإسلامية الاستيلاء على المدينة فى أعقاب اغتيال السادات ، أحداثا «وهمية» قامت بها «جماعات وهمية» ! كما يريد أن يصور مستخفا بعقولنا جميعا ! ، لكنها كانت ـ للأسف الشديد ـ أحداثا حقيقية ، قامت بها جماعات حقيقية .

حديثنا ـ إذن ـ فى مقالنا السابق الذكر ـ الذى أثار استياء الدكتور حلمى القاعود ـ ينصب على الجماعات الدينية المتطرفة التى ارتكبت كل تلك الجرائم السالفة الذكر باسم الدين الإسلامى ، والدين الإسلامى منها براء ، ونحن فى ذلك ندافع عن دين الله بتبرئته من كل ما

ينسب إليه ظلما وعدوانا ، فلماذا يقلب الدكتور حلمى القاعود الحقائق إذن بقوله : «ان المرء ليأسف حين يرى ذلك الالحاح على تصوير الإسلام والمسلمين بالارهاب والدموية والعنف » ؟ .

أم أن الدكتور حلمى القاعود يعتبر الهجوم على الجماعات المتطرفة هجوما على الإسلام والمسلمين ، وتصويرا لهم فى صورة الإرهاب والعنف؟ . وفى هذه الحالة أينا أقرب إلى فهم روح الدين الإسلامى الحنيف وحرصا على صورته من الاساءة على أيدى بعض بنيه ؟ .

وهل يريد الدكتور أن يوهمنا بأن هذه الجماعات الدينية المتطرفة هى ما يسميه بـ « اليقظة الدينية الإسلامية التى ينبغى أن تجد من يساندها ويرشدها لتصنع المجتمع الطاهر النظيف المنتج ؟» .

وأى «مجتمع نظيف منتج» يمكن أن تصنعه تلك الجماعات المتطرفة ؟ هل تصنعه بقتل الشيخ الذهبى ومحاولة اغتيال حسن أبو باشا والنبوى اسماعيل ومكرم محمد أحمد وبقية القائمة التى لم تسقط فى يدها ؟ . أم تصنعه بتربية اللحى ولبس الجلباب وارتداء النقاب ، بينما غيرهم فى بلاد العالم المتقدمة يصنعون المجتمع المنتج بالعمل الدءوب الجاد واحترام النظام والتقدم العلمى واختراق الفضاء .

ثم إن هناك خطأ لا يغتفر فى مقال الدكتور حلمى القاعود ، وهو الخاص بعداوة اليهود للمسلمين . فهو يرى أنها ليست من اختراع الجماعات الإسلامية ، وإنما هى رأى الإسلام . وقد استدل على ذلك بكتاب الله فى سورة المائدة : ٨٢ ، ٨٣ .

وهو خلط غريب سببه التفسير بعموم لفظ الآية لا بخصوصية التنزيل ، وهو ما يأخذ به الخوارج الذين تابعهم فى ذلك كثير . وهذا ما جعل الدكتور يقرر أن الآية تفيد الاستمرار والحال !

فإذا كان علينا أن نصدق استمرار عداوة اليهود للمسلمين إلى يومنا هذا - وسوف نجد فى الصراع العربى الاسرائيلى مبررا لهذا التصديق

ـ فما هى ـ بالله ـ المودة التى لقيها المسلمون من النصارى فى الأندلس أثناء محاكم التفتيش ؟ . وما هى المودة التى لقيها المسلمون من نصارى أوروبا أثناء الحروب الصليبية وهم يغزون المشرق العربى ويغيرون على مصر ؟ . وما هى المودة التى لقيها المسلمون من أوروبا النصرانية الاستعمارية وهى تحتل كل جزء من أجزاء العالم العربى وتذيق شعبه الإسلامى النكال ؟

وألم تكن ايطاليا الكاثوليكية فى عهد الفاشية هى التى أعدمت عمر المختار ؟ ، بل ما هى المودة التى لقيها الفلسطينيون من أوروبا المسيحية والولايات المتحدة البروتستنية وهى تزرع اسرائيل فى العالم العربى الإسلامى ؟ ـ أين استمرار المودة فى كل هذا من جانب النصارى حتى نصدق استمرار العداوة من جانب اليهود ؟ وأليست هى المصالح المتغيرة التى تخلق المودة أو العداوة .

بل أليس هناك من المسلمين من هم أشد عداوة للمسلمين من النصارى واليهود ؟ والا كيف نصف ضرب بغداد بالصواريخ ، والبصرة بالمدافع ، واستمرار الحرب الإيرانية العراقية ؟ هل نصف هذا الضرب والقصف بأنه من علامات المودة أو القربى ؟ . وكيف نصف قتل حافظ الأسد ٢٥ ألفا من المسلمين فى حماه ، أو قصفه تل الزعتر أو قتل الفلسطينيين فى طرابلس ؟ هل نصفه بالأخوة الإسلامية الصادقة ؟ .

وهل كان عبد الناصر يهوديا حين عادى الاخوان المسلمين وملأ بهم المعتقلات والسجون وفتح لهم أبواب غرف التعذيب ؟ ،

بالله يا سيدى كفى وصاية على الدين الإسلامى ، واحتكارا للصواب فى تفسيره ، واستغلالا لاسمه ، فإن الإسلام الذى صمد على مدى أربعة عشر قرنا ليس فى حاجة لكى تدافع عنه تلك الجماعات الدينية المتطرفة ، بل هو ـ فى الحقيقة ـ فى حاجة لحمايته من هذه الجماعات !

ردة حضارية.. أم صحوة فكرية *!

أكتوبر فى ١٣ /٣/ ١٩٨٨

الصديق الدكتور محمد اسماعيل على لديه بعض الاعتراضات على مقالى فى الرد على الأستاذ فهمى هويدى ، الذى نشرته مجلة «أكتوبر منذ أسابيع قليلة تحت عنوان : «محاكم التفتيش مرة أخرى» ، وقد سجل اعتراضاته فى الرسالة التالية ، التى أنشرها بحذافيرها لفائدتها فى اخصاب المناقشة ، ولأنها تعبر عن وجهة نظر لايجب اغفالها ، بل من المفيد عرضها والرد عليها حتى تكتمل الصورة أمام القارىء .

وتمضى الرسالة على النحو الآتى:« لا أضيف جديدا إذا قلت إننى من المعجبين جدا بكتابات الصديق الدكتور عبد العظيم رمضان ، وخصوصا فى تأريخه الموضوعى لأحداث عاصرناها خلال ثورة ٢٣ يوليو أى أن الدكتور عبد العظيم يكتب بصدق القاضى وحياده ، وكأنه قد

عاش خارج هذه الأحداث . وتلك ميزة فريدة يتمتع بها حقا رغم أنه كان داخل هذه الأحداث .

«غير أن الدهشة قد اعترتني وأنا أقرأ مقاله الأخير : «محاكم التفتيش مرة أخرى» ، لما استشعرته فيه من تخل عن الموضوعية والحياد اللذين اشتهر بهما الدكتور عبد العظيم رمضان .

لقد حصر الصديق العزيز فكرة «الاستنارة الفكرية والدينية» فى عصر ما قبل الثورة ، مع أن التاريخ والواقع يؤكدان وجود نفس الفكرة فى عصور إسلامية متعددة ، ظهر فيها فقهاء وعلماء فى كافة العلوم المدنية والدينية ، يمثلون تباينا وتمايزا فى الفكر عموما ، وفى درجات الفهم الدينى خصوصا . ولا يخلو زماننا الحالى أيضا من وجود فكرة الاستنارة الفكرية والدينية ، بدليل وجود أفكار الدكتور عبد العظيم نفسه! وغيره من مفكرينا الأفاضل ، وبدليل وجود هذا الجدال الصارخ الذى اشترك فيه الدكتور عبد العظيم ! .

«ولست أدافع عن الأستاذ فهمى هويدى ، فهو ليس بحاجة إلى هذا الدفاع ، ولكنى مندهش من تصوير الدكتور عبد العظيم لمناقشات فهمى هويدى بأنها عودة لمحاكم التفتيش ، دون أن يعطيها اسمها الحقيقى والواضح ، وهو أن الموضوع كله يمثل «صحوة فكرية» ! . ذلك أن فهمى هويدى هاجم وناقش ودحض فكر التكفير فى الكتاب الذى أصدره أحد القضاة منذ سنوات قليلة ، ومن الظلم بمكان أن يقال فى مناقشاته إنها «تدفع الجماهير إلى الإيمان بقضايا التكفير» ، لأن ما يكتبه فهمى هويدى يمثل فى تصورى حربا فكرية ضد التطرف بشقيه العلمانى والدينى ! .

«وإذا تركنا هذا الموضوع لنناقش بعض أفكار صديقنا الدكتور عبد العظيم فى هذا المقال ، فإن نقطة البداية عندى هى قوله : «كانت فكرة أن الدين لله والوطن للجميع قد استقرت ولم يعد فى وسع أحد أن يجرؤ على تحديها» . ذلك أن هذه الفكرة ـ فيما أعتقد ـ فكرة مبهمة غير محددة

المعالم ، وإلا فهل يرفض الدكتور مثلا أن نغير الفكرة ونقول : «الدين والوطن لله وللجميع» ؟ ، أو أن نقول : «الدين للجميع» ؟ . أليس هذا التغيير منطقيا وواقعيا ؟ . وما معنى عبارة : «الدين لله» ؟ . أليس من المنطقى أن الدين من الله وللجميع .؟ .

«ولست أدرى حقيقة كيف يعمم الدكتور عبد العظيم القول بأننا فى «ردة حضارية ودينية» دون أن يفرز بقلمه المحايد المعنى الدقيق لكلمة «الردة» ! . أتصور ـ وأرجو أن أكون واهما ـ أن الردة التى يقصدها الدكتور ، هى فكرة «الحل الإسلامى» ، كما سخر منها صراحة فى مقاله، دون تمييز بين جاهل بالدين يلوذ بالخنجر والمسدس ، وعالم بالدين يعيش فى رحاب كتاب الله وسنة رسوله ويفهم المغزى الحضارى الديناميكى للإسلام ، وأن الاستنارة التى يقصدها هى تسفيه الحل الإسلامى بالقول بأن قضية الشريعة الإسلامية هى قضية مفتعلة يريد البعض أن يوهمنا بها . فهل خفى على صديقنا اللبيب أنه قد نصب ـ بدوره ـ ومن حيث لا يدرى ، محكمة تفتيش أخرى نصّب كل من سفه الحكم بالشريعة قاضيا ، ووضع من سفه آراءهم فى القفص ؟ . هل خفى على صديقنا أنه وقع فى نفس المحظور الذى ينعاه على الأستاذ فهمى هويدى ، وكأنه يطالبه ويطالب كل من يتكلم عن تطبيق الشريعة بالسكوت ، إجلالا واحتراما للفكر العلمانى «المستنير» ! ، وإلا فكيف تبزغ شمس الاستنارة إذا اختفى الجدال ؟ .

«ومن المدهش أن صديقنا العزيز يتصور أن الفكرة الإسلامية ـ وإن جاز التعبير ـ يكفيها لتتوافر أن يكون القانون المدنى فى مجموعه موافقا للشريعة ومطابقا لأحكام الإسلام ، وأن القانون الجنائى كذا وكذا ، وكأن هذه القوانين هى لب الإسلام وجوهره وهدفه ، وليست وسيلة لبناء مجتمع متحضر يعرف الصدق والاخلاص والعمل والوفاء وكل القيم التقدمية الجميلة التى تسهم فى الارتقاء بالإنسان ؟ . فكيف يمكن أن نتمسك بوسائل ثبت عجزها وفشلها الذريع فى خلق هذا المجتمع

المنشود؟ . وهل يمكن أن تستقيم أمور المجتمع لمجرد نجاحنا في انجاز مثل هذه القوانين ، والكباريهات وعلب الليل تعج بالميسر والخمر وهتك الأعراض في حماية القانون ، لأن الفعل الفاضح لم يرتكب علنا ؟ . وهل تستقيم أمور المجتمع بالقانون وفيه الجياع والعراة وسكان القبور ، والمتخمون بالأكل والملابس وسكان القصور ؟ . إن هذه القضية كبيرة يا عزيزنا الصديق ، وتحتاج إلى مزيد من الجدال ومقارعة الحجة بالحجة . ومن الظلم البين أن يتم تحجيم الإسلام في مجموعه ، ولفت الأنظار عما يتضمنه الإسلام من حلول مبهرة للإنسان الكادح المقهور ، وهي حلول لاتطاولها أفكار ماركس ولا آدم سميث ، لسبب بسيط جدا هي أنها حلول وضعها خالق هذا وذلك . وأدعو الله أن يوفقني إلى اهداء الدكتور عبد العظيم كتابا أعده الآن عن الحل الإسلامي ، النظرية والبرنامج ، ليدرك ـ وأظنه مدرك فعلا ـ أن هذا الحل أكثر تقدمية مما يظن .

«أما استشهاد الدكتور عبد العظيم بأقوال المرحوم حسن الهضيبي أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٤ ، وقد سمعته بأذني شخصيا ـ فهو استشهاد غريب ومثير ، لا أظنه يعبر عن الفكر التقدمي الذي يعتنقه الدكتور ، إذ كيف يساغ الأخذ بأقوال متهم أمام محكمة الشعب ـ ويعلم الدكتور أكثر من غيره ما هي محكمة الشعب ! ـ لتكون دليلا عادلا وموضوعيا ؟ . هل نسي الدكتور أن أفراد هذه المحكمة الهزلية كانوا من صغار الضباط الذين طلب أحدهم في نوبة زهو سلطوي مجنون من أحد المتهمين أن يقرأ إحدى سور القرآن بالمقلوب ؟ . هل يؤمن الدكتور عبد العظيم بأن أقوال المرحوم حسن الهضيبي جاءت أمام هذه المحكمة عن طواعية واختيار لإنسان حر ؟ . وهل يؤمن صديقي العزيز بعدالة أن يكون المجني عليهم من الضباط هم قضاة محكمة الشعب ؟ .

«إنني مندهش مرة أخرى من دعوة الصديق العزيز للكف عن المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية ، لأن بلادنا تعيش مشاكل اقتصادية أهم تأخذ بخناقها ؟ ، وكأن الإسلام لا شأن له بالاقتصاد ؟ . إنني أدعو

الصديق العزيز لمكتبة كلية التجارة وكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر ، ليدرك من خلال اطلاعه على عشرات الرسائل العلمية فى الاقتصاد والسياسة والتجارة والقانون الدولى العام أيضا ، أن مقولة «الإسلام هو الحل» صحيحة علميا ، وليست مجرد مناقشات قانونية وفقهية ؟ .

«وأخير فإنى أؤمن ايمانا راسخا بأن الإسلام يعلمنا حرية الفكر وحرية الرأى وحرية المناقشة ، وأن الخلاف فى الرأى لايفسد للود قضية، بل هو مطلوب اسلاميا لتطوير الفكر وبناء مجتمع تقدمى مستنير. ولذلك فإنى أناشد كل الأخوة المجتمعين حول صفحات المناقشة ، مؤيدين للحل الإسلامى ومعارضين ، أن يكفوا عن كيل الاتهامات ، ويتفرغوا لمقارعة الحجة بالحجة ، حتى لايتوه القارىء المسكين ، فلا يعرف : مَن القضاة ومن المتهمين » ؟ .

انتهى خطاب الصديق الدكتور محمد اسماعيل على ، وقد نشرناه بحذافيره ايمانا بحرية الفكر وإثراء للمناقشة ، ولكنى أعترف بأن اعتراضات الدكتور الصديق على مقالى «محاكم التفتيش مرة أخرى» قد أدهشتنى ، وجعلتنى أتساءل عما إذا كان حقا قد تابع الحوار بينى وبين الصديق فهمى هويدى جيدا ؟ .

فلقد تصور أن الحوار يدور بين من يدعون إلى الحكم بالشريعة الإسلامية وبين من «يسفهون» ـ حسب وصفه ـ الحكم بالشريعة الإسلامية ! . ولم يكن الأمر كذلك اطلاقا ، وإنما كان الحوار يدور بين من يرتدون بالمجتمع حضاريا ، فيكفِّرون المجتمع والحكام ويحتكرون لأنفسهم الإسلام والإيمان ، ويقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ، ويستعدون للقفز إلى الحكم باسم الدين بالقوة المسلحة ـ وبين من يدافعون عن المجتمع ويبرئونه من تهمة الكفر ، ويطالبون بتنزيه الدين عن اقحامه فيما ليس من مسائل الدين ، وقد تبرأ الصديق فهمى هويدى من معسكر التكفير فانتهى الجدال .

ولو كنت بصدد «تسفيه» الحل الإسلامى ، حين قلت إن قضية الشريعة الإسلامية هى قضية مفتعلة ، لكان من الطبيعى أن أسفه القانون المدنى لأنه متفق مع الشريعة فى كل المسائل تقريبا فيما عدا مسألة الربا ـ ولكنى قلت إن القضية مفتعلة لأن أحكام القانون المدنى فى مجموعها موافقة للشريعة الإسلامية ، ومطابقة لأحكام الإسلام ، وأن التعازير الموجودة فى القانون الجنائى هى من حق الحاكم .

وكان من الطبيعى أن أستشهد بأكبر قاض من الإخوان المسلمين ، وهو المرشد العام السابق الهضيبى ، ولكن فيما يبدو أن هذه الشهادة لم تعد تعجب البعض ، بعد أن سكت عنها ربع قرن كامل ! ، فقد جرّحها الدكتور محمد اسماعيل على ، كما جرّحها قبله الدكتور محمد سليم العوا ، بحجة أن المرشد أدلى بها وهو واقف أمام محكمة الثورة ! . ونسى الجميع أنه سواء أدلى بها المرشد السابق مختارا ، أو مكرها ، أو لم يدل بها أصلا ، فإنها حقيقة قائمة يعرفها كل من درس القانون المدنى، خصوصا بعد أن جعل القانون الشريعة الإسلامية من المصادر الرسمية للقانون المصرى إذا لم يجد القاضى نصا تشريعيا يمكن تطبيقه، وبذلك أصبح القاضى فى أحكامه بين اثنتين : إما أنه يطبق أحكاما لاتتناقض مع مبادىء الشريعة الإسلامية ، وأما أنه يطبق أحكام الشريعة ذاتها (أنظر مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى ، الجزء الأول ص ٢٠) .

والغريب أن كلا من الدكتور محمد اسماعيل على والدكتور محمد اسماعيل العوا يعرف هذه الحقيقة جيدا ، فكلاهما يحملان درجة الدكتوراه فى القانون ، ولكن هذه الحقيقة إذا قالها المرشد العام السابق الهضيبى شككا فيها بالقول بأنه قالها مكرها أمام محكمة الثورة ! .

على أن الدكتور محمد اسماعيل على لا يلبث أن يثير القضية من ناحية أخرى ، فهو يقول «إن القضية كبيرة ياعزيزنا الصديق !» ـ أى أكبر من القانون المدنى والقانون الجنائى ! ـ فحسب قوله : من الظلم

البين أن يتم تحجيم الإسلام فى مجموعة من العقوبات ، كأن مثل هذه القوانين هى لب الإسلام ، وانما القضية كما يقول إن هذه القوانين وسيلة لبناء مجتمع متحضر يعرف الصدق والاخلاص والعمل والوفاء وكل القيم التقدمية الجميلة التي تسهم فى الارتقاء بالإنسان ! .

وقد شعرت على الفور أن الدكتور لم يقرأ التاريخ السياسى الاسلامى أو تاريخ المجتمعات الاسلامية عبر العصور - حتى نهاية الدولة العثمانية ! . والا فليدلنا على أى عصر من هذه العصور فيما عدا عصر الراشدين وعصر عمر بن عبد العزيز - ساد فيها هذا المجتمع المثالى «الذى يعرف الصدق والاخلاص والعمل والوفاء وكل القيم التقدمية الجميلة التى تسهم فى الارتقاء بالانسان ؟ » نعم فى أى عصر من العصور الإسلامية ساد فيها هذا المجتمع الخيالى الجميل الذى يبشر به ؟ .

أخشى ان الدكتور قد انخدع بوعود قتلة الذهبى والسادات وخلفائهم من أنصارالتكفير والحاكمية ، الذين يوهمون الجماهير المصرية بأنهم سوف يبنون هذا المجتمع ، وأنهم سيعيدون أمجاد عهد أبى بكر وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز عندما يقفزون إلى الحكم ، ناسين أن أيا من خلفاء بنى أمية والعباسيين ، ومن جاء بعدهم من الخلفاء حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، قد عجز عجزا مخزيا عن اقامة مثل هذا المجتمع ! .

صحيح أنه لم تكن هناك تلك الكباريهات وعلب الليل التى تعج بالميسر والخمر» التى تحدث عنها الدكتور فى خطابه ، ولكن كانت هناك مجالس الغناء والطرب فى قصور خلفاء الأمويين والعباسيين ، التى كان بعض الخلفاء يفقد فيها وقاره ، مثل يزيد بن عبد الملك الذى كان «يبالغ فى المجون بحضرة الندماء» ! كما يقول الجاحظ فى كتاب «التاج فى أخلاق الملوك» ، ونقله عنه المؤرخ الدكتور حسن إبراهيم حسن فى كتابه · «الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، بأجزائه الثلاثة ،

وهى التى سوف يفتقد فيها الدكتور محمد سعيد على ذلك المجتمع المثالى الذى تحدث عنه ،الذى لايعرف غير الصدق والاخلاص والعمل والوفاء ! .. إلى آخره ، بل كان الرقيق يكونون طبقة كبيرة فيه منذ العصر العباسى ، وقد لعبوا دورا هاما فيه .

ولماذا نذهب بعيدا وقد انتهى عهد كل من عثمان وعلى بقتل الخليفتين . على يد من اعتقدوا أن قتلهما خدمة للإسلام والمسلمين ؟ .

دعنا ـ إذن ـ يا سيدى من وعود جماعات التكفير والحاكمية عن المجتمع اليوتوبى الخيالى ، ولنتفق على أن الدين شىء ، والسياسة والحكم شىء آخر . فالدين إلهى لا يخطىء ، والحكم البشرى يخطىء ، ومن الإساءة للدين تحميله بأخطاء البشر فى الحكم عن طريق وصفه بأنه حكم إسلامى أو حكم مسيحى ! .

فلم يكن عثمان بن عفان يعتقد للحظة واحدة بأنه يخالف روح الإسلام بانحيازه إلى ذوى قرباه ومحاباتهم ، ولكن هكذا كان اجتهاده ، وهذا الاجتهاد يتصل بالسياسة والحكم ، ولا يتصل بمبادىء الدين الحنيف . ولم يكن على بن أبى طالب يفتقر إلى فهم الدين ومسائله ، ولكنه كان يفتقر إلى الحنكة السياسية ، وإلى حزم الحاكم ودهائه ، فتغلب عليه منافسوه على الحكم ـ لا على الدين ! ـ ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على أن كلا من عثمان وعلى كانا أكثر تدينا واخلاصا للدين ورغبة فى العمل على تطبيقه التطبيق الصحيح من قتلة الذهبى والسادات.

وهنا نصل إلى شعار «الدين لله والوطن للجميع» ، الذى يسخر منه الدكتور الصديق بوصفه أنه «فكرة مبهمة» ! . فالدكتور ـ فيما أعتقد ـ قد درس النظريات والمذاهب السياسية ، ويعرف ـ بالتالى ـ أن هذا الشعار هو أوضح الشعارات فى تاريخ الفكر السياسى ! ، لأنه شعار الفكر الليبرالى القومى الذى يقوم على حرية الاعتقاد الدينى ، وعدم اضطهاد المواطن بسبب عقيدته الدينية ، وعدم التفرقة بين المواطنين

حسب معتقداتهم الدينية ، والمساواة بين الجميع فى الحقوق والواجبات مهما اختلفت أديانهم ومذاهبهم الدينية . فالوطن للجميع ، ولكل الحق فى أن يعبد الله وفقا لدينه أو مذهبه الدينى .

فإذا جاء الصديق الدكتور يسأل لماذا لايتغير هذا الشعار إلى شعار : «الدين للجميع» ؟ فسوف يواجه بهذا السؤال : أى دين يقصد ، وهناك ثلاثة أديان ؟ ـ اللهم إلا إذا كان ينكر وجود أديان أخرى غير الدين الإسلامى !

الفكرة ـ إذن ـ واضحة كل الوضوح ، وهى بعيدة عن كل ابهام يسعى الدكتور لإلقائه عليها . وعليه أن يعترف بأن العالم المتقدم كله ، الذى وصل بالمجتمع البشرى إلى عصر الذرة والوصول إلى الكواكب ، والذى يخضع له العالم الإسلامى حاليا ـ للأسف الشديد ـ اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، لم يتقدم إلى الإمام إلا بحفظ وحدته الوطنية عن طريق ذلك الشعار الذى يسخر منه الدكتور !

فهل نتبع نحن هذا الشعار، أم نمزق وحدة الوطن بفكر التكفير والحاكمية ؟ أم ننتظر كتاب الدكتور عن «الحل الإسلامى» ليحدد لنا معالم هذا الشعار السياسى الغامض الذى لم يقدر على تحديده أحد ممن أطلقوه فى الانتخابات الأخيرة ، وفازوا به فى الانتخابات ؟ فربما أتى بجديد ظل مختفيا طوال عصور التاريخ الإسلامى ، ولم تعرفه مكتبات كلية التجارة وكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر ، أو عشرات الرسائل العلمية فى هذا المجال ! .

ولكن الأمر الذى يجب أن نتفق عليه كحقيقة تاريخية راسخة ، هو أن الإسلام كدين ظل بمبادئه السياسية طوال العصور الإسلامية فى واد ، بينما بقيت السياسة والحكم فى واد آخر .

فأنا لا أقل عن الدكتور محمد اسماعيل على إيمانا بأن الإسلام يعلمنا حرية الفكر وحرية الرأى وحرية المناقشة ، ولكنى أكثر منه معرفة ـ بحكم كونى مؤرخا ـ بأن هذه المبادىء السامية التى علمنا إياها الإسلام

لم تطبقها دولة إسلامية من الدول الإسلامية التى تعاقبت على مر العصور بعد عصر الخلفاء الراشدين، فقد تحولت الخلافة بعد الراشدين إلى ملك آل إلى صاحبه بقوة السيف والسياسة والمكائد ، وفى عصر الخلافة ضُرب الأئمة الأربعة جميعهم بالسياط أو الهراوات ، دون أى اعتبار لمبدأ حرية الرأى الذى علمه الإسلام ! . فلننزه الدين ـ اذن ـ عن اقحامه فى السياسة ، إذا كانت وجهتنا خالصة لله والوطن ! .

فضيلة الشيخ.. مرة أخرى.. وأخيرة *!

الحوار الذى دار بينى وبين الأستاذ فهمى هويدى حول كتاب «الإسلام السياسى» للمستشار محمد سعيد العشماوى وكتاب : «تطبيق الشريعة الإسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة» لكل من الدكتور صفوت حسن لطفى والدكتور محمد عبد العظيم على وجلال يحيى كامل ـ أثار ردود فعل واسعة النطاق ، تمثلت فى أكبر عدد من الرسائل التى وصلتنى من مصر ومن الخارج ، تؤيد أو تحتج أو تستسفر ! . ولم يكن فى وسعى تجاهلها كلية ، كما لم يكن فى وسعى نشرها كلها ! ، ولذلك فقد اخترت ثلاث منها تعبر عن وجهات نظر متباينة ، لأختم بها هذا الحوار ، معترفا بأنه يحتاج إلى المزيد ، لولا أن الأحداث السياسية تدهمنا على الدوام ، فتجبرنا على التحرك إلى مواضيع أخرى .

أكتوبر ١٩٨٨/٤/٣

والرسالةالأولى من الأستاذ عبد الغنى الراجحى بجامعة الأزهر ، يرد فيها على ما تفرع عن الحوار بينى وبين الصديق فهمى هويدى من مقالى الذى نشرته لى «أكتوبر» يوم ١٩٨٨/٢/٢٨ تحت عنوان : «يافضيلة الشيخ» .

ورسالة الأستاذ المذكور يتهمنى فيها بأنى لم أقدم دليلا واحدا على ما وجهته إلى فضيلة شيخ الأزهر من اتهام بأنه انتقل إلى المساندة الايجابية للفكر الدينى المتطرف ، بخطابه الذى وجهه إلى الصديق فهمى هويدى يصف فيه من فندوا فكر الحاكمية والتكفير بأنهم «تجار أوبئة الفكر ومروجو أحاديث الافك» ، وأنهم » يحاولون زعزعة عقيدة الإسلام فى قلوب أهله» ! ، وأنهم عملاء .. إلى آخره .

ورغم أننى سقت المقال كله فى التدليل على ما وجهته لفضيلة شيخ الأزهر من اتهام ، إلا أن الأستاذ المذكور وصف مقالى بأنه «بهتان عظيم»، و«افتراء لا أساس له من الصحة» ، و«أحكام تصدر من الأستاذ الكاتب دون حيثيات لها وأدلة تدل عليها» ! .

ورغم أن مقالى كان ينصب على ما ورد فى خطاب فضيلة الشيخ إلى الصديق فهمى هويدى من اتهامات لمؤلفى الكتابين المذكورين ـ الذين يفندون فيهما فكر الحاكمية والتكفير ـ بالعمالة وزعزعة عقيدة الإسلام فى قلوب أهله ، إلا أن الأستاذ المذكور نسى موضوع هذا الخطاب ، وأراد أن ينقلنى إلى ما لم أتعرض له ، فطلب منى متحديا أن أوافيه بدليل يثبت أن «الشيخ الامام شيخ الأزهر وُجد متلبسا بحالة السكوت عن شجب الارهاب والتطرف الدينى ، أو حالة المساندة الايجابية للارهاب أو التطرف الدينى فى الماضى أو فى الحاضر أو فى المستقبل أو حتى فى تصور أحد من الناس» .!

ونسى الأستاذ المذكور أن خطاب فضيلة شيخ الأزهر إلى الصديق فهمى هويدى هو نفسه حالة التلبس التى يطالبنى بتقديمها ! لأنه حين يصف فضيلة الشيخ من يفندون فكر الحاكمية والتكفير بأنهم عملاء ، وأنهم

مروجوا أحاديث الافك ، وأنهم يحاولون زعزعة عقيدة الإسلام فى قلوب أهله ، فألا يعنى ذلك أنه يعتبر فكر الحاكمية والتكفير هو عقيدة الإسلام الصحيحة التى يحاول أولئك الكتاب زعزعتها ؟ .

ومع ذلك فقد أردت فى مقالى : «يا فضيلة الشيخ» ، أن أدع للشيخ الفرصة للافلات ، فأبديت اقتناعى بأن فضيلة الشيخ لم يقرأ الكتابين ، وقلت صراحة إننى - فى إبدائى هذا الاقتناع - انما «أحاول تبرئة فضيلة شيخ الأزهر» . وكنت أتصور أن الأستاذ عبد الغنى الراجحى سوف يدافع عن فضيلة شيخ الأزهر مؤكدا أن الشيخ لايمكن أن يتهم أناسا بأنهم تجار أوبئة الفكر ، وأنهم عملاء ، وأنهم يحاولون زعزعة عقيدة الإسلام فى قلوب أهله - إلا إذا تأكد له عن طريق فحص كتبهم فحصا علميا دقيقا أنهم بهذه الأوصاف فعلا ، ولكنه فاجأنى بما لم أتوقع ! فقد اعترف بأن شيخ الأزهر لم يقرأ بالفعل تلك الكتب التى وصف مؤلفيها بتلك الأوصاف البشعة وقذف فى حقهم بذلك القذف الفظيع ، وأغرب من ذلك أنه أبدى دهشته لمطالبتى الشيخ بقراءة تلك الكتب ! ، فيقول فى رسالته بالحرف الواحد :

«أما لوم الدكتور عبد العظيم رمضان لشيخ الأزهر بأنه لم يقرأ الكتابين محل النقاش والرد ، فليس من الضرورى أن يشغل الشيخ نفسه، ويضيع وقته فى قراءة هذه الكتب المملوءة بالأغاليط والأباطيل ! . ولكن يكفيه أنه بكل تأكيد قرأ رد الأستاذ فهمى هويدى المشروع والمدعوم بالحجج والبراهين ، فاكتفى بذلك ، واقتنع به ، وأرسل خطابه إلى الأستاذ الذى تولى الدفاع عن الإسلام وشريعة الإسلام ليشكره على موقفه هذا» ! .

اذن شيخ الأزهر ليس لديه وقت يضيعه فى قراءة الكتب ، ولكن لديه الوقت الذى يضيعه فى اتهام مؤلفى هذه الكتب بالعمالة وزعزعة عقيدة الإسلام فى قلوب أهله وبأنهم تجار أوبئة الفكر ومروجو أحاديث الافك !

فهل هذا معقول ؟ . وأين ذلك من مطالبة رب العالمين لنا بأن «نتبين» أولا حتى لا نصيب قوما بجهالة ، فنصبح على ما فعلنا نادمين ؟ .

والأعجب من ذلك أن الأستاذ الراجحى وصف ما فعله شيخ الأزهر بأنه يتفق مع القواعد العلمية الصحيحة ! فيقول فى رسالته :

«وبناء العلماء على ما انتهى إليه أمر العلماء الثقاة أمر وارد فى جميع الدراسات الإنسانية والعلمية : يبدأ باحث من حيث انتهى باحث آخر قبله ، ليبنى عليه ما يراه . فأى شىء فى هذا ؟ أو أى عيب فى ذلك حتى يأخذ الكاتب فى تجريح شيخ الأزهر بسببه» ؟ .

لقد صدمنى هذا القول ، لأن الأستاذ المذكور يقول إنه « أستاذ الدراسات العليا بجامعة الأزهر» ! فإذا كان هذا ما يعلمه لطلبة الدراسات العليا فإنه يكون أمرا محزنا للغاية ، لأن المقصود من قاعدة أن يبدأ الباحث من حيث انتهى باحث آخر ألا يكرر ما انتهى إليه الباحث الأول ، ولا يعنى بحال من الأحوال أن يأخذ ما قاله هذا الباحث كقضية مسلمة بها ، دون أن يخضعه للفحص العلمى الدقيق ، ويتحقق من أن هذا الباحث الأول قد توصل إلى النتائج الصحيحة - وإلا أدى هذا المنهج الفاسد إلى اعتماد كل باحث أخطاء من سبقه من الباحثين ، وعندئذ كيف يحدث تقدم فى العلم ؟ .

النقطة الايجابية فى رسالة الأستاذ عبد الغنى الراجحى هو ما أخذ يدلل به على فساد فكر التكفير فى دفاعه عن شيخ الأزهر ، ودعمه بالأسانيد الدينية ، فهو يقول : «نحن الأزهريين نعلم ونتعلم وندرس الإسلام دراسة جادة عميقة ، فلا نقول بتكفير مسلم مهما عصى ، ومرتكب الكبيرة ليس بكافر ، ومن كفّر مسلما بذنب فهو الكافر ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : «من قالها لأخيه فقد باء بها» . وكذلك لا نقول بالحاكمية ، ونحن براء من حاكمية المودودى والمرحوم سيد قطب التى تطالب بتكفير الحاكم إذا لم يحكم بما أنزل الله ، لأن الآية الكريمة - كما جاء فى منظومها وفى سبب نزولها - هى فى اليهود » .

وهنا يلتقى الأستاذ عبد الغنى الراجحى مع فكر من أدانهم فضيلة شيخ الأزهر ووصفهم بأنهم يحاولون زعزعة عقيدة الإسلام فى قلوب أهله» ! ـ فلم يقل هؤلاء أكثر مما قاله الأستاذ الراجحى من تفسير نص الآية الكريمة حسب النزول ، وأن الآية الكريمة السالفة الذكر قد نزلت فى اليهود . وقد أكد الأستاذ الراجحى ذلك بقوله إنه «حتى لو كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فإن الآية الكريمة محمولة على من لم يحكم بما أنزل الله احتقارا أو كفرا بما أنزل الله ، أما إذا كان مسلما موحدا فإن الكفر يكون بمعنى كفر النعمة ، وهو ـ كما يقول العلماء ـ كفر دون كفر» .

ويعجب القارىء . إذا كان الأستاذ الراجحى يتفق مع فكر من أدانهم إلى هذا الحد المذهل ، وإذا كان يتفق معهم فى رسالتهم العلمية ، فما وجه الخلاف إذن ؟ . والرد على ذلك أنه كما أن فضيلة شيخ الأزهر لم يقرأ الكتابين ، فكذلك فعل فضيلة الشيخ الراجحى ! وفيما يبدو أن القاعدة فى الأزهر هى الحكم دون قراءة ، والاكتفاء باصدار الأحكام ! . ولنا أن نحمد الله على أن رجال القضاء فى بلادنا لايستطيعون التمتع بهذا الترف ، وإلا كنا جميعا الآن فى السجون ! .

هذا ـ على كل حال ـ فيما يتصل برسالة الأستاذ الراجحى ، أما فيما يتصل بالرسالة الثانية ، فهى من قارىء أرسلها لى من لندن حيث يعالج ، وهو مصرى مقيم فى السعودية يدعى أسامة الألفى ، وفيها يقول إنه يتابع على مدى أعوام ما يخطه قلمى من موضوعات وبحوث ومقالات، وإنه طالع مقالى الذى نشر بمجلة «أكتوبر» بعنوان«يا فضيلة الشيخ» فى جريدة «الأهرام الدولى» ، «واسمحوا لى أن أعقب على مقالك سالف الذكر، لأقول لكم إنكم ـ وأرجو أن يسامحكم الله ـ قد جانبتم الصواب فى هذا المقال وشططتم بعيدا ، بل نسيتم أبسط القواعد الأكاديمية والحقائق العلمية التى كانت تحكم كتاباتكم التاريخية قبلا» ! .

ويبدو أن الكاتب تصور أننى قلت إن الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية تعنى تكفير الآخرين ، لأنه يحاجنى بقوله : إن «الدعوة إلى تطبيق شريعة الله لاتعنى تكفير الآخرين ، ولكنها تعنى إلغاء ما يخالف الشريعة من أحكام ، تعنى اغلاق مواخير وعلب الليل التى زادت وتزايدت فى نصف القرن الأخير» .. إلى آخره .

ولم أقل أبدا إن الدعوة إلى تطبيق الشريعة تعنى تكفير الآخرين! وانما قلت إن الشريعة مطبقة بالفعل فى القانون المدنى ، وإن شروط تطبيقها فى القانون الجنائى غير متوفرة ، وللحاكم حق التعزيز ، ومن هنا وصفت تلك الدعوة بأنها «دعوة مفتعلة» .وليس لدى ـ بطبيعة الحال ـ أى اعتراض على إلغاء ما يخالف الشريعة من أحكام .

على أن المشكلة أن السيد كاتب الرسالة يتصور المجتمع الإسلامى أيضا ـ فى شكل يوتوبى (خيالى) ، مع أن تاريخ أربعة عشر قرنا من الحكم الإسلامى فى عصر الخلافة الإسلامية يثبت عجز الخلفاء عن اقامة مثل هذا المجتمع ، لأسباب ترجع إلى عيب فيهم وليس إلى عيب فى الدين .

ومن هنا طالبنا بفصل الدين عن الدولة ، حتى لايتحمل الدين بأوزار الحكام ، وقلنا إن وصف حكم ما بأنه حكم إسلامى ، كما أطلقناه على العصور الإسلامية المتعاقبة ، يسىء إلى الدين ، لأن الإسلام برىء مما ارتكبه الخلفاء فى قصورهم من موبقات ، وما ألحقوه بشعوبهم الإسلامية من محن ، وما أصابوها به من تدهور واضمحلال ، وإن أصحاب الدعوة الحالية ليسوا أفضل من حكام أو خلفاء أربعة عشر قرنا ـ فيما عدا الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز ـ وفى حكام ايران الحاليين الدليل الدامغ على صحة هذا القول .

كذلك فان المشكلة أن السيد القارىء لن يستطيع أن يصدق أن ما ذكره عن المواخير الحالية كان موجودا فى عهد آخر دولة إسلامية ، وهى الدولة العثمانية ، وأكثر من ذلك أن دراسة النظام المالى فى ولاية عثمانية،

مثل ولاية الجزائر، تثبت أن أحد موارد الدولة المالية كان من الضرائب المفروضة على الدعارة ، مع أننا نعلم جميعا أن الدين الإسلامى ينهى عن الفحشاء والمنكر !. فالإسلام شىء ، والدولة شىء آخر .

ولعل وجود السيد القارىء فى لندن حاليا للعلاج يعطينى الفرصة للتدليل على هذه الحقيقة بشكل أكبر ، فالقارىء حاليا يقيم فى دولة مسيحية تحكمها حكومة مسيحية ، ولكنه لم يتحول إلى مسيحى بانتقاله إلى هذه الدولة المسيحية ، وإنما هو يحتفظ بإسلامه . وأعتقد ـ من فحوى رسالته ـ أنه يحافظ على دينه كل المحافظة ، ويؤدى الصلوات الخمس فى أوقاتها ، ويصوم إذا هلّ شهر رمضان ، ولا يجد من رجال الحكومة الانجليزية من يدهم بيته ليلا ليحمله إلى مواخير حى سوهو ليقضى فيها سهرته !، ولا يجد من رجال الكنيسة الانجليزية من يأتى اليه ليقنعه بذلك!. فأى فصل بين الدين والدولة أكبر من ذلك ؟ .

ان وجود حاكم دينى على رأس البلاد، يزعم بأنه يحكم بما أنزل الله، هو أمر خطير للغاية ، لأنه يتيح له أن يزعم بأنه وحده الذى ينفذ حكم الله ويطبق شريعته ، ويوحى بأن ما يصدر عنه هو حكم دينى، فتختلط السياسة بالدين ، ويتحول الخصوم السياسيون إلى كفرة ملحدين يعارضون حكم الدين . وقد رأينا الدماء تسيل أنهارا طوال العصور الإسلامية بسبب الخلافات الدينية ، وضرب المفكرون الدينيون والفقهاء بالسياط ، وقتل الخلفاء حتى الخلفاء الراشدين ! فأى دعوة حق يراد بها باطل أكثر من هذه الدعوة التى يسعى بها البعض إلى السلطة ؟

والطريف فى رسالة القارىء أنه هاجمنى لأنى قلت فى مقال «يافضيلة الشيخ» ، إن الشيخ لم يقرأ كتاب المستشار العشماوى، ويسألنى قائلا : «لست أدرى كيف جزمتم بذلك ؟ هل تقرأون الغيب ؟ لهذا لا أرى ما ذهبتم إليه من القول بمجاملة فضيلة شيخ الأزهر للأستاذ هويدى . فالشيخ جاد الحق بما له من مكانة عالمية بحكم منصبه ، أكبر من الحاجة إلى مجاملة كاتب ، واتهامكم اياه بالمجاملة يشكك فى ذمة

الرجل ودينه، وينتقص من أهليته للمنصب الكبير الذى يحتله رسميا وجماهيريا ، محليا وإسلاميا» .

وبطبيعة الحال فانى أحيل كاتب الرسالة إلى رسالة الأستاذ عبد الغنى الراجحى السالفة الذكر ، التى يدافع فيها عن شيخ الأزهر ، وفيها أورد أن فضيلة شيخ الأزهر لم يقرأ بالفعل كتاب المستشار العشماوى أو غيره ، فهل يرى السيد كاتب الرسالة أننى والأستاذ الراجحى نقرأ الغيب ؟ .

بقيت الرسالة الأخيرة ، وهى من الصديق الدكتور محمد اسماعيل على ، وفيها يعقِّب على ردى على رسالته التى نشرتها فى مقالى بعدد أكتوبر المؤرخ ١٣ مارس تحت عنوان : «ردة حضارية أم صحوة فكرية» .

ويهمنى من الرسالة ما تصوره من أن ردى عليه » تحول كثيرا إلى انفعال يصل إلى حد التجريح والاتهام بالجهل أو الكفر ، وهو ما يخرج بالموضوع عن الموضوعية » ! فقد مسه قولى إنى ـ بحكم كونى مؤرخا ـ أكثر منه معرفة بأن المبادىء السامية التى علمنا إياها الإسلام لم تطبقها دولة إسلامية بعد عصر الخلفاء الراشدين ، واعتبر هذا القول اتهاما له بالجهل بالتاريخ ، فى حين لم تواتيه الجرأة ـ حسب قوله ـ للقول بأنه أكثر منى معرفة ـ بحكم كونه قانونيا ـ بأن محاكمة المرحوم الهضيبى كانت باطلة بطلانا مطلقا بتشكيلها وبكل ما جرى فيها وما ترتب عليها» .

ولست أرى أن هذا القول من جانبه أو جانبى يشكل اتهاما بالجهل بالقانون أو التاريخ ! ، فمن الطبيعى أن كلا منا أعرف من الآخر بمجال تخصصه . ولكن ليذكر الصديق العزيز أن القضية لم تكن قضيةَ قانونية أو عدم قانونية محاكمة الهضيبى ، وإنما صحة أوْ عدم صحة ما قاله أمام المحكمة فقد ذكرت أن قوله كان صحيحا ، بينما لم يورد الصديق ما ينكر صحة هذا القول ! .

بل لقد أورد الصديق فى رسالته ـ فى مجال الدفاع عن معرفته بالتاريخ ـ قوله : إنه لايقل عنى معرفة «بمدى الانحطاط الذى ساد كثيرا

من الدول الإسلامية ، لا فى عهود العباسيين أو الأمويين ومن تلاهم ممن تمسحوا بالإسلام ، ولكن أيضا فى دول تحكم الآن بالشريعة ، ويتم فيها اغتيال حقوق الإنسان وتلفيق الاتهامات وزج الأبرياء فى السجون وانفاق الملايين فى الخمر والزنا والقمار ـ مما رآه بعينه وسمعه بأذنه ، ولم يقرأه بل عاشه ! . ويعلق على ذلك قائلا : «فهل هذا هو الإسلام ؟ أم هؤلاء هم من يدعون تطبيق الإسلام ؟ . وأين العيب ؟ . فى الإسلام ، أم فيمن يطبقه؟ . وكيف يمكن أخذ الدين بجريمة أدعياء الدين من القتلة والسفاحين الذين يسيئون إلى الإسلام ، ويدعو مفكرا عظيما مثلك إلى التخوف من الحل الإسلامى ؟ » .

أفليس هذا القول من الصديق الدكتور محمد اسماعيل على هو السبب فى فكرة فصل الدين عن السياسة ، حتى لا يؤخذ الدين بجرائم الحكام الذين يدّعون الحكم بالشريعة على مدى التاريخ ؟ ، وأليس هو السبب فى الفكر الليبرالى القومى الذى يقول بفكرة «الدين لله والوطن للجميع» ـ وهى الفكرة التى سخر منها الدكتور الصديق واعتبرها «فكرة مبهمة غير محددة المعالم» ؟ .

على أن الصديق العزيز لايريد أن يمضى فى هذا المنطق إلى نهايته ، فهو لايزال يتمسك بما يسميه «الحل الإسلامى» ، ويقول إن الهرب من هذا الحل لهذه الأسباب يساوى أن يصدر قرار بمنع استخدام السكين ، لأن بعض الناس يقتلون به ، أو نلغى القلم والورق لأن بعض الناس يتناحرون بهما» !

ولست أدرى كيف يمكن تطبيق هذا الحل ؟ ، والطريف أن الصديق الدكتور لا يدرى أيضا ، وهو يعترف بذلك ، فهو يقول إن السؤال الذى ينبغى طرحه هو . «كيف يتم تطبيق الشريعة الإسلامية يا دعاة الحل الإسلامى ؟» . ويعلن أنه يرفض التطبيق بقوة السلاح ، كما يرفضه تحت لواء الحاكمية ، كما يرفض التطبيق القهرى للشريعة كنظام حكم ، ويرى أن تكون وسيلة التطبيق ـ أو ما يسميه الانطباق ـ هى التربية الدينية

للنشء منذ الصغر ، حتى يتم تكوين الوعاء الانتخابى والوعاء النيابى ، وإفراز حكام ووزراء نشئوا نشأة دينية .

وهذا الكلام من الصديق الدكتور شيء ، وما يقوله دعاة تطبيق الشريعة والحل الإسلامى شيء آخر ! . فهم يبدأون من الآخر - أى بالتشريع ، والصديق الدكتور يريد أن يبدأ من الأول - أى من التربية الدينية الصحيحة .

وفى ذلك فليس بيننا خلاف . فالأساس هو تربية المجتمع منذ الطفولة على آداب الشريعة الإسلامية وعلى نهجها القويم ، وليس اخضاعه لفئة متسلطة مجنونة تحتكر تفسير الدين وتريد ارغام الناس على قبول اجتهاداتها المريضة باعتبارها الدين الصحيح ! . ولقد تربيت تربية دينية ، وحفظت القرآن الكريم قبل أن أبلغ الثانية عشرة من عمرى ، وربيت أبنائى تربية دينية ، وكان الدين على مدى حياتى عاصما لى من مزالق كثيرة ، وهاديا لى إلى طريق العدل والحق والأمانة والعمل ولم يفتر ايمانى فى يوم من الأيام بأن الدين قوة روحية عظيمة يمكن أن تحقق للإنسان حياة متوائمة حافلة بالسعادة والخير والعزة والكرامة . فلنبدأ اذن بالتربية ، ولندع الشعب بعد ذلك يقرر لنفسه ما يشاء ، دون وصاية أو تسلط ! .

بين الشريعة الإسلامية والقانون المصري *

أكتوبر ٢٥/١٢ / ١٩٨٨

أعتقد أن مشكلة الإسلام الأولى في هذا البلد تتمثل ـ أولا وأخيرا ـ في الجهل بالدين من جانب عامة الناس . وأقصد بعامة الناس هنا الذين لم يتفقهوافى الدين ، ولم يدرسوا أصوله وأحكامه فى العبادات والمعاملات فى الكتب المعتمدة .وهؤلاء يمثلون الغالبية الساحقة من الشعب ، وهم يمثلون تربة خصبة للغاية لأصحاب الأفكار السياسية التى تتخذ الدين ركيزة لدعوتها ، فيبذروا فى هذه التربة ما يشاءون من أفكار دينية منحرفة تخدم أغراضهم .

كذلك تتمثل هذه المشكلة فى ذلك الكم الهائل من الأوهام التى أحاطت بالدين عبر تاريخه ومسيرته ، والتى يعتبرها البعض جزءا لا يتجزأ من الدين ، رغم أنها تبتعد عنه بعد السماء عن الأرض . وهذا الكم من الأوهام هو

محصلة تراكم مستمر أخذ يتزايد مع الزمن مع تزايد التفاسير والاختلافات والاجتهادات .

فمن المعروف أن الدين هو جزء من البناء الفوقى للمجتمع - أى البناء الحضارى الذى هو انعكاس أمين لعلاقات الانتاج ، وبخاصة علاقات الملكية ، فإذا كانت علاقة الملكية علاقة اقطاعية انعكس ذلك على الدين بقدر ما ينعكس على كل الحياة الفكرية والثقافية ، ويتغير الأمر إذا تغيرت هذه العلاقة إلى علاقة رأسمالية ، وهكذا .

وكثيرون يسيئون فهم هذا المعنى ، كما يسيئون الظن بمن يقوله ! فأذكر أننى حين قلت هذا الكلام فى أثناء محاضرة عامة ألقيتها فى جامعة عليكرة بالهند ، تساءل البعض : كيف يتغير الدين مع علاقات الانتاج ؟ . وقد رددت بأن الدين المنزل من السماء ثابت ، ولكن التفاسير هى التى تتغير . بمعنى أن العقلية الاقطاعية لاتستطيع إلا أن تفسر الدين تفسيرا اقطاعيا يخدم مصالح الاقطاع ، والعقلية الرأسمالية تفسر الدين تفسيرا رأسماليا ، وهكذا .

والمهم هو أن العصور المختلفة منذ ظهور الإسلام قد أفرزت كمًّا كبيرا من التفسيرات والاجتهادات والخلافات المذهبية ، هيأ الفرصة لأصحاب الهوى من الذين يستغلون الدين فى دعواهم السياسية للوصول إلى الحكم ، لاجتذاب جماهير غفيرة من غير العارفين والدارسين للدين ، لمساندة دعواتهم ، فكان ما نراه حاليا من حركات دينية تجتذب إليها الشباب - المحدود المعرفة بالضرورة - وتحاول أن تفرض رأيها على المجتمع ، تحت شعارات براقة مثل شعار : «تطبيق الشريعة الإسلامية» .

وكثيرا ما نبهنا إلى أن هذا الشعار غير ذى موضوع ، لأن القانون المدنى متفق مع الشريعة الإسلامية ، وأن الاختلاف فى القانون الجنائى هو فيما يتصل بالحدود ولا تتجاوز ستة : حد السرقة ، وحد القذف ، وحد الزنا ، وحد الحرابة (قطع الطريق) وحد شرب الخمر ، وحد الردة .

وهى حدود للحاكم فيها حق التعزيز . وقد كنا فى هذا الرأى نعتمد على المستشار الهضيبى ، المرشد العام السابق للاخوان المسلمين ، ولم نكن تعتمد على ماركس أو لينين ، ومع ذلك فقد انهالت الاتهامات علينا بالماركسية والشيوعية والمروق من الدين من أولئك الذين يستغلون الدين لأغراضهم السياسية ، ومن أتباعهم المخدوعين والمضللين .

ومن هنا تظهر أهمية هذا الكتاب الذى ألفه المستشار محمد سعيد العشماوى ، رئيس محكمة أمن الدولة العليا ورئيس محكمة الجنايات . عن : «الشريعة الإسلامية والقانون المصرى» . وقد سبق لنا أن قدمنا للقارىء بعض أعمال المستشار العشماوى العلمية التى تحارب أفكار الحاكمية والتكفير ، وآخرها كتابه الهام · «الإسلام السياسى» ـ لأهميتها فى محاربة الجهل بالمعرفة ، والضلال باليقين ، والأوهام بالحقائق ، لأن هذا هو الأسلوب الأمثل لرد العقول المضللة إلى صوابها بعد أن طال بها التضليل .

والكتاب الذى نحن بصدده هو كتاب شديد التركيز ، يحتوى على مقدمة وستة فصول بعنوان : بين الشريعة والفقه ، وأساس القانون ، والأحوال الشخصية ، والقوانين المدنية ، ، والقوانين الجزائية ، والقوانين الاجرائية .

وهو فى المقدمة ينبه إلى خطورة اعتناق الشعارات بغير علم ، خصوصا إذا كانت هذه الشعارات تتعلق بالدين أو تتصل بالشريعة ، ويقول : «وإذا كان الإسلام يفرض على المسلمين العلم، ويأمر بالتزام الواقع ، ويدعو إلى أن يندب بعضهم نفسه ليتفقه فى الدين أو يرشد الناس أو يوضح الحقيقة ، فإن دراسة شعار «تطبيق الشريعة» يكون فرض كفاية على من درس القانون المصرى ودرس الشريعة الإسلامية ، حتى يبين للناس صلة هذه بذاك ، ويعمل على أن يُدرج الشعار فى صلب الواقع ، ويدمجه فى صميم الحياة .

ويبدأ الكتاب أولا بتعريف تعبير الشريعة الاسلامية ، فيكشف أن الفكر الإسلامى عرف هذا التعبير أولا ، بمعناه الأصلى الذى ورد فى القرآن - أى بمعنى منهج ، أو سبيل ، أو طريق . ثم اتسع المعنى ليشمل القواعد القانونية (التشريعية) الواردة فى القرآن الكريم . ثم امتد ليضم هذه القواعد والقواعد المماثلة التى وردت فى الأحاديث النبوية . ثم تغير المعنى ليشمل الشروح والتفسيرات والاجتهادات والآراء والفتاوى والأحكام التى صدرت لايضاح هذه القواعد أو القياس عليها أو الاستنتاج منها أو تطبيقها - أى الفقه .

ومن هنا فإن الدعوة إلى تقنين الشريعة تعنى فى الواقع تقنين الفقه الإسلامى ، دون تنبه إلى أن قواعد الفقه قد تكونت عبر التاريخ خلال وقائع محددة ، وأنها لابد تتغير مع الظروف الناشئة والأوضاع الجديدة . وفى الوقت نفسه فإن الفقه من عمل الإنسان ونتيجة اجتهادات أو تطبيقات بشر ، ولا تحظى - من ثم - بأى عصمة أو قداسة ، ولا تحول دون اجتهاد جديد .

ولكن ما هو القصد من استعمال تعبير «مبادىء الشريعة الإسلامية»؟ا ن المشرِّع الذى وضع القانون المدنى لم يضع تعريفا لهذا التعبير ، ولكن الظاهر من الأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن المشرِّع قصد به القواعد الكلية المشتركة بين مذاهب الفقه الإسلامى . وقد جاء دستور ١٩٧١ بدون مذكرة إيضاحية أو أعمال تحضيرية يمكن الرجوع إليها للتعرف على قصد المشرِّع من استخدام هذا التعبير .

على أن التعديل الدستورى الذى تم فى ٢٢ مايو ١٩٨٠ ، جاء مسبوقا بتقريرين للجنة الخاصة بادخال التعديل ، يخلطان خلطا شديدا بين الدين والشريعة والفقه ، فقد جاء فيهما أن مصادر الشريعة الإسلامية الأساسية هى : الكتاب والسنة والاجماع والفقه ، وبجانبها توجد عدة مصادر يختلف الرأى فيها من مذهب إلى آخر ، مثل المصالح المرسلة والعرف والاستحسان ، إلى آخره ، وأن الأحكام الشرعية تنقسم

إلى قسمين : النوع الأول ، أحكام قطعية الثبوت والدلالة ، ولا مجال للاجتهاد فيها ، والنوع الثانى ، اجتهادية !

على أن مصادر الشريعة الإسلامية الأساسية فى حقيقتها هى الكتاب والسنة والاجماع والقياس (لأن الاجماع والقياس وغيرهما هو الفقه) ، وهذه المصادر مصادر للفقه وليست مصادر للشريعة . وفى الوقت نفسه فإن الأحكام القطعية هى أحكام الشريعة فيما يتعلق بالعبادات ، أما الأحكام الاجتهادية فهى آراء الفقه .

ومن هنا يتضح أن الدعوة إلى تقنين الشريعة الإسلامية ، يمكن أن تؤدى إلى دوامة كبيرة من الاتهام بالكفر والتراشق بالالحاد تؤدى بالمجتمع فى هاوية ليس لها قرار ، لأن مفهوم الشريعة الإسلامية هنا هو الفقه الذى وضعه الفقهاء استلهاما لروح الدين ، فكيف يعد عدم تقنين الفقه كفرا ، أو توصم الحكومةالتى لاتفعله بالكفر ؟ . وإذا كان عدم تقنين الفقه (المسمى خطأ بالشريعة) يعد كفرا ، فإن تقنينه قد يعد كفرا كذلك ، فالمشرِّع لابد أن يأخذ برأى من آراء عدة ، أو باجتهاد من اجتهادات متعددة ، ومن ثم يمكن لمن يأخذ بالرأى المقابل أو الاجتهاد المغاير أن يصم المشرِّع بالكفر !

وأوضح مثل لذلك ما حدث فى تعديل قانون الأحوال الشخصية بالمرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فقد وضع مشروع هذا التعديل وزير الأوقاف ووكيل الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية آنذاك ، وهم يقولون إن التعديل موافق للشريعة ، مأخوذ منها ، بينما يقول أعداء القانون وخصومه إن هذا التعديل مخالف للشريعة ومعارض لها ! .

ثم تتبع المستشار محمد سعيد العشماوى أسس القانون المصرى الحالى لينتهى إلى أن هذا القانون «ليس فرنسيا وليس رومانيا . بمعنى

أنه لايتضمن قواعد غريبة عن المجتمع المصرى ، أو بعيدة عن الشريعة الإسلامية ـ وإلا لاستحال تطبيقه خلال أكثر من قرن !

إن ما حدث أن المشرع المصرى استعان بالتنظيم والتبويب والشكل والصياغة القانونية للتشريعات الفرنسية ، كما نستعين حاليا بكل نتاج التقنية الغربية ، وكما نستعمل الطائرات والقطارات وكل ما تنتجه الحضارة الغربية . والاطار القانونى الذى استخدم فى مصر ، والذى استعير من فرنسا ومن القانون الرومانى ، هو مجرد شكل وصياغة لقواعد قانونية كانت فى مصر وضمن الفقه الإسلامى ، و لم تكن غريبة على المجتمع المصرى ، و كان من اللازم أن توجد مع التطور الاجتماعى والتقدم الحضارى وتغير أساليب المعاملات . وليس فيها ما هو مناف للشريعة الإسلامية أو مضاد لروح المجتمع ، وإلا للفظها ولم تستقر فى كيانه أبدا .

ثم أخذ المستشار محمد سعيد العشماوى يدلل على رأيه باستعراض القوانين المدنية ، وهى قوانين الأحوال الشخصية والمواريث والوصية ، فأكد أن أحكام هذه القوانين جميعا مأخوذة مباشرة من الأحكام التشريعية الخاصة بهذه المسائل فى القران الكريم والسنة النبوية ، ومن مذاهب الفقه المختلفة .

وقال :إن الشريعة حرصت ، فى مسائل الأحوال الشخصية والميراث ، على أن تؤكد على أهم أصل من أصولها العامة . وهو الأصل الذى يفيد أن تطبيق الأحكام تطبيقا سليما منوط بوجود مجتمع صالح ، ومشروط بالركون إلى ضمائر الناس الحية وذممهم النقية .

كذلك أوضح أن عقد الزواج فى شريعة الإسلام ـ على سبيل المثال ـ هو عقد مدنى ، وليس عقدا دينيا كما هو الشأن بالنسبة لعقد الزواج فى الشريعة المسيحية . فعقد الزواج فى شريعة الاسلام ينعقد بقبول

وايجاب من الزوجين البالغين ـ أو من ينوب عنهما ـ ويصح بحضور شاهدين ، دون أن يصحب ذلك أى اجراء آخر دينى أو شكلى . وحتى الزواج الفاسد (دون شاهدين) تترتب عليه بعض النتائج (مثل ثبوت النسب) .

على أنه رغم هذه القاعدة الواضحة التى لا خلاف بشأنها على الاطلاق ، فإن الفكر الدينى فى الإسلام ، وتقاليد المجتمعات ، أضفت على العقد مسحة دينية ، فألزمت نفسها بما لايلزم ، وفرضت من عندها ما ليس مفروضا ، ورتبت على ذلك أن جعلت من عقد الزواج ومن آثاره ونتائجه أحكاما دينية . وربما كان ذلك بسبب ملابس المأذون الذى يتولى إجراءات العقد ، أو لأنه تتلى عادة بعض آيات القرآن عند انعقاده .

ومعنى أن هذا العقد هو عقد مدنى أن يكون للطرفين تعديل أحكامه، كأن تكون العصمة فى يد الزوجة ـ أو يكون للحاكم تعديل أحكامه ، كما فعل عمر بن الخطاب عندما أفتى بجعل الطلاق المقترن بلفظ الثلاث ثلاث طلقات ، أو عندما ألغى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هذا الحكم ، فنص فى المادة الثالثة منه على أن «الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة ، لايقع إلا واحدة» .

كذلك لم يقنن المشرع المصرى كل أحكام الشريعة (أى الأحكام التشريعية فى القرآن والسنة والفقه الإسلامى) فى زواج المتعة ، والتسرى بالاماء .

فزواج المتعة ما زال قائما فى المذاهب الشيعية ، ويعمل به . والرأى أنه يستند إلى الآية القرآنية : «فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن» ـ أى أنه أحل استمتاع رجل بإمرأة لقاء «أجر» ، لا «مهر» . وقد كان ابن عباس (ابن عم النبى) يقرأ هذه الآية : «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن» ـ أى أن الاستمتاع هو لأجل معين ، لا على وجه الدوام كما هو الأصل فى عقد الزواج .

ولكن عمر بن الخطاب نهى عن هذا الزواج ، وروى عن ابن عباس فى ذلك قوله : «ما كانت المتعة إلا رحمة من الله تعالى رحم بها عباده ، ولولا نهى عمر عنها ما زنى إلا شقى» .

أما التسرى بالجوارى فحكمه قائم من ملك اليمين (ما ملكت أيمانكم) ، وهو يجيز معاشرتهن جنسيا دون عقد زواج . وكان بعض الناس لايتزوجون قط ، بل يتسررون بالاماء ـ كما فعل الجاحظ مثلا .

ولكن القانون المصرى ألغى الرق ، لما ارتآه من منافاته لروح العصر ، والتزاما منه باتفاقية برلين سنة ١٨٨٥ التى وقعتها أغلب البلاد الإسلامية، وبالمعاهدة الموقعة بين مصر وبريطانيا بابطال تجارة الرقيق سنة ١٨٨٧ .

ومعنى هذا أن الأحكام تطبق إذا وجدت الظروف التى تقتضى تطبيقها ، وتلغى إذا فرضت الظروف هذا الالغاء . فقد ألغى عمر بن الخطاب زواج المتعة بعد أن استقرت الدولة الإسلامية ، وأخذت مذاهب السنة جميعها بهذا الإلغاء ، وألغى القانون الرق عندما فرضت ظروف العصر هذا الإلغاء .

ومعنى ذلك أيضا أن أحكام الشريعة ـ أو الفقه ـ التى نظمت هذه الأحكام ليست واجبة التقنين طالما تخلفت عن الظروف ، ومعناه كذلك أن وضع أحكام لنظام بذاته ـ كزواج المتعة والرق ـ لايعنى أن هذا النظام من صميم الإسلام وأن إلغاءه وعدم تقنينه يعتبر كفرا .

ثم تناول المستشار محمد سعيد العشماوى مسألتى الربا ونظام الفوائد على الديون ، وعقد التأمين ، فأوضح أساس تحريم الربا فى القرآن ، وهو أن العرب كانت تناسىء فى المال وتفاضل فى العقود والمطعومات ، فإذا حل أجل استيفاء الدين كان الدائن يسأل المدين : أتقضى أم تُرْبى ؟ أى هل تسدد الدين أو تزيده إلى أجل آخر ؟ وكان

المدين يستسهل التأجيل ، إلى أن يحل أجل لايستطيع فيه الوفاء بالدين ولا يقبل الدائن تأجيل السداد ، فيفلس المدين بسبب دين ، كان فى الأصل قليلا ثم تضاعف بالتأجيل ، ويمكن أن يكون ذلك سببا فى استرقاقه . ولذلك أراد الإسلام منع هذا الوضع الشاذ فى مجتمع المؤمنين .

ولكنه لم يحدد المقصود من الربا المحرم ، كما أنه أيضا لم يحدد المقصود من البيع بالحلال فى قوله تعالى : «وأحل الله البيع وحرم الربا». فكثير من البيوع، التى تلحق الضرر بأحد طرفيها ، قد حظرها الفقه الإسلامى ، مثل بيع «العيْنة» ، وهو بيع بثمن معلوم إلى أجل غير مسمى ثم شراء المبيع بأقل من الثمن المباع به . وبيع المزابنة ، وهو بيع شىء جزاف لايعلم كيله ولا وزنه ولا عدده ، بشىء مسمى من الكيل أو الوزن أو العدد .

ثم بين المستشار العشماوى بعض الفوارق بين ربا الجاهلية ونظام الفائدة الحالى ، ومنها أن التنفيذ فى الربا يقع على شخص المدين باسترقاقه ، أما فى نظام الفوائد فيتم على المال فقط ، وأن الدائن فى ظروف تشعب الإجراءات القضائية وطولها الحالى قد يكون هو الضحية فى علاقة المديونية ! مما أدى إلى القول بأن «المدين أقوى من الدائن» !

أما عقد التأمين ، الذى حرمه البعض على أساس أنه مقامرة تلحق ضررا بأحد الأطراف ، فهذا التعليل لايصمد للتحليل ، فلا يوجد فى الإسلام محظورات بذاتها ، انما ترتبط الأحكام بالعلل ، ويدور الحكم مع العلة وجودا وعدما ، ولم يتضمن القرآن آية عن عقد التأمين ، وكذلك السنة النبوية .

ثم تناول المستشار محمد سعيد العشماوى قضية الحدود فى الإسلام ، فبين أن السياسة العقابية الإسلامية قامت على ثلاثة نظم :

الحدود ، والتعازير ، والقصاص . أما الحدود ، فهى فى رأى الفقهاء ستة : حد السرقة ، وحد القذف ، وحد الزنا ، وحد الحرابة (قطع الطريق) وحد شرب الخمر ، وحد الردة ، وهذه الحدود جميعا مشروطة ، أى معلقة على شرط قيام مجتمع له خصائص معينة ، ولكل عقوبة شروطا خاصة بها لايمكن أن تطبق إلا إذا توفرت هذه الشروط .

أما التعازير ، فسببها أن الحدود السالفة الذكر لاتتناول جرائم كثيرة أشد خطورة على المجتمع ، مثل جرائم الرشوة ، والتجسس ، واختلاس الأموال الأميرية ، والاستيلاء على هذه الأموال ، والتزوير فى المحررات الرسمية والعرفية ، وهتك العرض ، واللواط ، والحريق العمد ، والحريق باهمال ، والاتلاف العمدى ، وجرائم المخدرات ، وجرائم المبانى، وجرائم التسعيرة ، وجرائم المرور . وقد رأى الفقه الإسلامى أنه من حق ولى الأمر ـ أى المشرع فى العصر الحديث ـ أن يؤثم أى فعل يرى فيه خطرا على الجماعة أو اخلالا بأمنها ، ويضع ما يشاء من عقوبات ، وأطلقوا على هذا النظام اسم «التعزير» ـ أى التأديب الذى لم يرد به نص

وفى التقديرالسليم أن نظام التعزير هو النظام الجنائى الأساسى فى الإسلام ، لصعوبة تطبيق الحدود بشروطها ، ولأن الحدود لا تواجه كل الجرائم والأفعال الضارة بالمجتمع .

أما القصاص ـ ويعنى متابعة الجانى العامد حتى يُقتص منه ـ بما فيه من عفو ودية ، فيتصل بجرائم القتل والتشويه ، وهى ليست من جرائم الحدود . وقد كان له ما يبرره فى بداية الإسلام ، لكنه الآن أصبح يشكل خطورة شديدة على الناس من أولئك الذين يملكون ثروات طائلة من الحرام وشبه الحرام ، يفترون بها على الناس ، فيقتلون أو يضربون أو يشوهون ، ثم يفرضون على المجنى عليه وعلى أسرته قبول الدية .

لذلك فإن النظام الجنائى المصرى عالج الأمر بما يساير روح الإسلام ويحفظ فى الوقت نفسه حق المجتمع ، ففى هذا النظام يجوز للمجنى عليه أو ذويه أن يصطلحوا على حقوقهم المدنية ، لكن ذلك لايؤثر اطلاقا على الدعوى الجنائية ، التى تبقى من حق المجتمع ، تباشرها النيابة العامة وكالة عنه ولا يمكن التنازل عنها .

والمهم فى هذا الكتاب الصغير الحجم ، العظيم القيمة ، هو أنه يُصلح بالعلم ما يُفسده البعض بالجهل ، ويحارب بنور الحقيقة ظلام الأوهام والشعارات التى تطلق بغير علم أو تحقيق أو يقين ، وهو ما نبه إليه القرآن الكريم فى قوله تعالى : «إن الظن لايغنى من الحق شيئا» .

الشيخ الشعراوى وخصومه *

الشيخ محمد متولى الشعراوى مفكر إسلامى كبير لم تشهد مثله بلادنا العربية والإسلامية منذ الشيخ محمد عبده والشيخ على عبد الرازق ، وان كان لايعد تتمة أو استمرارا لهما من ناحية فكرهما ، وإنما للرجل فكره الخاص واجتهاداته الخاصة التى تجعله نسيج وحده . وقد استطاع بفضل هذا الفكر والاجتهادات أن يستحوذ على اعجاب مئات الملايين من المسلمين ، ويصبح فى حد ذاته ظاهرة فى حياتنا الفكرية الإسلامية .

ولأن الرجل مفكر إسلامى ذو شعبية وجماهيرية ، ولأن أفكاره واجتهاداته لاتتفق فى بعض الأحيان مع آراء كثيرين من المفكرين العلمانيين ، فقد كان من الطبيعى أن تحدث معارك

* الوفد فى ١٩٨٩/١/٩

فكرية بين هؤلاء المفكرين والشيخ ، يحاولون فيها رد الشيخ إلى آرائهم ، ويحاول ردهم إلى رأيه ، وكل ذلك كان يتم فى إطار كريم لاابتذال فيه . وكانت آخر المعارك مع الدكتور يوسف إدريس والأستاذ أحمد بهاء الدين، ولم تحدث فيها خسائر !

ولكن مع تدهور مستوى الحوار الفكرى فى بلادنا فى السنوات الأخيرة ، برزت ظاهرة جديدة غريبة ، هى محاسبة الشيخ على ما لم يقله! وليس على ما قاله ، والاختلاف مع الشيخ على ما لم يبد فيه رأيا بدلا من الاختلاف معه حول آرائه . وأخذ كل طالب شهرة يتحرش بالشيخ لينال منه بأية صورة من الصور ، حتى ولو كان التحرش حول ماليس للشيخ يد أو دور فيه .

وهذا أسوأ لون من ألوان الحوار تشهده المعارك الفكرية ! انه أشبه بمن يهاجم مؤرخا مثلى بأنه لم يتصد لكتابة تاريخ اليابان وأندونيسيا وبورما ! أو أنه لم يتصد لكتابة بعض فترات تاريخ مصر الهامة ـ بدلا من أن يهاجمنى لأنى أخطأت فى تصوير واقعة معينة أو شخصية تاريخية . كما أنه أشبه بمن يهاجمنى لأنى لم أتصد لتفنيد رأى تاريخى معين ، أو تصحيح واقعة محرفة ، ويتغافل عن كل ما كتبته أو فندته أو صححته .

وهذا ما دفع كاتبا مثلى ، ربما كان آخر من يدافع عن الشيخ الشعراوى ، لافتراق آرائنا فى أمور كثيرة بحكم اختلاف منهج التفكير الذى ينتمى كل منا إليه ـ إلى التصدى لدفع الافتراءات التى كتبها كاتب يزعم التقدمية والناصرية ضده فى مجلة «الاذاعة والتليفزيون» فى عدد

١٧ ديسمبر ١٩٨٨ حتى يتعلم هؤلاء الكتاب كيف يستخدمون المنهج العلمى فى الحوار ، بدلا من الطعن والغمز واللمز الذى يسىء إليهم أكثر مما يسىء إلى الشيخ .

نعم ، فلست أظن أنه يسىء إلى الشيخ هذا الغمز الرخيص من نوع أن الشيخ «ظهر فجأة» ! ـ أى كأنه ظهر من المريخ ! أو كأنه لم يكن يخدم العلم والدين فى وطن عربى إسلامى آخر هو المملكة العربية السعودية .

أو غمزا رخيصا آخر من نوع أن الشيخ «كان أحد وسائل تهدئة الجماهير أثناء أحداث يناير المعروفة ! فمثل هذه الإدانة ـ حتى لو كانت صحيحة ـ لايقوم بها إلا كبار «الفوضويين» ـ وأنا أقصد الكلمة الأخيرة بمعناها الفلسفى الذى لا يفهمها الكاتب به ، وليس بمعناها الدارج ـ لأن أحداث يناير ١٩٧٧ لم تكن ثورة عقائدية يقودها عقائديون ، وإنما كانت هبة تلقائية يقودها كل من هب ودب من الصغار والكبار ، واستغلها الرجعيون الفاشيون لضرب القوى اليسارية وتوجيه التهمة لها بأنها دبرت هذه الأحداث ـ وهذا ما كتبته فى حينه فى مجلة «صباح الخير» تحت عنوان : «حتى لا يفلت الجانى مرتين» . إذن فحتى لو كان الشيخ الشعراوى أحد وسائل تهدئة الجماهير فى ذلك الحين ، فهو دور يحسب له ولا يحسب عليه ! ـ ولكن العقلية التى كتبت هذا اللغو تتصور أن كل شغب ينتج عنه حريق ودمار هو الثورة الاشتراكية الكبرى فى روسيا ! وأن التصدى لهذا الشغب يستحق الادانة ! .

كذلك لست أظن أنه مما يسىء إلى الشيخ الشعراوى أن يلقى عليه مثل ذلك الكاتب مسئولية ظهور التيارات المنحرفة التى تشوه الإسلام ،

وتتخذ العنف والإرهاب والقتل سبيلا لتكبيل المجتمع كله ووقف تطوره والعودة به إلى الكهوف ـ على حسب قوله ـ بحجة أن أفكار الشيخ لم توقف هذه التيارات ! .

أو على حد قول الكاتب : «لابد من التساؤل البرىء عن تزايد الأفكار المتطرفة والمتخلفة ـ وليست القيم الإسلامية الأخلاقية الصحيحة ـ فى هذه الأوساط ، رغم كل ما كان يقوله الشيخ الشعراوى كل هذه السنوات ، كل يوم ، على كل شاشة ، وفى كل ميكروفون ، وفى ملايين الصفحات التى نشرت كلماته وصوره بأكثر مما نشرت صور أى مفكر أو أى نجم أو أى لاعب كرة أو حتى أى رئيس أو ملك عربى» !

نعم لا يسىء هذا الكلام إلى الشيخ الشعراوى ، لأنه لم يزعم فى يوم من الأيام أنه زعيم هذه الجماعات ، أو أنها تهتدى بهديه وتأتم به ، وأنه ـ بالتالى ـ يملك عليها مثل هذا التأثير . كما أن الكاتب يتصور أن أفراد هذه الجماعات يعشقون الجلوس إلى دروس الشيخ الشعراوى ليتعلموا منه ، بدلا من الجلوس إلى أمرائهم المنحرفين الذين يلقنونهم ما يشاءون من أفكار دينية منحرفة ، وينصحونهم بعدم الاستماع إلى مالا يتفق مع هذه الأفكار .

ولكن الكاتب يسىء إلى نفسه إذا أنكر أن مئات الملايين من المسلمين الذين يستمعون إلى الشيخ الشعراوى ، والذين يلتفون حول عاموده الرمزى ـ أو أريكته التى يشاهدونها فى وسائل الاعلام مثل التلفزيون والراديو والصحيفة اليومية ، والذين سحرتهم شخصيته وأداؤه ـ أو ما يسمى بلغة السياسة : «الكاريزما» ـ انما هم ـ فى واقع الأمر ـ مئات

الملايين من المسلمين الذين شدتهم شخصيته وعلمه بعيدا عن الأفكار الدينية المنحرفة التى تدعو إليها تلك الجماعات الارهابية ، وأن هذا الدور الايجابى التاريخى للشيخ - دور توجيه الشعور الدينى الإسلامى المتغلغل فى قلوب المصريين والعرب والمسلمين فى كل مكان إلى الوجهة الصحيحة التى تتفق مع قيم الإسلام الصحيحة ، بدلا من أن تجذبه التيارات المنحرفة التى تتخذ من الدين مطية إلى أغراضها السياسية .

فإذا قلل الكاتب من شأن هذا الدور المجيد ، فإنه يقلل فقط من قدرته وامكاناته على التحليل الصحيح . وإذا تساءل : ما الذى كان يقوله الشيخ كل هذه السنوات التى ظهرت فيها التيارات الدينية المنحرفة ؟ فيكفى القول بأن الشيخ كان يقول شيئا مختلفا عن الشىء الذى كانت تقوله التيارات المنحرفة ، وأن نجاح الشيخ فى شد الجماهير الإسلامية إلى ما يقوله ، هو - فى حد ذاته - فشل لما تقوله التيارات المنحرفة ، وهو حماية لهذه الجماهير مما تقوله تلك التيارات ، وهو تحصين لها ضد تلك الأفكار ، لأنه شد لهذه الجماهير إلى ما يقوله كتاب الله بالفعل ، وليس إلى ما تقوله تلك الجماعات من تفسيرات ضالة للخوارج وغيرها ، وهو شد لهذه الجماهير إلى السنة الصحيحة والتفكير الإسلامى العقلى السليم ، وهو دعوة إلى هذه الجماهير لاستخدام عقلها وإدراك المعجزة اللغوية الكبرى المتمثلة فى كتاب الله

ومن هنا يُعرض الكاتب نفسه للسخرية حين يندد بالجماهير التى تستمع إلى الشيخ ، لأنها لا تناقشه فيما يقول ! ويتساءل عن « السبب الغامض » الذى دعا علماء الدين فى الأزهر الشريف ومفتى عام الديار المصرية ورجال الدين الأجلاء المستنيرين إلى عدم مناقشة الشيخ فيما يقول ؟

فالكاتب يتصور أن الشيخ يقول هذرا أو ينطق إلحادا وكفرا لأنه لا يستطيع التفرقة بين المانفستو الشيوعى والقرآن الكريم ! بدليل أنه يبرز جمع الشيخ بين المسحيين واليهود والشيوعيين فى قوله إنهم لم يذوقوا «حلاوة الإسلام » ، ويبدى دهشته لهذه « الجرأة المدهشة » ـ فى رأيه ـ ويتساءل عن« من يتحمل مسئولية دعوة الشيخ لإخواننا المسحيين وحتى اليهود لكى يذوقوا حلاوة الإسلام ؟ .

وينسى فى كلامه جماعات التبشير التى غزت أفريقيا لتدعو المسلمين إلى أن يذوقوا حلاوة المسيحية ، ويذوقوا معها حلاوة الاستعمار !

ويحاول إرهاب الشيخ فكريا باتهامه بزرع فتنة طائفية ، كأن الشيخ جند الجنود وكون الميليشيات للاعتداء على الكنائس وتخريب بيوت الأقباط! مع أن ما يقوله الشيخ يقوله كل ذى عقيدة مخالفة للدين الإسلامى ، إذ يتمنى أن يذوق الآخرون حلاوة عقيدته .

ولكن إلى هذا الحد يرفع البعض سيف الإرهاب الفكرى ، وإلى هذا الحد لايستطيع البعض التفرقة والتمييز بين فكر الشيخ الشعراوى وفكر جماعات الإرهاب الدينى المتطرفة ، فيهاجم الشيخ بشكل مقزز جدا ، حتى إنه يسخر من كلمة «حلاوة» التى استخدمها الشيخ فى وصف الإسلام ، وهى كلمة رقيقة وعذبة ، فيصفها بأنها كلمة فيها «فجاجة وخفة» ! وينقلب إلى داعية إسلامى ومتفقه كبير فى الدين ، فيصفها بأنها «لاتليق بجلال الإسلام» ! ، وأن الكلام عن «حلاوة الإسلام» هو ضد الإسلام وضد مبادئه السامية (هكذا !)

والخلاصة أنه من حسن حظ الشيخ الشعراوى أن يهاجمه بعض الأقزام على هذا النحو البذىء ، لأن مثل هذا الهجوم يتيح الفرصة لذوى الضمائر أن يحددوا موقع الشيخ وأهميته التاريخية ، فى هذه الحقبة المعاصرة من حياتنا المليئة بالقلاقل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية .

عودة إلى الشيخ الشعراى وخصومه *

عندما كتبت مقالى فى جريدة الوفد يوم ٩ يناير ١٩٨٩ عن : «الشيخ الشعراوى وخصومه» ، كنت لا أقصد سوى الدفاع عن الشيخ ضد هجمة تترية ظالمة يتولاها بعض طلاب الشهرة تحت اسم «التقدمية» ، ويسوقون فيها أشد ألوان الافتراءات ضد الشيخ ، ويقدمون مفاهيمهم المريضة السقيمة لجماهيرنا على أنها المفاهيم الصحيحة، ويجردون الشيخ من فضله وفضائله ، ويلصقون به أشنع الاتهامات ، وعلى رأسها «الفتنة الطائفية» .

وقد كنت حريصا فى هذا الدفاع ، فلم أزعم أننى أتفق مع الشيخ فى كل اجتهاداته وفكره ، بل لعلى قلت بصراحة إننى «ربما كنت آخر من يدافع عن الشيخ الشعراوى ، لافتراق آرائنا فى أمور كثيرة ، بحكم اختلاف منهج التفكير الذى ينتمى كل منا إليه» ـ وكان فى ذهنى أن الشيخ لايوافق على

* الوفد فى ١٩٨٩/١/٣٠

كثير من آرائى العلمانية ورؤيتى للمجتمع الحديث ، كما أننى لاأتفق معه فى بعض اجتهاداته فى هذا الشأن .

ولكنى ضد كل افتراءات تركب موجة التقدمية تساق ضد الرجل ، وتزعم أنها تستخدم المادية الجدلية ، مع أن المادية الجدلية تحرص كل الحرص على ألا تعزل الظاهرة عن اطارها ، حتى لاتسىء الحكم عليها ، كما أنها تحرص أيضا على التعرف على الدور التاريخى لكل طبقة أو كادر قيادى أو زعيم شعبى أو حركة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية .

ومن هنا فقد حرصت على أن أحدد الدور التاريخى للشيخ الشعراوى فى هذه الفترة من فترات تاريخنا الاجتماعى ، التى تتلاطم فيها أمواج الجماعات الدينية المتطرفة ، وتتتابع واحدة وراء أخرى ، وهى جماعات شرسة تريد أن تغتال وحدتنا الوطنية المقدسة التى هى أساس قوميتنا المصرية ، وتستخدم فى ذلك اسم الإسلام وتفسيرات الخوارج المنحرفة للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية ، لدعم تأثيرها الضال فى نفوس الشباب .

وقد حددت الدور التاريخى للشيخ الشعراوى فى هذه الفترة بأنه النقيض لدور الجماعات الإسلامية ، فهو يشد الجماهير الإسلامية إلى ما يقوله كتاب الله بالفعل ، وليس إلى ما تقوله تلك الجماعات من تفسيرات مضللة ، كما يشد الجماهير إلى السنة الصحيحة والتفكير الإسلامى العقلى السليم ، ويدعوها إلى استخدام عقلها وإدراك المعجزة اللغوية الكبرى المتمثلة فى كتاب الله ـ وبالتالى حماية مجتمعنا الإسلامى من الوقوع تحت تأثير تلك الجماعات المضللة التى تريد ـ كما قلت ـ اغتيال وحدتنا الوطنية المقدسة .

على أن بعض الاخوة الأقباط رأى فى بعض ما قلته دفاعا عن الشيخ الشعراوى ، ما يخالف قصدى وما ألفوه من دفاعى المستميت عن الوحدة الوطنية والعلمانية ، فكتب إلىّ بعضهم خطابات عتاب ، استنادا إلى

بعض العبارات التى وردت فى مقالى ، ربما كان أكثرها تعبيرا هو الخطاب الذى وصلنى من الأستاذ عماد كامل من الاسكندرية، وفيه يقول:

«أعجبنى فى البداية أسلوبكم الساحر وحججكم القوية التى استهللتم بها المقال ، واسترسلت فى القراءة بنهم واعجاب ، إلا أننى ، وقبل أن أقترب من نهاية المقال ، هالنى ما كتبت ، وصدمت بعبارة كأنها الصفعة ، فهى تشتمل على منطق مغاير لما عهدناه فيكم من صدق المواجهة . فقد أوردت عبارة الكاتب محمد جلال : «من يتحمل مسئولية دعوة الشيخ لإخواننا المسيحيين كى يذوقوا حلاوة الإسلام ؟ » ، وتساءلت : «هل نسى جماعات التبشير التى غزت أفريقيا لتدعو المسلمين كى يذوقوا حلاوة المسيحية ، ويذوقوا معها حلاوة الاستعمار» ؟ . ثم تهزأ سيادتكم من قول الكاتب أن مثل هذه الأقوال من الشيخ قد تزرع الفتنة الطائفية .. إلى آخره .

«وأريد يا سيدى أن أسألك بكل صدق : هل تريد حقيقة من الشيخ الشعراوى أن يبدأ فى القرن الخامس عشر الهجرى تبشير المصريين الأقباط بدين الإسلام ؟ وإذا كنت أنت نفسك تدمغ هذا السلوك بأنه سياسى مغرض لأنه استعمارى ، فما هو ياترى هدف الشيخ الشعراوى من ذلك ؟ . وهل يستوى وضع الأقباط .. وهم بالطبع من المصريين ذوى الحضارة والثقافة الممتدة من آلاف السنين ، مع أولئك الأفارقة المقصودين فى مقالك ، والذين يعيشون فى ظلام دامس من الجهل والتخلف ـ أى أنهم تربة خصبة لمن يريد التبشير أو التكفير بأى دين أو عقيدة أو مذهب ؟

«إن ما أسمعه من الشيخ الشعراوى يثير فى نفسى أقصى درجات الغضب والحزن والرغبة فى الهجرة من بلدى ، لأن الشيخ الشعراوى لا يكتفى أبدا بشرح مبادىء الإسلام والحث على الالتزام بتعاليمه ، وإنما يتجاوز ذلك دائما إلى مهاجمة عقائد الآخرين . بل إنه حتى عند إذاعته

للبيان الأخير مع الشيخ الغزالى والشيخ الدكتور الطيب النجار ، انفرد وحده دونهم وبغير مبرر بالتعريض بعقيدة المسيحيين - عقيدة التثليث : «الايمان أن تؤمن بإله واحد» .

وكنت أطمع من كبار الكتاب أمثالك ، أن يردوا هذا الرجل إلى الأسلوب الصحيح ، الذى ينبغى أن يتحلى به رجل الدين - ولكن للأسف فغالبيتكم - عدا قلة مثل الأساتذة أحمد بهاء الدين وصلاح حافظ وفيليب جلاب - يريدون استثمار شعبيته لصوالح خاصة بكم ، بغض النظر عن الآثار المدمرة التى تحدثها أقواله فى نفوس الملايين من المسيحيين .

«الخلاصة أننى حزين أن ينضم من هو فى مثل مكانتك الثقافية للموجة العدوانية السائدة فى بلدنا تجاه عقائد الأقلية . والغريب أنك تتساءل : هل مثل هذه الأقوال تزرع الفتنة الطائفية ؟ وهل ألف الشيخ ميليشيا .. إلى آخره . طبعا يا سيد ، يا رجل الفكر ، فالنزعة العدوانية المادية تبدأ دائما بالفكر المشوش والتحريض المستمر ، وأى جماعة أو ميليشيا طابعها العنف والعدوان المادى ، يظاهرها ويغذيها بالطبع مثل هذه الأفكار التى تزرع الكراهية والحقد والتوجس بين أبناء الوطن الواحد» .

انتهى خطاب السيد عماد كامل ، ولتصدقنى يا سيدى أننى دهشت لخطابك بأكثر مما دهشت أنت لمقالى!

أولا ، لأنك اعتبرت دفاعى عن الشيخ الشعراوى ضد مفتريات خصومه، «استثمارا لشعبية الشيخ لصوالح خاصة بى !» - بدون أن تتحقق أولا مما إذا كان دفاعى عن الشيخ دفاعا وجيها ومبنيا على أساس سليم أم لا . ومعنى ذلك أن قضية الافتراء على الشيخ لاتهمك فى قليل أو كثير ، وأنك تعتبر الدفاع عن الشيخ ضد هذه المفتريات دفاعا مغرضا« لتحقيق صوالح خاصة» وليس دفاعا عن الحق !

ولست أظن أن هذا الموقف يعد موقفا ديموقراطيا ، لأنى لم أنكر على خصوم الشيخ مهاجمتهم له بالحق لما يبديه من آراء ، ولم أتدخل إطلاقا

فى أى معركة دارت بينه وبين الكتاب الذين هاجموه ، طالما أن الخلاف يدور حول آراء أبداها لاتتفق مع آراء المهاجمين . ولكنى تدخلت عندما رأيت مستوى الحوار يتدهور ، وبدأت محاسبة الشيخ على ما لم يقله وما لم يبد فيه رأيا ، بل محاسبته على انتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة ! وتشويه صورته بالباطل ، ومحاولة ارهابه بالزعم بأنه يهدد الوحدة الوطنية !

فلقد تراءى لى أن هذا الهجوم على الشيخ هو هجوم مغرض تحركه قوى من اليمين المتطرف واليسار المتطرف ، وكلاهما تؤذيه شعبية الشيخ.

فلم يكن خافيا على الجماعات الدينية المتطرفة تذمر الشيخ من آرائهم المتطرفة التى تهدد الوحدة الوطنية بالفعل ، وهو ما اتخذ أخيرا صورته العلنية فى البيان الذى أصدره الشيخ بالإشتراك مع كل من الشيخين الفاضلين : الغزالى والطيب النجار - وهو البيان الذى حدد موقف الشيخ تحديدا بليغا من الجماعات المتطرفة التى تريد تمزيق الوحدة الوطنية لهذه الأمة .

فإذا جاء المقال الذى رددت عليه فى الوفد ليزعم أن الشيخ هو الذى يهدد الوحدة الوطنية ، وإذا جاء كاتب هذه الرسالة يردد هذا الكلام ، فليس لى إلا أن أبدى أسفى لفهم الأمور على هذا النحو ، لأن مثل هذا الفهم هو الذى يهدد الوحدة الوطنية بالفعل ، وهو - فى هذه المرة - لايأتى من الجماعات الدينية المتطرفة ، وإنما يأتى من الجانب الآخر !

وفى الحقيقة أننى لم أقتنع بما ذكره السيد كاتب الرسالة من أن دعوة الشيخ أصحاب العقائد الأخرى إلى أن يذوقوا حلاوة الإسلام فيه ما يدفع الأقباط إلى الهجرة من مصر ، وإنما هى مبالغة غير مستحبة ، لأنه يكفى ألا يذوق المسيحيون حلاوة الإسلام فتنتهى القضية بالنسبة لهم ، دون حاجة إلى الهجرة من بلدهم التى عاشوا فيها طوال أربعة عشر قرنا - خصوصا ولم تصحب دعوة الشيخ المدافع والجيوش التى

صحبت دعوة التبشير التى غزت أفريقيا وغيرها لتدعو تلك الشعوب إلى تذوق حلاوة المسيحية .

وعلى سبيل المثال فلا يمكن مقارنة هذه الدعوة من الشيخ بالاضطهاد الذى تعرض له الأقباط فى مصر منذ ألفين من السنين على يد دقلديانوس وغيره ، فتحملوا فى سبيل عقيدتهم القهر والعذاب والموت، ولم يفكر واحد منهم فى الهجرة من بلده كما فكر صاحب الرسالة .

وفيما يبدو أن صاحب الرسالة عاش خارج مصر سنوات طويلة حتى يظن أن الشيخ ظاهرة فريدة ! أو أنه ينسى أن مصر كانت - منذ العشرينيات من هذا القرن - تعج بالجماعات الإسلامية التى تريد القضاء على النظام السياسى العلمانى الذى أرساه دستور ١٩٢٣ والدساتير التى جاءت بعده ، وإقامة دولة دينية إسلامية - ابتداء من جماعة الاخوان المسلمين وجماعة شباب محمد وانتهاء بجماعة الجهاد ! ولم يهتز الأقباط فى مصر لهذه الدعوات لأنهم يعرفون أن يد الدولة العلمانية القوية تستطيع أن تحمى الوحدة الوطنية من أى تهديد .

ومن هنا تأتى فائدة المنهج الجدلى ، الذى لايعزل الظاهرة عن محيطها ، وإنما يضعها فى إطارها الصحيح ، ولا يبالغ فى تفسيرها مبالغة ضارة .

ومن هنا أيضا دفاعى عن الشيخ الشعراوى ، ليس باعتباره بابا قبطيا - فهو داعية اسلامى أولا وأخيرا - وإنما باعتباره الشيخ الشعراوى الذى يقف فى وجه الأفكار الدينية المتطرفة ، ويصد بشعبيته وثقله الدينى تيار الجماعات الإسلامية المتطرفة التى تهدد الدولة العلمانية، وتمزق الوحدة الوطنية ، وتريد أن تدفع - بنزقها وجهلها وطيشها ونزعتها الاجرامية - البلاد إلى هوة ليس لها قرار .

اغتيال المحجوب فى الميزان التاريخى *

يعتبر الاغتيال السياسى من ألوان النضال الوطنى والقومى ، ولكنه أحط هذه الألوان ! لأنه قائم على الغدر ، وقتل العُزل ، وسفك دم الأبرياء المحيطين بالضحية السياسية المختارة . ونتائجه سلبية لكل من القضية السياسية التى يتم الاغتيال السياسى لخدمتها ، ولمن ارتكب هذا الاغتيال ، سواء كان فردا أو أفراد . وخسائره تشمل الطرفين ـ أى أنها تشمل كلا من الضحية ومن قاموا بالقتل من شباب كانوا ضحية بدورهم لمن حقنوهم بالأفكار الاغتيالية وأوهموهم بفائدتها للمصلحة العامة .

الاغتيال السياسى ـ إذن ـ مأساة تشمل المجنى عليه والجانى ، فكل منهما يفقد حياته ، الأولى بالاغتيال ، والثانى بالعقاب ـ العقاب الجنائى أو العقاب الإلهى ـ . كما تشمل المأساة الوطن أيضا ، لأنه يفقد دماء بنيه بدون

* أكتوبر فى ١٩٩٠/١٠/٢٨

أية فائدة من وراء ذلك . فلم يثبت التاريخ أن وطننا تحرر ، أو أن قضية انتصرت باغتيال فرد ، مهما كان موقع هذا الفرد فى قيادة البلد ، اللهم إلا إذا كان شعب هذا البلد شعبا من نعاج ! وإنما يتحرر الوطن ، وتنتصر القضية بالنضال الشعبى وحده ، وبحسن استغلال الظروف المحيطة بالقضية .

ومن سوء حظ الشباب الذى يقع ضحية للقوى السياسية صاحبة المصلحة فى الاغتيال ـ وهو عادة شباب متحمس لخدمة الوطن ـ أنه يجد من القوى السياسية الفاشية النزعة من يمجد أعمال العنف الفردى والاغتيال السياسى ، ويحيط مرتكبيها بهالات من البطولة والفخار .

فمنذ أعوام قليلة رفعت الصحف المصرية ، الفاشية النزعة ، سليمان خاطر إلى مرتبة البطولة ، لأنه قتل سبعة أفراد عزل من السلاح ، تحت ذريعة أن هؤلاء الأفراد اسرائيليين ! رغم اعتراف سليمان خاطر بأنه لم يكن يعرف أنهم اسرائيليين ، واعترافه بأنه لم يكن ينوى القتل ، واستدلاله على ذلك بأنه لو كان ينوى القتل لكان فى امكانه قتل المئات بمدفعه الرشاش على الشاطىء ، بدلا من أن يكتفى بقتل سبعة أفراد .

وقد استطاعت هذه الصحف الفاشية تهييج طلبة الجامعات ، بهذا الأنموذج المزيف من البطولة ، فكادت تحدث فتنة بين الشباب لاتبقى ولا تذر ، لولا أن تصدت أقلام لهذا الوهم الذى تشيعه الصحف الفاشية ، ووقفت الدولة موقفا حاسما أنقذ البلاد .

ولم يكن غريبا أن يتأثر بعض الشباب بهذا الأنموذج من البطولة ، ويتوق إلى أن يمسك فى يده بمدفع رشاش يقتل به من يرى أنه يستحق القتل ، وهو أعزل من السلاح ، ولا بأس بأن يقتل بعض من حوله من الأبرياء الذين شاء سوء حظهم أن يقذف بهم إلى مكان التنفيذ .

وقد استخدمت منظمة التحرير الفلسطينية سلاح العنف الفردى والاغتيال السياسى على مدى تاريخها ، فما حررت أرضا ، ولا هزت شعرة واحدة فى جسد الاحتلال الاسرائيلى ، بل لم تتثبت أقدام هذا

الاحتلال فى يوم من الأيام كما تثبتت فى عهد نضال منظمة التحرير! وكانت اسرائيل سعيدة بهذا النضال ، وكانت حين تقتل المنظمة اسرائيليا واحدا ، تقتل اسرائيل عشرة فلسطينيين أو أكثر .

وحين قتلت المنظمة يوسف السباعى لم تقع الخسارة على اسرائيل ، وإنما وقعت على مصر التى فقدت شهيدا ، كما وقعت على الفلسطينيين الذين ظلوا تحت الاحتلال الاسرائيلى !

كذلك حين قتلت بعض فرق المنظمة عصام صرطاوى لم يتحرر شبر واحد من الأرض الفلسطينية المحتلة ، وإنما خسر الفلسطينيون واحدا من أنضج القيادات المناضلة وأخلصها لقضية الوطن الفلسطينى .

وعلى مدى التاريخ المصرى الحديث ، أى منذ أن كانت هناك حكومة مستقرة ، سواء كانت حكومة وطنية أو حكومة احتلال ، لم يُسقط الاغتيال السياسى حكومة وطنية ، ولم يخرج الاحتلال !

فلم تخرج الحملة الفرنسية من مصر بسبب قتل سليمان الحلبى القائد الفرنسى كليبر ، وإنما خرجت بسبب ثورة القاهرة الأولى وثورة القاهرة الثانية ، وبسبب الصراع الدولى . ولم يفعل قتل كليبر أكثر من أنه قدم للمصريين أنموذجا ديموقراطيا لم يعهدوه من قبل ، وهو محاكمة قاتل كليبر ، بدلا من تنفيذ الحكم عليه بدون محاكمة - كما كان التقليد السابق !

وخطورة الاغتيال السياسى تكمن فى أنه نتاج تفكير فرد واحد أو مجموعة من الأفراد تتوهم فى نفسها الكفاءة والصلاحية لكى تقرر للوطن ما ينفعه وما يضره ، فتكون النتيجة أنها تضر الوطن أكثر مما تنفعه .

والمثال على ذلك مقتل السردار لى ستاك ، الذى وقع لخدمة القضية الوطنية ، فأصابها بنكسة لم تبرأ منها .

فقد ذهب تفكير المجموعة التى نفذت الاغتيال إلى أنه بعد أن فشل سعد زغلول فى تحقيق الاستقلال عن طريق المفاوضات ، فى الوقت الذى

كانت أعمال العنف فى السودان مستمرة ، لم يبق لاقناع بريطانيا بأن مصر لا تزال تدب فيها حياة ، سوى الاغتيال السياسى . فقررت اغتيال السردار لى ستاك ، قائد عام (سردار) الجيش المصرى وحاكم عام السودان ، ونفذت هذا الاغتيال بالفعل يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ .

وقد فتح هذا الاغتيال باب جهنم على الحركة الوطنية بدلا من خدمتها ! فقد أسقط حكومة سعد زغلول الوطنية ، وأخرج الجيش المصرى من السودان ، وقطع الصلة بينه وبين الجيش السودانى الذى أصبح تحت قيادة الحاكم العام للسودان ، وأرغم مصر على دفع مبلغ نصف مليون جنيه بعملة تلك الأيام ، أى أكثر من ١٣٦ مليون جنيه بالعملة الحالية (كان الجنيه المصرى يساوى جنيها ذهبيا يضاف إليه قرشان ونصف!) كما زاد من مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة فى السودان من ثلثمائة ألف فدان إلى مساحة غير محددة ، وحرم مصر من الاعتراض على أية اجراءات تتخذها سلطات الاحتلال لحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

وقد ترتب على ذلك أن شهدت فترة ما بعد اغتيال السردار لى ستاك انحسارا فى الحركة الوطنية بعد أن كانت قد بلغت ذروتها فى عهد حكومة سعد زغلول ! وفى السودان شهدت بداية انسلاخه عن مصر .

ومن الغريب ـ رغم كل هذه الخسائر الجسيمة التى أصابت مصر من حادث اغتيال السردار ـ أن أحدا من المؤرخين لم يدن هذا الحادث غير صاحب هذا القلم . فقد قلت فى كتابى «تطور الحركة الوطنية فى مصر» الجزء الأول :

«إن حادث اغتيال السردار يجب أن يؤخذ على أنه أنموذج لما يمكن أن يلحقه العمل الفردى من ضرر ماحق بالقضايا الوطنية مهما قدم لها من خدمات» ، وقلت : إن وزن هذا العمل الفردى فى دفع عجلة الحركة الوطنية إلى الأمام لم يكن شيئا يذكر ، فقد كانت الحركة ماضية فى

طريقها به أو بدونه ، وإن الوزن الحقيقى لحادث اغتيال السردار هو أنه تشابك في عجلة الحركة الوطنية ، فعرقلها ثم أدارها إلى الوراء» .

وعلى طول الأربعينيات استخدمت جماعة الاخوان المسلمين الاغتيال السياسى فى نضالها الوطنى ، فالحق بها من الخسائر الفادحة ما كانت جديرة بتجنبه لو أنها اتبعت طريق الدعوة السابق على إنشاء الجهاز السرى . وقد كان على راس هذه الخسائر ، اغتيال القصر الشيخ حسن البنا ، كرد على اغتيال النقراشى باشا ، وقيام المحنة الأولى للاخوان التى شهدوا فيها عذابا لايتصوره بشر . ثم جاءت محاولة اغتيال عبد الناصر فى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، لتفتتح المحنة الثانية ، التى شهد فيها الاخوان عذابا لايتصوره الجن ! ثم جاءت مؤامرة ١٩٦٥ ، التى شهدوا فيها محنتهم الثالثة ، التى استتابتهم تماما ، وتحولوا بعدها من جماعة ارهابية إلى جماهير برلمانية .

ولم تستفد جماعات التكفير من درس الاخوان المسلمين ، فقتلت «جماعة المسلمين» لشكرى مصطفى ، المعروفة باسم «جماعة التكفير والهجرة » ، المرحوم الشيخ الذهبى ، فلم يغير هذا الاغتيال نظام الحكم فى مصر ، ولم يُقم الحكومة الإسلامية ، وإنما كان الشىء الوحيد الذى فعله هو أنه أنهى حياة شكرى مصطفى نفسه على حبل المشنقة ، وقضى على الجماعة قضاء مبرما .

ثم جاء اغتيال السادات ، فلم يُسقط الحكم فى مصر ، بل ازداد قوة على يد الرئيس محمد حسنى مبارك ، ولم تسقط معاهدة السلام مع إسرائيل ، بل تدعمت ، ولم تسقط سياسة الانفتاح ، بل توطدت ، ولم تتعزز قوة الجماعات الإسلامية بل أصيبت بضربات قاصمة ، ولم تكن فكرة إقامة الحكومة الإسلامية فى يوم من الأيام أبعد مما أصبحت بعد مقتل السادات ، وسقط كل من اشتركوا فى تنظيم الجهاد ، وقدموا للمحاكمة وتلقوا العقاب .

وقد لجأت جماعة «الناجون من النار» إلى الاغتيال السياسى ، وحاولت قتل كل من النبوى اسماعيل وحسن أبو باشا ، ومكرم محمد أحمد ، فلم تفلح فى شىء أكثر من تقديم نفسها لقمة سائغة لسلطات الأمن ، وقدموا إلى المحاكمة ، وتلقوا ما يستحقونه من عقاب . ولم تقم الحكومة الإسلامية ! .

وفى كل حوادث الاغتيال السياسى الذى ارتكبته بعض الجماعات الإسلامية ضد بعضها الآخر ، لم يترتب عليها أية قوة اكتسبتها الجماعة القاتلة ، بل ترتب عليها تصفية هذه الجماعة ، والقبض على القتلة ، وتقديمهم للمحاكمة وتلقيهم العقاب ، ولم تقم الحكومة الإسلامية ! .

ومن المحقق أن مرتكب الاغتيال السياسى هو مجرم أصلا ، يتمتع بكل صفات المجرم ، وقد هيأ له العمل السياسى الفرصة لاعلاء اجرامه وممارسته تحت شعارات القضية السياسية التى يعتقد أنه يحارب من أجل نصرتها. بدليل أنه لايوجد سياسى سوىّ يتمتع باكتمال الشخصية يلجأ إلى اغتيال خصومه ! وبدليل أن مثل هذا المجرم السياسى لايهتم كثيرا بما إذا كان الاغتيال الذى قام به قد أدى دوره فى خدمة القضية التى يناضل من أجلها أم أنه لم يؤد هذا الدور ،فكل ما يهمه أنه قد حقق بالفعل اشباع غريزته للقتل .

وكنا نتمنى أن نجد دراسة سيكولوجية واجتماعية لشخصيات القتلة السياسيين ، توضح لنا سماتها العامة وأصولهم الاجتماعية والأسباب التى دفعتهم إلى القتل .

وعلى سبيل المثال فلا يستطيع أحد أن يزعم أن اغتيال المرحوم الدكتور رفعت المحجوب قد حقق أى غرض سياسى ، اللهم إلا خدمة نظام مبارك ! . فإذا كان الغرض من اغتيال الرجل الثانى فى الدولة ارهاب الرجل الأول ، فيعلم الجميع أن الرئيس مبارك ، هو مقاتل أصلا ، وليس ممن يرهبهم مثل هذا العمل ، إذ كيف يرهب القتل رجلا كان طيارا مقاتلا تعرض للقتل مئات المرات وعاش وهو يضع رأسه على كفه ؟

وكيف يحمله هذا القتل على الاحجام عن موقف سياسى اتخذه لخدمة بلده ؟

وإذا كان المقصود من القتل اللواء محمد عبد الحليم موسى ، وزير الداخلية ، فلم يكن هذا ليرغم خلفه على الخوف وعدم تتبع القتلة ، أما ولم يتعرض وزير الداخلية للقتل ، فسوف تدفعه جريمة اغتيال الدكتور المحجوب إلى القتال بشراسة لعدم تكرار هذه الجريمة سواء فى شخصه أو فى غيره * .

وفى الواقع أن اغتيال المحجوب قد خدم النظام خدمة لا تقدر بثمن . فقد كشف عن الثغرات الرهيبة فى نظام الأمن فى البلاد ، وفضح صورية إجراءات الحراسة وقوات الحراسة التى تستخدمها الدولة أو تستخدمها المؤسسات الخاصة ، وأوضح أن قوات الحراسة لاتزال تعيش بعقلية حراس المحمل النبوى الشريف ! أى العقلية التى تنظر إلى الحراسة على أنها مظهر من مظاهر الديكور والزينة ، وليست وظيفة حيوية لحماية أمن الدولة وحماية رجالات الدولة .

كذلك فضحت عملية اغتيال الدكتور المحجوب أننا نملك جهاز أمن يعيش فى القرن التاسع عشر ولا يعيش فى القرن العشرين ، وأنه ينسى كل ما طرأ على العمليات الإجرامية فى العالم من تطور بل ثورة ، فلا هو جهاز مدرب ، ولا هو جهاز يملك امكانيات الكشف الحديثة فى العالم المتمدن ، ولا هو جهاز يصلح لأكثر من مواجهة محترفى الإجرام الجهلة الذين لم يتمرسوا بالعمليات الإجرامية الحديثة .

ومن الغريب أنه كان لدينا جرس إنذار منذ بضعة أشهر ، لم يفلح فى إيقاظ جهاز الأمن عندنا من سباته ! ويتمثل جرس الإنذار هذا فى حادث الأوتوبيس الاسرائيلى فى طريق الاسماعيلية ، الذى عجز جهاز الأمن عن كشف مرتكبيه ، كما عجز عن الاستفادة منه فى تحديث وسائل

* ثبت من التحقيقات التى أجريت مع المتهمين بعد القبض عليهم ، أن هدفهم كان اغتيال وزير الداخلية

الاتصـال ، وتطوير ردود الفـعل الأمنيـة لمواجـهـة مـثل هذه الحـوادث ، وتطوير وسائل التقصى والكشف وغير ذلك ، أو انهاء التسيب القائم فى جهاز النيابة العامة وجهاز الاسعاف وغير ذلك من الأجهزة . الأمر الذى كان صدمة للمواطنين على اختلاف مستوياتهم .

ومن هنا جاء حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب لكى يوقظ جهاز الأمن فى بلدنا إلى ما يعانيه من قصور ، وهو قصور لايتحمل مسئوليته فقط محمد عبد الحليم موسى ، وإنما يتحمل مسئوليتـه جميع وزراء الداخلية قبله الذين تربعوا على جهاز أمن متخلف دون أن يناضلوا من أجل اصلاحه .

وهكذا اتخذ محمد عبد الحليم موسى من حادث مصرع المحجوب فرصـة لكى يطالب بزيادة ميزانية الداخلية بمقدار ٤٠ مليون جنيه فى الميزانية التى تبلغ نحو٧٣ مليون . وذلك لشراء أجهزة ومعدات حديثة لتزويد قطاعات الأمن بها ، وتزويد جنود وضباط الحراسات الخاصة بأحدث الأجهزة لمقاومة عمليات الارهاب ـ وذلك بعد أن تبين أن معظم المعدات والأجهزة التى تمتلكهاوزارة الداخلية غير صالحة للاستخدام ، وإنما تصلح للزينة !

والأمر أخطر من تحديث الأجهزة والمعدات ، انه أمر تحديث العقلية التى تملك الأجهزة والمعدات وتستخدمها ! ، لأن كل فرد من أفراد شعبنا يعرف أن من يشاهدهم من أفراد قوة الحراسات هو نوع متخلف العقل والتدريب ، وأنهم أشبه بخيال المآتة الذى ينصبه الفلاحون لتطفيش العصافير ، وأن ردود فعل هذا النوع من رجال الحراسات لأى هجوم لايمكن أن يتواكب مع سرعة الإرهابيين فى التعامل فى هذه الظروف ، فقد لايفيق الفرد منهم للاستجابة لأى هجوم والتعامل معه قبل أن يكون قد مات ودخل الجنة !

وبطبيعة الحال فليس الذنب على عاتق أفراد الحراسات المساكين ، إنما يقع على عاتق المسكين الأكبر الذى يوزع هؤلاء على المنشآت العامة

وفى رفقةالشخصيات ، دون أن يكون قد دربهم على وظيفتهم التدريب الكافى ، وأجرى لهم المناورات العديدة للتحقق من امكانية قيامهم بواجبهم .

نعم ، ان هذا المسكين الأكبر كان عليه أن يعرف أن جنديا جاهلا بائسا لايصلح إلا للحراسة فى الموالد والأفراح والمآتم ، وأن جندى الحراسة يجب أن يكون من نوع خاص ومن ثقافة خاصة وتعليم وتدريب خاص ، ويعامل ماديا معاملة خاصة .

ولست فى ذلك أبالغ ، فإنى أدعو بعض المسئولين الكبار أن يقوموا بجولة بسيطة فى وسط القاهرة دون أن يكشفوا عن شخصياتهم ، ويشاهدوا بأنفسهم نوعية رجال الحراسات أمام المواقع الهامة ، ليكتشفوا بأنفسهم أنهم آخر من يصلح لمهمة الحراسة !

ومن سوء الحظ أنه كان أمامنا فرصة زمنية كبيرة للقيام بهذا التدريب فى عشرات السنين التى مضت ، ولكن العقلية الزراعية لرجال الأمن لاتعترف بالتدريب وحسن الاختيار لأداء المهام ، وهى لا تفرق بين جندى يصلح للحراسة وجندى يصلح للزينة ، فكانت النتيجة أن ما لدينا حاليا هم أصلح للزينة منه للحراسة !

فحتى وقوع حادث اغتيال المرحوم الدكتور رفعت المحجوب كنت أعتقد أن وجود كاميرا سريعة الالتقاط مع جماعات الحراسة الخاصة هو أمر ضرورى ، يفيد حتى فى الكشف عن شخصيات الارهابيين إذا خابت فرصة القبض عليهم ، وأن مثل هذه الكاميرات تعتبر جزءا من المعدات التى يحملها أفراد القوة ، حتى جاء خبر الفرنسى السائح الذى التقط صورة المجرمين بآلة التصوير الخاصة به لتكشف عن هذا النقص فى تجهيز قوة الحراسات .

والمشكلة كلها تتمثل فى أننا نفيق عادة متأخرين ، بعد أن تكون الأحداث قد سبقتنا ، وبعد أن يكون الزمن قد سبقنا .

ومن سوء حظ هذا الشعب أن العقلية التى رتبت لحرب أكتوبر كانت عقلية عابرة فى حياتنا ، فلم تتكرر ، كأنما كانت عقلية مستوردة من الخارج ، مع أنها كانت عقلية مصرية صميمة . وليتنا نستعد لأعداء الداخل بنفس الكفاءة التى نستعد بها لأعداء الخارج !

ظاهرة الحجاب فى مجتمعنا المعاصر : حجاب على الرأس أم على الفكر *؟

* أكتوبر فى ١٩٨٥/٦/٢

فى حياة الكاتب رسائل من قرائه ، بعضها يمر مر السحاب ، وبعضها يعمر طويلا ، لأنه يعبر عن شىء مميز لاينسى ، وفى حياة الكاتب صداقات مع قرائه ، قد تفوق الصداقات الشخصية توطدا ورسوخا ، لأنها صداقات فكر مجرد من المعاملات والعواطف الشخصية التى تتأثر بالغيرة والحسد أحيانا ! .

وقد لا تكون هذه الصداقات نابعة من اتفاق فى الفكر ، بل من احترام للرأى الآخر ، وهى نوع فريد من الصداقات .

ومنها تلك الصداقة التى تربطنى بقارىء سبق أن رددت عليه على صفحات أكتوبر تحت عنوان : «رسالة من قارىء رجعى» ! ، وهو قارىء عزيز يرفض أن يذكر اسمه ، ولكنه يتذكرنى بين الوقت والآخر برسالة من رسائله

التاريخية ، يسرد فيها بعض معلوماته التاريخية على الفترة الملكية ، التى أحس بنبض الذكريات فيها.

وقد كان آخرها رسالة رقيقة جدا ، بمناسبة مقال لى كشف عن عشقى للموسيقى الغربية الكلاسيكية ، وقد قدم لى فيه نصائح ثمينة بالاستماع إلى عديد من السيفونيات والكونشرتوات والسوناتات لهاندل وباخ (الأب والابن) وفيفالدى ، بل أرشدنى إلى أفضل فرق الأوركسترا التى تقوم بعزف هذه القطع فى أوربا ! ، وتحدانى إذا كنت قد سمعت عن سيمفونية لبيتهوفن باسم «سيمفونية المعركة» ، قدمها تخليدا لذكرى هزيمة نابليون فى معركة ووترلو ، وتمجيدا للقائدين اللذين هزماه فى هذه المعركة ، وهما ولنجتون وبلوخر!.

وقد كسب التحدى ، لأنى ـ فى الحقيقة ـ لم أسمع بهذه السيمفونية، رغم قضائى نصف وقتى فى لندن كل صيف فى المحلات الضخمة التى تبيع شرائط واسطوانات الموسيقى الكلاسكية وغيرها ، بحثا وتنقيبا . وقد تأثرت لأن اصراره على عدم كتابة اسمه وعنوانه ، قد حرمنى من توجيه الشكر له على عنايته بالكتابة إلى ، وان كنت قد أحسست بدفء الصداقة التى تربطنى به ، وأدعو الله له بالصحة والسعادة والتوفيق .

وهذا الخطاب الذى أنشره فى هذا المقال خطاب غريب ، لأنه لم يوجه إلى مباشرة ، ولم يرسل إلى مجلة « أكتوبر » وإنما أرسل باسم صديقى الأستاذ عادل البلك ، ومع ذلك فلم يتناوله بحرف واحد ، وإنما كان الخطاب موجها إلىّ ، احتجاجا من الكاتبة ، واسمها نانسى أحمد عويس ، وتعمل مدرسة لغة انجليزية بكلية الطيران ـ على ما اعتبَرته هجوما منى ـ فى مقالى المنشور فى « أكتوبر » بتاريخ ٢٨ ابريل ١٩٨٥ ـ على الحجاب والمحجبات ! . ويمضى على النحو الآتى :

«أبعث» إليك هذه الرسالة ، والله أعلم إذا كانت ستلاقى عندك أى اهتمام ، لأنها فعلا موجهة « لكلمة حق » ، وموجهة بالذات لمجلة أكتوبر ،

التى نشر بها مقال مؤلم للدكتور عبد العظيم رمضان ، بعنوان : «جرائم الاغتصاب بين مصر وتونس » فهذا المقال به فقرة أصابتنى بالذهول والألم .. إنه يقول بالحرف الواحد :

« نقول ظاهرة عامة (يقصد الحجاب) لأنه لا يمثل جوهرا عاما ، بدليل التردى الخلقى الذى تكشفه الصحف بين الحين والحين ، الذى يختفى تحت هذا المظهر العام . ففى غياب التربية الاسلامية الحقيقية لا يصبح الحجاب ظاهرة صحية ، فقد يُظهر غير ما يبطن ، ويسمح للداء بأن يسرى فى الجسد الاجتماعى دون اكتشاف » .

أقسم بالله أنى حتى الآن لا أفهم ما يعنيه الكاتب الكبير ، هل يعنى أن « تحت السواهى دواهى » ـ كما تقول العامية ـ وأن المحجبات فاسقات ؟ .ارحمونا يرحمكم الله .. هل هذا هو جزاء من تطيع الله سبحانه وتعالى أن يقال عنها : « يظهر غير ما يبطن » ؟ ، وأى داء يسرى فى الجسد الاجتماعى دون اكتشاف ؟

أقسم بالله أنى حى الآن لا أفهم ما يعنيه الكاتب الكبير ، هل يعنى أن «تحت السواهى دواهى» ـ كما تقول العامية ـ وأن المحجبات فاسقات ؟ . ارحمونا يرحمكم الله .. هل هذا هو جزاء من تطيع الله سبحانه وتعالى ، أن يقال عنها : «يظهر غير ما يبطن» ؟ ، وأى داء يسرى فى الجسد الاجتماعى ! .

«نحن لا ننكر أن بعض المحجبات ينقصهن بعض السلوك الإسلامى السليم ، كخفض الصوت ، والاقلال من الضحك . ولكن هل هذا يعنى أن المحجبة أصبحت من الواقعين تحت طائلة القانون ، لأنها ارتكبت فعلا فاضحا بطاعتها لله ؟ . اتقوا الله وانظروا كم من الجرائم ترتكب بسبب تبرج الفتيات ، وابتعدوا عنا يرحمكم الله .

« الكاتب الكبير يقول أيضا فى مقاله : إن بالتربية الإسلامية السليمة سترتدى الفتاة الحجاب رغبة لا كرها ! .من أبلغ سيادته أن

الفتيات يرتدين الحجاب فى هذه الأيام كرها ؟، الا اذا كان يقصد اكراه أهاليهم (لهن) على تقبل الأمر الواقع بقبول ارتدائهن الحجاب ! .

« لقد لاحظت أن كثيرا من الناس يقولون : أليس من (الأفضل) أن تكون الفتاة مراعية لله فى تصرفاتها ، وغير محجبة ، أحسن من أن تكون محجبة وتجيب سيرة الناس ؟ . وفاتهم أن يقولوا : الأفضل أن تراعى الله فى تصرفاتها ، وتكون أيضا محجبة ! .

«حقيقة أنا أشعر بالسأم والتقزز مما جاء فى هذه المقالة . لقد افترى علينا سامحه الله . ما قاله ليس بشىء هين . وأقول : حسبى الله ونعم الوكيل ، لأنى لاأستطيع أن أجد ما يعبر عن ألمى وحزنى» .

انتهت رسالة نانسى أحمد عويس ، وهى تفيض ـ كما يلاحظ القارىء ـ بمشاعر حقيقية لم تستطع الكاتبة أن تكتمها فى صدرها ، فأفضت بها إلىّ بطريق غير مباشر . وهى بالتالى تستحق النشر والتعليق .

والملاحظة الأولى هى فرط الحساسية من صاحبة الرسالة لتفسيرى لظاهرة الحجاب . ولقولى انه لايمثل جوهرا وإنما هو مجرد ظاهرة ، واستدلالى على ذلك بالتردى الخلقى الذى تكشفه الصحف بين الحين والحين ، الذى يختفى تحت هذا المظهر العام ـ ذلك أن نقض هذا الكلام يكون بالتدليل على أنه ليس ثمة تردٍ خلقى يعانيه مجتمعنا رغم كل المظاهر الإسلامية التى تلفت نظر زواره عند نزولهم القاهرة لأول مرة ! . فهل هذا صحيح ؟ .

إن الخلق الذى أعنيه هنا هو الخلق الإسلامى الذى نص عليه القرآن والسنة ، والذى ربى به الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين ، واستطاعوا به أن ينساحوا من شبه الجزيرة العربية غربا إلى المحيط الأطلنطى ، وشرقا إلى بحر الصين ، وشمالا إلى جبال البرانس والألب ، وجنوبا إلى قلب أفريقيا ـ أعنى الخلق الإسلامى الذى يقوم على أن «الدين المعاملة» . و«أحسن» ما يدخل الناس الجنة تقوى الله وحسن

الخلق.» ، «ومن غش أمتى فليس منى» . والذى يدعو الناس إلى «الكلمة الطيبة» ، واتقان العمل والأمانة فى الأداء ، والحرص على المال العام ، والابتعاد عن الكذب والنفاق والتكالب على المال بكل الطرق الشريفة وغيرها ، وهو الخلق الذى يدعو إلى احترام إنسانية الفرد ، والحرص على مصلحته وتفضيل صالح المجتمع العام ، وعدم استغلال حاجة الناس ، وعدم ظلم الإنسان لنفسه وللناس ، وخشية الله طول اليوم ، وليس فقط على سجادة الصلاة ! .. الخ .

هذا هو الخلق الإسلامى الذى أعنيه ، أو هو بعض أساسيات هذا الخلق ، فالإسلام عقيدة شاملة على المسلم أن يلتزم بها كلها ، ولا ينتقى منها ما يريد ويترك ما يريد ! .

وبالتالى فهو ليس مجرد حجاب ترتديه الفتيات والسيدات فيدرجن فى الحال فى سلك المسلمات المتدينات ! - وإنما الحجاب مجرد مظهر لجوهر أساسى يجب أن تتحلى به الفتاة أو السيدة - وهو جوهر الدين الصحيح - وبدون هذا الجوهر تصبح الفتاة المحجبة مسلمة مظهرا ، وغير مسلمة جوهرا ! - وبالتالى فالحجاب فى حد ذاته ليس دليلا على أى شىء ! .

وهذا ما دعانى إلى أن أقول إنه «فى غياب التربية الإسلامية الحقيقية لايصبح الحجاب ظاهرة صحية ، فقد يظهر غير ما يبطن ، ويسمح للداء بأن يسرى فى الجسد الاجتماعى دون اكتشاف» !

كلامى - إذن - هو دعوة إلى التربية الإسلامية الصحيحة ، التى هى أساس الخلق الإسلامى الصحيح ، وليس هجوما على المحجبات ، واتهامهن بأنهن فاسقات ! - كما فسرت صاحبة الرسالة كلامى خطأ !

وهو دعوة إلى المحجبات بألا يكتفين بالحجاب لاظهار اسلامهن ، بل لابد من السلوك الإسلامى الصحيح فى حياتهن الخاصة والعامة ، لأنه الأساس الصحيح للإسلام ، وأكثر من ذلك أنه الأساس الصحيح لتقييم المسلمة ! فما الذى يثير تقزز نانسى أحمد عويس فى هذا الكلام ؟ .

ومن هنا ، فالحجاب هو عنصر مكمل لدين الفتاة ، وليس بديلا له ! وأنا أقيم طالباتى حسب الجوهر لا المظهر ، فإذا رأيت الجوهر والمظهر معا إزداد احترامى للطالبة ، لأنى أعلم أنها لبست الحجاب رغبة لا كرها، ولكن احترامى - فى نفس الوقت - لا يقل للفتاة المحتشمة التى تسلك سلوكا إسلاميا صحيحا فى تعاملها مع أساتذتها وزملائها والمجتمع الذى تعيش فيه ، فالمهم أنها لاتثير الغرائز بملابسها ، ولا تحرك أطماع الذين فى قلوبهم مرض .

هذا الاحتشام هو المطلوب - فى رأيى المتواضع - وهو الذى نادى به المصلحون من أمثال الشيخ محمد عبده والشيخ حسن البنا .

فليس مطلوبا منا أن نرغم الفتيات والسيدات على لبس ملابس انتهى عصرها التاريخى بانتهاء علاقات الانتاج التى أفرزتها . فالمجتمع الاقطاعى له ملابسه التى تنتهى بانتهائه لتبدأ ملابس جديدة تتفق مع مقتضيات العصر الرأسمالى أو الاشتراكى الصناعى ، حيث تعمل الفتاة فى المصنع وتشارك الفتى فى قاعات الدرس ، وتذهب إلى مكان عملها فى عربات المواصلات المكتظة بالركاب . ولكن فى كل أطوار المجتمع البشرى فالاحتشام هو المطلوب أيا كان نوع الزى السائد فى عصره .

ومن سوء حظ الشعوب الإسلامية أنها تركت الجوهر وركزت على المظهر ، ولذلك فهى تستحق المركز الذى تحتله بين الشعوب العالم - أقصد فى أدنى شعوب العالم ! . ولأن هذه الشعوب لاتعرف الجوهر فهى تفسر الدين تفسيرا متعصبا ، يكبل الإنسان بقيود من فولاذ ، ولا يدع له مجالا للتنفس فى الحياة .

لذلك فإنى كثيرا ما أنصح طالباتى المحجبات بألا يدعن الحجاب يلتف حول عقولهن وأفكارهن ، وأن يحرصن على إلتفافه حول الرأس فقط ! .

وفى خطابى الذى أوجهه للطلبة والطالبات فى افتتاح العام الدراسى من كل عام - بوصفى عميدا لكلية التربية - أحرص على أن أدعوهم

وأدعوهن إلى أن يكونوا ويكن دعاة تحرر فى بلادنا وليسوا دعاة انغلاق وتحجر وتزمت ! ، وأن يطلقن فى تلاميذهم وتلاميذهن روح البحث واحترام العقل ، بدلا من روح النقل الأعمى والاستسلام للتفسيرات الضارة لديننا ، التى أخضعت الشعوب الإسلامية للاستعمار ، بعد أن كانت تسود العالم وتملؤه بالعلم والخير والعقيدة الصالحة ، وجعلت هذه الشعوب تتقاتل فيما بينها بدلا من أن تقاتل عدوها .

موقفى إذن مع جوهر الدين لا مع شكله ، لأنى على يقين من أنه إذا توافر هذا الجوهر للفتاة المسلمة ، فإنه سوف يحميها ويحمى غيرها بأكثر مما يفعل الحجاب على رأس فتاة لا يتوافر لها هذا الجوهر ! فالفضيلة تضفى على صاحبتها هيبة ووقارا واحتراما فى عين ناظريها والمتعاملين معها بأكثر مما يضفيه أى حجاب .

وهذه الفضيلة يشعر بها الرجل فى قرارة ضميره وقلبه من السلوك الإسلامى الصحيح ، وليس من أى حجاب متأنق ترتديه الفتاة ! .

وهذه الفضيلة أيضا هى التى تكشف للرجل إذا كان الحجاب نتيجة اقتناع صحيح أو أنه نتيجة ضغط من الأهل أو المجتمع أو الظروف الاقتصادية .

ولكن نانسى أحمد عويس تنكر مثل هذا الضغط ، وتقول مستنكرة : «من أبلغ سيادته أن الفتيات يرتدين الحجاب فى هذه الأيام كرها ؟» . اذن فهى ترى فى الحجاب مظهرا لجوهر ! ، فما تكاد الفتاة ترتدى الحجاب حتى تفرض على المجتمع النظر إليها باعتبارها مسلمة استكملت جميع شروط دينها ، أى استكملت الجوهر أولا ثم أكملته بالمظهر ! .

وهيهات أن يكون الإسلام بهذه البساطة ! . فالحجاب على رأس الفتاة وجسدها هو أشبه بملابس الكهنوت على جسد القس ، أو ملابس الشيوخ على جسد علماء الأزهر والوعاظ ، فهذه الملابس لم تمنع الكنيسة فى العصور الوسطى من الوقوع فى حمأة الفساد والرذيلة ، وعلى

رأسها البابا نفسه ـ باعتراف جميع المؤرخين الأوروبيين ـ كما أنها لم تمنع علماء الأزهر من التمتع بحياة دنيوية كاملة والافتتان بحياة المال واللهو ـ باعتراف الجبرتي ! .

ومن هنا فالحكم على الإنسان من خلال مظهره مبدأ خطير ، لأنه يجعل الناس يركنون إلى المظهر ، ويدعون الجوهر ! ومن هنا فإذا كانت الفتاة المحجبة لا تتصرف تصرفا إسلاميا حقيقيا ، فإنها تكون قد ارتدت الحجاب قهرا : إما تحت ضغط أهلها ، وإما تحت ضغط المجتمع ، أو مختلف الضغوط الاقتصادية .

وأناضد أى ضغط يمارس على حرية الفرد ، لأنى مع التربية السليمة التى تدفع الإنسان إلى انتهاج السلوك السليم من تلقاء نفسه .

والفتاة فى مجتمعنا الشرقى تتعرض لضغوط من الرجل متوالية تتناول شتى نواحى حياتها الاجتماعية ، بل تتناول جسدها الذى خلقها الله عليه بالتشويه ! فهى ما تزال فى ذهن الرجل تعيش فى عصر الحريم، مهما برز منها من تزاحم مع الرجل فى كل مجال من مجالات العمل ، بل والتفوق عليه فى كثير من نواحى العمل ! . ومع ذلك ـ وبعقلية عصر الحريم التى يعامل بها الرجل المرأة ـ فهو ينكر عليها أى حق كفله لها الشرع .

ولأنه هو الذى يملك فى يده سلطة التشريع ، فهو يفسر الشرع كما يشاء ، مما يبقيها على الدوام حيث كانت فى عصر الحريم .

وهذا ما تبدى واضحا من صيحات الانتصار التى تعالت فور صدور حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وقد تعالت بالذات من الدوائر الرجعية التى تنتمى إليها نانسى أحمد عويس ! ـ التى توهمت أنها استعادت سيطرتها على المرأة كما ظلت طوال عشرات القرون ، أما الدوائر الأخرى ـ التى تتقزز نانسى أحمد عويس من كلامها ! والتى تقف إلى جانب حقوق المرأة وتحريرها

وانتشالها من الوضع الاجتماعى المهين الذى وضعها فيه الرجل على مدى قرون ، فقد وجمت وأصابها الذهول ، لأن المرأة فى نظرها هى الأم وهى الزوجة وهى الابنة وهى الشقيقة وهى الزميلة ، ولأنها المرأة التى أتاح لها الإسلام مكانة رفيعة فى المجتمع ، ولكن الكثيرين لايزالون يعيشون بعقلية وأد البنات ! .

وقصارى القول أنه إذا كانت رسالة نانسى أحمد عويس دعوة إلى الحكم على الفتاة من خلال مظهرها ، فلست معها بحال من الأحوال ، أما إذا كانت تفترض أن يكون جوهر الإسلام الصحيح مستقرا فى صدر الفتاة قبل ارتدائها الحجاب ، وإذا كانت تفترض اقتناع الفتاة بالحجاب قبل إرتدائها له ، وإذا كانت تستنكر أن تقع الفتاة تحت أى ضغط من أى نوع لكى ترتدى الزى المحتشم الذى تظهر به ، فإنى معها قلبا وقالبا ، ولا يوجد بيننا خلاف ! .

الحجاب بين التشهير والترشيد ! *

فتياتنا المحجبات أصبحن شديدات الحساسية من أية مناقشة لظاهرة الحجاب ، فهن يتصورن الهجوم عليهن وراء كل تعليق لكاتب أو حوار لمفكر ، وهن يرفضن رفضا باتا أى محاولة للربط بين المظهر والجوهر ، ويردن مناقشة كل قضية على حدة ! على اعتبار أن الحجاب هو أمر إلهى ـ كما كتبت لى القارئة رشا بالثالثة الثانوى بالاسكندرية ـ أو كما كتب لى طالب ببكالوريوس هندسة الاسكندرية ، يدعى أحمد محمد محمد ، يقول :

«الحجاب للفتاة والمرأة المسلمة واجب لازم ، شأنه فى ذلك شأن الصلاة لكل فرد مسلم ، فهو ليس مجال اختيار واختبار ، ولا هو من السلوكيات التى تترك للإنسان لكى ينتهجها من تلقاء نفسه . وهذا الكلام ليس من عندى ، وإنما هو من خالقى وخالقك : خالق المرأة والرجل» .

* أكتوبر فى ١٩٨٥/٧/١٤

ومن ثم فإذا تصرفت المحجبة ـ وفقا لهذا الرأى ـ بما لايتفق مع مظهرها ، فتلك قضية أخرى تناقش على حدة ! والمهم أنها قد أطاعت ربها بارتدائها الحجاب وأظهرت إلتزامها ، وهذا فى حد ذاته انجاز إسلامى كبير .

وهذا الكلام الذى أوردته على لسان الطالب أحمد محمد محمد ، ورد مثله فى رسائل لفتيات كثيرات ، ولكنه لم يكن بمثل الوضوح والحسم الذى ورد فى الكلام السابق الذكر . ولكن الشىء الذى انفرد به كلام أحمد محمد محمد هو اعتراضه على عمل المرأة على أساس أن هذا أيضا أمر إلهى ! . وهو يستشهد فى ذلك بالشيخ متولى الشعراوى فى حديث له بالأخبار يوم ١٩٨٥/٥/٢٥ يقول فيه إن «خروج المرأة للعمل هو هروب من مهمتها الأصلية» ! وأن هذا الخروج «يهدم المجتمع ولا يبنيه!».

ولست أدرى ما رأى الفتيات اللاتى كتبن إلىّ ، ورأى غيرهن من المحجبات ، فى هذا الكلام عن عمل المرأة! ، وهو يستند إلى رأى الإسلام كما أورده مفكر كبير مثل الشيخ الشعراوى ؟ . هل يُطعْن رأى الإسلام فى مسألة الحجاب ، ويعصينه فى مسألة العمل فيؤمنّ ـ بالتالى ـ ببعض الكتاب ويكفرن ببعض ؟؟ أو يُطعْن فى الحالتين ، ويستقلن من أعمالهن التى يشغلنها بالفعل ، ويمتنعن عن العمل إذا كن لايعملن ؟ .

لقد كتبت إلىّ من قبل القارئة نانسى أحمد عويس ، التى نشرت كتابها فى مقالى بمجلة «أكتوبر» التى نشرت كتابها فى مقالى بمجلة «أكتوبر» يوم ٢ يونيه ١٩٨٥ ، تحت عنوان : «ظاهرة الحجاب فى مجتمعنا المعاصر : حجاب على الرأى أم على الفكر » وهى تعمل مدرسة لغة انجليزية بكلية الطيران . وكتبت إلى الدكتورة نادية عوض كتابا سوف أنشره فى هذا المقال ، وهى تعمل طبيبة . فهل أتوقع أن تستقيل كل منهما من عملها انصياعًا لفتوى الشيخ متولى الشعراوى ، لأن عملهما يهدم المجتمع ولا يبنيه ! أم تقبلا الطاعة فى مسألة الحجاب ، وتختارا المعصية فى مسألة العمل ؟

وهل أتوقع من طالبات كلية التربية بجامعة المنوفية التى أعمل عميدا لها وأستاذا بها ، ومن كل طالبات كليات التربية الأخرى فى أنحاء مصر، اللاتى يرتدين الحجاب ، أن يمتنعن عن العمل مدرسات بعد تخرجهن ، تنفيذا لتعاليم الإسلام كما يرى الشيخ الشعراوى ، أم يخترن تنفيذ هذه التعاليم فيما يختص بالحجاب فقط ؛ وعدم التنفيذ فيما يختص بالعمل ، فيؤمن ببعض الكتاب ويكفرن ببعض .

بل إنى أسأل كل فتاة وكل سيدة محجبة تعمل فى بلادنا : هل تقبل الانصياع لتعاليم الإسلام كما شرحها الشيخ متولى الشعراوى بعدم عمل المرأة ، وتستقيل كل منهن من عملها ، أم تفضل اتباع بعض التفسيرات الأكثر مرونة لبعض المفكرين الإسلاميين ، التى تسمح للمرأة بالعمل ـ وتضربن عرض الحائط بتفسيرات مفكر إسلامى كبير مثل الشيخ متولى الشعراوى يتغلغل فى كل قلب وكل عقل ؟

لقد ذكرنى هذا بقصة طريفة كنت أحد أطرافها وشهودها ، فقد كنت عضوا بمجلس المستشارين لجريدة الأهالى ، لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وحضرت اجتماعا مشتركا مع مجلس التحرير ، بعد زيارة الرئيس الراحل السادات للقدس ، وقد حضر الاجتماع الصديق الدكتور حسن حنفى مبتهجا ، يحمل ردا على ما ذكره الرئيس السادات فى أسباب زيارته للقدس من أنه أراد أن يصلى فى المسجد الأقصى ! . وكان هذا الرد يتمثل فى نحو عشرين فتوى لكبار الفقهاء الإسلاميين تقرر أن الصلاة فى الأرض المغتصبة تعتبر حراما قبل تحريرها ! . وقد أراد نشرها فى جريدة الأهالى ليعلم السادات ان صلاته فى المسجد الأقصى كانت حراما .

ونظرا لخطورة النشر ، وما قد يستتبعه من ردود فعل عنيفة من الرئيس السادات ، فقد جرى جدل كبير حول جدوى النشر من عدمه ، وكان من رأى الدكتور أحمد خلف الله ، وهو مفكر إسلامى كبير ، أن هذا النشر يقذف بالحزب فى دائرة المعسكر الثانى ! لأن السادات لن

يعدم من علماء الأزهر من يأتى له بمائتى فتوى تبيح وتحبذ الصلاة فى الأرض المغتصبة قبل تحريرها ! . وطلب البعض حسم المسألة بالتصويت، فقلت ضاحكا : إننى أعتقد أنه لو نشرت فتاوى الدكتور حسن حنفى فسوف «نصوت» جميعا على «الأهالى» ! - بمعنى الولولة والصراخ ! ، ولم تنشر الفتاوى ، ولست أدرى هل ما زال الصديق حسن حنفى يحتفظ بها ، أو أنه استكملها بالفتاوى المضادة التى تبيح الصلاة فى الأرض المغتصبة ؟

أروى هذه القصة لإظهار خطورة تمسك البعض من شبابنا باجتهادات بعض المفكرين الإسلاميين إلى درجة التقديس ، واعتمادها على أنها الاجتهادات الصحيحة التى لا يأتيها الباطل بين يديها ولا من خلفها ، واغلاق عقولهم عن الاجتهادات الأخرى كأنها رجس من عمل الشيطان ! . فقد قيل قديما «اختلافهم رحمة» - أى أن اختلاف الفقهاء رحمة بالناس ، لأنه يتيح للناس اتباع الأسهل من الفتاوى من جهة ، ولأنه يحفزهم على استخدام عقولهم فى فهم الدين واتباع ما يتفق مع مصالحهم حسب العصور المختلفة .

وقد كنت من أكثر من احتكوا بالفتاوى من غيرهم ، فقد قضيت فى صغرى أربع سنوات فى الأزهر نزولا على إرادة أبى - قبل أن أهرب منه إلى الأبد لكى أصنع مستقبلى العلمى كما يروق لى ! وقد رأيت العجب العجاب !

فهل سمع أحد أن زواج الرجل من ابنته من سفاح حلال ؟ . ولكن هذا هو الرأى فى فقه الشافعية ، استنادا إلى أنه «لا حرمة لماء الزنا» ! ولمن يريد أن يتأكد من هذا الرأى الرجوع إلى كتاب : «النهاية» للعلامة أبى الفضل ولى الدين البصير ، وهو شرح على «متن الغاية والتقريب» للقاضى أبى شجاع الأصفهانى (الجزء الثانى ص ١٣٧ مطبعة حجازى بالقاهرة)

ويمكن أيضا الرجوع إلى كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة» لإدراك مدى تعدد الآراء والفتاوى فى أمور الدين ، بل يمكن الرجوع إلى التفاسير المختلفة للقرآن الكريم !

وهذا هو السبب فى الرأى الذى طرحته فى مقالى السالف الذكر عن الحجاب ، وهو الرجوع إلى المبادىء العامة للدين ، والاهتداء بها فى إطار ظروف حياتنا المعاصرة ، بدلا من الرسف فى أغلال الفتاوى المتناقضة لكبار الفقهاء والتى بلبلت شبابنا وقسمتهم شيعا متناحرة ، وصرفتهم عن جوهر الدين الصحيح الذى لا يختلف فيه أحد .

ومن هنا فإذا كانت الفتاة تراعى الاحتشام فى لباسها ، وتراعى الفضيلة فى تصرفاتها ، أفلا تكون قد حققت جوهر الدين الصحيح ؟ وهل يبقى مجال للفصل التعسفى بين المظهر والسلوك ، كلاهما ينبعان من الأمر الالهى لصلاح البشر ؟»

على أنى ـ مع ذلك ـ أقبل بترحاب وجهة النظر التى عبرت عنها القارئة الدكتورة نادية عوض فى رسالتها الآتية ، التى أنشرها من باب الاعجاب والتقدير ، على الرغم من أنها تضع القضية فى شكل حجاب وخلاعة ، وليس فى شكل حجاب واحتشام كما وضعتها فى مقالى ، ولست أظننى أكره اقبال الفتاة على الحجاب عن اقتناع ، ما دامت تجد من الأسباب الاجتماعية أو الاقتصادية ما يدعوها إلى ذلك . وإلا إذا كانت المسألة من باب الالزام الدينى فعليها أن تقبل كافة الالتزامات إذا أرادت استكمال دينها !

فقد كنت اليوم ـ وهو الذى أكتب فيه هذا المقال ، أرأس لجنة تأديب بالكلية لمحاكمة من ارتكبوا الغش فى الامتحان ، وكان ممن مثلوا أمام اللجنة بعض الطالبات المحجبات ! وتمنيت فى قرارة نفسى لو استكملن دينهن بالامتناع عن الغش ، وتجنبن الاضرار بأنفسهن على هذا النحو ، فالتمسك بجوهر الدين هو لمصلحة البشر على وجه التحقيق ، وهو

العصمة الحقيقية لكل مسلمة ولكل مسلم ، وإلى القارئ العزيز الآن رسالة الدكتورة نادية عوض

الدكتور / عبد العظيم رمضان

بعد التحية ..

«بعد الألم ، الذى فاق ألم كل مريض أعالجه .

«بعد قراءة مقالكم المنشور فى أكتوبر - عدد ١ يونيو - أكتب لسيادتك ، وليس لدى أدنى أمل فى وصول آهاتى ، كقارئة تتألم من هذا الذى ينشر فى صحافتنا بين يوم وآخر :

«ظاهرة الحجاب !

«اضبط ! محجبة تضحك فى الطريق العام !

«اضبط ! محجبة ترتدى حجابا أنيقا .. «لايخلو من لمسات أنثوية»!

«أين شرطة الآداب لتضبط محجبة تسير مع شاب أطلق لحيته دون وجود دبلة «زواج» تربط .. بينهما؟

«هذا الكلام ليس من عندى ! لقد نشر - حينا - بقلم الأستاذ أنيس منصور ، وحينا آخر بقلمكم ! وطبعا الهدف التشهير والظلم والادانة من طرف واحد ، حيث القارئ لايملك رداً .

« ألم أقل لسيادتك إن آلامى تفوق كل آلام مرضاى ؟

أدعوك ، لا للاستماع إلى دفاعى ، بل لتوضيح الحقيقة .

«يظن البعض - وهم كثرة - ان الحجاب يعنى التجرد التام ، أو محاولة التجرد التام من كل الأخطاء !

«هذه الفكرة خاطئة ! الحجاب يا سيدى بداية الطريق لأى مسلمة ، بل لأى إنسانة تحترم نفسها وجسدها . ودعنى أقول الحقيقة أكثر : إن نسبة كبيرة من المحجبات تحجبن من منطلق تتجاهله الأقلام ، وهو بذاءة الرجال ! ولا أقول الكل ! نسبة ليست قليلة ، فى وسائل المواصلات (إذا كنت سيادتك وُعدت بركوبها) .

«الرجل لايحترم المرأة بالمرة ! فى الطريق يلاحقها بنظراته الوقحة ، فى أى مكان ! الرجل ـ للأسف ـ لايبصر إنسانية المرأة ، ولكن يدقق كى يبصر تسريحة شعرها ! فستانها ! قوامها ! عينيها ! . هل هناك من ينكر هذه الطبيعة السيئة فى الرجل المصرى ؟ ـ عفواً .. فى نسبة كبيرة من الرجال ؟

والحقيقة ان نفس الرجل يحمل إيمانا عظيما بالفضيلة ، ولذا فهو يقدر بكل وجدانه حجاب المرأة ، لقد التقيت منذ شهور بكاتب شهير ، بخصوص قضية تمس الأطباء ، لقد نسى الرجل قضيتى وأنبرى فى ساعة كاملة يهاجم الحجاب والمحجبات ، ويقول فى ثقة : ما هذا الرداء الذى ترتدين ؟ ان الله جميل يحب الجمال ! ثم إننى رجل ، أحب أن أرى المرأة جميلة ، شعرها جميل ، قوامها ، هذه غريزتى الطبيعة ! هل تنكرين؟ أم تتنكرين للطبيعة التى خلقنا الله بها ؟

«طبعا كان جوابى الوحيد «الصمت» !

«هذا يدل ياسيدى على أن الرجل ، ولو أحب التطلع للمرأة السافرة المتبرجة ، يحترم فى قرارة نفسه وأعماقه من أخفت شعرها وجسدها ، حتى لو كانت لها سلبياتها التى نأخذها عليها . يكفى أنها «صدت» باحتشامها عيون الرجال ! خاصة أصحاب النظرات غير المحترمة ، فهل فينا من ينكر أن الحجاب هو رداء الفضيلة ، وأنه يمنع معاصى شتى ؟

« محجبة تضحك ، أم سافرة تضحك ؟

« محجبة أنيقة ، أم خليعة أنيقة ؟

« من قال لكم يا سيدى إن المحجبة فتاة ملائكية ، ينبغى ألا تخطىء؟

«ـ هل فينا من لا يخطىء ؟

« ألا نعانى جميعا من الهوة بين مظهرنا وجوهرنا ؟

« هل تطفو أعماقنا بنسبة مائة فى المائة ، أم نخفى عن الكون بعض تناقض المظهر والجوهر ؟

« الكاتب ! هل يكتب ما يكمن فى جوف صدره بالضبط ؟

« لماذا ياسيدى نوجه اللوم لفئة عظيمة ضحت بالكثير ـ مهما تأنقت فى سبيل الله والفضيلة ؟

« لماذا نسينا بقية الفئات المتناقضة مظهرا وجوهرا ؟ لماذا نرسم للمظهر لوحة جميلة زاهية ، وننسى أن الجوهر يصعب ـ فى كل منا ـ أن يكون لوحة بلون السماء الصافية ؟«

«إن الخطأ يكمن فى هذا الاعتقاد السائد بيننا ، وهو أننا ، وأنكم يا أصحاب الأقلام ، تحكمون بالمظهر !

« مثلا ، نحن نرسم للحاكم صورة معينة ونحن جالسون على الأرائك، نضع مواصفات الحاكم ، فإذا حاد قليلا ، نسينا بشريتنا الخطاءة ، وانبرينا فى الهجوم ! . أليس بشرا ؟

« هكذا المحجبة : إنسانة أطاعت ربها .. فى التزام أولى وأؤكد أولى ـ مبادىء الدين . المظهر الذى يعطى إشارة تقول : أنا مسلمة ، أنا أحترم نفسى بهذا الرداء ، لكى يحترمنى المحيطون !

« هذه هى القضية ببساطة . والحقيقة أن الحجاب ليس «ظاهرة» تحتاج لتعليق الكتاب بين يوم وآخر .. الحجاب هو أجمل لوحة للفضيلة فى مجتمع «ملوث» . دعنى أقل ما فى صدرى : إن الأخلاقيات منهارة .

« أنظر الشباب ! .. أنظر إلى انتشار «معدلات الأمزجة» ! أنظر إلى تعاطى المنوعات ! أنظر إلى الفساد والرشوة والمحسوبية .. آفاتنا القديمة ! أنظر إلى هبوط الفن ـ إذا سمى فنا ـ أنظر إلى الخواء الفكرى والانسانى ! أنظر إلى ضياع الضمير فى متاهات الممكن والمستحيل والمتاح ! تجد الصورة الجميلة المشرقة هى صورة فتاة محجبة تخلت عن تاج المرأة الحقيقى ، وهو الشعر .

« ذات يوم مددت يدى أصافح شابا أطلق لحيته ، وصدمنى باعتذاره! ولكن كم أكبرت هذه النماذج من شبابنا ، وأنا أرى آخرين لايفيق مزاجهم من الأوبئة المنتشرة فى مجتمعنا .

« سيدى الفاضل .

«إن اللوحة جميلة ، لاتفسدوا جمالها بالهجوم ! . لاتحولوا أذيال السلبيات إلى رؤوس أفاع تلتهم صور الفضيلة القليلة فى المجتمع اللاهى الملوث . لاتجعلوا القضية قضية فتاة محجبة تخلت عن الملائكية التى توقعتموها لترتدى ثياب البشرية .

« لنجعل قضيتنا تسجيل الايجابيات ـ ايجابيات الفضيلة والطهارة ـ لنهاجم الخلاعة ، فإن رحلت هاجموا سلبيات الفضيلة ! . لا تظلم بقلمك بمجرد النظر ؟ لو دققت بقلبك وفكرك ، ووضعت نفسك مكان أب تخلت ابنته عن زينة الشباب والفتيات لاظهار جمالها ، وارتدت هذا الرداء، كم سيكون فخرك بها ، مهما كانت سلبياتها ؟ .

«لقد اتخذت خطوة صعبة صدقنى .. لقد حاولت اقناع زميلات لى بالحجاب فشعرن بمدى صعوبة هذا القرار على نفوسهن ! . فالمرأة تحب الزينة ! .. ألا تشعر «مثلى» بأن أى محجبة ، قد ضحت بالكثير ؟ وهى تستحق ثناءكم ، بدلا من لومكم ، وتستحق إلقاء الضوء على الايجابيات بدلا من صيد السلبيات للتشهير والادانة .

« هل نعيد للوحة جمالها بنفس الأقلام التى شوهت ـ أو حاولت تشويه جمال الحقيقة ؟

« انتهى خطاب القارئة الدكتورة نادية عوض ، وهو دفاع جميل عن مظهر الفتاة المسلمة ـ كما يرى القارىء . ولا اعتراض لى على هذا المظهر ، وانما الاعتراض على أن يتناقض هذا المظهر مع الجوهر سلوكا وعملا ، فاذا وقع هذا التناقض يكون المظهر الاسلامى قد فقد روحه ومضمونه ، ويكون قد أساء إلى صورة الاسلام وشوهها ، لأنه يكون قد

نسب إلى الاسلام سلوكا وعملا يبرأ منه الاسلام . وفى الوقت نفسه يكون قد أساء إلى صاحبته ، لأنه يصورها فى صورة من تظهر مالا تبطن ويفقدها ما تكتسبه الفتاة الملتزمة بجوهر الدين من احترام الناس وتوقيرهم .

مظهر الدين وجوهره ـ اذن ـ وجهان لعملة واحدة .

الفتاة المصرية بين الحجاب والجينز والاغتراب *

كنت قد اعتزمت إغلاق باب الحوار في ظاهرة الحجاب عقب مقالي الأخير، لولا أن شدني إليه الخطاب الذي وصلني من أحد القراء ، والذي أنشره في هذا المقال فقد أثار في ذهني قضية كثيرا ما كانت تشغل بالي في أثناء قراءاتي لرسائل القراء ، وهي أن بعض الناس يولدون كتابا بالفطرة ، فإذا تهيأت لهم ظروف التعليم المناسب، وتمهد لهم الطريق إلى مخاطبة الرأي العام ، أصبحوا كتابا معروفين ، وإلا عاشوا طوال حياتهم في عزلة عن الرأي العام ، لايحس بهم أحدا ! . ومن هؤلاء صاحب الرسالة التي أنشرها ، فقد أعجبني تحليله لظاهرة الحجاب إلى درجة جعلتني أرى أن حجب هذا الرأي عن الرأي العام فيه ظلم لفكرة تستحق النشر ، على الرغم من أني لا أوافق الكاتب تماما على رأيه ! .

* أكتوبر في ٢١/ ٧/ ١٩٨٥

وقد ذكرتنى رسالة هذا القارىء بحقيقة أنى تعلمت الكتابة والتعبير من خلال الرسائل التى كنت أتبادلها فى صباى مع صديق وقريب لى يحمل نفس اسمى ، فيما عدا اسم الأب والجد طبعا ! . فلما كان يعيش فى ميت غمر ، وكنت أعيش فى القاهرة ، كان لابد من الاتصال عن طريق المراسلة . وكان أديبا بالفطرة ، وأخذ يقرض الشعر منذ الرابعة عشرة من عمره ، واضطررت إلى مجاراته فى أدب الكتابة ، ولم أزعم فى يوم أنى تفوقت عليه ، أو أننى يمكن أن أتفوق عليه ، فهو يملك زمام اللغة كما يملكها أحسن أديب ، وهو قارىء نهم ، موسوعى القراءة - أى أنه يقرأ المكتبات العامة من أول الرف إلى آخره ، ومن الرف الأول إلى الرف الأخير ! . وكنا فى صبانا نتبادل الرسائل المطولة ، التى يصل بعضها إلى عدد صفحات كراسة كاملة ! (فى ذلك الوقت كانت ٣٢ أو ٤٨ صفحة فيما أذكر !) . وكنا نطلق على هذه الرسائل المطولة اسم «أعداد ممتازة!» كما هو الحال فى المجلات والصحف ! . وكانت رسائل مبوبة مثل المجلات ، وكنا نخصص جزءا منها لأخبار الأسرة والأخبار الشخصية ، وبعضها للكتابة الفكهة ، والآخر للكتابة الرصينة الجادة التى نتبارى فيها فى أدب الكتابة . فكانت هذه الرسائل أول مدرسة تعلمت فيها الكتابة ! .

وأنا على يقين أنه يوجد إلى جانب عبد العظيم السباعى - وهو اسم صديقى - ألوف فى مدن بلادنا يملكون موهبة الكتابة ، ولكن لم تتح لهم الفرصة لإظهار مواهبهم ، سواء لأنهم لم يحملوا مؤهلات متخصصة ، أو لأنهم لم يملكوا الإرادة والمثابرة ، أو لأنهم فقدوا الأمل مقدما ، وقبلوا بالهزيمة من قبل أن يحاربوا ! .

وأنا أعرف أن جزءا كبيرا من أسباب المشكلة يتمثل فى فقر الحياة الثقافية فى مدن محافظتنا ، وسيطرة القاهرة سيطرة طاغية على بقية أنحاء القطر ! . فصحف القاهرة ومجلاتها هى وحدها التى تقرأ فى كل بقعة من بقاع مصر ، وإذاعة القاهرة هى وحدها المسموعة فى الريف

وفى المدن على السواء ، وكل عبقرية أدبية أو صحفية تسعى إلى القاهرة منذ أن تحبو لتثبت وجودها وتحتل مكانها ، ولا توجد صحافة أو إذاعة فى الريف تستحق الاهتمام ! .

وهذه ظاهرة مرضية ، لأنها سمة من سمات العصور الوسطى الزراعية الاقطاعية ، حيث يقل شأن المدن ، التى لاتعدو أن تكون مقرا للإدارة والحكم ، أما العصر الحديث البورجوازى التجارى والصناعى ، حيث تقود الطبقة البورجوازية الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى الثقافية والعلمية والفنية والأدبية ـ فإن المدن تكون المقار الطبيعية لهذه الأنشطة ، ويدور التنافس بينها للوصول إلى مكان الصدارة ، ولكن لاتحتكر العاصمة كل هذه الأنشطة وتنعدم فى المدن الأخرى ، كما يحدث فى مصر .

وهذا ما يحدث فى أوروبا ، حيث تمثل كل مدينة وحدة اجتماعية وثقافية وفنية وأدبية قائمة بذاتها ، ولها هويتها الخاصة وطابعها الخاص. بل أخشى أن القرى فى أوروبا أوشكت أن تصبح كذلك بعد أن دخل معظمها التصنيع الزراعى ! .

فقد أمضيت ليلة فى قرية ألمانية صغيرة فى «الغابة السوداء» (وهى بالمناسبة ليست غابة ، وليست سوداء ، وإنما هى منطقة شاسعة بهذا الاسم) . وكانت القرية تبعد عن مدينة ستراسبورج الفرنسية بنحو خمسة عشر كيلو مترا . وعندما خرجت للتجوال مساء ، شُدِهْت ! إذ وجدت بهذه القرية معهدا موسيقيا على غرار معهد الموسيقى بالقاهرة ! ، وكانت أصوات الكورال تتصاعد أثناء التدريب ! . وهكذا تتكون المواهب الفنية فى الموطن الأصلى ، ولا تحتاج إلى الانتقال إلى العاصمة لتحصل على فرصتها .

على كل حال فهذا يفسر لنا حقيقة تغيب عنا دائما ، وهى أننا بعد سنوات طويلة من الحكم المحلى ، ومن الجهود التى يبذلها كثير من المحافظين ، لاتزال مدننا تعيش حياة قروية ، لاحضرية بالمعنى الغربى ،

وأن سكان المدن هم قرويون فى صميم حياتهم الاجتماعية والثقافية والفنية ، وعلى الرغم من قصور الثقافة فى معظم هذه المدن ، فإنها قصور فقيرة للغاية فى الامكانات ، بل نستطيع أن نقول إنها فى طريق الاضمحلال ، لأن ما تستهلكه لايعوض ، ولا تلمسها يد التجديد أبدا ! .

فقد أقمت منذ أيام قلائل حفل اختتام العام الجامعى وتخريج طلبة البكالوريوس والليسانس بقصر الثقافة بشبين الكوم ، بعد أن ذلل لنا الصديق الدكتور حمدى الحكيم ، محافظ المنوفية ، كثيرا من العقبات كما عودنا دائما ، وكنت قد زرت هذا القصر منذ نحو اثنى عشر عاما ، ولاحظت هذا العام أنه يتدهور ، لأن مايفقده لايعوض ، فعلى الرغم من أنه مجهز بسماعتين كبيرتين للاستريو ، فإن احدى السماعتين معطلة ، فلا يذيع إلا «مونو» ، وبصوت ردىء يشوه جمال الموسيقى والأغانى ، وحين كان راقصو فرقة الشرقية للفنون الشعبية يضربون بأقدامهم خشبة المسرح ، كانت الأتربة تتصاعد على الفور كأنما هى مختزنة منذ افتتاحه ! .

ولعل الصديق محمد عبد الحميد رضوان ، وزير الثقافة ، يهتم بهذه القصور. ومن المفروض فى مثل هذا المسرح الوحيد أن يكون مكيفا بما يناسب أغنى وأهم عاصمة محافظة فى مصر ، ولست أدرى لماذا لا يدعو الدكتور حمدى الحكيم أثرياء المحافظة للتبرع لتجديد هذا القصر حتى يكون لائقا بعاصمتهم ؟ ، ولكنى متأكد أنهم يعتقدون أن عاصمتهم هى القاهرة وليست شبين الكوم ! ، ولعلهم مستعدون للتبرع للقاهرة وليس لشبين الكوم !

على كل حال فقد أثارت هذه الخواطر رسالة القارىء كامل حسن كامل التى أنشرها فى هذا المقال ، والتى تشهد بنضجه الفكرى وقدرته الأدبية ، وهو يعلق فيها على الرسالة التى سبق أن نشرتها للقارئة نانسى أحمد عويس ـ التى أكن لها التقدير ـ تعليقا على ظاهرة الحجاب .

وقد كان أقرب إلى الاتفاق معى فى الرأى ، وأكثر منى خلافا معها فى الرأى ! . ونظرا لاشتداده فى هذا الخلاف فقد آثرت ألا أنشر هذا الجزء من رسالته ، حتى لا أثير رد فعل أشد من جانب الآنسة نانسى ! مع عزمى على الاكتفاء بما نشر عن ظاهرة الحجاب .

ذلك أننى بت أعتقد أنه لن يتم اتفاق بين أنصار الحجاب وخصومه ، أو بين المحجبات والمطالبين بترشيد الحجاب وأنا من بينهم ! . فالظاهرة ليست من ظواهر الموضة ، كما هو الحال بالنسبة للملابس القصيرة أو الملابس الطويلة أو المتوسطة الطول ، وإنما لها جذور أعمق ، وهى فى رأيى أشبه «بالجينز» بالنسبة للفتاة الأوروبية .

فالجينز لم تنشئه الموضة ، وإنما أنشأته ظروف المجتمع الغربى الاقتصادية ، التى أخرجت المرأة الغربية من اطارها الأنثوى البحت ، إلى إطار العمل فى كل مجال من مجالات الحياة ، جنبا إلى جنب مع الرجل ، تشاركه وتنافسه وتتفوق عليه ، وهى ظروف المجتمع الغربى التى جعلت البيت بالنسبة للمرأة الغربية المكان الثانى ، وجعلت العمل المكان الأول ! ، وأصبحت المرأة الأوروبية تقضى وقتها فى الخارج بأكثر مما تقضيه فى بيتها .

ومن هنا كان لابد من أن يسقط عصر الفستان ، ويقوم عصر الجينز، الذى يتيح للمرأة حرية الحركة وبساطتها دون تقييد أو تحفظ . فهى تستطيع أن تجلس به على الأرض إذا تعبت ، أو تركب به وسائل المواصلات فى سهولة ويسر ، أو تقضى به أعمالها ومشترواتها دون خوف من التلوث ، كما أنه لباس اقتصادى تستطيع أن تلبسه طوال الشهر دون تغيير ، اللهم إلا فيما عدا بعض البلوزات والأقمشة، !

هذا الدور الذى يلعبه «الجينز» فى حياة المرأة الأوروبية ، هو الدور نفسه الذى يلعبه الحجاب فى حياة المرأة المصرية . فنحن لانعنى بالحجاب هنا ما يغطى به الوجه ، وإنما نعنى به الملابس التى ترتديها الفتاة المحجبة ، والتى تتمثل فى اللباس الطويل وغطاء الرأس والعنق ،

فهذه الملابس تتيح للمرأة المصرية من حرية الحركة ما يتيحه الجينز للمرأة الأوروبية . فهو لباس اقتصادى غير مكلف تستطيع المرأة المصرية أن ترتديه طول الشهر دون تغيير ، ودونا أى انتقاد يوجه إليها . وبفضل غطاء الرأس والعنق فهى تستغنى تماما عن الزيارة الأسبوعية إلى «الكوافير» التى باتت تكلف مبالغ طائلة ، وهذه الزيارة تستغنى عنها الفتاة الأوروبية عادة بسبب شعرها الناعم ، ولا تستطيع أن تستغنى عنها الفتاة المصرية بسبب شعرها الخشن غالبا .

وهذا اللباس ليس جديدا فى حياة المرأة المصرية ، فحتى المرأة السافرة فى مدن الأقاليم لديها عادة جلابية سوداء ووشاح أسود ترتديهما فى الخروج إلى السوق أو الزيارات القريبة غير الرسمية أو المشاوير المنهكة .

وما ترتديه الفتيات المحجبات حاليا هو تطوير لفكرة الجلابية والطرحة .. فيه اللمسة الأنثوية ، إذ يسمح بالملابس الملونة بدلا من السوداء ، ويبتدع أشكالا أكثر جاذبية من الطرحة العادية السوداء كغطاء للرأس . والفكرة التى أنشأته هى نفس الفكرة التى أنشأت الجلابية السوداء والطرحة السوداء ، وأنشأت فى أوروبا الجينز .

فقد تغير سبب خروج الفتاة المصرية إلى الشارع عما كان منذ ربع قرن ، فهى تخرج للعمل أو طلب العلم ، ولا تخرج للنزهة والاستعراض ، وهذه الملابس تؤدى هذا الغرض تماما دون حاجة لإرهاق نفسها اقتصاديا عن طريق لبس الفساتين المكلفة التى يلزم تغييرها باستمرار ، ويلزم معها ما يلزم من المساحيق المكلفة أيضا .

وهنا قد يسألنى سائل : إذا كان الأمر كذلك فإن كل ما تكتبونه عن ظاهرة الحجاب أشبه بمن ينفخ فى قربة مقطوعة ! . وأرد على ذلك بقولى: أبدا ، لو أن الفتاة المصرية اعترفت بالأسباب الحقيقية للحجاب لما أثرنا قضية الحجاب أصلا ! . ولكن المسألة أن الفتاة المصرية تقول إنها ترتدى الحجاب من باب التدين وليس من باب الحاجة الاقتصادية ! .

وهذا ما جعلنا نثير قضية المظهر والجوهر ، ونقول إن الدين الإسلامى ليس مجرد لباس على الجسد ، وإنما هو تربية إسلامية وسلوك إسلامى، فإذا انتفت التربية الإسلامية والسلوك الإسلامى انتفى أى مدلول للباس الجسد ، وأن الحكم على الإنسان من مظهره انما هو مبدأ خطير ، لأنه يجعل الناس يركنون إلى المظهر ويدعون الجوهر !

ومن ذلك يتبين القارىء أننا لسنا ضد الحجاب أصلا ، إنما ضد تفسيره على أنه ظاهرة إسلامية أو ظاهرة تدين ! . وهذا لاينفى أن هناك الكثيرات اللاتى لبسن الحجاب من باب التدين ، فإذا كان سلوكهن إسلاميا كان بها ، وإلا وجب اتبّاع هذا السلوك ، لأنه المعيار الصحيح للحكم والتقدير . ووقوفنا إلى وجوب التمسك بجوهر الإسلام يجب ألا يُغضب أحدا ، لأن هذا الوقوف ينبعث من الفهم الصحيح للإسلام ورسالته النبيلة لإصلاح الفرد والمجتمع .

بقيت رسالة القارىء كامل حسن على ، وفيها يقول :

«بعد كل تقدير وإعجاب وتحية يقدمها كل طالب للعلم والثقافة إلى مؤرخنا الكبير، أتابع باهتمام كبير مقالات سيادتكم الأسبوعية بمجلة أكتوبر ، بل أنا لا أتابع ، وإنما أعايش كل فكرة ترد بالمقال ـ هكذا تعلمت وتعودت ـ بحيث ندخل أنا والفكرة فى حوار جوانى لاينتهى إلا وقد امتزجنا وتفاعلنا ايجابا أو سلبا .

« لقد قرأت مقالكم بمجلة «أكتوبر» بعنوان «حجاب على الرأس أم على الفكر» . تعرضون فيه لموقفكم مما جاء برسالة سيدة أرسلتها إليكم بشكل غير مباشر ، وتدافع هذه السيدة فى رسالتها عن المحجبات . وقد علقتم سيادتكم على هذه الرسالة فى عدة نقاط .. وهذا التعليق تفسير متواضع ـ من وجهة نظرى ـ لظاهرة الحجاب التى أسعدت بعض الواهمين ، الذين تصوروا أن العصر الذهبى للإسلام قد عاد على أيدى المحجبات ! .

«ان انتشار ارتداء الحجاب كظاهرة دينية ، ومعها ظواهر العنف والتطرف ، تعكس احساس الشباب المصرى بظاهرة أشمل وأخطر هى «ظاهرة الاغتراب» . الذى هو محصلة لكل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى عانت منها البلاد فى فترات متعاقبة . ولذلك يعانى الشباب من الشعور بالاغتراب فى عدة أبعاد :

«ان ظاهرة العنف وشعور وتحول الشباب بالضياع ولجوءهم إلى الحجاب، تعكس شعور الشباب بالاغتراب الذى يرجع إلى التناقضات التى لمسها الشباب بين السياسات المختلفة فى العهود المتوالية ، مما أدى إلى ضياع اليقين من الشباب ، وشكه فى كل شىء (اغتراب سياسى) .

كذلك يرجع إلى تطبيق نظم اقتصادية أضرت بمصالح طبقات الشعب العاملة لحساب فئات معينة ، مما أوجد فجوة حادة بين الطبقات، فالاعلان عن السلع فى التليفزيون ، أو عن الشقق ، يزيد من شعور الشباب بالاغتراب ، لأنه يشعره بأنه ليس المقصود بهذه السلع ، وأنه ليس المخاطب ، بل هى سلع لغيره ، إذ أن الحصول عليها يفوق قدرته ، وأنها رسالة موجهة إلى غيره من القادرين (اغتراب اقتصادى) .

«ولقد تجمعت آثار الاغتراب السياسى والاغتراب الاقتصادى ، وانعكست فى مظاهر «الاغتراب الاجتماعى» . ويكفى أن نشير إلى مسألة الزواج والعثور على شقة فى الوقت الحاضر ، لنعرف كيف يعانى الشباب ، وكيف يعيش مغتربا فى مجتمعه ! لقد أصبح الزواج ـ وهو حق طبيعى وانسانى ـ معضلة ، بل مأساة يعيشها الشباب فى كل لحظة، حتى أصبح الزواج والحصول على شقة حلما ، ان لم يكن وهما !

«إن ظواهر العنف والتطرف أو التدين ـ شكلا ـ التى تسود هذه الفترة بشكل غير طبيعى ، هى ظواهر تعكس ظاهرة أعرق وأخطر على المجتمع ، هى شيوع الإغتراب بين شباب مصر .

«وحين يعانى الشباب من الإحساس بالإغتراب ، فإنه يبحث عن ملجأ أو وسيلة تعويضية ، تساعده على قهر شعوره بالاغتراب ، فلجأ

البعض إلى العنف ، ولجأ البعض الآخر إلى التطرف ، بينما لجأ البعض إلى الدين ، وكلها أشكال للتعبير عن رفض المجتمع والواقع وكل ما هو قائم ، ومحاولة تغييره بقوة العنف أو الإيمان ! وإبداله بمجتمع مثالى أو «يوتوبيا» دينية تقوم دعائمها على تكفير المجتمع وإرتداء الحجاب !

«إن أمر اللجوء إلى الدين فى حالات الضعف والضياع والتخلف والرفض ، لهو شائع وحدث كثيرا ، وما زلنا نذكر تفسير البعض لهزيمة ١٩٦٧ بأنها لبعدنا عن الدين ! ، وانتصار ١٩٧٣ بأنه لإيماننا وقربنا من الله !»

الخارجون من تحت السماء *!

كان أول درس تلقيته فى الصوفية على يد شيخ أكن له الاحترام والإجلال يدعى محمد برعى العربى ، وقد توفى منذ سنوات قليلة وعمره ستة وثمانون عاماً ،

فقد سألنى ، وأنا ما أزال فى العشرين من عمرى ، عن حاصل جمع واحد زائد واحد ؟ . فقلت باسماً مستخفا : اثنان طبعاً ! . ضحك ضحكة طويلة ، وربت على كتفى قائلاً · هذا فى العلوم الرياضية ، أما فى الحياة ، فإن الحاصل قد يكون اثنين ، وقد يكون عشرة ! وقد يكون مليونا ! وقد يكون ناقصا خمسة ! وقد يكون ناقصا ألفا ! وقد يكون ناقصا عشرة آلاف أو مليونا ! . إلى آخره ، ثم تلا هذا البيت من الشعر ، الذى اتخذته فيما بعد نبراساً يضىء حياتى :

إذا لم يكن عون من الله للفتى

فأول ما يجنى عليه اجتهاده !

* أكتوبر فى ٢٣/ ٦/ ١٩٨٥

وقد اهتززت اهتزازاً عنيفاً لدى سماعى هذا الكلام الخطير ، وصرخت فى استنكار : «كيف يكون اجتهاد المرء هو أول ما يجنى عليه»؟ قال فى سرعة وهو يرفع أصبعه فى وجهى : «إذا لم يكن هناك عون من الله له » !

أحسست باليأس لأول وهلة ، ثم شعرت بالتفاؤل اللانهائى ، ثم أخذت الراحة تتسلل إلى نفسى ، وبدأت الطمأنينة تغزو قلبى ، وحل الأمل محل اليأس ، وقلت لنفسى :

«بسيطة ! ، ما عليك إلا أن تتجه إلى الله فى عملك ، وتتوكل عليه لا على غيره ، وتؤدى نصيبك وتترك له نصيبه ! ، وتعرف حجمك الحقيقى وتعرف حجمه الحقيقى! ، وتلتزم قدر الإمكان بالقواعد العامة التى يقوم عليها الدين ، ولا تتدخل فى شأنه ، وألزم حدودك ! ، واجعله ملء سمعك وبصرك وقلبك وعقلك ، ثم اجتهد بقدر ما أعطاك من قوة وعزم وتحمل ، وأترك له وحده الأمر ، وتقبل قضاءه فى رضا تام أيا كان ، ولن يكون إلا فى صالحك مهما كان» !

وهذا الذى قد كان ! . ولذلك فإنى أسخر ممن يتوهمون أن ما يملكونه من مال هو حاصل جمع رياضى بطريقة واحد زائد واحد يساوى اثنين ! ، فهم يتصورون أنهم إذا أضافوا ألفاً إلى ما لديهم من ألف صار لديهم ألفان ! ، وإذا أضافوا مليونا إلى المليون الذى لديهم صار لديهم مليونان ! ، لأن الأمر يتوقف على نوع وقيمة الاجتهاد الذى بذل فى هذا الجمع ، ويتوقف ـ أكثر من ذلك ـ على التقدير الإلهى لهذا الاجتهاد ـ فقد يكون حاصل إضافة ألف إلى ثروة إنسان ضياع هذه الثروة ! ، وقد يكون حاصل إضافة ألف إلى ألف ألفين ، وقد يكون الحاصل مليونا ! .. إلى آخره ! .

ولذلك فعلينا أن ندرك الفرق بين معاملاتنا المالية فى البنوك الأرضية، ومعاملاتنا المالية فى البنك الإلهى ! فهذه المعاملات فى البنوك الأرضية حين تصب فى البنك الإلهى تتحول إلى شىء مختلف تماماً ! .

فكثير من الملايين تتحول إلى أصفار ! ، وكثير من الألوف تتحول إلى ملايين ! ، وكثير من الزوائد تتحول إلى نواقص ! ، وكثير من الأثرياء يتحولون إلى مفلسين ! .

وكما يحصل المرء من البنك الأرضى على كشف بحسابه فى حياته ، فكذلك يحصل من البنك الالهى على كشف بحسابه ! وهذا الكشف الأخير يتمثل فيما يعانيه من شقاء أو يحس به من سعادة وهناء ! ، فعناصر الحياة ليست ممثلة فقط فى المال ، وإنما تتكون من صحة ، وأولاد ، وحياة زوجية ، وحياة اجتماعية ، وشهرة ، ومجد ، وعلم ، وفن ، وغير ذلك ! . ومن هنا فإن كل ما يضاف إلى حساب البنك الأرضى من عرق الكادحين ظلما ، يخصم فى البنك الإلهى من حساب الصحة أو راحة البال أو غير ذلك من عناصر الحياة .

وقد يستطيع المرء خداع مديرى البنوك الأرضية ويحتال عليهم ويسرق الملايين ـ كما تقرأ كثيراً فى الصحف فى هذه الأيام ـ ولكنه لايستطيع أن يخدع مدير البنك الإلهى ! ، فما يضاف إلى حسابه فى البنك الأرضى بغير وجه حق يخصم من رصيده فى البنك الإلهى حسب تقدير العزيز العليم ! ، فقد يخصم من بند الأولاد بالوفاة أو المرض ! ، أو يخصم من بند الحياة الاجتماعية ، فيمنى بفضيحة تتحدث بذكرها الركبان ! ، وقد يخصم من بند راحة الضمير ، فلا يغمض له جفن من الهم والأرق والكدر ! .

وعلى ذلك فإن بعض الأذكياء فى عالم المال ، الذين يسرقون قوت شعبنا لتتضخم حساباتهم فى البنوك الأرضية ، والذين ينهبون ما تكسبه جماهيرنا الكادحة بعرقها الشريف عن طريق تخزين البضائع وإخفائها ، أو عن طريق رفع أسعار السلع رفعاً تعسفياً ، وأولئك الذين جعلوا الحياة اليومية بالنسبة لجماهيرنا عذاباً متصلاً لايحتمل ، والذين حرموا الطفل الفقير من ثمرة فاكهة لايستطيع أبوه شراءها ، أو شريحة بطيخ يستحيل التفكير فى شرائها ـ هؤلاء يخصم من رصيدهم فى البنك

الإلهى بمقدار ما يضيفونه إلى رصيدهم الأرضى ! ، ويخسرون بأفدح مما يكسبون ! ، ودورهم فى الحياة هو دور البعير ، فهم يحملون مالاً ، يمنعهم العدل الإلهى بالضرورة من الاستمتاع به كما كانوا يشتهون ! .

لذلك فقد عرفت فى حياتى كثيراً من الناس أعماهم حبهم لأبنائهم ، ورغبتهم فى تأمين معاشهم عن طريق الخير والحق والعدل ، فكونوا الثروات بالمال الحرام والعمل غير الشريف ، وداسوا على رءوس العباد ، ثم تركوا المال لأولادهم بعد وفاتهم ، فشقُوا به بدلاً من أن يسعدوا به ، وفسدوا به بدلا من أن ينصلحوا به ! ، وكان كل قرش كسبوه من حرام ناراً تحرق ما تلمسه ومن تلمسه ! ، وبالتالى فلم ينفعهم مال ولا بنون!.

هى – إذن – مسألة أولويات فى حياة المرء ، فإما أن يضيف إلى حسابه فى البنك الأرضى ، أو يضيف إلى حسابه فى البنك الإلهى ! . وهو يستطيع أن يضيف إلى حسابه فى البنكين إذا فهم العملية الحسابية التى علمنى إياها ذلك الصوفى ، أى أن حصيلة جمع واحد زائد واحد قد تكون ناقصا مليونا ! ، وقد تكون زائدا مليونا ! ، وقد تكون اثنين ! ، وقد تكون ألفا ! ، وقد تكون أى رقم يتخيله الإنسان ولا يستطيع تقديره بعلمه المجرد ، لأنه تقدير العزيز العليم ! .

وهذا هو معنى قوله تعالى : «من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة ، والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون» . وأنا أعتقد أن هذا القرض لايتمثل فقط فى الإنفاق فى الخير ، وإنما هو أيضا فى الترفع والتعفف عن اغتصاب مال الغير بالغش والخداع والسرقة والربح الحرام والإحتيال وغير ذلك من صور الاغتصاب . فكل منا سنحت له الفرصة مرة أو مرات ليحصل على مال سهل بدون وجه حق ، فإذا هو ترفع ، وإذا هو تعفف ولم يمد يده ، فسوف يضاف هذا المال إلى حسابه فى البنك الإلهى ، ويكون له الحق فى الفوائد العالية السعر والجوائز التى يقدرها العزيز العليم على هذا المال ! .

مسألة المال ـ إذن ـ مسألة معقدة جداً ، وليست مسألة سهلة كما يمارسها على نجم ، محافظ البنك المركزى ، أو كما يتصورها كبار وصغار اللصوص ! وكبار وصغار أصحاب العمارات التى تسقط بعد بنائها ! ، أو كبار وصغار أصحاب العمارات الذين يتقاضون خلو الرجل من شبابنا الذين ضيعوا حياتهم فى الخارج لكسبه ! ، أو الذين يفرضون خلو رجل يتجاوز إمكانيات شبابنا المكافح فى أرض الوطن ! ، أو الذين يعملون عمداً على رفع مستوى المعيشة إلى درجة تفوق احتمال الملايين من أبناء شعبنا ! ، أو الذين يغالون من الحرفيين فى تقدير أتعابهم ! ، أو الذين يضاعفون سعر السلعة من التجار بحجة أن التجارة شطارة ! ، أو المرتشون من ذوى الضمائر الميتة ـ فهى ليست مسألة جمع حسابى ، وإنما هى مسألة حساب سماوى ، ويجب أن تفهم على هذا الأساس ! .

وهذا الكلام قد يظنه بعض القراء «دروشة» مفاجئة من صاحب هذا القلم ! ، أصيب بها فى شهر رمضان ! ، ولكنه كلام علمى دقيق . فإذا كان هناك تسليم بوجود إله فى الكون ، فكيف يتصور العقل أن يتركه سداح فى مداح ! ، وكيف يتصور العقل أن يفقد الله سيطرته على هذا الكون ويتركه فى يد اللصوص والمغتصبين والنهابين ـ كما تفعل حكومتنا العزيزة ؟ .

نعم كيف يصدق الإنسان بوجود إله فى الكون ، ثم يتصور أنه يمكن أن يساوى بين الصالحين والطالحين ، أو بين الخيرين والمجرمين ، أو بين من يكسبون رزقهم من حلال ومن يجنون هذا الرزق بالظلم والاغتصاب والاعتداء .

فهل هناك من يشك فى أن كل مخطىء سوف يدفع ثمن خطئه فى يوم من الأيام ؟ وأن كل مجرم سوف يدفع ثمن جريمته إن آجلاً أو عاجلاً! ، وأن كل معتد على حقوق الناس أو حريتهم سوف يدفع الثمن فى لحظة يظن فيها أنه قد غفلت عنه عين الله ؟ . وإذا كان هناك من يشك

فإنه لايقرأ الصحف ، ولم يعرف كيف أصابت الفضيحة والعار كل من أجرم فى حق هذا الشعب ، ولا كيف تمتلىء السجون بالمنحرفين والمجرمين ، ولا كيف سقطت بحبل المشنقة رءوس المعتدين على الأموال والأعراض ، أو كيف سقط الحكام الذين أذاقوا شعوبهم النكال والهوان!.

وإذا كان هناك أيضاً من يشك ، فإنى أدعوه لأن يسأل كل سارق لأموال الشعب : هل يستطيع أن ينام كما ينام الناس بدون أن تثقل عليه سرقاته كالكابوس ؟ . وهل أفادت أمواله أولاده كما كان يطمع ؟ ، وهل يتمتع بصحته ووقته على نحو يتناسب مع ما حصله من مال ؟ .

عين الله ـ إذن ـ ساهرة لاتنام . وليس صحيحاً ما يقوله بعض المفكرين ـ تعليقا على قصة الخلق فى الآية الكريمة : «الله الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش» ـ من أن الله تعالى قد أرسى فى هذه الأيام الستة كل القوانين التى تسير الكون ، بما يكفل له الحركة المستمرة إلى يوم القيامة ـ دون تدخل إلهى ! .

فالتدخل الإلهى حقيقة قائمة فى الكون ، بدليل الدعاء ! . ففى الآية التالية مباشرة لآية الخلق فى سورة الأعراف يقول تعالى : «أدعوا ربكم تضرعاً وخفية ، إنه لا يحب المعتدين» ! .فصحيح أن هناك سننا وقوانين وضعها الله للكون ، ولكنه طالب الناس بالدعاء إذا تضرروا من هذه القوانين فى ظروف معينة ! ، لكى يخفف عنهم وطأتهم . ولذلك قال تعالى: «إن الله لايحب المعتدين» ـ أى الذين يتجاوزون حدود الضرورة فيطلبون مالا يناسبهم ! .

وهنا نصل إلى النقطة الثانية من مقالنا ، وهى الاجتهاد وقيمته . وتجربتى الشخصية أن الاجتهاد دون إيمان هو أشبه بشيك دون تصديق من ذوى الاختصاص ! ، وبالتالى فإذا اعتقد إنسان أن اجتهاده وحده هو الذى يحقق له النجاح ، فهو واهم ! لأنه يبقى من الضرورى تصديق المولى على هذا الاجتهاد ليصبح حقيقة واقعة وأمراً مفعولاً !

وهذه النقطة هامة جداً ، لأنها هى التى توضح للإنسان قدر نفسه فلا يتجاوزها ، وتفسر له ما يغمض من أمور الحياة ، وتساعده على تقبل مالا يمكن تغييره بصبر واستسلام .

أذكر أن الصديق الدكتور محمد سيد محمد ، الأستاذ بكلية الإعلام، كان يتحدث معى منذ بضع سنوات عن أحد الزملاء بإحدى الجامعات ، الذى فشل فى تحقيق أمنيته بأن تكون ابنته معيدة بالكلية لكى تكون أستاذة مثله ، رغم اجتهاده الدائم لتحقيق هذا الغرض . وكان مما قاله إن هذا الصديق قد ظن ، حين قام مكتب التنسيق بتوزيع ابنته على هذه الكلية ، أنه قد قارب تحقيق أمنيته ! .

وقد رددت بقولى إن صديقنا معذور ، لأنه لايعلم أنه يوجد ، فوق مكتب التنسيق هذا ، «مكتب تنسيق إلهَى» ، يوزع الأفراد وفقاً لمعايير وتقديرات أخرى غير التى يعتمد عليها مكتب التنسيق الأرضى ! . وليس فى وسع أحد أن يعترض على مكتب التنسيق الإلهى ، وإنما عليه أن يجتهد فقط ، ويترك الأمر لله يصرفه بعلمه وحكمته كما يشاء .

نعم ، لامجال للنوم والكسل أو التواكل ، وفى الوقت نفسه لامجال للمبالغة فى تقدير الذات وتوهم أن الإنسان يستطيع أن يتحكم فى الأمور كما يشاء ! .

فإذا توهم طالب أنه يستطيع أن يحرز النجاح بمجرد الاستذكار طول العام ، فإن مرضاً بسيطاً يصيبه فى ليلة الامتحان ، أو التأخر فى النوم، يمكن أن يحرمه من هذا الاجتهاد ! ، وإنما على الطالب أن يستذكر دروسه طول العام بكل جد واجتهاد ، ثم يطلب إلى الله أن يبارك جهده لكى يحصل على النجاح ، ويدع الأمر له يصرفه كما يشاء ، ويقبل بنفس راضية ما يقضى به .

وأحمد الله أننى لم يخالجنى فى حياتى أى وهم بإمكانى تحقيق أى انجاز دون تصديق سماوى ! . وقد تعودت حين انتهى من أى عمل علمى

أن أستغفر المولى قائلا : إن هذا كان قصارى جهدى ، وإننى لم أدخر وسعاً فى أداء واجبى العلمى ، وأطلب منه الصفح عما يكون قد بدر منى خطأ ، وأدعوه ـ تعالى ـ أن يبارك فى هذا العمل وينفع به الناس ! .

ومن هنا يصبح العمل فى حد ذاته عبادة ، لأنه إذا كان الإنسان يبتغى به وجه الحق ، ولا يخدع فيه أو يخالف الأمانة العلمية ، وإذا كان يعرف حدوده وقدر نفسه ، ويعرف ـ أكثر من ذلك ـ أن هذا العمل إذا لم يلق القبول من الله فإنه يمكن أن ينقلب على صاحبه ، ويكون وبالاً عليه ـ فإن الإنسان بذلك يكون قد جنب نفسه التهلكة ، ووقى نفسه من الغرور والدمار !.

وربما كانت النتيجة المترتبة على الأخذ بهذا المنهج فى الحياة هى تقبل ما يقضى به الله على الإنسان ، وما قد يقابله من صروف ، بالصبر والرضا ، مهما بلغ من وطأتها وشدتها ، إذا كانت مما لايمكن تغييره ـ وإلا لوجب عليه التعامل معها والعمل على تغييرها بكل الطرق المتاحة .

وأذكر أننى حين علمت فى لندن منذ بضع سنوات بمرض صديقى المرحوم نصر عبد الغفور مرضا خبيثا ، أخذت أعده نفسياً للقاء ربه بطريق غير مباشر . فقلت له فى ثنايا أحد أحاديثنا الطويلة متفلسفا ·

هل رأيت خروفا وهو يساق إلى الذبح ؟ ، أرأيت استسلامه المطلق وهو مسوق إلى حتفه ؟ ، إنه يعلم أن المقاومة لن تجديه نفعا لأنه مذبوح مذبوح! . ولذلك فهو يوفر جهده ويستسلم لقضاء الله وقدره ! . ومن هنا فاذا قدر لأحد منا فى يوم من الأيام أن يساق إلى مذبحه ، فعليه أن يستسلم استسلام الخروف ! . إننى أسميه الاستسلام الثورى ! .

ضحك رحمة الله عليه ، وقال متسائلا : " ولماذا تدعو الناس إلى استسلام الخروف ، ولا تدعوهم إلى استسلام إسماعيل للذبح ؟ أليس استسلام اسماعيل أكرم للبشر ؟ .

قلت : قد تكون محقاً ، ولكن استسلام إسماعيل للذبح كان استسلام نبى يعرف حكمة الذبح ، أما استسلام الخروف فهو استسلام أعمى لايعرف حكمة الذبح ! . وليس مطلوباً من الناس أن يكونوا أنبياء يعرفون حكمة الذبح ، وإنما عليهم فقط الإيمان وعدم التدخل فى حكمة الله ، وبذلك يستطيعون مواجهة زائر الموت إذا حل بهم أو بأحد أعزائهم!.

واستطردت قائلاً : يا صديقى ، إن عيادات أطباء الأمراض النفسية فى بلادنا وفى جميع أنحاء العالم مملوءة بهذا النوع من الناس الذى لا يعرف هذا الاستسلام ، إنهم لم يسمعوا بعد بهذا الحديث القدسى الذى معناه : «من لم يرض بقضائى فليخرج من تحت سمائى» ! ـ إنهم الخارجون من تحت السماء ! .

الفصل الثانى

الدين فى خدمة توظيف الأموال

من توظيف الدين إلى توظيف الأموال ! *

حين يكتب تاريخ ظاهرة شركات توظيف الأموال فى مجتمعنا المعاصر ، سوف - يثبت اقتران نشأتها بالردة الحضارية التى يعانى منها مجتمعنا ، والمتمثلة فى ظهور الفكر الاسلامى المتخلف ، والجماعات الدينية المتطرفة ، واطلاق اللحى السياسية ، وانتشار الحجاب والنقاب فى الكليات الجامعية لأول مرة فى تاريخ مصر ، وظهور ما يعرف باسم البنوك الاسلامية بناء على الزعم بأن الفائدة فى البنوك حرام - ففى هذا المناخ ظهرت شركات توظيف الأموال .

والمذهل حقا أنك فى مصر تحس فى كثير من الأحيان بأن المجتمع يدور فى حلقة مفرغة !. فقد كان النقاب موجودا حتى منتصف العشرينيات ، ثم انتشر السفور تدريجيا مع انتشار تعليم المرأة واقبالها على العمل ، ثم عاد الحال إلى ماكان عليه فى هذه

* اكتوبر فى ١٩٨٨/٧/١٠

الأيام ـ أو على الأقل ظهرت بوادره ومقدماته ! . كذلك كان الجلباب سائدا قبل ظهور التعليم العلمانى فى المدارس العليا والمعاهد والكليات ، ثم اختفى مع ظهور هذا النوع من التعليم وحل محله الملابس الحديثة ، ثم أخذ يعود مرة أخرى بين طلبة الجامعات ! .

كذلك كان من أكبر المعوقات فى الأخذ بالنظم الاقتصادية الحديثة ، التى تقوم على البنوك الوطنية ، الاعتقاد السائد بأن الفائدة على الأموال التى تودع فى البنوك حرام لأنها ربا ، ثم ظهرت الفتاوى الدينية التى تفرق بين الفائدة والربا ، وقام بنك مصر الذى قاد النهضة الاقتصادية الحديثة فى البلاد ، وأقبل المصريون على ايداع مدخراتهم فى البنوك ، حتى جاءت الردة الحضارية الأخيرة لتعيدنا إلى ما بدأنا منه !.

والطريف أن الرأسمالية المصرية القديمة كانت واعية تماما لهذه النقطة ، وقد حاربت طويلا لتفنيدها حتى تمكنت من التغلب عليها . ثم جاءت الرأسمالية المصرية الجديدة لتبنى نشاطها الاقتصادى على نفس الزعم القديم ، وتثبت فى أدمغة الجماهير المصرية ان الفائدة ربا ، وتسحب منهم مئات الملايين من الجنيهات ، وتنشئ البنوك الاسلامية وشركات توظيف الأموال ، وتعيدنا إلى الوراء مائة عام بالتمام والكمال !.

فقد ظهرت أول محاولة فى تاريخ مصر الحديث لانشاء بنك مصرى ثناء الثورة العرابية (وليس فى ظروف ثورة ١٩١٩ كما هو شائع خطأ !) حين اكتشفت الرأسمالية المصرية أن الأمل فى استخلاص مصر من الديون التى كبلها بها الأوروبيون النصابون انما ينعقد بانشاء بنك وطنى تكون مهمته ـ حسب قولهم ـ «استرداد المصالح العزيزة» من يد الأجانب. وقد اجتمع لهذا الغرض مجموعة منهم على رأسها محمد سلطان باشا وعمر لطفى باشا ، واستقر رأيهم على فتح باب الاشتراك فى انشاء «البنك الوطنى المصرى» ، ودعوة «أمراء القطر ووجهائه وأغنيائه وكل من يهمهم شأنه «للانضمام اليهم فى هذا العمل ، وأصدروا منشورا تاريخيا يعد من أخطر الوثائق فى تاريخ الرأسمالية المصرية ،

لأنه يوضح درجة تفتح تلك الرأسمالية بالمقارنة بانغلاق الرأسمالية الجديدة !، ويوضح ـ أكثر من ذلك ـ أن تلك الرأسمالية المصرية لم تكن قد أصيبت بعد بالآفات والأمراض التى أصيبت بها الرأسمالية الحديثة من طبقة شركات توظيف الأموال ، وغيرها من أصحاب الشطارة والفهلوة والثلاث ورقات الذين خدعوا الجماهير واستولوا على مدخراتها بتلك الطرق .

ومن قراءة هذا المنشور التاريخى ـ الذى ننشر فى هذا المقال مقتطفات هامة منه ـ يتضح فارق هام بين الرأسمالية القديمة ورأسمالية شركات توظيف الأموال . فبينما كان هدف الرأسمالية القديمة بناء الاقتصاد المصرى ، وانقاذ مصر من الدين ، وتكريس عمل البنك فى العمل الوطنى والاقتصاد الوطنى ـ فان هدف الرأسمالية الجديدة طفيلى يستهدف خدمة نفسها على حساب الاقتصاد المصرى ، بتجميع مدخرات المصريين ، والمضاربة بها فى الأسواق الخارجية ، وذر الرماد فى العيون ببعض المشروعات الصناعية والاستثمارية البسيطة (لم يتجاوز رأس مالها فى شركة الريان ٨٣ر٩ مليون جنيه من جملة ايداعات المواطنين التى بلغت ٨ مليارات من الجنيهات !، وفى شركة السعد بلغت ٤ ملايين جنيه فقط من اجمالى الايداعات البالغ ٣ر٧ مليار) ـ وبمعنى آخر أن الرأسمالية القديمة قامت لبناء مصر ، والرأسمالية الجديدة قامت لبناء نفسها ! .

لقد بدأ المنشور التاريخى ، المعنون بعنوان «انماء المال» ـ أى تنمية الأموال ـ بشرح فكرة البنوك للناس ، وتوضيح فلسفتها وأهدافها ، فى أسلوب مبسط يفهمه العامة فى ذلك العصر دون عناء ، فقال :

ان «الناس فى هذه الأرض ـ على اختلاف أنسابهم وأنماطهم ـ متكافئون متضامنون ، مأمورون جميعا بالعمل والتعاون فيما يعملون ، يمد الثرى منهم الفقير بماله ، وصاحب الأرض يستخدم المعدم فى زراعته . وقد خص الله الشرق بأخصب تربة وأنفس معدن ، وفيه كثير

من الأغنياء أصحاب الرزق الواسع والنقود الوافرة ، ولكن أهله لم يهتدوا الى أقوم السبل لاستثمار ثروة بلادهم وانمائها، فتراهم مقتصرين من المتاجر على ماتعاطاه أجدادهم الأقدمون ، منفردين فى أعمالهم كأنهم يخشون أن تطير البركة فى الشركة !،مع ماظهر لهم من بركات الاشتراك فى الأعمال عند أهل الغرب، الذين دوخوا المسكونة، وفتحوا الأقاليم الواسعة بشركاتهم التجارية، وقد تفننوا فى انشائها وتفريغها أيما تفنن ، فجعلوا منها الشركات التجارية ، والشركات الصناعية، والشركات المالية - أى البنوك - وهى المراد فى هذا الكلام ».

ثم قال المنشور : « ان البنوكة (البنوك) هى الصلة بين سائر أنواع الشركات والمتاجر والمصانع، وهى الوسيط الذى لابد منه بين المال ومنفعته، وبدونها يُهمَل جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار. ففيها تُستثمر الأموال المدخرة، ومنها يَقترض صاحب الحاجة ليسدد على آجال توافق مصلحته . فانشاء البنوك كان رحمة للناس، وسببا كبيرا لتسهيل أشغالهم» .

ثم استعرض المنشور حال الدول الأوروبية ، فأوضح أن أسعد تلك الممالك ، وأوسعها تجارة ، وأنجحها صناعة ، وأنفذها كلمة ، وأقدرها سلطانا ، هى أشدها استقلالا ببنوكها ، لأن المال أساس الأعمال .

وانتقل إلى حال مصر فقال : « لو كان فى يدنا مالية ذاتية ، لأمكننا أن نسترد بها مصالح عزيزة لدينا ، يحزننا أن تبقى مضعضعة بيد الأجانب ، مع أننا لو تآزرنا لكان نوال المراد رهين ارادتنا .

وتساءل المنشور : « مالذى يقعدنا عن السعى ؟ وانقاذ أرضنا لا يكلفنا إلا الاجتماع والتعاون لانشاء شركات مالية (بنوك) تفى بما لايستطيعه الأفراد ؟ . أننتظر ومعظم أطياننا مرهون عند الأجانب إلى حين بيعها منهم بأبخس الأثمان ؟ .

ثم تناول المنشور — فى ذكاء — « ماقد يتوهمه البعض من مخالفة انشاء مثل هذا البنك للشريعة المطهرة ، بدعوى أنه لابد من دخول الربا

فى معاملاته « ــ فبين المنشور أن » الشريعة المطهرة انما حرمت الربا المحض ، وليس ذلك من لوازم البنك التى لايقوم بدونها ، بل بنكنا متنزه عنه ، لأنه انما قُصد من انشائه خدمة المصالح الوطنية بالصدق والأمانة. ثم ان القرض بالمرابحة بطريقة المعاملة جاز منذ القدم ، وذكره مستفاض فى كتب الفقه (استشهد المنشور « بالخصاف» ، ومحمد بن سلمى امام بلخ ،وشمس الأمه الحلوانى ، ومفتى الروم ابن السعود) .

ثم قال المنشور : « لايخفى أننا فى مقام أعمال مادية محضة لايفيد فيها الا الدرهم اللعين . وان لم ينفق الدرهم فى هذا السبيل فما الفائدة من ادخاره ؟ . إن رأس مال البنك يتجربه ، ويجر المنفعة لاصحابه ، ويعود على البلاد بمنافع عمومية لاتذكر المنافع الشخصية فى جانبها بشىء ؟؟ . . إلى آخره .

هذه المقتطفات من منشور «انماء المال» ، الذى صدر منذ أكثر من قرن كامل من الزمان ــ وبالدقة منذ ١١٠ سنوات : ــ توضح إلى حد يدور مجتمعنا فى حلقة مفرغة ، لأنه لوصدر هذا المنشور الآن فى عام ١٩٨٨ لجاء فى وقته وأوانه ! ، حيث سيجد الوضع الاجتماعى ــ من هذه الزاوية بالذات ــ لم يتقدم كثيرا ، ان لم يكن قد تراجع إلى الوراء! .

ففى ذلك الحين ــ أى منذ قرن من الزمان ــ لم يكن قد ظهر ما نطلق عليه اسم « الاسلام السياسى» بعد ، ونقصد به قيام جماعات ملتحية تستغل اسم الاسلام فى العمل السياسى ، وتحتكر لنفسها الدين وتفسيره والحكم به ، وتجرد منه الآخرين ، وعلى رأسهم الدولة ذاتها ! . ولم تكن هذه الجماعات قد نجحت فى نشر فكرها ، والتأثير على المجتمع إلى حد ظهور ما يعرف باسم البنوك الاسلامية وشركات توظيف الأموال.

لقد كانت مصر وقتذاك واقعة تحت السيادة العثمانية ، وتخضع لحكم الخليفة العثمانى الذى هو أمير المؤمنين ، وكان من المفروض أنها تحكم بقواعد الشريعة الاسلامية ، ولم يكن هناك من يجرؤ على المزايدة على الخليفة العثمانى فى المسائل الاسلامية .

لهذا السبب حين نجحت الرأسمالية المصرية في انشاء بنك مصر في عام ١٩٢٠ لم تجد في مواجهتها مثل هذه الجماعات التي طفحت على سطح المجتمع المصرى في نصف القرن الأخير ، ولم تجد ـ بالتالي ـ من يعوق مهمتها في بناء الاقتصاد المصرى ، ولم نسمع أن الأزهر وقف يعارض بنك مصر ويحرض الناس على الامتناع عن ايداع أموالهم فيه بحجة أن الفائدة التي يجنونها حرام لأنها ربا !.

لذلك ارتفع رأس مال بنك مصر من ٨٠ ألف جنيه في عام ١٩٢٠ إلى نصف مليون جنيه في يناير ١٩٢٥ ، ثم بلغ في ديسمبر ١٩٢٧ مليونا كاملا ، وارتفع عدد المساهمين من ١٢٦ مساهما في عام ١٩٢٠ إلى ٩٣٥٦ مساهما في نهاية عام ١٩٣٤ ، أما الودائع فارتفعت من مائتي ألف جنيه في سنة ١٩٢٠ لتصبح أكثر من خمسة ملايين ونصف مليون من الجنيهات بعد سبع سنوات فقط ـ أي في عام ١٩٢٧ ، ثم زادت إلى ٤٥ مليونا في نهاية عام ١٩٤٧ .

ومن هنا ، فاذا جاءت شركة توظيف أموال في الأيام الأخيرة (الريان) تنشر اعلانا بحجم صفحة كاملة ، تزعم فيه أن الفائدة في البنوك ربا ، وتذهب في ذلك إلى حد تلفيق نص اسلامي خطير ومثير يقول : «لأن يزنى الرجل بأمه في حجر الكعبة أهون من ربا البنوك» ! ـ فان هذا يبين حجم النصب واستغلال الدين استغلالا شائنا من قبل هذه الشركات !، لأن مثل هذا النص لم ينطق به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ولم ينزل به جبريل ، لسبب بسيط هو أن البنوك لم تكن قد نشأت بعد !. وحتى اذا قال به فقيه من فقهاء المسلمين فانه لا يُلزم المسلمين إلزاما شرعيا إلى حد ترك البنوك وإيداع أموالهم في شركات توظيف الأموال !. ولكن إلى هذا الحد تستغل هذه الشركات تلك الأكذوبة لتجميع مدخرات المصريين والمضاربة بها في الأسواق .

ومن حسن الحظ أن هناك من رجال القانون المصريين من يتوافرون على دراسة الفرق بين الفائدة والربا ، ويصدرون الأحكام وفقا للنتائج

التى تسفر عنها هذه الدراسات ، وليس على أساس النصوص الملفقة التى تسئ إلى الاسلام ، والتى تهوّن من زنا الرجل بأمه فى حجر الكعبة لتضخيم جرم ايداع المواطنين مدخراتهم فى البنوك !.

فوفقا لما كتبه المستشار محمد سعيد العشماوى فى كتابه القيم : «الربا والفائدة فى الاسلام» ، فى الفصل الخاص بالايداعات ، فان الفحص العلمى لهذه المسألة قد أثبت أن القرآن الكريم لم يتضمن أية آية أو حكم فى مسألة الايداعات !، كما أن السنة النبوية لم تتضمن أى حديث عن ذلك ! - أى أنه لا توجد قاعدة شرعية أو أى حكم شرعى مباشر عن الايداعات !.

والفقهاء المسلمون - قبل القرن الحالى - لم يبحثوا مسألة الايداع أبدا ، لأنها لم تكن موجودة من قبل ، وانما استحدثتها ظروف الحياة الاقتصادية المعاصرة التى تقوم على التعامل بالنقد ، والتى تؤدى إلى تراكم بعض الأموال مع بعض الناس كمدخرات من ايراداتهم ، أو وفورات من دخولهم . ومن ثم نشأت فكرة ايداع هذه الوفورات وتلك المدخرات بالمؤسسات المالية ، فى صور متعددة من الايداعات ، فيحقق المودع الأمن لنفسه حين يضمن أن أمواله لن تكون فريسة لسارق أو غنيمة لناهب ، كما يحقق لنفسه ربحا من ذلك .

فان قيل إن الفائدة - أو الريح أو الريع أو العائد أو أى اسم آخر تتخذه الفائدة - هو من قبيل الربا المحظور شرعا ، فانه يرد على ذلك بأن الربا المحظور شرعا هو ربا الجاهلية ، الذى كان يجرى عن طريق المقايضة فى الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح ، وكان ينتهى باسترقاق المدين الذى يعجز عن الوفاء بدينه .

أما القول بأن الفائدة التى تؤخذ من المؤسسات المالية - تحت أى اسم تكون - هى استغلال أو تتضمن شبهة استغلال ، فإن هذا القول مردود بأنه من غير المعقول أن يستغل فرد مودع مؤسسة مالية !، كما أن هذه المؤسسات تأخذ بالأساليب الحديثة فى الادارة والتنظيم ، وتستثمر

أموالها فى أنشطة محققة الكسب ، كامتلاك العقارات وشراء السندات الحكومية والأوراق المالية الوطنية والأجنبية والاسهام فى مشروعات تجارية وصناعية مختلفة ، وغير ذلك من الأنشطة المحققة الكسب .

أما ثبات نسبة الفائدة فلا يعد بحال دليلا على الربا المحظور ، وأنه ليس المرابحة المشروعة التى يدعى البعض أنها هى وحدها الحلال وماعداها حرام . ذلك أن عمل المصارف (البنوك) فى جوهره واحد ، وسواء سمت بعض المصارف ما تعطيه عن الايداعات فوائد أو أرباحا ! فتغيير الاسم لا يغير من حقيقة الحال الا على أسلوب الحيل والخدع ، فهناك بنوك تسمى الأشياء بأسمائها وتقول انها تعطى فوائد ، وبنوك تدعى أنها تصرف أرباحا . وثبات سعر الفائدة يعود فى حقيقته إلى أسلوب عمل النظام المصرفى وحرصه على الاستقرار المالى والتوازن الاقتصادى .

وقد رد المستشار محمد سعيد العشماوى ردا بليغا على استشهاد البعض بالآية الكريمة : «وأحل الله البيعَ وحرم الربا» ، فقال إنه ، فضلا عما سلف التدليل عليه من أن الفائدة على الايداعات لا تعد ربا ، لانتفاء الاستغلال عنها ، ولأنها لا تؤدى إلى الاسترقاق الذى يؤدى اليه الربا ـ فان هذه الآية مجملة ، ولا يعرف الحلال من الحرام منها ! ، بدليل أنه على الرغم من الآية تفيد حل البيع على اطلاقه ، الا أن الفقهاء لم يطلقوا هذا البيع ! ، بل حرموا أنواعا منه ، مثل بيع العينة (أى المخاطرة) وبيع المزابنة (أى بيع الشئ الجزاف) وبيع المحاقلة (أى بيع الزرع قبل بدو صلاحه) وبيع المزارعة (وهوبيع الزرع على نصيب معلوم بالثلث أو الربع أو ما شابهه) ـ وهذا كله يوضح عمومية الآية ، وضرورة الرجوع فى معرفة الحال والحرام منها إلى بيان الرسول الكريم (يراجع التفسير الكبير للامام الفخر الرازى ، الجزء السابع ص٩٢ ـ ٩٣)

. ثم قال المستشار محمد سعيد العشماوى انه اذا كان لا يوجد حكم شرعى يحرم الربح على الايداعات ، فانه حتى لو ظهر فقهاء يرون

التحريم ، فان الضرورة تبيح المحظور . واذا كانت تبيح المحظورات الشرعية ، فمن باب أولى أن تبيح المحظورات الفقهية ـ بمعنى أنه إذا كان الفقهاء يبيحون اقتراف المحظور بنص فى القرآن أو حديث النبى ، عندما تنشأ الحاجة لذلك ، فمن الأولى اباحة مخالفة الرأى الفقهى الذى هو رأى بشر ، اذا دعت حاجة أو قامت ضرورة . هذا فضلا عن أن اتباع آراء فقهية صدرت فى الماضى نتيجة ظروفها وانعكاسا لبيئتها ، والاصرار عليها دونما تجديد يواكب ظروف العصر ويلائم احتياجات الناس المتطورة ـ يحبس الانسان فى الماضى ويجمد النشاط البشرى ويحصر الجهد الانسانى كله فى شكليات وهامشيات ، أو يدفعه دفعا إلى الاحتيال والخداع ـ كما تفعل بعض البنوك التى تتحدث عن المرابحة والمضاربة وغيرها .

هذا ـ اذن ـ هو قول العلم فى مواجهة قول الجهل والتخلف ، ولمن يشاء ممن يريد الاستزادة من الأدلة والبراهين الرجوع إلى كتاب «الربا والفائدة فى الاسلام» . ولكن أليس من الغريب حقا أن يصدر هذا الكتاب بعد ١١٠ سنوات من صدور منشور «انماء المال» ، ليثبت أن مجتمعنا ما يزال يلوك هذه القضية دون ملل على مدى قرن من الزمان؟ .

فمتى نخرج من هذه الدائرة المفرغة الخبيثة التى يسعى البعض إلى ابقائنا فيها على الدوام ؟ ، أم أن علينا ان ننتظر مائة عام أخرى ؟.

لا..
لإرهـــاب
المفـــتى ! *

الارهاب الذى يتعرض له فضيلة الدكـتـور سـيـد طنطاوى ، مـفـتـى الجمـهورية ، من الصحف التى تنطق بلسان شـركات توظيف الأمـوال ، لمنعه من إصدار فـتوى لصـالح الاقـتصـاد المصـرى ، ولصـالـح حـمـاية مـدخـرات الأهـالى وضـد تبـديد هـذا الأمـوال ، واتفـاقـاً مـع الدين الحنيف الذى شـرعـه اللّه ، وضـد التـحـريفـاتْ الدينيـة التى أطلقتـهـا شـركات توظيف الأموال ـ هو أمـر شـائن حقـا ، كـمـا أنه أمـر مـخـجل للغاية !

هذه الصحف التى تتحدث بلسان شـركـات توظيف الأمـوال خـدعت الجماهير ، وروجت لها بتحريفات تعلم هى قـبل غيرهـا أنهـا لا تتفق مـع الدين الحنيف ، ودفعت الجـمـاهيـر دفـعًا إلى إيداع مـدخـراتهـا فى شـركـات توظيف الأمـوال بدلاً من إيداعـهـا فى وعـائهـا القـومى الممـثل فى بنوك الدولـة وسـببت

* اكـتـوبر فى ١٩٨٨/٩/٣

لهم كارثة لم يسبق لها مثيل ، وسببت للاقتصاد المصرى كارثة أخرى بحرمانه من ألوف الملايين من الجنيهات كانت كفيلة بإنعاشه وإنهاضه من كبوته ، ثم أخذت بعد ذلك تدافع عن شركات توظيف الأموال حين امتنعت عن الدفع ، وتلقى اللوم على حكومة الدكتور عاطف صدقى لأنها هبت لحماية أموال المودعين ، بل أخذت تطالبها بجرأة وقحة بأن تسدد للمودعين الأموال التى سرقتها شركات توظيف الأموال !.

وها هى ذى الآن تكمل رسالتها فى خدمة شركات توظيف الأموال ، فتوجه حملة إرهاب لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الحديث إلى فضيلة الدكتور المفتى لمنعه من إصدار فتوى فى هذا الشأن تتفق مع الدين الحنيف وأحكامه !.

فأى جريمة ترتكب أمامنا ، وأى مؤامرة تحاك ضدنا ، وأى خديعة أخرى تريد تلك الصحف أن نقع ضحيتها مرة أخرى ؟.

إن شعبنا يعرف جيداً أن المدخل لقيام شركات توظيف الأموال كان تلك الحملة المغرضة التى ساقتها أقلام تدعى الإسلام وتزعم أن الفوائد والأرباح ربا ، وتدعو الناس إلى الامتناع عن إيداع مدخراتهم فى البنوك حتى لا يقعوا فى ارتكاب الحرام . وقد تلا ذلك قيام هذه الشركات تحت شعارات الإسلام ، وأطلق أصحابها اللحى المستطيلة خداعاً وتضليلاً للجماهير ، وأرسلوا الجلاليب إلى كعوب أحذيتهم ، وتظاهروا بالتقوى والإيمان ، وأجزلوا ـ فى الوقت نفسه ـ العطاء لمن يدفع ، وانهالت الأموال بالألوف أولاً ، ثم بالملايين ثم بالمليارات ، وباع الكثيرون ممتلكاتهم لوضع قيمتها فى شركات توظيف الأموال ، وبعض أصحاب المحلات الصغيرة باعوا محلاتهم وأودعوا ثمنها فى تلك الشركات طمعا فى العائد الكبير الذى لم يسبق له مثيل .

وكادت البلاد تسير إلى كارثة محققة ، لولا أن تنبهت الحكومة متأخرة وأخذت فى تولى الأمر ، وانكشفت فضائح مخزية أزاحت قناع الدين والتقوى عن أصحاب شركات توظيف الأموال ، وشاهد الناس من

يتعاطى المخدرات منهم ، ومن تطلقه زوجته للزواج من شاب يصغرها ، وتقيم حفلة الزفاف فى أحد الفنادق الكبرى ، وعرف الناس أنهم كانوا ضحايا لعصابة ابتزت أموالهم وخربت بيوتهم ، ومات الكثيرون غما وحسرة على مدخرات العمر.

وبينما كان كل ذلك ينكشف ، كان أحد أصحاب شركات توظيف الأموال ، وهو الريان ، ينشر إعلاناً بمساحة صفحة فى الصحف ، يعزف على النغمة الفاسدة التى ترددها الصحف الناطقة باسمهم حاليا ، ويختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً يقول «لأن يزنى الرجل بأمه فى حجر الكعبة أفضل من ربا البنوك» !.

فإذا جاءت هذه الصحف الناطقة بلسان شركات توظيف الأموال اليوم تمارس حملة إرهاب ضد فضيلة الدكتور مفتى الجمهورية ، لا ستدامة خداع شركات توظيف الأموال للجماهير ، ولترديد مزاعمها القديمة ومفترياتها السابقة على الإسلام ، التى تدعى فيها أن أرباح البنوك ربا وأنها حرام ، فإنها تلعب لعبة خطرة، أقل ما يقال فيها أنها تعرض اقتصاد البلاد للخطر .

فالكاتب عادل حسين ، الذى كان من أقطاب الشيوعية فى مصر ، والذى ألف كتاباً هاماً عن الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، استخدم فيه المنهج الجدلى ، نراه قد تحول فجأة إلى فقيه إسلامى يناطح فضيلة المفتى الرأس ويقارعه الحجة بالحجة ، ولكنه يتفادى الفقه الإسلامى الصحيح فى تحديد علة تحريم الربا ، ويستند إلى ماأسماه «بالفقه الإسلامى المعاصر» ! ـ أى فقه شركات توظيف الأموال ـ فيقول : «فى حدود ما قرأت ، أظن أن أغلب الفقه الإسلامى المعاصر يتجه الآن (كذا !) إلى أن العلة فى تحريم الربا تكمن أساساً فى إعلاء اللّه لدور العمل البشرى بأشكاله المختلفة فى تحقيق العمران عموماً ، وفى تحقيق التنمية الاقتصادية بالتالى» !

ولم يسأل عادل حسين نفسه : «هل تتحقق التنمية الاقتصاد بايداع المدخرات فى شركات توظيف الأموال ؟ وهل تحققت التنمي الاقتصادية فى العالم الغربى ، فى قسمه الرأسمالى وقسمه الاشتراكى بايداع الأموال فى مثل شركات توظيف الأموال الحالية ، أو أنها تحقق عن طريق البنوك ؟ وهل كانت هذه البنوك ـ التى سببت نهضة وتقد الغرب ـ تماثل تلك البنوك الوهمية التى يقترحها تحت اسم بنوك غ ربوية ، والتى يعترف بنفسه بأن انشاءها يعتبر «أمراً بالغ الصعوبة».

واذا كانت بنوكنا ربوية ، وانشاء البنوك غير الربوية يعد أمراً با الصعوبة ، ويتطلب ـ كما يقول ـ «صنفاً جديداً من البشر المؤمن المقدامين الصابرين فى طاعة الله واجتناب نواهيه ، واجراء تغييرا جذرية فى السياسات العامة والسياسات الاقتصادية ـ فهل بقى أم المدخرين غير شركات توظيف الاموال يودعون فيها مدخراتهم ، كبد لوضعها تحت البلاطة ، حتى يتربى هذا الصنف الجديد من البشر الذ ينشئ اقتصاداً غير ربوى ؟

نحن ـ اذن ـ بفضل هذا النوع من الكتابات ـ ندور فى حلقة مفر منذ أكثر من مائة عام ، بل اننا نتقهقر إلى الوراء فلقد سبق لنا ا ذكرنا أنه عندما ظهرت فكرة انشاء أول بنك وطنى فى مصر إبان أحدا الثورة العرابية ، وبالذات فى عام ١٨٧٩ـ أى قبل مائة وعشرة أعوام كان تفكير أجدادنا يتجه إلى انشاء بنك على النمط الغربى ، وليس ه ذلك النوع الوهمى الذى يطلق عليه اسم «بنوك اسلامية» !ـ اذ لم يك أجدادنا يتصورون أن البنوك الغربية بنوك ربوية ، ولأنهم لم يكو يخدمون شركات توظيف أموال تخرب الاقتصاد القومى وتخرب بيو المواطنين !

فقد قدم أجدادنا البنوك الغربية للجمهور المصرى على اعتبار أ «الصلة بين سائر الشركات والمتاجر والمصانع ، وهى الوسيط الذى لا منه بين المال ومنفعته ، وبدونها يهمل جزء كبير من ثروة العالم

استثمار ، ففيها تستثمر الأموال المدخرة ، ومنها يقترض صاحب الحاج ليسدد على آجال توافق مصلحته ، فانشاء البنوك كان رحمة للناس وسببا كبيراً لتسهيل أشغالهم» .

هذا ـ بالضبط ـ هو الوصف الذى قدمه أجدادنا للبنوك فى المنشور المشهور الذى صدر تحت عنوان : «انماء المال» ، ودعوا فيه «أمراء القطر ووجهاءه وكل من يهمهم شأنه» للإنضمام اليهم فى تمويل انشائه .

وقد كان أجدادنا حريصين على ازالة شبهة الربوية عن مثل هذا البنك ، فتناولوا «ماقد يتوهمه البعض من مخالفة انشاء مثل هذا البنك للشريعة المطهرة بدعوى أنه لابد من دخول الربا فى معاملاته» ، وبينوا أن «القرض بالمرابحة بطريق المعاملة جاز منذ القدم ، وذكره مستفاض فى كتب الفقه . واستشهدوا بالخصاف ، ومحمد بن سلمى امام بلخ ، وشمس الأمة الحلوانى ، ومفتى الروم ابن السعود»! .

كان هذا قبل أن يظهر فقه شركات توظيف الأموال ، الذى يطلق عليه عادل حسين اسم : «الفقه الاسلامى المعاصر» ! ـ والذى حول بقدرة قادر البنوك من بنوك تخدم الاقتصاد القومى إلى بنوك ربوية يحرم التعامل معها إسلامياً ! .

وسوف نتجاوز عن هذا العبث بعقل الجماهير المصرية ، وهذه الاستهانة بمصلحتها الاقتصادية ، وهذا الاستخدام التحريفى للدين الاسلامى الحنيف تحت اسم «الفقه الاسلامى المعاصر» المزعوم ـ ونقدم للقارئ رأى كبار فقهاء الاسلام فى الربا الذى ورد تحريمه فى القرآن ، والفرق بينه وبين أرباح وفوائد البنوك .

فوفقا لعبد اللّه بن عباس وبعض الصحابة فان الربا المحرم هو ربا الجاهلية الذى ذكره رسول اللّه عليه وسلم فى حجة الوداع ، حيث قال : «ألا وان ربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب» .

ومن المعروف أن ربا الجاهلية ـ باتفاق العلماء ـ هو الربا الذى نزل فيه القرآن الكريم . وخصيصته هى أن يقول صاحب الدين للمدين عند حلول أجل الدين «إما أن تقضى ، وإما أن تربى» ـ فإن لم يقض زاد المدين المال ، وزاد الدائن الأجل . وهذا الرأى ـ وهو قصر الربا على الربا الذى كان معروفا فى الجاهلية ونزل فيه القرآن ـ هو رأى منطقى ويستند إلى القرآن.

أما حكمة تحريم الربا ، فتُعرف من آيات القرآن الكريم التى نزلت فى الربا . وليست من «الفقه الاسلامى المعاصر» المزعوم ! فقد قال الله تعالى «وما آتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس ، فلا يربو عند الله . وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله ، فأولئك هم المضعفون (الروم ٣٩) . وقال تعالى «يمحق الله الربا ، ويربى الصدقات» (البقرة ٢٧٦) . وقال تعالى «وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تَظلمون ولا تُظلمون ، وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ، وأن تصدقوا خير لكم» (البقرة ٢٧٩ ـ ٢٨٠).

ويتضح من هذه الآيات أن الحكمة فى التحريم ليست هى التى وردت فى الفقه الاسلامى المعاصر لأصحاب شركات توظيف الأموال ، وانما الحكمة هى أن اخذ الربا هو مجرد تنمية أموال الدائن فى أموال المدينين، واستغلال حاجاتهم من غير تجارة ينتفع بها الطرفان ، وأن الدائن ينفرد وحده بالمنفعة من الربا ، ويستغل أبشع استغلال ظروف ذلك المحتاج للصدقة ومن هنا جاء تحريم الربا لمنع الظلم بنص القرآن الكريم ، حيث يقول تعالى «وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تَظلمون ولا تُظلمون» .

ومن هنا ، وكما يقول الشيخ محمد عبده ، فإن المعاملة التى تخلو من الظلم وينتفع بها المعطى والآخذ ، والتى لولاها لفاتتهما المنفعة ـ لاتدخل فى هذا التعليل «لاتظلمون ولا تُظلمون» ، ويضيف الشيخ رشيد رضا فى الصفحة ١٥٢٣ من الجزء الرابع من «المنار» شرحا لذلك يقول :

«وليس فى أخذ الربح من صندوق التوفير والمصارف ظلم لأحد ولا قسوة على محتاج» .

يضاف إلى ذلك أن البنوك كمؤسسات تجارية حديثة لم تكن معروفة فى عهد نزول أحكام الربا فى الشريعة الاسلامية . ولذلك تخضع لأحكام الشريعة على طريق القياس ، فاذا كان الشبه كاملا ، من غير أى فارق بينها وبين ما قد حرمته الشريعة من الربا القطعى ، فهى محرمة أيضاً قطعاً ، أما اذا اختلفت البنوك عن الربا القطعى ، ولو فى بعض الوجوه ، فليست محرمة تحريماً قطعياً ، وانما يجب النظر فيها على أساس مصالح الناس فى معاشهم ، فان كان معاشهم لا يتم الا بها ، فهى جائزة من غير ريب دفعا للحرج الواجب دفعه عملا بنص القرآن الكريم .

فإذا درسنا طبيعة عمل البنوك ، لمعرفة ما إذا كان عملها يدخل ضمن الأعمال الربوية التى ورد تحريمها فى القرآن الكريم تحريماً قطعياً، نكتشف على الفور التضليل الذى تمارسه صحف شركات توظيف رءوس الأموال باسم الدين لصرف الناس عن البنوك .

ففى معاملات البنوك يكون الدائن الذى يودع مدخراته فى البنك مالكاً صغيراً بينما يكون المدين ـ وهو البنك ـ مالكاً كبيراً ـ أى على عكس الحال فى الربا ، حيث يكون الدائن هو المالك الكبير ، ويكون المدين معدوما أو شبه معدم . وفى الوقت نفسه فإن منفعة الدائن والمدين ـ أى منفعة المودع والبنك هى منفعة متبادلة ، وليست منفعة مقصورة على الدائن كما هو الحال فى الربا الذى حذر منه القرآن الكريم . كما أنه لا يوجد استغلال من جانب الدائن للمدين ، لأن الدائن هنا هو مودع صغير لا يستطيع أن يفرض استغلاله على المدين الذى هو البنك ، وبالتالى لا يمكن تشبيه هذا المودع بالمرابى ، واتهامه بأنه مراب ، ومطالبته بالابتعاد بأمواله عن البنوك ، لكى يضعها فى شركات توظيف الاموال أو غيرها ممن يتاجر باسم الدين !.

يضاف إلى ذلك أن حاجة كل من المودع والبنك إلى التعامل هى حاجة ماسة ، ومصلحة كل منهما فى التعامل مصلحة محققة ، وفائدة كل منها من التعامل فائدة متساوية . فالبنك يحتاج إلى سيولة مالية يحقق بها مشروعاته ، والمودع ليس فى حاجة إلى ما فى يده من سيولة مالية ادخرها ، وتحريم التعامل بينهما يلحق الخسارة بكل من البنك والمودع ، فهو يحرم البنك من الفائدة التى يجنيها لنفسه وللاقتصاد القومى من مشروعاته ، ويحرم المودع من ربح يمكن أن يحققه من مدخراته ، وقد يعرضها للخطر إذا احتفظ بها بيته .

وفضلا عن ذلك فإن البنك فى حالة القروض يقدم نوعين من القروض : قرض استهلاكى وقرض انتاجى . وقرض الانتاج ماهو إلا أخذ مبلغ من المال من البنك للاستثمار والتنمية عن طريق النشاط التجارى أو الصناعى أو كليهما معا . ويلتقى هذا التصرف مع نظير له فى المعاملات الاسلامية أقره الرسول صلى الله عليه وسلم ، يعرف باسم المضاربة أو القراض .

والمضاربة ، كما وردت فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة فى الجزء الثالث صفحة ٤٣ـ هى عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالا ليتجربه ، بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث أو نحوهما. لذلك أفتى الشيخ محمد عبده بجواز تحديد الربح فى المضاربة، وأفتى بأن ذلك لا يكون من الربا ، فقال : « ولا يدخل فيه أيضا (يقصد الربا) من يعطى آخر مالا ويجعل له من كسبه حظا معينا ، لأن مخالفة قواعد الفقهاء فى جعل الحظ معينا قل الربح أو كثر ، لا يدخل فى ذلك الربا الجلى المخرب للبيوت ، لأن هذه المعاملة نافعة للعامل ولصاحب المال معا، وذلك الربا الضار بواحد بلا ذنب غير الاضطرار ، ونافع لآخر بلا عمل سوى القسوة والطمع ، فلا يمكن أن يكون حكمهما فى عدل الله واحدا ،

بل لا يقول عادل ولا عاقل من البشر إن النافع يقاس على الضار ويكون حكمهما واحدا ! (المنار، المجلد التاسع ، الجزء الخامس صفحة ٣٥٥).

وقد نسى الشيخ محمد عبده أن العدل والعقل شىء ، ومصلحة أصحاب شركات توظيف الأموال فى سحب مدخرات المواطنين وحرمان البنوك منها شىء آخر ! .

وقد اتفق الأستاذ عبد الوهاب خلاف مع رأى الشيخ محمد عبده بلا تردد ، فقال : « إن هذا صحيح شرعا ، واشتراط الفقهاء ـ لصحة هذا العقد ـ ألا يكون لأحدهما نصيب معين من الربح ، اشتراط لا دليل له». ثم قال : « ان هذا تعامل صحيح ، فيه نفع لرب المال الذى لا خبرة له علي استثمار ماله بنفسه ، وفيه نفع للتاجر الماهر أو المقاول الناجح على أن يكون له رأس مال يعمل به ويربح . فهو تعامل نافع للجانبين ، وليس فيه إضرار ولا ظلم لأحد من الناس ، بل إن سد هذا الباب من أبواب التعاون فيه اضرار ، وقد قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار» (مجلة لواء الاسلام ، السنة الرابعة العدد ١٣ ص ٩٠٨شعبان ١٣٧٠) .

وفى فتوى أخرى لفضيلة الأستاذ ، ردا على أحد الموظفين : « هل يجوز لى أخذ الرِّبح الذى آخذه من صندوق التوفير ؟» ـ ذكر فيها قول الشيخ محمد عبده السابق ، وانتهى إلى القول بأن الايداع فى صندوق التوفير هو من قبيل المضاربة ، والمضاربة عقد بين طرفين على أن يكون المال من جانب والعمل من جانب ، والربح بينهما . وهذا صحيح شرعا .

ومن هذه المقارنة بين الربا ، الذى ورد تحريمه فى القرآن الكريم ، ومعاملات البنوك ، يتضح أن معاملات البنوك تختلف تماما عن الأعمال الربوية التى حذر منها القرآن الكريم . بل إنها ـ كما انتهى الدكتور ابراهيم بن عبد اللّه الناصر ، المستشار القانونى بالمملكة العربية السعودية ، فى بحثه الممتاز الذى استندنا إليه فى هذا المقال ـ تعد حاجة من حاجات العباد لا تتم مصالح معاشهم إلا بها ، وحظرها يهدد كيان

الدولة والأمة الاسلامية ، ويقضى نهائيا على مصالحهم الاقتصادية ، ويجعلهم تحت رحمة أعدائهم وأعداء دينهم الذين يتحكمون فى ثرواتهم ، بل يستخدمونها لزيادة قوتهم ضد أمة الاسلام » .

واعجب معى أيها القارىء ـ بعد كل هذا ـ من أقلام تستخدم اسم الاسلام لطعن المسلمين والقضاد على مصالحهم الاقتصادية وتخريب اقتصاد الدولة ، واعجب معى أكثر لهذه الأقلام وهى تستخدم اسم الاسلام فى ارهاب مفتى الجمهورية الدكتور سيد طنطاوى وتهديده ، لمنعه من اصدار فتوى شرعية تتفق مع أحكام الدين الحنيف والفقه الاسلامى الأصيل ، ولا تجد ما تستخدمه فى ذلك سوى ذلك السلاح المغلول الذى تسميه « الفقه الاسلامى المعاصر » ! ـ أى فقه شركات توظيف الأموال !.

مرة أخرى : لا للهجوم على المفتي!

* أكتوبر في ١٩٨٩/٩/٢٤

المستشار الأستاذ طارق البشرى كتب مقالا فى جريدة الوفد يوم ١٥ سبتمبر ١٩٨٩ ، تحت عنوان : « قراءة فقهية فى بيان المفتى حول شهادات الاستثمار» ، انتهى فيه إلى أن « المفتى لم يجتهد ، ولم يصدر فتوى ،ولم يحسم قولا ، ولم يعزز رأيا » ! ، وانه « تنازل عن مهمة الإفتاء لغيره ، سواء كان هذا الغير هو البنك ، أو بعض أعضاء لجنة فرعية لمجمع البحوث » ، وأن بيانه «قد التوى بالبيان الدليل ، وأفتقد البرهان»!

وقد توصل الصديق الأستاذ طارق البشرى إلى هذا الحكم عبر حيثيات لم أكد أنتهى من قراءتها حتى افتقدت فى الصديق العزيز ما تعودت ، وتعود قراؤه ، عليه من سلامة حجج وسداد براهين وصواب استشهاد ،

ولما كانت هذه القضية تعد من أخطر ما مر بتاريخ بلادنا الاقتصادى والاجتماعى من قضايا ، وقد شغلت

بال شعبنا منذ أيام الثورة العرابية حتى الآن ، وصدرت فيها اجتهادات وفتاوى تصعب على الحصر،وكانت من الأسباب التى ألحقت كوارث اقتصادية بفريق كبير من شعبنا ، وسلاحا فى يد مستغليه ، وفوتت على الاقتصاد الوطنى فرصا كبيرة للنهوض فى خدمة هذا الشعب وهذا الوطن ـ فقد أصبح السكوت عن مناقشتها كالسكوت عن الحق ، ولم يعد مفر من التصدى للحجج التى ساقها الصديق المستشار طارق البشرى فى مقاله .

فلعل أكثر ما استلفت انتباهى من ملاحظات الصديق العزيز طعنه على المفتى لؤاله البنك الأهلى عن «شهادات الاستثمار» «« وهل تعتبر قرضا أو هى وديعة أذن صاحبها باستثمار قيمتها»؟ فقد علق على ذلك قائلا : إن القاضى إذا فوض الخصم فى تحديد الوصف القانونى الذى يتحدد به الحكم الواجب إعماله فى هذه الحالة ، وإذا فوض القاضى الخصم فى تحديد الوصف القانونى والفقهى لنوع التعامل محل النزاع ، أو للواقعة موضع الدراسة ، يكون قد تخلى عن صميم وظيفته لهذا الخصم ، ويكون قد فوض هذا الخصم فى اختيار الحكم الواجب التطبيق » ، لذلك راعنى ـ والكلام ما يزال للمستشار البشرى ـ أن يسأل فضيلة المفتى البنك عن الوصف الفقهى لشهادات الاستثمار ، وهل هى قرض أو وديعة ؟ أرأيت قاضيا يفوض المتهم فى حسم ما اذا كان المال المسروق مملوكا له أم للمجنى علية ، أويفوض الخصم فى تحديد ماإذا كان العقد بيعا أو ايجاراً ؟ لقد أفتى البنك بأن شهادات الاستثمار ودائع، وبهذه الفتوى أصدر المفتى أصدر المفتى بيانه »!

ذلك أن السؤال الذى يطرح نفسه : كيف يعتبر المستشار طارق البشرى البنك الأهلى خصما فى هذه القضية ، ويلجأ إلى تشبيهه بالمتهم السارق الذى يفوض فى حسم ماإذا كان المال المسروق مملوكا له أم للمجنى عليه ؟ . هل يرى أن هذا التكييف للقضية على هذا النحو يعد تكييفا صحيحا ؟ وهل يعد تكييفا قانونيا ؟ .

وكيف يقلب الصديق طارق البشرى للقضيةعلى هذا النحو المذهل ، فيصبح البنك ـ الذى يمثل الدولة واقتصادها ـ سارقا ، بدلا من أن يكون خصوم البنك ـ الذى سرقوا أموال شعبنا واستولوا على مدخراته من خلال تطويل لحاهم فى شركات توظيف الأموال ،ومن خلال استغلال الفتاوى التى تحرم المعاملات المصرفية ـ هم السارقون ؟

اننى أسأل الأستاذ طارق البشري · هل سبق للبنك الأهلى أو لأى بنك من بنوك الدولة أن سرق مدخرات مواطن مصرى مسلم كما سرقها أصحاب اللحى الطويلة ؟

سوف أروى لك قصة عايشتها : منذ عشرسنوات ماتت ابنة قريب لى يعمل فى بلد عربى ، وتركت تسعة آلاف جنيه ، فوزعها زوجها على بناتها الثلاث القصر ، واشترى لكل منهن شهادات استثمار بثلاثة آلاف جنيه . وفى هذا العام ـ بعد عشر سنوات ـ جاء الوالد من البلد العربى ليتسلم شهادات استثمار بناته ، فتسلم نحو ثلاثين ألف جنيه ، أى بواقع نحو عشرة آلاف جنيه لكل بنت !

فأين السرقة التى ارتكبها البنك فى هذه القصة ؟ لقد تسلم تسعة آلاف جنيه ، فسلم ثلاثين ألف جنيه ! ثم أين الحلال والحرام فى هذه القصة ؟ هل الحلال أن تتسلم البنات الثلاث القصر تسعة آلاف جنيه بعد عشر سنوات ، أو يتسلمن ثلاثين ألف جنيه ؟

هل يمكن لأى أحد فى هذا البلد ، حتى ولوكان نصابا ، أن يزعم أن البنات الثلاث القصر قد ارتكبن بعملهن هذا خطيئة الربا المحرم الذى توعد اللّه تعالى مرتكبيه بمحاربتهم ؟ وهل يمكن القول بأنهن أكلن مال البنك الأهلى المصرى بالباطل ، لأنهن لا يستطعن التجارة واستثمار أموالهن بأنفسهن ؟

وما الطريق الأكثر أمنا لأولئك البنات القصر ؟ هل يدفعن بأموالهن إلى شركة توظيف أموال أو لأحد التجار لكى يستثمر لهن أموالهن ، أو الآمن لهن أن يودعن أموالهن فى البنك الأهلى المصرى ؟ وإذا كان لدى أى

مواطن مدخرات لا يستطيع استثمارها بنفسه ، ويخشى من المغامرين فما هو الطرق الأمثل لاستثمار أمواله؟.

ولقد أودع والد البنات القصر الثلاثين ألف جنيه مرة أخرى فى البنك الأهلى ، ليتسلمها أكثر من مائة ألف بعد عشر سنوات ، بواقع ٣٥–٤٠ ألف جنيه لكل فتاة ، بما يمكنها من بناء حياتها . فهل كان الحلال أن يتسلمن ثلاثة آلاف جنيه فقط كما تركت والدتهن ، أو يغامرن بالمبلغ كما فعل الذين أودعوا أموالهم فى الريان؟ وأى نوع من الاستغلال ارتكبته البنات الثلاث للبنك الأهلى حتى يستحققن غضب الله وحربه وحرب رسوله ، كما يقول النصابون الذين لا يخافون الله ورسوله ، ويتاجرون بالدين والحساب شركات توظيف الأموال؟ ألم يستفد البنك الأهلى من أموالهن فى مشروعاته الاستثمارية ، واستفاد اقتصاد البلد ، واستفدن هن من أموالهن؟

وأين هذا النوع من المعاملات المصرفية من ربا الجاهلية ، الذى نزل فيه القرآن ؟ هل هناك أى وجه شبه بين النوعين ؟ إن ربا الجاهلية يقوم على الاستغلال البشع من جانب من يملكون لحاجة من لا يملكون فلا يكاد المقترض يعجز عن الدفع حتى يفرض عليه الدائن الزيادة (الربا) ويقول له : إما أن تقضى وأما أن تربى ـ فيضطر هذا إلى أن يربى ، ثم يعود فيربى ، ويربى ويربى حتى يبيع نفسه ! لذلك اتخذ الاسلام موقفا متشددا من هؤلاء المستغلين ،وأوصي بالصدقة والزكاة بدلا من مضاعفة المال على المدينين ، فقال تعالى: (وماآتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلايربو عند اللّه ، وما آتيتم من زكاة تريدون وجه اللّه فأولئك هم المضعفون) (الروم ٣٩) ، وقال تعالى: (يمحق اللّه الربا ويربى الصدقات) (البقرة ٢٧٦)، وقال تعالى : (وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم) وقال تعالى: «يأيها الذين آمنوا اتقوا اللّه وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من اللّه ورسوله) (البقرة ٢٧٨ـ ٢٧٩) وعندما تذرع المستغلون بأن ما

يرتكبونه من استغلال وما يكسبونه من الربا هو أشبه بالربح الذى يأتى عن طريق البيع ، فرق اللّه تعالى بين الربا والبيع وتوعدهم بالعذاب يوم القيامة لهذاالخداع فقال : (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا، وأحل اللّه البيع وحرم الربا) ، وقال . (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) .

مفهوم الربا فى القرآن اذن هو بعيد بعد السماء عن الأرض عن المعاملات المصرفية الحالية ، ومن هنا جاء التحريم ، لقد جاء التحريم لأن الدائن ينفرد وحده بالمنفعة من الربا ، بينما ينفرد المدين بالضرر والاستغلال الشائن ، وقد جاء التحريم لأن أخذ الربا هو مجرد تنمية أموال الدائن فى أموال المدينين واستغلال حاجاتهم من غير تجارة ينتفع بها الطرفان ، ولذلك ندد اللّه تعالى بهذه التنمية الظالمة فقال تعالى :

(وماآتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند اللّه) . وقد جاء التحريم لأن الدائن يستغل حاجة المدين ، ويضاعف الربا عليه كلما حل الأجل وعجز عن الوفاء ، وقد جاء التحريم لأن المدين العاجز عن الدفع هو أولى بالصدقة بدلا من مضاعفة الدين عليه .

فأين هذا المفهوم من المعاملات المصرفية التى جرت فى حالة البنات القاصرات المذكورة ؟ إن البنات الثلاث طوال السنوات العشر السابقة كن دائنات للبنك ، فهل كن يشبهن المرابى فى الجاهلية بأى وجه من وجه الشبه ؟ ثم وهل يمكن تصوير البنك الأهلى المصرى فى صورة المدين المحتاج للصدقة الذى يعجز عن الدفع فتقول له البنات الثلاث : إما أن تقضى وإما أن تربى ؟وهل انفردت الدائنات الثلاث الصغيرات بالمنفعة دون البنك ، حتى يشفق أدعياء الدين والمتاجرين به على البنك الأهلى المسكين الذى يستحق الصدقة ؟!

وإذا كان البنك الأهلى سعيدا بهذه المعاملة ، ويعلم أنه ينتفع بها كما تنتفع الدائنات الثلاث الصغيرات فما الذى يغضب المتاجرين بالدين؟ واذا

كان البنك قد قبل أن يدفع للبنات الثلاث الدائنات أموالهن بربح محدد مسبقا بدلا من ربح متغير ، فهل تبلغ الغفلة بالبعض أن يرتكن إلى ذلك فيصور المعاملة في صورة ربا كربا الجاهلية الذى نزل فيه القرآن ؟ هل يريد أولئك الناس أن نلغى عقولنا كما ألغوا عقولهم ؟

إننى لا أوجه هذا الكلام للصديق العزيز الأستاذ طارق التشرى لسبب بسيط هو أنه لم يحدد لنفسه موقفا من فتوى المفتى ، فلم يقل إنه ضد الفتوى ، ولم يقل إنه مع الفتوى ! ـ أى أنه فعل نفس ما عابه على المفتى ، الذى اتهمه بأنه « لم يصدر فتوى ، ولم يحسم قولا ولم يعزز رأيا » .

وكنا نود لو اجتهد الأستاذ طارق التشرى وقدم لنا نتيجة اجتهاده ولكن قراءة مقاله تعطينا الحق في أن نقول إنه ضد الفتوى ومع الرأى الآخر ، فهو يقتصرفى مناقشة المفتى على ذكر الفتاوى التقليدية المختلفة السابقة التى اعتبرت معاملات البنوك ربا ، ويورد قائمة طويلة بها ، ويصفها بأنها « أكثر حسما وأوضح معنى » ! وأنها صدرت من دار الافتاء التى يتولاها المفتى حاليا .

والغريب أنه بعد ذلك يتهم المفتى بأنه فيما عرضه « كان تابعا ومقلدا محضا » ، وينسى أنه لو كان تابعا ومقلدا محضا ، لاعتمد الفتاوى القديمة بدلا من الاجتهاد لتقديم فتوى جديدة !ـ وكل ذلك مما يدعونا إلى القول بأن الأستاذ طارق البشرى لم يكن عادلا مع المفتى كما عودنا فى مواقفه .

فهو يورد فتوى سلف المفتى السابق وشيخ الأزهرحاليا فى ١٤ مارس ١٩٧٩ ، التى يحرم فيها « أذون الخزانة وسندات التنمية التى تصدرها الدولة بمعدل ثابت ، على أساس أنهامن باب القرض بفائدة ، وأن الشريعة قد حرمت القروض ذات الفائدة المحددة أيا كان المقرض أو المقترض لأنهامن باب الربا المحرم شرعا بالكتاب والسنة والاجماع » .

كما أورد الفتوى الصادرة فى ٩ ديسمبر ١٩٧٩ التى تحرم شهادات الاستثمار وفوائد التوفيروالإيداع ، على أساس أنها قرض بفائدة ، وبالتالى تدخل فوائدها فى نطاق ربا الزيادة لا يحل للمسلم الانتفاع بها ! ثم أورد الفتوى الصادرة فى ١٠ يناير ١٩٨٠ التى حرمت فوائد دفاتر التوفير وشهادات الاستثمار فيما عدا الشهادات ذات الجوائز ، لنفس السبب وهو أنها من باب الربا المحرم شرعا ! وأورد كذلك الفتوى المؤرخة فى ١٢ و ٢٢ يناير ١٩٨٠ التى تقول بأنه لا فرق فى حرمة التعامل بالربا بين الأفراد والجماعات أو بين الأفراد والدولة! ثم الفتوى المؤرخة فى ٢ أغسطس ١٩٨٠ التى ذكرت أن شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدما من قبيل القرض بفائدة ، وكل قرض بفائدة محددة ربا محرم ! ثم أورد أيضا الفتوى الصادرة فى ٢ فبراير ١٩٨١ .

كل هذه الفتاوى التى تحرم شهادات الاستثمار والتوفير وغيرها ، أوردها المستشار طارق البشرى بدقة شديدة ،وهاجم المفتى لأنه لم يشر اليها ، ولكنه ـ وهو القاضى الذى يزن الأدلة ـ لم يشر أية إشارة إلى الفتاوى الأخرى التى أحلت هذه الفوائد لعلماء أفذاذ ، ومجددين اسلاميين كبار ، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده ـ ليترك للقارئ الحكم بنفسه ـ إذا شاء هو ألا يدلى برأيه فى هذا الموضوع ـ بدلا من ان يقول إن بيان المفتى « لا أجده مبرئا لذمتى إن اتبعته فيما انتهى اليه » .

نعم لم يورد المستشار طارق البشرى فتوى واحدة من الفتاوى التى أحلت هذه الفوائد ، رغم أنهااستندت إلى الأساس الوحيد الذى يجب أن يستند اليه كل عالم يحترم نفسه وعلمه ، وهو فلسفة التحريم والتحليل ـ أو حكمة التحليل والتحريم .

فلم يحرم المولى تعالى شيئا ، أو يحرمه على المسلمين اعتباطا ، وإنما لعلة تتصل بمصلحة المسلمين أنفسهم ،لأن الله غنى عن العالمين . وقد كان المفكرون والمجددون الاسلاميون على مدى التاريخ يستندون إلى هذه العلة فى فهم النص وتفسيره ، بينما كان المقلدون الخاملون

يتجاهلون هذه العلة لأنهم لا يستطيعون إدراكها ، فنكبوا أمتهم وأورثوها التخلف حتى وصلت إلى الحال التى هى عليها الآن .

وعلى سبيل المثال فإن الفتاوى التى حرمت الفوائد لم تستند إلى حكمة تحريم الربا ، وهى منع الاستغلال والظلم الذى يلحقه المالكون بالمعدمين ، أو يلحقه القادرون بالعاجزين ، وإنما استندت إلى حجة ساذجة هى أن الفائدة محددة مسبقا ! - أى أن هذه الفتاوى تحلل الفوائد اذا لم تكن محددة مقدما ، فهل هناك سطحية أكثر من ذلك ؟ هل لهذا السبب حرم الله الربا وتوعد المرابين بحرب من الله ورسوله ؟ أم لأن المرابين يستغلون حاجة غير القادرين ويمارسون عليهم ظلمهم ، ويثقلونهم بدينهم ؟

ومن أعجب ما تضمنه مقال الصديق طارق البشرى هو أنه يعيب على بيان المفتى أنه «لم يتضمن ذكرنص واحد من نصوص القرآن أو السنة التى تعرضت لهذا الأمر « ! فهل تعرض نص فى القرآن أو السنة لمعاملات البنوك ؟ إن النصوص التى وردت فى القرآن أو السنة تعرضت لشىء واحد هو ربا الجاهلية ، وليس معاملات البنوك ، ومن الضرورى عند الحكم على ما إذا كانت معاملات البنوك محللة أومحرمة - مطابقتها على ربا الجاهلية ، فإذا تطابقت وجب تحريمها على اعتبار أنها ربا ، واذا لم تنطبق وجب تحليلها .

وقد كان عبد الله بن عباس ، ومعه طائفة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقصرون الربا على الذى كان معروفا فى الجاهلية، ونزل فيه القرآن ، وعندما ظهر تيار يوسع دائرته حتى طغت على كثير من ضروب التعامل ، قال عمر بن الخطاب ، : « إنا والله ما ندرى لعلنا نأمركم بأمور لا تصلح لكم ، ولعلنا ننهاكم عن أمور تصلح لكم ، وإنه كان من آخر القرآن الكريم نزولا آيات الربا ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يبينه لنا ، فدعوا ما يريبكم إلى ما لا يريبكم» ، ثم يقول : « لقد خفت أن نكون قد زدنا فى الربا عشرة أضعافه بمخافته » أو يقول : « تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا »!.

على أن رسـول الله صلى الله عليه وسلم ـ فى الحقيقة ـ لم يترك الأمر ! فقد حدد المقصود بالربا فى حجة الوداع - وهى آخر مرة خاطب فيها الرسول أمته - بأنه ربا الجاهليه ، حيث يقول : « ألا وإن ربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب » .

الأمر ـ اذن ـ محدد بالقرآن والحديث النبوى الشريف ، وهو ربا الجاهلية . وربا الجاهلية ـ باتفاق العلماء ـ هو الربا الذى نزل فيه القرآن، وخصيصته هى أن يقول صاحب الدين للمدين عند حلول أجل الدين : إما أن تقضى وإما أن تربى . فإن لم يقض زاد المدين المال وزاد الدائن الأجل .

ومن هنا ـ أى من حكمة التحريم ـ أفتى الشيخ محمد عبده بجواز تحديد الربح قائلا : « ولا يدخل فيه أيضا « يقصد الربا » من يعطى آخر مالا ويجعل من كسبه حظا معينا ، لأن مخالفة قواعد الفقهاء فى جعل الحظ معينا قل الربح أو كثر ، لايدخل فى ذلك الربا المخرب للبيوت ، لأن هذه المعاملة نافعة للعامل ولصاحب المال معا . وذلك الربا ـ الضار بواحد بلاذنب غير الاضطرار ، ونافع لآخر بلا عمل سوى القسوة والطمع ـ لا يمكن أن يكون حكمهما فى عدل الله واحدا ، بل لا يقول عادل ولا عاقل من البشر إن النافع يقاس على الضار ويكون حكمهما واحدا .

وقد اتفق الأستاذ عبد الوهاب خلاف مع الشيخ محمد عبده ، وقال : إن « هذا صحيح شرعا ، وان اشتراط الفقهاء لصحة هذا العقد ألا يكون لأحدهما نصيب معين من الربح اشتراط لا دليل له » . ثم قال :إن هذا تعامل صحيح ، فيه نفع لرب المال الذى لا خبرة له على استثمار ماله بنفسه ، وفيه نفع للتاجر الماهر والمقاول الناجح على على أن يكون له رأس مال يعمل به ويربح فهو ـ تعامل نافع للجانبين ، وليس فيه اضرار ولا ظلم لأى أحد من الناس ، وسد هذا الباب من التعاون فيه اضرار ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولاضرار » .

وقد انتهى فضيلة الأستاذ عبد الوهاب خلاف إلي القول بأن الايداع فى صندوق التوفير هو من قبيل المضاربة ، وهى عقد شركة بين طرفين ، على أن يكون المال من جانب والعمل من جانب ، والربح بينهما ـ وهو صحيح شرعا ـ وإن اشتراط الفقهاء لصحة العقد ألا يكون لأحدهما من الربح نصيب معين ، اشتراط لا دليل عليه ، وكما يصح أن يكون بالنسبة، يصح أن يكون حظا معنيا » .

والخلاصة فى هذا الرد ـ الذى أعتمد فيه على على الطبعة الثانية من البحث الذى أعده المستشار القانونى بالسعودية ، الدكتور ابراهيم بن عبد اللّه الناصر ـ أن اقتصاد مصر ومصلحة شعب مصر يقتضيان من كل صاحب فكر تقدمي أن يقف ضد أصحاب الفكر الدينى المتخلف ، بعد أن قال عمر بن الخطاب : « لقد خفت أن نكون قد زدنا فى الربا عشرة أضعافه بمخافته » ، أو قوله : « تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا » .

كذلك فإن مصلحة شعب مصر واقتصاد مصر تتطلب منا جميعا أن نقف مع المجددين الذين يتحملون عناء شديدا فى ظل هذا المناخ المتخلف المخيم على المجتمع المصرى .

واذا كان مفكر تقدمى كثل الأستاذ طارق البشرى يهاجم المجددين لحساب المتخلفين ، أفليس من حقنا أن نتشاءم كثيرا ؟ ففى الوقت الذى يتجاوز فيه القمر الصناعى الأمريكى « الرحلة٢» الكوكب نبتون الذى يقع على بعد ٧٢٠٠مليون كليومتر تقريبا من الأرض ، مازلنا مكبلين بقضايا ترجع إلى القرن الأول الهجرى !

ولا نكاد نعثر على اسلامى مجدد بعد قرن من الزمان ، حتي نفاجأ بالتقدميين أنفسهم يقذفونه بالحجارة ! ويحب علينا ألا ننتظر معجزة ، فقد انتهى عصر المعجزات ، وقدحدد المولى تعالى القضية فى هذا الشكل : « إن اللّه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا مابأنفسهم » !

الفصل الثالث

عن الديمقراطية والحياة الحزبية فى مصر

حول مصادرة جريدة الأهالى *

لست أعتقد أن سلطاتنا كانت موفقة فى مصادرة جريدة «الأهالى» يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧، أى عشية انتخاب الرئيس مبارك من قبل الشعب رئيسا للجمهورية لمدة ثانية* . فلقد تعود الرؤساء أن يمهدوا لمدة انتخابهم الثانية بعمل يقربهم إلى قلوب الشعب ويشعره بالثقة والأمن والطمأنينه، ولكن هذا العمل ألقى الرعب فى قلب كل صاحب قلم، لأنه أعاد إلى الذهن ذكريات مريرة، كادت تمحى بفعل ست سنوات من حكم الرئيس لم يصادر فيها صحيفة ولم يحجر على حرية قلم.

ومن المعروف أن الرئيس السادات بدأ ردته عن الديموقراطية التى أعلنها ـ رغم شدة تواضعها ـ بمصادرة جريدة «الأهالى» ، وظل يصادرها بغرض

---

* جرت عملية انتخاب الرئيس مبارك لفترة رياسة ثانية يوم ٥ أكتوبر ١٩٨٧ وتم أنتخابه بأغلبية ١٢ر٩٧٪ مقابل ٨٢ر٢ من الأصوات

الوفد فى ١٩ / ١٠ / ١٩٨٧

تركيعها مستعينا بأسوأ ما رأت مصر من الأحكام القضائية المفبركة فى فابريكة السادات القضائية، حتى أفلح فى اقناع الصحيفة بالتوقف عن الصدور لمدة خمسة أسابيع، احتجاجا على القانون المشبوه الذى أصدره تحت اسم «قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى» . وقرر حزب التجمع وقف نشاطه خارج مقاره، وحصره فى داخل هذه المقار ، والاكتفاء بنشر داخلية باسم «التقدم» .

ومن هنا فان مصادرة صحيفة «الأهالى» عشية انتخاب الرئيس مبارك لمدة رياسة ثانية كان بكل المعايير عملا أسود وغير مسئول، ليس فقط لأنه استهلاك سىء لمدة رياسة يستبشر بها الشعب، وليس فقط لأنه اجراء غير قانونى ولم يصدر به قرار نيابة، وهو بالتالى عودة إلى مصادرة الصحف اداريا بغير مقتضى من القانون - وانما لأنه اجراء يتناقض مع فلسفة الرئيس مبارك السياسية التى أعرفها جيدا كما سمعتها منه، وهى أن يدع الشعب هو الحكم بينه وبين الصحف المعارضة، ويترك له مسئولية التعامل معها بما يشاء .

وأعتقد أن الشعب قد حكم بالفعل بين الرئيس مبارك وجريدة «الأهالى» فهذه الجريدة، التى ارتفع توزيعها فى يوم من الأيام إلى أكثر من مائة وخمسين ألف نسخة، انخفض توزيعها إلى أقل من الثلث، ولولا توزيعها فى بعض البلاد العربية المجاورة التى تتربص بمصر وتناصبها العداء ، لتعرضت لأزمات مالية قد تجبرها على التوقف .

فاذا جاءت الادارة اليوم لتصادر جريدة «الأهالى» دون سبب قانونى مشروع، فانها تعمل على ترويج الجريدة التى كاد ينساها الناس، وأكثر من ذلك أنها تثير عطف الجماهير عليها وانتباههم إلى أفكارها . وليس فى ذلك ما ينفع السلطة فى قليل أو كثير .

ثم إن ذلك كله يتم بدون أن يحقق أية نتيجة لصالح الحكومة!، لأن الرئيس مبارك لا يملك جهازا يفبرك له الأحكام القضائية كما كان يملك

السادات !، ولا يقتنى « سحالى» ولا ثعابين تفتك بصحف المعارضة، كما فتكت «السحالى» والثعابين بصحيفة «الأهالى» عن طريق الأحكام القضائية فى عهد السادات !. ومن هنا أفرجت الادارة عن الصحيفة المصادرة فى اليوم التالى مباشرة، وكانت بين يدى القراء بعد أقل من أربع وعشرين ساعة ! .

ومعنى ذلك أن قرار المصادرة والتحفظ الادارى لم يحقق من غرض الا زيادة توزيع الجريدة !، لأن الممنوع مرغوب، ومن حق الجريدة أن تستفيد من حمق خصومها السياسين فى الادارة المصرية فى تعويض خسائرها التى نجمت عن المصادرة والتحفظ . وفى الوقت نفسه اذا كانت الادارة قد أرادت من قرار التحفظ على الجريدة تعطيل القراء عن قراءة ما تفيض به أبواب الجريدة من هجوم على الرئيس مبارك، فانها لا تكون بهذا القرار الا قد قدمت إلى القراء دعوة مفتوحة وعاجلة وملحة لقراءة هذا الهجوم !.

والأمر المثير، والذى يفضح بالفعل غرض الادارة من التحفظ على الأهالى، هو التحفظ على العدد ١٦ من كتاب الأهالى : «لماذا نعارض مبارك»، والذى يحتوى على كل افتتاحيات الأهالى والمقالات التى اعترضت على قرارات أو مواقف أو كلمات للرئيس مبارك فى الفترة من ١٩ مايو ١٩٨٢ حتى متصف سبتمبر ١٩٨٧، وتبلغ نحو مائة افتتاحية ومقال وملحق .

فلقد تحفظت الادارة على هذا الكتاب حتى مضت الانتخابات بسلام، ثم أفرجت عنه !. وهو اجراء يثير الضحك أكثر مما يثير الأسف، لأن الادارة بذلك تثبت أنها تسىء الظن بشعبية الرئيس مبارك بقدر ما تحسن الظن بتأثير كتاب الأهالى !. فقد توهمت أنه لا يكاد يصدر كتاب الأهالى حتى تقبل جماهير المصريين على قراءته قراءة متمعنة، وتعقد حلقات المناقشات حوله، ثم تتأثر بما ورد فيه، فتدلى بصوتها ضد اعادة انتخاب الرئيس مبارك لمدة رياسة ثانية !.

مع أن قليلا من حسن الادراك والفهم لطبيعة الشعب المصرى

وتصرفاته السياسية، يبين أن الشعب المصرى لا يتخذ قراراته، بالتأييد أو المعارضة، بناء على عمليات حسابية من الجمع والطرح، وانما يتخذ قراراته بناء على عمليات كيميائية غامضة، تؤدى به إلى حب هذا الزعيم أو كرهه، إلى تأييده أو معارضته !.

فلقد وضع عبد الناصر الشعب المصرى تحت وصاية سياسية استمرت طوال حياته، صفى فيها جميع القوى السياسية المعارضة له، وفتح لها أبواب المعتقلات والسجون، ومنيت فيها مصر بأشنع هزيمة عسكرية فى تاريخها، وخاض بها حرب استنزاف أكلت الحرث والنسل، ووجه موارد البلاد الرئيسية للمعارك والصراعات على مساحة العالم العربى كله وليس فقط الصراع العربى الاسرائيلى . ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن ينكر أن الرئيس عبد الناصر ظل يتمتع بتأييد، بل وبحب الشعب المصرى، حتى توفاه الله !.

وكل ذلك لأسباب خفية مدفونة فى ضمير الشعب المصرى، قد يكون أحدها أن عبد الناصر كان يمثل فكرة الاستقلال الوطنى المتخلص من أية تبعية للقوى الكبرى، وقد يكون ثانيها أن عبد الناصر كان يمثل فكرة النضال الوطنى ضد الاستعمار والامبريالية، وقد يكون ثالثها أو رابعها أو خامسها أسباب أخرى، ولكن حسابات الشعب المصرى الكيميائية أدت به إلى تأييد هذا الزعيم وحبه، رغم ما ذاق على يده من وصاية وهزائم عسكرية !.ولا يستطيع أحد أن يسأل الشعب المصرى عن ذلك، لأن الشعب المصرى ـ كما أثبت تاريخه ـ على حق دائما !.

وبالنسبة للرئيس مبارك فقد يكون كل ما ورد فى كتاب الأهالى صحيحا، ولكن حسابات الشعب المصرى قد تدفع به إلى المقارنة بين ممارسة مبارك الديموقراطية وممارسة حزب التجمع الديموقراطية . ففى ممارسة الرئيس مبارك لم يضطهد خصما سياسيا، رغم ما فى يده من

سلطات هائلة وقانون يستخدمه للطوارئ، وترك لمن يشاء من أحزاب المعارضة أن يقول «لا» ـ علانية وصراحة ـ لمدة رياسة ثانية له !.

ولكن ممارسة حزب التجمع للديموقراطية ممارسة حافلة بارهاب الخصوم السياسيين فكريا، والبذاءة ضدهم، واحتكار الديموقراطية والحرية لنفسه فى تلويث سمعة مخالفيه فى الرأى، ومنع نشر دفاعهم عن أنفسهم فى جريدته، مع أنه أبسط حق للانسان فى مجتمع متحضرـ فهى اذن ديمقراطية زائفة تعرف الجماهير زيفها، وتعرف أن الحزب يطلق شعاراتها للمتاجرة بها وليس من منطلق الايمان بها !.

ومن هنا ديمقراطية الرئيس مبارك، التى تطلق الحرية للمخالفين للابداء برأيهم دون خوف أو قلق، رغم أن هذه الديمقراطية ـ فى جوهرهاـ لا تتجاوز حرية التعبير إلى حرية الحكم، ولا تفسح الفرصة لنقل السلطة من يد الحزب الوطنى إلى أى حزب معارض آخر ـ وهى الحرية التى أطلقت عليها فى احدى مقالاتى اسم «حرية الصراخ» !.

تلامذة حمزة البسيوني لن يفيدوا نظام مبارك*

لست أظن أنني ممن يتعاطفون كثيرا مع الجماعات التى تسعى إلى تغيير نظام الدولة والمجتمع باستعمال القوة والعنف ! فأنا لا أومن بالعنف الفردى، ولا أعطى أية جماعة الحق فى أن تفرض على الشعب ما تشاء من أفكار ومعتقدات ونظم بالقوة، وان كنت أومن بحقها فى أن تعرض على الشعب المصرى أفكارها، وتدعه يقرر لنفسه ما يشاء .

ولعل أسوا مثل تاريخى للعنف الفردى فى بلدنا، هو مصرع السردار لى ستاك . لقد اجتمعت مجموعة من الشباب المصرى فى أعقاب فشل مفاوضات سعد زغلول ـ مكدونالد، وأسندت إلى نفسها مهمة الدفاع عن مصالح الشعب المصرى، ووكّلت نفسها فى الدفاع عن كرامته، وقررت اغتيال السردار لى ستاك، باعتباره يجمع بين منصب حاكم عام السودان، ومنصب

القائد العام للجيش المصرى، الذى أعلن سعد زغلول، رئيس الحكومة المصرية فى ذلك الوقت، أن وجوده على رأس الجيش المصرى لا يتفق مع كرامة الشعب المصرى . ثم نفذت حكم الاغتيال بالفعل .

وقد أثبت اغتيال السردار لى ستاك أنه كان كارثة على الحركة الوطنية المصرية، فقد أطاح بأكبر حكومة وطنية ديمقراطية شهدتها مصر منذ عهد الثورة العرابية، وأطاح بالسودان، وأطاح بالحركة الوطنية ذاتها التى بلغت ذروتها فى عهد حكومة الشعب، فانتكست هذه الحركة مع الاطاحة بحكومة الشعب، وأصبح الاعتدال طابع الحركة الوطنية حتى ابرام معاهدة ١٩٣٦ .

ومن هنا فاذا كنت أعطى لوزارة الداخلية الحق فى حماية مصر وحماية الشعب المصرى من العنف الفردى، ومن جماعات تريد أن تفرض فكرها ونظامها على الشعب المصرى بالقوة فانى لا أعطيها الحق فى أن تمارس التعذيب مع أفراد هذه الجماعات، لأن هذا عمل من أعمال الهمجية التى آن الأوان لأن تتخلص مصر منه، ولأن هذا التعذيب لا يردع أحدا، وانما الرادع هو القانون، وهو المحاكمات وأحكام القضاء .

لذلك أثارتنى كثيرا الاخبار التى حملتها صحف المعارضة عن التعذيب الذى تعرض له المتهمون فى قضية التنظيم الشيوعى داخل سجن أبو زعبل، وخصوصا ما تعرض له الدكتور محمد السيد سعيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، من اعتداء وتعذيب .

ومن سوء حظ النظام أنه لم يتخلص بعد من تراث عهد عبد الناصر فى تعذيب المعتقلين السياسيين ، وأنه ما زال يحتفظ بين رجال الأمن ببقايا ذلك الفريق السادى النزعة، الذى يتصور أنه يدافع عن النظام ويحميه أكثر كلما استخدم العنف والاعتداء مع المتهمين ـ أى أنه يحتفظ بتلامذة حمزة البسيونى وصلاح نصر الذين لوثوا عهد عبد الناصر بالعار .

ومن هنا يبدو هذا التناقض الغريب بين ما أفسحه النظام فى مصر من حرية الرأى، وما أطلقه من حريات، وبين استخدام نفس أساليب عهد عبد الناصر مع المعتلقين السياسيين، وينسى أن أكبرها ما لوث عبد الناصر وضيع مكاسب نظامه البالغة الأهمية، امتهانه لحقوق الانسان، ومعاملته اللاانسانية للمعتلقين السياسين، وعدم تفرقته بين مفكر ومهرب مخدرات، أو بين أستاذ جامعى وقواد !

وهذا هو ما يدعونى إلى دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك إلى الاهتمام بهذه القضية بنفسه، وإلى الدفاع عن سمعة نظامه بنفسه، كما أدعو وزير الداخلية السيد زكى بدر إلى التخلص من هذه العناصر، التى يتحمل هو فى النهاية مسئولية نزعتها السادية بحكم موقعه على رأس جهاز الداخلية والأمن .

وفى الحق أنه من سوء حظ هذا البلد أنه يدور فى حلقة مفرغة لا يخرج منها أبدا، مهما تغيرت عليه النظم السياسية، ومهما تبدلت ! فمن المثير حقا بالنسبة لمؤرخ مثلى، أرخ للحركة اليسارية فى الحركة الوطنية منذ ثورة ١٩١٩، أن يقرأ فى الصحف على مدى الخمسين عاما الماضية أخبار القبض على التنظيمات الشيوعية بنفس النغمة ونفس القالب ونفس الأسلوب ! - حتى ليخيل إلى أحيانا أن مصر لم يحكمها سوى نظام واحد عبر كل تلك السنين !

ولا فما هو الفرق فى هذا الصدد بين أخبار القبض على التنظيم الشيوعى فى عهد فاروق أو فى عهد عبد الناصر أو فى عهد السادات أو فى عهد مبارك ؟ - إنها نفس «الاستمبة » التى تتحدث عن خطورة التنظيم على المجتمع وعلى النظام وعلى الأمن وعلى العالم، وتعبىء المواطنين «الضحايا» وراء جهاز الداخلية فى تنكيله بالمعتقلين الخطرين. فاذا أنت بحثت المسالة جيدا لم تجد أمامك سوى قلة لا تذكر من المعتلقين، المنعزلين عن مجتمعهم المحافظ، الذى يزداد تمسكه بشكل الدين دون جوهره، وأن هذه القلة من الصغر والضعف بحيث لا تستطيع أن تحرك طوبة ، ناهيك عن تحريك المجتمع للثورة على النظام وقلبه بالقوة !

ومن هنا فان القبض على أعضاء ما يسمى بالتنظيم الجديد، فى أعقاب احداث شركة الحديد والصلب، ومحاولة الربط بين هذا التنظيم وهذه الأحداث، أو القول بانهم استغلوا الأحداث لترويج أفكارهم ـ هو أمر مؤسف للغاية، فالحكومة تعلم جيدا أن تأثير هذا النشاط ـحتى لوتحقق حدوثه ـ منعدم، ومحصور فى اطار ضيق جدا ، ولم يكن له أى صدى فى الرأى العام المصرى، ولا يشكل أى خطر على النظام ! فلم يخرج الشعب المصرى فى مظاهرات عارمة تنادى بالافراج عن عمال الصلب المعتقلين، ولم يتحرك حتى خمسة أنفار ينادون بقلب نظام الحكم لما فعلته الحكومة مع عمال الصلب !

وفى الوقت نفسه تعلم الحكومة جيدا أن الجماعات الدينية تسيطر على العمال بأكثر من سيطرة من تسميهم بالشيوعين ! وأن العمال فى مصر هم أكثر طبقات الشعب تدينا، وأنهم أكثر استعصاء على المذهب الشيوعى من أية طبقة عمالية أخرى فى العالم .

ومن هنا فربما كانت مصلحة النظام فى بلدنا تتمثل أكثر فى عدم المبالغة فى تأثير هذه الجماعات التى يعلم هو قبل غيره مدى ضعف أو انعدام تأثيرها ـ ناهيك عن الذهاب فى المبالغة إلى حد معاملة المعتلقين بالعنف والقوة واخضاعهم للتعذيب ، لأنه يسىء بذلك إلى نفسه أكثر مما يحسن . فمن المحقق أن مالحق سمعة النظام من اعتقال هذا التنظيم الشيوعى الذى أطلق عليه اسم «حزب العمال الشيوعى المصرى» ، ومن تعذيب الدكتور محمد السيد سعيد وزميليه، يفوق فى الضرر بكثير ما كان يلحقه لو ترك هذا التنظيم المزعوم يمارس نشاطه الهزيل فى المجتمع لمصرى!

وربما كانت انجلترا ، الدولة الرأسمالية التى لا تدعى الاشتراكية ولا تزعم الحماس للتأميم والقطاع العام !، أكثر فهما لهذه القضية منا فى مصر . فكثيرا ما كنت أتسلم فى لندن المنشورات الشيوعية عند أبواب محطات مترو الانفاق، من فتيان وفتيات تحت حراسة البوليس الانجليزى!

ويتسلمها كثيرون غيرى، لأن الحكومة الانجليزية تعلم جيدا أن هذه المنشورات الشيوعية لا تمثل أى خطر على النظام، وأن السماح بها أكثر أمنا وحماية للنظام من حظرها !

فهل تكون حكومتنا أكثر خشية على نظامها الاشتراكى من المبادىء الشيوعية ـ من الحكومات الرأسمالية ذاتها ؟ أو أن القضية فى شكلها النهائى هى قضية استنارة وعدم استنارة ـ أى قضية حكومة مستنيرة تعرف قوتها وقوة الآخرين، وحكومة غير مستنيرة تبالغ فى التقليل من حجم قوتها، وتبالغ فى تضخيم حجم قوة خصومها !

وأخيرا أكرر ما قلته عنوانا لهذا المقال، وهو أن تلامذة حمزة البسيونى لن ينفعوا نظام مبارك فى قليل أو كثير !

لتكن حادثة أبو زعبل آخر ما يشهده عهد مبارك ! *

هل يتصور القارئ أن أحد الأسباب الرئيسية فى تشويه صورة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ونظام حكمه، هو بعض الشاويشية وصغار الضباط الذين انتشروا فى سجون مصر ومعتقلاتها وحولوا حياة المعتقلين فيها إلى جحيم وأذاقوهم مر العذاب ؟ ان مصادرة حرية المرء شىء، واهانته وتعذيبه شىء آخر . فالمرء يستطيع أن يتحمل مصادرة الحرية ـ على قسوتها وفظاعتها ـ ولكنه لا يستطيع أن يتحمل الإهانة والعذاب .

وما بثه نظام عبد الناصر فى السجون والمعتقلات من شاويشية وضباط كان نوعا فريدا من البشر، هو الذى اصطلح على تسميته بـ «الساديين» ، أى الذين يتلذذون بالتعذيب، وقد ذكر بعض علماء النفس فى تحليلهم أنهم «أنصاف رجال» ـ بمعنى أنهم يعانون من النقص فى

اكتوبر فى ١٧ / ٩ / ١٩٨٩

رجولتهم، ولهذا يتصورون أنهم يستكملون هذه الرجولة عن طريق القسوة مع الغير والمبالغة فى ايذاء الغير .

وقد كان أنصاف الرجال هؤلاء هم الذين لوثوا انجازات عبد الناصر العظيمة فى المجال الاجتماعى والوطنى والاقتصادى بالعار، و هم على استعداد لتلويث أى عهد بالعار .

لقد كان يكفى جدا مصادرة حرية هؤلاء الكتاب والمفكرين دون تعذيب ودون اهانات ، ولكن النظام أبى الاأن يضيف اليه تلك المجموعة الشاذة من الشاويشية والضباط الصغار، لأسباب سوف يقف عندها التاريخ كثيرا : هل يرجع ذلك إلى أن الذين قاموا بتعيينهم كانوا من النوع الشاذ ، الذين يرون أن مصادرة الحرية لاتكفى ، وانما يلزم استكمالها بالاهانات والتعذيب ؟ أو يرجع إلى أن هذا النوع من الشاويشية وصغار الضباط الذين يعملون فى السجون ، يكونون عادة في وضع يرى النفس البشرية فى منتهى ضعفها وانهيارها وذلها وبؤسها لما فقدت من أغلى شىء فى الحياة وهو الحرية ، ولما تشعر به من عجز حيال السلطة ، فيحرك هذا الضعف والذل شهوة الجبروت والشر فى نفوسهم السادية ، ويدفعهم إلى ممارسة لعبة الاضطهاد والتعذيب ؟

والمهم أن عهدا مليئا بالانجازات الوطنية والاجتماعية التى لم يسبق لها مثيل ، مثل عهد عبد الناصر ، ردمته تلك الأوحال التى أهالها عليه الساديون من الشاويشية والضباط الصغار ، فلم يعد يذكر الناس من هذا العهد الاالرهبة التى تخلخل النفوس ، والاتلك السجون والمعتقلات وزوار الفجر والساديين !

هذه الحقيقة التاريخية من شأنها أن تدفع كل حاكم إلى أن يحمى نظامه بنفسه ، وأن يدفع عنه هذه الوصمة . فلعلي أستبعد على المسئولين الكبار فى عهد عبد الناصر الأمر بتعذيب المعتقلين على نحو ماجرى ،

وانما يتحملون المسئولية عن الصمت عما كان يبلغهم من حدوث هذا التعذيب . وهذه المسئولية يتحملهاعبد الناصر نفسه بقدر ما يتحملها كبار المسئولين، فلا يتصور أن يأمر عبد الناصر بالضرب والتعذيب ، ولكنه كان يبلغه حتما ما كان يحدث فى معتقلاته من ضرب واهانات وتعذيب، ولم يكن يحرك ساكنا للدفاع عن نظامه .

وهذا لا ينفى أن بعضا من كبار المسئولين فى عهد عبد الناصر كانوا مسئولين مباشرة عن هذا التعذيب الذى كان يحدث تحت أبصارهم وبأمر مباشر منهم . ويحفظ ذلك التاريخ الأسود أسماء حمزة البسيونى وصلاح نصر وشمس بدران رئيسا للمخابرات، والثالث كان مديرا لمكتب المشير عبد الحكيم عامر ثم أصبح وزيرا للحربية .

وبالنسبة لحمزة البسيونى فقد ألقى بمسئولية التعذيب على شمس بدران . ففى اعترافات حسنين مختار أمام محكمة الثورة فى قضية مؤامرة قلب نظام الحكم، التى حوكم فيها شمس بدران و ٥٤ متهما آخرين من الضباط السابقين والعاملين وصف الضباط، قال :

«لما لقيت حمزة البسيونى فى بيت المشير، تضايقت لأنى كنت أعرف أنه قائد السجن الحربى، وقد كلمته عن التعذيب اللى حصل للاخوان المسلمين وغير الاخوان، فقال لى : « والله يا حسين، أنا ماليش دخل باللى حصل . الوزير شمس كان بيأمر، واحنا ننفذ» !

أما صلاح نصر فقد دمغته محكمة جنايات القاهرة يوم ٢٦ يونيو ١٩٧٦ فى احدى قضايا التعذيب ، وحكمت عليه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . وقد كتبت فى ذلك الحين فى جريدة الجمهورية» (٦ / ٧ / ١٩٧٩) معلقا على هذا الحكم قائلا :

« على يد عتاولة الارهاب والتعذيب الوحشى تعرض الوطنيون الأحرار من اخوان مسلمين واشتراكيين وشيوعيين وليبرالين، بل من أبناء الثورة ذاتها، لأشنع ما توصم به ثورة من الثورات، وذلك لحساب

أوليجاركية (أقلية) نعمت طويلا فى الحكم، ثم لاقت مصير الطغاة المحتوم. ان حكم محكمة جنايات القاهرة بإدانة صلاح نصر فى قضية التعذيب، لا يمكن أن يكون مجرد ادانة فرد، وأنما هو إدانة لنظام حكم، نظام الحكم الذى يختفى منه القانون وتسود فيه شريعة الغاب» !

من هنا فان ، حدث للدكتور محمد السيد سعيد وزملائه من ضرب واهانات فى معتقل أبو زعبل فى الأيام الماضية يمثل مفارقة «غير مبلوعة»! لأنه يتناقض تماما مع نظام حكم مبارك الذى أطلق الحريات، وأطلق للمعارضة حرية الكلام بلا حدود، وأصبحت فيه كلمة القانون هى العليا، وتوافرت فيه حرية الرأى بما لم يسبق له مثيل ـ وبالتالى لا يمكن أن يكون انعكاسا لنظام الحكم .

كذلك لا يمثل هذا الحادث المؤسف سياسة وزارة الداخلية التى يرأسها الوزير زكى بدر، فلعلى أخالف كثيرا من الكتاب والمفكرين الذين يشنون حملات شعواء على الوزير زكى بدر دون تدبر، ناسين أنه يتحمل مسئولية حماية مجتمعنا من الجماعات المتطرفة التى تمثل الخطر الحقيقى على مسيرته الديموقراطية لما تحمل من فكر ارهابى انقلابى عدوانى يكفر المجتمع ويريد أن يفرض عليه نظامه بالحديد والنار .

وقد نجح الوزير زكى بدر فى ذلك لحد كبير، فتقلص نشاط هذه الجماعات إلى أدنى حد فى عهده، بعد أن تم رصد حركاتها ومصادرة نشاطها العدوانى . كما أنه نجح فى الكشف عن ، واعتقال تلك الجماعات الارهابية الأخرى التى روعت أمن بلدنا، وأطلقت الرصاص فى شوارعها ، وكادت تهدد السياحة فى بلدنا التى هى مصدر أساسى من مصادر دخلها ، تحت اسم «ثورة مصر» وقد نجح الوزير زكى بدر فى حماية المجتمع على حساب سمعته الشخصية ودون أن يبالى بما يلحقه بعد خروجه من الحكم، ومع معرفته بأنه غير مخلد فى الحكم، الأمر الذى يحسب له لا عليه .

وانما المشكلة هى فى أن السيد زكى بدر لم يعين رجال الأمن والسجون عندما تولى مهام وظيفته، وانما هو قد ورث هذا الجهاز كاملا من عهود سبقت، وهو جهاز يحتوى داخله على كافة العناصر البشرية، ففيه الصالحون ، وفيه الرجال و أنصاف الرجال، وفيه من يفهم مهمة الأمن على مستواها السامى، ومن يفهمها على أنها وسيلة لإعلاء الذات وتحقيق السيطرة والقوة على حساب الضعفاء . ولكن المحقق أن الغالبية الساحقة هى أغلبية صالحة، يقابلها المرء فى كل مكان، وأن الأقلية النادرة هى الأقلية المريضة المتأثرة بمدرسة حمزة البسيونى ، والتى ورثت من عهد عبد الناصر تراث الترويع والضرب والاهانات والتعذيب .

وهذه الأقلية لا تنفرد بها مصر، وانما نراها فى كل بلد مهما بلغ من تحضره وتمدنه، وقد عالجت السينما الأمريكية كثيرا من هذه الحالات فى أفلام مشهورة ، كنوع من ممارسة الرقابة على أجهزة الأمن وكشفها وافهامها أنها محل رقابة شعبية مستمرة .

ولكن الفرق هو أنه فى البلاد التى يسود القانون، لا يفلت أحد من هؤلاء الساديين من العقاب، وأن المحاسبة تتم من داخل جهاز الأمن نفسه عندما يكتشف المخالفة، لتبرئة ساحة تلك الأجهزة وحتى لا تتحمل مسئولية اجراءات غير قانونية واعتداءات لا يبيحها القانون، وأكثر من ذلك حتى لا يتحمل النظام نفسه تلك المسئولية .

وفى رأيى أن ماحدث فى معتقل أبو زعبل قد أساء إلى وزارة الداخلية وأساء إلى النظام ، وأكد الحاجة إلى تبعية السجون والمعتقلات إلى وزارة العدل بدلاً من وزارة الداخلية . فمهمة وزارة الداخلية تنتهى بالكشف عن المتهمين والقبض عليهم ، لتبدأ مسئولية وزارة العدل فى محاكمتهم . فما هو معنى تحميل وزارة الداخلية مسئولية سجن المتهمين أيضا وكل مايجرى لهم داخل السجن من اعتداءات أوغيرها ، أليس الأقرب إلى العدل والمنطق أن تتحمل وزارة العدل تلك المسئولية ؟

بل أليست فلسفة العقاب فى المجتمعات المتحضرة تتطلب ذلك ؟ . فالمذنب حين إدانته يستحق العقاب دون شك ، وهذا العقاب يتم وفقا لقوانين متحضرة تستهدف اصلاح الفرد المذنب ، واعداده لحياة جديدة بعد خروجه من السجن يتوافق فيها مع المجتمع ويكون عضوا نافعا فيه ، لأن الأحكام بالسجن تكون أحكاما محددة بمدة زمنية معينة ، وحتى الأحكام المؤبدة هى أحكام محددة يخرج بعدها السجين إلي الحياة من جديد . فكيف تسطيع الداخلية أن تقوم بهذه المهمة ، الغريبة عن طبيعتها؟ وكيف تتحمل مسئولية البحث عن المذنب واعتقاله وتقديمه للمحاكمة، وتتحمل فى الوقت نفسه مهمة سجنه واصلاحه واعداده لحياة جديدة ، مع تناقض الهدف المتهمين ؟

أليس جعل السجون تابعة لوزارة العدل هو أقصر طريق للقضاء على تلامذة حمزة البسيونى، وهى الوسيلة الوحيدة لتغيير عقلية شاويشية وضباط السجون من عقلية انتقامية تعذيبية إلى عقلية عقابية اصلاحية ؟ وأليس هو الطريق الوحيد لانقاذ سمعة نظام مبارك من الساديين وأنصاف الرجال الذين لوثوا سمعة نظام عبد الناصر بالعار ؟.

وهل يمكن أن يستمر هذا إلى الأبد : أن يتواصل هذا التعذيب للمعتقلين من أيام الملك فاروق إلى أيام عبد الناصر إلى أيام مبارك ـ دون أن يقطع هذه السلسلة عهد من العهود ؟. ألا تدعو هذه الحقيقة التاريخية إلى وقفة للتأمل والبحث عن مخرج يحفظ للانسان المصرى كرامته .

وأليس من المخجل أن يتمتع تجار المخدرات فى السجون بمعاملة كريمة لأنهم يدفعوه، ويلقى أصحاب الرأى الضرب والاهانة والتعذيب لأنهم لا يملكون ما يدفعوه ؟ وأليس من العار أن يتمتع أصحاب شركات توظيف الأموال ممن ارتكبوا أكبر عملية نصب واحتيال فى تاريخ مصر وخربوا اقتصاد مصر، بالعيشة الهنية فى السجن، ويضرب ويسحل العلماء والكتاب والمفكرون ؟

ثم أليس مما يثير السخرية أن تظل الشيوعية مصدرا لانزعاج جميع نظم الحكم التى مرت بمصر، كأنما هى خطر حقيقى يهدد نظام الحكم ! وأن يتم القبض على الشيوعيين بنفس الأسلوب فى عهد سعد زغلول، وعهد اسماعيل صدقى وابراهيم عبد الهادى ، وعهد عبد الناصر، وعهد السادات ، وعهد مبارك ـ مع معرفة الجميع بعدم نضج المجتمع المصرى للشيوعية ، وأن الخطر الحقيقى ينبع من التطرف الدينى ؟

وأليس من المثير أن البلاد الرأسمالية المتقدمة التى هى أكثر نضجا للشيوعية تفهم المسألة بطريقة مختلفة ، فقد سبق لى أن رويت كيف أننى كثيرا ما كنت أتسلم فى لندن المنشورات الشيوعية عند أبواب محطات مترو الأنفاق، من فتيان وفتيات تحت حراسة البوليس الانجليزى،ويتسلمها كثيرون غيرى، لأن الحكومة الانجليزية تعلم جيدا أن هذه المنشورات لا تمثل أى خطر على النظام، وأن السماح بها أكثر أمنا وحماية للنظام من حظرها ؟

فهل تكون حكومتنا أكثر خشية من المبادىء الشيوعية على نظامها الاشتراكى من الحكومات الرأسمالية العريقة ذاتها ؟ أم أن القضية فى شكلها النهائى هى قضية استنارة وعدم استنارة، أى قضية حكومة مستنيرة تعرف قوتها وقوة الآخرين، وحكومة غير مستنيرة تبالغ فى التقليل من حجم قوتها، وتبالغ فى تضخيم حجم قوة خصومها ؟

والمحزن أن واقعة الضرب والاهانات والتعذيب قد ضيعت على الحكومة قضيتها الأساسية، وهى قضية حماية وسائل الانتاج ـ أى المصانع وغيرها ـ من الاضرابات العمالية، كما حدث فى شركة الحديد والصلب ! كما أن تصويرها قضية التحريض على الاضرابات فى شكل قضية تنظيم شيوعى قد نقلها من قضية حماية الانتاج إلى قضيةحرية الفكر !

وأحب فى هذه النقطة أن أحدد موقفى من ثلاث قضايا : أولها ، أننى على وجه التحقيق مع قضية الدفاع عن المتهمين فى اضراب شركة

الحديد والصلب، حتى يقول القضاء كلمته فى تحديد طبيعة الاضراب، وهل كان المقصود به اضرابا سلميا أم كانت هناك عناصر تدبر للتخريب؟ ثم يأخذ القانون مجراه .

ولكنى ، فى الوقت نفسه ، لست بحال من الأحوال مع اعتبار هذا الاضراب، كما وصفه بعض المتهمين «بداية نهوض عمالى عفوى يمتد إلى المواقع العمالية» ، ومعاملته على هذا الأساس ! فليس هذا الاضراب ـ على وجه التحقيق ـ بداية نهوض عمالى، وانما هو بداية كارثة اقتصادية تصيب شعبنا اذا انتقلت عدوى هذا الاضراب إلى بقية مراكز الانتاج التى يملكها القطاع العام !

فمن المعروف أن هذا القطاع العام يسوده التسيب والفساد الادارى، ولا يدار ادارة انتاجية سليمة، فاذا أضيف إليه تحريض الطبقة العمالية على الاضراب ، فاننا نكون بسبيلنا إلى مواجهة كارثة، لأنه اذا كان القطاع العام لا ينتج ما يجب عليه أن ينتج لمواجهة احتياجات شعبنا واقتصادنا بدون اضراب ، فكيف يكون الأمر اذا سادت روح الاضراب مواقعه، وتوقف عن الانتاج؟.

تلك ـ اذن ـ نظرية عتيقة تتصور أن القطاع العام يخضع لسيطرة الرأسماليين، وأن العلاقة الانتاجية فيه هى العلاقة بين البروليتاريا والرأسمالية ـ أى علاقة تناقض ـ مع أن العلاقة مختلفة كلية، فلا توجد علاقة استغلال وانما يوجد سوء ادارة، ويمكن للنظام اعداد الطرق المشروعة التى تكفل حل الخلافات بين العمال والادارة بشكل سلمى .

ومن هنا حين حول نظامنا السياسى قضية حماية وسائل الانتاج إلى قضية محاربة حرية الفكر، أضر بقضيته، واستخدم العصا والإرهاب فى مقاومة الفكر بدلا من استغلال فرصة حرية الرأى التى أتاحها، لمناقشة هذا الفكر بواسطة المفكرين الآخرين، وتوضيح مدى خطورة تفشى الاضراب فى القطاع العام على بلدنا ومصالح شعبنا .

اننى ـ اذن ـ مع الدفاع عن المتهمين فى قضية اضراب شركة الحديد والصلب، حتى يقول القضاء كلمته، ولكنى لست مع حق الاضراب فى ظروفنا الراهنة، لأن الاضراب معناه خراب البلد . ولا يتذرع أحد بما يحدث أحيانا فى الدول الشيوعية، فتلك بلاد كونت اقتصادها وانتقلت من المرحلة شبه الرأسمالية وشبه الاقطاعية إلى المرحلة الاشتراكية ، تحت حماية صارمة من منع الاضراب ، حتى وصلت إلى المرحلة التى تستطيع فيها تحمل منح هذا الحق .

أما القضية الثالثة التى أريد أن أحدد موقفى منها، فهى قضية الفكر الشيوعى الذى يزعج النظام فى بلدنا . ففى تصورى أن الحظر الذى فرضه النظام على هذا الفكر، قد أبقاه فى حالة متخلفة للغاية، لا تأخذ فى الاعتبار ما طرأ عليه من تطور فى العقدين الأخيرين من هذا القرن .

وهذا الطراز المتخلف من الشيوعيين لا يحارب بالاعتقال والضرب والسحل فى السجون، وانما يحارب بالفكر الحر على صفحات جرائد الرأى فى مصر، خصوصا وصحافتنا تتمتع بحرية لا يختلف عليها أحد، كما أن هناك جرائد اسلامية وأقلاما اسلامية تمارس تأثيرا على الجماهير لا يقارن إلى جواره تأثير الفكر الشيوعى، بل ان بعض هذه الجرائد الاسلامية تروج علانية لفكر التكفير والحاكمية الذى يهدد المجتمع تهديدا حقيقا، دون أن يتصدى لها النظام بما يتصدى به لتلك التنظيمات الشيوعية الهزيلة .

والقضية ـ كما قلت ـ هى فى نهاية الأمر قضية استنارة، أى قضية حكومة مستنيرة وحكومة غير مستنيرة، فاللهم ألهم حكومتنا الاشتراكية استنارة الحكومات الرأسمالية فى الغرب، حتى يكون هذا التعذيب الذى حدث فى سجن أبو زعبل آخر تعذيب يحدث فى عهد مبارك !

جحيم الديموقراطية!*

اكتوبرفى ٢٦ / ١ / ١٩٨٦

فى دفاع مكرم عبيد عن مصطفى النحاس وويصا واصف أمام مجلس تأديب المحامين حول مؤامرة قضية سيف الدين، وصف السياسة فى مصر بأنها «لاضمير لها، ولا عقل أيضا» !.

وكان خصوم الوفد - بتدبير القصر - قد دبروا لمصطفى النحاس مؤامرة سيف الدين لاعطاء الملك فؤاد الذريعة لأقالته من منصبه، رغم أنه يتمتع بثقة الأغلبية الشعبية ، وأخذت صحفهم - فى حماية القصر - توجه لمصطفى النحاس - وهو رئيس الحكومة- أقذر الاهانات وأحط السباب، حتى وصفت شرف النحاس وكرامته وأمانته بأنها «شرف النعال وكرامة الأوحال وأمانة المحتال» !، وأضافت مخاطبة النحاس - رئيس الحكومة ! - «ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك : أين استقالتك ؟ . فبماذا تجيب أيها النتن القذر »؟

وقد أورد مكرم عبيد نماذج من هذه البذاءات ضد رئيس الحكومة القائمة وزعيم أكبر هيئة سياسية فى البلاد ، وقال مخاطبا القضاء : «أنظروا كم كان الدستور نعمة على خصومه قبل أصدقائه ؟» .

لماذا أورد هذه القصة ؟ ، اننى أوردها كأنموذج للعبة السياسية القذرة التى لعبتها بعض الأحزاب فى مصر قبل الثورة ، باستغلال المناخ الديموقراطى الذى كانت تهيئة حكومات الوفد ، وبسوء استخدامها للضمانات التى يهيؤها الدستور . وقد انتهت هذه اللعبة القذرة بتقويض أركان الديموقراطية فى مصر وقيام ثورة يوليو ، واهدار كل الحريات وتمزيق كل الضمانات ، وسقوط البلاد تحت دكتاتورية عسكرية ثقيلة استمرت لأكثر من ربع قرن ! .

وهذا الدرس كان كفيلا بتعليم كل من الحكومة والمعارضة فى بلدنا القواعد السليمة لممارسة الديمقراطية ، حرصا على مصالح هذا الوطن ، وحماية تقدمه ، وهو ما أثبتت الأحداث الأخيرة عدم صحته ـ الأمر الذى عرض بلادنا إلى ممارسة ديمقراطية من أسوأ ما مر بها فى تاريخها الدستورى .

فالأمر المحقق أن القضايا التى احتدم حولها الخلاف بين المعارضة والحكومة فى الأيام الأخيرة ، هى من أتفه ما مر بها فى المرحلة الأخيرة، وأبعدها عن جوهر القضايا الوطنية الحقيقة التى تختلف حولها الشعوب. بل ان ما شغل بال جماهيرنا فى الفترة الأخيرة لأمر سوف يبعث الخجل فى الأجيال القادمة من هذا الجيل . مثل بطولة المرحوم سليمان خاطر ، وعودة كاتب كبير مثل هيكل إلى الكتابة !.

لقد كانت القضايا التى شغلت بال الشعب المصرى على طوال الأجيال السابقة هى أعظم القضايا فى تاريخه . لقد كانت هذه القضايا هى قضايا التحرر والاستقلال ورفع وصمة الاحتلال البريطانى، وكانت قضايا التحرر الاجتماعى من الاستغلال الوطنى والأجنبى ، وكانت

قضـايا الصـراع العـربى الاسـرائيلى الذى كلفنا أربع حـروب دامـيـة ، وكانت قضايا الوحدة والقومية العربية ، وكانت قضايا التحرر من نير الدكتاتورية العسكرية التى فرضتها ثورة ٢٣ يوليو على أبناء هذا الوطن.

وفى كل هذه القضـايا لم يبخل شعبنا بروح أو مـال ، وظهـرت فى خلال ذلك بطولات ـ بطولات حقيقية ! ـ تصدت للخطر والبغى والعدوان الأجنبى والوطنى على السـواء . ففى ثورة ١٩١٩ خـرج الشـعب المصرى أعزل من السلاح يواجه أكبر دولة على ظهر الأرض وهى خارجة منتصرة من أكبر حرب عالمية شهدها التاريخ . وتحدى السلطة الانجليزية أبطال سطر التـاريخ أسمـاءهم وهم يرفـعون علم العـصيـان فى مدنهم ، مثل يوسف الجندى ، الذى استقل بزفتى ، وأمثاله فى أسيوط والمنيا ، وألوف من الجنود المجهولين الذين أريقت دماؤهم برصاص الانجليز فى كل بقعة من أرض مصر الطيبة .

وفى أثناء المعارك الانتخابية التى أدارها القصر الملكى قبل الثورة ، دفع الكثير من أبناء وطننا حياتهم وحريتهم وهم مصممون على الادلاء بأصواتهم لإعلاء الدستور !. وامتنع طباخ توفيق دوس باشا عن اعطاء صوته إلى مخدومه ، وأعطاه لمرشح الوفد !. وكان الفلاح المصرى يذهب إلى مقر لجنة الانتخاب وهو مريض ، ويصر على انتخاب سعد زغلول ، حتى بعد أن مات سعد زغلول بوقت طويل ! ـ ايمانا بما كان يمثله سعد زغلول من فكرة الاستقلال والحرية والوطنية المصرية .

وفى أثناء النضال ضد الاستغلال الاجتماعى دفع الكثيرون من الاشتراكيين المصريين حريتهم وحياتهم ، وهم يحاربون من أجل تحرير الطبقات الجماهيرية من قيود علاقات الانتاج الاقطاعية والرأسمالية . ولم يثنهم عن ذلك بطش القصر قبل الثورة ، أو وحشية النظام الناصرى بعد الثورة ، ودفع شهدى عطية الشافعى حياته ضربا حتى الموت فى أحد سجون عبد الناصر .

وفى معاركنا العسكرية مع اسرائيل سقط الألوف من الشهداء ، وشهدت سيناء بطولات لا حصر لها برزت من بين أبناء العمال والفلاحين والكادحين . بل لقد بُنى حائط الصواريخ قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتحت كل موقع منه مئات الجثث من شهدائنا دفنت بفعل قذائف الطائرات الاسرائيلية . وفى أثناء العبور فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ كان من عبروا أبطالا بلا منازع اكتسبوا احترام التاريخ ، لأنهم عرضوا صدورهم للنار وقدموا حياتهم رخيصة فداء لكرامة هذا الوطن .

هذه هى نماذج البطولات الحقيقية التى ألهمت شبابنا معنى الفداء والبطولة على مدى تاريخه . فاذا جاءت بعض أحزاب المعارضة فى بلادنا تقدم بديلا لهذه البطولات ولهذا المعنى من معانى الفداء والبطولة ، ولتلتقط قصة جندى مصرى عاثر الحظ ، أطلق النار ـ دون وعى حسب قوله ـ على عدد من الأجانب الذين لا يعلم جنسياتهم من المدنيين ، وقتل سبعة منهم ـ وجعلت من هذا العمل بطولة ! فانها تكون قد امتهنت معنى البطولة الواعية والفداء الحقيقى .

واذا هى عمدت إلى تهييج الطلبة والجماهير باسم هذا البطل الذى صنعته بدون بطولة ، فانها تكون قد رسمت لشبابنا أنموذجا جديدا للبطولة لم يعرفه نضالنا الشعبى على مدى تاريخه !

لقد كان من حق هذه الأحزاب المعارضة أن تنازع الحكومة ـ التى أخطأت بالتعتيم الاعلامى ـ الحق فى تقديم الجندى إلى محكمة عسكرية، اذا رأت فى ذلك ما يحقق مزيدا من العدل ـ ولكن لم يكن من حقها صنع بطولة لا وجود لها ، واثارة الطلبة والجماهير باسم هذه البطولة تزييفا للشعور الوطنى الحقيقى .

نعم كان على هذه الأحزاب المعارضة أن تعلم أن تهييج الجماهير فى وقت تعانى فيه من المتاعب الاقتصادية هو عمل خطر يمكن أن يؤدى إلى نكسات عرفتها مصر من قبل ، وكان آخرها ما أعقب أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٠ المشهورة ! .

ولو كـان هناك بديل مطروح للنظام الحـالى تقـدمــه هذه الأحـزاب المعارضـة ، لأمكن فـهم موقـفـهـا ، أمـا والبـديل لا يعدو فـاشـيـة عـسكرية تتمكن من الحكم باسم حـمـاية الأمن والنظام ، أو نظام شـيـوعى تقـوده عناصـر مـتـخلفة فكريا عن كل مـا حـدث من تطوير فى الفكر الاشـتـراكى العلمى ، تفرض نفسـها حـاليا فى السـاحة السـياسـية ، وهـى مسئولة عن انقسـام قـوى اليسـار وتطاحنه وانعـزاله ـ فـان هذا يوضـح مـدى الخطأ الذى وقعت فيه هذه القوى المعارضـة . فالأمر المحقق أن القوى الشيوعية ليست جاهزة ، ولكن الفاشـيـة العسكرية جاهزة على الدوام فى كل بلاد العالم !.

وليس معنى ذلك وقوفى ضد حق الجماهير فى التعبير عن نفسـهـا ، فمن حـق الجماهير على الدوام الدفـاع عن نفسـهـا ضـد مـا تتعـرض له من ظلم أو طغيـان أو استبداد ، ومن واجبـهـا أن تدفـع الثمن ، ولكن ليس من حق أحـد تحـريك الجمـاهـير بقـضـايا مـزيفة ومـصطنعـة ، فـيـهـدر طاقـتـهـا ويبدد تضحياتها هباء ، ويقذف بها فى هوة ليس لها قرار ! .

كـذلك ليس من حق المعـارضـة اسـتـفـزاز الحكومـة فى عـلاقـاتـهـا مـع اسـرائيل . فـمثل هـذه المسـائل التى تتـعلق بالمصلحـة القـومـيـة العليـا ، لا يجب أن تكون محـل مزايدة ، الا اذا كانت المعارضة تملك البديل الايجابى والقابل للتنفيذ الذى تفرض به ما تنادى به . نعم لا ضـرورة للمزايدة على وطنية النظام ، حـتى ولوكـان من حق الدول العربيـة الأخـرى هذه المزايدة لاخفاء عجزها وعارها ، وتبرير مقاطعة مصر سياسيا حتى الآن !

فـمن حق النظام الليبى دفعنا إلى حـرب مع اسرائيل ، لأنه ـ رغـم مـا يملك من عدة وسلاح ـ لا يـحارب اسرائيل ، ولم يـحاربها ، وانما يـحارب فى تشـاد ! . ومن حق احدى الدول العربية الأخرى دفعنا إلى مواجهة مع اسرائيل ، لأنها ـ رغم الأسلحة التى اشترتها فى الشـهور الأخيرة بألف مليون دولار ـ لا تنوى توجيهها ضد اسرائيل ، وانما تشتريها لأسباب لا يعـملهـا الا الله ! و من حق النظام السـورى دفـعنا إلى مـواجـهـة مع

اسرائيل، لأنه يعتمد علينا فى هذه المواجهة ، ولا يقوم بها نفسه رغم الغزو الاسرائيلى للبنان فى أثناء وجوده العسكرى ورغم احتلال اسرائيل الجولان !. ومن حق دول أخرى المزايدة على وطنية النظام المصرى لأنها مشغولة بحروبها مع غيرها ، أو فيما بينها ، عن مواجهة اسرائيل .

ولكن ليس من حق المعارضة المصرية المزايدة على وطنية النظام ، ومحاولة تجريحه ، وهى تعلم جيدا أنها لو كانت مكانه فى الحكم لما استطاعت تجاهل الظروف السياسية العالمية التى يتحرك فى اطارها ، والا عرضت بلادنا لأخطار ماحقة تعود بها إلى الوراء ! .

فلم يكن عبد الناصر أقل وطنية وهو يقبل ـ بعد العدوان الثلاثى ـ فتح البحر الاحمر أمام الملاحة الاسرائيلية ـ لأول مرة منذ بداية الصراع العربى الاسرائيلى ـ والسماح لقوة طوارىء دولية بالتواجد فى منطقة شرم الشيخ لتمر أمامها السفن الاسرائيلية بدلا من أن تمر أمام القوات المصرية . ولو تجاهل عبد الناصر الظروف الدولية لفقد وطنيته ، لأن الوطنية ليست هى الرعونة والتهور والقفز فى الظلام !.

ولم يكن عبد الناصر أقل قومية لأنه رفع ـ بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ـ شعار «ازالة آثار العدوان» على حساب القضية الفلسطينية ، لأن استمرار العدوان ، كان يجعل القضية الفلسطينية قضية مضاعفة ، اذ يضيف اليها الأراضى التى احتلتها اسرائيل فى أثناء حرب يونية .

ولم يكن عبد الناصر أقل وطنية حين دعا الاتحاد السوفيتى إلى التواجد العسكرى فى مصر ، وسمح للطائرات السوفيتية بحماية أجوائها ، وللقوات السوفيتية بتشغيل قواعد الصواريخ ـ لأنه لو ترك الطائرات الاسرائيلية تمرح فى سماء مصر وأجوائها ، وتقصف ما تشاء من مصانع ومدارس ، لا نتقص ذلك من وطنيته على وجه التحقيق .

ولم يكن عبد الناصر أقل وطنية لأنه دعا الملك حسين فى أعقاب نكسة يونيو للتفاهم مع الولايات المتحدة لاستخلاص الضفة الغربية من

يدها ، أو وجه نداءه المشهور إلى الرئيس الأمريكى نيكسون فى أول مايو ١٩٧٠ للتفاهم ،وقبوله فيما بعد مبادرة روجرز ـ رغم مزايدة النظم العربية واتهامها له بتصفية القضية الفلسطينية ،ودخول المقاومة الفلسطينية نفسها فى هذه المزايدة .

وأخيرا لم يكن السادات أقل وطنية وهو يقوم بمبادرة القدس ، أو وهو يعقد اتفاقات كامب ديفيد ، أو وهو يبرم المعاهدة المصرية الاسرائيلية . لأنه لم يجبن من قبل عن استخدام السلاح ، وخاض أشرف حرب فى تاريخ مصر الحديث ، وهى حرب أكتوبر . ولم يكن ذنبه أن الظروف الدولية وعلاقات القوى بين القوتين الأعظم لم تسمح له بتحقيق نصر حاسم .

ولم يكن السادات أقل وطنية لأنه استخلص سيناء بالشروط المقيدة التى تضمنتها المعاهدة المصرية الاسرائيلية . فلم يكن مصطفى النحاس أقل وطنية وهو يبرم ممعاهدة ١٩٣٦ بكل قيودها ، ولم يكن عبد الناصر أقل وطنية وهو يبرم معاهدة الجلاء التى لا تفضل معاهدة ١٩٣٦ كثيرا . فالسياسى يتحرك فى حدود الممكن وليس فى حدود المستحيل ! .

وبالتالى فلا ضرورة للمزايدة على الحكومة المصرية وهى تتحرك فى اطار الظروف الدولية التى لا تملك الخروج عنها ، فلا يوجد بين المزايدين من يرشحه تاريخه النضالى لتحدى الظروف العالمية وموازين القوى بين مصر وغيرها من الدول المحيطة بها .

على أنى ـ فى الوقت نفسه ـ أقول للرئيس مبارك ـ من موقعى كمؤرخ وليس كاتبا سياسيا فحسب ـ إن صموده أمام كل هذه المزايدات والممارسات الخاطئة من جانب بعض القوى المعارضة ، هو أعظم ما يدخل به التاريخ ! ، وفى الوقت نفسه هو أعظم ما يقدم به مصر للعالم الخارجى الذى يدرك معنى الحرية والديموقراطية ! ، كما أنه فى الوقت نفسه أيضا أهم ما يضمن الاستقرار لمصر الذى هو ضرورى لها لتتغلب على مشاكلها الداخلية والخارجية ، وتتقدم إلى الأمام .

ولا يضير أى نظام حكم أن تحدث فيه ممارسات ديموقراطية خاطئة، وانما يضيره ألا تكون فيه ممارسات ديموقراطية أصلا . لقد قدم عبد الناصر الكثير من الانجازات لوطنه ، ولكن غياب الممارسة الديموقراطية فى عهده أدانه أمام التاريخ ، فلم يبق منه سوى الحاكم الذى كان يملك أغلبية قل أن يحظى بها حاكم مصرى فى التاريخ ، ولكنه آثر أن يحكم بأسلوب القمع والسجون والمعتقلات واضطهاد المعارضين .

ان الجرائم التى ترتكب فى حق الديموقراطية تنتقم من مرتكبيها ، سواء كانوا فى الحكم أو المعارضة .. وفى كثير من الأحيان يدفع ثمنها الجميع ! وعلى أصحاب القلوب الوطنية الكبيرة التى ارتضت الديموقراطية مذهبا وأسلوبا للحكم ، أن تعرف أن الوصول إلى الديموقراطية الحقيقية ، مثل الجنة ، يمر بالجحيم ! .

الصحافة بين حرية الرأى وحرية التشهير !*

في لقاء الرئيس محمد حسنى مبارك برجال الفكر والاعلام بمبنى التلفزيون يوم ٥ أكتوبر ١٩٨٦ ، وكان لى شرف حضوره ، كنت واحدا من اثنين دافعا عن صحف المعارضة في هذا الاجتماع ، وكان الأول هو الأستاذ أحمد بهاء الدين ، وقد تبعته على الفور، وقلت إنه اذا كانت هناك تجاوزات من صحف المعارضة فهناك تجاوزات من الصحف القومية ، و اننى شُتمت فى الصحف القومية بأقذع مما شتمت فى صحف المعارضة !.

وقد استفز هذا القول صديقى الأستاذ موسى صبرى ، الذى ذكرنى بشتائم جريدة «الأهالى» المقذعة لى ! و كان محقا ! ولكنى ذكرته بشتائم مجلة «المصور» وجريدة «الجمهورية» لى التى لا تعد شتائم جريدة «الأهالى» إلى جوارها شيئا !.

* اكتوبر فى ٢١ / ١٢ / ١٩٨٦

وتدخل الرئيس مبارك ، بطيبته وسماحته المعروفة ، ضاحكا لفض الاشتباك بين الأصدقاء ، وانتهى الأمر إلى اعتبار صحف المعارضة فى مصر ظاهرة صحية مهما كانت التجاوزات .

ومع ذلك ، ففى لقاء آخر تشرفت فيه بمقابلة الرئيس فى بيته ، تلا ذلك بأيام ، طالبت الرئيس بتكوين لجنة من محامى الحزب الوطنى للتصدى للتشهير الذى يتعرض له بعض الكتاب والمفكرين والسياسيين المصريين على يد بعض صحف المعارضة ، التى لا تتورع عن تلويثهم ونشر الأخبار الكاذبة عنهم .

وكانت وجهة نظرى التى أوضحتها للرئيس أن الكثيرين من هؤلاء الكتاب والمفكرين يمتنعون عن مقاضاة هذه الصحف ، لما تتكلفه هذه المقاضاة من نفقات باهظة يعجز معظمهم عنها ، ولأسباب أخرى ـ الأمر الذى يشجع هذه الصحف على الانطلاق فى خطة التشهير قدما ، بل ومضاعفتها دون خوف أو خجل . وبذلك تتحول الحرية التى تتمتع بها هذه الصحف فى النشر من حرية للصالح العام إلى حرية لتصفية الحسابات ، وهو ما يشوه وجه الديموقراطية التى نستظل بها .

وقد كان هذا الذى طلبته من رئيس الجمهورية هو أضعف الايمان ـ وهو أن يكون القانون درعا لحماية الحرية والديموقراطية ، ولا يكون تدخل الادارة والاجراءات الاستثنائية على نحو ما يحدث فى البلاد التى تحكم حكما دكتاتوريا . و أن تكون جهة القضاء هى الفيصل فى الاتهام ولا تكون الحكومة أو الحاكم . أما أن يمضى هذا الوضع الشاذ الذى نعيش فيه ، فلا حكومة تحاسب ، ولا قضاء يحاسب ، فمعنى ذلك تمريغ سمعة الكتاب والمفكرين والسياسيين فى التراب على أيدى بعض صحف المعارضة التى تسىء استخدام الحرية التى تتمتع بها ، مما يقلب الغرض تماما من الديموقراطية ، ويفقد الناس الايمان بها والثقة بها .

ولست أدرى ـ حتى الآن ـ مصير الاقتراح الذى عرضته على الرئيس محمد حسنى مبارك ، باعتباره رئيس الحزب الوطنى ، وهل نسيه

فى غمرة مسئولياته الجسيمة وانشغاله بمصالح البلاد ، أو أنه ما يزال يذكره ؟ ، وهل يرى جدواه أو يرى أنه لن يُصلح شيئا من تلك الانحرافات! ـ وان كنت أنتهز هذه الفرصة لأعيد عرضه على الرئيس ، وألح فى الاستجابة له ، وأطمئن سيادته ـ وأنا أعرف كما يعرف غيرى ـ مدى حرصه على حرية الصحافة ـ إن تنفيذ هذا الاقتراح لن يعد بحال من الأحوال اجراء ضد حرية الصحافة ، وانما هو اجراء لحماية حرية الصحافة من عبث العابثين والمستهترين ! .

ويكفى أن أستشهد بسعد زغلول ـ وهو رئيس أكبر حزب ليبرالى شهدته البلاد ـ الذى لم يجد من وسيلة للرد على المفترين من خصومه السياسيين سوى التقاضى !. على الرغم من أنه كان ذلك الحين رئيس أول حكومة دستورية فى البلاد ، وهى الحكومة التى عرفت باسم «حكومة الشعب» .

ففى ذلك الحين كانت تعارض سعد زغلول جريدة السياسة ، لسان حال حزب الأحرار الدستوريين ، وجريدة الأخبار ، لسان حال الحزب الوطنى القديم ، وكانت تعارضه كذلك ـ على صورة هزلية ـ صحيفتا الكشكول والصاعقة . وقد بلغت معارضة هذه الصحف لسعد حدا من العنف والبذاءة لم يجد سعد زغلول معه بدا من الالتجاء إلى القضاء ، فكان يلجأ إلى النيابة طالبا منها التحقيق فيما يصدر ضده من مقالات حافلة بالكذب والطعن !.

ومع ذلك فقد شاعت بجاحة خصومه إلا أن يعتبروا التجاءه إلى القضاء تنكيلا بهم وانتقاما ! . وقد سمع سعد زغلول بنفسه هذا الاتهام حين منعت النيابة سفر الدكتور محمد حسين هيكل إلى الخارج بسبب اتهامه فى خمس قضايا ، فطلب عبد الرحمن رضا باشا ، وهو صهر الدكتور هيكل ، مقابلة سعد زغلول للتوسط فى الأمر ، وكان مما قاله لسعد : «وما ضرورة هذا الانتقام ؟» . وقد رد سعد زغلول غاضبا :

انتقام يا عبد الرحمن ؟ . لقد لجأت إلى النيابة كما يلجأ اليها أضعف الناس رجالا ونساء ، وتسمى هذا انتقاما ؟» .

وقد ساق الدكتور هيكل هذه الرواية فى مذكراته للتدليل بها على طغيان سعد زغلول ! فكأنه أراد أن يحرمه - وهو رئيس وزراء - مما يتمتع به أى فرد من أفراد الشعب .

والغريب أنه بعد أن أدليت للرئيس مبارك بهذا الاقتراح ، اضطر ثلاثة من كبار الصحفيين فى مصر ، وهم : محسن محمد ، وصبرى أبو المجد ، وموسى صبرى ، إلى مقاضاة جريدة «الأحرار» لتعرضها لهم بحملة رأوا أنها قد احتوت على مفتريات تمس سمعتهم ، ورأوا تحكيم القضاء للفصل فى هذا النزاع . وسوف يتحمل الزملاء الثلاثة نفقات التقاضى لأنهم يقدرون عليها ، ولكن هناك عشرات من الكتاب غيرهم لا يقدرون على ذلك ، وبالتالى تبقى الأكاذيب التى وجهت ضدهم باقية طالما شاءت ذلك الجريدة المعارضة !

فهل بقيت لدى حجة أخرى أعزز بها للرئيس محمد حسنى مبارك الاقتراح الذى تقدمت به اليه بتكوين لجنة من محامى الحزب الوطنى تحت عنوان : «لجنة التصدى للتشهير» ؟. تُرى هل تستطيع جريدة معارضة أن تستمر طويلا فى قذف الشرفاء من الكتاب والمفكرين والسياسيين اذا وجدت نفسها أمام عشرات القضايا المرفوعة ضدها ممن شهرت بهم ، واذا كان عليها أن تدفع لهم مئات الألوف من الجنيهات تعويضا عن المفتريات التى ساقتها ضدهم ؟. اللهم الا اذا كانت تتلقى عما خارجيا يمكنها من التمادى فى غيها ؟.

وألا يُعد تكوين هذه اللجنة وقيامها بمسئولياتها ، كشفا لا دعاء بعض صحف المعارضة بالدفاع عن حقوق الانسان العربى ، بينما هى تحلد مخالفيها فى الرأى بالأكاذيب والمفتريات ؟ وألا يعد فضحا للذين

يتهمون نظام الحكم فى مصر بالدكتاتورية بينما هم فى قرارة نفوسهم ألد أعداء الديموقراطية !

اننى يمكن أن أغتفر لجريدة ما نشر مفتريات وأكاذيب اذا هى وقعت تحت خداع أو تضليل محرر بها ، ولكنى لا أغتفر لها أبدا اذا هى عرفت الحقيقة ، ورفضت نشر التكذيب أو قامت بتحريفه لاستبقاء مفترياتها وأكاذيبها !.

ومن حسن الحظ أننى شاهد على التاريخ فى هذه الواقعة التى أرويها للقارىء ، وأملك بياناتها ومستنداتها ، وتتعلق بجريدة كنت أحد كتابها فى يوم من الأيام ، وهى جريدة «الشعب»لسان حال حزب العمل .

فمنذ أوائل صيف هذا العام ، وفى شهر مايو ١٩٨٦ ، قامت الجريدة بحملة تشهير واسعة النطاق ضد عدد من الكتاب والمفكرين والعلماء المصريين تحت عنوان «القائمة السوداء» ، طالبت فيها الشعب بمقاطعتهم ، بحجة صلتهم باسرائيل !.

ووصل تطاول الجريدة وجرأتها إلى كلية الاعلام بجامعة القاهرة ! لأن مجلس كليتها ـ كما قالت ـ وافق على اجراء دراسة ميدانية للمقارنة بين التلفزيون الاسرائيلى والتلفزيون المصرى ! كما أتهمت الدكتورة الفاضلة سهام نصار بالاتصال بالمركز الأكاديمى الاسرائيلى لاعداد دراستها عن الصحف اليهودية فى مصر ، كما طالبت بمقاطعة عالم من أكبر علماء مصر وهو الدكتور نبيل يونس ، أستاذ أمراض النساء، وافتتحت هذه الحملة البديئة باسمى ، حيث طلبت إلى الشعب مقاطعتى لما زعمته من دفعى المعيدين بكلية تربية جامعة المنوفية إلى الذهاب فى بعثات إلى اسرائيل ـ وهو خبر كاذب وافتراء !.

وقد استمرت الحملة ، التى كان واضحا أن الهدف منها هو تخريب العقل المصرى ، تحت ستار مقاومة تخريب العقل المصرى ! ، وافقاد الشعب المصرى ثقته بنفسه وبعلمائه ومفكريه ومؤسساته العلمية . وهى

حملة كانت قد بدأت منذ فترة ، وصدرت فيها كتب صفراء طبعت على حساب أصحابها ، المدفوع لهم من دولة عربية مجاورة معروفة تكيد لمصر.

وقد رأيت تجاهل هذه الحملة في البداية احتقارا لشأنها ، ولأنني أعرف القائمين عليها ، لولا أن الجريدة استمرت - في نفس الباب« أخبار ممنوعة » في نشر عدد آخر من الأكاذيب عني . وعندئذ فكرت في الكتابة إلى الجريدة لتصحيح ما نشرته عني من مفتريات ، فاذا نشرته برهنت على حسن ظنها ، وعلى أنها خدعت فيما نشرت ، واذا تجاهلته أثبتت سوء نيتها ، وتكون بذلك قد ارتكبت في حق الديموقراطية جريمة لا تغتفر.

نعم ، ففي ذلك الوقت كانت جريدة «الشعب»تظهر نفسها في مظهر حامي حمى الديموقراطية في مصر ،وتنشر أعظم المقالات التي تتهم عهد وحكومة مبارك بالدكتاتورية والاعتداء على الحريات ! ، وكان يدبج هذه المقالات كاتب أجله وأحترمه وهو الأستاذ الدكتور محمد حلمي مراد ، ومناضل قديم هو الأستاذ فتحي رضوان ، يتزعم منذ ١٩٨٢ منظمة أسمت نفسها المنظمة العربية لحقوق الانسان» ! .وكان على الجريدة أن تثبت للقراء أنها لا تتاجر بشعارات الديموقرطية ، وانما تؤمن بها كما يؤمن فولتير ، أو حتى أحمد حسين ! .

وقد رأيت قبل ارسال التصحيح أن أتصل برئيس تحريرها عادل حسين ، المناضل الماركسي القديم ، الذي طالما عاني في أيام عبد الناصر من المحاكمات والاضطهاد . وقد سررت كثيرا حين أبدى لي ترحيبه بنشر التصحيح ، حتى أخذت أعيد حساباتي ، وألوم نفسي لما تبادر إلى ذهني من سوء الظن . وسافرت إلى لندن في أواخر يوليو بعد أن أرسلت ردي اليه بالبريد المسجل .

على أني فوجئت بأن الرد الذي أرسلته إلى عادل حسين لم ينشر طوال اقامتي بالخارج ، وحتى عودتي في شهر سبتمبر ، الأمر الذي

دعاني إلى الاتصال التليفوني به لأستوضح منه السبب ، واذا به يخبرني بأن الرد (المرسل بالبريد المسجل) لم يصله ! وهنا عرضت عليه توصيل الرد بنفسي إلى منزله القريب مني في مصرالجديدة - وهو ما تم بالفعل .

وأخيرا في يوم ٣٠ سبتمبر نشرت جريدة « الشعب » ، ردي الذي كان صدمة لي ، فقد أجرت له عملية تزيييف وبتر وتشويه تبين مدى ايمان الجريدة بالديموقراطية وحقوق الانسان التي تتشدق في كل عدد بالدفاع عنها ، ويكفي في ذلك أن أنشر على القاري كلا من النص الذي نشرته الجريدة الديموقراطية الأمينة ، وتعليقها عليه ، والنص الذي أرسلته اليها مرتين ، واحتاج إلى شهرين كاملين لنشره على صفحاتها مشوها مبتورا.

لقد كتبت الجريدة تحت عنوان : «رد د. عبد العظيم رمضان وتعليق من الشعب » تقول :

«تلقت الشعب من الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان ردا على ما نشر عنه . فقد نفى الدكتور خبرتجنيده لبعض الباحثين في مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر للعمل في مركز الأبحاث الأمريكي التابع الجامعة الأمريكية ، وأضاف أنه لا علاقة له بهذا المركز ، » ولو كان لي تعاون علمي مع الجامعات الأمريكية لما أخفيته ، فلست أكثر وطنية من الجامعات المصرية التي توجد بينها وبين الجامعات الأمريكية اتفاقيات لاحصرلها» . ونفى كذلك الدكتور رمضان ما نشر عن رسالة الدكتوراه لسهام نصار ، حيث ذكرت الشعب أن الباحثة كشفت عدم صحة ما ذكره في أحد مؤلفاته عن احراق ثورة يوليو للدوريات اليهودية (هكذا ورد في الجريدة حرفيا !) وأكد الدكتور عدم صحة ذلك ، وقال كذلك انه لا علاقة له بتشجيع المصريين أو اعاقتهم في موضوع الذهاب إلى اسرائيل في بعثات » .

هذا هو التشويه الذى نشرته الجريدة لردى ، والذى أتاح لها أن تعلق عليه التعليق الآتى :

«والشعب تؤكد أنها لا تقصد الاساءة إلى من تختلف معهم سياسيا، ونحن نختلف مع الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان فى أغلب مواقفه السياسية الأخيرة ، ونقول إن مواقفه تعتبر فى حد ذاتها تشجيعا لشباب المعيدين على اعتبار أن الذهاب فى بعثات إلى اسرائيل لا يتنافى مع الموقف الوطنى . ومن خلافاتنا معه أيضا أنه لا يعتبر «العلاقات الخاصة» مع المراكز الأجنبية مما يثير التحفظ ، ونحن نؤكد للدكتور أن الفارق كبير جدا بين اقامة علاقات مع الجامعات الأمريكية من خلال الدولة المصرية ومؤسساتها وجامعاتها ، وبين اقامة علاقات خاصة لبعض الأساتذة الأفراد مع الجهات الأجنبية ، ويحسن فى هذه الأمور اتقاء مواضع الشبهات » !.

ويتضح من هذا التعليق أن الجريدة الأمينة قد استبقت الأكاذيب التى نشرتها عنى - والتى كان ردى عليها كفيلا بتبديدها لو نشرته بأمانة ـ فقد استبقت أكذوبة تشجيعى للمعيدين على الذهاب إلى اسرائيل ، واستبقت أكذوبة وجود «علاقات خاصة» بينى و بين جهات أجنبية بعيدا عن مؤسسات الدولة وجامعاتها ، واستبقت أكذوبة أن الباحثة سهام نصار نقلت عن كتبى احراق ثورة يوليو للدوريات اليهودية، حيث اكتفت بنشر انكارى مجردا ، ولم تنشر أسانيدى المسجلة فى ردى.

وسأنشر فى العدد القادم نص الرد الذى أرسلته للجريدة كاملا ، كما أناقش الخلافات السياسية التى لمحت اليها الجريدة ، ليرى القارىء أى المواقف السياسية أكثر استقامة لمصلحة مصر .

حرية الصحافة وقانون الغاب ! *

أكتوبر فى ٢٨ / ١٢ /١٩٨٦

أود أن أقول فى بداية هذا المقال ، الذى أستأنف به الرد على المفتريات التى تنشرها بعض صحف بالمعارضة عن خصومها فى الرأى ، والتى خصتنى جريدة «الشعب» بنصيب منها - أننى لا أقصد مما أكتبه الا الدفاع عن الديموقراطية ، التى تحترم الرأى المعارض ، ولا تكتفى باطلاق الشعارات التى تؤكد ممارساتها أنها لا تؤمن بها .

ذلك أننى أومن بأن التجربة الديموقراطية الحالية فى عهد مبارك - حتى فى الحدود التى تتفق مع علاقات الانتاج - هى الفرصة الأخيرة لكافة القوى السياسية فى مصر ، لنقل بلادنا إلى حكم ديموقراطى صحيح ، بعد سنوات طويلة من الحكم العسكرى الصبغة الذى استمتعت به بلادنا ! منذ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - أو بتعبير أكثر دقة - منذ حادث المنصة القديم فى يوم

٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ الذى فشل فيه التيار الدينى ، ممثلا فى الاخوان المسلمين ، فى اغتيال عبد الناصر ـ إلى حادث المنصة الجديد فى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، الذى نجح فيه التيار الدينى ، ممثلا فى تنظيم الجهاد ، فى اغتيال السادات !.

ذلك أن نجاح هذه التجربة الديموقراطية لا يقع عبئه على عاتق الحزب الوطنى وحده ، الذى ورث الاتحاد الاشتراكى ، الذى ورث بدوره الاتحاد القومى ، الذى ورث بدوره هيئة التحرير ! ـ وانما يقع هذا العبء بدرجة متساوية على أحزاب المعارضة ، التى عليها أن تقدم لشعبنا الأنموذج الأمثل للمعارضة الواعية التى تؤمن بالديموقراطية حقيقة لا شعارا ، والتى تفهم دورها التاريخى فى هذه الحقبة من الزمن فهما واعيا ، والتى تعلمت درس التاريخ، فتخلصت من ممارساتها السياسية الخاطئة التى ارتكبتها فى عهد ما قبل الثورة ، اذا كانت جذورها الفكرية تمتد إلى هذا العهد .

ومن المعروف أن أحزاب المعارضة الرئيسية الحالية فى بلادنا ، وهى أحزاب : الوفد ، والتجمع ، والعمل ، ترجع جذورها إلى ما قبل الثورة ، وكانت تمثل أهم التيارات الفكرية التى وفدت على بلادنا ، وهى : التيار الليبرالى ، والتيار الماركسى ، والتيار الفاشى . وكان الوفد يمثل التيار الليبرالى ، بينما كانت المنظمات الشيوعية القديمة ، وأهمها : حدتو ، وطليعة العمال ، والحزب الشيوعى المصرى ـ تمثل التيار الماركسى ، بينما كانت جماعة مصر الفتاة لأحمد حسين ، تمثل التيار الفاشى ، وهى أصل حزب العمل الحالى ولسان حاله جريدة الشعب .

وفيما عدا التيار الليبرالى الذى يمثله الوفد ، والذى يدين بالديموقراطية ، فان التيارين الآخرين لا يؤمنان بالديموقراطية الا كشعار يوصل إلى الحكم ، وبعدها يتم فرض الدكتاتورية : إما دكتاتورية البروليتاريا فى النظام الماركسى ، أو دكتاتورية الطبقة البورجوازية (الراسمالية) فى النظام الفاشى . وهو ما حدث فى روسيا أثناء الحرب

العالمية الأولى ، وفى ألمانيا فيما بين الحربين العالميتين . فقد قادت ديموقراطية حكومة كيرنسكى فى روسيا إلى الثورة السوفيتية الشهيرة ـ ثورة أكتوبر ١٩١٧ ـ وقادت ديموقراطية جمهورية فايمار فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، إلى استيلاء هتلر على الحكم وفرض الحكم النازى الفاشى .

ومع أن ظروف العمل السياسى فى مصر كانت مختلفة بالنسبة للتيار الماركسى والتيار الفاشى ، كما أن دورهما التاريخى اختلف بالضرورة ، فلم يستطيعا الوصول إلى الحكم أثناء الاحتلال البريطانى ، الا أنهما لعبا دورهما المعادى للديموقراطية بعد قيام ثورة يوليو !.

لقد سيطر الفكر الفاشى ، المعادى للأحزاب والحياة الديموقراطية ، بعد قيام الثورة مباشرة ، على يد رجل «مصر الفتاة» القديم ، السيد فتحى رضوان ، الذى نجح بمساعدة سليمان حافظ ، وكيل مجلس الدولة، فى سد الطريق تماما أمام عودة انعقاد البرلمان الوفدى المنحل ، وادارة عجلة الديموقراطية الليبرالية . وأفلح فى تحويل مسار الثورة إلى الحكم الدكتاتورى ، والاشتراك فى أول وزارة تشكلت بعد اقالة على ماهر ، بعد أن رشح لها سبعة من زملائه ! وتولى الوزارة لمدة ست سنوات متصلة ـ هى السنوات التى صفيت فيها الحريات تماما ، وزُج بجميع القوى الديموقراطية والتقدمية فى السجون ، وتعرض فيها الاخوان المسلمون لأكبر محنة فى تاريخهم ، ولم يبق فى الساحة السياسية سوى ثوار يوليو البواسل ، تعاونهم القوى السياسية القديمة ، التى لم تؤمن أبدا بالديموقراطية الليبرالية !

أما الفكر الماركسى ـ فى أكثر الصور تشويها ! ـ فقد سيطر بعد التأميم ، وعلى يد ضباط يوليو وليس على يد الماركسين الذين كانوا فى السجون !، وكانت نتيجته اختراع الاتحاد الاشتراكى ، الذى كان يمثل اتحاد القوى المنتفعة بالثورة ، ويطبق اشتراكية لم تعرفها كتب النظريات

السياسية والاقتصادية ، ويقيم دكتاتورية لم تعرفها التجارب الاشتراكية، هى دكتاتورية الضباط وليست دكتاتورية البرليتاريا !

وهذا يوضح أزمة الديموقراطية الحالية ، أو أزمة التجربة الديموقراطية فى عهد مبارك ! ففيما عدا الوفد ، لا يوجد حزب معارض له تاريخ نضالى فى سبيل الديموقراطية ، أو حتى يؤمن بها !

وأكثر الأصوات فى الساحة السياسية التى تجلجل باسم الديموقراطية هى أصوات ذات تاريخ أسود فى التآمر على الحريات واضطهاد الرأي الآخر ، أو السكوت المخزى على الجرائم التى ارتكبت تحت بصرها فى حق الديموقراطية .

إنها أصوات تحاول أن تصنع لنفسها تاريخا جديدا ، عن الطريق التظاهر بالتطرف فى الديموقراطية والدفاع عن الحريات ، والمزايدة على ديموقراطية مبارك التى تصفها بأنها دكتاتورية ! مع أن تاريخها يؤكد أنها لو وصلت إلى الحكم فسوف تطفىء المصابيح الحالية ، وستفرض رأيها على الرأى الآخر بالقوة والارهاب .

وهذا ما تثبته ممارساتها الديموقراطية مع مخالفيها فى الرأى ، والتى يغلبها عليها تاريخها ، الذى يكره الرأى الآخر كراهية التحريم، وتسىء فيه استخدام الحرية التى تتمتع بها ، فتحولها من حرية رأى إلى حرية تشهير !.

ولقد رويت للقارىء فى المقال السابق كيف نشرت عنى جريدة «الشعب» ، لسان حال حزب العمل ، عدة أكاذيب فى الباب الذى أنشأته لمحاربة مخالفيها فى الرأى ، والذى أطلقت عليه اسم «أخبار ممنوعة» ! وعمدت فيه إلى تلويث عدد من علماء مصر ومفكريها وكتابها وغيرهم ، تحت تهمة التعامل مع اسرائيل ، بل طالبت فيه بمقاطعة كلية الاعلام بجامعة القاهرة لاجرائها دراسة علمية ميدانية للمقارنة بين التلفزيون الاسرائيلى والتلفزيون المصرى ! كما اتهمت بالباطل الدكتورة سهام

نصار بالاتصال بالمركز الأكاديمى الاسرائيلى ! واتهمنى بتحريض المعيدين بكلية تربية جامعة المنوفية على الذهاب إلى اسرائيل فى بعثات ، كما اتهمتنى بالاتصال بجهات أجنبية بعيدا عن مؤسسات الدولة وجامعاتها ، ونسبت إلىّ أننى قلت فى مؤلفاتى إن ثورة يوليو أحرقت الدوريات اليهودية ، ونسبت إلى الدكتورة سهام نصار أنها فندت هذا الكلام فى رسالتها عن «صحافة اليهود الفرنسية فى مصر ! ـ وكان هذا كله كذب فى كذب ، وافتراءات فى افتراءات !

ولما أرسلت إلى الجريدة بخطاب تكذيب أدلل فيه على عدم صحة ما نشرته ، نشرت الخطاب مشوها ومختصرا إلى حد الاخلال ، وانتهت منه إلى تعليق تثبت علىّ فيه جميع الأكاذيب التى اختلقتها ، والتى كان خطابى كفيلا بتبديدها لو نشرته بأمانة ـ فاستبقت أكذوبة تشجيعى للمعيدين على الذهاب إلى اسرائيل ، واستبقت أكذوبة وجود علاقات خاصة بينى وبين جهات أجنبية بعيدا عن مؤسسات الدولة وجامعاتها ، واستبقت أكذوبة قولى فى مؤلفاتى إن ثورة يوليو أحرقت الدوريات اليهودية وأن الدكتورة سهام نصار كشفت عدم صحة هذا القول !

وقد أثبتت الجريدة بهذا المؤلف أنها تستخدم الحرية التى تتمتع بها فى تصفية الحسابات مع مخالفيها فى الرأى ، وفى التشهير بهم . وهو ما يتضح من نص الخطاب الذى أرسلته إلى رئيس التحرير ، والذى أنشره هنا كاملا على النحو الآتى :

الأخ الفاضل الأستاذ عادل حسين

تحية طيبة وبعد

أعتقد أنكم ضحية بعض الأخبار المدسوسة الكاذبة التى نشرتموها عنى فى باب «أخبار ممنوعة ، وفى صفحة ٩ فى عدد ١٥ يوليو ١٩٨٦ ، وفي عدد سابق . وكنت قد قررت تجاهل مثل هذه الأخبار الكاذبة ، اكتفاء بحديثى التليفونى معكم بخصوص تكذيب ما نشر فى عدد ١٣

مايو ١٩٨٦ ، خصوصا بعد أن قرأت لجريدتكم عدة اعتذارات متوالية فى نفس الباب عما نشر من قبل من أخبار حول بعض الشخصيات ، ثبت لكم عدم صحتها ، وكان آخر اعتذار هو ما اختتمتوه بعبارة · «ما يقع الا...» ـ (أى ما يقع الا الشاطر !)

«على أن عودة الباب إلى نشر مثل هذه الاخبار الكاذبة عنى فى عدد ١٥ يوليو ، وحرصا على مستوى جريدة كان لى حظ الكتابة فيها ، كما كان لى شرف الدفاع عنها ، وبما لى من حق الرد وفقا للقانون ، فانى أود أن أبلغكم أن الخبرين اللذين نشرا فى العدد الأخير بخصوص تجنيدى الباحثين فى مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر للعمل فى مركز الأبحاث الأمريكى التابع للجامعة الأمريكية ، هو كذب محض . فلم يسبق لى شرف التعامل مع الجامعة الأمريكية ، التى أكن لها ولأساتذتها الاحترام .

«ويبدو أن الكاذب ، الذى دس هذا الخبر عليكم ، لا يعرف الفرق بين مركز أبحاث تابع لجامعة علمية ، ومركز أبحاث تابع للمخابرات الأمريكية! . ولو كان لى تعاون علمى مع الجامعات الأمريكية لما أخفيته ، فلست أكثر وطنية من الجامعات المصرية التى توجد بينها وبين الجامعات الأمريكية اتفاقات ثقافية لا حصر لها تنفذ سنويا . ولست أعتقد أن جريدة الشعب أكثر وطنية من علماء مصر فى جامعاتنا المصرية . ومن هنا فان ما بناه المحرر من تجنيدى لبعض الباحثين فى مركز الوثائق للعمل فى مركز الأبحاث الأمريكى ، لا أساس له من الصحة ، لأن ما بنى على باطل فهو باطل .

«أما بخصوص الخبر الكاذب الآخر الذى نشر فى الصفحة التاسعة ن جريدة الشعب ، فهو ما يتصل برسالة تلميذتى سهام نصار ، التى حصلت بها على درجة الدكتوراه فى الصحافة بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى عن «صحافة اليهود الفرنسية فى مصر» ـ فقد أورد المحرر أن الباحثة كشفت عدم صحة ما ذكرتُه فى مؤلفاتى من أن ثورة

يوليو أحرقت الدوريات اليهودية   وهو خبر كاذب لسببين : أولهما أنه ليست لى مؤلفات قلت فيها مثل هذا الكلام الفارغ العارى عن الصحة ، وكان من واجب المحرر أن يورد اسم هذا الكتاب .

«أما السبب الثانى ، وهو ما لا يعلمه المحرر ، فهو أننى أشرفت ـ بتكليف من صديقى الدكتور خليل صابات ـ على الجزء التاريخى من رسالة تلميذتى سهام نصار ، وكلفتها باعادة كتابته مرات ومرات ، ولم أقبل هذا التكليف من صديقى الدكتور خليل صابات الا لايمانى بكفاءة الباحثة العلمية ، كما قبلت هذا التكليف حبا وصداقة للدكتور خليل صابات . ومن هنا فان رسالة سهام نصار لا يمكن أن تنسب الىّ ما لم أقله !.

«أما بخصوص ما ورد فى عدد ١٣ مايو ١٩٨٦ ، بخصوص دفعى المعيدين بكلية تربية جامعة المنوفية إلى الذهاب فى بعثات إلى اسرائيل ، فهو لا يقل كذبا عن الخبرين السابقين ، وقد ضحك عليه كل موظفى قسم الداسات العليا والبعثات فى الكلية ، الذين تعجبوا لعدم اهتمامى بالرد على هذه الأكذوبة عند نشرها ، أو حتى تحرى منهم أصلها !

وفهمت منهم ـ استناد إلى الوثائق ـ أنه عندما شرعت الحكومة المصرية فى تطبيع العلاقات مع اسرائيل ، وصلت إلى الكلية قائمة بالبعثات لترشيح المعيدين والمدرسين المساعدين ، وكانت تتضمن بعثة إلى اسرائيل ، وقد رأت احدى المعيدات ، المتخصصة فى اللغة العبرية ، ترشيح نفسها فى هذه البعثة ، ثم عدلت عن ذلك عندما نبهها بعض زملاءها إلى ما قد يسبب لها ذلك من متاعب ، فسحبت ترشيحها .

«ولم يكن لى صلة بهذه القضية كلها ـ لا بالترشيح ، ولا بالعدول ـ فلست رئيسا لقسم اللغة العربية ، حيث تنتمى الباحثة ، وانما أنا رئيس لقسم التاريخ . والوحيد الذى كان له صلة هو المشرف على قسم اللغة العربية . ولست أظن ـ شخصيا ـ أنه ممن يتحمسون لترشيح معيدة فى بعثة لاسرائيل !.

«وأخيرا فانى أعتقد أنه مع خلافاتنا السياسية فى الرأى ، والتى تزداد حدة ، الا أن شرف العمل السياسى والصحفى يقتضى زيادة

تحرى الدقة ، خصوصا مع الخصوم السياسين ، حرصا على التجربة الديموقراطية التى يعتمد مستقبل شعبنا السياسى كله على نجاحها ، والتى يهددها بدرجة خطيرة تدنى العمل السياسى إلى مستوى التشهير الكاذب ، الذى لا يرعى دينا ولا ذمة ولا يحفظ عهداً» .

انتهى الخطاب الذى أرسلته إلى جريدة الشعب . وقد تركت لها الباب مفتوحا للاعتذار عما نشرته من مفتريات ، حين ذكرت فى بدايته اعتقادى بأنها «ضحية بعض الأخبار المدسوسة الكاذبة» التى نشرتها - أى أننى برأتها مقدما من تبعات هذه الأكاذيب ، شريطة أن تنشر خطابى الذى يبين الحقيقة . ولكنها عمدت - بدلا من ذلك - إلى تحمل المسئولية كاملة ، واظهار نيتها المبيتة فى التشهير والافتراء ، حين شوهت خطابى فى عدة سطور ، وانتهت منه إلى اثبات الافتراءات .

فهل هذه هى الديموقراطية التى تعدنا بها جريدة الشعب حين يصل حزب العمل إلى الحكم ؟.. ديموقراطية التشهير ؟. وهل هذه هى الحرية التى تعدنا بها ، حريتها فى تلويث سمعة مخالفيها فى الرأى ، وحرمانهم من الدفاع عن أنفسهم ؟. وفيم كل تلك المقالات البليغة التى تطفح بها الجريدة فى كل عدد أسبوعى دفاعا عن الحريات وحقوق الانسان ؟. وهى لا تعترف بأبسط حق يتمتع به مواطن ، وهو حق الدفاع عن النفس ضد ما تنشره هى نفسها ضده من أكاذيب ؟.

إن من حق جريدة الشعب - دون سبب - أن تهاجم مخالفيها فى الرأى بكل شراسة ، لأن هذه هى الحياة الديموقراطية ، التى تقوم على صراع الآراء وتناقض المصالح والكشف عن سلبيات الرأي المضاد لاثبات صحة الرأى الآخر . ولكن كل هذا يجب أن يقوم على أساس شريف ، أى على أساس حقائق ثابتة محققة ، وليس على أساس أباطيل وأكاذيب وترهات ، والا تحولت الحياة الديموقراطية إلى غابة يأكل فيها القوى الضعيف .

واذا كانت جريدة الشعب قد اغترت بقوة الحرية التى تتمتع بها ، وأرادت أن تستخدمها فى التشهير بمخالفيها فى الرأي دون حق ، فانها تلجأ إلى قانون الغاب !، وحينئذ فلتتذكر أنها ليست أقوى الوحوش!

انقلاب الأهالى ! *

بعد تخريب فى صفوف اليسار المصرى استمر على مدى السنوات الست السابقة ، مارسته قيادة جريدة «الأهالى» لسان حال حزب التجمع ، بنشاط وحماس كبيرين ، بل وباخلاص نادر لم يسبق له مثيل! - سقط المخربون المخلصون فى انقلاب مدو قامت به الغالبية التى عيل صبرها بقيادة زعيم الحزب خالد محيى الدين ، وانتهت صفحة محزنة من صفحات تاريخ اليسار فى مصر سوف ينظر اليها التاريخ دائما باستنكار وغضب .

فلأول مرة فى تاريخ اليسار فى مصر ، الذى يمتد حتى الآن قرابة كامل من الزمان ، حدثت هذه الظاهرة ، وهى أن تتخصص جريدة الحزب اليسارى الناطقة بلسانه، فى طعن اليساريين المختلفين معها فى الرأى حول قضايا الوطن ، وتكرس جهودها فى تحطيم رموز اليسار الذين أمضوا حياتهم فى

* اكتوبر فى ١٩٨٨/٦/٢٩

خدمة فكره والنضال من أجل غلبة مبادئه ، ولا تتردد هذه الجريدة فى استخدام الفحش من القذف والبذاءة من القول فى وصف اليساريين الشرفاء ، وهو ما لم تفعله فى تعرضها لأشد اليمينين الرجعيين !

بل إن جريدة يمينية من الجرائد المصرية لم تتخصص فى مهاجمة اليساريين الشرفاء بقدرما تخصصت جريدة «الأهالى» ! ولم تنزل إلى ما نزلت اليه فى طعنها على هؤلاء اليساريين ـ (ربما لأن جريدة الأهالى قد أغنتها عن ذلك !)

وأذكر أننى ومناضل يسارى كبير، فارق الحياة هو المرحوم عبد الرحمن الشرقاوى ، تساءلنا فى وقت من الأوقات : تُرى هل كانت أجهزة المخابرات الأمريكية تفلح فى شق صفوف اليسار وتفتيته والنيل من رموزه بأفضل مما أفلحت جريدة الأهالى ؟. وهل كان يمكن لأشد أجهزة الفاشية والنازية ضراوة أن توقع بين صفوف اليسار تلك الفتنة التى أوقعتها جريدة «الأهالى» ؟. وقد تساءلنا فى ذلك الحين عما اذا كان ذلك الذى يحدث أمرا مدبرا ومخططا له عمدا ؟، أم أنه نوع من النوايا الطيبة التى تفرش الطريق إلى جهنم ؟.

عندما شرعت مجموعة من كبار رجال الفكر اليساريين فى تأليف حزب التجمع ـ أو «منبر اليسار» كما كان يطلق عليه فى ذلك الحين ـ فى أواخر عام ١٩٧٥ ، فى بيت حسين فهمى بالجيزة ـ وكنت أحد هؤلاء اليساريين ـ طُرحت فكرة تكوين حزب اشتراكى خالص ، كما طرحت فكرة تكوين «تجمع» يضم صفوف اليساريين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية، وكان رأى الشخصى تكوين حزب اشتراكى خالص ، بينما اتجهت الأغلبية إلى تكوين «تجمع» للقوى التقدمية فى مصر . وهو ما استقر الأمر عليه ، وأُشهر الحزب بوصفه «تجمعا» ، وانضمت اليه أغلبية ساحقة غير ماركسية ، كما انضمت اليه عناصرا اسلامية تقدمية عديدة، وانضم اليه أيضا فريق كبير من الناصريين

على أن المجموعة التى تولت مسئولية الأهالى فى السنوات الست السابقة ، نسيت هذه الحقيقة الهامة ـ التى تحدد سياسة حزب التجمع وتعين اتجاهاته ـ ربما لأنها لم تحضر اجتماعات التأسيس ، ولم تكن موجودة فى الساحة وقتذاك ، وربما لأنها مجموعة ماركسية بحتة ، وربما لأنها مجموعة مغامرة بطبيعتها !. فلم تكد تقفز إلى رئاسة وادارة تحرير جريدة «الأهالى» حتى نسيت تماما أنها ترأس تحرير جريدة «تجمع تقدمى» ، وتصورت أنها ترأس تحرير جريدة «حزب شيوعى» ! ـ بل انها بحكم عقلية «الخلية» التى تتحكم فيها تصورت أنها ترأس تحرير نشرة سرية ، وليس جريدة جماهيرية !.

وهذا هو السبب فى أنها نزلت بتوزيع الجريدة الجماهيرية ـ التى وصل توزيعها فى وقت من الأوقات ، وفقا لبعض الأقوال ، إلى مائة وخمسين ألفا ـ إلى توزيع نشرة سرية !. وهو السبب فى أنها حولت حرابها من صدور القوى الرجعية ، التى قام حزب التجمع لمواجهتها وكشف مؤامراتها وشدّ الجماهير المصرية منها ، إلى صدور القوى اليسارية التى تختلف معها فى الرأى سواء داخل حزب التجمع أو خارجة ! ـ رغم أن مهمتها الأساسية ليست فقط تجميع هذه القوى اليسارية بل وتجميع كل القوى التقدمية الأخرى معها !.

وهكذا حق القول بأن اليسار المتطرف يقف فى جبهة واحدة مع اليمين المتطرف ! فمنذ أن تألف حزب التجمع لم تكن لليمين المتطرف من مهمة سوى تصوير هذا الحزب فى عين الجماهير فى صورة حزب ماركسى خالص يتلفح بعباءة التجمع ! واختيار «الماركسية» مركزا للهجوم على الحزب سببه معروف ، وهو مخاطبة الدين لدى الغالبية الجماهيرية الساحقة .

وقد ناضلنا لتفنيد هذه الفرية فى ذلك الحين ، ودافعنا عن حزب التجمع فى مقالاتنا التى نشرناها فى مجلتى «روز اليوسف» و«صباح الخير» (أنظر فى ذلك الفصل الخامس من كتابى : «مصر فى عصر السادات»)

حتى قفزت تلك المجموعة الماركسية المغامرة إلى رئاسة وادارة تحرير جريدة الأهالى ، لتثبت تلك التهمة التى حاول اليمين المتطرف إلصاقها بالحزب ! وأخذت توجة هجومها إلى كل من تشك فى اخلاصهم للمبادىء الماركسية الأممية ، ومن تشتم منهم رائحة الوطنية فى تقديرهم لمصلحة بلدهم . ثم ربطت نفسها ربطا محكما بالشيوعية الأممية ، رغم ما طرأ على الفكر الماركسى الأممى من تطورات منذ نهاية الحرب للعالمية الثانية على حساب الفكرة ولحساب الفكرة االأممية لوطنية ، كما تمثل فى انقسام المعسكر الشيوعى بين الاتحاد السوفيتى والصين على يد الفكرة الوطنية .

وعلى مدى السنوات الست السابقة كانت قيادة جريدة الأهالى ترتكب الأخطاء بل الخطايا الآتية فى حق اليسار المصرى :

أولا ـ احتكار الرأى الصحيح ، ونسبة الخطأ ـ بل والخيانة أحيانا! ـ إلى مخالفيهم فى الرأى ! وهذا الاحتكار منبعث من عقلية الخلية ـ كما قلت ، لأن العقلية الحزبية تسمح بالخلاف فى الرأى ، وتفسح المجال للمناقشة الحرة على نفس المنبر ، وتشرك معها الجمهور فى هذه المناقشة لانضاج وعيه السياسى والاجتماعى .

وأذكر ـ فى هذا الصدد ـ أننى حين اختلفت مع الأهالى حول سياستها الخارجية وحول مبادرة القدس ، نشرت الأهالى اسمى على رأس قائمة من كبار رجال الفكر فى مصر تحت عنوان : «قاطعوا هؤلاء»! مع أنى كنت مأزال عضوا فى الحزب ! وكان فى وسع الأهالى أن تدعونى لشرح وجهة نظرى على صفحاتها أو عقد ندوة فى الحزب لسماع رأيى ومناقشتى ، ، أو حتى محاكمتى ! .

وأغرب من ذلك أننى حين كتبت إلى الأهالى بوجهة نظري ، رفضت نشرها ! رغم تأكيد رئيس تحرير الجريدة لى بالنشر !. ثم أخذت تكيل لى البذاءات فى اسفاف منقطع النظير .

وحين تساءلت : اذا كان مؤسس من مؤسسى الحزب يعامل على هذا النحو ، فكيف يعامل خصوم اليسار ؟ ـ رد علىّ واحد من الذين

قفزوا إلى ادارة تحرير الجريدة ، ينكر بجراة أننى كنت أحد مؤسسى الحزب ! ولم يخجل من الكذب والافتراء أمام مؤسسى الحزب الذين يعرفون كذبه وافتراءه . وقد التمستُ له العذر لأنه ركب مركب الحزب بعد أن تأسس بالفعل وأصبحت له جريدة تنطق باسمه ! ولم يكتب حرفا فى الدفاع عنه يوم كان السادات يكيل له الضربات .

أما الخطيئة الثانية التى ارتكبتها قيادة الأهالى المطرودة ، فهى تعبيرها عن وجهة النظر الماركسية ، دون أى اعتبار لحقيقة أن الحزب ليس حزبا ماركسيا فى نشأته ، وانما هو تجمع تقدمى يضم جميع التقدميين ! ونظرا لأن الماركسيين فى بلدنا لا يشكلون الأغلبية ، ولأن غالبيتهم إما أنها مختلفة مع تلك القيادة الماركسية أو رافضة أساسا لحزب التجمع ـ فلذلك لم تعد «الأهالى» تعبر عن رأى ذلك القطاع العريض من التقدميين فى بلدنا ، وانما أصبحت تعبيرا عن رأى ذلك الفريق المنعزل من محرريها ، مما انعكس على توزيعها من جانب ، وانعكس على جماهيرية الحزب من جانب آخر .

ومما يدخل فى اطار هذه الخطيئة أن تلك المجموعة التى تولت مسئولية الأهالى كانت تحصر نفسها فى اطار فكر كلاسيكى لم يتأثر أيما تأثير بما طرأ على الفكر الماركسى من تطورات ، كما ربطت مصلحة مصر بالأممية رغم سقوطها منذ انقسام المعسكر الشيوعى ـ الأمر الذى أدى إلى انقسام اليسار فى مصر إلى ما أطلقتُ عليه اسم «يسار أممى» و «يسار وطنى» ، وأطلق عليه البعض الآخر اسم «يسار مغامر» و «يسار وطنى» .

أما الخطيئة الثالثة التى ارتكبتها قيادة الأهالى السابقة فهى سوء تقديرها المحزن لقوة اليسار فى مصر . لقد تصورت تلك القيادة أن الجماهير المصرية قد تحولت إلى جماهير ماركسية ! فأحسست بقوة لا تملك مقوماتها ، وأخذت تناصب العداء كا من يخالفها فى الرأى بشكل

استفزازى ومنفر ، حتى أخذت الجماهير تتساءل . اذا كان الجريدة توزع بذاءاتها على خصومها على هذا النحو ، وهى خارج الحكم ، فماذا يكون من أمسرها اذا وصل الحزب إلى الحكم ؟ هل تنصب محاكم تفتيش؟. ومن هنا فقد عبأت الجريدة نحوها ونحو الحزب شعورا عدائيا مريرا كان له تأثيره فى الانتخابات الأخيرة !.

أما الخطيئة الرابعة لقيادة «الأهالى» فهى تحالفها مع قوى الرفض ، وخاصة مع النظامين الليبى والسورى ، وترويجها لهما رغم بغض الشعب المصرى لهما ، وذهابها فى ذلك إلى حد وصف القذافى بأنه «صقر العرب » و « نبى الصحراء » !، رغم تأييده ايران ضد العراق ومدها بالصواريخ التى تضرب بها العرب العراقيين فى بغداد . وبطبيعة الحال فقد فهمت الجماهير المصرية أن لكل وصف ثمنه !، فسقطت الأهالى فى عيون القراء .

أما الخطيئة الخامسة لقيادة الأهالى المطرودة ، فهى توزيعها الاتهامات الجزافية ضد خصومها فى الرأى من اليساريين دون أية رقابة موضوعية أومبدئية ــ حسب تعبير الصديق عبد الستار الطويلة . فذاك مرتد ، وهذا عميل ومرتزق ، وهذا ساداتى أوخادم للنظام ـ إلى آخر هذه الأوصاف التى تعكس الأسلوب القديم الذى كان سائدا بين الحلقات الماركسية التى تعمل تحت الأرض ، والقائم على الشك فى انتماء المخالفين فى الراى إلى أجهزة المباحث أوتخليهم عن مبادئهم . وهذه الأوصاف كيلت كلها لكل مخالف ، وعلى نحو نفّر الغالبية من الحزب ومن الجريدة ،

أما الخطيئة السادسة ، فهى استخدام القيادة السابقة للأهالى لغة سباب لم يعرفها الأدب الماركسى طوال تاريخه !. وقد وصل الأمر إلى تخصيص باب للشتائم فى الجريدة باسم « الاهبارية» ، نزل فى لغة الحوار إلى درك لم تصل إليه جريدة حزبية فى تاريخ الصحافة المصرية!.

وعلى سبيل المثال فحين نشرت مجلة «أكتوبر» فى أحد أعدادها اننى انضمت إلى الحزب الوطنى ، لم تفكر قيادة الاهالى فى التحقق من الخبر، وانما كتب مدير تحريرها صلاح عيسى مقالا مليئا بالسباب تحت عنوان : « الدكتور عبد العظيم ومضان ذو القفة» ! وقد كال لى هذا السباب رغم اننى كنت فى ذلك الحين مازلت أحتفظ بعضوينى فى حزب التجمع !. وهذا ما جعلنى أشعر بأن وجودى فى حزب تمارس جريدته هذه البلطجة الفكرية يسىء الىّ اساءة بالغة ، فقدمت استقالتى من الحزب فى خطاب مفتوح إلى الصديق خالد محيى الدين، تساءلت فيه قائلا :

«ترى لو أنى أردت أن أعامل صفحة الاهبارية بالمثل ، وبادلتها هذه الدعابات الثقيلة ، وأطلقت على الاستاذ صلاح عيسى اسم « صلاح عيسى أبو طشت » ، وعلى الاستاذ حسين عبد الرازق اسم « حسين عبد الرازق أبو مقطف » .. إلى آخره ، ألا نكون قد ألحقنا جميعا بالحوار السياسى اساءة لا تغتفر ، ولوثنا جميعا هذه الصفحة من صفحات الديموقراطية التي حصلنا عليها بجهد جهيد بالعار ؟ ، وأليس من حق الجمهور المصرى أن يبصق علينا ، ويشيح بوجهه قائلا : دعنى بالله عليك من هذا اليسار البذىء الارهابى ! ، بل ألا نعبىء طبقات الشعب ضدنا وعلى رأسها الطبقة العاملة ؟ . ثم قلت :

« نعم ان تلك الصفحة فى جريدتكم التى تطلقون عليها « إهبارية » هى صفحة عار فى تاريخ الصحافة اليسارية الشريفة ، التى لم تعرف أبدا هذا النمط من الارهاب الفكرى والبلطجة والاسفاف . إن هذا ليس معناه أن اليسار المصرى لا يستطيع أن يسخر ، وانما يسخر على مستواه الرفيع ، يسخر كما كان يسخر جوجول أو عبدالله النديم ، ولكن لا يسف ويستخدم فى محاورة خصومه اساليب فتوات ملاهى الدرجة الثالثة » .

اما الخطيئة السادسة لقيادة الأهالى المطرودة ، فهى خطيئة فى نفسها ! لقد توهمت أنها تستطيع عن طريق التسلط والعدوانية والبذاءة

التى توجهها ضد خصومها فى الرأى ، داخل وخارج الحزب ، أن تحفظ مراكزها إلى الابد ، وتجبر مخالفيها فى الرأى على الخروج وترك الساحة لها تفعل ماتشاء ، ونسيت أن لكل شىء نهاية ، وقد جاءت النهاية حين فاض الكيل بالأستاذ محمد سيد أحمد ، وهو مناضل قديم ومثقف ومفكر جاد ، ففجر الموقف باستقالته ، ووجد من الشرفاء فى الحزب من يساندونه ، وعلى رأسهم رئيس الحزب خالد محيى الدين ، فكان الانقلاب الذى أطاح بالمتسلطين ، وهو أول انقلاب حزبى يتم بطريق ديموقراطى ، أى تمارسه الأغلبية المغلوبة على أمرها ضد الأقلية المتسلطة المسيطرة .

والآن وقد أصبح فى قيادة الجريدة كل من الأساتذة لطفى واكد والأستاذ محمود المراغى ، فان الفرصة لضم صفوف اليسار وتجميع قواه تكون قد سنحت . ولكن هذا متوقف على ادراك القيادة الجديدة لهذه الحقيقة التاريخية ، وهى أن الحزب لم ينشأ بوصفه حزبا ماركسيا، وانما نشأ بوصفه تجمعا للقوى التقدمية بمختلف اتجاهاتها الفكرية ، وأن جريدة الأهالى ـ بالتالى ـ يجب أن تعكس هذه الفلسفة دون زيادة أو نقصان ، فتتفادى أخطاء القيادة السابقة ، وتجعل من صفحاتها ميدانا حرا للحوار الفكرى البناء بين فرق اليسار المصرى ، لأن هذا الحوار ـ وحده ـ هو الذى يمكن أن يستعيد للجريدة جماهيرها التى فرقتها رعونة القيادة السابقة ومغامراتها على حساب مصلحة الحزب ومصلحة البلاد.

لقاء الرئيس الفكرى: وحياتنا الحزبية فى الميزان ! *

التغطية الإعلامية للقاء السيد رئيس الجمهورية بالكتاب والمفكرين والإعلاميين فى عيد الإعلاميين يوم الخميس ٣١ مايو ، كانت من الرداءة والسطحية بحيث أخفت إيجابيات الحوار الرفيع المستوى بين هذا الرئيس الرائع ، الذى سبق كل النظم العربية ـ دون استثناء ـ وكل النظم الشمولية فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى ، إلى توفير حرية الكلمة ، و ارساء مناخ حرية الكلمة فى مصر ، بشكل لم يسبق له مثيل فى طول التاريخ المصرى وعرضه .

نعم ، فلم يسبق تاريخ مصر كله أن أتيح لكتابها ومفكريها الحوار مع حاكم البلاد ـ سواء كان واليا أو سلطانا أو خليفة أو خديويا أو ملكا أو رئيس جمهورية ـ بمثل تلك الحرية المطلقة التى تميزت بها حوارات الكتاب والمفكرين مع الرئيس مبارك ، أو التمتع

* أكتوبر فى ١٩٩٠/٦/١٧

بمثل سماحة صدر وصبر الرئيس ، وقدرته الفائقة على تحمل لجاجات بعض الصغار ، أو ثرثرة بعض السيدات ـ دون أن يهتز له عصب ، أو يبدو عليه أى انفعال ، بينما هو واقف أمام منصة الخطابة بالساعات الطوال ، دون أن يتململ !

فكأنها مباراة فريدة فى قوة التحمل والأعصاب ، ينتصر فيها الرئيس ـ الواقف على قدميه ـ دائما ، وينهزم الجالسون فى مقاعدهم الوثيرة ، الذين تصرخ بطونهم من الجوع ، وتضيق صدورهم بكثير من الأسئلة التافهة أحيانا ، والغبية أحيانا أخرى ، والمطوطة أحيانا ثالثة، بدرجة تثير الأعصاب . والتى يلقيها البعض على الرئيس !

إنه مشهد تاريخى حقا لم يسبق له نظير ! ولولا أن الإنسان عايشه لما صدقه ، وقد كان فى حاجة إلى ريشة فنان لكى يسجله ، وليس إلى قلم متعجل ليشوهه ، أو عدسة تلفزيون عمياء تفتقر إلى الرؤية التاريخية والحاسة الفنية !.

إن مثل هذا اللقاء لو عقد فى الغرب ، لخرج منه التلفزيون بلوحة تاريخية مليئة بالحركة والحياة ، تشد إليها أبصار المشاهدين واهتماماتهم، وتكون مثار الأحاديث الطويلة بين المشاهدين ، بدلا من تلك التغطية السطحية التى عرضت فى التلفزيون المصرى ، والتى كانت خالية من أى فن ، وبطيئة ومملة ! بل إنها أسكتت صوت الرئيس ، وتركت للمذيع أن يحل صوته مكانه طول الوقت ، مع أنه يمكن الجمع بين صوت المذيع في التلخيص وصوت الرئيس فى العبارات القوية التى تحتاج إلى توصيل للمشاهدين بقوة تأثير أكبر .

ولست أدرى لم لا يستعان بمخرجين كبار ، يملكون الموهبة الفنية التى تحول الفسيخ إلى شربات ـ كما يقولون ـ بدلا من أن تحول الشربات إلى فسيخ ! مخرجين يطورون أساليبهم وفق مناخ الحرية التى يعيشونها ، بدلا من أن يتمسكوا بأساليب العهود الشمولية البالية ، أو

يتقوقعوا داخل الخوف القديم فى النفوس ! مخرجين صادقى الرؤية يملكون القدرة على النقل الأمين لما يجرى إلى المشاهدين بالطرق الفنية الشائقة ، وليس إخفاء الشائق منها عن الجمهور !

وربما تصور هذه القصة التى وقعت لى إحساس الجمهور بأمثال تلك التغطية التلفزيونية القاصرة . فقد سألنى صديق شاهد فى التلفزيون لقاء الرئيس قائلا : لقد قرأت أن اللقاء دام خمس ساعات ، فكيف استطعتم تحمل خمس ساعات فى هذا الجو الممل ؟ قلت : مرت كخمس دقائق ! فقد كانت حافلة بالإثارة ! وكانت مداعبات الرئيس للكتاب والمفكرين ، وتواضعه وصراحته وأمانته ، من أكبر عناصر التشويق . وقلت ·إنه من سوء الحظ أن أحدا لا يستطيع أن ينقل جو الحوار إلى الجمهور بلقطات حية بدلا من تلك اللقطات الميتة التى تمر بطيئا على وجوه الحاضرين !

والمهم هو أنه كان من بين ما أسىء عرضه فى التغطية الصحفية لهذا اللقاء التاريخى ، الحوار الذى جرى بينى وبين السيد الرئيس حول السماح بتأليف حزب للاخوان المسلمين . وهو ما يحتاج إلى توضيح حتى لا يساء فهمه ، لأن القضية تحتاج إلى عرض مدعوم فكريا وتاريخيا، لمصلحة البلاد ، ولا فائدة لحرية الرأى إذا لم تضرب فى صلب المسائل فى موضوعية وحرية وجرأة .

لقد كان السؤال الذى وجهته إلى السيد الرئيس هو أنى لاحظت أن القوى السياسية الحقيقية فى البلاد تعمل وتمارس نشاطها السياسى من الباطن ! أى من باطن أحزاب أخرى ـ ولا تعمل بأسمائها الحقيقية !

وكنت أعنى بذلك الإخوان المسلمين الذين يعملون من باطن حزب العمل ، والناصريين الذين يعملون من باطن حزب التجمع . وتساءلت : لماذا لا تعمل هذه القوى السياسية بأسمائها الحقيقية ، بدلا من أن تعمل بأسماء أحزاب أخرى ؟.

وعندما طرحت هذا السؤال لم أكن ناصريا ولم أكن من الإخوان المسلمين ، فبيني وبين الناصريين معارك تفوق الحصر ، وهو يقولون في ما قال مالك في الخمر ! وبيني وبين الإخوان المسلمين دراستي عن الإخوان المسلمين والتنظيم السري ، التي أدنت فيها العنف ، وأثبت علميا مسئوليتهم عن حادث المنشية ومحاولة اغتيال عبد الناصر في أكتوبر ١٩٥٤ .

ومن هنا لم أكن ناطقا بلسان فريق من هذين الفريقين ، كما أنني لم أكن ناطقا بلسان الفريقين معا ، لأن العداء بينهما يجعل من المستحيل على أحد النطق بلسانهما معا ، ولكني كنت أنطق بلسان الواقع .

أما هذا الواقع فهو أن الاخوان المسلمين لهم نواب في مجلس الشعب بالفعل ، انتخبهم الشعب باعتبارهم اخوانا مسلمين وليسوا حزبا آخر ، كما أن دعايتهم الانتخابية قامت على أساس أنهم اخوان مسلمون وليسوا حزبا آخر ، وعندما تحالفوا مع حزبي العمل والأحرار تحالفوا معهما بوصفهم اخوانا مسلمين وليسوا حزبا آخر . وعندما تحالفوا قبل ذلك مع الوفد تحالفوا معه بوصفهم اخوانا مسلمين وليسوا حزبا آخر ، وعندما تحالفوا مع الحزب الوطني قبل ذلك ـ كأفراد ـ لم يتخل هؤلاء الأفراد عن هويتهم الاخوانية ، بل كانوا معروفين كاخوان مسلمين وليسوا حزبا آخر . وعندما كان المستشار المأمون الهضيبي يتحدث في مجلس الشعب ، أو يتحدث غيره من النواب الاخوان ـ ولهم بالمناسبة ٣٦ مقعدا!ـ كانوا يتحدثون بوصفهم اخوانا مسلمين وليسوا حزبا آخر. وحين يطالبون بتطبيق الشريعة الاسلامية يطلبون ذلك بوصفهم اخوانا مسلمين وليسوا حزبا آخر !

واذا كان الأمر كذلك فما هي الحكمة في عدم الاعتراف لهم بحزب شرعي يحمل لافتتهم ، ويتحملون مسئولية اسمه أمام الشعب ، ويمارسون تحت هذا الاسم نشاطهم ـ الذي يمارسونه حاليا بالفعل ! ولكن تحت اسم آخر هو اسم حزب العمل أو التحالف ؟

ان الحكمة من منع قيام حزب دينى هى منع قيام نشاط سياسى يعمل باسم الدين ، وليس منع الاسم ذاته ، واذا كان النظام يسمح بهذا النشاط بالفعل ، ويسمح بوجوده تحت قبة البرلمان ، فماذا بقى غير شرعية الاسم ؟!

ان هذه القصة تذكرنى بموقف بعض الدول العربية ، التى طبقت قرار المقاطعة ضدى وضد نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وأنيس منصور . فقد كانت الصحف المصرية التى أكتب فيها تكتفى برفع اسمى من النسخ التى توزع فى هذه البلاد العربية ! وكانت شعوب هذه الدول تقرأ مقالاتى كما لو كانت تحمل اسمى تماما ، لأن كل قارىء يعرف أسلوب الكاتب الذى يقرأ له ! وكنت أعجب فى نفسى وأقول : ترى لو أن الفكر الماركسى وصل إلى الشعوب بدون أن يحمل اسم ماركس ، هل كان ينقص هذا من قدر هذا الفكر ؟ وهل كان تأثر الشعوب بالفكر الماركسى يقل ؟

على ان الأمر فى حالة الاخوان المسلمين أوضح من ذلك بكثير ، فالإخوان المسلمون لم يكونوا فى حاجة أبدا لحذف إسمهم وهم يتحالفون مع حزبى العمل والأحرار ، أو وهم يطبعون منشوراتهم الانتخابية وعلى رأسها شعار «الاسلام هو الحل» ، أو وهم يتقدمون للناخبين المصريين ويدلون بالتصريحات للصحف ، أو يمارسون نشاطهم النيابى تحت قبة البرلمان . فماذا تبقى اذن ؟

بقيت الفوضى الحزبية التى ليس لها نظير ، حيث تختفى قوة حزبية كبيرة تحت اسمى حزبين سياسيين ضعيفين ! ولن أتحدث عن حزب الأحرار وشعبيته المنعدمة فى الشارع المصرى ، بعد أن أخذت جريدته تتحول من يمين إلى يسار ثم إلى وسط ، ثم تعود مرة أخرى إلى يمين فيسار فوسط مع كل تغيير يحدث فى رئيس تحريرها !

نعم لن أتحدث عن حزب الأحرار ، الذى قدم فى بداية نشاطه برنامجا كان يعد ليبراليا بالنسبة للحزب الوطنى (حزب مصر الاشتراكى

وقتذاك) ثم أصبح الحزب الوطنى تحت مبارك أكثر ليبرالية من حزب الأحرار ! ولم يعد ينقصه سوى انتخابات حرة فلا يفترق فى شىء عن أى حزب ليبرالى فى العالم الغربى .

أما حزب العمل ، فقد كان له رصيد شعبى يرتبط باسم ابراهيم شكرى وجماعة مصر الفتاة ، وباسم هذا الرصيد كسب عددا من المقاعد فى أول انتخابات خاضها تتفق مع حجمه ، ثم فقد هذا الرصيد كلية مع تحول وجهه من اليسار إلى اليمين ، ومن العلمانية إلى الدينية ، ثم انقسامه إلى قسمين بسبب تحالفه مع الاخوان المسلمين ، وسيطرة الأخرين عليه ، وتحول جريدته من جريدة تقدمية إلى جريدة تقف فى أقصى اليمين ! وفى النهاية استيلاء الاخوان المسلمين عليه كلية !

ترى لو جرت انتخابات حرة جديدة ، ودخلها تحالف حزب العمل والاحرار والاخوان المسلمين ، هل يوجد فى مصر من أقصاها إلى أقصاها من ينتخب حزب العمل أو الاحرار ، وقد كفوا من جهة الفعل والواقع عن أن يمثلوا فلسفتهم السياسية التى نشئوا عليها ، وعرفهم الناس من خلالها ؟ و اذا كان الأمر كذلك أفلا تكون جميع الأصوات تقريبا قد ذهبت إلى جيب الإخوان المسلمين ، مع سيطرة هؤلاء على حزب العمل ، وتحول جريدته من جريدة تقدمية إلى جريدة تقف فى أقصى اليمين ! و استيلاء الاخوان المسلمين ـ مهما كانت مسمياتهم أو اللافتات التى دخلوا الانتخابات تحتها ـ عليه ؟ وما هى أهمية أن يكون اسمهم الاخوان المسلمين أو حزب العمل أو الاحرار ، ما دام الناخبون يعرفون أنهم الاخوان المسلمون ؟

بقيت نقطة على جانب كبير من الأهمية لست أعتقد أن نظامنا السياسى يدركها جيدا ، وهى أن الاخوان المسلمين اليوم ليسوا هم الاخوان المسلمين الذين عرفهم تاريخ الحركة الوطنية ، فلم يعودوا هم اخوان التنظيم السرى لحسن البنا أو الهضيبى ، ولم يعودوا هم اخوان كتاب «معالم فى الطريق» لسيد قطب ، وانما هم جماعة برلمانية تؤمن بالأساليب البرلمانية فى الوصول إلى أهدافها .

وفى هذا الصدد علينا أن نفرق بين الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الأخرى ـ أى جماعات التكفير ـ ابتداء من جماعة التكفير والهجرة لمصطفى شكرى ، ومرورا بجماعة الجهاد التى اغتالت السادات، وانتهاء بجماعة الناجون من النار ، أو الجماعة الاسلامية التى يقودها الدكتور عمر عبد الرحمن ـ وهى الجماعات التى لا تعترف بالطرق البرلمانية ، بل تدين هذه الطرق ادانة دامغة ، وتدين الإخوان المسلمين أيضا لتحولهم البرلمانى . وفى الوقت نفسه يدين الإخوان المسلمون هذه الجماعات أيضا ، ويدينون فكر التكفير ، ولهم كتبهم فى ادانة هذا الفكر ، وعلى رأس هذه الكتب : «دعاة لا قضاة» للمرحوم المستشار حسن الهضيبى ، المرشد العام السابق للاخوان المسلمين ..

ان هذا الكلام الذى أسوقه هو كلام علمى وليس كلاما سياسيا ، فأنا هنا أسوق حقائق ولا أسوق دفاعا سياسيا عن حق الاخوان المسلمين فى الوجود داخل حزب سياسى شرعى ، ولعلى آخر من يسوق مثل هذا الدفاع ! ليس فقط لأنى أنزه الدين الاسلامى عن الزج به فى السياسة ، ولا لأنى لا أومن بما يطلق عليها اسم حكومة اسلامية ، لأن هذه الحكومات على مدى التاريخ كانت أبعد ما تكون فى تطبيقاتها عن الاسلام الصحيح ـ وانما لأنى أعرف أن الشريعة الاسلامية مطبقة بالفعل فى القانون المدنى ، ولأن الحاكم من حقه استبدال التعازير بالحدود . وهذا الكلام ليس كلامى ، وانما كلام المرشد العام الهضيبى نفسه كما قلت مرارا .

ولكن هذا شىء ووجود قاعدة جماهيرية واسعة للاخوان المسلمين شىء آخر ـ وهو أمر لا خلاف عليه ـ فهذه القاعدة عندما لا تجد المظلة الشرعية ، تذهب بالضرورة إلى جيب جماعات التكفير ، وأهمها «الجماعة الاسلامية» للشيخ عمر عبد الرحمن . ومن المصلحة ـ فى رأيى المتواضع ـ تحويل اعتراف الدولة «الفعلى» بالاخوان المسلمين إلى اعتراف «رسمى» أو «شرعى» ، حتى يتسنى للاخوان المسلمين التصدى لخطر جماعات التكفير من أرضية شرعية .

هذا ـ على كل حال ـ فيما يتصل بالاخوان المسلمين وضرورة السماح لهم بحزب شرعى ـ وقد أبرأت ساحتى أمام ربى بهذا الكلام ـ أما ما يتصل بالناصريين ، فإن ضرورة السماح لهم بحزب شرعى ، يمارسون تحت لافتته نشاطهم السياسى جهارا ، لا تقل عن ضرورة السماح بذلك للاخوان المسلمين . ولنفس الأسباب تقريبا .

فكما أن الدولة تسمح للاخوان المسلمين بالنشاط السياسى ولا تمنعه ، وانما من الباطن ، فكذلك تفعل مع الناصريين . فهم يمارسون نشاطهم كناصريين بالفعل ، ولكن من باطن حزب التجمع ! وهذا هو أصل نشأة حزب التجمع ، فلم ينشأ هذا الحزب بوصفه حزبا شيوعيا ، وانما نشأ بوصفه تجمعا لليسار ـ أى للشيوعيين والناصريين وأية قوى أخرى تسير مع التقدم .

فقد سبق لى أن كتبت أننا حين كنا نقوم بتكوين حزب التجمع ـ أو منبر اليسار كما كان يدعى فى ذلك الوقت ـ فى بيت حسين فهمى بالجيزة ، كنا حريصين على أن يكون المنبر منبرا لليسار كله ، بما فيه اليسار الاسلامى واليسار الناصرى ، ولا يكون منبرا للماركسين . وقد حاول الناصريون تكوين منبر خاص لهم ، ولكنهم كانوا منقسمين ، وجرى تكوين ما يعرف باسم الحزب الناصرى تحت التأسيس ، الذى يمارس حاليا نشاطه بهذا الاسم ، وينشر البيانات والتصريحات بلا قيود، وكانت جريدة «صوت العرب» تنطق باسمه حتى أغلقت . وفى الانتخابات العامة يعمل الناصريون من بطن حزب التجمع ، وتحت لافتة حزب التجمع ، ومعنى ذلك أن نشاطهم السياسى غير ممنوع ، بشرط أن يتم من الباطن !

وهذا من شأنه تزييف الحياة الحزبية التى نعيشها بدون أى مبرر ، ويجعل الانتخابات أشبه بحفل تنكرى ، يأتى فيه من يلبس ملابس ريتشارد قلب الأسد ، بينما هو فى الحقيقة صلاح الدين ! أو يأتى من يلبس ملابس شرلمان بينما هو فى الحقيقة هارون الرشيد ! ويترتب على

ذلك أن ينجح الصديق مصطفى كامل مراد بينما هو فى الحقيقة المستشار مأمون الهضيبى ! أو ينجح عادل حسين فى الانتخابات بينما هو فى الحقيقة حسنى عبد الباقى أو مصطفى مشهور .

ومعالجة الرئيس مبارك لهذه القضية تقضى على هذه المفارقة ، وهى أن الأحزاب الحالية التى سوف تخوض الانتخابات ، فيما عدا الحزب الوطنى وحزب الوفد ، هى أحزاب كرنفالية ليس لها قواعد جماهيرية ، وأعنى بذلك أحزاب الأحرار والعمل والأمة ! كما أنها أحزاب منقسمة أيضا ـ اللهم فيما عدا حزب الأمة الذى لا يقبل الانقسام ، لأنه مكون من فرد واحد هو الأستاذ العزيز الصباحى ! وقد أضافت الدولة اليها حزبين آخرين هما : أولا ـ حزب الخضر ، وهو ـ مع احترامى لرئيسه الدكتور حسن رجب ـ حزب «اجتماعى» لا سياسى، مهمته الحفاظ على البيئة الطبيعية وليس له صلة بالبيئة السياسية ! وحزب مصر الفتاة ، الذى ما زال يعيش فى وهم الثلاثينيات ، وينسى أن أحمد حسين نفسه قد تخلى عن هذا الاسم عدة مرات ! فقد استبدل به اسم الحزب الاسلامى مرة ، ثم الحزب الاشتراكى مرة أخرى . وقد نسيت حزبا ثالثا هو الاتحاد الديموقراطى ، وكلها أحزاب لا تعرف الجماهير عنها شيئا !

ويمكن أن يضيف اليها الحزب الوطنى مليون أو «ديشليون» حزب آخر ! ولكن يبقى أن القوى السياسية الحقيقية فى مصر بعيدة كل البعد عن هذه الأحزاب ، ومن المصلحة ـ فيما أرى ـ أن تصل إلى الجماهير من الباب وليس من الشباك !.

المعارضة وقانون الطوارئ !*

* اكتوبر فى ١٠/٤/ ١٩٨٦

الثورة العارمة التى فجرها مد قانون الطوارئ فى مصر ثلاث سنوات، فى صفوف المعارضة ، أفادت كلا من الحكومة والمعارضة فائدة لا تقدر بثمن!.

فمن ناحية الحكومة ، فقد استطاعت أن تثبت قدرتها على تحمّل الرأى المعارض إلى أقصى مدى ، وهو ما لا تقبله أية حكومة فى المنطقة العربية دون أن تعاقب المعارضة عليه عقاباً صارماً!. فقد أفسحت الفرصة للمعارضة للتعبير عن معارضتها بكل وسائل التعبير ، وسواء عن طريق الاضراب عن اصدار الصحف المعارضة لمدة أسبوع! أو عن طريق اصدار بيانات الادانة الشديدة اللهجة ، أو عن طريق عقد مؤتمر صحفى كبير شهده مندوبو وكالات الأنباء العالمية ومراسلو الصحف المحلية والعربية والأجنبية ، لا تستطيعه أية معارضة فى

بلد عربي آخر . وبذلك ظهرت الحكومة أمام الرأى العام العالمى فى شكل حكومة تفسح المجال للرأى المعارض لكى يأخذ فرصته فى التعبير ، دون قمع أو ارهاب أو اعتداء !.

وفى الوقت نفسه فان الحكومة قد أحسنت تقديم العذر أمام الرأى العام العالمى فى مد قانون الطوارئ ، وهو التلويح بخطر الجماعات الدينية المتطرفة والارهابية ، حين أوضح وزير الداخلية أمام مجلس الشعب أنه تم ضبط ٢٢٧ قضية للنشاط المتطرف خلال العامين الماضيين، اشتملت المضبوطات فيها على قنابل ومدافع رشاشة وديناميت وأسلحة مختلفة !.

ذلك أن خطر الجماعات الدينية المتطرفة يعتبر من الأخطار التى يعمل لها المجتمع الدولى كل حساب ، ولا يرى فى حماية النظام المصرى نفسه منها عن طريق مد قانون الطوارئ تجاوزاً كبيراً للحرية ، طالما اقتصر استخدام القانون على هذا الخطر ، ولم يتجاوزه إلى الخصوم السياسيين والمعارضين .

أما العذر الاضافى الذى قدمته الحكومة ، وكان للاستهلاك المحلى، فهو وهو ضرورة قانون الطوارئ لمواجهة مهربى المخدرات ومخربى الاقتصاد والأشقياء الخطرين وبطبيعة الحال فلم يصدق أحد من أفراد الشعب هذا العذر !، لأن الجميع يعلمون أن المخدرات فى بلدنا أصبحت أيسر من رغيف العيش !، وأن ما يكسبه الحرفيون ، على حساب الطبقات الكادحة والشرفاء ! يذهب كله ـ أو معظمه ـ لجيوب تجار المخدرات ، الذين ينافسون تجار العمارات فى امتصاص ثروة شعبنا !.

كذلك يعرف الجميع أنه لم يحدث فى تاريخ الشعب المصرى أن انتشرت المخدرات بين تلامذة المدارس وطلبة الجامعات كما انتشرت فى هذه الأيام ! والسبب أن مصروف الجيب التقليدى الذى كان لا يتجاوز «تعريفة» !ـ أى خمسة مليمات ـ يوميا ، قد ترتفع إلى قرشين لمواجهة

مصاريف المواصلات !ـ هذا المصروف التقليدى أصبح بالنسبة لابن حرفى من الحرفيين أو ابن أحد أصحاب الدخول غير الشرعية ، يتجاوز مرتبى كأستاذ جامعى فى كثير من الحالات !ويصرف كله تقريباً فى المخدرات !.

ومعنى ذلك أنه لوكان مهربو المخدرات أحد الأعذار الحقيقية فى مد قانون الطوارئ ، لما أصبح لهذا العذر من أساس يقوم عليه ! لأن مهربى المخدرات ـ بحمد الله الذى لا يحمد على مكروه سواه ! ـ ينعمون بالأمن والطمأنينة ورغد العيش فى ظل هذا القانون ، كما ينعمون بها فى ظل الغائه سواء بسواء !.

أما مواجهة الأشقياء الخطرين على الأمن ، فان هذا العذر يمكن قبوله فقط فى حالة ما اذا كانت القوانين العادية غير كافية لحماية الأمن من هؤلاء . ولا يخفى على أحد أنه لم يحدث أن اتخذت الحكومة فى ظل قانون الطوارئ ما لم يكن فى وسعها اتخاذها فى حالة عدم وجودة ، لمواجهة أمثال هؤلاء الخطرين !. بل لعلى كتبت مرة تحت عنوان : «بين الأمن السياسى والأمن الجنائى» ، «أشيد» ! بانتشار السرقات فى جميع الأحياء تقريباً ، وعلى قدم المساواة ! ، و«أشيد» بمسالمة جهات الأمن للصوص وحرصها على عدم ازعاجهم بأى مصدر من مصادر الازعاج .

ومعنى هذا الكلام أن حجج الحكومة لا قناع الرأى العام العالمى ، والتى تمثلت فى الجماعات الدينية المتطرفة التى تسعى إلى فرض رأيها بالقوة المسلحة والارهاب ، وتسعى لعودة بلادنا إلى عصر الناقة والجلباب والنقاب ـ كانت أكثر اقناعاً من حجج الحكومة لاقناع الرأى العام المصرى الداخلى بمواجهة مهربى المخدرات والأشقياء !.

والمهم أنه كما أن الرأى العام العالمى لم يهتم بقانون الطوارئ ، بعد أثبتت الحكومة أنه لا تطبقه على الخصوم السياسيين ، وافساحها السبيل للمعارضة للتعبير عن رأيها بكل طرق التعبير ـ فكذلك لم يهتم

الشعب المصرى كثيراً ، كما تمثل فى ردود فعله المتواضعة فى مواجهة مد قانون الطوارى ثلاث سنوات كاملة ، رغم كل ما أثارته المعارضة من ضجة وجلبة وضوضاء .

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب :

السبب الأول ، أن تأثير قانون الطوارئ لا يمس حياة المواطن العادى بشكل مباشر . فهو لا يمس حياة الحرفى ، ولا يمس حياة الموظف ، ولا يمس حياة عامل المصنع ، ولايمس حياة صاحب المصنع.

أقول : لا يمس بشكل مباشر ، لأنه لا يفرض على المواطن العادى شيئا ، ولا يمنعه من شيء ، كما أنه لا يجبره على اعتناق فكر ، ولا يحرمه من اعتناق فكر ، ولا يتدخل فى أى نشاط اقتصادى شرعى بحظر أو عرقلة .

وفى ظل مناخ حرية الرأى التى تمارسها الصحافة ، ووجود الأحزاب السياسية المعارضة التى تكيل للحكومة أشد الضربات ، بل وفى ظل حرية تبيح لأى فرد من أفراد الشعب أن يقف فى أى ميدان من ميادين العاصمة لينقد رئيس الجمهورية نفسه بما يشاء من ألوان النقد ـ فمن هنا لم يبد مد قانون الطوارئ فى عين الرجل العادى فى شكل خطر يهب لدفعه بكل ما يملك من قوة ! ومن هنا أيضا لم ير الشعب بأسا من أن يتظاهر بقبول حجج الحكومة فى المد ، وهو يعلم أنها حجج لا أهمية لها فى الواقع !.

فلم يمنع قانون الطوارئ وقوع أحداث الأمن المركزى ، التى تعد أخطر ما هدد النظام !، ولم يمنع اغتيال السادات ، وهو أول فرعون يُغتال فى تاريخ مصر !، ولم يمنع ظهور الجماعات الدينية المتطرفة وممارستها أساليبها الارهابية فى الجامعات ، أو ارتكابها حوادث الاعتداء على حياة السياسيين والكتاب ، ولم يمنع ظهور عصابة «ثورة مصر» ، وقتلها الدبلوماسيين الاسرائيليين والأمريكيين لاحراج النظام .

قانون الطوارىء ـ اذن ـ هو نمر من ورق ! حسب التعبير الصينى المعروف ! ـ والسبب فى أنه نمر من ورق هو أن الرئيس مبارك لا يستخدمه ضد المعارضة الشرعية الدستورية . فلم يستخدمه الرئيس مبارك بعد أحداث أغتيال السادات ، رغم ما هددت به النظام من خطر ، بل فعل العكس تماما ، فقد أفرج عن المعتقلين السياسيين ، واستقبلهم فى مقره لأول مرة في تاريخ مصر ، وترك لهم الحرية الكاملة فى التعبير عن آرائهم السياسية كما يشاءون ـ من خلال الأحزاب ، أو خارج الأحزاب .

وحتى عندما ظهرت أنياب المعارضة بشكل حاد ، فانه لم ينتهز فرصة أحداث الأمن المركزى ، للعصف بالمعارضة والحريات السياسية ، مع أن كثيرين من الحكام « يفتعلون » مثل أحداث الأمن المركزى ، للانقلاب على المعارضين بالتصفيات الجسدية والأدبية ! .

وعندما أساءت بعض القوى المعارضة استخدام حريتها اساءة بالغة فى حادث سليمان خاطر ، وجعلت منه بطلا ، وأخذت في تأليب الجماهير فى الشوارع والمساجد والجامعات ، وهددت الأمن تهديدا خطيرا ـ لم يستخدم الرئيس مبارك قانون الطوارىء لوقف هذا التهريج السياسى والعبث بمقدرات حياتنا السياسية ، بل ترك للأقلام الأمينة الواعية توعية الجماهير بحقيقة الأمور ! بل انه عندما اتخذت تلك الدوائر المعارضة من حادث انتحار الجندى المسكين فرصة لا حداث ثورة ضد النظام ، لم يلجأ الرئيس مبارك لقانون الطوارىء ضد هذا التهديد .

هذا هو السبب فى قولنا ان قانون الطوارىء لم يمنع ما تزعم الحكومة أنه سبب مد العمل به ثلاث سنوات أخرى ! ، بدليل أن العمل به لم يوفر لها الأمن والطمأنينة ، فى حين أنه وفر للنظام الناصرى الأمن والطمأنينة على طول مدة حكمه تقريبا ! .

وعلى سبيل المثال فقد وفر للنظام الناصرى الأمن فى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٥ ، لأن الأخوان المسلمين كانوا فى السجون والمعتقلات!.

وعندما خفف عبدالناصر اجراءات الطوارئ ، وسمح للاخوان بالخروج من السجن ، بدأالتهديد من جديد ! . وقد ثار الخطر فى عهد السادات عندما سمح للجماعات المتطرفة بالعمل ، حتى استفحل خطرها ولم يعد يجدى معها احتواء أو غيره ، فتألفت جماعة الجهاد التي قضت عليه ! .

ولو أن مبارك حول قانون الطوارئ من « نمر من ورق » إلى نمر حقيقى ، لأصبحت الجماعات المتطرفة كلها فى السجون ! . ولما سمح بالنشاط السياسى لمعارضى كامب ديفيد ! ، ولما سنحت الفرصة لظهور عصابة « ثورة مصر»!، ولفرض الرقابة على الرأى بحجة حماية الجبهة الداخلية !، ولحل كل حزب معارض يعرض بسياسته الأمن والنظام فى البلد للاضطراب والاهتزاز ، ولعاشت البلاد فى ظل قانون طوارئ حقيقى ـ أى قانون كذلك الذى طبقه عبد الناصر وعاشت البلاد فى ظله حتى مات!.

هذا ـ على كل حال ـ السبب الأول في ردود الفعل المتواضعة من جانب الشعب المصرى ضد قانون الطوارئ . أما السبب الثانى ، فيتصل بأحزاب المعارضة ، التى قامت ثورتها ضد العمل بقانون الطوارى .

ففيما عدا حزب الوفد ـ الذى يرشحه تاريخه الليبرالى العريق للدفاع عن الحريات ، ويبرر غضبه لا ستمرار قانون الطورئ ـ فان الأحزاب المعارضة الأخرى لا تستطيع اقناع شعبنا بحبها للديمقراطية وحرصها عليها ! ولا تستطيع اثبات أنه ـ فى تاريخها أوممارستها على طوال السنوات السابقة ، قد احترمت الرأى المعارض ، أو أتاحت له التعبير علي صفحات جرائدها ، بل ان الديموقراطية عندها لا تعدو أن تكون لعبة سياسية تمارسها ولا تطبقها ! .

ولى شخصيا تجربتان مع كل من جريدة « الأهالى » و« الشعب» ، اللتين لم تترددا فى حرمانى من حق الدفاع عن نفسى ضد ما كانت تسوقانه ضدي من أكاذيب ، فرفضتا نشر ماأرسلته اليها من ردود!.

رغم أنى لم أكن فى حاجة لارسال هذه الردود إلى الصحيفتين ، اذ عندى من المنابر الصحفية ما ينشر هذه الردود ، ولكنى كنت أتعمد ارسال الردود لا ختبار مدى احترام الجريدتين لحق الدفاع عن النفس ، واحترام النشر ـ ناهيك عن احترام الرأى الآخر !، لأن المسألة كانت مسألة خطأ وصواب ، حق وباطل . ولكن الجريدتين آثرتا تضليل قرائهما بضلالاتها ضدى ، وأغفلتا نشر ردودى التى تصوب الخطأ وتصحح الضلال . ومعنى ذلك أن الحرية عند الجريدتين اللتين تتشدقان بالحرية هى حريتهما فى التشهير بمخالفيهما فى الرأى ، وليست الحرية التى تكلمت عنها النظريات السياسية الليبرالية !.

كذلك فان شعبنا يطلب ممن يعارضون باسمه أن يحترموا القانون والنظام والشرعية ، ولا يعارضون على حساب هذه المبادى لمجرد احراج الحكومة .

ولقد كان موقف معظم أحزاب المعارضة من عصابة «ثورة مصر» اختبارا لمدى احترام هذه الأحزاب لهذه المبادئ . فقد مجدت قتل الدبلوماسيين ، واعتبرت هذا القتل بطولة ، وجعلت من القتلة نجوما وكواكب ، مع أن هذا القتل لو وقع ضد بعثاتنا الدبلوماسية فى الخارج ـ سواء فى اسرائيل أو الولايات المتحدة ـ لاستنكرت جميعها هذا العمل ، لأنه ضد القانون والتحضر . ولوكان الدبلوماسيون يمثلون دول احتلال لكان الأمر مفهوما ، ولكنهم كانوا يمثلون دولاً تربط مصر بها معاهدات ، ولا تحتل قوات أى منهما أرضاً مصرية .

وكيف يصدق الشعب غضب الناصريين ـ الذين يرون فى النظام الناصرى الذى طبق فى بلادنا المثل الأعلى للديمقراطية ـ لمد العمل بقانون الطوارئ ، ولم ينقطع العمل بهذا القانون طوال حكمهم ، وقد مارسوا فى ظل هذا القانون كل قمع نزل بخصوم الرأى ، وفتحوا بفضله المعتقلات لكل صاحب فكرحر ، ونكلوا بالشرفاء !.

من هنا لم يستطع شعبنا تصديق مظاهرات الاحتجاج ضد قانون الطوارئ ، سواء من جانب الشيوعيين أو الجماعات الدينية المتطرفة أو الفاشيين أو الناصريين ، لأنه يعلم أن هذا القانون هو القانون المفضل للحكم لدى هذه الفرق ، التى لا يؤهلها تاريخها ولا ممارستها السياسية حق الدفاع عن الديمقراطية !. ولم يحزن شعبنا كثيراً لاحتجاب صحف يعلم أنها تتاجر باسم الديموقراطية ولا تؤمن بها ، وأنها تلعب بها ولا تطبقها !.

وهذا يوضح هذه الحقيقة التى يبدو أن الجميع قد غفلوا عنها حتى الآن ، وهى أن الأزمة السياسية الحالية لا تكمن فى حزب الحكومة ، بل تكمن فى أحزاب المعارضة ! ـ وهو ما يضيق مجال الاختيار أمام جماهيرنا اذا سنحت لها الفرصة لممارسة انتخابية حرة . فليس لأحد أن يطمع فى حكم ديمقراطى حقيقى يوفره له «التحالف الاسلامى» اذا وصل إلى الحكم ! وهذه الفرصة تنعدم تماما مع حزب مثل حزب التجمع !. أما حزب الوفد ـ وهو الحزب الليبرالى الحقيقى فى مصر ـ فلم يستعد بعد قوته السابقة على ثورة يوليو

وبقى الحزب الوطنى !. وقد سبق لنا أن كتبنا مراراً بأن الذين ينتظرون من هذا الحزب حكما ليبرالياً خالصاً كذلك الذى يميز أحزاب الغرب الليبرالية ، فانهم يظلمون أنفسهم !، لأن مثل هذا النوع من الأحزاب لا يتوافر الا فى النظم الرأسمالية الخالصة ، وليس فى النظم الذى تسيطر على الهياكل الرئيسية لوسائل الانتاج . ذلك ان كل سيطرة على وسائل الانتاج تترجم فى البناء الفوقى السياسى فى شكل سيطرة على الحكم ، فاذا زادت السيطرة على وسائل الانتاج زادت السيطرة على الحكم ، والعكس بالعكس !.

هذا قانون تاريخى لا يملك أحد تحديه !. وربما كان فى مد العمل بقانون الطوارئ ثلاث سنوات الدليل الدامغ على هذا القول . فعلى الرغم

من كل صخب المعارضة على مدى السنوات السابقة ، الا أنها وقفت عاجزة تماما عن منع الحكومة من استصدار القانون !. ولعلنا نلاحظ ان هذا هو نفس العجز الذى واجهت به أحزاب المعارضة أى تدخل سابق جرى فى الانتخابات العامة لاحراز الضرورية الأغلبية الدستورية الساحقة فى مجلس الشعب ، لتمرير أية قوانين يريد الحزب الوطنى تمريرها .

إنه لا يوجد على مدى التاريخ حزب تصدق بالديمقراطية على الشعب ، أو تبرع بها لخصومه السياسيين ! كما أنه لا توجد ديمقراطية كل الشعب ، وانما توجد ديمقراطية الحزب الذى يسيطر على وسائل الانتاج ـ أى الديموقراطية التى يتمتع بها هذا الحزب وحده ويحرم منها الاخرين !. والحزب الوطنى يسيطر على وسائل الانتاج ، ومن هنا فهو يسيطر على الحكم ، بكل الأدوات والطرق التى يملكها ! ويظل يسيطر على الحكم حتى تنتهى سيطرته على وسائل الانتاج .

ومن هنا ، وعلى الرغم من ايماننا بعدم جدوى قانون الطوارئ ، لأن سيطرة النظام على وسائل الانتاج هى أساس السيطرة على الحكم ، وعلى الرغم من ايماننا بأن قانون الطوارئ ـ فى يد أخرى ـ يمكن أن يجهض كل حرية فى البلاد ـ الا أن القضية تبدو لنا أكبر من ذلك بكثير، إنها قضيةنوع الديموقراطية الذى يمكن أن يفرزها نظام يسيطر على وسائل الانتاج مثل نظامنا ، وهل يمكن أن تكون أفضل من ديموقراطيتنا، بحيث تتجاوز حق المعارضة فى التعبير إلى حقها فى الوصول إلى الحكم؟.

هل هناك تجارب تاريخية فى أمم أخرى يمكننا أن نحتذى بها؟.

بدون دمعة نذرفها على مقاطعة المعارضة للانتخاب!*

* اكتوبر فى ١١/٤ / ١٩٩٠

بعد أن شغلت البلاد على مدى ثلاثة أشهر تقريباً باجتياح النظام العراقى للكويت ، ثم الحادث الاجرامى المتمثل فى اغتيال المرحوم الدكتور رفعت المحجوب ، انتقلت إلى الاهتمام بانتخابات مجلس الشعب القادمة . وهو أمر طبيعى فى عالم يتغير فيه كل شىء بين لحظة وأخرى ، وينتقل أحياناً من نقيض إلى نقيض

ولعل قضية الانتخابات كانت جديرة بأن تمر دون اهتمام كبير من الشعب ، الذى فقد كل ايمان بأية انتخابات يجريها نظام يوليو - الذى يعد نظام مبارك امتداداً له من بعض الوجوه - لولا الزوبعة التى أثارتها أحزاب المعارضة بقرار مقاطعة الانتخابات ، والانقسام الذى وقع فيما بينها حول هذا القرار بعد أن قرر حزب التجمع خوض الانتخابات ، واستقالت بعض القيادات الحزبية من بعض الأحزاب لخوض الانتخابات .

والزوبعة التى أثارها قرار مقاطعة الانتخابات هى زوبعة فى فنجان ، ولولا أن الوفد ـ للأسف الشديد ـ اشترك فى هذه المقاطعة ، لما كانت زوبعة بحال من الأحوال ، بل ربما كانت نسمة رقيقة فى حياتنا الحزبية الهشة التى لا تدانيها حياة حزبية فى الضعف والهزال ، لأنها تجنب شعبنا مضار اشتراك ما يسمى بالتحالف الإسلامى فى اقرار السياسة العامة للدولة والرقابة ! والتشريع ، بعد ما ظهر من ابتعاد ممارساته السياسية عن المصلحة العامة للبلاد .

وفى الواقع أنه لا أحد فى شعبنا يحمل هذه الحياة الحزبية على محمل الجد ، فلا يوجد أى وجه شبه بينها وبين الحياة الحزبية فى البلاد الديموقراطية الأصيلة فى الغرب ، فهى ثمرة أنتجتها تربة مريضة أصابتها الأمراض والآفات منذ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن ، عندما قضت الثورة على القوى الوطنية السياسية التى كانت موجودة قبل الثورة، وقذفت بها وراء أسوار المعتقلات ، وأعدمت البعض الآخر ، وظلت تحكم البلاد بتنظيم سياسى واحد ضم بين جنباته أكثر القوى السياسية انتهازية ووصولية وبعدا عن الديموقراطية . وقد تغير اسم هذا التنظيم السياسى الواحد من «هيئة التحرير» ، التى كانت أيديولوجيتها هى الاتحاد والنظام والعمل ! إلى الاتحاد القومى ، الذى كان فكره مشتقاً من النظم الفاشية التى لا تعترف برأى غير رأى النظام الحاكم ، ثم إلى الاتحاد الاشتراكى الذى حارت البرية فيه ! والذى قام فى الوقت الذى كانت الثورة تضع القوى الاشتراكية الحقيقية فى السجون منذ عام ١٩٥ ، ولم يسمح لها أبداً بالاشتراك فى صنع السياسة ، وظل معتمداً نفس العناصر تقريباً التى كونت هيئة التحرير فالاتحاد القومى ، العناصر العسكرية التى لا تؤمن بديموقراطية ، والمدنية التى لوثت ا بدماء الديموقراطية .

هذه التربة هى التى أفرزت حياتنا الحزبية الحالية .

لقد عاد الوفد إلى الحياة السياسية بعد أن فقد الكثير من دمائه وكوادره ، ليعمل فى ظل قوانين تسمح بشكل الديمقراطية دون جوهرها .

وعاد الاخوان المسلمون ليعملوا من الباطن بعد أن حرموا من حزب يحمل اسمهم ويدخلون الانتخابات تحت لوائه ، وفى ظل عداء يحيط بهم سواء من جانب جماعات التكفير أو من جانب النظام .

وأما حزب التجمع ، فقد أثقل بصفوف الناصريين الذين لا يجمعهم فكر ، وانما تجمعهم تجربة مدانة لاعتدائها على الحريات ولهزائمها العسكرية وتزييفها للانتخابات والحياة السياسية .

كما أن هذه التربة هى التى أفرزت حزب العمل ، الذى نشأ فى البداية ليمثل تطويراً لحزب العمال البريطانى يتفق مع تأميم وسائل الانتاج فى مصر ، ثم ضل طريقه، ففقد قياداته التى انشقت عليه، وفقد جماهيره التى انفضت عنه ، ولم يتردد فى الانتقال من اليسارإلى اليمين بتحالفه مع الاخوان المسلمين ، وتبنيه أكثر الاتجاهات رجعية فى الحياة الساسية والفكرية ،وأصبح يمثل مسخا مشوهاً فى السياسة المصرية ، فلا هو يعبر عن اتجاه اسلامى خالص ، ولا هو يعبر عن اتجاه يسارى خالص ، ولا هو يعبر عن سياسة مصرية خالصة ، ولا هو يعبر عن سياسة عربية خالصة ، ولا هو يعبر عن سياسة ايرانية خالصة ، ولا هو يعبر عن سياسة عراقية خالصة ، ولا هو يعبر عن سياسة ليبية خالصة۔ وان كانت السياسة الثابتة الوحيدة التى ينتهجها هى ، مخالفة اتجاهات الشعب المصرى السياسية!

كذلك نجد حزبين آخرين لا يمثلان أحدا ، وهما حزب الأحرار الذى ضل طريقه ، وحزب الأمة الصورى .

هذه الحياة الهزيلة ازدادت هزالا بانضمام حزبين جديدين ليس لهما أى رصيد شعبى ،ولا يعبران عن فكرمن أى نوع ، وهما حزب الخضر الذى ليس له صلة بالسياسة من قريب أو من بعيد ، وحزب مصر الفتاة السادر فى وهم الثلاثينيات ، والمتمسك ببريق اسم لم يكن له أية شعبية الا بين الجماهير الفاشية المخدوعة بمظاهر القوة دون أى اهتمام بمصادرها ــ رغم أن أحمد حسين نفسه تخلى عن هذا الاسم كما ذكرنا

فى مقال سابق ،فقد استبدل به مرة اسم : « الحزب الاسلامى » ، ثم استبدل به اسم « الحزب الاشتراكى » !

ومعنى هذا الكلام أنه من العسير - ان لم يكن من المستحيل - الاعتماد على هذه الحياة الحزبية فى تأسيس حياة ديموقراطية سليمة تماثل ما هو موجود فى الغرب الرأسمالى . ففى الغرب الرأسمالى يوجد عادة حزبان كبيران يستقطبان الجماهير ، ويمكن لأى منهما أن يحكم البلاد بما له من كوادر سياسية متمرسة بشئون الحكم ، أوحتى فى أسوأ الظروف يمكنه أن يحكم بتآلفه مع حزب أو حزبين آخرين ، ولكن فى مصر من يستطيع أن يزعم أنه يوجد حزب يملك كوادر تمكنه من أن يحكم بمفرده أو مع غيره اذا هو نجح فى الانتخابات ؟

إن حزب الوفد هو أكثر الأحزاب جماهيرية كما أنه أكثرها استقامة من ناحية الفكر والسياسة والأسلوب ، ولكنه فى ظل الممارسة الديموقراطية الحالية لم يعد يمثل حزبا يمكنه أن يفوز وحده فى الانتخابات اذا أجريت حرة ، لسبب بسيط هو أن كوادره الأولى التى كانت تعتمد على جماهير شعبية عريضة وبناء اقتصادى معين لم تعد موجودة ، كما أن تسلط كوادر الحزب الوطنى على الدوائر الانتخابية لسنوات طويلة ، وتمرسها بالألاعيب الانتخابية ، وما أرسته لنفسها من مصالح خاصة ، يمكنها من منافسة كوادر حزب الوفد البعيدة عن هذه الممارسات والمصالح لحد كبير وقصارى ما يمكن أن يطمع فيه حزب الوفد - اذن - هو عدد يعتد به من النواب فى مجلس الشعب يحد من تسلط نواب الحزب الوطنى ، ويطرح الرأى الآخر ، ويجبر الحكومة على التدقيق والتروى فيما تقوم به من أعمال أو تقدمه من مشروعات .

وهذا الغرض كان يمكن تحقيقه بسهولة لو دخل الوفد الانتخابات ، حتى لو تعرض لبعض المضايقات الادارية ، خصوصا بعد أن وقف فى خط واحد وجبهة واحدة مع الحزب الحاكم ، فى أزمة الخليج الخطيرة التى تمثل نقطة تحول فى تاريخ هذه المنطقة ، وقدم له بالتالى مساعدة

قيمة جديرة بالتقدير ، وأثبت إلتزامه بالخط الوطنى الأصيل وإدراكه الواضح للمصالح المصرية . فضلا عن أن هذا الموقف من أزمة الخليج كان من أسباب تقدير الجماهير له ، وإحترامها له ولسياساته .

ومن هنا خطأ قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات . لقد كان الوفد فى الماضى يقاطع الانتخابات لأنه كان حزب الأغلبية الشعبية التى ترى من حقها الحكم ، وكان تزويد القصر للانتخابات يضيع منه الحكم ، أما اليوم فان فرصة الانفراد بالحكم وانتزاعه من يد الحزب الوطنى ـ حتى فى انتخابات حرة ـ هى فرصة منعدمة تقريبا ، وتصبح القضية فى هذا الضوء هى قضية زيادة أو نقص عدد النواب الوفديين الذين يدخلون البرلمان ، وليست قضية الانفراد بالحكم .

هذا فيما يتصل بحزب الوفد وامكانيات انفراده بالحكم ، فاذا انتقلنا إلى حزب التجمع ، فان فرصة نجاح أحد من مرشحيه فى انتخابات مجلس الشعب ، ناهيك عن الحصول على أغلبية تمكنه من الحكم هى فرصة مشكوك فيها ، كما أثبتت انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧، خصوصا بعد موقف الحزب المتذبذب من أزمة الخليج ، الذى أفقده كثيرا من مصداقيته كحزب يرفع شعار القومية العربية ، ويتظاهربالدفاع عن حقوق الانسان وحق الشعوب فى تقرير مصيرها . بل لم يتردد الحزب فى اتخاذ موقف مناهض لموقف الاتحاد السوفيتى لخدمة النظام العراقى، فبينما أيد الاتحاد السوفيتى التدخل الأجنبى لانهاء الاحتلال العراقى للكويت ، اذا بحزب التجمع يدين هذا التدخل ليصرف به الانظار عن وجود القوات العراقية فى الكويت . ومن الطبيعى أن الجماهير المصرية التى غضبت كما لم تغضب من قبل لاستيلاء النظام العراقى على الكويت ، قد غضبت أيضا لموقف «التجمع» السالف الذكر ، وسوف يكون لذلك أثره فى الانتخابات التى قرر التجمع دخولها.

أما الاخوان المسلمون فلم يشهد تاريخهم أسوأ من الموقف الذى اتخذوه من احتلال النظام العراقى للكويت . فلم يؤرق ضميرهم

الاسلامى اجتياح بلداسلامى لبلد مسلم صغير ، لم يرفع عليه سيفا ، ولم يطلق عليه رصاصة واحدة ، وانما ساعده فى محنته بمئات الملايين من الدولارات ! ولم تهتز شعرة واحدة فى جسدهم الاسلامى لوقوع شعب مسلم تحت أقدام غزاة مسلمين ، والسطو على أملاكهم وأموالهم والاعتداء على أعراضهم ، ولم يتذكروا للحظة واحدة قول الله الكريم : «وان بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله» .

وانما كان أكبر ما أرق جفونهم الشريفة هو الخوف على أسلحة النظام العراقى الكيماوية من أن تتدمر ـ كما طالب المجتمع الدولى وكما طلب الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك ! لقد كان أكبر ما أقلقهم هو تدمير الأسلحة التدميرية الكيماوية التى يمتلكها العراق ، والتى استخدمها بدون رحمة فى قتل شعب إيران المسلم وقتل الشعب الكردى المسلم ، والتى يهدد باستخدامها فى قتل الشعب السعودى المسلم ، والكويتى المسلم ، وشعوب الخليج المسلمة ! لقد كان لب المشكلة فى ذهنهم هو امتلاك اسرائيل أسلحة كيماوية وذرية ، وليس وجود الشعب الكويتى المسلم تحت أقدام الاحتلال العراقى الذى سلبه اسمه وهويته وممتلكاته وأمواله وعرضه وشرفه ! .

هذا الموقف غير المسئول للاخوان المسلمين أزمة الخليج ، هو نفسه الموقف الذى اتخذه حزب العمل ـ شريك الاخوان المسلمين فى التحالف الاسلامى ـ من أزمة الخليج ، والذى لم يكن يتوقعه أحد !

فعلى طول الحرب العراقية الايرانية كان حزب العمل يتخذ جانب إيران بحجة أنه شعب مسلم ، حتى لقد ظن الكثيرون أن حزب العمل يعتبر الشعب العراقى شعباً غير مسلم ! ولكن حزب العمل لم يلبث أن غير مواقعه بعد اجتياح النظام العراقى للكويت ، وبعد مقابلة زعمائه مع السفير العراقى فى مصر . ففيما يبدو أن السفير العراقى استطاع اقناع زعماء حزب العمل بأن الشعب العراقى قد أصبح شعباً مسلماً ،

وأن الشعب الكويتى هو الذى ارتد عن الاسلام وأصبح شعباً كافراً ! لأن حزب العمل بعدها أصبح نصيرا متحمساً للنظام العراقى الذى كان يناصبه العداء على مدى ثمانى سنوات ، وأسقط من حسابه تماما قضية احتلال النظام العراقى للكويت ، رغم أن هذا الاحتلال ضد كل مبادئ الاسلام والمسيحية واليهودية والبوذية وجميع الأديان السماوية . ولم يعد يؤرق حزب العمل سوى التدخل الأجنبى فى الخليج ، الذى نسى تماماً أنه جاء لحماية السعودية من مصير الكويت ، ولتحرير الكويت من الاحتلال العراقى .

وسرعان ما أخذ حزب العمل يلعب لعبة حماية النظام العراقى لحساب استمرار احتلاله للكويت عن طريق ما أسماه بالوساطة ! فقد ظن الناس أن حزب العمل يتوسط لكى يسحب النظام العراقى جيوشه من الكويت ، ويعيد اليها حكومتها الشرعية ، ويعيد إلى شعبها المسلم سيادته على أرضه ، ولكنا نفاجئ بأن موضوع الاحتلال العراقى للكويت كان أبعد ما يكون عن وفد الوساطة !

ففى سؤال «المصور» لإبراهيم شكرى: هل قلتم لصدام صراحة إن غزو العراق للكويت هو الذى تسبب فى وجود القوات الأجنبية ؟ وهل قلتم له انه يجب أن ينسحب حتى تنتفى الأسباب التى ترتبت على الغزو؟.

ويرد السيد إبراهيم شكرى قائلاً : هو ـ أى صدام ـ يعترف بداية أن هناك دولة اسمها الكويت !

وعندما يسأله المصور : هل تلقيتم رداً محدداً من صدام على فكرة الانسحاب من الكويت ؟ يرد قائلاً : الذى استشعرته منه أنه يربط هذه القضية بقضايا أخرى !

وعندما يسأله المصور . ما ذنب الكويت فى أن تظل رهينة حتى تتم تسوية كل هذه القضايا ؟ يرد رئيس حزب العمل قائلاً : هذا ليس ذنبها ، ولكنه قدرها ! ثم يبرر هذه التسوية بقوله : «همَّ الكويتيين على رأسهم ريشة ؟».

هذا الموقف المدان من جانب حزب العمل ، بالاضافة إلى موقف الاخوان المسلمين ، الموجودين معه فى التحالف الاسلامى ، كان من شأنه أن يجعل فرصة الطرفين فى الحصول على مقاعد فى مجلس الشعب فرصة مشكوك فيها تماما . ومن هنا كان قرارهم بمقاطعة الانتخابات ، ليجنبوا أنفسهم فشلا ذريعا وهزيمة قاسية على يد الجماهير الشعبية ، التي وقفت بكل قلبها إلى جانب الرئيس مبارك فى تصديه للغزو العراقى للكويت .

وقرار المقاطعة هذا علينا أن نرحب به على كل حال ، لأن وجود هذين الحزبين فى حياتنا النيابية لا يفيد حياتنا الديمقراطية والدستورية بشىء ، ذلك أن ممارساتهما السياسية فى السنوات الأخيرة قد أثبتت خطرهما على الديموقراطية الحقيقة .

فقد وقفا إلى جانب الارهاب والعنف الفردى ، فساندا الجماعات الارهابية فى كل ما قامت به من اعتداءات على الجماهير والسلطة ، وجعلا من سليمان خاطر بطلا لأنه قتل بدون عمد سبعاً من الاسرائيليين عزلا من السلاح .

وكانا على الدوام يقفان فى الصف المضاد لاتجاهات الرأى العام ، فحين كان الرأى العام يؤيد العراق فى حربه مع ايران ، كانا يؤيدان ايران ضد العراق ! وحين كان الرأى العام فى مواجهة مع النظامين الليبى والسورى ، كانا فى حالة مصالحة مع هذين النظامين ! وعندما وقف النظام السورى فى مواجهة مع النظام العراقى بسبب غزوه للكويت، انتقلا من مصالحة النظام السورى إلى مصالحة النظام العراقى !

وعندما أفتى الدكتور محمد سيد طنطاوى بأن أرباح البنوك ليست ربا ، وقفا ضد هذا الرأى ، ونشراً فتاوى مشايخ شركات توظيف الأموال بأن أرباح البنوك هى ربا ، مع ما فى تلك الدعوة من خطر أكيد على الاقتصاد القومى .

وأخيراً عندما وقف الشعب بأسره فى مواجهة مع النظام العراقى بسبب غزوه للكويت ، وقفا فى مواجهة مع الشعب لصالح النظام العراقى ! ولم يأبها لوجود قواتنا المسلحة على خط المواجهة لحماية المملكة العربية السعودية من أي خطر يأتى من جانب النظام العراقى . وبذلك أثبت التحالف على مدى السنوات السابقة أنه كان تحالفا ضد الشعب وليس لمصلحة الشعب .

ومن هنا ترحيبنا الشديد بقرار التحالف مقاطعة انتخابات مجلس الشعب ، اذ كان يخشى أن يتمكن الحزبان ـ فى مناخ السلبية العام من جانب الشعب للانتخابات العامة ، وبفضل التنظيم الدقيق والتعبئة المدربة للأنصار ـ من القفز إلى بعض مقاعد مجلس الشعب ليمارسا فيه التخريب الذى يمارسانه فى الرأى العام من خلال جريدة «الشعب» ، لسان حال الحزبين .

وبالنسبة للحزب الوطنى ، فصحيح أنه لا يعد حزبا بقدر ما هو تجمع للمصالح والمغانم ، وصحيح أن الشعب لا يغفل عن أخطائه الجسيمة فى تحكمه فى الخدمات والأرزاق ، كما أنه لا يمكن القول بأنه يمثل حزباً جماهيرياً على نحو ما كان عليه الوفد قبل الثورة ، ولكن الشعب ـ عند توجهه لصناديق الانتخابات ـ يخلط بينه وبين نظام الحكم الذى يرأسه الرئيس محمد حسنى مبارك ، مع أن نظام الحكم شىء والحزب الوطنى شىء آخر .

. فالحزب الوطنى هو حزب من الأحزاب السياسية فى مصر ، وصعود حزب آخر للحكم لا يعنى أن نظام الحكم قد تغير ، لأن رئيس الدولة فى نظامنا السياسى لا يُختار بوصفه رئيساً لحزب معين ـ كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، وانما يختار مستقلا عن الاحزاب تماما . صحيح أن ترشيح رئيس الجمهورية يأتى عن طريق مجلس الشعب بناء على ترشيح ثلثى أعضائه على الأقل ، ولكن هذا الترشيح لا يجعله رئيساً

للجمهورية بشكل ميكانيكى ، وانما يصبح رئيساً للجمهورية باختيار الشعب له من خلال استفتاء شعبى عام .

على أن الشعب عند توجهه لصناديق الانتخابات ، يربط ـ كما ذكرت ـ بين الحزب الوطنى والرئيس مبارك بشكل خاطئ ، فيتصور أن نجاح الحزب الوطنى هو نجاح لمبارك وضمان لا ستمراره فى الحكم ، مع أن الضمان الوحيد لاستمرار مبارك فى الحكم هو الشعب نفسه وليس الحزب الوطنى ، ولا يمكن أن يصعد أى رئيس جمهورية إلى الحكم الا بارادة الشعب . وشعبية الرئيس مبارك فوق كل شك ، سواء كان مجلس الشعب مكوناً من أغلبية من الحزب الوطنى أو من حزب الوفد أو من أية أحزاب أخرى ، فلا يوجد نائب وطنى يستطيع أن يرشح رئيساً للجمهورية أفضل من رئيس الجمهورية الحالى ، الذى أثبت على مدى تسع سنوات من الحكم كفاءة منقطعة النظر لا تضعه أبداً فى موضع المقارنة مع أى مرشح آخر مهما كان .

ولعل حياتنا الحزبية لوكانت أخصب ، وكان لدينا البدائل الصحيحة، لتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى ، ولرحب بصعود حزب آخر إلى الحكم ، ولكن حياتنا الحزبية ـ على نحو ما أوضحت ـ حياة هشة ضعيفة ومليئة بالأمراض ، واطلاق الحرية فى مثل هذه الحالة قد يؤدى إلى الفوضى ، والفوضى هى أقصر الطرق المؤدية إلى خراب البلاد ! .

مجلس القطط السمان ! *

لست أظن أننى قد تفاءلت بحكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس الشعب كما تفاءل غيرى ، وان كنت قد سعدت لما هو متوقع من حل المجلس ! فمن المصلحة دائماً فى نظم سياسية كنظامنا تقصير مدة المجلس النيابى إلى سنتين أو ثلاث على الأكثر ، لأن فى هذا التقصير تقصيرا لمدة استغلال النواب لنيابتهم عن الشعب فى تحقيق الثروات .

فلقد تحول مجلس الشعب من مهمة تحقيق مصالح الشعب إلى مجلس مهمته تحقيق مصالح أعضائه ! وتحول اهتمام أعضائه من المسائل القومية إلى المسائل الشخصية ، ولم تستفد البلاد من هذا المجلس شيئاً ، فلا هى حققت ديموقراطية أكبر ، ولا الحياة الدستورية استفادت أكثر ! ولم يفترق عمل المجلس عن عمل المنابر الحرة ، اذ يستطيع فيه كل نائب أن

* الوفد فى ١٩٩٠/٦/٤

يعبر عن رأيه بمنتهى الحرية ، ولكنه لا يستطيع أن يمارس ما يمارسه النائب الحقيقى فى النظم الليبرالية الغربية ، فهو فى نهاية الأمر خاضع للسلطة التنفيذية وليس مراقباً لها ، وما تريده السلطة التنفيذية لا يملك معارضته ، ويستطيع نواب المعارضة أن يمارسوا معارضتهم كما يشاءون ، ولكن السلطة التنفيذية تملك الأغلبية فى المجلس ، وتقرر من خلالها ما تشاء!.

أما لماذا لا يستطيع نواب الحزب الوطنى ممارسة الخروج على إرادة السلطة التنفيذية ، فلأنهم معينون من قبل هذه السلطة التنفيذية ، ولأنهم منتخبون بفضل مساعدة السلطة التنفيذية ، ولأنهم يدينون للسلطة التنفيذية بمراكزهم التى يمارسون من خلالها استغلالهم لمراكزهم فى الاثراء وتكديس الأموال .

وكم وددت لو تكمن أحد الباحثين من تتبع أصول هؤلاء النواب إلى ما قبل نيابتهم ، وتسجيل ماانتهوا اليه بعد نيابتهم وحل مجلسهم ! اذن لتكشفت صفحة من التغيير الاجتماعى الذى طرأ على مجتمعنا فى السنوات الأخيرة ! .

فلست أظن أن كثيرين من أعضاء هذا المجلس يشبهون فى قليل أو كثير نواب ما قبل الثورة ، الذين استندوا إلى ثراء عائلى يتمثل فى ملكية زراعية أو صناعية أو تجارية ، وإلى وعى بالمشاركة فى الحكم لصيانة وحماية مصالحهم الطبقية .

إن هذا الوعى يعد مفقودا بالنسبة للغالبية من أعضاء مجلس الشعب الحالى ، الذين يمثل المجلس بالنسبة لهم مصدرا للكسب والثراء، والاستناد إلى نفوذ سياسى يحقق لهم ممارسة أطماعهم الخاصة فى الارتفاع من الطبقة الدنيا التى نشئوا فيها إلى الطبقة الوسطى والعليا .

فمن تحليل للبنية الاجتماعية لبرلمان ما قبل ثورة يوليو ، أعدته الباحثة عزة وهب ، بلغت نسبة كبار الملاك فى مجلس النواب ٣٥ر٧٤ ،

ونسبة متوسطى الملاك الزراعيين ٩٦ر٢٦ ، ونسبة الرأسماليين الصناعيين ١١ر١٤ ,ونسبة الرأسماليين التجاريين ٩٦ر٥ ، والمهنيين ٦٩ر٢٠ ، والموظفين الحكوميين ٢٠٫٢ر٥ ، وغير محددى الهوية ٣٩ر٤ .

ولو أمكن تحليل البنية الاجتماعية لمجلس الشعب الباطل ، وأوغلت الباحثة ـ أو الباحث ـ فى الأصول الاجماعية للنواب ، لكانت نسبة ٩٥ فى المائة منهم ممن ينطبق عليهم وصف «غير محددى الهوية» ! وهذا فى حد ذاته ليس عيباً ، ولكن العيب أن يصبح «غير محدد الهوية» «محدد الهوية»، ويملك المارسيدس والشقق الفاخرة والحسابات فى البنوك ، بفضل نيابته عن الأمة ، وليس بفضل نشاط اقتصادى مما تعرفه الأنشطة الاقتصادية المعروفة !.

ولقد سبق لرئيس مجلس الشعب الحالى ، الدكتور رفعت المحجوب ، أن أطلق على الرأسماليه الطفيلية الجديدة ، التى ينتمى اليها معظم أعضاء مجلس الشعب ، اسم «القطط السمان» ! وكلفه هذا الوصف منصبه كأمين عام للاتحاد الاشتراكى ، عندما شعر الرئيس السادات أن هذا الوصف قد أصبح علماً على الطبقة الجديدة . ولعل هذا الادراك من قبل الدكتور رفعت المحجوب لحقيقة القطط السمان فى مجلسه هو الذى يقف وراء اساءة معاملته لهم على النحو المعروف ! كما أن إدراك القطط السمان لحقيقتهم هو الذى يدفعهم إلى تقبل هذه المعاملة ! .

ومن هنا فلست أعتقد أن المجلس الجديد يمكن أن يأتى بنوعية أفضل ، اللهم الا اذا زاد عدد نواب المعارضة فى المجلس بدرجة تحدث التوازن ، وفى الوقت نفسه اذا طهر الحزب الوطنى نفسه من النواب الذين اساءوا إلى سمعته ـ وهم معروفون ، وامكانية معرفتهم متوفرة بلا شك .

وعندئذ فقط يمكن أن ينتقل المجلس الجديد إلى ممارسة الدور الذى تقوم به المجالس النيابية الحقيقية ، وهو أن يكون سلطة تشريعية رقابية

على السلطة التنفيذية ، يعبر عن إرادة الشعب وليس عن إرادة السلطة التنفيذية ، ويمكن ـ بذلك ـ أن يتحقق الغرض من الحياة الدستورية ، وهو التعبير عن إرادة الشعب ، وليس التعبير عن مصالح النواب أو الحكام ، ويصبح مجلس الشعب مكسبا للديموقراطية بدلا من أن يكون مكسباً للحكومة . ويتعذر فى هذه الحالة تمرير أخطر القوانين التى تمس مصالح الشعب وتؤثر على مستوى معيشته وحياته ، بالعشرات فى جلسة واحدة كما حدث مراراً !.

وعندما يتحقق ذلك بالفعل ، يحق لنا أن نحزن اذا جرى حل مثل هذا المجلس ! لأننا نحزن عندئذ على خسارة حقيقية ، أما الآن فمن يحزن للتخلص من مجلس للقطط السمان كان يجثم على صدر البلاد ؟

الفصل الرابع

نظام مبارك

ثورة يوليو وشرعية الحكم الحالى

الوفد فى ١٩٨٨/٨/١٥

لست أدرى اذا كان إصرار النظام السياسى فى مصر على أنه يستمد شرعيته من ثورة يوليو يمكن أن يفيده شيئا؟ فالأمر المحقق أن اعتداءات ثورة يوليو على الحريات فى مصر قد حجبت ـ لحد كبير ـ انجازاتها ، وأثرت على صورتها فى ذهن الجماهير . وأكثر من ذلك أن الحكم الدكتاتورى الذى مارسته قد سلب مضمون الكثير من هذه الانجازات ، وأبقى منها الشكل الذى نعانى سلبياته فى حياتنا الاقتصادية حتى الآن ، فضلا عن ذلك فانه لا يستطيع أحد أن يزعم أن ثوار يوليو الذين حققوا انجازاتها هم ممن ينطبق عليهم مصطلح« الثوار » بالمعنى الأيديولوجى ، فقد تخلصت الثورة فى السنوات الأولى ممن يمكن أن يطلق عليهم اسم ثوار بالمعنى السالف الذكر ـ تخلصت من خالد محيى الدين ، ويوسف صديق ، وتخلصت ممن هم

أقل أهمية أيديولوجية مثل جمال سالم الذى تولى الاصلاح الزراعى وتخلصت من عبد اللطيف البغدادى وثروت عكاشة وغيرهما م العناصر الأكثر كفاءة . بل انها تخلصت من القيادات السياسية المدني التى تخدم فكرها ، فقد زجت بالاشتراكيين فى السجون ، وقادت الثور المسماة بالثورة الاشتراكية بعناصر يمينية !

وفى رأينا أن ثورة يوليو تقترن بعبد الناصر ، وقد انتهت بموته وما جاء بعد عبد الناصر من نظام سياسى هو انقلاب عليه ، وليس امتدادا له ـ انقلاب فى البناء التحتى والبناء الفوقى معا . وهذا الانقلا من شأنه أن ينهى صفحة ثورة يوليو ولا يمتد بها !

وللدقة التاريخية فان الفترة من وفاة عبد الناصر حتى حرب أكتوب ١٩٧٣ تعتبر امتدادا لعهد عبد الناصر من جوانب كثيرة ، منشؤه الاحتلال الاسرائيلى لسيناء ومتطلبات تحريرها . ويمكن ـ من جانب آخر ـ أن نسمى هذه الفترة فترة انتقال ! ، فقد استمر فيها الوجو السوفيتى فى مصر حتى انقطع بانهاء خدمة القوات الصديقة ، وفى الوقت نفسه استمر السادات على ولائه للنظام الاجتماعى الذى أرسا عبد الناصر ، كما استمر على عدائه للمعسكر الامبريالى .

وقد انقلب هذا كله بعد حرب أكتوبر وما أسفرت عنه من نتائج ، وعل نحو يمكن معه أن نقول إن السادات أصبح نقيض عبد الناصر ، وأ عهده أصبح انقلابا على ثورة يوليو . وقد كان السادات يعرف أن عب الناصر هو ثورة يوليو ، فأراد أن يصنع لنفسه ثورته ، وهى التى أسماه بثورة التصحيح ، وقد خلع بها كل طاقم عبد الناصر ، الذين أطل عليهم اسم « مراكز القوى » ، وأوجد لنفسه طاقمه الخاص ، فانتهى عه عبد الناصر ، وانتهت بالتالى ثورة يوليو .

وفى الواقع أن أى متتبع لتاريخ ثورة يوليو يعرف تماما أن هذ الثورة استقرت فى يد عبد الناصر منذ أزمة مارس ١٩٥٤، بعد أن أخ

دوره فى قيادة سياستها يبرز من خلال عمليتين رئيسيتين اقترنتا باسمه شخصيا ، وهما صفقة الأسلحة الروسية ، وتأميم قناة السويس .

وعندما فشل العدوان الثلاثى على مصر، كان اسم عبد الناصر قد أصبح قرينا باسم ثورة يوليو ، وأخذ يتخلص من زملائه القدامي الأقوياء ـ فيما عدا عبد الحكيم عامر الذى قبل لنفسه أن يكون حاكم مصر «الأول مكرر » ! ـ وبفضل سيطرة عبد الناصر أمكن نقل « ثورته » من مرحلتها البورجوازية إلى المرحلة الاشتراكية (مع الاعتذار للمصطلحات). وقد جاءت مناسبة نكسة يونيو ليخلُص الحكم فى يد عبد الناصر لا شريك له فيه . وفى الفترة التالية حتى وفاته كانت علاقات مصر بالاتحاد السوفيتى قد وصلت إلى مرحلة الوجود السوفيتى فى مصر ، وإلى مرحلة التناقض التام مع الامبريالية الأمريكية .

فأين كل ذلك من مرحلة السادات ؟ . انه لم تكد تنتهى الفترة الانتقالية بانتهاء حرب أكتوبر ، حتى أحدث السادات انقلابه الدبلوماسى المشهور الذى نقل به وجه مصر فى السياسة الخارجية من الشرق إلى الغرب .

ثم أحدث انقلابه فى البناء التحتى بورقة أكتوبر وسياسة الانفتاح ، فتغير كل ما هو فوق هذا البناء من قوانين وقيم اجتماعية وفكر سياسى وثقافة وغيرها .

ثم أحدث انقلابه المشهور فى الصراع العربى الاسرائيلى الذى كان أحد محاور العهد الناصرى ، بزيارة القدس المشهورة التى نقلت مصر من حالة الحرب مع اسرائيل إلى مرحلة السلام والمعاهدة .

وأكثر من ذلك أنه قلب تربة المجتمع المصرى فجعل عاليها أسفلها وأسفلها عاليها حتى ان مجتمع السادات أصبح يختلف اختلافا كليا عن مجتمع عبد الناصر .

فعلى أى مقياس أو معيار نظرى أو عملى يمكن القول إن عهد السادات هو امتداد لعهد عبد الناصر ، وبمعنى آخر كيف يمكن القول إن عهد السادات هو امتداد لثورة يوليو ؟

فاذا انتقلنا إلى عهد الرئيس مبارك ، فكما سبق لى أن كتبت فى احدى المقالات ، فانه يمثل ما يمكن أن نطلق عليه اسم « المرحلة التأليفية» فى علم الديكاليكتيك (الجدل) ـ بمعنى أنه عهد يحاول أن يجمع بين مميزات عهدى عبد الناصر والسادات ، ويترك مساوئهما .

فقد استبقى القطاع العام من انجازات الناصرية ، وأخذ فى تجديد معداته ودفعه إلى الأمام ، وفى الوقت نفسه استبقى القطاع الخاص وأطلق له الحرية الاقتصادية .

وقد استبقى المعاهدة المصرية الاسرائيلية وسياسة كامب ديفيد ، ولكنه تقرب من الدول العربية إلى الحد الذى أقنعها باعادة علاقتها الدبلوماسية مع مصر .

كذلك فقد احتفظ بالعلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة ، ولكنه تقرب من الاتحاد السوفيتى إلى الحد الذى أقنعه بتحسين علاقاته بمصر .

وقد استبقى من عهد السادات التعددية الحزبية ، وأطلق لحرية الرأى العنان ، ولكنه استبقى من عهد الناصرية التلاعب فى الانتخابات ، والاحتفاظ بأغلبية ساحقة فى مجلس الشعب تنقل التعددية الحزبية من الناحية الفعلية إلى الحكم الشمولى ، وتضع مقاليد البلاد فى يد الحزب الوطنى .

وبعبارة وجيزة ، فان نظام مبارك اذا جاز أن يكون امتدادا لنظام السادات ، فانه لا يكون امتدادا لنظام عبد الناصر ، لأنه نقيض له بأشد من نظام السادات . ومن ناحية الشرعية فان نظام مبارك يستمد شرعيته من الاستفتاء على رياسته ، ولا يستمده من ثورة يوليو على النظام الملكى، ويؤكد ذلك أن مبارك لا ينتمى إلى ضباط ثورة يوليو ، وهو بالتالى لا يتحمل مسئولية سلبيات هؤلاء الثوار أوايجابيتهم .

واذا كان الأمر كذلك ، فما هو تفسير تمسك نظام مبارك بثورة يوليو وزعمه بأنه يستمد شرعيته من تلك الثورة ، رغم أن هذه الثورة قد فقدت مصداقيتها بل فقدت سمعتها لدى الجماهير ؟ .

فى الواقع أن شيئا واحدا هو الذى يجذب نظام الحكم إلى ثورة يوليو، ويدعوه إلى التمسك بها ، وهو الصيغة التى اخترعتها ثورة يوليو لتحل محل الديموقراطية اللبرالية قبل الثورة ـ وهى الصيغة التى تصنع الحكم والسلطة باستمرار فى يد النظام ، ولا تسمح بانتقالها إلى أى حزب معارض . فمن المعروف أن هذه الصيغة لا نجد لها نظيرا فى النظام الرأسمالى ، كما أننا لا نجد لها نظيرا فى النظام الاشتراكى ، كما أننا أيضا لا نجد نظيرا لها فى النظام الفاشى ، وأكثر من ذلك أنه لا يوجد نظير لها فى النظام الاسلامى ! ـ وفى كلمة موجزة أن هذه الصيغة هى اختراع ناصرى مائة فى المائة ، ومن هنا يتمسك نظام الحكم بأنه يستمد شرعيته من ثورة يوليو ، لأن ثورة يوليو ـ بالفعل ـ هى أصل هذه الصيغة التى لم تعرفها النظم السياسية أو الفكر السياسى القديم والوسيط والحديث للديموقراطية !

الملاح ! وأحداث الأمن المركزى

أكتوبر ١٦ / ٣ / ١٩٨٦

إذا كان من الصحيح أنه لا يمكن إصدار حكم تاريخى على حدث من الأحداث بعد أسبوع من وقوعه ، فإن العدد القليل من الحقائق التى برزت من بين مظاهر التخريب والتدمير ، التى سببتها الفتنة المجنونة التى مرت بمصر فى يوم ٢٥ فبراير ١٩٨٦ ، سوف تصمد ـ أغلب الظن ـ على مر الزمن كحقائق غير قابلة للنقد أو التجريح .

وأولى هذه الحقائق هى استقرار نظام الحكم فى مصر ، بعد سلسلة من العواصف التى ظلت تجتاحه منذ ثورة ٢٣ يوليو ، سواء فى شكل حروب أو فى شكل حركات وهبّات شعبية هزت نظام الحكم .

لقد كانت أزمة مارس ١٩٥٤ أول أزمة هزت نظام الحكم وكادت تقتلع جذوره ، وقد قمعتها الثورة بالحديد والنار . وتلتها أزمة اغتيال عبد الناصر فى ميدان المنشية فى ٢٦ أكتوبر

١٩٥٤، وقد عالجتها الثورة باعتقال الاخوان المسلمين فى جميع أنحاء القطر ووضعهم فى المعتقلات والسجون وانزال أفظع ألوان العذاب بهم وجاء العدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦ يحاول اقتلاع حكم عبد الناصر بالطائرات والدبابات ، ولكن بسالة الشعب المصرى ردت ، العدوان ، وأنقذت الثورة من مصير محتوم . وبعد عشر سنين نشبت حرب يونية ١٩٦٧ ، التى انتهت بكارثة ، وبدلا من أن يجبر الشعب المصرى عبد الناصر على ملاقاة نفس المصير الذى لاقاه كل الحكام المهزومين على مدى التاريخ ، تمسك به بحركة عبقرية من حركات هذا الشعب ، التى يثبت بها دائما تحديه للقوى المعادية فى وجه كل الظروف المواتية وغير المواتية .

ولكن هذا الشعب سارع إلى الانتقاض فى فبراير ١٩٦٨ ، احتجاجا على أحكام قضية الطيران ، وكان عبد الناصر أضعف من مواجهته بالحديد والنار كما فعل فى الأزمات السابقة التى جرت فى عام ١٩٥٤ ، فأشعل حرب الاستنزاف فى سبتمبر من نفس العام ، ليشد أبصار الجماهير إلى الحدود . وقد تحمل الشعب كل نتائج حرب الاستنزاف بصبر وجلد ، ولم تهزه الغارات الاسرائيلية على مصنع أبى زعبل ومدرسة بحر البقر ، رغم ما كانت اسرائيل تقصد بها من اسقاط نظام عبد الناصر ، ولذلك بدلا من أن تضعف هذه الغارات النظام المصرى ، قوته .

وفى عهد السادات أخذ نظامه يتعرض للهزات حين بدا للشعب المصرى أنه يهوش بالحرب واسترداد الأراضى السليبة ولكنه عاجز عن ذلك ، فلما خاض حرب أكتوبر المجيدة فى أكتوبر ١٩٧٣ ، اصطف الشعب المصرى حوله صفا واحدا ، وأعطاه كل ما يطمح اليه من التأييد. ولكن حين زادت المعاناة الشعبية بسبب زحف الرأسمالية الجديدة الشرهة ، انفجرت أحداث ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧ ، التى هزت نظام السادات فى عنف ، وكادت تقضى عليه قضاء مبرما . ولكن الشعب التف

حول السادات من جديد حين قام بمبادرة القدس ، التى رأى فيها سياسة واقعية جديدة بإعطائها الفرصة للاختبار ، وداس على كل المعارضين ، كما داس على محاولة الدول العربية عزل مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها ، ولم يأبه بالحرب الاقتصادية التى شنتها عليها ، لأنه أدرك أن هذه الدول العربية لا تحارب إلا بالكلام والشعارات. ولكن حين أقدم السادات على خطوته السوداء فى تاريخ مصر باعتقال كل معارضيه فى ٣ ـ ٥ سبتمبر ١٩٨١ ووضعهم فى السجون ، سحب الشعب ثقته من السادات ، فانكشف صدره للرصاص الذى انهمرعليه فى السادس من أكتوبر ١٩٨١ ! .

ومنذ وصول مبارك إلى الحكم فى أعقاب رحيل السادات ، أخذ يهيىء لنظام الحكم أسباب الاستقرار بالوسيلةالوحيدة التى تعرفها الأمم المتمدنة ، وهى الديموقراطية !. وقد ساعد على ذلك اختلاف عقلية الرجل عن العقلية المغامرة لكل من عبد الناصر والسادات ، والتى دفعت بكل منهما إلى تدبير المؤامرات والثورات .

فعقلية مبارك هى عقلية الطيار المقاتل ، الذى يدرك ـ من ناحية ـ الأهمية الوطنية للمهمة الجسيمة التى يقوم بها ، ويدرك ـ من ناحية أخرى ـ ضرورة حساب كل خطوةيتخذها حسابا بالغ الدقة ، لأن أى خطأ يرتكبه هو خطأ قاتل ومميت ، ويدرك ـ من ناحية ثالثة ـ أهمية الاحتفاظ بأعصابه قوية وهادئة وسط كل الأخطار التى تحيط به ، لأن فقد الأعصاب بالنسبة للطيار هو فقد التحكم فى القيادة وضياع كل شى فى لحظة واحدة ! ـ يساعد على ذلك لياقة صحية ندعو الله أن يديمها للرئيس .

هذه العقلية الحاسبة بدقة الحاسبات الالكترونية ، وهذه الأعصاب الحديدية ، وهذا الإدراك البالغ لأهمية العمل الوطنى الذى يقوده ، تبدى فى معالجة رئيس الجمهورية للأزمة الأخيرة ، التى كانت تقدم كل المغريات لعقلية مغامرة أخرى لاحداث انقلاب فى نظام الحكم ، كذلك

الذى أحدثه الرئيس الراحل السادات فى أعقاب أحداث ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧ ، وانقلب به على الديموقراطية التى أراد إرساءها .

وأعترف أننى مع وصولى منذ زمن طويل إلى التقييم الذى ذكرته لعقلية الرئيس مبارك ، إلا أن الفزع تملكنى وأنا أستمع لعبارته مساء يوم الأربعاء ٢٥ فبراير عن التحقيق فى « مناخ الإثارة » الذى سبق أحداث ذلك اليوم الرهيب ، وتصورت أن التاريخ سوف يعيد نفسه ، وسوف نعود نلف فى تلك الدائرة السوداء البشعة التى أرستها ثورة ٢٣ يوليو ـ دائرة الدكتاتورية ـ بعد أن ظننا أننا تجاوزناها بفضل ممارسات الرئيس.

ولكن لقاء الرئيس بزعماء المعارضة فى اليوم التالى ، أعاد الاطمئنان إلى قلبى على مستقبل الديموقراطية فى مصر ، وهذا الاطمئنان هو الذى حملته معى وأنا أسافر ـ فى نفس اليوم ـ إلى نيودلهى لحضور مؤتمر علمى .

فى هذا الضوء أستطيع القول إن ممارسة الرئيس محمد حسنى مبارك الديموقراطية فى أثناء الأحداث القائمة الأخيرة ، قد أعطت لنظام الحكم من الاستقرار ما كانت تعجز عنه ممارسة عشرين عاما قادمة ! يظل الشعب يسائل نفسه فيها عن احتمالات ردوه فعل الرئيس لو تعرض لمثل هذه الأحداث الجسيمة ! خصوصا أن هذه الممارسة من جانب الرئيس قد حدثت وفى يده سلطات استثنائية كبيرة لم يفكر فى اساءة استخدامها ـ كما جرت العادة من جانب الرؤساء السابقين ! .

وهذا يثير قضية استمرار هذه السلطات الاستثنائية بعد الآن فمن الواضح أن هذه السلطات تعطى المعارضة مبررا للهجوم على الحكومة رغم عدم اساءة استخدامها ! الأمر الذى يجعلها مبعث ضعف للنظام لا قوة له . فهل بقى مبرر واحد لا بقائها ؟ . ان الرئيس مبارك هو الذى حكم بنفسه بعدم وجود مبرر لها ، بعد أن امتنع عن استخدامها فى أسوأ ظروف مرت بها مصر منذ حريق القاهرة فى عام ١٩٥١ . ثم إنه يمكن الرجوع إليها اذا دعت الحاجة لا قدر الله . ومن المعروف أن حكومة الوفد الديموقراطية أعلنت الأحكام العرفية فى أعقاب حريق القاهرة ـ أى عندما دعت الحاجة إلى ذلك .

وإذا كان الرئيس مبارك قد حكم بنفسه بعدم وجود مبرر لهذه السلطات الاستثنائية ، فأن الشعب أيضاقد حكم بعدم وجو مبرر لها ، حين حافظ بنفسه على الأمن بعد انهيار جهاز الأمن انهياراً كليا ، بل إنه دافع عن نفسه ضد جهاز الأمن عندماخان هذا مهمته ووطنه وصوب الطعنة إلى ظهر مصر .

وهذا يثير الحقيقة الثانية التى برزت من بين الأحداث ، وهى أن هذه الحركة ليست حركة شعبية ، ولا تدرج فى اطار الحركة الوطنية . وأكثر من ذلك أنها حركة معادية للحركة الوطنية لمعاداتها للشعب من جانب ، ومعاداتها للديموقراطية من جانب آخر .

وفى ذلك فإنى أؤيد تماما تقييم خالد محيى الدين ، الذى أعتبره تقييما تاريخيا صحيحا سوف يصمد على مر الزمن ، وذلك فى قوله «إن من قام بهذه الأحداث قوى مغامرة ،مندفعة ومتآمرة ، وهذا ليس أسلوب أى قوى سياسية . إن ما حدث ليس ثورة شعبية ولا تحركا سياسيا شعبيا ، إنه عمل تخريبى تآمرى . وأستبعد أن تكون هناك قوى سياسية لها تقدير سياسى تقوم بهذا العمل . ويكفى أن الأعمال التى حدثت لم تكتسب تأييدا من أحد ، بل رفضت بشكل عام من كل القوى السياسية ، لأن القوى التى وراء هذه الأحداث قوى متخلفة معادية للشعب ، بينما هدف القوى السياسية كسب الجماهير ، وبينما التدمير لا يكون سببا وراء كسب شعبى » .

وهذا التقييم نفسه ، الذى يستبعد القوى السياسية فى مصر ، التى لا ترى أى مصلحة في التدمير ـ يوجه ـ فى رأيى الخاص ـ أصبع الاتهام إلى القوى السياسية الخارجية التى تتربص بمصر ، ولا تكف عن التآمر عليها ، وهى قوى عربية معروفة فضحت موقفها التآمرى في أسلوب الابتهاج والتحريض أثناء الحوادث الأخيرة . ولست أدرى هل ستفلت هذه القوى كما أفلتت القوى التى أحرقت القاهرة فى يناير ١٩٥١ وارتكبت أحداث ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧ .

ففى أعقاب أحداث يناير ١٩٧٧كتبت مقالا فى مجلة « صباح الخير» بعنوان : « حتى لا يفلت الجانى مرتين » ـ تنبأت فيه بأن الاتهام سوف يوجه إلى الشيوعيين ، كما وجه إليهم فى أحداث حريق القاهرة ظلما وعدوانا ، وكل ذلك لتبرير الانقضاض على الديموقراطية . وبالفعل استغل السادات الأحداث للانقضاض على اليسار ، وتلفيق الاتهام له ، والانقلاب على الخط الديموقراطى الذى بدأ به . وعندما برأت المحكمة اليسار ، كان الجانى الحقيقى قد أفلت من العقاب ! ، ولم يعرف أحد للآن من ارتكب حوادث التدمير فى أحداث ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧ !

ومن حُسن الحظ أن هذا الموقف التلفيقى ضد اليسار لم يتكرر فى الأحداث الأخيرة ، بسبب نزاهة موقف الرئيس مبارك وممارسته الديموقراطية المسئولة . وبالتالى فإن الإنسان يأمل أن تؤدى التحقيقات التى تجرى حاليا إلى الكشف عن الجانى الحقيقى . ومن هنا أهمية اقتراح فؤاد سراج الدين ، رئيس الوفد ، ضرورة تشكيل لجنة تحقيق على مستوى عال لدراسة الظروف والأسباب التى أدت إلى تمرد وعصيان جنود الأمن المركزى ، وكشف الغموض الذى أحاط بهذه الأحداث الأخيرة . فمن حق الشعب أن يرى الجانى الحقيقى معلقا على أعواد المشانق فى هذه المرة ، بعد أن أفلت من قبل مرتين !

أما الحقيقة الثالثة التى تبرز من بين الأحداث الأخيرة ، فهى فساد رؤية من يطلق عليهم اسم « المتشددين » ، فى هذا الوطن وفى البلاد العربية الأخرى ، لموقف الشعب المصرى من سياسة كامب ديفيد . فهذا البعض يخدع نفسه على الدوام بتصور مؤداه أن الشعب المصرى يعارض سياسة كامب ديفيد ، وقد خرج البعض يعزو الأحداث الأخيرة إلى معارضة الشعب لكامب ديفيد !

إن غياب تأثير كامب ديفيد فى الأحداث الأخيرة هو صفعة لكل هذه القوى بدون استثناء ، فلو كانت سياسة كامب ديفيد تشغل فى ذهن الشعب المصرى ما تشغله من حيز فى تلك العقول السقيمة الواهمة

لاتنتهز الفرصة للتخلص من النظام ، وتحقق أمل العقيد القذافى من وقوع هذه الأحداث . ولكن الشعب المصرى يعرف أن أعداء كامب ديفيد يحاربون بالكلمات والشعارات فقط ، ويعرف أن سياسة كامب ديفيد قد حررت سيناء ، بينما سياسة الذين يعارضون كامب ديفيد قد أبقت إلي الآن الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلى ، كما أبقت الضفة الغربية وغزة!

كما يعرف الشعب المصرى أن الذين يغضبون لأن مصر عقدت سلاما رسميا مع اسرائيل بعد أن أنهت احتلالها لسيناء ، قد عقدوا سلاما غير رسمى مع اسرائيل وهى تحتل الجولان والضفة الغربية وغزة! وانصرفوا إلى محاربة بعضهم البعض والاعتداء على الأراضى العربية أو المغامرة فى غيرها ! فهل يقنع هذا الموقف من جانب الشعب المصرى تلك القوى السياسية بالكف عن التآمر على مصر استنادا إلى وهم معارضة المصريين لكامب ديفيد ؟ .

أما الحقيقة الرابعة فى الأحداث ، فهى عنصر التآمر . انه من التغرير بالعقول من جانب بعض الصحف العربية أن تنسب هذه الفتنة الداميةإلى الظروف السيئة التى كانت تعيشها تلك العناصر التى ارتكبت الأحداث وانطلقت تعيث فى الأرض فسادا . فكل من عرف التفكير العلمى يدرك أن الظروف السيئة لا تكفى وحدها لتحريك أية مجموعة بشرية ، بل لا بد من الوعى بهذه الظروف ! . وهذا هو دور الفكر فى تغيير البناء التحتى ، فمع أن الفكر نتاج البناء التحتى ، فمع أن الفكر نتاج للبناء التحتى، إلا أنه يعود فيؤثر فى هذا البناء بما يؤدى إلى تغييره. ومعنى ذلك أنه يستحيل قيام ثورة أو فتنة أو حركة منظمة بدون توعية ؟ . وماحدث لم يكن عشوائيا وإنما كان منظما ومرتبا ومدبرا .

فمن الذى قام بالتوعية ؟ هذا ما يجب أن يتجه إليه البحث ! .. وما هى منطلقات هذه التوعيه من الناحية الأيديولوجية ؟ - وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك قوى سياسية داخلية دبرت الحركة . فإذا كانت هذه

المنطلقات غير مصطبغة بصبغة أيديولوجية ، تحددت الجهة الخارجية التى قامت بها .

ذلك أن ما حدث كان تدميرا للتدمير ، ولا شيء آخر غير التدمير - إنها وحشية أطلقت من عقالها لغير هدف سوى التخريب - وهو هدف لا تنطلق منه آية قوة سياسية داخلية ، مهما اختلفت انتماءاتها الفكرية ، لما حدده خالد محيى الدين بذكاء من أن هدف أية قوة سياسية هو كسب الجماهير ، والتدمير ليس هو الطريق الذى يؤدى إلى كسب الجماهير ! .

ومهما كان الذى حدث محزنا ومشينا ومخزيا بسبب وحشيته وبشاعته ووضاعته إلا أنه صهر شعب مصر فى وجه الخطر ، وأنضج وعيه السياسى ، فارتفع إلى مستوى الأحداث وأدرك حجم الخطر الذى يمكن أن يحيق بأمته وتقدمه فى المستقبل من مثل هذه الفتن ، فلا يمتنع فقط عن الاشتراك فيها ، بل يهب لمقاومتها ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

وفى الوقت نفسه ، تأكدت ثقة الشعب فى قيادة مبارك لمسيرته ، بعد أن أثبت أنه كان الملاح الماهر الذى لم تهتز أعصابه وقت الخطر ، وأنه ارتفع بنفسه فوق الأحداث ، فلم ينسق إلى مغريات الحكم الاستبدادى التى انساق إليها من قبله كل من عبد الناصر والسادات فى الظروف المثيلة .

وهكذا كان ارتفاع الشعب والحاكم فوق الأحداث وقت الخطر هو المكسب الوحيد فى وسط هذا الدمار ، وهو الذى أكسب مصر احترام العالم المتحضر .

عن المؤسسة العسكرية (١)

أكتوبر فى ٣٠ / ٤ / ١٩٨٩

مهما جرت من محاولات بعض الأقلام والتصريحات لتبسيط التغيير الذى حدث فى المؤسسة العسكرية يوم ١٥ ابريل ، بنقل المشير عبد الحليم أبو غزالة من موقعه كوزير للدفاع والانتاج الحربى والقائد العام للقوات المسلحة ، وتعيينه مساعدا لرئيس الجمهورية ، ونقل السيد يوسف صبرى أبو طالب من موقعه كمحافظ للقاهرة ، واستدعائه إلى خدمة القوات المسلحة ، وترقيته إلى رتبة فريق أول وتعيينه وزيرا للدفاع والانتاج الحربى وقائدا عاما للقوات المسلحة ـ فان هذا التبسيط لن يستطيع أن يخفى هذه الحقيقة التاريخية ، وهى أن هذا التغيير يعد أخطر حدث فى حياة مصر السياسية منذ قيام ثورة يوليو ، وأنه نقطة تحول فى تاريخ النظام السياسى فى مصر ، وأكبر انجاز حققه الرئيس مبارك فى ميدان نقل نظام الحكم فى مصر من النظام العسكرى إلى النظام المدنى .

وكل ذلك لا شأن له بشخص المشير عبد الحليم أبو غزالة ، الذى اكتسب ـ عن جدارة ـ احترام الشعب المصرى ، والذى قدم لوطنه خدمات عظيمة سوف يذكرها له التاريخ ، ووضع الجيش المصرى على مستوى الهيبة والاحترام من كافة النظم المجاورة وغير المجاورة ، واستحق ـ بالتالى ـ تقدير رئيس الجمهورية الذى عبر عنه بمنحه قلادة الجمهورية .

نعم ، لا شأن لذلك بشخص المشير عبد الحليم أبو غزالة ، وانما بذلك المنصب الذى كان يشغله ، والذى لعب فى حياة مصر السياسية أخطر الأدوار على مدى السنوات السبع والثلاثين السابقة ـ أى منذ قيام حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢.

ويكفى للتدليل على ذلك أنه على مدى السنوات الطويلة السالفة الذكر لم يخرج قائد عام للقوات المسلحة المصرية من منصبه إلا مقتولا أو مقلوبا ! (أي عن طريق انقلاب) ـ فيما عدا استثناءات قليلة ـ ثم إنه بعد أن يخرج تطوى صفحته من التاريخ ، ولا يعود يتحدث عنه أحد !

لقد كان قائد عام القوات المسلحة المصرية عند قيام ثورة يوليو هو الفريق محمد حيدر باشا ، وقد أسقطته حركة الجيش ، وعينت اللواء محمد نجيب قائدا عاما مكانه على رأس الجيش . ولكنه لم يشغل منصب وزير الحربية فى أول وزارة تألفت فى عهد الثورة ،اذ لم يكن هذا التقليد معمولا به ، وانما تولى هذا المنصب رئيس الوزراء ، وهو على ماهر باشا، الذى جمع أيضا فى يديه منصبى وزير الداخلية ووزير الخارجية .

على أنه عندما ألف محمد نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢، احتفظ لنفسه بوزارة الحربية والبحرية ، إلى جانب رئاسته للوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة ، فكانت تلك هى المرة الأولى الذى تجتمع فيها قيادة الجيش مع وزارة الحربية فى يد واحدة .

ولذلك حين دب النزاع بين اللواء محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة ، فقد المنصبين معا ! ولكن محمد نجيب فى ذلك الحين لم يفقد حياته أو

يطرد من الحياة السياسية كلية ، لأنه كان الوجه المعبر عن الثورة فى ذلك الحين ، ولذلك فقد عرض عليه الضباط تعيينه رئيسا للجمهورية ، وتعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما . وقد اعترض محمد نجيب اعتراضا شديدا على ترقية عبد الحكيم عامر أربع رتب مرة واحدة لكى يتولى هذا المنصب، لأنه أدرك أن إبعاده عن الجيش سوف يحرمه من القوة التى تمكنه من تنفيذ ارادته على الضباط .

ولم يخف ذلك فى مذكراته ، فقال : « لم يغرنى ما عرضوه من تعيينى رئيسا للجمهورية وعبد الحكيم قائدا عاما للقوات المسلحة . فقد كنت أوثر أن يظل عامر فى موقعه مديرا لمكتبى لشئون القوات المسلحة . وأشهد أنى قبلت تحت ضغط والحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيرا فى الاستقالة . وأعترف الآن أن هذا كان خطئى الكبير الذى وقعت فيه. فقد شعرت بعد قليل أننى فى مركز أقل قوة بعد أن تركت قيادة الجيش » .

وقد كانت تلك نقطة تحول كبيرة فى النظام السياسى ، لأن مركز رئيس الجمهورية أصبح منذ ذلك الحين أقل قوة من مركز قائد عام القوات المسلحة . وأصبح فى وسع قائد عام الجيش أن يخلع رئيس الجمهورية فى أى وقت يشاء اذا تطور الموقف بحيث لايحتمل بقاء الاثنين!

وهوما حدث تماما . لقد عُين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة فى يوم ١٨ يونية ١٩٥٣ ، وتم الفصل بين قيادة الجيش ووزارة الحربية ، اذ عين عبد اللطيف البغدادى وزيرا للحربية ، ولكن ذلك لم يؤثر على قوة عبد الحكيم عامر ، لأن منصب القائد العام منصب عسكرى ، ومنصب وزير الحربية منصب سياسى ، ولا تأثير له الا اذا اجتمع مع منصب القائدالعام فى يد واحدة .

وبالفعل ، فقد اعترض عبد اللطيف البغدادى على تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للجيش ، ولكن اعتراضه لم يكن له أى أثر . لقد أدرك منذ البداية أن جمال عبد الناصر لم يرشح عبد الحكيم عامر لتولى قيادة الجيش إلا لغرض سياسى ، هو أن تصبح له السيطرة السياسية دون

باقى أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وذلك عن طريق مساندة الجيش له ، وأن الذى يضمن له ذلك هو تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للجيش ، معتمدا على قوة الصداقة والتفاهم بينهما .

وفى الوقت نفسه خشى عبد اللطيف البغدادى ـ كما يقول ـ أنه اذا تولى عبد الحكيم عامر أمر الجيش ، يصبح الجيش فى المستقبل أداة تدخل فى السياسة العامة ، بكل ما يترتب على ذلك من تأثير خطير على مستقبل البلاد . وأنه من الأفضل أن يتولى أمر الجيش ضباط محترفون للتفرغ له والابتعاد عن السياسة ، لأنه اذا تدخل الجيش فى السياسة ، فسد الجيش وفسدت السياسة !

على أن عبد الناصر أصر على موقفه ، لأن المخطط كان يقوم على أن يصبح الجيش هو القوة المؤثرة الذى يستند اليها نظام الحكم ، وليست أية قوة شعبية ، ولذلك لم يكد عبد الحكيم عامر يتولى منصبه حتى أخذ ـ بالاتفاق مع عبد الناصر ـ يبعد باقى أعضاء مجلس قيادة الثورة عن وحداتهم العسكرية تدريجيا ، بحجة ضرورة ترك الحرية لعبد الحكيم للعمل . وقد لعب ضباط مكتب عبد الحكيم عامر دورا رئيسا فى ذلك ، عن طريق تهديد غير المرغوب فيهم ، وتقريب الآخرين بخدمات تقدم لهم ، «حتى أصبح لاهم للكثيرين من الضباط الا التقرب من عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر ، أو إلى من هم قريبين منهم ، طمعا فى منصب أفضل أو خدمة تؤدَّى لهم . وأصبح الجيش بذلك ـ مع مرور الوقت ـ أداة قوة فى يد جمال وعبد الحكيم ، وانعزلنا نحن نهائيا عنه» ـ كما يقول البغدادى .

والمهم أن منصب رئيس الدولة ـ أى رئيس الجمهورية ـ فقد قوته وتأثيره فى سياسة البلاد منذ ذلك الحين ـ كما ذكرنا ـ وتمثل ذلك حين استحال التعاون بين محمد نجيب وعبد الناصر ، اذ كان كل ما فعله اللواء محمد نجيب هو تقديم استقالته لمجلس قيادة الثورة ـ وليس اقالة عبد الحكيم عامرمن قيادة القوات المسلحة و استعادة السيطرة عليها !

وهنا تقدمت القوى الشعبية لمساندة محمد نجيب ، مما أسفر عنه أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ المشهورة ، التى انتهت بهزيمة القوى الشعبية، وانتصار الجيش ، واستمر اللواء محمد نجيب رئيسا للجمهورية بدون سلطات فعلية . حتى اذا كان يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ ، وحين توجه إلى مكتبه بقصر الجمهورية ، وجد بعض ضباط البوليس الحربى على باب القصر ، وتبعه اثنان منهم إلى المكتب ، فنهرهما ، فقالا - حسب رواية محمد نجيب - ان عندهما تصريحا بالدخول من كبير الياوران بالنيابة ، الأميرالاى حسن كامل . وبعد قليل وصل عبد الحكيم عامر ومعه حسن ابراهيم ، ليخبرا رئيس الجمهورية بأن مجلس قيادة الثورة قرر اعفاءه من منصبه !

ولم يملك رئيس الجمهورية المخلوع سوى الاذعان ، « وركبت مع حسن ابراهيم عربة اتجهت بى إلى المرج ، إلى منزل كانت قد أعدته السيدة حرم مصطفى النحاس ليكون لها استراحة ريفية . وقال لى عامر وهو يودعني إن اقامتى بالمرج لن تزيد عن بضعة أيام ! واستمرت اقامتى بالمرج حوالى ١٨ عاما ! .

ومنذ ذلك الحين إنقسمت السلطة فى البلاد بين رئيس الجمهورية وقائد عام الجيش بموجب اتفاق صامت بين الاثنين ، وبحكم الأوضاع التى صنعها الاثنان وأصبح الجيش بمقتضاها هو القوة المسيطرة فى البلاد ، وتحولت البلاد إلى ضيعة يتولى السلطة المدنية فيها عبد الناصر، ويتولى السلطة العسكرية فيها عبد الحكيم عامر !

وكان من الطبيعى أن يتخذ ذلك شكلا دستوريا ، فلم يكد ينتخب عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، ويؤلف وزارته الثالثة فى ٢٨ يونية ١٩٥٦، حتى أسند إلى عبد الحكيم عامر وزارة الحربية إلى جانب قيادة القوات المسلحة .

وفى ٧ مارس ١٩٥٨ ، وفى أول تشكيل وزارى بعد الوحدة مع سوريا ، رفع عبد الناصر عبد الحكيم عامر إلى منصب نائب رئيس

الجمهورية ، بالاضافة إلى منصب وزير الحربية وقيادة القوات المسلحة . واستمر هذا فى التشكيل الوزارى الثانى أثناء الوحدة فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٨، كما استمر فى تشكيل ١٦ أغسطس ١٩٦١ ، كما استمر بعد الانفصال فى وزارة عبد الناصر الرابعة فى ١٨ أكتوبر ١٩٦١ .

ونلاحظ أنه فى تلك الأثناء ، كانت قد وقعت أحداث أكدت لعبد الناصر عجز المشير عبد الحكيم عامر عن القيام بواجبه على الوجه الاكمل ، وفرضت عليه اعفاءه من منصبه ، ولكنه كان أضعف من أن يقوم بذلك .

فقد ثبت عجز عبد الحكيم عامر عن ادارة حرب ١٩٥٦ ضد قوات العدوان الثلاثى ، وكان يريد ايقاف القتال ، حتى استحق نقد عبد الناصرالذى أخذ فى يوم ١٠ نوفمبر يتحدث بكلمات جارحة عن الجيش ، ويشرح ما يأخذه على الجيش وعلى عبد الحكيم ، وروح الاستسلام التى انتابتهم ، والشلل الذى حدث لهم بعد دخول الانجليز والفرنسين المعركة، وعدم اطاعة الجيش لأوامره ! وفى الوقت نفسه أخذ ضباط القوات المسلحة يتحدثون عن فقد ثقتهم فى قياداتهم نتيجة للأخطاء التى حدثت .
ومع ذلك فلم ينتهز عبد الناصر فرصة انتهاء الحرب ليتخلص من عبد الحكيم عامر ، بل أبقاه ـ كما ذكرنا ـ فى قيادة الجيش ،بل انه رفعه فى أول تشكيل وزارى بعد الوحدة مع سوريا إلى منصب نائب رئيس الجمهورية ، بالاضافة إلى منصب وزير الحربية وقائد عام القوات المسلحة ! .

ثم جاءت مناسبة الانفصال ، وما تبين من مسئولية عبد الحكيم عامر عنه بسياسته الاستفزازية فى سوريا ، وعجزه عن اكتشاف الموقف أومعالجته ، وبدلا من أن يعزل عبد الناصر عبد الحكيم عامر ، ويحمله مسئولية تمزيق الجمهورية العربية المتحدة ، فانه احتفظ له بمناصبه الثلاثة فى أول وزارة ألفها بعد الانفصال فى ١٨ أكتوبر ١٩٦١ ! .

ثم جاءت الفرصة لاختبار القوى بين الرجلين ـ أى بين رئيس الجمهورية وقائد عام الجيش ـ عندما أراد عبد الناصر فى خريف عام

١٩٦٢ ، أن يواجه تسلط المشير عامر على الجيش والحكم ، « بمجلس رئاسة » أراد به سلب اختصاصات المشير وابعاده عن الجيش .

ولكن المشير واجه هذه المحاولة بتقديم استقالته فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢ ، بينما كان يتضامن معه فى الاستقالة قادة القوات البرية والبحرية والجوية وبعض كبار القواد الآخرين ! ولم يملك رئيس الجمهورية الا الاذعان أمام هذا الانقلاب الصامت ، وعاد المشير عامر إلى مركزه من السلطة .

وجاءت حرب اليمن لتضيف إلى قوته، ففى ٢٥ مارس ١٩٦٤ عينه عبد الناصر نائبا أول لرئيس الجمهورية ، بالاضافة إلى القيادة العامة للجيش، وفى نفس العام أصدر قراره رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ الذى نص على أن تفصل ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحربية ، وتضم إلى ميزانية القوات المسلحة . وبذلك انفصلت القوات المسلحة عن وزارة الحربية الأم بفصل الميزانية .

وفى عام ١٩٦٦ أصدر عبد الناصر القرار رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٦ بتبعية وزير الحربية (شمس بدران) إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ـ أى المشيرعامر بوصفه نائبا لرئيس الجمهورية الذى هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وبحيث يكون مسئولا أمامه عما يفوضه فيه من شئون القوات المسلحة من الناحيتين الادارية والعسكرية !

وقد كانت تلك هى قيادة الجيش التى خاضت حرب يونية ١٩٦٧ ـ أى المشير عبد الحكيم عامر وتابعه شمس بدران ـ مما يوضح تماما لماذا وقعت النكسة وهزمت القوات المسلحة . يقول عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته ، وكان يتابع المعركة من القيادة وشاهد المهازل التى وقعت فيها :« كنت دائم القول لحسن ابراهيم وكمال الدين حسين : تصوروا أن شمس هذا هو المسئول عندنا والمقابل لموشى ديان عند اليهود ! . كنت أذكر هذا كلما ذهبنا إلى مكتب عبد الحكيم . و كان شمس طوال أيام

المعركة موجودا مع عبد الحكيم بالمكتب ،وينام معه فى سرير واحد فى الغرفة الملحقة بمكتبه . وكان واضحا لنا جهله بادارة العمليات الحربية ، ويظهر أنه يعلم هذا عن نفسه ، ولذلك لم يكن يعمل شيئا طوال هذه الأزمة الا تقديم بعض الأوراق لعبد الحكيم الواردة إلى مكتبه ـ هذا كل ما كان يعمله وزير الحربية » !

والمهم أن هزيمة يونية ١٩٦٧ كانت هى الفاصلة فى قضيةازدواجية السلطة بين رئيس الجمهورية وقائد عام القوات المسلحة ، والغريب أن عبد الناصر لم يكن حتى فى تلك الظروف المواتية يملك الشجاعة على عزل المشير وتحميله مسئولية الهزيمة باعتباره قائد عام الجيش ! لقد اتفق معه على أن يستقيل كلاهما ، وحين أعاده الشعب إلى موقعه بمظاهرات ٩ و ١٠ يونية ١٩٦٧ ، أراد أن يعين المشير عبد الحكيم عامر نائبا لرئيس الجمهورية ! ولكن المشير رفض الا أن يجمع بين المنصبين ! كما لو كان شيئا لم يحدث !

وقد اعترف عبد الناصر بذلك فى جلسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يوم ٣ أغسطس ١٩٦٧ ، فقال إنه قابل عبد الحكيم عامر ، « وحاولت اقناعه دون جدوى بأنه ليس منطقيا أن يبقى بعد الهزيمة العسكرية قائدا عاما ، ويكتفى بأن يكون نائبا لرئيس الجمهورية. وقد رفض كلامى رفضا باتا » !

ومعنى ذلك أن عبد الناصر ـ بحكم العادة ـ لم يستطع تصور النظام السياسى بدون وجود عبد الحكيم عامر فيه ، بل وفى منصب رفيع مثل نائب رئيس الجمهورية ! ومعنى ذلك ـ أيضا ـ أن عبد الحكيم عامر لم يستطع تصور النظام السياسى بدون أن يحتل هو فيه منصب القائد العام للقوات المسلحة ، وبدون سيطرته على الجيش !

والغريب ـ أكثر من ذلك ـ أن القوات المسلحة ، رغم ما لحقها على يد المشير عامر من خزى وعار وخسائر ودمار ، كانت بحكم وجود المشير

على رأسها لمدة أربعة عشر عاما متوالية ، قد اعتادت على وجوده، حتى لم يتصور الكثيرون تولى قيادة آخر للجيش ، فظل تربة خصبة لمؤامرات ضباط المشير وأنصاره ، فى الوقت الذى كان الاسرائيليون يرابطون على شاطىء القنال الشرقى ، ويسبحون يوميا فى مياهها !

وعندما بات واضحا أن وجود المشير عبد الحكيم حيا سوف يعطل عملية بناء القوات المسلحة ، بل إنها أصبحت تهدد بالتحرك لفرضه على رئيس الجمهورية ، لم يعد ثمة بديل للتخلص من المشير عامرسوى قتله ، وهو ما تم فى يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ .

عن المؤسسة العسكرية (٢)

أكتوبر فى ٧ / ٥ / ١٩٨٩

فى مقالنا السابق عن « المؤسسة العسكرية » فى مصر منذ ثورة يوليو ، رأينا كيف تولى قيادة الجيش ثلاثة قواد خرجوا جميعهم إما على يد انقلاب أو اغتيال . فقد خرج الفريق محمد حيدر على يد انقلاب يوليو ١٩٥٢ ، وخرج اللواء محمد نجيب على يد انقلاب أيضا ، ولكنه صامت انتقلت به السيطرة على القوات المسلحة من يد الضباط الكبار إلى يد الضباط الصغار ، واحتاج الأمر لترقية عبد الحكيم عامر أربع رتب مرة واحدة لكى يتولى هذا المنصب . ثم خرج عبد الحكيم عامر مقتولا . فصحيح أنه قدم استقالته مع عبد الناصر يوم ٩ يونية ، ولكن عودة الأخير بمظاهرات ٩و١٠ يونية الصاخبة ، جعلته يتحلل من استقالته ، ويرى من حقه العودة كذلك إلى قيادة القوات المسلحة ، خصوصا وكان الجيش ما يزال متعلقا به ،

ويضغط لعودته ، ويحمّل أنصاره عبد الناصر مسئوليةالهزيمة برفضه القاطع أن تبدأ مصر بالضربة الجوية الأولى .

ولم يكن حظ الفريق محمد فوزى ، الذى خلف المشير عبد الحكيم عامر ، بأفضل من سابقيه ، لقد تولى القيادة العامة للقوات المسلحة فى أصعب ظروف تولى فيها قائد مصرى هذه القيادة . فقد تولاها بينما كانت أعداد هائلة من الضباط تجتمع فى مبنى القيادة العامة فى انتظار حضور المشير عبد الحكيم عامر ليتولاها ، بعد أن أعلن فى الليلة السابقة أنه عدل عن استقالته . وكان الفريق فوزى هو نفسه الذى أعلن للضباط عدول المشير عن استقالته . وعندما عرف بنبأ تعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة ، وعاد ليعلن للضباط أن المشير عدل عن العدول ! ـ كاد يُضرب ! وعلى حد تعبير الفريق مرتجى : « حدث هرج ومرج وتوتر ، وخروج على اللياقة العسكرية ، وترديد عبارات قاسية وسباب لرئيس أركان الحرب (محمد فوزى) ومحاولات تكتل » !

وعلي الرغم من اذاعة نبأ تعيين الفريق فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة فى اذاعة الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم ١١ يونيو ، الا أن الضباط سارعوا إلى كتابة عريضة لعبد الناصر تطالب « بضرورة عودة المشير » !

وتولى شمس بدران الاتصال بعبد الناصر ليطلب منه تحديد موعد لمقابلة وفد من الضباط لهذا الغرض ، على أساس أن « الجيش كله مستاء » من تنحى المشير وتعيين الفريق محمد فوزى بدلا منه » !

ويقول الفريق مرتجى إنه « لو كان المشير عامر يريد فى تلك الظروف أن يقلب نظام الحكم ، أو يعود للسلطة بالقوة ، لما وقف أمامه حائل . فجميع الضباط كانوا على أتم استعداد لتنفيذ أى رغبة له مهما كان مداها ، سواء كان عن اقتناع أو عن يأس » . ولكن فكرة العودة إلى السلطة بالقوة لم تكن قد تمكنت بعد من عقل المشير وقتذاك .

والمهم أن الفريق محمد فوزى استمر فى منصبه وسط أوضاع مهتزة ، حتى قتل المشير عامر فاستقرت الأمور فى يده ، ولكن أوضاع ازدواجية السلطة كانت قد انتهت أيضا ، فقد أصبح عبد الناصر يجمع فى يده السلطتين المدنية والعسكرية حتى مات فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

على أن هذا لم يعن بحال من الأحوال أن الحكم فى مصر قد أصبح مدنيا . فقد استمر حكما عسكريا ، بل انه ازداد عسكرية بسبب حرب الاستنزاف ، ومتطلبات معركة التحرير . كما ظل نظاما شموليا فى شكله ومضمونه

واستمر الفريق محمد فوزى فى منصبه العسكرى حتى ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، حين أضاف اليه عبد الناصر منصب وزير الحربية الذى كان يشغله المهندس محمد عبد الوهاب البشرى مع الانتاج الحربى ـ وبذلك بقى مع المهندس البشرى وزارة الانتاج الحربى فقط ، ولكنه استقال من منصبه بعد عام ، أى فى ٢٢ ابريل ١٩٦٩ ، وظل الفريق محمد فوزى يشغل كلا من منصب القائد العام ومنصب وزير الحربية على طول ثلاث وزارات هى : وزارة عبد الناصر الأخيرة فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، ووزارة الدكتور محمود فوزى الأولى فى ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ فى عهد السادات ،ووزارة الدكتور محمود فوزى الثانية فى نوفمبر ١٩٧٠

على أن سوء تقديره للأوضاع السياسية وعلاقات القوى جعله يشترك فى حركة مايو ١٩٧١ بقيادة على صبرى ، فقدم استقالته مع المستقيلين ! وقد سعد السادات كثيرا بهذه الحركة الحمقاء التى تخلى فيها أصحابها عن مناصبهم وسلطتهم ونفوذهم قبل أن يقوموا بالانقلاب! ولم يدركوا أنهم سلموا أنفسهم غنيمة سائغة للسادات . وكان هذا من حسن حظ مصر ، لأن الفريق محمد فوزى كان يعد فى ذلك الحين لهزيمة أثقل من هزيمة يونية ـ كما أثبتنا فى كتابنا تحطيم الآلهة !

وقد عين السادات الفريق محمد صادق مكانه فى منصبى قائد عام القوات المسلحة ووزيرالحربية فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة فى ١٤ مايو١٩٧١ ووزارته الرابعة فى ١٩ سبتمبر ١٩٧١ ، وقبض على

مجموعة حركة مايو ١٩٧١ وقدمهم للمحاكمة . وفى ١٧ يناير ١٩٧٢ رفع السادات الفريق محمد صادق ، فى وزارة الدكتور عزيزصدقى ، إلى منصب نائب رئيس الوزراء ، بالاضافة إلى وزارتى الحربية والانتاج الحربى ، وبالاضافة أيضا إلى القيادة العامة للقوات المسلحة .

على أن الخلاف الذى دب بين الفريق صادق والرئيس السادات حول خطة تحرير سيناء ، لم يلبث أن دفع بالفريق صادق إلى مصير الفريق محمد فوزى !

لقد قامت خطة الفريق صادق فى تحرير سيناء على ضرورة تدميرجميع قوات العدو فى سيناء والتقدم السريع لتحريرها ، هى وقطاع غزة فى عملية مستمرة لا تتوقف ، وكان متأثرا فى هذه الخطة بالخطة ٢٠٠ التى وضعت فى عهد الفريق محمد فوزى ، وكان الفريق صادق وقتها يشغل منصب رئيس الأركان العامة .

على أن أوضاع القوات المسلحة فى ذلك الحين لم تكن تسمح بتنفيذ هذه الخطة فى وقت قريب ، فكما شرح اللواء سعد الدين الشاذلى رئيس الأركان فى ذلك الوقت ، كانت الامكانيات الفعلية للقوات المسلحة ، مع تحسين تنظيمها وتجهيزها ، لا يسمح بأكثر من القيام بعملية هجومية محدودة ، تهدف إلى عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله ، واتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين ١٠و ١٢ كيلو مترا شرق القناة واستنزاف طيران العدو بحائط الصواريخ حتى يطلب وقف اطلاق النار، أو تتدخل القوى العظمى بما يفرض ازالة آثار العدوان .

ولما كانت خطة الفريق محمد صادق ، القائمة على ربط المعركة باعداد القوات الجوية المصرية ، تتطلب تأجيل المعركة سنوات أخرى لا يعلم أحد مداها ، فى الوقت الذى كان الأمل منعدما فى تضييق الفجوة بين القوات الجوية الاسرائيلية والقوات الجوية المصرية ، بل انها كانت تزيد اتساعا فى ذلك الحين ـ فلذلك وقف السادات إلى جانب الخطة الهجومية المحدودة ، وطلب تنفيذها ، وعندما أبدى الفريق محمد صادق اعتراضه ، على أساس أن دفع القوات المسلحة إلى معركة لم تستكمل

لها كل استعداداتها ، يمكن أن يؤدى إلى تدميرها - رأى السادات خطورة اسناد قيادة المعركة وتنفيذ الخطة لمن لا يؤمن بها ، فاتخذ قراره باقالة الفريق محمد صادق وكل من الفريق عبد القادر حسن واللواء على عبد الخبير واللواء محمود فهمي قائد البحرية ، واللواء محرز مدير المخابرات الحربية ، وقام بتعيين اللواء أحمد اسماعيل وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة فى أكتوبر ١٩٧٢ .

على أن مجموعة الفريق محمد صادق لم تستسلم ، اذ حاولت ، بقيادة اللواء على عبد الخبير ، القيام بانقلات على الرئيس السادات ، ولكن تم القبض على المتآمرين ، كما قبض على اللواء على عبد الخبير في ليلة ١٥ /١٦ نوفمبر ١٩٧٢ ، واعترف بالمؤامرة التى كانت تقضى بالتنفيذ في ليلة عقد قران ابنة الفريق سعد الدين الشاذلى ، حيث تهاجم وحدة مكان عقد القران فتعتقل الموجودين كلهم ، الذين لا بد أن يكون من بينهم رئيس الجمهورية ! .

والمهم أنه بالتخلص من الفريق محمد فوزى والفريق محمد صادق يكون الرئيس السابق السادات قد سيطر تماما على الدولة بجهازها المدني وجهازها العسكري ، ولم يعد ثمة ما يهدده من جانب المؤسسة العسكرية .وهو مالم يكن يستمتع به في عهد الفريق محمد فوزى ، بسبب انتمائه للفريق المناهض للسادات ، ولا في عهد الفريق محمد صادق حيث أنه كان يدين له بالفضل في اجهاض محاولة انقلاب مايو ١٩٧١ . ولم يكن الفريق أحمد اسماعيل ذا تطلعات سياسية ، بل كان قائدا عسكريا ملتزما ، وقد خاض الجيش تحت قيادته حرب أكتوبر ، واستمر يجمع بين منصب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية في وزارة السادات الأولى فى ٢٧ مارس ١٩٧٣ ، ووزارته الثانية في ابريل ١٩٧٤ ، ووزارة الدكتور عبد العزيز حجازي الأولي في ٢٥ سبتمبر ١٩٧٤ ، حتي توفي في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٤ .

وهنا عين الرئيس السادات الفريق محمد عبد الغني الجمسي قائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للحربية في نفس اليوم وفي وزارة ممدوح

سالم الأولى في ١٦ ابريل ١٩٧٥ ارتقى إلى منصب نائب رئيس الوزراء ، بالاضافة إلى منصبيه كقائد عام القوات المسلحة ووزير الحربية ، واستمر كذلك في وزارة ممدوح سالم الثانية في ١٩ مارس سنة ١٩٧٦ ، ثم في وزارته الثالثة في ٩ نوفمبر ١٩٧٦. وفي وزارته الرابعة في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٧ أضيفت اليه وزارة الانتاج الحربي ، واستمر يجمع بين كل هذه المناصب الأربعة في وزارته الخامسة في ٩ مايو ١٩٧٨ .

على أنه قبل أن تنقضي خمسة أشهر فقط ، أي في ٥ أكتوبر ١٩٧٨، كان السادات يسند رئاسة الوزارة إلى الدكتور مصطفى خليل ، ويعين فيها كمال حسن علي وزيرا للدفاع والانتاج الحربي ، بدلا من الفريق محمد الجمسي . وكان تغيير اسم وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع مرتبطا بمبادرة السلام وما أعلنه السادات من أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب .

ولم يستمر الفريق كمال حسن علي في منصبه أكثر من عام ونصف. لقد شغل نفس منصبه في وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية التي تألفت في ١٩ يونيو ١٩٧٩ ، ولكن في ١٤ مايو ١٩٨٠ كان الرئيس السادات يقوم بنفسه بتشكيل وزارته الثالثة ، التي عُين فيها الفريق محمد حسني مبارك نائبا لرئيس الجمهورية ، وأسند وزارة الدفاع والانتاج الحربي إلى الفريق أحمد بدوي ، بينما أسند وزارة الخارجية إلى كمال حسن علي فضلا عن نيابة رئيس مجلس الوزراء .

وباغتيال السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، وتولي الرئيس محمد حسني مبارك رئاسة الجمهورية ، بدأت مرحلة جديدة تميزت باستقرار منصب قائد عام القوات المسلحة ووزاير الدفاع في يد المشير عبد الحليم أبو غزالة حتى يوم ١٥ ابريل ١٩٨٩ ، وهي فترة لم يسبقه اليها أحد سوى المشير عبد الحكيم عامر ، الذي استمر في منصبه على طوال أربعة عشر عام ، بينما لم تتجاوز مدة بقاء أي قائد عام ممن جاءوا بعده في عهد السادات أكثر منْ أربع سنوات ، وهما الفريق محمد فوزي

والفريق الجمسي ، وكانت مدة الفريق كمال حسن علي سنة ونصف فقط.

ولا شك أنه كانت هناك أسباب ساعدت علي بقاء المشير عبد الحليم أبو غزالة في منصبه هذه المدة الطويلة ، أولها ظروف الاضطراب التي أحدثها اغتيال رئيس الدولة وسط عرينه ، واعتلاء رئيس جديد للجمهورية ، وهي ظروف تتطلب استقرار الوضع في القوات المسلحة خاصة ، وأن يكون الزمام في يد أمينة ومخلصة . وقد كانت هذه اليد هي يد المشير عبد الحليم أبو غزالة ، الذي تربطه بالرئيس محمد حسني مبارك رفقة سلاح قربت بينهما ، ودعت الرئيس مبارك ـ عندما كان نائبا ـ أن يرشحه للرئيس السادات في منصب وزير الدفاع . وكان من الطبيعي أن يستمر في منصبه بعد ان نجح في السيطرة على الأمور في أعقاب اغتيال السادات ، وقدم ولاءه للرئيس مبارك بعد انتخابه رئيسا للجمهورية ، وأخذ يبدي من الاقتدار في النهوض بالجيش وصناعة السلاح ما جعل الاستغناء عن خدماته خسارة محققة لمصر .

على أن طول مدة بقاء المشير أبو غزالة في منصبه ، في الوقت الذي تغير رؤساء الأركان ثلاث مرات ـ اذ تتابع في هذا المنصب كل من الفريق عبد رب النبي حافظ ، والفريق ابراهيم العرابي ، والفريق صفي الدين أبو شناف ـ كان من الطبيعي أن يغرس في أذهان الناس أنه أصبح سمة من سمات النظام ، وأن يتوهم الكثيرون أن الحكم في مصر هو شركة بين الرئيس مبارك والمشير أبو غزالة ، على نحو ما كان الحال في عهد عبد الناصر مع المشير عامرا .

ولم يفد في تخفيف هذا الاعتقاد الفروق الكبيرة التي كانت ظاهرة للعيان بين الحالتين . فالجيش تحت قيادة عبد الحكيم عامر ، كان قد استولى على خيوط السلطة في البلاد بالفعل ، وأصبح المصدر الرئيسي لتعيين الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الادارات ووكلاء الوزارات والسفراء ، وأصبحت مناصب السلطة العليا تشغل بضباط المخابرات

العامة أو الحزبية ، وتحولت الدولة إلى دولة بوليسية ، للمباحث الجنائية العسكرية اليد العليا فيها .

وعلى العكس من ذلك تماما ، فان الجيش تحت قيادة المشير عبد الحليم أبو غزالة ، كان جيشا محترفا لا شأن له بالسياسة أو جهاز الحكم ، كما أن الانضباط والالتزام كانا يسودانه ، وكان يعرف حدوده ودوره في خدمة الدفاع عن أرض الوطن .

ويرجع الفضل في ذلك ـ دون شك ـ إلى استقرار الحكم في عهد الرئيس محمد حسني مبارك ، ومناخ حرية التعبير الذي لم يسبق له نظير، وانتقال البلاد من نظام الحكم الشمولي الذي كان سائدا في عهد عبد الناصر ، والنظام شبه الشمولي الذي كان سائدا في عهد السادات، إلى نظام التعددية الحزبية التي يفسح الحرية المطلقة للنشاط الحزبي المعارض وظهور الدور الشعبي في الحياة السياسية ـ فكل ذلك كان من شأنه أن يلزم الجيش بدوره العسكري ، ويدع للمؤسسات الأخرى دورها الذي تلعبه في خدمة الوطن .

ومن الثابت أن الحكم الدكتاتوري أساسا هو الذي يتيح للمؤسسات العسكرية في العالم الثالث التدخل في شئون الحكم ، والانصراف عن مهامها الأساسية إلى العمل السياسي . كما أن الفراغ الشعبي هو الذي يحفز المؤسسات العسكرية على محاولة ملئه . وهذا هو السبب في الانقلابات العسكرية التي يشهدها العالم الثالث من وقت لآخر .

والمهم هو ما بدا بالفعل من تناقض في نظام الحكم في مصر ، الذي تحول من نظام عسكري يعتمد على الجيش في دعمه واستقراره ، إلى نظام مدني يعتمد على الشعب في دعمه واستقراره ، فان استمرار قائد عام الجيش ووزير الدفاع في منصبه أكثر من ثماني سنوات ، كان يوحي باعتماد النظام السياسي عليه وعلى المؤسسة العسكرية في حمايته ، أو يوحي ـ حتى ـ بعجز النظام عن تغييره واستبدال غيره به . ورسخ في اعتقاد الكثيرين أن المشير عبد الحليم أبو غزالة هو الرجل الثاني في الدولة ، حتى اضطر الرجل إلى نفي ذلك مرارا !

وفى الوقت نفسه كان من الواضح أن النظم السياسية الديموقراطية فى العالم لا تبيح استمرار وزير الدفاع وقائد عام الجيش فى منصبه أكثر من ثمانى سنوات ، لخطورة ذلك على ولاء المؤسسة العسكرية لحاكم البلاد الشرعى والدستورى ، ولأن هذا الوضع لا يوجد الا فى النظم الشمولية فى العالم الثالث التى تعتمد على الجيش فى استمرار بقائها واستمرارها .

ومن هنا فقد بدا أن وجود المشير عبد الحليم أبو غزالة فى منصبه أكثر من ذلك قد فقد أى مبرر دستورى معقول ، على الرغم من اعتراف الجميع بمقدرته وكفاءته واخلاصه للوطن ، وأصبح من الضرورى، لصالح الاستقرار السياسى والشرعية الدستورية ، ولصالح اتمام تحول النظام السياسى من النظام العسكرى الذى أرسته ثورة يوليو إلى نظام مدنى خالص تكون الكلمة الأولى فيه لمجموع الشعب ـ وهو ما نجح فيه الرئيس مبارك وسجله له التاريخ ـ وأيضا لصالح ازالة أية شبهة فى ولاء المؤسسة العسكرية للحاكم الدستورى للبلاد ـ اجراء هذا التغيير . وهو ما جرى يوم ١٥ ابريل ١٩٨٩ !

الديموقراطية في مصر .. والبدائل المريرة !

أكتوبر في ٢١/١/١٩٩٠

فرضت قضية الديموقراطية نفسها مع أحداث أوروبا الشرقية، بعد أن ثبت للعالم أن حرية الشعوب الداخلية تتقدم على كل ما عداها من انجازات يحققها أي نظام ، وان الشعوب قد تغفر لأي حاكم كل شيء ، ولكنها لا تغفر له العبث بحريتها ، وفرضه العيون والأرصاد على تحركاتها ، وتنكيله بالمخالفين في الرأي ، وإهداره حقها في الكلام والخطابة والاجتماع والصحافة والتفكير ، وغيرذلك من الحريات الأساسية .

وهذه القضية في مصر تحتاج إلى معالجة خاصة حتى لا تقع تحت أوهام تبعد عن الواقع الذي يتمثل في علاقات الانتاج . فليس من الصحيح أن هناك ديموقراطية مطلقة ، وانما هناك ديموقراطيات مختلفة ، وكل من هذه الديموقراطيات لا تستطيع أن تنفصل عن البناء التحتي الذي أرسيت فوقه ، والتي نشأت انعكاسا له وليس لأي بناء آخر .

وعلى سبيل المثال فلا يستطيع البناء التحتى الإقطاعى أن يفرز ديموقراطية رأسمالية ، ولا يستطيع البناء التحتى الرأسمالى أن يفرز ديموقراطية اقطاعية . وكذلك لا يستطيع البناء التحتى الاشتراكى أن يفرز ديموقراطية رأسمالية .

ومن هنا يخطىء الكثيرون الذين يظنون أن التغييرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية سوف تأتى بديموقراطية تماثل ديموقراطية العالم الرأسمالى الغربى ، لسبب بسيط هو أن ديموقراطية العالم الرأسمالى الغربى ، سواء فى أوروبا أو فى الولايات المتحدة ، هى نتاج الطبقة الرأسمالية التى تملك فى يدها جميع وسائل الانتاج من مصانع ومزارع ومناجم وغيرها ، وهى التى أقامت النظم السياسية والدساتير والقوانين والآداب والفنون التى تتفق مع مصالحها . ومثل هذه الطبقة الرأسمالية لا توجد على الاطلاق فى أوروبا الشرقية أو فى الاتحاد السوفيتى أو فى الصين أو في أى بلد تسوده علاقات الانتاج الاشتراكية ، وانما توجد طبقة واحدة هى الطبقة العاملة ، سواء فى الصناعة أو الزراعة .

هذه الطبقة العاملة تملك أيضا وسائل الانتاج كما تملكها الطبقة الرأسمالية فى العالم الغربى ، ولكن ملكيتها لوسائل الانتاج هى ملكية نظرية ، بينما لا تملك من الناحية الفعلية سوى مرتباتها التى تتفاوت بدرجات متقاربة ، وبالتالى فقوتها الاقتصادية لا تستطيع أن تتجاوز حدود هذه المرتبات ، وقوتها السياسية ـ وبالتالى ـ لا تستطيع أن تتجاوز حجم قوتها الاقتصادية . ومن هنا كان التجاؤها إلى العنف للتغيير ، إذ لا تملك قوة اقتصادية بديلة .

أما الطبقة الرأسمالية فى العالم الرأسمالى الغربى فإنها تملك وسائل الانتاج من الناحيتين النظرية والفعلية ، بمعنى أن من يملك مليونا من الجنيهات يملكها بالفعل ، وهو يستمد قوته السياسية من قوة هذا المليون من الجنيهات ومن قدرته على التأثيرالاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

ومن هنا فان الديموقراطية التى ستأتى بها التغييرات الجديدة التى حدثت فى أوروبا الشرقية لن تتجاوز بحال من الأحوال علاقات الانتاج الاشتراكية التى تتمثل فى ملكية الطبقة العاملة وسائل الانتاج من الناحية النظرية ، والتى تختفى فيها الطبقة الرأسمالية بالشكل الموجود فى الغرب الرأسمالى . وستظل الدولة فى شرق أوروبا باستمرار أقوى من الأفراد .

وقد تغيرت الديموقراطية فى مصر مع تغيرعلاقات الانتاج ، فحين كانت علاقات الانتاج فى مصر علاقات رأسمالية ، كانت الديموقراطية التى يطالب بها المفكرون والسياسون المصريون هى الديموقراطية الليبرالية السائدة فى العالم الغربى الرأسمالى . وقدم أحمد لطفى السيد عرضه لهذا الفكر ، الذي سماه « مذهب الحرية » ، فى جريدة «الجريدة» ، وفيه طالب بألا تكون للحكومة سلطات إلا على ما دلتها الضرورة اياه ، وهو ثلاث ولايات : ولاية البوليس ، وولاية القضاء ، وولاية الدفاع عن الوطن . وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع ، فالولاية فيه للأفراد والجماعات الحرة .

وفى هذه المقالات أنكر على الحكومة أن تبسط سلطتها على التعليم ، بحجة أن التعليم بهذا الشكل سوف يصطبغ بسياسة الحكومة ، لأن الأستاذ فى النظم الاستبدادية يضع همه فى تكوين انسان يألف الظلم اذا وقع منه على غيره ، ويرضاه اذا وقع من غيره عليه .

ولو ان مفكرينا المعاصرين أو احزابنا الحالية طالبت بما طالب به أحمد لطفى السيد ، فسوف يكون ذلك من دواعى سرور حكومة الدكتور عاطف صدقى ، فتنفض يدها من كل شىء ، وتحصر همها فى وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة العدل ، ولا شىء غير ذلك ، وتترك للأفراد ما عدا ذلك من شئون البلاد ! .

وعندما أصدرت ثورة يوليو قانون الاصلاح الزراعى وقوانين التأميم، اختفى هذا النوع من الديموقرطية بالضرورة ، ولم يعد مطروحا المطالبة به ، فبانتقال وسائل الانتاج إلى يد الدولة وقع على عاتقها كل شىء - أى

وقع على عاتقها التعليم والصناعة والزراعة والاقتصاد والمالية والمرافق العامة والثقافة والاعلام والبحث العلمى والمواصلات والنقل ، ولم يعد يفلت من قبضتها شىء .

وكان من الطبيعى أن ينعكس ذلك على طبيعة السلطة وحدودها واختصاصاتها . فلكى تستطيع السلطة أن تتحمل هذه الأعباء كان من الضرورى أن تستحوذ على صلاحيات واختصاصات وسلطات واسعة النطاق ، وفقا للقاعدة الادارية السليمة ، وهى ضرورة تعادل السلطة مع المسئولية .

وهذا هو السبب فى أن سلطة رئيس الجمهورية فى مصر هى أوسع مدى من سلطة رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية ! وهى - بالضرورة - أوسع من سلطة الملك فؤاد أو الملك فاروق .

ذلك أن سلطة رئيس الولايات المتحدة ، أو سلطة الملك فؤاد أو الملك فاروق ، لم تكن تتجاوز حكومته ، وفيما عداها فإن مسئوليتها تقع على الأفراد والشركات الخاصة . أما رئيس الجمهورية فى مصر فهو الذى يعين الحكومة ، ويعين رؤساء مجالس إدارات الشركات الصناعية والتجارية ، كما يعين رؤساء مجالس ادارات الصحف ، ورؤساء الجامعات وغيرها ، ويسيطر بالتالى على الاقتصاد والاعلام والتعليم والثقافة وكل شىء .

ومن هذه السيطرة على وسائل الانتاج تأتى سيطرته على الحكم ، وتأتى سيطرته على التشريع أيضا . كما تأتى سيطرته على الجهاز السياسى وعلى التنظيم الشعبى . وكل ذلك من شأنه أن يخلق نظاما شموليا من الناحية الفعلية ، مهما تعددت فيه الأحزاب وتنوعت الآراء !

وفى عهد عبد الناصر كان هذا النظام شموليا صريحا لا يسمح فيه بالعمل السياسى لغير حزب واحد هو الاتحاد الاشتراكى . وفى عهد السادات تغير النظام قليلا ، فقد تفكك الاتحاد الاشتراكى إلى أحزاب

سياسية هى حزب اليسار وحزب الوسط وحزب اليمين ، وهى التى اتخذت الآن شكل حزب التجمع والحزب الوطنى الديموقراطى وحزب الأحرار ، بالاضافة إلى حزب الوفد . وكان هذا هو كل التغيير الذى جرى، لأن أسس النظام بقيت كما كانت عليه !

وقد استمرت هذه الأسس على ما هى عليه فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ، مع توسعة قاعدة العمل الحزبى ، بما يناسب عصر الانفتاح ، فلم تعد الأحزاب فى عهد مبارك أحزابا مقيدة الحرية ، بل أصبحت أحزابا مطلقة الحرية فى العمل ، ولم تعد حرية الرأى فى عهد مبارك حرية مقيدة ، بل أصبحت حرية مطلقة من كل قيد ، ولم تعد السلطة تتربص بالديموقراطية المتاحة وتحاول الانقضاض عليها والزجوع فيها ، بل عملت على تثبيتها ودعمها وتوسيع قاعدتها .

ومن هنا نشأ هذا النظام الذى يمكن تسميته بالجمهورية المستنيرة ، بالمقارنة بالجمهورية المستبدة فى عهد عبد الناصر ، والجمهورية شبه المستبدة فى عهد السادات . وفى كل من هذه الجمهوريات الثلاث يسود نظام يعكس سيطرة الدولة على وسائل الانتاج ممثلة فى القطاع العام ، وإلى جانبه قطاع خاص تختلف أهميته من جمهوريةإلى أخرى - فهو فى الجمهورية الساداتية متوسط الأهمية ، وفى الجمهورية المباركية متعاظم الأهمية .

وهذه الأهمية المتفاوتة من جمهورية لأخرى ، تعكس أهمية متفاوتة للدور السياسى الذى يلعبه القطاع الخاص ، ففى حين يختفى هذا الدور السياسى فى عهد عبد الناصر ، يبرز هذا الدور فى عهد السادات ويفرض نفسه فى التعددية الحزبية التى تظهر لأول مرة منذ قيام ثورة يوليو ، ثم يتعاظم هذا الدور في عهد مبارك ويفرض نفسه فى اتساع حرية العمل الحزبى واطلاق حرية الرأى بلا حدود والتأثير على صانعى القرار .

هذه العلاقة بين علاقات الانتاج ونظام الحكم يجب أن تكون فى ذهن كل كاتب وهو يدعو إلى الديموقراطية ، حتى يحدد بدقة ما يمكن أن تسمح به علاقات الانتاج من ديموقراطية .

فمما يثير الدهشة حقا أن يطالب حزب بتشديد قبضة الدولة علي وسائل الانتاج ، ويطالب فى الوقت نفسه بمزيد من الديموقراطية . دون أن يعى أن تشديد قبضة الدولة علي وسائل الانتاج ، يعنى ـ على الصعيد السياسى ـ تشديد قبضتها على الحكم ! والعكس بالعكس ، فكلما خفت قبضة الدولة على وسائل الانتاج،انعكس ذلك بالضرورة على نظام الحكم ، فتزيد رقعة الديموقراطية .

وهذا هو الخيار الذى يجب علي كل حزب ، وعلى كل فرد أن يحدد موقفه ازاءه ، فلم تعد السياسة ومسائل الحكم تجري اعتباطا ، وانما تفرضها قوانين وأوضاع اقتصادية لا يمكن الفكاك منها .

وفى ظل علاقات الانتاج الحالية فى مصر ، حيث لا توجد طبقة رأسمالية قوية تقود الاقتصاد علي نحو ما تفعل فى العالم الرأسمالى الغربى ، أو على نحو ما كانت تفعل رأسمالية بنك مصر قبل الثورة ، وانما تتآمرعلى المجتمع قوى رجعية تتلفع بعباءة الدين ، وتسرق عرق الجماهير ، كما هو الحال فى شركات توظيف الأموال ، وحيث يسيطر القطاع العام على هياكل الانتاج الرئيسية ، ويقود عجلة التقدم فى البلاد، فان الخيار لا يكون بين وجود رئيس جمهورية يتولى سلطته لمدة ست سنوات ورئيس جمهورية يتولى سلطته مدي الحياة ، لأن هذا الخيار لا تطرحه علاقات الانتاج بشكلها الراهن ، وانما الخيار يكون بين رئيس جمهورية مستنير ، يوسع قاعدة الحرية يوما بعد يوم ، ورئيس جمهورية يتربص بالحرية وينتهز الفرصة للانقضاض عليها !

ولعله قد سبق لى أن قلت بصراحة تامة ان القوانين التى يحكمنا بها الرئيس محمد حسنى مبارك ، هي نفسها القوانين التى حكمنا بها الرئيس السابق السادات ، ونفذ بها حركة اعتقالات ٣ ـ ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، والفرق الوحيد يتمثل فى التغيير الذى طرأ على شخص رئيس الجمهورية ، والذى تحول به من رئيس يتربص بالحرية إلى رئيس يوسع قاعدة الحرية . وفى ذلك المقال طالبت بتقنين الأمر بالفعل ، بانتخاب

رئيس الجمهورية مدى الحياة ، بدلا من تجديد انتخابه فى كل مرة . فليس رئيس جمهورية مصر هو رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، وعلاقات الانتاج فى مصر تختلف اختلافا جذريا عن علاقات الانتاج في الولايات المتحدة ، فهى فى الولايات المتحدة علاقات انتاج رأسمالية ، السيطرة فيها للأفراد ، وفى مصر علاقات انتاج شبه اشتراكية وشبه رأسمالية ، أو هى رأسمالية الدولة ـ والسيطرة فيها للدولة .

وقد قلت ذلك حتى نتفادى مسرحية اجراء الانتخابات بين أكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية ، وهى التى أثارت الاستهزاء أكثر مما أثارت الاحترام ، حيث دخل فى منافسة رئيس الجمهورية أفراد لا يستندون إلى أية قواعد جماهيرية !

فصحيح أن مصر غنية بالرجال الذين يصلحون لرئاسة الجمهورية، ولكن المشكلة لا تتمثل فى الرجال وانما تتمثل فى علاقات الانتاج ، وحتى فى الولايات المتحدة الأمريكية فان المسألة ليست مسألة رجال يصلحون لرئاسة الجمهورية أو لا يصلحون ، وانما هى مسألة أحزاب حقيقية تعتمد على قواعد شعبية ومصالح رأسمالية واحتكارات وكارتيلات ! والأمريكيون لا ينتخبون أشخاصا وانما ينتخبون أحزابا .

ومن هنا فحين يرشح فرد نفسه لرياسة الجمهورية فى مواجهة محمد حسنى مبارك ، كما حدث فى انتخابات الرئاسة السابقة ، دون أن تكون وراءه مصالح أو قواعد شعبية يمثلها ، فإنه لا يمكن أن يكون جادا ! وهو يعرض نفسه للسخرية ، لأنه لا يمثل سوى نفسه ، بينما جميع النظم الرأسمالية والاشتراكية تفترض فيمن يرشح نفسه أنه يمثل حزبا أو طبقة . ولم يكن أحد ممن رشح نفسه أمام رئيس الجمهورية رئيسا لحزب من الأحزاب الحالية ، وانما كانوا مجرد أفراد مجردين من أية قاعدة شعبية ، وهذا هو الهزل فى موضع الجد !

ومن هنا أيضا فاذا تعدل الدستور لكى يمنع انتخاب رئيس الجمهورية أكثر من مرتين ، ـ كما يطالب البعض ـ فإما أن يأتى رئيس

الجمهورية الذى يخلفه من نفس الحزب الوطنى ، وإما أن يأتى من حزب آخر . ولما كان الحزب الوطنى يسيطر على وسائل الانتاج ، بالوراثة عن ثورة يوليو المجيدة ، فاذا خلف رئيس آخر الرئيس محمد حسنى مبارك ، فسوف يكون من نفس الحزب الوطنى أيضا ، ولا نكون قد تزحزحنا نحو الديموقراطية قيد شعره ، ان لم تكن قد تراجعنا عنها شعرات وخطوات ! لأنه إذا كانت القوانين التى يحكمنا بها مبارك هى نفسها القوانين التى حكمنا بها السادات ونفذ بها حركة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ، فان هذه القوانين يمكن أن تكون أداة فى يد رئيس جمهورية آخر لا يملك استنارة مبارك ويستغلها أسوأ استغلال .

وهذا ما دفع البعض إلى المطالبة بتغيير القوانين نفسها لتصبح قوانين ليبرالية ، وأن يحل مجلس الشعب ، وتجرى انتخابات جمعية وطنية تضع دستورا جديدا يناسب عصر الحرية ، وتكون الانتخابات نزيهة ، ويلغى قانون الطوارىء ، كما يلغى تأميم الصحافة ، وتطبق الحريات التى يتمتع بها المجتمع الغربى الرأسمالى .

وقد نسى هذا البعض أن القوانين الحالية لم تنشأ من فراغ ، وانما أنشأتها سيطرة الدولة على وسائل الانتاج فى عهد ثورة يوليو بقوانين الاصلاح الزراعى وقوانين التأميم التى أنشأت القطاع العام ، وأنه قبل ثورة يوليو كان دستور ١٩٢٣ ينص على أن السلطات مصدرها الأمة ، ورئيس الدولة غير مسئول . كما يكفل الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات ، لأن الدولة لم تكن تسيطر على شىء . ولكن عندما سيطرت الدولة على كل شىء تقوضت هذه الحريات ، وسقطت مع دستور ١٩٢٣ ، وحلت محلها سيطرة الجيش ، وقوانين الطوارىء ، والمحاكم الاستثنائية ، ومحاكم أمن الدولة ، ومحاكم العيب ، ومحاكم الثورة ، ومحاكم الشعب ، والمحاكم العسكرية ، وأممت الصحف ، وغير ذلك . كما ينسى ان الغاء هذه القوانين لا يأتى بجرة قلم ، وإنما يأتى بتغيير علاقات الانتاج التى آفرزتها ، وانشاء علاقات انتاج جديدة .

وهكذا نصل إلى جوهر مشكلة الديموقراطية فى مصر ، وهى تغيير وظيفة الدولة من دولة لا تملك سوى ولايات ثلاث ، هى : ولاية البوليس وولاية القضاء وولاية الدفاع عن الوطن ، إلى دولة تملك كل الولايات ، وتسيطر على وسائل الانتاج ، وتأخذ على عاتقها كل شىء ، وتنعكس هذه السيطرة على سلطتها بالضرورة .

كذلك نصل إلى هذا الخيار المرير الذى نجد أنفسنا أمامه : وهو الخيار بين تضاؤل سلطة الدولة مع تعاظم القوى الرجعية التى تتربص بالمجتمع ، مثل جماعات التكفير التى تحكم بتكفير الحاكم والمجتمع ـ وهي جماعات جاهزة لتسلم الحكم ـ ربين تعاظم سلطة الدولة وتضاؤل قوة هذه الجماعات !

ولا شك أن هذا الخيار تحدده الإجابة عن هذا السؤال : مَن أشد خطرا على المجتمع ، سلطة الدولة أم سلطة جماعات التكفير ؟

بل نصل أيضا إلى هذا الخيار بين الاستقرار الحالى والتغيير المستقبلى ، الذى يشير التحليل السابق إلى أنه قد يكون خطوتين إلى الخلف بدلا من أن يكون خطوة إلى الأمام .

قبل أن نطالب بفتح حساب جديد!

أكتوبر فى ٢٥ / ٢ / ١٩٩٠

الصديق العزيز والمفكر الكبير الأستاذ عبد الستار الطويلة ، فهم خطأ من مقالى عن « الديموقراطية فى مصر والبدائل المريرة » أننى ضد توسيع رقعة الديموقراطية فى مصر ! وبنى على ذلك أننى « أنتمى إلى فكر نظرى قديم أثبتت الأحداث أنه لم يعد يتفق مع ظروف عالم اليوم ، وهو تطبيق ميكانيكى لتلك الفكرة القديمة التى كانت تقول إن الديموقراطية هي ديموقراطية الطبقة التى تملك وسائل الانتاج » !

أما أننى ضد توسيع رقعة الديموقراطية فى مصر ، فينفيه أن معظم كتاباتى هى دفاع لا ينقطع عن الحرية والديموقراطية ، وهجوم مستمر علي الدكتاتورية والطغيان ، وهي كتابات ترجع إلى عهد الرئيس الراحل السادات ، قبل أن تنفسح حرية التعبير بلا حدود فى عهد الرئيس مبارك ،

وفيها كلت أعنف الضربات للحزب الحاكم ، وكشفت نوع الديموقراطية التى يريد إرساءها فى البلاد ، والحرية التى أراد اتاحتها لشعبنا ، وهى التى وصفتها بأنها « حرية الصراخ » ! ، ودافعت فيها عن الصحفيين المصريين فى الخارج ، وأردجتهم فى سلك الحركة الوطنية ، كما دافعت دفاعا شرسا عن حزب التجمع ، وحزب العمل ، وحزب الوفد الجديد ـ ويمكن الرجوع إلى هذه المقالات فى كتابى: « مصر فى عصر السادات» ـ الجزء الأول .

ولعل الصديق الأستاذ عبد الستار الطويلة يعرف ذلك أكثر من أى فرد آخر ، فقد كان معى على نفس الطريق فى تلك الحقبة الزمنية الحرجة ، وكان يدلى بنفس الدلو بشجاعته المعروفة ، مما عرضه لمتاعب سياسية جمة . فقد كان منبرنا واحداً ، وهو مجلة « روز اليوسف » فى عهد المرحوم عبد الرحمن الشرقاوى والصديقين صلاح حافظ وفتحى غانم ، وقد دفع الجميع ثمن المواقف الشجاعة إلى جانب الحق والعدل .

على أنى كنت على الدوام أعرف أنه لا توجد ديموقراطية مطلقة ، وإنما توجد ديموقراطية مقيدة بعلاقات الانتاج ـ أى ديموقراطية الطبقة التى تملك وسائل الانتاج ، والتى يخطىء الصديق عبد الستار الطويلة فيصفها بأنها فكرة قديمة ، بينما هى فكرة دائمة وقانون من قوانين الحركة التاريخية أثبته التاريخ فى كل مراحله بلا استثناء .

ولعل ما دفعه إلى هذا الظن هو ما حدث فى أوروبا الشرقية فى الأيام الأخيرة من تغييرات تاريخية مذهلة ، أوحت بتحطيم هذه النظرية فى ذهن كثيرين من المفكرين اليساريين ، ولكنها لم تحطمها فى ذهني ، لسبب بسيط ، هو أنى كنت أعرف منذ البداية أن طبقة البروليتاريا لا تحكم فى شرق أوروبا ، وإنما الذى يحكم هو الحزب الشيوعى الذى انفصل عن الطبقة وأصبح يكون بذاته طبقة جديدة حلت محل الرأسمالية القديمة !

وأرجو أن أذكّر الصديق عبد الستار الطويلة بمقالين لى فى جريدة الوفد عالجت فيهما هذه النقطة بالذات ، وفيهما تجرأت على ما اعتبرته اضافة أو تعديلا طفيفا للنظرية الماركسية ، انطلقت من نظرية ماركس المعروفة فى أن الذين يملكون يحكمون والذين لا يملكون لا يحكمون . فقد توصلت إلى ما أسميته بالملكية الفعلية والملكية النظرية ! وقلت إن ملكية طبقة السادة فى مجتمع الرق ، وطبقة الاقطاعيين فى المجتمع الاقطاعى ، وطبقةالرأسماليين فى المجتمع الرأسمالى - كانت ملكية فعلية ، فمن يملك اقطاعا واسعاً يملكه بالفعل ، ومن يملك مليونا من الجنيهات يملكه بالفعل ، ويمارس بفضل هذه الملكية التأثير على البناء الفوقى - أى الحياة السياسية والقانونية والفكرية والفنية وغيرها .

أما ملكية الطبقة العاملة لوسائل الانتاج فى المجتمع الاشتراكى فهى ملكية نظرية ، ولكن من الناحية الفعلية فإن العامل لا يملك سوى مرتبه الذى يكسبه من عمله ، وهو يستمد من قوة هذا المرتب الضئيل قوته السياسية ، التى لابد أن تكون قوة سياسية ضئيلة بالضرورة ! أما القوة السياسية الحقيقية ، أو السلطة ، فقد تركزت فى يد الحزب الشيوعى ، الذى حل محل الطبقة الرأسمالية فى مراكز الحكم والهيمنة ، وتكونت منه طبقة اجتماعية حاكمة تفتقر إلى فضائل الطبقة الرأسمالية وتتمتع بمساوئها .

وهذه الطبقة الاجتماعية الجديدة ، التى حلت محل الطبقة الرأسمالية فى المجتمعات الاشتراكية - وهى طبقة الحزب الشيوعى - تستمد قوتها وهيمنتها ونفوذها من سيطرتهاالفعلية على وسائل الانتاج .

فالحزب الشيوعى هو الذى يسيطر على المصانع والمتاجر والمزارع ، وعلى الجيش والبوليس ، وعلى القضاء والفنون والآداب ، وعلى الصحافة والاعلام والجامعات ، وعلى كل مظاهر الحياة .

والمهم هو أنه لم يكن فى وسع الحزب الشيوعى أن يشكل طبقة اجتماعية على هذا النحو لو كانت وسائل الانتاج فى يد رأس المال الخاص ، أى لو كان النظام الاقتصادى نظاما رأسمالياً أساسه الفرد

وليس الدولة ، لأنه فى هذه الحالة لن يزيد نفوذه السياسى على نفوذ أى حزب فى العالم الرأسمالى من أقصاه إلى أقصاه ، سواء داخل الحكم أو خارجه !

ومعنى ذلك – بلا جدال – أن النظرية التى سقناها فى مقالنا : «الديموقراطية فى مصر والبدائل المريرة » هى نظرية صحيحة مائة فى المائة . فكلما زادت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج ، زادت سيطرة الحزب الذى يسيطر على وسائل الانتاج ـ سواء اسميناه «الحزب الشيوعى » أو « الحزب الوطنى الديموقراطى » !!

ومن هنا فإذا جاء كتاب أو مفكرون مصريون يطالبون بتطبيق الديموقراطية الليبرالية الموجودة فى المجتمعات الرأسمالية الخالصة على مصر ، فإن مطالبتهم تفتقر إلى المنهج العلمى للتحليل السياسى ، لأنه لا توجد فى التاريخ ديموقراطية منفصلة عن أساسها المتمثل فى علاقات الانتاج ، وانما هى انعكاس وإفراز أمين لعلاقات الانتاج ،

فاذا كانت هذه العلاقات اقطاعية كانت الديموقراطية ديموقراطية اقطاعية ـ أى ديموقراطية الطبقة الاقطاعية التى تتمتع بها وحدها دون غيرها من الطبقات ـ وإذا كانت هذه العلاقات هى علاقات الرق كانت الديموقراطية هى ديموقراطية السادة وحدهم دون غيرهم من الطبقات ـ والمثل الصارخ على ذلك المجتمع الأثينى الذى يُضرب به المثل فى الديموقراطية ، ولكنه كان مجتمعنا ينقسم إلى سادة وعبيد ! وكانت الديموقراطية للسادة وحدهم ، وليس للعبيد منها نصيب !

ومن هنا أيضا اذا جاء اليسار المصرى ليطالب بتشديد قبضة الدولة على وسائل الانتاج ، ويطالب فى الوقت نفسه بالحريات الليبرالية ، فانه يهزل ولا يقول جدا ! إذ كيف تتحقق حريات ليبرالية بدون اقتصاد ليبرالى ؟

وحتى نضرب المثل بمصر ، فان الحريات التى توافرت في عهد الرئيس الراحل السادات ، واتسعت فى عهد الرئيس مبارك ، كان من

المستحيل أن تتوافر على هذا النحو لولا أن الاقتصاد المصرى الذى كان سائدا فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر منذ يوليو ١٩٦١ ، قد تغير بسياسة الانفتاح ! فقد أفرزهذا الانفتاح طبقة رأسمالية جديدة كان لابد أن تلعب دورا فى الحياة السياسية يتفق مع قوتها الاقتصادية !

وليس من الصدفة أن أقوى حزب معارض فى مصر هوالحزب الذى يمثل الرأسمالية الجديدة ، وهو حزب الوفد ، بينما يمثل أضعف الأحزاب المعارضة حزب التجمع الذى يمثل الطبقة العاملة .

وبالنسبة لحزب الوفد ، فصحيح أن رصيده الوطنى لدى الجماهير المصرية قد فتح له صدرها ، ولكن تمثيله لشريحة الرأسمالية الوطنية أتاح له الاستمرار. أما حزب العمل ، فان ادعاءه تمثيل الطبقة العاملة فى البداية قد جعله حزبا هشا ، وقد نكل به السادات ذات مرة تنكيلا شديدا. ولكن بعد أن ضم إليه الرأسمالية الاسلامية الجديدة ، وأصبح يعبر عن شركات توظيف الأموال بكل ما تملك من مليارات الجنيهات ، قفز من المؤخرة إلى المقدمة ، وأصبح زعيم المعارضة فى مجلس الشعب!

ارتباط الديموقراطية بالبناء التحتي - اذن - هو ارتباط وثيق ولا فكاك منه ، وعلى كل حزب ، وعلى كل سياسى ، وعلى كل مفكر، أن يضع ذلك فى اعتباره وهو يطالب بتوسيع قاعدة الديموقراطية . فإذا طالب بتوسيع قاعدة الديموقراطية على نحو يتفق مع علاقات الانتاج فى مصر ، فانه يكون عاقلا رشيدا ، واذا طالب بتوسيع هذه القاعدة كما هو مطبق فى الغرب ، فانه يكون هازلا - رغم أنفه - أى سواء كان يعى ذلك أو لا يعيه ! فالمسألة ليست المزايدة علي المطالب الديموقراطية ، وإنما مسألة الممكن تطبيقه منها وغير الممكن ، فالسياسة فن الممكن وليست فن المستحيل !

على أن الصديق عبد الستار يضرب المثل بما حدث فى شرق أوروبا ، حين سمح النظام أخيرا بحرية الانتخابات والترشيح لها ، وبحرية الصحافة ، وبحرية الاجتماع والتظاهر ، بل والإضراب بواسطة مئات الألوف بل الملايين ، وترك القوميات التى تنادى بحق الانفصال عن

اتحاد الجمهوريات السوفيتية تعبر عن نفسها ومطالبها بأساليب سلمية ، وأصبحت التعددية الحزبية فى شرق أوروبا حقيقة .. إلى آخره ؟

وما حدث فى أوروبا الشرقية شيء لايمكن مقارنته بما حدث هنا ! لانعدام المقارنة بسبب اختلاف الظروف الاجتماعية فى أوروبا الشرقية عنها فى مصر اختلافا جذريا .

فلا يوجد فى أوربا الشرقية غير طبقة واحدة هى طبقة البورليتاريا ، بعد أن صفيت الطبقة الرأسمالية على مدى نصف القرن الماضى تصفية تامة ، وهذه الطبقة البروليتارية تريد تحويل ملكيتها النظرية لوسائل المتاج إلى ملكية فعلية ، فتريد الاستمتاع بحريتها السياسية كما استمتعت بحريتها الاقتصادية بعد أن تخلصت من ربقة علاقات الانتاج الرأسمالية . ولما كان الحزب الشيوعى هو الذى يحول بينها وبين ممارستها حريتها السياسية فهى توجه عداءها لهذا الحزب وتدعو إلى التعددية الحزبية .

ومعنى هذا الكلام هو أنه لا توجد أخطار تهدد هذه البروليتاريا ، فى شرق أوروبا غير تلك الآتية من الحزب الشيوعى ، بتركيز السلطة فى يده وعدم التنازل عنها للبروليتاريا .

ولكن الأمر فى مصر يختلف تماماً ، حيث تواجه الجماهير الشعبية أعداء كثيرين ، يهددون مكاسبها التى تحققت بقوانين يوليو ١٩٦١ وما بعدها .

فصحيح أن هذه القوانين لا يمكن تسميتها بالقوانين الاشراكية ، بسبب البون الشاسع بينها وبين الاشتراكية الحقيقية ، ولكنها أعطت الطبقة العاملة حقوقا وضمانات ظلت تزيد على نحو مضطرد . وهؤلاء الأعداء لا يهددون مكاسب الجماهير فقط ، بل يهددون تقدمها أيضا ، بمحاولتهم فرض فكر عليها يعود بها إلى الوراء بدلا من أن يدفعها إلى الأمام ـ وهوفكر التكفير الذى يكفر الحاكم والمجتمع ، ويضلل الجماهير

بالحكومة الاسلامية التى يرسمها فى صورة براقة لا تتوافر الا فى عهد الخلفاء الراشدين ، ويستخدم العنف فى تحقيق أغراضه .

وأزعم أن هذا الفكر وجماعته كاد يكتسح الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب ، بتأييده ومساندته الفعلية للتحالف ، على الرغم من معارضته الظاهرية . ففى كل لجنة انتخابية كان يوجد عشرة من هذه الجماعات على الأقل يلعبون على عقول الجماهير باسم الدين القاهر ، ويرفعون شعار « الاسلام هو الحل » ـ دون أن يحددوا كيف يحل الاسلام مشكلة الديون التى تتجاوز الأربعين مليارا ، أو المشكلة الاقتصادية المعقدة التى تثقل على كاهل الجماهير ، وغيرها من المشاكل ، أو كيف يتعامل مع قضية الوحدة الوطنية مع مطالبته بأن يدفع الأقباط الجزية مقابل اعفائهم من الجهاد ! إلى آخر هذه الحلول التى يقدمها هذا الفكر مما يؤخر المجتمع ولا يقدمه .

كذلك لا يواجه المجتمع فى أوروبا الشرقية طبقة رأسمالية من طراز أصحاب شركات توظيف الأموال الذين سرقوا مدخرات شعبنا بمئات الملايين ، بل بالمليارات ، وأضاعوا على مصر فرصة اصلاح هيكل نظامها القتصادى ، واشتروا الأقلام ، وضاعفوا مشكلة مصر الاقتصادية بدلا من حلها . أى على العكس تماما كما تفعل الرأسمالية فى العالم الرأسمالى . ومن هنا فمجال المقارنة منعدم !

ولو كانت الأحزاب السياسية في مصر بمثل القوة التى كانت عليه قبل الثورة ، لتكفلت الديموقراطية الليبرالية بالقضاء على هذا الخطر ، ولكن يجب أن يلاحظ أنه لا يوجد فى مصر حزب أغلبية جماهيرية مثل حزب الوفد قبل الثورة .

لقد كان وجود حزب الوفد ، بأغلبيته الجماهيرية الكاسحة قبل الثورة ، من الأسباب التى أضعفت من خطر الجماعات المتطرفة الاسلامية وقتها ، مثل جماعة الأخوان المسلمين ، أو الفاشية ، مثل مصر

الفتاة ، وأتاحت أحسن الفرص للحكم الليبرالي الصحيح . وفى عهد الوفد استطاع مصطفى النحاس أن يطلق شعار « الدين لله والوطن للجميع » ، فيجد الغالبية من جماهير الشعب المصرى تؤيده .

ولكن مع غياب حزب جماهيرى فى الساحة السياسية حاليا ، بما فيها الحزب الوطنى ، ومع اختيار الشعب للاشتراكية المزيفة التى طبقتها ثورة يوليو ، والهجوم الكاسح من الحزب الوطنى على الوفد الجديد ـ حليفه الوحيد فى ميدان العلمانية والليبرالية ـ ومع ضعف حزب التجمع وتراجع شعبيته بين الجماهير ، وصورية حزب الأمة وحزب الأحرار ـ فان الحل الاسلامى المزعوم بقى هو الحل الوحيد الذى لم يجرب ، والذى تطرحه هذه الجماعات بالحاح ، بجنازيرها ومديها مرة ، وبمظاهراتها فى الجامعات والمدن مرة أخرى ، وباعتداءاتها على حياة الكتاب والمفكرين مرة ثالثة !

يضاف إلى ذلك أن المجتمعات فى شرق أوروبا هى مجتمعات صناعية مائة فى المائة ، تسود فيها قيم المجتمعات الصناعية التى تغيب منها روح الاستسلام والتواكل ، ويسود التعليم الذى يشمل الكبير والصغير ، وحضارتها جزء لا يتجزأ من الحضارة الأوربية ، كما أنها تتمتع بعلاقات انتاجية أكثر تقدما ، والمقارنة بينها وبين مجتمعنا فيه ظلم للمجتمعين معا ، واحتمالات ارتدادها إلى العصور الوسطى احتمالات غير واردة ، بينما هذه الاحتمالات فى مجتمعنا واردة مع أفكار من مثل دفع الأقباط الجزية ، ومع المظاهر الحالية فى مجتمعنا من حجاب وجلاليب وذقون ، وغيرها مما تخلصت منه مصر على طوال الأربعينات والخمسينيات والستينيات ، ولكنه عاد مرة أخرى !

ومن هنا فإذا عالجنا قضية الديموقراطية فى اطار المفهوم الرأسمالى الليبرالى ، فإننا نكون قد قطعنا ما بيننا وبين الأسباب التى تفرز عادة الديموقراطية ، والتى تشكلها وتحددها وترسم إطارها ! وإنما

علينا ـ باستمرار ـ أن نضع فى اعتبارنا هذه الأسباب ، وعلينا ـ فوق ذلك ـ أن نضع فى اعتبارنا هوية الأحزاب السياسية فى الساحةالمصرية.

ففيما عدا حزب الوفد ، الذى لا يشك أحد فى هويته الليبرالية ، فان الأحزاب الأخري تتوسل بالديموقراطية للوصول إلى الحكم ، بينما هى لا تؤمن بها ولا تستطيع تنفيذها إذا وصلت إلى الحكم ! لأنها أحزاب شمولية بالضرورة ، وأقصد بها حزب التجمع وحزب العمل ـ وهما الحزبان الشموليان الحقيقيان فى الديكور الديموقراطى الحالى !

بل يجب أن نضع فى اعتبارنا أن أكثر من ثلث قرن من الممارسة غير الديموقراطية لثورة يوليو ـ وبتعبير أدق : من الممارسة الدكتاتورية ! ـ قد طرحت أحزابا تغيب منها الكوادر الحزبية القادرة على قيادة العمل الحزبى بعد زعمائها الحاليين ، ويمكنها شد الجماهير فى أية انتخابات حرة !

فلا تسمع عن أسماء لامعة يمكن أن تخلف هؤلاء الزعماء كما كان الحال مع أحزاب ما قبل الثورة ، لأن قصر مدة التجربة الحزبية ـ التى ترتبط من ناحية الواقع بعهد مبارك ـ لم يتح الفرصة لنمو زعامات جديدة ، وهذه مشكلة حقيقية تهدد المسيرة الديموقراطية الحالية تهديدا خطيرا .

ولا يعنى ذلك ألا نطالب بمزيد من الديموقراطية ، وإنما يعنى أن نحسن الاستفادة من القدر الحالى من الديموقراطية الذى نتمتع به ـ والذى سبقنا فيه بالفعل أوروبا الشرقية ـ قبل المطالبة بالمزيد ! وذلك بأن نُلزم حكومة الحزب الوطنى باحترام الحريات ، ونُلزم الأحزاب بألا تسىء استخدام هذه الحريات فى التضليل السياسى الذى يفقد الجماهير الثقة فى الديموقراطية وعوائدها !

وهذا ما يفعله الكتاب والمفكرون الذين يحترمون أقلامهم . فقد وقفنا ضد كل تجاوز من جانب السلطة على الحريات ، كما وقفنا ضد الاعتداء

الذى كان يقع على المعتقلين السياسيين ـ وآخره ما وقع على الدكتور محمد السعيد ورفاقه . ولكننا أيضا ضد التضليل السياسى ، كما تمثل فى حادثة الجندى سليمان خاطر ، الذى أقام منه حزب العمل بطلا يناطح سعد زغلول ومصطفى النحاس وعبد الناصر ! وكاد بذلك يحدث فتنة خطيرة فى البلاد .

ومن هنا فلم يكن ما عنيته من مقالى هو أن نعيش فى حيز محدود من الديموقراطية إلى الأبد ـ كما يتهمنى الصديق العزيز عبد الستار الطويلة ـ وإنما ما عنيته أن نوسع هذا الحيز توسيعا واعيا فى حدود علاقات الانتاج ، وفى اطار الأخطار الحقيقية التى تحيط بالتجربة الديموقراطية ، لأن الديموقراطية تحكمها قوانين اقتصادية واجتماعية يجب مراعاتها ، وليست شعارات ومزايدات يطلقها كل فرد ويظن أنه يحقق بها صالح أمته !

وما عنيته أيضا أن الديموقراطية ممارسة قبل أن تكون نصوصا مكتوبة ، فالدستور الحالى يحتوى على نصوص بليغة تتغنى بسيادة الشعب ، ومع ذلك فقد وقعت فى ظله اعتقالات ٣ ـ ٥ سبتمبر ١٩٨١ !

فعلى كل شعب أن يستخدم رصيده المتاح له من الديموقراطية استخداماً أمثل ، قبل المطالبة بفتح حساب جديد !

هل كــــان اختيار وزير الثقافة خطأ فـــادحـــا !

اكتوبر فى ٨ / ٥ / ١٩٨٥

لست أدري اذا كــــان يحق لى التدخل في خلافات بين أعضاء الحزب الوطنى ولست عضوا فيه ؟ ، وان كنت أعتقد أن ما كتبه الصديق العزيز الأستاذ إبراهيم سعده فى عدد أخبار اليوم الصادر يوم ٣٠ ابريل ١٩٨٨ ، يتجاوز نطاق الحزب الوطنى إلى نطاق مصر بأسرها ، لأنه لا يتعلق بمصالح أو اهتمامات خاصة بالحزب الوطنى، وانما يتعلق بحكومة مصر ، ويتعلق أكثر من ذلك بنظام الحكم .

ويكفى أن أنقل إلى القـــارىء احساسى بعد قراءة هذا المقال . فقد تساءلت · هل يساوى منصب الوزارة فى مصر كل هذا الهوان ؟ وما هى بالضبط طبيعة المنصب الوزارى فى مصر : هل هو منصب سياسى أو هو منصب فنى؟ واذا كان الوزير فى مصر يتعرض للاهانات على يد المعارضة صباح مساء، ثم يتعرض لنفس الاهانات واللعنات على يد صحف حزبه

(التى يطلّق عليها اسم الصحف القومية) - ترى بالله إلى متى سوف يتيسر لرئيس الجمهورية فى المستقبل العثور على وزراء ؟ وإلى متى سوف يستطيع تأليف وزارات ؟

وحتى أكون واضحا ومحددا منذ البداية ، فانى - وبكل تأكيد - مع نقد كل وزير يخطىء ، وضد كل تصفيق « عمال على بطال » لأى وزير ، فالوزارة مسئولية ، والحكم مسئولية ، وكل منهما يخضع لرقابة الشعب ممثلا فى مجلسه النيابى ، ولا مسئول فى البلد يعلو فوق النقد ، والا عدنا إلى دكتاتورية الفرد من جديد ، وفقدنا القدر من الديموقراطية المتاح لنا حاليا .

وانما المشكلة - فى حالتنا هذه - هى أننا أمام وزير هوجم منذ اليوم الأول لتوليه منصبه ، بل وحتى من قبل أن يحلف اليمين ، وقبل أن يقوم بأى عمل ! وبالتالى قبل أن يخطىء أو يصيب !

وقد هوجم بشراسة وضراوة ، وهوجم هجوما قذرا للغاية ، تجوهلت فيه مبادىء الدين والأخلاق والتقاليد المصرية العفة الكريمة ، وسيقت فى الهجوم عليه ذرائع وحجج لم تعرفها الحياة السياسية فى بلدنا منذ قيام أول وزارة مسئولة فى مصر في عام ١٨٧٨ حتى الآن !

ثم استطاع الرجل أن يصمد أمام العاصفة ، وأن يحتويها ، وأن يستدير سريعا - وبكفاءة ملحوظة - لمواجهة مسئولياته ، وأخذ يتعامل معها بحزم وبدون ضعف ، مع أن الصدمة التى تلقاها قبل أن يتولى أعمال وزارته كانت كفيلة بخلخلة قلب أى انسان غيره .

فلم يتعامل بطريقة « اللى على راسه بطحة» ! ، لأنه كان يعرف أنه ليست على رأسه أية بطحة غير البطحة الطائشة التى أراد خصومه وغيرهم من الطامعين توجيهها إلى رأسه . ثم قام بعمل خطة عامة لوزارته ، استشار فيها عددا كبيرا من رجال الفكر والقلم ، وأخذ - بحماسة الشباب - فى تنفيذها، وهكذا انتهت الضجة التى أثيرت عند اعلان اسمه فى الوزارة الجديدة ، واختفت آثارها، ولم يعدأحد يذكرها .

نعم لم يعد أحد يذكر تلك الضجة التى أثيرت حول اسم الوزير فاروق حسنى ، حتى كتب الصديق إبراهيم سعده مقاله ـ أقول حتى كتب الأستاذ إبراهيم سعده مقاله ، وليس حين أدلى الدكتور عاطف صدقى بتصريحاته ! ، لأن هذه التصريحات لم تلفت نظر أحد سوى جريدة الشعب المعارضة ، التى أرادت أن تصيد فى الماء العكر ، فكتبت خبرا فى الصفحة الأخيرة تحت عنوان مثير : « أنا برىء ، الرئيس هو الذى اختار فاروق حسنى » ! .

وقد أسقط كل من قرأ الجريدة هذا الخبر من حسابه تماما ، لأن مضمونه شىء وعنوانه شىء آخر ! ، ولم يبد لأى قارىء أن رئيس الوزراء يتبرأ بالفعل من اختياره لفاروق حسنى ، لأن الجريدة لم تملك الا أن تنشر نص كلام رئيس الوزراء ، وفيه قوله : « عندما استقر الرأى على أننا نريد وزيرا جديدا للثقافة فكرت فى فاروق حسنى ، وقد رشحت للرئيس خمسة أسماء ، كان فاروق حسنى من بينهم ، وقلت للرئيس : إنه يتعامل معى منذ عام ١٩٧٣ ، وصفاته كذا وكذا ، فاختاره الرئيس » .

وهذا الكلام يؤكد ترشيح السيد عاطف صدقى للسيد فاروق حسنى ولا ينكره ، ولكن الجريدة تلاعبت فى الخبر ، مستغلة جهل الكثيرين بالفرق بين كلمة « ترشيح » وكلمة « اختيار » ، وكذبت فى العنوان ، فأضافت كلمة « أنا برىء » ـ التى لم يقلها السيد عاطف صدقى ! ، ثم تلت هذه العبارة الكاذبة بعبارة : « الرئيس هو الذى اختار فاروق حسنى » !

وقد نسيت الجريدة أن « الترشيح » هو حق السيد عاطف صدقى ، وأن « الاختيار » هو حق رئيس الجمهورية ، وأنه ليس من حق السيد عاطف صدقى أن يختار ، وانما أن يرشح فقط !

فدستورنا رياسى ، ورئيس الجمهورية هو الذى يتولى السلطة التنفيذية وفقا للدستور ، كما يمارسها ، ويضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها ، وهو الذى يغير رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويعفيهم من مناصبهم .

وفى هذا الضوء فاذا قال السيد عاطف صدقى أن رئيس الجمهورية اختار السيد فاروق ، وإنه هو الذى رشحه ، فانه يكون قد تكلم كلاما دستوريا صحيحا ، أما اذا قال إنه هو الذى اختار السيد فاروق حسنى فانه يكون قد تجاوز قدره واختصاصه ، ويكون معناه أنه أرغم رئيس الجمهورية على تعيين السيد فاروق حسنى ! .

أما مسألة ترتيب السيد فاروق حسنى فى نهاية القائمة ، فليس لذلك أي معنى سوى أن الأربعة السابقين هم أقدم منه فى تولى المسئوليات من أى نوع ، وهذا الأمر ليس له قيمة فى تعيين الوزراء ، وانما له قيمة فقط فى تعيين رئيس مصلحة البريد أو رئيس أى مصلحة حكومية أخرى ! .

وهذا ينقلنا إلى معالجة النقطة التى بدأنا بها الكلام ، فمنصب الوزير هو منصب سياسى وليس منصبا اداريا . وقد كان سعد زغلول هو الذى أرسى هذه القاعدة لأول مرة بعد صدور دستور ١٩٢٣ ، حين عين نجيب الغرابلى أفندى وزيرا للعدل !

فعندما رشحه ، اعترض الملك فؤاد على اختيار« أفندى » وزيرا وتذرع بضعف مكانته وضخامة المنصب الوزارى على مثله ! . ولكن سعدا لم يقتنع ، وفرض تعيينه على الملك ، لأن تلك كانت مسئوليته بالفعل فى نظام دستورى الملك فيه غير مسئول : « ذاته مصونة لا تمس » ، وحطم بتعيينه القيم المظهرية التى كانت للباشوات ! .

فاذا اختار الرئيس مبارك السيد فاروق حسنى وزيرا للثقافة ، وهو أصغر سنا وأقل شهرة ، فليس فى ذلك ما يعتذر أحد عنه ، لأن هو حق رئيس الجمهورية !

كما أنه ليس فى ذلك ما يستوجب من أحد الدفاع عنه ، لأن من حق رئيس الجمهورية أن يجرب دما شابا جديدا فى الوزارة ، خصوصا بعد أن دافع عن هذا الترشيح السيد عاطف صدقى، وبعد أن قدم ـ كما كتب الصديق إبراهيم سعده ـ وصفا تفصيليا رائعا لتاريخ فاروق حسنى الفنى والثقافى والابداعى ، وكيف أن اختياره لمنصب وزير الثقافة يطبق القاعدة المطلوبة التى تنادى بالرجل المناسب فى المكان المناسب .

ومعنى هذاالكلام أن ما قيل عن تبرؤ الدكتور عاطف صدقى من وزير الثقافة غير صحيح بالمرة ، لأن هذا التبرؤ يكون فقط فى حالة ما اذا أنكر ترشيحه لاسم الوزير ، ولم يفعل ذلك رئيس الوزراء بل أكده ، بل دافع عنه وقال - حسب تصريحاته - إنه طاقة كبيرة ، وانه حين كان مستشارا ثقافيا فى باريس حول المركز الثقافى من لا شىء إلى كل شىء! . أما اختيار الوزير فهو حق رئيس الجمهورية وفقا للدستور .

واذا كان الأمر كذلك ، فما هي المشكلة اذن ؟ هذا هو السؤال المُحير حقا ، لأن الصديق إبراهيم سعده فى كلامه عن السيد فاروق حسنى لم يهاجم اطلاقا أعمال الوزير فى وزارته منذ توليه مسئولياتها ، واس انصب على أمرين :

الأمر الأول ، الضجة التى ثارت عند اختيار الوزير،

والأمر الثانى ، الحجج التى أثيرت فى أثناء قيام تلك الضجة .

وكان من رأى الصديق إبراهيم سعده أن الضجة المذكورة لم تنته ، وإنما فقط - حسب تعبيره - « هدأت إلى حد ما » ! . وهو أمر غير صحيح ، لأن الضجة انتهت ولم يعد لها وجود ، وحل محلها الضجة التى ثارت عند إقالة الدكتور أحمد قدرى ، وسلسلة الضجات الأخرى حول نقابة الفنانين وغيرها ، واستلام دار الأوبرا الجديدة ، ودوامة العمل فى وزارة الثقافة .

أما الحجج التى أثيرت فى أثناء قيام تلك الضجة ، فقد رأى الصديق إبراهيم سعده أن تلك الحجج لم يفلح فى ازالتها أحد ! ، فعلى قوله : « فشل المدافعون والمتطوعون فى تحسين صورته (الوزير) وانقاذه من الطعنات التى تحاصره من كل جانب » ! .

ولم يكن هذا صحيحا أيضا ، فقد اعتذر المرحوم عبد الرحمن الشرقاوى عما ساقه من اتهامات للوزير ، وكان تصدى الصديق أحمد بهاء الدين لتلك الاتهامات - بمنطقه القوى وحججه السديدة - مما

مضى نهائيا على تلك الحجج السقيمة ، ونسيها الناس ولم يعد يذكرها أحد

على أنه ـ فيما يبدو ـ فان الصديق إبراهيم سعده له رأى مخالف ، فهو ما زال يرى أن اختيار السيد فاروق حسنى كان « خطأ » ، ومن واجب عاطف صدقى أن يعترف بالخطأ الفادح الذى وقع فيه عندما جاء « مجهول » ! لا تعرفه الغالبية العظمى من كل من له علاقة بالثقافة المصرية، فيسارع ويطلب من فاروق حسنى أن يتقدم باستقالته من المنصب الذى لم يكن يحلم به فى يوم من الأيام ، بدلا من أن يفاجأ ماقالته بكل ما يحمله هذا القرار من اساءة » .

ثم يعود الصديق إبراهيم سعده فيتحدث مرة أخرى عن «الخطأ الهائل» ـ بعد « الخطأ الفادح » الذى وقع فيه رئيس الوزراء .

وفى الوقت نفسه يصف الصديق ترشيح فاروق حسنى لوزارة الثقافة بأنه كان : « رغم أنف ٩٩فى المائة من المثقفين والأدباء والفنانين الحقيقيين » ! .

وبالنسبة للرأى الأول ، فمن حق الصديق إبراهيم سعدة أن يرى فى السيد فاروق حسنى ما يراه ، وأن يحسن أو يسىء به الظن كما يشاء ، ولكن ليس من حقه أن يسحب هذا الرأى ليشمل الغالبية العظمى من كل من له علاقة بالثقافة المصرية » ! .

كذلك من حق الصديق إبراهيم سعدة أن يرى أن السيد عاطف صدقى قد أخطأ «خطأ فادحا » أو « خطأ هائلا » بترشيح السيد فاروق حسنى ، ولكن ليس من حقه أن يدفع رئيس الوزراء إلى الاعتراف بهذا الخطأ الموهوم ، تحت افتراض أن رئيس الوزراء قد تنصل من مسئولية اختيار فاروق حسنى ، مع أن رئيس الزوراء لم يفعل أكثر من أنه حدد عباراته تحديدا دستوريا ، فنسب لنفسه الترشيح ، وهو صحيح ، ونسب الى رئيس الجمهورية الاختيار ، وهو صحيح ، ولو قال رئيس الوزراء

كلاما غير هذا ، لجانب الصواب ، ولانتحل لنفسه حقا لا يملكه بحكم الدستور .

أما ما أورده الصديق إبراهيم سعدة من أن ترشيح فاروق حسنى لوزارة الثقافة كان « رغم أنف ٩٩فى المائة من المثقفين والأدباء والفنانين الحقيقيين » ، فقد ظننت لأول وهلة أن الصديق ابراهيم سعدة يمزح ! اذ منذ متى كان رئيس الجمهورية ـ سواء فى عهد عبد الناصر أو السادات أو مبارك ـ يأخذ رأى ٩٩ فى المائة من المثقفين والأدباء والفنانين الحقيقين ـ أو غير الحقيقين ! ـ فى تعيين وزير الثقافة ؟ .

اننى أسأل الصديق ابراهيم سعدة ، وهو أحد المثقفين الحقيقيين دون جدال ! هل أخذ رئيس الجمهورية رأيه فى تعيين أى وزير ثقافة فى أى وقت من الأوقات ؟

نعم ، منذ متى كانت أسماء المرشحين لتولى منصب الوزارة تطرح على أصحاب الاختصاص ، سواء كانوا قضاة بالنسبة لوزير العدل ، أو رؤساء جامعات وأساتذة بالنسبة لوزير التعليم العالى ، أو أطباء وصيادلة بالنسبة لوزير الصحة ، أو قادة جيش بالنسبة لوزير الحربية ، أو ضباط داخلية بالنسبة لوزير الداخلية .. إلى آخره ؟

نعم منذ متى ؟ وفى أى بلد من البلاد يحدث ذلك و حتى نقتنع بكلام الصديق إبراهيم سعدة ؟ .

ومنذ متى كان اختيار الوزير ـ منذ قيام ثورة يوليو المجيدة ! ـ يخضع لمثل تلك الحسابات ؟ . وفى أى دستور فى مصر منذ قيام ثورة يوليو عين الوزراء وفقا لهذه القاعدة الطريفة ؟ .

بل فى أى دستور فى انجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة كانت أسماء الوزراء ـ سواء كانوا وزراء ثقافة أو غيرهم ـ تطرح على الرأى العام قبل الاختيار ؟ .

ثم إن الصديق إبراهيم سعدة يتصور وزير الثقافة رئيسا للمثقفين ، مع أنه لا يوجد فى مصر من أقصاها إلى أقصاها من يمكن أن يطلق

عليه اسم رئيس المثقفين أو حتى شيخ المثقفين ! أو من يحظى باجماع يرشحه لمنصب وزير الثقافة لو كان التعيين في هذا المنصب بالانتخاب لا باختيار رئيس الجمهورية وفقا للدستور ؟

فالمثقفون فى مصر ينتمون إلى تيارات فكرية عديدة تمتد من اليمين إلى اليسار . ترى لو اختير الدكتور فؤاد مرسى لوزارة الثقافة هل يقبل به الاخوان المسلمون أو الجماعات الاسلامية ؟ ولو اختير الشيخ الشعراوى لوزارة الثقافة هل يقبل الشيوعيون فى حزب التجمع ؟ .

ان الثقافة لا يصنعها وزير الثقافة ، وانما يصنعها المثقفون ، ووزير الثقافة ليس رئيسا للمثقفين ، وانما هو وزير يضع كل طاقات وزارته ، وكل ما يملك من كفاءة وقدرة فى خدمة الثقافة والمثقفين ، وهذا ما يجب أن يكون المفهوم الصحيح .

فاذا أضفنا إلى ذلك أن مهمة الوزير مهمة سياسية وليست مهمة فنية ، فان كل اعتراض على فاروق حسنى ، لو كان لأحد حق الاعتراض - وليس لأحد حق الاعتراض ! - بحجةأنه « فنان تشكيلى » ، أوأنه «مجهول لا تعرفه الغالبية العظمى من كل من له علاقة بالثقافة المصرية» - يسقط فورا -

ذلك أن هذا الوزير « المجهول » ، لم يتأخر عن الاتصال بالمفكرين والكتاب والمثقفين ، بأكثر مما اتصل أى وزير آخر ولى وزارة الثقافة في تلك الفترة القصيرة . وحتى حين وضع سياسة عامة للوزارة ، لم يستأثر بالبت فيها ، بل آثر اشراك المثقفين فيها ، فعرضها عليهم لابداء رأيهم فيها ، وهو ما لم يفعله أى وزير ثقافة من قبل - في حدود علمي كمثقف . وليس عيبا أن يبدأ الانسان مجهولا ، وانما العيب أن يظل مجهولا ، وقد أنهى فاروق حسنى « مجهوليته » ! من المثقفين بسرعة فائقة ، وأصبح معروفا بينهم ، ويحظى باحترام الكثيرين منهم .

أقول ذلك ، ولم يسبق لى أن عرفت السيد فاروق حسنى ، بل لعلى كنت شديد الأسف لترك السيد الدكتور أحمد هيكل وزارة الثقافة ، وقد

اتصلت به تليفونيا بعد تركه منصبه ، وأبلغته برأيي وهو أنه لم يخسر شيئا بترك المنصب ، وانما المنصب هو الذى خسره . ولكنى ، بحكم كونى مؤرخا مفروضا فيه التروى فى الأحكام ، ادخرت رأيي فى السيد فاروق حسنى حتى أتبين سياسته فى وزارته ، وقد وجدت فيه الجدية والحماس والأمانة والرغبة فى العطاء ، كما وجدت فيه التواضع والثقافة العالية ، فكونت رأيى فيه على هذا الأساس .

ومن هنا حزنت لمقال الصديق إبراهيم سعدة ، لما وجهه من اهانات بالغة لوزير الثقافة ، لم أجد ما يبررها أو يسندها من سياسة ضارة ، أو أعمال لا تتفق مع الصالح العام ، ارتكبها الوزير ـ وانما كل ما تستند إليه ضجة ظالمة قامت عند توليه منصبه ، واستقبال ظالم لم يستقبل به وزير من قبل ، وحجج لم يشهد تاريخ تأليف الوزارات أسخف منها أثيرت عند اعلان اسمه ، وبذاءات أهيلت عليه لم ترع خلقا ولا مبدأ .

وقد كان هذا مقبولا من البعض عند حدوثه ، ولكن بعد أن أثبت الرجل بعمله أنه أكبر من تلك الحملة المدبرة ، وأنه يعمل لمصلحة بلده بتفان ، فلم يعد مبرر واحد لاستمرارها ، خصوصا على صفحات جريدة قومية من المفروض فيها أن تتروى قبل أن تفتح النار على وزير فى الحكومة ، أو قبل ان تفتح النار على رئيس الوزراء نفسه ! .

وكما ذكرت فى بداية المقال : هل يساوى منصب الوزارة في مصر كل هذا الهوان ؟ هوان من صحف المعارضة ، وهوان من صحف الحكومة ، وهوان يصيب الوزير ، وهوان يصيب رئيس الوزارة ، وكل ذلك بدون أساس سليم وبدون أى مبررا !

إننى أكتب هذا الكلام ولست عضوا فى الحزب الوطنى ، ولست طرفا فى معركة ، ولكن يبدو أن هذه نعمة لم أكن أشعر بها من قبل ! فشكرا للصديق إبراهيم سعدة ، والحمد لله مُسبغ النعم !

الفصل الخامس

لعبة معارضة كامب ديفيد فى مصر

المعارضة وعيد تحرير سيناء*

هل يتصور القارئ العزيز أن يمر عيد قومى ببلد من البلاد ـ حتى ولو فى المريخ !ـ يحتفل فيه الشعب بتحرير جزء عزيز من وطنه ، فلا يشارك فى فرحته بتحرير هذا الجزء من الوطن سوى حزب واحد من أحزاب المعارضة، بينما يتجاهله ثلاثة أحزاب ، ويهاجمه الحزب الرابع هجوماً ضارباً ؟ .

وحين يحدث ذلك فى بلد من البلد، فماذا يكون رأى الشعب فى وطنية تلك الأحزاب ، ومدى انتمائها لأرضها وشعبها؟ ، ومقدار مصداقيتها فى ادعاء التعبير عن مصالح الشعب ؟ بل درجة فهمها لمعنى المعارضة فى نظام ديموقراطى يسمح بحرية التعبير عن الرأى الآخر ؟ .

ولكن هذا هو ما حدث تماما فى العيد السادس لتحرير سيناء ، اذ لم يشارك الشعب فى فرحته بتحرير أرضه سوى الحزب الحاكم ، وحزب

* اكتوبر فى ١٩٨٤/٥/١٣

معارض واحد ، بحكم تاريخه الطويل فى الوطنية وتأصيل معنى الديموقراطية ، وهو حزب الوفد ، أما أحزاب المعارضة الأخرى فقد بدا لها أن التحرير كان تحريراً لأراضى شعب آخر غير الشعب المصرى ! ، أو أن سيناء كانت جزءا من الصين وليست من مصر ! ، أو أن قضايا التحرير لا تعنيها ولا تشغل نفسها أو برامجها بها ، وانما تشغل نفسها بما هو أخطر من ذلك بكثير ، وهو المطالبة باقالة السيد زكى بدر وزير الداخلية ، أو السيد الدكتور محمد راغب دويدار ، وزير الصحة ، أو وزير البترول السيد عبد الهادى قنديل، أو مهاجمة شركات توظيف الأموال لمجرد الابتزاز ثم الدعاية لها على نفس صفحات الصحف التى تصدرها ، أو اطلاق صيحات التحذير والويل والثبور وعظائم الأمور كلما ظهر انحراف هنا أوهناك ، رغم أن صحف الحكومة هى التى تسارع عادة باظهار هذا الانحراف ، ورغم أن الحكومة ذاتها هى التى تسارع باتخاذ الاجراءات لتصحيح هذا الانحراف ! .

هذا هو المستوى المنحدر للمعارضة فى مصر ، الذى وصلنا اليه فى هذا العصر العجيب ، بعد ثلاثين عاما من الحكم الشمولى أنسى الناس معنى المعارضة الديموقراطية الحقيقية ، بعد أن كان معناها لمن يرتكبها زوار الفجر والسجن الحربى أو معتقلات التغذيب .

وهذه هى الجريمة التى ارتكبها نظام حكم جثم على أنفاس الشعب المصرى لمدة ربع قرن باسم الثورة ، وأدخل الشرفاء السجون ، وارتكب أشنع الهزائم العسكرية ، وأسلم اسرائيل مفتاح البحر الأحمر عند مضايق تيران ، ثم أسلمها ٦٠ألف كيلومترا الأراضى المصرية ،وهى سيناء ! .

وقصارى مايمكن قوله فى هذه المحنة التى سقطت فيها المعارضة ، أنه من حق الذين سكتوا وتخاذلوا ورقصوا عند احتلال اسرائيل سيناء أن يتجاهلوا الاحتفال بعيد خروج القوات الاسرائيلية من سيناء ! ، بل إنهم حتى لوشقوا الجيوب حزنا لمرور ست سنوات على خروج هذه

القوات من سيناء ، فسوف نفهم دوافعهم «الوطنية العميقة ، وسوف نحترم حزنهم ، فمن يفرط فى أرضه بالتهاون العسكرى والتخاذل والتبرير ، من حقه أن يحزن فى مناسبة انتهاء آثار هذا التفريط والتهاون، خصوصاً اذا جاء ذلك على يد غيره !.

بل يمكننا أيضاً - فى هذا الضوء - أن نفهم لماذا أصروا على بطولة عبد الناصر بعد احتلال اسرائيل سيناء فى عهده ؟ ولماذا وصفوا محمد أنور السادات بالخيانة لأنه سعى لتحرير أرضه ؟ - لأن معانى البطولة فى أذهانهم مقترنة بالتفريط والاحتلال ، ومعانى الخيانة مقترنة بالتحرير والجلاء !.

بل نستطيع أيضاً أن نفهم لماذا غمضت وخرست ألسنتهم عندما سلم المناضل عبد الناصر سيناء لاسرائيل بعد حرب مهزلية لم يعرفها تاريخ الحروب الوطنية ، عندما وافق على انسحاب القوات المصرية من كامل سيناء فى اليوم التالى لحرب يونية ١٩٦٧ ، رغم أن الخطة الاسرائيلية كانت تقوم على الوقوف عند المضايق !

وكيف جحظت أعينهم وفغرت أفواههم عندما حرر «الخائن»! السادات ستين ألف كيلو متر من سيناء ، وعجز عن تحرير كيلو مترا واحدا هو مساحة طابا ، فأحيلت للجنة تحكيم !.

هذه الوطنية المقلوبة ، هى مشكلة تلك الأحزاب المعارضة الأولى ، بل هى أزمة هذه الأحزاب المعارضة ، وهى التى تشكك الشعب فيها وتجعله يشتبه فى بواعثها .

فمن قبل ، وقفت تلك الأحزاب موقفها المخزى من المبادرة ومن الجهود المستميتة لتحرير سيناء ، وكانت معارضتها لتحرير سيناء لا تقل حرارة عن معارضة اسرائيل والولايات المتحدة ! بل كانت تزيد تطرفاً عن معارضة بيجن والليكود !

وكانت حجتها المتهرئة المضحكة هى أن سيناء لا يجب أن تتحرر قبل الجولان والضفة الغربية وغزة !. وقد ضحك الشعب المصرى من هذا الهراء ، وأدرك أن كمية الزيف فى هذه الحجة لا تقل عن كمية التضليل، لأنه كان يعرف أن مصر لا تحكم الجولان أو الضفة الغربية وغزة ، ولم يسبق أن انتحلت لنفسها مسئولية تحريرها !

بل كان الشعب المصرى يعرف أنه لو انتحلت مصر هذه المسئولية فسوف يهب فى وجهها حافظ الأسد باسم حقوق سيادة سوريا على أراضيها ، ولقامت فى وجهها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، تذكرها بشروطها لتحرير الضفة الغربية التى تتلخص فى ألا يكون ذلك على حساب القضية الفلسطينية ، بمعنى ألا يكون الثمن القبول بحق اسرائيل فى الوجود .

وقد أعلن أحمد الشقيرى رفضه لدفع هذا الثمن علانية فى مؤتمر الخرطوم حين سأل الرؤساء : «هل نحن مستعدون لدفع هذا الثمن الغالى فى مقابل الضفة الغربية ؟ أنا كمواطن عربى وكرئيس (للمنظمة) أرفض دفع هذا الثمن وأعلن الآن أننى غير موافق» ! .

بل إن الشقيرى رفض أن يكون للملك حسين (الذى كان قد ضم الضفة الغربية إلى الأردن بعد حرب ١٩٤٨ ، وكان مسئولا ـ بالتالى ـ عن تحريرها) أى حق فى هذا التحرير يخالف شروط منظمة التحرير ، وقال بصوت مدو أمام الرؤساء :

«قبل أن أغادر هذه القاعة أقرر لكم بشكل قاطع ، باسم منظمة تحرير فلسطين ، أنه لا يوجد ملك أو رئيس دولة لديه تفويض بحل القضية الفسطينية ، واذا وجد مثل هذا الشخص فسيعتبر هذا تحولا خطيرا فى قضية قومية لا تهم الجيل الحالى فقط ، لكنها مسئولية الأجيال المقبلة أيضاً» !.

لم تكن مصر ـ اذن ـ مسئولة عن تحرير الجولان والضفة الغربية وغزة ، بل لم تكمن تملك حتى ابداء المشورة لحافظ الأسد وياسر عرفات!

أو حتى تستطيع التصرف فى قضية سيناء ذاتها دون أن تتلقى سيلا من السباب والبذاءة ! ،

بل انه حين قامت مصر بمباحثات الكيلو ١٠١ لتأمين الامدادات غير العسكرية إلى الجيش المصرى الثالث المحاصر على الضفة الغربية للقناة بالاضافة إلى مدينة السويس ، تلقت السخرية من المزايدين، اذ كانوا يفضلون استمرارحصار الجيش الثالث ومدينة السويس لأى عدد من السنين على المفاوضات مع اسرائيل ! وهذا هو نفس منطق رفض تحرير سيناء قبل تحرير الجولان والضفة الغربية وغزة، الذى استمر بعد ذلك !.

ولو كان هناك موقف عربى موحد عند قيام السادات بالمبادرة ، أو خطة عسكرية موحدة للتحرير تضم مصر وسوريا ومنظمة التحرير وبقية البلاد العربية ، لتحرير الأرض المحتلة مرة واحدة : أى سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة ـ لأمكن القول بأن مصر خرجت على الاجماع ، وانسحبت من الخطة العسكرية الموحدة ، وانفردت بتحرير سيناء تاركة بقية الأراضى العربية المحتلة فى يد العدو ، ولكن المذهل أنه لم يكن ثمة شئ من ذلك !

فلم تكن ثمة خطة عسكرية موحدة ، ولم يكن هناك مجهود عربى موحد على مستوى قومى تموله البلاد العربية ! بل انه على الرغم من أن حرب أكتوبر قفزت بدخول الدول العربية البترولية إلى آفاق فلكية ، الا أن مصر كانت تتضور جوعاً ، وكان الموقف العربى متهرئاً وميئوساً منه ، ولم يحدث أن استشار زعيم عربى مصر قبل اتخاذ خطوة مصيرية تؤثر على الصراع العربى الاسرائيلى ،

وعلى سبيل المثال ، فلم يستشر حافظ الأسد محمد أنور السادات حين قادته أطماعه إلى غزو لبنان ، وأخرج جيشه من الصراع العربى الاسرائيلى ليدخل حلبة الصراع اللبنانى الفلسطينى السورى ، الذى مهد الطريق للغزو الاسرائيلى للبنان بعد ذلك .

فاذا جاء النصابون فى مناسبة تحرير سيناء يتجاهلون المناسبة، ويمتنعون عن مشاركة الشعب فى احتفالاته بتحرير الأرض ، التى أسلموها لقمة سائغة للعدو الاسرائيلى فى حرب مخزية هى حرب يونية ، فألا يحق لنا أن نسألهم :

ترى لو خضع السادات لمنطقكم المريض ، وعدل عن المبادرة ، وبقيت سيناء ـ كما هو الحال بالنسبة للجولان ـ تحت الاحتلال الاسرائيلى إلى الآن ـ هل كنتم تكونون أكثر سعادة ، أو تنتظرون إلى يونيو لتقوموا باحتفالات الهزيمة ـ وتسوقوا التبريرات وتقدموا الأعذار ، وتؤكدوا على زعامة عبد الناصر وخيانة السادات ؟.

واذا صدرت جريدة «الأهالى» تتساءل : هل «حققت الاتفاقات التى جرى بمقتضاها الانسحاب الاسرائيلى الأهداف التى برر بها السادات توقيعه على هذه الاتفاقات ؟. فاننا نسألها بدورنا:

ألا يعتبر تحرير سيناء المصرية هدفاً كافيا لأى مفاوض مصرى يبرر توقيعه ؟.

وهل يحتاج هدف تحرير الأرض إلى أهداف جانبية تبرر الاتفاق عليه ؟.

واذا كانت مصر بعد تحرير سيناء لم تحقق الأمن والاستقرار وحرية القرار ، فهل يعتبر تحرير الأرض هو السبب فى عدم تحقيق هذه الأهداف ؟

ولو كانت سيناء ما تزال تحت أقدام الاحتلال الاسرائيلى ، هل كان يتحقق لمصر الأمن والاستقرار وحرية القرار؟ .

بل نذهب إلى أبعد من ذلك فنسأل :

هل كانت حرية القرارتتوفر لمصر بشكل أفضل لو كانت سيناء تحت الاسرائيلى حتى الآن ؟

، حرية القرار لمصر فى عهد عبد الناصر وسيناء تحت
رائيلى؟ هل استطاع أن يمنع ضرب مصنع أبى زعبل أو
لبقر ؟ وهل استطاع أن يحمى سماء مصر الا بقوات
ط فى مصر ، وطائرات سوفيتية يقودها طيارون سوفيت
صر ؟

لسوفييت تقديم هذه المعونة ، ورفضوا تقديم الصواريخ
ية لبناء حائط الصواريخ ، أين كانت تذهب حرية القرار
عبد الناصر ؟ وهل يكون أمامه طريق آخر غير التسليم
يل لسيناء ، أو الاستسلام للأمريكان لاجبار اسرائيل على
و تراه كان سيعتمد على حافظ الأسد (الذى ترك عبد
حرب الاستنزاف وحده ولم يشرك سوريا فيها) لكى يحرر
ى يسلم هذه المهمة لمنظمة التحرير الوطنى الفلسطينية ؟.

، دولة على ظهر الأرض تجثم على أرضها قوات احتلال
عرية القرار بأكثر مما تملكه دولة لا تقبع على أرضها قوات
أين هى حرية القرار المطلقة لأى دولة من دول العالم الثالث
مبريالية والاستقطاب ؟ . هل تملك العراق أو ايران حرية
حرب بينهما ، بعد أن تحولت هذه الحرب إلى لعبة فى يد
، تتحكم فيها بواسطة تجارة السلاح ؟ .

يفضل حزب التجمع : مصر التى مازالت سيناؤها تحت
سرائيلى سواء بأوضاع عهد عبد الناصر أو بأوضاع عهد
م مصر التى تحررت سيناؤهم حتى ولو تحقق الأمن
.

ت مصر الأمن والاستقرار منذ حرب يونية ١٩٦٧ حتى
من الخداع والتضليل نسبة هذا الوضع إلى تحرير سيناء ،
ذا التحرير بحجة أنه لم يحقق الأمن والاستقرار؟ ان الأمن

والاستقرار مرتبطان بالأوضاع والاقتصادية والاجتماعية ، ولم تكن هذه الأوضاع في عهد عبد الناصر ، ومصر تنفق عشرة آلاف مليون دولار على المجهود الحربي ، بأفضل منها ومصر محررة ، تصنع السلاح وتساعد به العراق ودول الخليج في وجه الخطر الايراني .

ومن ناحية أخرى: أي دور كان يمكن لمصر أن تلعبه وسيناؤها تحت الاحتلال الاسرائيلي ؟ هل يرى عباقرة الرفض من ثوار الكلام أن مصر قبل استرداد سيناء أقوى أو مصر بعد استرداد سيناء ؟ .

واذا كانت مصر بعد استرداد سيناء أقوى ـ وهو ما لا يستطيع مكابر أن يجادل فيه ـ فهل من الوطنية مهاجمة وضع مصر الأقوى ، وتضليل الجماهير بالقول بأن تحرير سيناء لم يحقق لمصر فائدة ؟ .

وأليس من التناقضات في موقف «الأهالي» أن تهاجم تحرير سيناء بينما تبدي في نفس الوقت أسفها المصطنع لأن سيناء عادت منزوعة السلاح منقوصة السيادة ؟ .

فهل كان على المصريين رفض خروج القوات الاسرائيلية من سيناء الا بشرط عودة سيناء إلى أوضاع ما قبل هزيمة يونيو ؟ـ كما يفعل بعض المعتوهين في العالم العربي الذين يؤثرون أوضاع الاحتلال الاسرائيلي للجولان والضفة الغربية وغزة على تحريرها مقابل تنازلات؟.

ترى هل تعتمد «الأهالي» على العقيد القذافي لتحرير سيناء ، كما يعتمد عليه النصابون الآخرون في تحرير مصر من حكم الحزب الوطني؟ تمهيداً لتحرير الجولان والضفة الغربية وغزة !.

وألا يعد من التضليل تحميل مصر المسئولية عن عدم تحقيق شعب فلسطين حقوقه المشروعة في تقرير المصير وانشاء دولته فوق ترابه الوطني ، وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرة السلام ، ورفضت مقاعدها في فندق مينا هاوس ، وخرجت تتهم السادات بالخيانة والسعي إلى حل منفرد مع اسرائيل ، ووصف ياسر عرفات مبادرة

القدس بأنها «خيانة عظمى للأمة العربية والقضية الفلسطينية» ، وأن السادات «وجه ضربة قاتلة للفلسطينيين تعادل اقامة دولة اسرائيل عام ١٩٤٨» !.

ترى ماذا كان فى وسع السادات غير استخلاص سيناء من يد العدو الاسرائيلى ، ثم يترك للمنظمة استخلاص الضفة الغربية وغزة بطريقتها الخاصة ـ أى بدون تقديم تنازلات !.

بالله أيها السادة ، لكم أن تحزنوا لتحرير سيناء كما تشاءون ، ولكن أن تذرفوا دموع التماسيح على سيادتها المنقوصة ! ولا تطلبوا من شعبنا أن يصدقكم فى ادعاءاتكم ، لأنه يعلم أنه لو كان الأمر فى أيديكم ـ كما كان فى أيديكم فى حرب يونية ١٩٦٧ ! ـ ولو لم يرزق الله مصر بالسادات ليبدأ مسيرة التحرير بحرب أكتوبر المظفرة ، ويكملها بالمبادرة المجيدة ، ثم يأتى بعده محمد حسنى مبارك لينجز مهمة التحرير ، ويستخلص سيناء تماما من يد العدو ـ لما تحررت سيناء إلى اليوم ، ولبقى احتلالها رمزاً دائماً لافلاس ثورتكم وعجزها المخزى فى مجال التحرير !.

الوطنية والعمالة بين عهدى عبد الناصر ومبارك *

* اكتوبر فى ١٩٨٦/٥/٢٥

فى خطاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، فى مناسبة الاحتفال ببدء تنفيذ السد العالى ، يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٥٩ ، شرح للشعب الأسباب التى دفعته إلى عدم السماح بتعدد الأحزاب وإلى فرض ديكتاتورية ثورة يوليو ، فقال:

إن نظام تعدد الأحزاب إنما هو نظام «كانت تستغله الدول التى تريد أن تضعنا فى داخل مناطق نفوذها» ، «ولم تكن له إلا نتيجة واحدة ، وهى تسهيل النفوذ الأجنبى» . وإنه إذا سمح بتعدد الأحزاب ، «فإن الأحزاب الرجعية ستعمل على الانحياز للغرب ، ولا مانع عندها من أن تستعين بأى قوى أجنبية لتقوى من قدرتها على الوصول إلى الحكم لتحمى مصالحها» ، وأما الأحزاب الشيوعية ، التى تنادى بالانحياز إلى الشرق ، فستعمل بكل وسيلة على الوصول إلى الحكم لتقيم

ديكتاتوريتها ، ثم تتعامل مع الشيوعية الدولية ، «وهذا طبعا» ـ كما قال ـ «يدخلنا ضمن مناطق النفوذ ، وتضييع العناصر الوطنية» .

ومعنى هذا الكلام أن الزعيم الوطنى الكبير لم يتصور إمكانيات وجود قوى معارضة شريفة فى مصر ! وإنما فقط قوى عميلة تستعين بالقوى الأجنبية للوصول إلى الحكم وحماية مصالحها . مما يؤدى إلى ضياع العناصر الوطنية ، ومن هنا آثر حماية العناصر الوطنية عن طريق عدم إتاحة الفرصة للقوى العميلة للوجود .

فى ذلك الحين كان الصراع فى المنطقة العربية يبدو صراعاً بسيطاً يفرز القوى الوطنية من القوى الاستعمارية ، ففى جانب كانت توجد القوى الاستعمارية ، وفى جانب آخر كانت توجد القوى المكافحة للاستعمار ، ولم تكن القوى المكافحة للاستعمار قد انقسمت بعد ، وكونت أحلافاً وتكتلات متصارعة متحاربة ، يسعى كل منها إلى اجتذاب الأنصار والمؤيدين فى المعسكر الآخر بالإقناع ، أو شرائه ـ عند اللزوم ـ بالمال !.

نعم لم تكن القوى المكافحة للاستعمار قد انقسمت إلى الكتل الحالية فى العالم العربى ، كتلة يتزعمها العقيد القذافى والرئيس حافظ الأسد ، وكتلة تضم مصر والأردن والمنظمة ، وكتلة تضم المملكة العربية السعودية ودول شبه الجزيرة والخليج ، وإلى جانب هذه الكتل الرئيسية توجد دول تدور فى فلكها ، أو تحاول الاستقلال عنها !.

وإلى جانب هذه الكتل أيضا توجد تقسيمات أخرى تشتمل على ، أو تقتطع من الكتل الأخرى ! فهناك مجموعة الدول العربية التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، ومجموعة الدول التى تساند إيران ضد العراق ، وتضم سوريا وليبيا ، ومجموعة الدول العربية التى تساند العراق !. وهناك مجموعة الدول التى تنتمى للمعسكر الغربى ، ومجموعة الدول التى تنتمى إلى المعسكر الشرقى !.

ومن هنا ، فلعل عبد الناصر لو كان حيا الآن ، لوجد الكثير من الأسباب التى تدعوه إلى التمسك برفض نظام تعدد الأحزاب ! خوفا على العناصر الوطنية من القوى المعارضة ، العميلة لهذه الكتلة أو غيرها! أو لهذه المجموعة أو غيرها ، فضلا عن الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى ، بكل إمكاناتهما على شراء الأنصار والعملاء !.

وسوف يحكم التاريخ على من كان منهما أكثر حصافة وفهما للعبة السياسية : عبد الناصر أم حسنى مبارك ؟ . فمنذ أيام قلائل تعرض الدكتور بطرس غالى لهجوم شرس وبذىء وصل إلى حد تذكيره بمصير قريبه الدكتور بطرس غالى ! الذى قتل على يد إبراهيم الوردانى يوم ٢٠ فبراير ١٩١٠ـ بكل ما فى ذلك من إيحاء ! ـ بل وصل الأمر إلى حد المطالبة بمقاطعة الدكتور بطرس غالى مقاطعة شعبية !

ولم يكن السبب فى هذا الهجوم هو أن الدكتور بطرس غالى قد تجاوز حدود السياسة الخارجية التى ترسمها دولته ، أو لأنه خان المصالح القومية العليا التى رسمتها السلطة الشرعية المنتخبة بإرادة الشعب الحرة الطليقة ، أو لأنه خرج على الإجماع الشعبى الذى عبر عن نفسه بكل وسائل التعبير المتاحة ، أو لأنه كان عميلا لدولة أخرى ، أو كان ينفذ سياسة حاكم آخر ! وإنما وقع هذا الهجوم لأن الدكتور بطرس غالى ـ بوصفه وزير الدولة للشئون الخارجية فى الحكومة المصرية ـ كان يؤدى واجبات وظيفته تماما .

فقد كان ينفذ سياسة الحكومة التى هو عضو فيها ، ويعمل وفقا للمصالح القومية التى رسمها رئيس دولته ، وكان ينفذ مهمة كلف بها من قبل حكومته وليست أية حكومة أخرى ، وهى حضور حفل أقامه قسم العلاقات الدولية لحزب المابام الإسرائيلى الحاكم فى إسرائيل ، ثم عبر فى مجلس الشعب عن سياسة حكومته وموقفها تجاه العدوان الأمريكى على ليبيا وهى السياسة التى تعبر عنها هذه الحكومة علنا بالقول أو سرّا بالفعل ـ وهى سياسة التأييد للشعب الليبى وسياسة العداء للنظام الليبى

وتمنى زواله ، إن لم تكن المساعدة على زواله بكل الوسائل ! ولأنه تحدث عن الإرهاب الليبى .

ولست أظنني نصير للسياسة الأمريكية الخارجية ،أو نصيرا للاعتداءات الأمريكية على بلاد العالم العربى أو العالم الثالث ، بل إننى نبهت مراراً وتكرارا ، وفى كل مجال ، إلى أن العدو الرئيسى للأمة العربية هو الولايات المتحدة زعيمة الإمبريالية العالمية ـ بحكم مصالحها التى تتناقض أساساً مع مصالحه ، وبحكم صناعة السلاح فيها التى تعمل على إبقاء النيران متقدة فى هذه المنطقة إلى الأبد .

وبالتالى ، فان إسرائيل هى عدو فرعى ، يمكن تغيير موقفه عن طريق إيجاد وتنمية مصالح مستقلة فيه تربطه بالعالم العربى ، والاستفادة من قوى السلام المتنامية فيه التى مارست ضغوطها حاليا فى الانسحاب من سيناء ومن لبنان ، وتمارس ضغوطها فى حل مشكلة طابا وحل القضية الفسطينية والأراضى العربية المحتلة .

ومن هنا ، فقد أعلنت تأييدى لسياسة الحكومة المصرية تجاه إسرائل ، التى رأيت أنها سياسة تتفق تماما مع مصالح الشعب المصرى، فى ظروف التمزق وانحطاط الأوضا ع العربية حاليا ، وعدم وجود بديل سوى تهويشات القذافى وغيره من الحكام العرب الذين يقولون مالايفعلون ، ويحاربون بالتصريحات !.

وفى هذا الضوء ، والسياسة المصرية الخارجية تجاه إسرائيل تتفق مع مصالح الشعب المصرى ، وتلقى تأييده ـ لأنه يعرف أنها السياسة العملية التى تناسب هذه المرحلة من مراحل النضال العربى ـ وفى هذا الضوء أيضاً والعلاقات بين السياسة المصرية ومنظمة التحرير الفلسطينية بهذه الدرجة من القوة ، وهى الممثل الشرعى الوحيد لشعب فلسطين الذى يلقى عنتا وعداء من نظام القذافى ونظام حافظ الأسد ، وفى هذا الضوء أيضاً والدكتور بطرس غالى يمثل وينفذ السياسة المصرية التى ترسمها الحكومة المصرية ، أيا كان رأى بعض فرق

المعارضة فيها ـ فهل يمكن القول بأن أسلوب الهجوم الشرس الذى شنته هذه الفرق على الدكتور بطرس غالى ، يمثل ظاهرة صحية من صور الديمواطية ؟

هل كانت تلك الفرق من فرق المعارضة تتوقع أن يتصرف الدكتور بطرس غالى كوزير للدولة للشئون الخارجية فى الجماهيرية الليبية؟ وإذا كان ينفذ سياسة مصر لا ليبيا ، فما هى الخيانة التى ارتكبها والتى يستحق عليها مقاطعة شعبية ؟

أليس هذا هو المأزق الديموقراطى الذى نعيشه الآن ؟ والذى كان عبد الناصر يتنبأ به : أن تنطق المعارضة بلسان قوى غير مصرية ، ويطغى صوتها على صوت النظام الذى يحكم ، فتنقلب الأوضاع ، وتصبح هذه القوى التى تنتهج سياسة حاكم غير مصرى هى القوى الوطنية الشريفة!، وتصبح القوى التى تنتهج سياسة الحاكم المصرى قوى عميلة خائنة تستوجب المقاطعة الشعبية ، حتى ولو تمثلت فى شخص وزير الدولة للشئون الخارجية ؟ .

وأليس هذا هو التفكير الانقلابى بأجلى معانيه ؟ . ألا يساوى هذا ، القول تماما بأن هذا النظام السياسى الشرعى الذى يحكم البلد قد انفصل عن شعبه ، وأن هذا الشعب قد تحول بولائه إلي حاكم عربى آخر مجاور يعبر عن مصالح هذا الشعب بأكثر مما يعبر عنها النظام الذى يحكم مصر ؟

وأليس هذا هوالإرهاب الفكرى السافر ، أن يعامَل المواطن ، ناهيك عن الوزير الذى يتصرف فى إطار سياسة حكومته الخارجية وعلاقتها السياسية مع الدول ، معاملة الخائن الذى يُطلب إلى الشعب مقاطعته ، بينما يعامل المواطن الذى يدين بولائه لسياسة حكومة غير حكومته معاملة الوطنى الشريف الغيور ؟ .

وإذا كان على وزراء مصر أن يتبرءوا من سياسة حكومتهم ويخجلوا منها تحت ضغط هذا الإرهاب الفكرئ ، أفلا تكون تلك القوى المعارضة

قد أحدثت بالفعل انقلابا صامتا فى نظام الحكم لصالح دولة عربية مجاورة ؟ .

وإذا مس هذا الإرهاب الفكرى كاتباً سياسياً وصحفياً كبيراً مثل الأستاذ موسى صبرى ، الذى سارع إلى تبرئة نفسه من الالتقاء بالدبلوماسيين الاسرائيليين فى القاهرة كما اتهمته إحدى الصحف المعارضة ، رغم أن الصحيفة لم تتهمه بالالتقاء مع هؤلاء البلوماسيين للتآمر معهم على مصلحة البلاد ، وإنما فقط مجرد الالتقاء !، ورغم ما يعرفه من وجود علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل - أفلا تكون تلك القوى قد بلغت القمة فى الإرهاب الفكرى ، وهل يكون أمام أى فرد آخر سوى الإفلات بجلده من هذا التشهير ؟.

وإذا استقر أن المواطن الذى يتبع سياسة حكومته يُعد خائناً يُشَهر به، وعليه تبرئة نفسه أمام الرأى العام ، وأما المواطن الذى يتبع سياسة دولة عربية مجاورة فهو مواطن وطنى شريف ! ، فهل يلوم النظام الحاكم فى مصر نفسه إذا فقد الأرضية الشعبية التى يستند إليها فى سياسته الخارجية ؟ وأيضا إذا تفرق من حوله الأنصار والمؤيدون بعد أن فقدوا الثقة به .

وفى أى بلد من البلاد العربية - غير مصر - يعد الانتماء للسياسة التى ترسمها السلطة الشرعية الدستورية خيانة تستوجب التشهير والقصاص ، ويعد الانتماء للسياسة التى ترسمها سلطة خارجية منتهى الوطنية والشرف والفداء ؟ .

وإذا كان الالتقاء بالدبلوماسيين الاسرائيليين أو التفاوض معهم خيانة تستوجب المقاطعة الشعبية ، فكيف يكون الالتقاء بالدبلوماسيين الأمريكيين والتفاوض معهم عملا شريفاً ، تزاوله المعارضة والحكومة على السواء ؟ .

أليس هذا هو قلب الأوضاع الغريب فى حياتنا السياسية ، أن تكون العلاقة مع العدو الرئيسى مباحة ، وتكون العلاقة مع العدو الفرعى محظورة إلى درجة التحريم والتجريم ؟ . وأن تكون زيارة واشنطن عملاً مشروعاً ، بينما تكون زيارة تل أبيب عملا ممنوعاً ؟!.

ولقد سألت نفسى هذا السؤال . فقد زرت واشنطن ، عاصمة الامبريالية العالمية ، ورفضت أن أزور تل أبيب! لا لأنى غير مقتنع بزيارة دولة تربط دولتى بها علاقات دبلوماسية ، ولا لأنى أكثر وطنية ممن زاروا تل أبيب من سياسيين ومفكرين مصريين ، ولا لأني مقتنع بالمقاطعة فى العمل السياسى ، ولا لأن السبب هو استمرار اعتداءات إسرائيل على الأراضى العربية ـ لأن اعتداءات الولايات المتحدة لم تتوقف على البلاد العربية ! ـ ولا لأن العداء التاريخى بين الشعوب لا يمنع لقاءها وتفاوضها، كما أن العداء بين النظم الأيديولوجية لا يمنع اتصالاتها ومحاولة حل مشاكلها ـ وإنما لأنى لم أستطع نفسيا فحسب ! .

ولكنى لم أكف عن الاعتقاد بأن تعامل الدول العربية المقاطعة لمصر ، وتعامل القوى المعارضة فى مصر مع الولايات المتحدة ، وعدم تعاملها مع اسرائيل ، هو نفاق ، ومغالطة تاريخية ، وأنه لولا تعامل السادات مباشرة مع إسرائيل ، لكانت سيناء ما تزال فى إنتظار قوات التحرير ، فى أسوأ الظروف بالنسبة للإمكانيات العسكرية ، لأن السلاح الأمريكى هو آخر سلاح يحرر سيناء ، بعد أن فقدت مصر مصدر السلاح السوفيتى بعد حرب أكتوبر !.

سياسة بعض القوى المعارضة ـ إذن ـ التى تخوّن من يتبع سياسة السلطة الشرعية الدستورية ، وتشن ضده أشنع الهجوم ـ حتى ولو كان وزير الخارجية نفسه ! ـ وتعلى فى الوقت نفسه من شأن الخارجين على السياسة الخارجية للدولة ، والذين يتبعون سياسة دولة عربية مجاورة ـ هى سياسة مغالطة خطرة ، تفسد ضمير الأمة ، وتميّع المفاهيم والقيم فى ذهن الشباب ، وتخلط معايير الوطنية والخيانة ، والولاء والعمالة !.

فالأمر الذى يجب أن تفهمه هذه القوى هو أنها لا تقدم بديلاً لشعبنا عن السياسة الواقعية التى تخطها حكومته ، غير ما يخطه العقيد القذافى من سياسة تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ، وهذه السياسة لم تحرر أرضا ، ولم تفعل شيئا أكثر من العداء لمنظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة ضربها وتصفيتها ، أو العداء للعراق العربى فى صراعه مع العدو الإيرانى ، أو الاعتداء على الدول العربية المجاورة التى لا تشاطره سياسته ، أو متابعة الخصوم السياسين بالإرهاب ، أو صرف النظر عن القضايا الأساسية التى تهم الأمة العربية ، وشغلها بالقضايا الفرعية، أو استفزاز الامبريالية العالمية فى أسوأ الظروف التى تمر بها الأمة العربية، وإطلاقها من عقالها ، بعد أن كبحتها زمنا ما حركات التحرير الوطنى فى العالم الثالث ، مما أدى إلى تعرض الشعب الليبى الشقيق لاعتداء منكر دفعت الأمة العربية كلها ثمنه خزياً وعاراً ، لأنها لم تستطع له دفعا، رغم ما تملك من سلاح ومال !.

أما إذا وصلت هذه القوى المعارضة إلى حد احتكار الشرف والوطنية ، واتهام القوى الوطنية التى تساند سياسة السلطة الشرعية الدستورية بالخيانة والتفريط ، فإنها تكون قد قادت إلى تلك المفارقة التى تحدث عنها عبد الناصر ، عندما تحدث عن حماية العناصر الوطنية المساندة للسلطة الشرعية الدستورية من القوى المعارضة العميلة للقوى الخارجية ،

ولست أطالب الرئيس حسنى مبارك باتباع سياسة عبد الناصر ـ الزعيم المعبود لتلك القوى ـ فى حظر تعدد الأحزاب ، فقد تغير النظام الاقتصادى الذى كان يتيح هذا الحظر ، وإنما فقط أردت أن أنبه ، وأن أرصد هذه الظاهرة الخطيرة ، والخطرة معا ، فى حياتنا السياسية ، ليس فقط من موقعى ككاتب سياسى ، وإنما أيضا من موقعى كمؤرخ .

اللعبة السياسية الرديئة *

كلما قرأت بيانات حزب التجمع التى تصدر كل عام فى ذكرى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، أتذكر على الفور قصة الدجاجة والمقص !

وتتلخص فى أن أحد الحكام أراد اختبار شخص سمع بأنه خرج عن صوابه ، فسأله عما اذا كانت الدجاجة تذبح بالسكين أم بالمقص؟ . فأجاب بأنه بالمقص ! وحتى يرد اليه صوابه أمره بأن يغرق نفسه فى النيل اذا لم يعدل عن رأيه . وظن الناس أنه سوف يعدل عن هذا الرأى حين يشعر ببرودة الماء تلمس جسده ، واذا بهم يرونه تحت الماء يرفع يده فوق السطح ، ويحرك أصبعيه السبابة والوسطى بحركة المقص ، اعلانا بتمسكه برأيه حتى وهو يغرق !.

وحين قرأت بيان حزب التجمع عن كامب ديفيد منذ أيام (الأهالى فى ١٤ سبتمبر ١٩٨٨) شعرت بأن الحزب

* اكتوبر فى ١٩٨٨/١٠/٢

يفعل ما فعله ذلك الرجل تماما ، وأن برودة العزلة عن الجماهير وهو يغوص فى النسيان ، لم تقنعه بالعدول عن رأى اتخذه فى وقت ما حين كانت الرؤية أمامه غائمة ، ولكنه ـ عناداً منه ـ يتمسك به بعد أن اتضحت الرؤية ولم يعد له عذر واحد فى هذا التمسك .

فها هو التجمع بعد أن غيرت كافة القوى السياسية المحلية والعربية والعالمية رأيها من مبادرة السلام ، فأعادت الدول العربية علاقتها الدبلوماسية مع مصر ، وأعاد الاتحاد السوفيتى علاقاته الطبيعية مع مصر ، وأعادت منظمة التحرير علاقاتها مع مصر ، بل بعد أن أسقطت منظمة التحرير ـ وهى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين ـ صيغة المقاطعة الفاشلة التى أسقطت القضية الفلسطينية فى هوة ليس لها قرار، وأعلنت استعدادها للاعتراف باسرائيل ، والتفاوض معها ، والاقرار بحقها فى الحصول ضمانات أمنية فى حال قيام الدولة الفسطينية ، بل بعد أن أعرب ياسر عرفات فى ختام مؤتمره الصحفى الذى عقده بمدينة ستراسبورج يوم ١٤ سبتمبر ١٩٨٨ عن أطيب تمنياته للاسرائيليين بمناسبة العام العبرى الجديد! ـ هاهو التجمع يرفع يده من تحت الماء ويحرك أصبعيه حركة المقص تمسكا برأيه القديم !

وهكذا يقف التجمع فى نفس الخندق مع حاكم عربى واحد لا يحسن العالم العربى أو العالم الخارجى الظن كثيراً به ، وهو العقيد القذافى . فحتى الامبراطور المشرقى حافظ الأسد يعقد الاتفاقات السرية مع اسرائيل لاخضاع الشعب اللبنانى خارج حدوده ، واخضاع الشعب السورى داخل حدوده ، وتأمين نظام حكمه الذى يفوق حكم أتيلا ملك الهون ظلماً وظلاماً ووحشية .

وحزب التجمع حر فى اتخاذ الموقف الذى يراه ، وفى التمسك بالرأى الذى سبق أن أبداه ، فليس هذا هو مجال المحاسبة ، وانما المحاسبة عن المغالطات التاريخية التى حفل بها بيانه السالف الذكر ، والتى وردت فى بيان قادته وزعمائه الذين أكن لهم الاحترام .

فمن حق التجمع أن يتحدث عن انقلاب السادات على ثورة يوليو ، أو اعادته سيطرة رأس المال على مصر ، لأن هذا أمر حقيقى ، ولأن اعادة سيطرة رأس المال هى خطيئة السادات الكبرى ـ ولكنه يغالط مغالطة مكشوفة ، تكلفه مابقى من مصداقيته لدى الجماهير المصرية ، حين يتحدث عن مقاومة الشعب المصرى لاتفاقيات كامب ديفيد ، ويدعى وجود «اجماع وطنى مصرى» على رفضها فى الماضى أو الحاضر !.

فهو فى ذلك يساير ادعاءات القذافى ، الذى يتصور أن الشعب المصرى برمته ضد اتفاقيات كامب ديفيد ، ويبنى على ذلك دعوته المتكررة له بالثورة عليها وعلى النظام ، وتكون النتيجة أن يضحك الشعب المصرى ويسخر من هذا الكلام !.

على أن هذا الكلام المغلوط ـ وهو ما يهمنا ـ يشكل فى الوقت نفسه ادانة غير مباشرة للشعب المصرى ! لأن الجميع يعرفون أن الشعب المصرى قد أيد مبادرة السلام ، وأيد اتفاقيات كامب ديفيد ، وأيد المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وأنه ما زال على موقفه هذا الذى لم يتغير.

ومثل هذه الادانة مرفوضة تماما ، لأن الشعب المصرى لم يرتكب بهذا التأييد ذنبا ، وانما حرر أرضا ، حرر أرضه وترابه المقدس ، حرر سيناء، ورفع وصمة الاحتلال الاسرائيلى عن ٦٠ ألف كيلو متر مربع من سيناء كان يمرح فوقها الحذاء الاسرائيلى جيئة وذهاباً !

وهذا الحذاء الاسرائيلى لم يجلبه السادات ، وانما جلبته هزيمة عسكرية فادحة المسئول عنها ثورة يوليو . ومن المفروض ، والمطلوب أيضاً ، أن تعاقب عليها أمام التاريخ ، حتى لا يفلت الجناة فى المستقبل ـ مما يلحقونه بالوطن من كوارث ونكبات ونكسات .

ومن هنا ، حين يحاول البعض الزعم بأن الشعب المصرى كان ضد كامب ديفيد ، فانه يخدم أوهامه فقط ، ولكنه لا يخدم الشعب المصرى . وهو يحاول تبرئة نفسه باثبات صحة موقفه الخاطئ ، ولا يسعى لتبرئة الشعب المصرى الذى كان موقفه صحيحاً منذ البداية .

وهذا ما يجب أن يتوقف فوراً ، فليس من حق أحد يزيف التاريخ المصرى ، ويزعم ـ كذباً ـ أن الشعب المصرى وقف موقف المقاومة ضد مبادرة السلام وضد اتفاقيات كامب ديفيد وضد المعاهدة الاسرائيلية ، ليصل إلى غاية خبيثة هى ايهام الشعب المصرى بأن موقفه المؤيد للسلام والاتفاقيات والمعاهدة كان جريمة يجب اخفاؤها ، بينما الجريمة الحقيقية كانت فى موقف المعارضين ، لأنهم عارضوا فى تحرير سيناء بحجة أن تحرير كل الأراضى العربية يجب ان يتم فى وقت واحد، بينما كانوا يعلمون عن يقين أن الموقف العربى كان متهرئاً وممزقاً ، ولم يكن يسمح بمثل هذا التحرير الشامل المزعوم .

وهذا ما أدركه السادات بوضوح ، وأدركه الشعب المصرى بذكاء ، وهو ما أثبتته الأحداث أيضاً بعد ذلك . فلم تتحرر أى أرض عربية من الاحتلال الاسرائيلى ـ حتى لحظة كتابة هذه السطور ـ غير سيناء ، بينما بقيت الجولان وغزة والضفة الغربية محتلة ، ولم نر أى اجماع عربى على خوض معركة ضد اسرائيل لتحرير هذه الأراضى ، بل رأينا القوات الاسرائيلية تغزو لبنان فى وجود القوات السورية دون أن تحرك ساكنا ضدها ، وفى الوقت الذى لم يفكر حافظ الأسد فى تحرير الجولان، فانه فكر فى احتلال لبنان؟ وفى الوقت ـ أيضا ـ الذي لم يرفع فيه سلاحا فى وجه أى جندى اسرائيلى ، فانه رفعه فقط فى وجه اللاجىء الفسطينى فى المخيمات .

ومن هنا كان يتأكد للشعب المصرى فى كل يوم صدق حدسه ، وصواب حكمه ، وسلامة وعيه السياسى ، لأنه استخلص سيناء بجهده الفزدى دون حاجة لشريك ثقيل يقيد تحركه ، أو يحاول أن يفرض عليه وصايته ، أو يسعى لا حراجه.

وهو ما حدث فى أثناء حرب أكتوبر ، حين كانت مصلحة الجيش المصرى تكمن فى التزامه بخطة البقاء فى حماية مظلة حائط الصواريخ ، بينما كانت مصلحة الجيش السورى تكمن فى خروجه من تحت المظلة،

والاندفاع إلى المضايق فى العراء تحت القصف الاسرائيلى . وكانت نتيجة هذا الاحراج هجوم يوم ١٤ أكتوبر المشئوم الذى فقد فيه الجيش المصرى مائتين وخمسين دبابة فى يوم واحد !.

نعم أثبتت الأيام سلامة موقف الشعب المصرى ، وانضم اليه فى موقفه بعض الذين عارضوه فى البداية ، فيما عدا حزب التجمع الذى يزعم العكس تماما ، فيزعم أن بعض الذين أيدوا اتفاقيات كامب ديفيد فى البداية انضموا إلى ما اسماه ـ زوراً ـ بـ «الاجماع» على رفضها ! وهو يقصد بعض القوى السياسية التى لم تفعل ذلك حباً فى مصر ، وانما حباً فى القذافى الذى تحج اليه فى كل مناسبة لتلقى بركاته ! ثم تعود فتشيد بزعامته للعرب وانجازاته ، وهى قوى سياسية معزولة عن الجماهير بأكثر من عزلة حزب التجمع .

على أنه كان على حزب التجمع أن يخفى مغالطته التاريخية عن الشعب المصرى بمغالطات أخرى لا تقل بعدا عن الحقيقة التاريخية . فقد زعم فى بيانه أن كامب ديفيد «أطلقت يد اسرائيل فى المنطقة ، فعربدت فيها ، وخططت لفرض نفوذها عليها فى حمى الهيمنة الأمريكية : دمرت المفاعل الذرى العراقى ، وقامت بغزو لبنان ، واحتلت بيروت وأقامت كياناً خاضعاً لها فى جنوب لبنان ، وفرضت العملاء على الشعب اللبنانى ، وأخرجت المقاومة الفلسطينية من بيروت ، ونفذت مذابح صابرا وشاتيلا ضد الفلسطينين العزل ، وقصفت مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس بمساعدة من الأسطول السادس الامريكى ، وسمحت لأمريكا باعادة غزو لبنان حتى أجبرتها المقاومة الوطنية اللبنانية على الانسحاب ، واحتفظت لنفسها بتفوق عسكرى على كافة القوات المسلحة للدول العربية المجاورة لها بما فيها مصر ، وذلك بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية ولم تكن حرب أكتوبر كما زعموا هى آخر الحروب وانما سادت الحروب والنزاعات المسلحة كافة أرجاء الوطن العربى . .» إلى آخره .

هكذا ينسب التجمع إلى كامب ديفيد كل هذه النتائج والآثار ! الأمر الذى يكفى لتفنيده أن نسأله هذا السؤال : ترى لو كانت سيناء مازالت محتلة بالقوات الاسرائيلية ، ولم تعقد مصر اتفاقيات كامب ديفيد ، هل كانت اسرائيل تكف عن عربدتها فى المنطقة؟ وترتدع عن تدمير المفاعل النووى الأمريكى العراقى؟ وتفكر مرتين قبل غزوها لبنان؟ أو تخاف من احتلال بيروت واقامة كيان خاضع لها فى جنوب لبنان؟ وتخشى من قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس؟ أو تتخلى عن سياسة الاحتفاظ لنفسها بتفوق عسكرى على كافة القوات المسلحة للدول العربية المجاورة لها بما فيها مصر؟.

نعم هل كان احتلال اسرائيل لسيناء يجعلها فى موقف أقوى أو فى موقف أضعف ؟ وهل كان وضع مصر تحت الاحتلال الاسرائيلى مما يجعل اسرائيل تهابها وتخشاها فلا تقدم على عربدتها فى المنطقة ، أو أن هذا الوضع كان يضمن لها التحرك بسهولة فى أى اتجاه ، فى أمان تام ، وسيناء مرهونة تحت يدها ؟.

أليست هذه هى المغالطة التى لا تليق من حزب سياسى ، من المفروض فى قادته وزعمائه أنهم يمثلون قمة الفكر السياسى ، لأنهم يدينون «بالمادية التاريخية» التى هى أعظم أداة للتحليل السياسى أفرزه الفكر البشرى حتى الآن ؟.

أليس من المغالطة ، ومما يسىء إلى تاريخنا وماضينا ومستقبلنا ، تجريد اتفاقيات كامب ديفيد من صفتها التحريرية ـ باعتبارها اتفاقيات عقدت لتحرير سيناء واجلاء القوات الاسرائيلية عنها ـ وتصويرها فى صورة عدوانية تخلت بمقتضاها مصر ، التى لا ترزح فوق أرضها قوات أجنبية!، عن شقيقاتها العربية ، وأسلمتها لقمة سائغة لاسرائيل تعربد فيها كما تشاء ؟

وأليس من المغالطة التاريخية ، ومما يزيف تاريخنا ، أن ننسب إلى اتفاقيات كامب ديفيد تفوق القوة العسكرية الاسرائيلية على القوة

العربية، وعربدة اسرائيل فى المنطقة ؟ بينما التاريخ يقول إن هزيمة النظام الناصرى فى حرب يونية ١٩٦٧ كانت هى أساس تفوق القوة العسكرية لاسرائيل ، وهى أساس عربدة اسرائيل فى المنطقة ؟.

نعم ، هل كانت اتفاقيات كامب ديفيد هى التى أسفر عنها احتلال اسرائيل أراضى ثلاث بلاد عربية هى : مصر وسوريا والأردن، وانتقال القضية الفسطينية إلى الرف بعد أن حلت محلها قضية «ازالة آثار العدوان»؟ بكل ما ترتب على ذلك من بدء الهيمنة الاسرائيلية ـ أم أن هزيمة النظام الناصرى فى حرب يونية كانت هى الأساس؟ .

وحين يصدر بيان حزب عقائدى كحزب التجمع ، ليقول إن السادات «أجهض حرب أكتوبر المجيدة ، وبدد بطولات وتضحيات المصريين عسكريين ومدنيين» ! ـ مع أنه صانع قرار حرب أكتوبر ، وهو الذى حقق الجيش المصرى تحت قيادته أكبر نصر عسكرى فى تاريخ الحروب الاسرائيلية ، وهو الذى أنقذ الجيش المصرى من الأخطاء العسكرية التى جرت فى معركة الثغرة ، وتمسك ـ فى شجاعة ـ ببقاء فرق الجيش المصرى فى الضفة الشرقية للقناة فى وجه دعوة بعض القادة العسكريين بانسحاب هذه القوات إلى الضفة الغربية ـ وهى الدعوة التى كانت كفيلة باحداث ذعر فى القوات المسلحة لا يماثله الا ذعر الانسحاب من سيناء فى حرب يونية ! .

نعم حين يكتب بيان حزب التجمع مثل هذا الكلام ، فألا يهين نفسه ، وألا يستخف بعقل الجماهير المصرية وذكائها ، وألا يثبت أمام التاريخ قصور رؤيته التاريخية ، وعجزه عن التمييز بين الحاكم الذى يصنع نصراً والحاكم الذى يصنع هزيمة ! فيجعل من الحاكم المنتصر خائناً ، ويجعل من الحاكم المنهزم بطلاً !

وألا يفقد بذلك بقية مصداقيته ـ بل جديته ـ فى عين الجماهير المصرية التى تدرك جيداً أن السادات وهب حياته لقضية تحرير سيناء ، فحارب أشرف حرب فى تاريخ مصر العسكرى ، وفاوض عندما انتهى

دور السلاح ، ولم يترك المعركة حتى استخلص سيناء لمصر من أنياب الاحتلال الاسرائيلى .

بل أليس من الظلم أن تُعقد ـ حتى ـ هذه المقارنة بين حاكم أمضى وقت المعركة فى ميدان القتال علي المستوى العسكرى والسياسى ، وكان يتابع كل خطوات الحرب من غرفة العلمليات ، وكان له الرأى الأخير فى نتيجة الحرب ـ وبين حاكم أمضى وقت المعركة فى غرفة النوم! ـ باعتراف محمود الجيار ـ دون أن يدرى شيئا عن ميدان المعركة ـ كما حدث فى حرب يونية ؟ .

ومن يسمح بتشويه تاريخ مصر على هذا النحو ؟ وكيف يستطيع أحد أن يسلب من السادات انجازه التاريخى العظيم فى حرب أكتوبر؟ ومن يصدق افتراءات خصومه السياسيين وادعاءاتهم المضحكة التى سوف يلقيها الشعب المصرى فى صفيحة زبالة التاريخ ؟

وهل يستطيع أحد أن يثق فى سلامة حكم مفكرين ينددون باتفاقيات فض الاشتباك الأولى والثانية ، دون أن يقرءوا ـ حتى اذا لم يكونوا قد علموا من معايشة المعركة ! ـ أن الحرب كانت قد انتهت بحصار العدو لقوات الجيش الثالث شرق القناة ، وعزلها عن مركز قيادة الجيش الثالث التى كانت فى غرب القناة ، وحصار العدو لمدينة السويس؟ وأن كل هذه القوة كانت خارج حماية حائط الصواريخ المصرى الذى دمر معظمه ، وفقد فاعليته بتطويق العدو له من الخلف بعد الثغرة ، وتحت قصف التفوق الجوى الاسرائيلى ، الذى دمر يوم ٢٤ أكتوبر جميع وسائل العبور على القناة من كبارى ومعديات ، وأن مدينة السويس ظلت تحت القصف الاسرائيلى طوال أيام ٢٥ و٢٦ و٢٧ أكتوبر حتى وصلت قوات الأمم المتحدة اليها فى صباح يوم ٢٨ أكتوبر ؟ .

أليست القراءة فى التاريخ أفضل من تزويره ؟ وأليس الادلاء بالحقائق أفضل من التضليل ؟ وأليس بناء الأحكام على الحقائق التاريخية المجردة أفضل من بنائها على الأوهام والضلالات ؟

وهل كان مطلوبا من السادات ترك أوضاع الجيش المصرى فى الضفة الشرقية على هذا النحو ـ دون فض اشتباك أو يحزنون ـ وانتظار معونة حاكم مثل القذافى ، أو مساعدة حافظ الأسد ، الذى ظل عاجزا عن تحرير الجولان بالقوة المسلحة حتى كتابة هذه السطور! أو انتظار اعادة بناء جيش تحرير فى الضفة الغربية للقناة وخوض حرب جديدة ضد القوات الاسرائيلية ، التى كان معظمها وقتذاك وراء الجيشين الثانى والثالث فى الضفة الغربية للقناة ، وفى ظل تفوق جوى اسرائيلى محقق بعد أن فقدت مصر حائط الصواريخ ؟ .

ولكن أحدا لا يعنى نفسه بمثل هذه الأسئلة ، والتفكير فيها ، ومحاولة الاجابة عنها ، لأن القضية هى قضية تسجيل مواقف ، وقضية لعبة سياسية تؤدّى أداء رديئا للغاية ، وقضية الافتقار إلى شجاعة الاعتراف بالخطأ! ـ أم تراها وهو الأسوأ ـ قضية الافتقار إلى القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب ؟ .

اللعبة السياسية الرديئة والمؤتمر العجيب !*

عندما كتبت فى عدد أكتوبر الصادر يوم ٢ أكتوبر ١٩٨٨ ، تحت عنوان : «اللعبة السياسية الرديئة» أهاجم افتراءات بيان حزب التجمع على السادات بمناسبة الذكرى العاشرة لاتفاقيات كامب ديفيد ـ كنت فى نفس الوقت أدعو كل حزب سياسى إلى أن يحترم عقل الجماهير ويحترم الحقيقة التاريخية ويحترم تاريخ هذا البلد ، فلا يغلب أهواءه الحزبية ، ولا يفترى على زعماء حاربوا من أجل هذا الوطن ، ونجحوا بالفعل فى تحرير ترابه من الاحتلال الاسرائيلى ، لحساب زعماء فرطوا فى هذاالتراب ، وسلموه غنيمة سهلة للأعداء بدون قتال تقريبا .

كذلك كنت أدعو كل حزب سياسى إلى احترام العمل السياسى ، فلا يوظف تاريخ هذا البلد لخدمة مآرب حزبية ضيقة الأفق ، وينسب نتائج هزيمة مخزية كهزيمة يونية ١٩٦٧ ـ

* اكتوبر فى ١٩٨٨/١٠/٢٣

التى أسفر عنها احتلال اسرائيل لأراضى ثلاث بلاد عربية ،وخر
بأسطورة اسرائيل التى لا تقهر - إلى اتفاقيات كامب ديفيد التحر
التى أسفرعنها تحرير كامل سيناء، وعودة طابا ، ورفع وصمة الا
الاسرائيلى عن جبين كل المصريين . لأن مثل هذه المغالطة تعتب
للعقل المصرى وللعمل الحزبى، ووصمة فى جبين الديمقراطية .

ولم تكد تمضى أيام قلائل على هذا المقال حتى كانت عود
بحكم محكمة التحكيم الدولية ، وكنتيجة لا تفاقيات كامب ديفيد وا
المصرية الاسرائيلية ، تفقأعين كل مكابر وتقطع لسان كل مجادل .

فها هى سيناء قد عادت كاملة غير منقوصة ، بفضل مبادرة ال
وبفضل الاتفاقيات والمعاهدات التى ترتبت عليها ، وترتيبات حل ا
التى رسمتها - وهى الأرض الوحيدة التى تحررت من بين الأ
العربية التى احتلتها اسرائيل فى حرب يونية ١٩٦٧ ، فى الوقت
مازالت فيه أراضى الرافضين أصحاب زعم الصمود والتصدى
أقدام الاحتلال الاسرائيلى .

وبدلا من الاعتراف بخطأ التحليل السياسى لمبادرة السا
جانب حزب التجمع ، والعدول عن الحكم الجائر الذى أصدر
اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، اذا
بالعجب العجاب فى احتفال «الحزب الاشتراكى الناصرى
التأسيس» بمناسبة الذكرى الثامنة عشر لرحيل الزعيم عبد النا
الذي اشترك فيه التجمع !

فقد أخذ الجميع يرددون المزاعم القديمة . كأنهم لا يقرءون الصحف
يتابعون الأحداث ، ولا يدرون بما يجرى فى الكون !.

بل لقد بدا الأمر فى شكل كوميدى - كما يحدث في التمث
المصرية التى تمتلىء بالفكاهة المصرية - حين وقف الأستاذ
عاشور، سكرتير نقابة المحامين ، يدعو إلى اعادة طابا بالقوة !! مع

كان يقرأ الصحف لعرف أن طابا قد عادت بحكم محكمة التحكيم ، ولم يصدر تصريح واحد من مسئول اسرائيلي يبدى فيه عزم اسرائيل على عدم تنفيذ الحكم .

وبالتالى فلم تكن ثمة حاجة بالأستاذ سامح عاشور لكى يركب دبابته ويتوجه إلى طابا لتحريرها بالقوة ! .

ولو أنه ، كان أيضا يقرأ التاريخ المعاصر لعرف أن طابا كانت أصلا محررة ، ولكن القوات الاسرائيلية احتلتها فى عهد زعيمه عبد الناصر ، وقد مات الزعيم عبد الناصر وطابا تحت الاحتلال الاسرائيلى .

ولو أنه مضى فى قراءة التاريخ المعاصر قليلا ، لعرف أن السادات خلف عبد الناصر ، وخاض الجيش المصرى تحت قيادته أشرف وأعظم حرب ، وحرر جزءا من سيناء ، ثم قام بمبادرة السلام لتحرير بقية سيناء، وأبرم اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وبفضل هذه الاتفاقيات والمعاهدات تمكن الرئيس مبارك من استرداد بقية سيناء ، ثم استرد طابا بالتحكيم .

هذا هو التسلسل الزمنى للأحداث وهى : أولا، احتلال طابا فى عهد الزعيم عبد الناصر ، وثانيا ، استعادتها في عهد الرئيس السادات والرئيس مبارك بالتتابع الآتى :

حرب أكتوبر ، فمبادرة السلام ، فاتفاقيات كامب ديفيد ، فالمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، فحكم محكمة التحكيم .

ولكن الأستاذ سامح عاشور يخرج علينا بدعوته الكوميدية إلى تحرير طابا بالقوة ! فى الوقت الذى تتعالى الهتافات من الجماهير الناصرية والتجمعية بشعار ظريف أوردته جريدة « الاهالى » يقول «: هيّه الكامب جابت ايه ؟ الطباقى* والكبارية!»

---

* المقصود بالطباقى الرغيف الطباقى الذى أعلن وقتذاك أن سعره سيرتفع إلى ٥ قروش !

وقد نسيت هذه الجماهير المضلَّله سيناء فيما أتت به اتفاقيات الكامب ! لأن الجميع يعيشون تحت وهم أن سيناء مازالت تحت الاحتلال الاسرائيلى ، وأن القوة وحدها هى التى سوف تعيدها ! .

وهذا هو سر ذلك اللغز الذى طرحه صديق أحترمه حقا وهو الدكتور حسام عيسى ، فى ذلك المؤتمر العجيب ، حين قال ـ وفقا لما أوردته جريدة الأهالى عدد ٥ أكتوبر ١٩٨٨ ـ إن « طابا عادت ولكن سيناء لم تعد » !

فلم يسأل أحد نفسه في هذا المؤتمر ممن يعرفون الجغرافيا : هل انقلب وضع سيناء فأصبحت طابا تقع فى بدايتها وليس فى نهايتها ؟

واذا كانت سيناء لم تعد حتى الآن ، فمتى نحررها ؟ : هل ننتظر الأستاذ سامح عاشور لكى يحررها بالقوة كما دعا إلى تحرير طابا بالقوة ؟

وكيف يتفق قول الدكتور حسام عيسى بأن طابا عادت بينما لا يزال الأستاذ سامح عاشور مصرا على أنها لم تعد ؟ ودعوته ـ وبالتالى ـ إلى تحريرها بالقوة؟.

نعم لم يسأل أحد نفسه مثل تلك الأسئلة ، لأن الجميع مغيبون وعيا، يعيشون تحت أوهام أن اتفاقيات كامب ديفيد لم تأت بغير الرغيف الطباقى والكباريه ! ، وأن سيناء وطابا مازالت فى انتظار تحريرهما على يد جحافل الناصريين تحت قيادة الزعيم الملهم وصقر العرب العقيد القذافى ، الذى لم ينس المؤتمر ـ بالمناسبة ـ تحيته على لسان ممثل حزب التجمع حسين عبد الرازق ، بأن نسب إلى المعاهدة المصرية الاسرائيلية أنها «فتحت الباب للأفاقين والمغامرين للتواطؤ على ضرب ليبيا» (هكذا !)

أى أن العقيد الدموى الذى يحكم شعبه بالحديد والنار ، والذى تعقب خصومه من الليبيين فى عواصم أوروبا وغيرها بالقتل والتصفية ، ولم يتوقف عن مخططاته الدموية للتخريب والاغتيال فى مصر ، هو ـ كما

يصوره خطباء المؤتمر ـ أحد الأبرياء الشهداء الذين جنت عليهم المعاهدة!.

وللشعب المصرى ـ بعد ذلك ـ أن يسأل نفسه هذه الأسئلة : هل يعيش مثل هؤلاء الناس بين . ظهرانيه حقا ، أو انهم انعزلوا عنه كلية ؟،

وهل يتابعون الأحداث فى الصحف المصرية أو أنهم يكتفون فقط بقراءة الصحف الليبية ؟

وهل يشاركون الشعب حقا فرحته بتحرير سيناء وطابا من الاحتلال الاسرائيلى الذى جلبه النظام الناصرى ، أو أنهم يؤثرون اسقاط هذه الحقائق من ذاكرتهم لتأييد أوهامهم التى يرددونها عن «الكامب» اللعين! لأنه حرر سيناء ؟

وكيف يطمع هؤلاء الناس فى الحصول على ثقة الشعب فى أية انتخابات قادمة اذا هم أكدوا له أن سيناء لم تعد ، وأن طابا فى انتظار تحريرها بالقوة ! بينما هو يعرف أن سيناء قد تحررت وطابا عادت ، وبينما يعرف العالم كله ـ فيما عدا العقيد القذافى ـ أن مصر استعادت سيناء وطابا؟.

ولكنها اللعبة السياسية الرديئة التى تستهين بذكاء الشعب المصرى، وتسعى عبثا إلى تزييف تاريخه ، فتقلب الحقائق رأساً على عقب ، وتجعل من الحاكم المحرر خائناً ، ومن المفرط بطلا ! وتعمل على خداعه ، فتصور له أن مصر لم تستعد بعد سيناء أو طابا بسبب اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، بينما يعرف الشعب المصرى ، من الاسكندرية إلى أسوان ، ومن الحدود المصرية الاسرائيلية إلى الحدود المصرية الليبية ، أن سيناء وطابا قد تحررتا بفضل هذه الاتفاقيات والمعاهدة ، وأنه لولا الاتفاقيات والمعاهدة لكانت سيناء وطابا فى نفس الوضع الذى عليه الآن الجولان والضفة الغربية وغزة !.

نعم ، هى اللعبة السياسية الرديئة التى تصور اتفاقيات كامب ديفيد فى شكل استسلام للامبريالية والصهونية ، وتنسى أن تسليم سيناء كان

فى يونية ١٩٦٧ وليس فى عام ١٩٧٨ ! وأن تحرير الأرض والسلام يجوز فيهما كل شئ ـ يجوز معاهدة «برست ليتوفسك» التى عقدها لينين مع ألمانيا ، ويجوز اتفاقيات كامب ديفيد أو غيرها ، لأنه لا شئ يفوق قيمة استرداد الأرض وتحقيق السلام .

وهى أيضا اللعبة السياسية الرديئة التى تنعزل كلية عن المتغيرات الفكرية العالمية ، فتدين التفاوض ولا ترى فيه الا أنه منهج حل الخلاف بين البورجوازية المصرية والرأسمالية العالمية ! وتنسى أنه أيضا منهج حل الخلاف بعد حرب ضروس بين العراق وايران ! وهو أيضا منهج حل الخلاف لتسوية القضية الفلسطينية فى المؤتمر الدولى الذى يدعو الجميع لعقده ـ وأن البديل هو الحرب ، أو النصب ! .. النصب باسم الصمود والتصدى .

وهنا نصل إلى ثالثة الأثافى فى ذلك المؤتمر العجيب ، وهى التى تتصل بالسياسة الداخلية فقد اتضح أن موقف هذا التحالف الناصرى التجمعى لا يقل سوءا عن موقفه فى السياسة الخارجية !

فقد أعلن حسين عبد الرازق ، ممثل التجمع ، فى وضوح تام ،أن مافعله عمال المحلة ، « هو الطريق الوحيد للنضال فى الشارع ، واستعادة قوى التقدم والديموقراطية لزمام المبادرة » ! كما أعلن الاصرار على حق الاضراب ، كحق من حقوق الانسان ! ودعا إلى نبذ أحاديث الصالونات والاحتفاء بما فعله عمال المحلة ! .

وقد تلاه أحمد شرف ، كممثل للماركسيين ، فطالب بالافراج الفورى عن عمال المحلة ، بينما تلا الدكتور حسام عيسى ـ « فى لفتة عطر وطنى» ـ حسب تعبير الأهالى ـ برقية من عمال المحلة المعتقلين فى سجن طنطا ، يعبرون فيها عن تضامنهم مع أعضاء « ثورة مصر » المحبوسين فى طرة !

وفى الوقت نفسه اعتبر الأستاذ فريد عبد الكريم ظهور جماعة « ثورة مصر » أحد الظواهر الايجابية فى المرحلة الراهنة ! ومضى إلى

حد أن ربط بينها وبين « ثورة الحجارة » الفلسطينية ! وطالب حسين عبد الرازق باسقاط التهم الموجهة لأعداء « ثورة مصر » ! وأعلن الدكتور حسام عيسى عن تأليف ١٢ لجنة محلية بالمحافظات لتحية ثورة مصر ! فى الوقت الذى احتلت الشعارات لتحية « ثورة مصر » ونور الدين وأطفال الحجارة حيزا كبيرا من وقت الندوة .

وبطبيعة الحال فمن حق التحالف الناصرى الماركسى التجمعى أن يدعو إلى السياسة الداخلية التى يؤمن بها ، ومن حقه علينا أن نحترم اختياره ، ولكن من حق الجماهير الشعبية علينا أن نكشف خطر هذه السياسة ، التى أقل ما يقال فيها إنها تقف مع الارهاب ضد النظام ، ومع التخريب ضد البناء . والأسوأ من ذلك أنها سياسة مليئة بالتغرير والخداع ، لأنها تنادي بمبادىء رفضتها ثورة يوليو رفضا باتا طوال تاريخها ، بل رفضتها النظم الشيوعية أيضا منذ قيامها ! .

وبالنسبة لثورة يوليو فلم يسبق لها أن أباحت حق الاضراب ، سواء فى مرحلتها الأولى (مرحلة الثورة البورجوازية الديموقراطية ١٩٥٢ - ١٩٦١) أو فى مرحلتها الثانية (مرحله الثورة الاشتراكية ١٩٦١ - ١٩٧٠). وقد كان الاضراب الوحيد الذى حدث فى عهد الثورة هو اضراب عمال كفر الدوار فى أواخر الأسبوع الثانى من شهر أغسطس سنة ١٩٥٢ - أى بعد مرور ثلاثة أسابيع على قيام الثورة ، وقد أعدمت فيه مصطفى خميس ومحمد البقرى [١].

ولابأس هنا من كشف موقف أكبر تنظيم شيوعى فى ذلك الوقت ، وهو تنظيم «حدتو» . فقد رأى هذا التنظيم أنه وان كانت شركة عمال مصانع كفر الدوار هى حركة مطالب شرعية ، الا أن استخدام سلاح الاضراب فى ذلك الوقت قد استفادت منه الرجعية فى تحويل الاضراب إلى حركة تخريب! واجتمعت الهيئة التأسيسية لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى - وسكرتيرها أحمد طه - وأصدرت بيانا استنكرت فيه بشدة

الأعمال التخريبية التى حدثت ، وأهابت بولاة الأمور أن يأخذوا المارقين والمندسين فى صفوف العمال بالشدة الكفيلة بوقف دسائسهم !.

فى ذلك الحين كانت جميع الظواهر تقود إلى براءة مصطفى خميس ومحمد البقرى من التهم الملصقة بهما ، حتى إن موسى صبرى ـ التى تولى الدفاع منهما ـ لم يجد فى ظروف القضية ما يدفعه إلى التماس الشفقه من المحكمة ، بل التماس العدل ! وقال ان العمال لم يمسوا مصانعهم بأى أذى ، وانما وقع الاعتداء على بعض السيارات وبعض الحجرات فى الفناء الخارجى ، وأن جريمة القتل وقعت فى مظاهرة غير التى كان فيها المتهم ، على بعد كيلومتر ونصف كيلو منها ، بل إنه قبض على المتهم قبل اطلاق النار على الجنديين اللذين قتلا فى الحوادث!.

ومع ذلك فان المحكمة العسكرية التى شكلتها ثورة يوليو المباركة! برياسة عبد المنعم أمين ، ضربت بكل ذلك الدفاع عرض الحائط ، وأصدرت حكمها باعدام مصطفى خميس ومحمد البقرى ، لأن القضية عندها لم تكن قضية عدل أو ظلم ، وانما كانت قضية استثمار أو عدم استثمار ، وكانت القضية أيضاً قضية طمأنة الرأسمالية المصرية إلى أن مثل تلك الحوادث والاضرابات لن تتكرر طالما كانت فى الحكم ، وأن حكم الاعدام سوف يضمن عدم تكرار ذلك الاضراب بأى حال من الأحوال .

وبالفعل ، انتهت تماما الاضرابات العمالية التى كانت تحدث فى مصر على مدى السنوات الخمسين السابقة على ثورة يوليو المجيدة! لأن دماء خميس والبقرى كانت كفيلة بمنع فكرة الاضراب من الاقتراب من ذهن أى نقابى!.

حدث هذا فى المرحلة الرأسمالية من ثورة يوليو ـ أى قبل التأميم ، وقبل تكوين القطاع العام ـ أى حين كان الاضراب هو السلاح الوحيد فى يد الطبقة العاملة للنضال من أجل حقوقها ، ولم يرتفع صوت واحد لهذه الببغاءات التى كانت تزحم المؤتمر العجيب يطالب بحق الاضراب كما

يطالب به حاليا مع وجود القطاع العام ومع وجود الحقوق التى كفلتها ثورة يوليو للطبقة العاملة ، ومع إدراك أن إباحة حق الاضراب فى نظام تسيطر فيه الدولة على وسائل الانتاج ، وتعانى من ديون فادحة تثقل كاهلها بسبب نقص الانتاج - يدفع بها فى هوة ليس لها قرار!

ذلك أن قضية خراب مصر لا تشغل بال تلك الأصوات الناعقة بقدر ما يشغلها تملق الطبقة العاملة والتغرير بها وخداعها ، حتى اذا وصلت إلى الحكم اكتفت باعدام خميس وبقرى آخرَيْن ! وكفلت لنفسها راحة البال عدة عشرات من السنين!.

على أن اللعبة الخطيرة حقا هى ربط حركة اضراب عمال المحلة بحركة تنظيم «ثورة مصر» ، عن طريق «البرقية» المزعومة السالف ذكرها!

فمع أنى لم أدخل السجن طوال حياتى الا أنى لا أتصور أن السجن المصرى قد تحول إلى فندق سياحى ، يرسل منه المسجونون برقيات التأييد التى تتساند مع تنظيم ارهابى كتنظيم «ثورة مصر» !. وحتى لو تحول السجن المصرى إلى فندق سياحى بالفعل ، لفكر العمال المحبوسون على ذمة قضية الاضراب - مائة مرة على الأقل !- قبل أن يرسلوا برقية تربط حركتهم بحركة ارهابية ممولة من الخارج .

ومن هنا فتلك البرقية لا تمثل «لفتة عطر وطنى» - حسب تعبير «الأهالى» ، وانما هى تفوح برائحة كريهة تريد أن تشوه حركة اضراب عمال المحلة لحساب تنظيم ارهابى ، بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من دفع السلطة إلى إعادة النظر فى الاضراب الذى حدث ، فى ضوء الصلة بينه وبين «ثورة مصر» ، والاشتباه فى وجود يد أجنبية لا تحب مصر دفعت إليه!.

وهذا يوضح رداءة هذه اللعبة السياسية ، وأنها لا تتورع عن شىء فى اظهار المساندة الشعبية المزعومة لتنظيم «ثورة مصر» ، حتى ولو أدى ذلك إلى تجريد حركة عمال المحلة من دوافعها الداخلية المحلية ، ووصمها بوصمة سياسية ارهابية هى بريئة منها وبعيدة عنها.

وفى نفس الخط أيضا ، محاولة ربط حركة تنظيم «ثورة مصر» ، بـ «ثورة الحجارة» التى هى حركة تحرر وطنى شعبية اشترك فيها كل الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة ! مع أن أى محلل سياسى ، مهما بلغت ضئالة شأنه ، يستطيع بسهولة أن يدرك هذا الفرق ، ويعرف أنه لا وجه للشبه بين الحركتين .

نعم لا وجه للشبه بين حركة تنظيم ارهابى يقتل الدبلوماسيين فوق أرض مستقلة حرة ، وبين حركة تحرر وطنى من الطراز الأول تناضل لطرد احتلال غاشم يجثم على صدرها ! ولا وجه للشبه بين حركة تصوب مدافعها للعزل ، وحركة تتصدى بصدرها الأعزل وبالحجارة لأحدث المدافع والأسلحة! ولا وجه للشبه بين حركة تحارب المدنيين وحركة تحارب العسكريين !.

ولكن المؤتمر العجيب يتجاهل كل ذلك ، لأن اللعبة السياسية التى يلعبها منظموه تخضع لحسابات أخرى لا تدخل فى حسبان أية أحزاب فى النظم الديموقراطية فى العالم - فليس بينها أحزاب تبنى حساباتها وسياستها على التغريز والخداع فى السياسة الخارجية ، وعلى التخريب والارهاب فى السياسة الداخلية !

حول اللعبة السياسية الرديئة *

عندما تناولت بالنقد فى مقالى المنشور بأكتوبر يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٨٨ ، ذلك المؤتمر العجيب الذى أقامه مايسمى نفسه «الحزب الاشتراكى الناصرى تحت التأسيس» ، بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لرحيل عبد الناصر ، لم يكن هدفى تجريح أشخاص ، وانما كان هدفى تجريح أفعال وأقوال ظهرت فى هذاالمؤتمر تستحق التجريح بالفعل ، لأنها تستغل فرصة حرية التعبير الواسعة المدى التى يتيحها نظام الحكم الحالى للتغرير بالجماهير المصرية وخداعها فيما يتصل بسياسة مصر الخارجية ، ولأنها تحرض الجماهير على الارهاب والاضراب عن العمل ، باظهار تنظيم «ثورة مصر» فى شكل حركة تحرر وطنى، رغم أن مصر لا تقبع على أرضها قوات أجنبية ، ولا تخضع ارادتها لارادة أجنبية ، وباعتبارها ما

* اكتوبر فى ١٩٨٨/١١/٢٠

فعله عمال المحلة من اضراب هو الطريق الوحيد للنضال فى الشارع رغم أن وسائل الانتاج الرئيسية فى مصر هى وسائل مؤممة وليست فى يد رأسمالية مستغلة ، وبالتالى ، فان أى تعطيل أو تخريب للانتاج يُلحق بوسائل الانتاج أضرارا فادحة تعود بالضرر على مجموع الأمة ، وتؤخر البلاد بدلا من أن تدفع بها إلى الأمام .

وقد نددنا فى هذا المقال بتلك اللعبة الخطيرة التى أقدم عليها ذلك المؤتمر الغريب ، وهى ربط حركة اضراب عمال المحلة بحركة تنظيم «ثورة مصر» والاساءة بذلك إلى الحركة العمالية اساءة بالغة ، ووصمها بوصمة سياسة ارهابية هى بريئة منها وبعيدة عنها .

وكان مما أثبتنا به خداع ذلك المؤتمر للجماهير المصرية - وهو المؤتمر الذى عقد تحت شعار الناصرية ، وباسم المبادىء الناصرية - هو أن المبادىء الناصرية لم يسبق لها أن أباحت حق الاضراب ، سواء فى مرحلتها الرأسمالية أو مرحلتها الاشتراكية ، كما لم يسبق لها أن أباحت الارهاب وقتل الدبلوماسيين على أرض مصر باسم التحرر الوطنى ! .

وفى الوقت نفسه أثبتنا مغالطة ذلك المؤتمر ومحاولته تزييف تاريخ مصر ، حين نسب نتائج هزيمة مخزية كهزيمة يونية ١٩٦٧، التى أسفر عنها احتلال اسرائيل لأراضى ثلاث بلاد عربية ، إلى اتفاقيات كامب ديفيد ، التى أسفر عنها تحرير كامل سيناء ، واسترداد طابا ، ورفع وصمة الاحتلال الاسرائيلى لأرض مصر عن جبين كل المصريين ! وقلنا أن هذه المغالطة تعتبر اهانة للعقل المصرى وللعمل الحزبى ، ووصمة فى جبين الديموقراطية

وقد كان من الطبيعى أن أتناول تلك القصة الطريفة التى تزعم عدم تحرير سيناء أو طابا حتى الآن !بما تستحق من دعابة ، وذلك حين دعا سامح عاشور ،عضو مجلس نقابة المحامين ، إلى اعادة طابا بالقوة، - مع أنه لو قرأ الصحف المصرية لعرف أن طابا عادت إلى مصر بحكم محكمة التحكيم - أو حين خرج الصديق الدكتور حسام عيسى برائعته

المثيرة التى أعلن فيها أن طابا عادت وسيناء لم تعد ! ، ونسى أن طابا تقع فى نهاية سيناء وليست فى بدايتها ، وأن منطق الجغرافيا يقضى باستحالة عودة طابا دون أن تكون قد عادت قبلها .

فقد اعتبرت كل هذا الكلام الذى يؤكد أن كلا من سيناء وطابا لم تعد ، من قبيل المزاح ، الذى يجب أن يقابل بمثله، فقلت إنه لا حاجة بالسيد سامح عاشور لكى يركب دبابته ويتوجه إلى طابا لتحريرها بالقوة، لأنها عادت بحكم محكمة التحكيم .

على أن السيد سامح عاشور - فيما يبدو - يحب أن يمزح بمثل تلك الأقوال ، ولا يحب لأحد أن يبادله المزاح ! ، لأنه كتب رسالة غاضبة اعتبر فيها ما كتبته عنه تعديا يُخرج كاتبه عن أحكام القانون - حسب قوله - وتفضل - بالمناسبة - فأخذ يكيل لى من التجريح الشخصى ما يخضعه لأحكام القانون ! وطلب نشره فى نفس المكان وبنفس الحروف التى نشر بها المقال المطلوب تصحيحه ! .

ولما كنت قد تناولت السيد سامح عاشور فى سطور قليلة لا تتجاوز رأيه فى عودة طابا بالقوة ، فان من حقى أن أحصر نشر رده فى حدود تلك السطور ، ولكنى سوف أكون كريما معه فأنشر تجريحه الشخصى لى كاملا ، كما أنشر كل رده ، حتى أتيح لنفسى الفرصة للرد عليه رداً علمياً يضع الحوار فى شكله الكريم الذى يجب أن يرتفع اليه كل من يعمل بالعمل السياسى فى هذا البلد، لكى ندعم حرية الرأى التى نمارسها ، والتى يتيحها لنا النظام السياسى ، ولا نعمل على اجهاضها قبل أن تؤتى ثمراتها .

أما جانب التجريح الشخصى فى رسالة السيد سامح عاشور فيقول فيه :

«لا نظن أحدا يمتهن تاريخ مصر ويزدريه مثل كاتب التاريخ د. عبد العظيم رمضان - ولا نقول المؤرخ - ولا نظن أن من بين هؤلاء الكتاب من

وزع كتبه ودراساته ـ بالعدل ـ بين ثلاثة عهود وثلاثة زعماء مثل الكاتب د. عبد العظيم رمضان .

«فقد كانت كتبه الأولى تمهيدا وتعظيما لثورة يوليو وقائدها العظيم عبد الناصر . فقد كتب تاريخا كاملا للحركة الوطنية من عدة زوايا لكى يثبت فى النهاية أن ثورة يوليو كانت ثورة محتومة ، لأن قيادة الحركة الوطنية فى ذلك الوقت ، ممثلة فى حزب الوفد ، قد فشلت وعجزت ، وأن التنظيم الوحيد الذى كان مؤهلا للقيام بتلك الثورة وقيادتها هو الجيش .

«وقد ظل الدكتور عبد العظيم رمضان» ـ كما يقول السيد سامح عاشور ـ «على ولائه ووفائه المفرط لثورة يوليو وزعيمها حتى انقلاب مايو ١٩٧١، حينما تغيرت الأحوال وتبدلت ، واستولت الثورة المضادة على السلطة ، وفتحت الحناجر المحمومة لأنصاف المثقفين والمؤرخين والكتاب، على ثورة يوليو وقيادتها ، وهب الدكتور لكى يتصدر الحناجر والأقلام مؤرخا للمرحلة الجديدة وناقدا وناقما ورافضا لما قبل الانقلاب ، ثم سخر قلمه مبررا ومؤرخا لذلك الانقلاب ، ووهب كل جهوده ومواهبه خادما لتلك الحقيقة ، مرورا بكامب ديفيد وحتى توفى السادات فى أكتوبر ١٩٨١ !.

ثم يقول السيد سامح عاشور: «انتهت حقبة السادات ـ الحقبة الثانية بالنسبة للكاتب ـ وتحول جاهدا إلى الوفد . ولكن فى هذه المرحلة وزع وفاءه وولاءه (فى الأصل «وفائه وولائه» ـ وهو خطأ نحوى ماكان يجب أن يقع فيه الاستاذ سامح عاشور!)لنظام الرئيس مبارك وللوفد المعارض . ولم يفسر لنا أحد (فى الأصل :«أحدا» !) حتى الآن : كيف يمكن الجمع بين ولاء لرئيس يحكم وزعيم يعارض ؟ ولكن الدكتور عبد العظيم استطاع أن يجمع بين الحسنيين : معارضة الوفد ، الذى يعتبر ثورة يوليو بكل مراحلها نكبة على مصر ، وحكم مبارك الذى يعتبر نفسه امتدادا طبيعيا (فى الأصل : امتداد طبيعى !) لثورة يوليو .

واختتم الأستاذ سامح عاشور هذا الجزء من رسالته بقوله : «هذه مقدمة لازمة للتعرف على شخصية الكاتب قبل تناول مقاله : «اللعب السياسية الرديئة والمؤتمر العجيب» ، والذى نشر بالعدد رقم ٦٢٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٣» .

وأعترف بأننى صدمت حين قرأت هذه المرافعة من جانب السيد سامح عاشور الذى هو محامى لدى القضاء العالى ، وعضو مجلس نقابة المحامين ، ومقرر لجنة الدفاع عن الحريات . فقد كنت أتوهم أن محاميا يصل إلى مرتبة المرافعة أمام القضاء العالى ، يقرأ أولا أوراق القضية قبل أن ينطق بحرف فيها ، أما أن يبنى مرافعته على أساطير وأوهام ، فهذا أمر لا يغتفر .

فليس من الصحيح (أولا) ما أورده الكاتب عن الحقبة الأولى فى حياتى ، وهو أن كتبى الأولى كانت تمهيداً وتعظيماً لثورة يوليو وقائدها عبد الناصر ، أو أنى أثبت فيها أن قيادة الحركة الوطنية ممثلة فى حزب الوفد فشلت وعجزت ، وأصبحت ثورة يوليو محتومة .

ولو تناول سيادته قائمة بكتبى (وتبلغ العشرين كتاباً فى التاريخ حتى الآن) ، لوجد على رأسها كتابى: «تطور الحركة الوطنية فى مصر من ثورة ١٩١٩ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية» ، ويقع فى ثلاثة مجلدات ، تصل صفحاتها إلى نحو ١٥٦٠ صفحة ، ولن يجد فى صفحة واحدة منها ما يثبت كلامه ، بل انه سوف يجد العكس تماما ، وهو اثبات صلابة الوفد فى الدفاع عن الاستقلال والدستور ، ونجاحه فى قيادة الحركة الوطنية ،

وتعتبر المجلدات الثلاثة دليلا علميا دامغا على كذب ثورة يوليو فى اتهاماتها للوفد بالتهاون والفشل .

وأخشى أن يصاب الأستاذ سامح عاشور بالكمد اذا عرف أننى كتبت هذه المجلدات الثلاث فى عهد عبد الناصر ! فقد حصلت بالمجلد الأول على درجة الماجستير فى الآداب بتقدير «ممتاز مع التوصية بطبع

الرسالة على نفقة الجامعة» فى عام ١٩٦٤ ، ونلت بالمجلدين الآخرين درجة الدكتوراه فى الآداب بمرتبة «الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة» فى مايو ١٩٧٠ ـ وكان عبد الناصر لا يزال حيا يرزق !

ولم أنافق فيهما ثورة يوليو باثبات افتراءاتها على الوفد ، بل أثبت كذب هذه الافتراءات باثبات صلابة الوفد وعدم تهاونه .

وحتى وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ فانى لم أكتب حرفا واحدا عنه ، لا بالقدح ولا بالمدح ، ناهيك عن التعظيم لثورة يوليو وقائدها العظيم عبد الناصر ! ـحسب تعبير السيد سامح عاشور ، لسبب بسيط هو أنى كنت مشغولا بالعمل فى رسالتى الماجستير والدكتوراه ، ولم يكن لدى من الوقت ما أشارك به فى العمل السياسى بالكتابة فى الصحف .

وحتى حين أتيح لى بعض الوقت لكتابة أول مقال لى فى جريدة الجمهورية فى يوم ٢٠ مارس ١٩٦٩ ، لم يكن هذا المقال عن ثورة يوليو وانما كان عن ثورة ١٩١٩ ! وبالذات عن عيد الجهاد الوطنى فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وكان عنوان المقال : «يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، هل كان يوم مطالبة بالاستقلال التام أو كان يوما للمطالبة بالحكم الذاتى»؟ ، وقد أثبت فيه أن ذلك اليوم كان يوم مطالبة بالاستقلال التام ، ووصفته بالحرف الواحد بأنه «اليوم الذى تمخض عن قيام أكبر تنظيم سياسى شهده تاريخ مصر الحديث» .

واذا كانت هذه هى الحقيقة التاريخية فيما يتصل بالمرحلة الأولى من حياتى ، وهى لا تقوم على التأريخ لثورة يوليو أو عبد الناصر ، وانما تقوم على التاريخ للحركة الوطنية ، والتأريخ للوفد. فهل يليق من محام كبير مثل سامح عاشور أن يقلب هذه الحقيقة رأسا على عقب ، ويزعم أنى بدأت حياتى معظّما لثورة يوليو وقائدها العظيم عبد الناصر ؟ وأما كان أولى به أن يقرأ أوراق القضية أولا قبل أن يترافع فيها ؟

وكيف يصور أعمالى العلمية التى أبرزت نضال الوفد بشكل علمى لم يحدث من قبل ، وحفظت اسم الوفد فى ذهن الشعب المصرى بحروف من نور ، بل تعتبر التمهيد الحقيقى لبعث الوفد من القبر الذى أرادت ثورة يوليو أن تئده فيه ، وظهوره من جديد فى شكل حزب الوفد الحالى - فى صورة أعمال أثبتت فشل قيادة الوفد ومهدت وعظمت ثورة يوليو وعبد الناصر ؟.

وهنا نصل إلى الحقبة الثانية من حياتى - وفقا لتقسيم سامح عاشور - والتى تبدأ منذ انقلاب مايو ١٩٧١ ، واستيلاء الثورة المضادة على السلطة . فقد زعم - بجرأة - أننى «تصدرت الحناجر والأقلام» التي هاجمت ثورة يوليو وقيادتها ، ووهبت كل جهودى ومواهبى خادما لتلك الحقبة التى استمرت حتى وفاة السادات فى أكتوبر١٩٨١ .

ويؤسفنى أن الخطأ الذى ارتكبه فى تقييم الحقبة الأولى ، قد ارتكب أشنع منه في تقييم الحقبة الثانية ! ، ولو عرف موقعى - كيسارى - فى تلك الحقبة لما وقع فى هذا الخطأ .

فقد كان موقعي في مجلة «روزاليوسف» التى كانت تتصدى - بشراسة - لهذا التيار اليمينى الرجعى الكاسح . وبالتالى فلم أكن أتصدر الحناجر والأقلام التى كانت تهاجم ثورة يوليو وقادتها ، وانما كنت أتصدر الحناجر والأقلام التى كانت تدافع عن ثورة يوليو وقيادتها!- أى على العكس تماما ممانذهب اليه سامح عاشور !

فقد كتبت فى هذه الحقبة مقالى : «عبد الناصر كان عدوا شديد المراس للرجعية» فى مجلة صباح الخير يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ ، ومقالى فى صحيفة الجمهورية بعنوان : «ثورة يوليو بين التجريب وحركة التاريخ» فى أول أغسطس١٩٧٦ ، و«معركة الرجعية الأخيرة» فى روز اليوسف فى ٢٤ مايو ١٩٧٦ ، و«نيران الثورة ورياح الرجعية» فى الجمهورية فى ٢٩ سبتمبر ١٩٧٦ . وهاجمت الرجعية الدينية فى مقالى المشهور : «حكومة مصر وحكومة المشايخ» فى روز اليوسف فى ٣١مايو ١٩٧٦، و «جمعية

المتنفعين بتطبيق الشريعة الاسلامية» فى روزاليوسف فى ٢٨ يونية ١٩٧٦.

بل اننى فى هذه الحقبة ، التى يذكر فيها السيد سامح عاشور أننى تصدرت الحناجر والأقلام التى هاجمت ثورة يوليو ، اشتركت فى تأليف منبر اليسار ! وكرست قلمى للدفاع عن اليسار كله ـ التجمع والناصريين ، وهاجمت بضراوة حزب مصر الاشتراكى الحاكم ،لدوره فى انتخابات نوفمبر ١٩٧٦ ، فى مقال بعنوان : «هزيمة اليسار فى الانتخابات لأن الوسط خان نفسه» فى روز اليوسف يوم ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، وحذرت من حل حزب اليسار فى العدد التالى تحت عنوان : «حل حزب اليسار» ، وتعرضت لهجوم جريدة مصر فى كثير من المقالات، منها مقال بعنوان : «استاذ التاريخ يطمس معالمه» .

وفى هذه الحقبة صدر كتابى : «الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر» في عام ١٩٧٥ ، الذى تعاطفت فيه مع ثورة يوليو ، وتحدثت فى «مقدمته» عن التحولات السياسية والاجتماعية الثورية العظيمة التى تمت على يد عبد الناصر : كسر احتكار السلاح ، تأميم قناة السويس ، ثورة القومية العربية ، تطوير الاصلاح الزراعى ، قرارات يولية ١٩٦١ الاشتراكية والقرارات المكملةلها .. إلى آخره . واتخذت فى دراستى لأزمة مارس موقف التعاطف مع الثورة على الرغم من تعاطفى مع القوى الليبرالية ، وبررت هذا التعاطف مع الثورة بأنه «نابع من ايمان عميق بحركة التاريخ واتجاهها المحتوم إلى الأمام». (سأشرح فيما بعد أسباب تغير موقفى) .

ومن هنا فاذا جاء سامح عاشور ليقلب هذه الحقيقة التاريخية رأسا على عقب ، وليزعم أنى «تصدرت الحناجر والأقلام التى هاجمت ثورة يوليو وقيادتها فى هذه الفترة ، فانه لا يكون قد أثبت الاشيئا واحدا ، هو أنه ، كما أنه لم يقرأ الصحف التى نشرت خبر عودة طابا بحكم التحكيم، وأخذ ـ بناء على ذلك ـ يدعو إلى تحريرها بالقوة ـ فانه لم يقرأ شيئا من

مقالاتى أو كتبى قبل أن يبنى دفاعاته وتحليلاته لمواقفى السياسية ـ أى أنه لم يقرأ أوراق القضية التى ترافع فيها !

ولقد كان فى وسعى أن أكتفى بهذا القدر فى تفنيد دفاعه الواهى ، لولا أن الخطأ الذى ارتكبه فى تقييم الحقبة الثالثة من حياتى، التى بدأت ـ حسب تقسيمه ـ بعد وفاة السادات ، أشد فداحة من الخطئين السابقين، اذ يقول :اننى وزعت فيها وفائى وولائى لنظام الرئيس مبارك وللوفد المعارض ، واننى جمعت بين ولاء لرئيس يحكم وزعيم يعارض !.

ولو تابع سيادته مقالاتى منذ عام ١٩٦٨ حتى الآن ، لعرف أننى لم أكف أبدا عن ابداء الوفاء للوفد ، والاشادة به ، والدفاع عنه ، سواء فى المرحلة الأولى أو الثانية أو الثالثة .

ففى المرحلة الأولى كتبت تاريخ نضال الوفد ، وكان أول مقال لى عن عيد الجهاد الوطنى ــ كما ذكرت ــ وفى المرحلة الثانية ، حين كنت أدافع عن عبد الناصر بمقالى : «عبد الناصر كان عدوا شديد المراس للرجعية» كتبت فى مجلة «الكاتب» فى عدد سبتمبر ١٩٧٤ مقال : «مصطفى النحاس الزعيم الذى تآمر عليه المؤرخون» ، و «ربع قرن من زعامة النحاس» فى الجمهورية فى ٢٦ أغسطس ١٩٧٥ ، و «مصطفى النحاس بين الحقيقة والتزييف» فى الجمهورية فى ١٥ سبتمبر ١٩٧٧ ، و «متى تعترف الثورة بالنحاس؟» فى الجمهورية فى ٢٤ أغسطس ١٩٧٦ ، و «نظرة جديدة إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢» فى الجمهورية يوم ١٦ فبراير ١٩٧٧ .

وفى الوقت نفسه الذى كنت أدافع عن حزب التجمع ، بحكم عضويتى فيه ، كنت أدافع عن حزب الوفد الجديد ، وقد كتبت فى ذلك مقالى : «مطلوب من حزب الوسط» فى صباح الخير فى ١٥ سبتمبر ١٩٧٧ ، «وحزب الوسط وقضية الديموقراطية» فى صباح الخير فى ١٣ أكتوبر ١٩٧٧ ، و «الوفد الجديد ، رؤية مستقبلية» فى صباح الخير يوم ١٦ فبراير ١٩٧٨ ــ وهذا كله فى عهد السادات!

كما دافعت ـ فى هذا العهد أيضاً ـ عن حزب العمل حين تمرد ع
إرادة السادات وخرج على الدور المرسوم له . ودافعت عن الصحفب
المصريين الذين هاجروا إلى الخارج ، رغم أن السادات وقتها كان يديذ
باعتبارهم يهاجمون مصر ولا يهاجمون سياسته!.

فإذا دافعت عن الوفد الآن فى عهد الرئيس مبارك ، فإنما أستـ
بذلك فى خط ثابت لم يتغير فى عهود كل من الرئيس عبد الناص
والسادات ومبارك ، وهو خط استمددته من الدراسة التاريخية لتار
نضال الوفد ، ولم أستمده من افتراءات ثورة يولية عليه !

وكما أن دفاعى عن الوفد فى عهد كل من عبد الناصر والسادات
يمثل تناقضا مع ولائى لكل منهما ، فإن القول بأنه يمثل تناقضاً
ولائى للرئيس مبارك ، لا يكون له من قيمة الا نفس قيمة القول بأن د
لم تعد ولابد من تحريرها بالقوة ، رغم أنها عادت بحكم محكمة التحكي
أو أن طابا عادت ولم تعد سيناء ، رغم أن سيناء تحررت قبل طابا! ـ
لا قيمة له على الاطلاق ،

ولعلى لست فى حاجة لأن أعلم محامياً لدى القضاء العالى
«الولاء» يكون للحاكم وليس للمحكوم ! وأنه لا تناقض بين الولاء للحـ
وتأييد زعيم حزب معارض . فتأييد أعضاء حزب التجمع لخالد مـ
الدين ليس معناه أنهم سحبوا ولاءهم للرئيس مبارك، كما أن تأييد أعذ
حزب الوفد لفؤاد سراج الدين ليس معناه أنهم لا يدينون بالولاء لمبارك

ولكن السيد سامح عاشور معذور فهو ـ كناصرى ـ يحكم
الأمور بمعايير الحكم فى عهد عبد الناصر ، حين كانت المعارضة لك
تساوى عدم الولاء والخيانة ، وكان يزج بمرتكبيها فى المعتقـ
والسجون ، ولعله يتصور أن فؤاد سراج الدين هو حاكم أجنبى
العقيد القذافى !، وبالتالى فلا يجوز الجمع بين الولاءين!.

هذا الطفح السياسى ! *

أكتوبر ٢٧ / ١١ / ١٩٨٨

أثرت فى مقالى السابق أن أنشر من رد السيد سامح عاشور على مقالى: «اللعبة السياسية» ذلك الجانب الذى يتناولنى فيه بالتجريح الشخصى والسب العلنى، ويتهمنى بالتلون والتقلب بين ثلاثة عهود وثلاثة زعماء - لأنه أنموذج لكتابات الكتاب الناصريين عندما تعوزهم الحجة وينكشف أمرهم وينفضح عجزهم عن تبرير مواقفهم السياسية الرديئة ، فلا يجدون سوى التجريح الشخصى وسيلة للتمويه والاخفاء وتحويل الأنظار .

وقد أثبت فى ردى على هذا التجريح الشخصى فساد زعمه بأنى بدأت بتعظيم ثورة يوليو وقائدها العظيم! بعد أن برهنت على أنى لم أكتب حرفا واحدا عن ثورة يوليو أو عن قائدها طوال حياة عبد الناصر . كذلك زعم أننى انقلبت على ثورة يوليو مع الثورة المضادة فى عهد السادات ،

وأثبت فساد هذا الزعم ، وأنى ـ على العكس من ذلك ـ بدأت دفاعى عن ثورة يوليو فى هذا العهد بالذات فى مواجهة رياح الرجعية السياسية والدينية العاتية . وقد زعم أنى فى عهد مبارك تناقضت بين ولائى لمبارك وولائى لزعيم الحزب المعارض له ، وهو الوفد ! وقد أثبت أن الولاء يكون للحاكم وليس للمحكوم ، وأن السيد سامح عاشور يتصور أن فؤاد سراج الدين هو حاكم أجنبى مثل القذافى ، فلا يجوز الجمع بين الولاءين.

ولعل النموذج الذى طرأ بباله فى ذلك الوقت هو أنموذج ذهاب خالد عبد الناصر إلى القذافى بينما كان هذا الحاكم يكيل أقذع السباب لرئيس الدولة لدرجة استفزت مشاعر كل أحزاب المعارضة ـ حتى المتعاطفة معه ـ فانبرت للاحتجاج وادانة هذا السباب .

اذن فليس فى حياتى السياسية تقلب أو تلون ـ كما حاول السيد سامح عاشور تجريحى ـ وانما فى حياتى السياسية خط ثابت هو الوقوف إلى جانب الديموقراطية فى وجه الدكتاتورية والأوتوقراطية ، والوقوف فى صف القوى التقدمية فى وجه القوى الرجعية السياسية والدينية ، والوقوف مع الجماهير الشعبية الكادحة فى وجه القوى المستغلة ، وولائى للوطنية المصرية وتراب هذا الوطن لدرجة وقوفى إلى جانب مبادرة القدس وتحرير سيناء ، لأن تحرير أية أرض عربية هو مكسب أكيد للأمة العربية .

ومن هذا الموقف الثابت نفسه ، فقد أدنت بشدة ذلك الطفح السياسى الجديد الذى ظهر على وجه حياتنا السياسية ، الذى يتظاهر بالتطرف فى الوطنية والقومية والتقدمية ، ثم يدين بالولاء لهذا الحاكم العربى أو ذاك ممن يحاربون مصر فى كل محفل دَوَلِىّ ، تحت اسم القومية العربية ! ويستخدم نفسه أداة لتنفيذ سياسة هذا الحاكم العربى أو ذاك تحت شعار المصلحة القومية !

فلم يستطع عقلى أن يستوعب أن وطنيا مصريا حقيقيا ، ينتمى لهذه التربة العريقة ، يرى فى كل سياسة مبارك أو السادات خطأ وتفريطا ، ويرى فى كل سياسة القذافى صوابا وصمودا ! أو يستوعب أن يظهر تنظيم مصرى ، علنى أو سرى ، يتنادى بشعارات سياسية يصوغها القذافى أو غيره من الحكام الذين يزعمون الصمود والتصدى، فما صمدوا ولاتصدوا ، وانما جبنوا وتخاذلوا أويهتضم أن يقلل حزب سياسى مصرى وطنى من أهمية تحرير سيناء بحجة عفنة للغاية هى أن بقية الأراضى العربية لم تتحرر بعد ، مع أن مسئولية تحرير هذه الأراضى لاتقع على عاتق مصر ، وانما تقع على عاتق حكامها الأشاوس !.

هذا الطفح السياسى الجديد الذى يتظاهر بالتطرف فى الوطنية والقومية ، لم يشهد نظيره تاريخنا كله : قديمه ووسيطه وحديثه ، ولم يظهر فى عهد ماقبل ثورة يوليو ، كما لم يظهر فى عهد عبد الناصر ، لسبب بسيط هو أنه لم يكن هناك من يموله .

فلم تكن قد نشبت بعد حرب أكتوبر التى قفزت بثروات بعض الدول العربية إلى أرقام فلكية ، ولم تكن الدول التى أسمت نفسها دول الصمود والتصدى قد اصطدمت بعدّ مع السادات حول مبادرة القدس ، وأخذت تعمل على اسقاطه واسقاط نظامه تحت شعار اسقاط سياسة كامب ديفيد، وتنفق بسخاء على هذا الغرض !

حتى ظهر هذا الطفح السياسى فى مظهر أكثر ألوان الوطنية والقومية تطرفا ، وأخذ ينشر البلبلة والارهاب فى البلاد ، ويسعى لخلخلة الثقة بين الحاكم وشعبه ، مستغلا مناخ حرية التعبير الذى لم يسبق له مثيل ، والأزمة الاقتصادية التى صنعها الانفاق الهائل على المجهود الحربى فى خلال السنوات الثلاثين السابقة ، والانفتاح السائب الذى جلب إلى مصر أكبر النهابين فى تاريخ مصر الحديث ، وهم : تجار العملة ، وشركات توظيف الأموال ، وتجار المخدرات ، وأصحاب العمارات .

ومن حسن حظ هذا الشعب أن ذلك الطفح السياسى الجديد ، الذى يتظاهر بالتطرف فى الوطنية والقومية ، لم يقدم للجاهير الشعبية فكرا تلتف حوله ، وانما هو يردد الشعارات المستوردة من خارج الحدود المصرية ، التى تدرك الجماهير الشعبية أخطارها على أمنها واستقرارها واقتصادها وترابها الوطنى . ولذلك بقى منعزلا فى البلاد ، وطاشت سهامه فى الهواء .

وقد كان من الطبيعى أن أنحاز بموقفى السياسى إلى جانب الوطنية ضد هذا الطفح السياسى ، وفى الوقت نفسه ، فان انحيازى للديموقراطية ضد الدكتاتورية قد نقلنى من موقف التعاطف مع ثورة يوليو- التى يختبىء ذلك الطفح السياسى تحت عباءتها ـ إلى موقف الناقد لها ، بعد أن قادتنى دراستى لحرب يونية ١٩٦٧ فى كتابى : «تحطيم الآلهة » إلى أن كل مابنى على دكتاتورية فهو ساقط لامحالة ، وأن مآخذ الديموقراطية أهون بكثير من أخطار الدكتاتورية ، فالأولى يمكن علاجها بالمشاركة الشعبية ، ولكن الثانية قاضية بالضرورة على المصلحة الوطنية والقومية .

ومن هنا اكتسبتُ خصومة حملة القميص ورهبان الناصرية وعشاق القذافى ممن يحجون إلى وكره فى كل مناسبة التماسا لبركاته ، وخلفائهم فى حزب التجمع ــ بالاضافة إلى خصومة دعاة التكفير والهجرة والحاكمية ، وتجار المخدرات والعملة وتوظيف الأموال ، بالاضافة إلى ذلك الطفح السياسى .

وحين فضحت مادار فى ذلك المؤتمر العجيب الذى عقده ما يسمى بـ «الحزب الاشتراكى الناصرى تحت التأسيس »، لم أقصد مهاجمة شخص بعينه، ولم ألجأإلى التجريح الشخصى لأحد ، وانما كنت فقط أهاجم أفكارا مريضة ترددت فى ذلك المؤتمر . ولم أتناول السيد سامح عاشور بأى لفظ ناب .

ولكنى حين وجدت أنه يدعو إلى تحرير طابا بالقوة ، رغم أن قرار التحكيم قد صدر بعودتها إلى مصر ، لم أربه حاجة لأن « يركب دبابته وبتوجه إلى طابا لتحريرها بالقوة ، لأنها عادت بحكم محكمة التحكيم»!

ولكنه اعتبر ذلك «تناولا يُخرج كاتبه عن أحكام القانون » ــ وهو يقصد بالطبع « يُخضع صاحبه لأحكام القانون» ! ولكن الأمر اختلط عليه! ثم كتب رسالته التى تفيض بالتجريح والطعن ، مما نشرته فى المقال الماضى. وها أنذا أنشر بقية رسالته التى أرجو ألا ينزعج القارئ لما تحفل به أيضا من تجريح ، وسوف أرد عليها ردا تفصيليا فيما بعد .

فقد استعرض ـ على مدى صفحة وأكثر ـ ما كتبته فى مقالى عن المؤتمر العجيب ، مما لاحاجة للقارئ بتكراره ــ واختتمه بقوله : «هذا هو جانب من مقال الدكتور عبد العظيم ، كاتب التاريخ ، حامل الدكتوراه والذى يدعى أنه مؤرخ ، وهو ليس كذلك أبدا (!) ثم يقول :

«والحقيقة أننى فوجئت بأسلوب الدكتور عبدالعظيم كاتب المقال ، والذى لايعرفنى ولا أعرفه عن قرب ــ وهو أمر أحمد الله عليه كثيرا(!) ــ فقد أراد أن يتقمص شخصية الكاتب الساخر، وهى شخصية بعيدة عنه تماما ، فأول شروط الكاتب الساخر أن يكون خفيف الظل ، ولا يختلق المواقف ويركبها تركيبا مفتعلا ذلك ، ولأنى كنت أستبعد عنه بذاءة القول فى سب الناس وتجريمهم بعبارات غثة رخيصة (هكذا !)

«ولكنه أكد لى أننى كنت أحسن الظن به كثيرا . فقد خالف الكاتب أصول التحليل والمناقشة التى تتطلب (أولا) التأكد من صحة المعلومة التى يناقشها ويحللها ، فسقط منه صلب الحديث حين قال : فقد وقف سامح عاشور سكرتير نقابة المحامين يدعو إلى اعادة طابا بالقوة ، مع أنه لو قرأ الصحف لعرف أن طابا قد عادت بحكم محكمة التحكيم» .

« والرواية بهذا التصوير لا تحتمل الا أمرين : إما أن يكون الكاتب قد حضر المؤتمر فعلا ، وشاهدنى وأنا واقف ، وسمعنى وأنا أتكلم ـ

وهذا ما أقطع بعدم حدوثه ، اذ أنه شخصية معروفة ، ولو حضر لعلمت ، وخصوصا وأن المؤتمر فى نقابة المحامين .

« والأمر الثانى - وهو أقرب إلى التصديق - أن يكون الكاتب قد استقى تلك الرواية التصويرية من تقارير المباحث العامة (هكذا !) وهى فى العادة تصدر على ذلك النحو المبتور وذلك التصوير السطحى (!)

« والسؤال الملح الآن : كيف اتصل علم الكاتب بتلك التقارير ؟. ولو كان الدكتور الكاتب حريصا (فى الأصل : حريص ، وهو خطأ نحوى) على الحوار الموضوعى ، لطلب تفريغا لما دار من القائمين على المؤتمر . ولو راجع المتحدثين ليستوثق منهم مما قالوه ، لما سقط الكاتب فى فخ المباحث العامة وتقاريرها ، وأفقد موضوعها أعز أركانها .

ولكى يطمئن الدكتور رمضان ويستريح فؤاده ، فاننى يا سيدى قد علمت بنبأ صدور حكم محكمة التحكيم قبل بداية المؤتمر بدقائق (الساعة السابعة مساء الخميس ٢٩ سبتمبر) ، وسمعت أيضا - وأنت كذلك حتى وان أنكرت (!) - أن اذاعة العدو الاسرائيلى قد علقت بتصريح منسوب لمسئول بأن حكم محكمة التحكيم لم ينه كافة المنازعات المتعلقة بكافة نقاط النزاع على الحدود - وقد نشرت الصحف القومية بعد ذلك ما ورد من محاولات لاستبعاد شريط ساحلى من بضعة أمتار حاولت اسرائيل أن تجعله مسمار جحا فى المنطقة . وكان حديثى فى المؤتمر هو ردى على ذلك التعليق الذى يذهب العقل ويقطع كل ذرائع الصبر التى تتمسك بها فى مواجهة الصلف الصهيونى ، وقد قلت بالحرف الواحد : «اننا لا نستمد حقنا فى طابا من حكم محكمة التحكيم ، فان حقنا فى طابا ثابت بغير هذا الحكم وقبله ، فنحن ملاك طابا وأصحابها ، ولو لم تُعد اسرائيل طابا رضاء (فى الاصل : رضاءا - وهو خطأ املائى) فسنستعيدها بالقوة ، ان لم يكن اليوم فغدا ».

«هذا ما قلته أيها الكاتب ، فهل فى ذلك ما يؤرقك أو يزعجك أنت

وأصدقاءك (فى الاصل :وأصدقائك ـ وهو خطأ نحوى) الاسرائيليين ؟ فان ضايق ذلك الحديث صهيونى فلماذا يضايقك أنت ؟.

«هذا مع العلم ياسيدى بأننى كنت من أشد المعارضين لعرض طابا على تحكيم دولى . ذلك أن التحكيم يعنى قبول الحكم ، سواء لك أو عليك، فماذا كنت فاعلا (فى الأصل : فاعل ـ وهو خطأ نحوى) لو قدر الله وحكم ضدنا فى ذلك التحكيم ؟ هل كنت تقبل أن تخسر أرضك وشرفك وعرضك بحجة أن السلام يدعونا لذلك ، وأن تقبل الحكم ما دمنا قد قبلنا مبدأ التحكيم ؟. لو وجهت هذا السؤال لأى مواطن مصرى لأجابك على الفور بلا ، ولو اقتضى الأمر أن يركب شباب مصر كلها دباباتهم ـ وأنا من بينهم ـ ليحرروها من ذلك العدو الغادر (!)

«وأقسم لك يا سيدى أننى قد قرأت التاريخ ، وأعرف أن طابا كانت أصلا محررة ، وأن اسرائيل قد احتلتها فى عهد عبد الناصر ، ولكن يبدو أنك تقرأ من التاريخ ما يعجبك وتترك ما لا تطيق النطق به ، فأنت تعلم أن عبد الناصر قد رفض وهو مهزوم ما قبله السادات وهو منتصر ، لأنه رفض أن يخون رفاقه وشركاءه (فى الأصل : وشركائه ـ وهو خطأ نحوى) فى المعركة وفى المصير ، ولأنه يعرف قدر مصر ، فان خرجت مصر عزلت الأمة وشلت قوتها .

«كذلك رفض عبد الناصر أن يتسلم سيناء منزوعة السلاح ليس فيها جندى أو قطعة سلاح الا على مشارف ضفتى القناة ـ رفض عبد الناصر أن يحمى سيناء جنود الأمن المركزى وأن يقف على حدودنا رجال الشرطة ، فالذى لا يملك امكانية توزيع قواته المسلحة على أرضه لا يملك السيادة عليها ، وأنت تعلم ذلك ، ومع ذلك لاتستحى (هكذا !) واسمح لى أن أسألك : ماذا لو غضب شامير وقرر أن يستعيد احتلاله لسيناء ؟ فما هى القوة التى سوف تمنعه : هل هى قوات الانذار المبكر ، أم قوات الأمن المركزى ؟.

«وبالرغم من أن اتفاقيات كامب ديفيد قد أصبحت حبرا على ورق - كما صرح الرئيس مبارك - فانك ما زلت تدافع عن أوراق داسها الصهاينة بأقدامهم» فعلام (فى الأصل : فعلاما !) تدافع ، ولحساب من؟

ياسيدى كامب ديفيد ليست قيدا على ذلك الجيل لحساب اسرائيل فقط ، بل هى قيد (فى الأصل : قيدا !) على كل الأجيال المقبلة التى ان أرادت أن تتحرر من أسر تلك الاتفاقيات لعجزت . لقد نجح السادات فى أن يمكن الصهاينة منا وإلى أجل لا يعلمه الا الله .

«وبفضل كامب ديفيد ما زالت طابا تحت السيادة الاسرائيلية رغم حكم التحكيم (هكذا !) وما زلنا فى انتظار فرج الانتخابات الاسرائيلية . بفضل كامب ديفيد تشتت الوطن العربى أشلاء ، واحتلت اسرائيل جنوب لبنان . بفضل كامب ديفيد دكت اسرائيل المفاعل النووى العراقى بعد ساعات من لقاء بيجين - السادات . بفضل كامب ديفيد تنتهك اسرائيل يوميا حرمتنا وتبقر بطون النساء وتبطش بالشباب وتحتل الأقصى وكنيسة القيامة . بفضل كامب ديفيد نستمع إلى شروط الصندوق الدولى واهاناته ولا نستطيع أن نخلص من نفقات فوائد الدين (ديون السلام). بفضل كامب ديفيد أنت تكتب فى الصحف والمجلات وتظهر على شاشات التلفزيون وتزعجنا بصوتك فى برامج الراديو . فهل فى كل ذلك ما يضحك ؟ فان كنت قد ضحكت فقد ضحكت على نفسك وعلى شعبك الذى تنتمى اليه ، ولعنة الله على اللعبة السياسية الرديئة فى ذلك الزمن الردىء» .

انتهى الخطاب المهذب للسيد سامح عاشور ، الذى أبدى فيه من فرط أدبه وعفيف قلمه ما يرسم صورة صادقة له تغنى عن الوصف ! وبطبيعة الحال فسوف أغض الطرف عن الاسفاف الذى يتصل بشخصى فلست مستعدا للانحدار بمستوى الحوار إلى هذا الدرك ، وانما يكفى أن أوضح ما فى هذا الرد من افتراء علىّ وعلى تاريخ هذا الوطن .

فمن الغريب حقا أن يتساءل سامح عاشور عن مصدر معلوماتى فيما قاله فى ذلك المؤتمر العجيب ، وينتهى إلى نسبته إلى تقارير المباحث العامة ! مع أنه لو قرأ المقال بأكمله ، لعرف أننى أوضحت جليا فيه أننى استقيت كلامه مما نشرته جريدة الأهالى فى عدد ٥ أكتوبر ١٩٨٨ ! وما كنت لأغفل ـ وأنا مؤرخ ـ ذكر المصدر !

فهل خرج ما أوردته على لسانه ـ بالاستناد إلى جريدة الأهالى ـ عما قاله بالفعل فى المؤتمر ؟ حتى يفترض أن تكون الزيادة من تقارير المباحث العامة ؟ أو أنها العقلية المباحثية تلك التى تتصور أن كل معلومة لا تستقى الا من المباحث العامة ؟

أو أنه يخشى أن يتهم جريدة الأهالى بأنها نشرت كلامه مبتورا ، وأنها المسئولة عن «ذلك التصوير السطحى» الذى هو سمة تقارير المباحث العامة ؟

أو أنه يريد أن يقول ـ تلميحا ـ أن ما تكتبه جريدة الأهالى لا يخرج فى سطحيته عما تكتبه المباحث العامة ؟

وهل يليق من محام لدى القضاء العالى أن يبنى مرافعته على تكهنات بينما الحقيقة تحت ناظريه لاتحتاج منه لأكثر من قراءة المقال بأكمله فى ربع ساعة أو أقل ؟ .

وألا تفترض مهنة المحاماة أن يقرأ المحامى أوراق القضية كلها بدقة بالغة قبل أن ينطق بحرف واحد ، أم أن هذا التقليد قد سقط فيما سقط من تقاليد أخرى تحفل بها صفحات الصحف هذه الأيام؟

هذه الهرطقة الوطنية! *

بعد أن نشرت رد السيد سامح عاشور كاملا في العدد الماضي ، بكل ما تضمنه من اهانات وتجريح لشخصي ، كنت قد شرعت في مناقشته موضوعية ، متجاوزا عما يتصل بشخصي من عبارات صغيرة ــ مثل : «أنت لاتستحي» أو «حامل الدكتوراه الذى يدعى أنه مؤرخ وهو ليس كذلك أبدا» ــ لأن القضية (أولا) ليست قضية خلاف شخصي ، وانما هي قضية خلاف سياسي حول قضايا هذا الوطن ، كما انها (ثانيا) ليست قضية السيد سامح عاشور ــ وإلا لتجاهلت تماما ماقاله في ذلك المؤتمر العجيب ــ وإنما هي قضية أن هناك طفحا سياسيا رديئا ظهر علي جسد حياتنا السياسية ، يتظاهر بالتطرف فى الوطنية والقومية ــ قد تأثر السيد سامح عاشور بشعاراته المستوردة من خارج الحدود المصرية ، التي تشكل

أكتوبرفى ٤ / ١٢ / ١٩٨٨

خطرا على أمن مصر واستقرارها واقتصادها وترابها الوطنى ـ وهذا الطفح السياسي الردىء هو الذى أتصدى له بالرد فى هذه المقالات .

فقد برر السيد سامح عاشور دعوته الكوميدية إلى تحرير طابا بالقوة في نفس يوم صدور حكم محكمة التحكيم ! بأنه استمع قبل بداية المؤتمر بدقائق إلى تعليق لمسئول اسرائيلى يقول فيه ـ حسب قوله ـ إن حكم محكمة التحكيم لم ينه كافة المنازعات المتعلقة بكافة نقاط النزاع على الحدود . ويقول إن هذا التعليق ، الذى «يذهب العقل ، ويقطع كل ذرائع الصبر التي نستمسك بها فى مواجهة الصلف الصهيونى ـ كان وراء هذه الدعوة» !

وختم هذا الدفاع بمخاطبتي قائلا : «هذا ماقلته أيها الكاتب ، فهل في ذلك مايؤرقك أو يزعجك أنت وأصدقاءك الاسرائيليين ؟ »

وأرد عليه قائلا : نعم أزعجني ، لأنه كلام ظاهر فيه الافتعال الذى لايليق من محام لدى القضاء العالى ! وليس لأنه يحمل أية قيمة تدعو إلى الانزعاج ! ولأنه كلام يغرر بالجماهير المضللة المخدوعة التى حضرت ذلك المؤتمر العجيب ، التى كانت ترفع عقيرتها بشعارات من صنع ليبيا ، مثل: «هي الكامب جابت ايه ؟ الطباقي والكباريه»! بعد أن أنساها الأفيون القذافي أن الكامب أعادت سيناء التى ضاعت على يد عبد الناصر !

فقد كنت أحسن الظن بالسيد سامح عاشور ، وأتصور أنه قال هذا الكلام وهو يعرف جيدا أن مبادىء القانون الدولى العام ، وخصوصا إتفاقيات لاهاى سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ ـ تجعل من هذا الحكم الذى صدر بشأن طابا ، حكما ملزما . وأن المادة ٨١ من اتفاقية سنة ١٩٠٧ تقول إن قرار محكمة التحكيم يكون «نهائيا ولايجوز الطعن فيه» ، وإنه قرار ملزم للدول التى هى أطراف النزاع دون سواها .

فإذا جاء سيادته ليخطب في اجتماع عام ، ويتحدث عن اعادة طابا بالقوة ، بدلا من أن يهنىء مصر والشعب المصرى بهذا الحكم النهائى

والملزم ـــ فانه يكون كلاما مفتعلا الغرض منه التهييج ، والتقليل من شأن حكم يعرف هو ـ قبل غيره ـ قيمته الكبرى لمصر ، ويكون من حقى أن أنبه الجماهير المصرية ، التى عرفت هذا الكلام عن طريق نشره فى جريدة «الأهالى» ، إلى مافيه من تغرير وافتعال .

ومن سوء حظ السيد سامح عاشور أنه اعترف في رده ـ الذي نشرته فى المقال الماضى ـ بأنه لم يكن يجهل حين قال هذا الكلام ، أن حكم محكمة التحكيم كان قد صدر! وأكثر من ذلك يعترف بأنه كان يعرف جيدا أن هذا الحكم ملزم ونهائى !

ففى أثناء مباهاته بأنه «كان من أشد المعارضين لعرض طابا على تحكيم دولى» ، يعترف بأن السبب فى اعتراضه هو أن التحكيم ـ حسب قوله ـ «يعنى قبول الحكم سواء لك أو عليك» !وأنه خشى أن يصدر الحكم ضد مصر فلا يكون عليها الاقبوله !

وكانت عبارته بالنص : «فماذا كنت فاعلا لو قدر الله وحكم ضدنا فى ذلك التحكيم ؟ هل كنت تقبل أن تخسر أرضك وشرفك وعرضك ، بحجة أن السلام يدعونا لذلك ، أن تقبل الحكم مادمنا قد قبلنا مبدأ التحكيم ؟»

وإذا كان الأمر كذلك ، فأين ـ إذن ـ محل الكلام عن إعادة طابا بالقوة بعد صدور حكم محكمة التحكيم ؟ اللهم الا إذا كان الغرض منه التغرير؟

أليس من العجيب حقا ان الذى تغلب على مشاعر السيد سامح عاشور، فى أعقاب سماعه بخبر حكم محكمة التحكيم برد طابا إلى مصر. لم تكن مشاعر الفرحة التى غمرت قلب كل وطنى مصرى على أرض هذا الوطن ، وانما تغلب على مشاعره ذلك التصريح المجهول للمسئول الاسرائيلى المجهول . رغم أنه يخلو تماما من القول بأن اسرائيل لن تنفذ حكم طابا !

هذا هو مادعانا إلي أن نصف دعوة السيد سامح عاشور بأنها دعوة كوميدية ! لأنه لا أساس لها ، وأن نضحك على هذه الدعوة التى ألقيت أمام مؤتمر يمتلىء بالمخدوعين الذين يعتقدون أن سيناء لم تعد بعد ! أو أن طابا لم تعد ! أو أن طابا عادت ولكن سيناء لم تعد ! أو أن سيناء عادت ولكن طابا لن تعود الابالقوة ! ـ إلى آخر هذا التهريج السياسى الذى لم يشهده بلد فى العالم !

بل ان هذا هو مادعانا إلى مهاجمة الهدف من مثل هذه الادعاءات المضحكة المضللة ، وهو الغاء أثر انتصار سياسة كامب ديفيد فى استرجاع سيناء وطابا ، واعادة تشغيل الاسطوانة المشروخة التى تزعم ان سياسة كامب ديفيد هى المسئولة عن كل المصائب التى ابتلى بها العالم العربي وعلي رأسه مصر ـ وهي الاسطوانة التي جرت تعبئتها فى ليبيا ، والتي يرددها القذافى في كل خطبه الممجوجة ضد مصر باسم القومية ، بينما هو يطعن القومية العربية بتزويد ايران بالصواريخ التى تقتل بها العراقيين فى بغداد !

فواضح من رسالة السيد سامح عاشور تأثره بهذه الاسطوانة المشروخة الرديئة ، لأنه أخذ يرددها على الفور في هذه الرسالة بما يدل علي أنه استذكرها جيدا .

فهو ينسب إلي كامب ديفيد ـ بجرأة ـ كل النتائج التى ترتبت على هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، فيقول :

«بفضل كامب ديفيد تنتهك اسرائيل يوميا حرماتنا ، وتبقر بطون النساء ، وتبطش بالشباب ، وتحتل الأقصى وكنيسة القيامة (هكذا !) ويقول إنه بفضل كامب ديفيد «احتلت اسرائيل جنوب لبنان ، وبفضل كامب ديفيد دكت اسرائيل المفاعل النووى العراقي» ، وبفضل كامب ديفيد «مازالت طابا تحت السيادة الاسرائيلية رغم حكم محكمة التحكيم»ـ إلي آخر هذه الادعاءات التى يرددها القذافى فى إذاعاته وخطبه التى يفحش فيها القول عن مصر ورئيسها وشعبها .

وواضح أن السيد سامح عاشور المحامى لا يقرأ التاريخ ، والا لعرف أن اسرائيل تحتل الأقصى وكنيسة القيامة منذ هزيمة يونيو ، وليس بعد كامب ديفيد ! وأن هزيمة يونيو لم تضعها فقط فى الموضع الذى يمكنها من احتلال جنوب لبنان ودك المفاعل النووى العراقى ، وانما وضعتها فى الموضع الذى استطاعت أن تهاجم منه العمق المصرى نفسه دون أن تستطيع مصر فى عهد عبد الناصر أن تمنعها منه أو تردها عنه!

فلم يستطع عبد الناصر أن يمنعها من قصف مصنع أبى زعبل ومدرسة بحر البقر ، أو أن تمرح طائراتها فى السماء المصرية كما تشاء! بل أن تنزل احدى وحداتها فى رأس غارب على شاطىء البحر الأحمر ، فى ليلة ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩ وتهاجم الموقع المصرى ، وتقوم بفك محطة الرادار الجديدة السوفيتية الصنع ، وتقوم بتحميلها على احدى طائرات الهليوكوبتر بأكملها ، وتنقلها إلى اسرائيل . ولم تكن هناك كامب ديفيد فى ذلك الوقت!

بل انه بعد نجاح اسرائيل فى أكتوبر فى عملية الثغرة ، هاجمت مدينة السويس وكادت تحتلها لولاتصدى سكانها البواسل .

وفي سوريا أعادت اسرائيل القوات السورية إلى مواقعها الأولى ، ثم ردتها عنها أيضا واتجهت إلى دمشق . ولم تكن ثمة كامب دفيد ! وقد اضطرت كل من مصر وسوريا إلى عقد اتفاقية فك الاشتباك الأول ثم اتفاقية فك الاشتباك الأول ، قبل أن تكون هناك كامب ديفيد! .

ولكن ذكاء السيد سامح عاشور يقوده إلى تصديق أن مصر قبل كامب ديفيد ، وقبل أن تسترد سيناء ، كانت تستطيع أن تمنع اسرائيل من احتلال جنوب لبنان ، ومن قصف المفاعل النووى العراقى ، أو أن اسرائيل كانت تهاب مصر وتخشاها أكثر بينما تحتل سيناءها ، فلاتجرؤ على ارتكاب هذه الأعمال ، وتمتنع عن انتهاك الحرمات وبقربطون النساء وغير ذلك مما تردده الأسطوانة المشروخة المعبأة فى ليبيا ! .

عن أن المؤسف حقا هو أن السيد سامح عاشور ، وهو المحامى لدى القضاء العالى ، لم يقرأ وثائق كامب ديفيد أو المعاهدة ! فهو يتصور أن سيناء لايحميها سوي جنود الأمن المركزى ! ويتباهى بالجهل بهذا الوضع فيسألنى قائلا :

«ماذا لو غضب شامير وقرر أن يستعيد احتلاله لسيناء ، فماهى القوة التى سوف تمنعه ؟ هل هى قوات الانذار المبكر ، أو قوات الأمن المركزى ؟ .

وحتى أرد على هذه الفرية المضحكة ، أقول له إن سيناء كانت تعج بالسلاح فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فماذا فعل هذا السلاح ؟ وماذا فعل عبد الناصر حتى يمنع اسرائيل من احتلالها ؟ . لقد ضاع كل هذا السلاح فوق رمال سيناء دون استخدام تقريبا ! وكانت خطة الاسرائيليين الأساسية تقوم على الوقوف عند المضايق ، فجاءت هزيمة الجيش المصرى الساحقة لتقدم لهم كامل سيناء غنيمة سائغة !

وفى المقابل ، فإن الجيش الاسرائيلى فى حرب أكتوبر كان يتحصن فى أكثر الخطوط الحربية مناعة فى التاريخ ، حتى كان اعتقاد موشيه ديان أن هذا الخط سوف يستعصى على أية قوة عسكرية مصرية ، حتى لو استعانت بسلاحى المهندسين السوفيتى والأمريكى معا ، ومع ذلك سقط هذا الخط فى ست ساعات يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، وكان ذلك فى عهد السادات !

ومعنى ذلك أنه لا عبرة بما تقرره القيادة الاسرائيلية أو بما تقرره القيادة المصرية ، لأن الكفاءة العسكرية لأى طرف من الطرفين هى التى تحدد نتيجة المعركة .

ولوكان السيد سامح عاشور يعرف بوضع سيناء الحالى — كما قررته المعاهدة المصرية الاسرائيلية — لما وقع فى حبائل تلك الأكذوبة القذافية التى تقول إنه لايحميها سوى جنود الأمن المركزى!

ولوأنه درس بامعان نصوص المعاهدة ، لأدرك أن القوات التى تقرر بقاؤها فى سيناء وفقا للمعاهدة هى أكبر بكثير من القوات التى كانت مصر تضعها فيها بصفة دائمة فى عبد الناصر قبل حرب ١٩٦٧ ! لقد كانت مهمة الدفاع عن سيناء كلها ـ فى ظل السلام قبل حرب ١٩٤٨ ـ مسندة لقوات الحدود ، التى لم يتجاوز عددها عدد القوات الموجودة فى المنطقة الوسطى فقط !

وواضح أن خط الدفاع الرئيسي الوحيد فى سيناء هو المضايق ، على بعد حوالى٦٠ كيلومترا من القناة ، وهذه المنطقة بهذا العمق يوجد فيها ـ بنص المعاهدة ـ ٢٢الف رجل ضمن فرقة مشاة ميكانيكية تتكون من ٤ لواءات ، ٣لواءات مشاة ميكانيكى ، ولواء مدرع ،وسبع كتائب مدفعية ميدان ، وسبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات !

ولكن وطنية السيد سامح عاشور وحياءه يسمحان له بأن يتهم السادات ، الذى حقق نصر العبور ، وحقق تحرير سيناء، ورفع وصمة الاحتلال الاسرائيلى عن شرفه وعن شرفنا جميعا ـ أى شرف المصريين وشرف العرب ـ بأنه قبل وهو منتصر مارفضه عبد الناصر وهو مهزوم ؟

وللقارىء أن يعجب : كيف تنقلب الحقائق على يد محام لدى القضاء العالى على هذا النحو المثير ؟ لقد قبل عبد الناصر وهو مهزوم تسليم سيناء للاحتلال الاسرائيلى ، ووافق على سحب القوات المصرية منها عندما طلب المشير عامر هذه الموافقة ، ولكن السادات رفض بقاء سيناء تحت الاحتلال الاسرائيلى .

وعندما عجزت الوسائل الدبلوماسية ، حارب الجيش المصرى ـ تحت قيادته ـ أشرف حرب ، وألحق بالجيش الاسرائيلى أكبر هزيمة فى تاريخه ، وحطم خط بارليف فى ست ساعات ، وأدخل الفزع فى قلوب الاسرائيلين لأول مرة منذ قيام دولة اسرائيل .

وعندما قصرت الجهود الحربية عن تحرير كامل سيناء بسبب التدخل

الامريكى ، واصل السادات المعركة بالوسائل السياسية ، ولم يمت الا بعد أن وضع أساس تحرير بقية سيناء لخلفه الرئيس الحالى محمد حسنى مبارك ، فقام بذلك على أكمل وجه ـ فكيف خرج علينا السيد سامح عاشور بهذه الملحة السخيفة حقا؟

نعم ، كيف يخرج علينا بمثل هذا القول الغريب ، وهو أن عبد الناصر رفض ان يتسلم سيناء منزوعة السلاح ؟ بينما نعلم جميعا أنه هو الذى سلم سيناء منزوعة السلاح للعدوالإسرائيلى بموافقته على سحب القوات المصرية منها فى حرب يونية ١٩٦٧؟

وأليس من المذهل أن يصدق السيد سامح عاشور نفسه إلى حد أن يفترض فى ــ كمؤرخ ــ أن أعرف ادعاءه الغريب الذى يقلب فيه الحقائق التاريخية رأسا على عقب ، ويخاطبنى بجرأة قائلا : «أنت تعلم ذلك ومع ذلك لاتستحى!»

أقول له ــ وأنا خجل لأجله ـ :«لاياسيدى لاأعرف ذلك ، ولم أقرأ ذلك فى أى وثيقة، بل لم أقرأه فى الجرائد المصرية أو العالمية ، ولربما كانت صحف القذافى قد نشرته بطريقتها الخاصة ، ولكنى أستقى معلوماتى من الوثائق وليس من صحف القذاقى!

على أن جعبة السيد سامح عاشور لاتنفد من أمثال هذه الطرائف، فهو يذكر أن عبد الناصررفض وهو مهزوم أن يخون رفاقه وشركاءه فى المعركة وفى المصير ، وأن السادات قبل ذلك وهو منتصر!

ولست أدرى تماما ماهو الوصف اللائق لخذلان عبد الناصر رفاقه وشركاءه فى المعركة وفى المصير ، الذين اعتمدوا على ادعاءاته القوة العسكرية وامتلاك صواريخ الظافر والقاهر ! وانخدعوا باستعراضات القوة فى سيناء فى الأيام السابقة على حرب يونية ، حتى إن الملك حسين ــ الذى كان يلقى الأمرين على يد عبد الناصر ولسانه ـ قدم إلى مصر ، مدفوعا بمظاهر هذه القوة، ليعقد مع عبد الناصر اتفاقية الدفاع المشترك

فى يوم ٣٠ مايو ١٩٦٧ ــ أى قبل الحرب بأقل من أسبوع واحد ، ثم ليفاجأ بالجيش المصرى ينهار فى اليوم الأول للحرب ، ويتخذ قائده المشير عامر قراره بالانسحاب من سيناء فى اليوم التالى لنشوب الحرب! نعم ماهو الوصف اللائق لهذاالخذلان؟

ومن هنا حين يقول السيد سامح عاشور إن السادات خان رفاقه وشركاءه فى المعركة وفى المصير ، فلا نحتاج إلى أكثر من سؤاله : من كانوا هؤلاء الرفاق والشركاء؟

وحتى لانثقل عليه بهذا السؤال العويص ، فإننا نجيب نيابة عنه ، ونقول : إن مصر أخفت قرار الحرب عن كل الرؤساء العرب ــ فيما عدا حافظ الأسد الذى خاض المعركة كشريك !

وقدانتصر حافظ الأسد فى اليومين الأولين من الحرب ، ثم انهزم فى بقية الأيام بدون استثناء ! وعندما هددت القوات الإسرائيلية دمشق ،غلّب السادات الداعى القومى على الداعى الوطنى ، وأنقذ دمشق بهجوم ١٤ أكتوبر المشئوم الذى خسر فيه الجيش المصرى أكثر من مائتى دبابه وانتهى بمعركة الثغرة المشئومة التى كانت نقطة التحول فى الحرب .

ولكن حين أراد حافظ الأسد ، وهو مهزوم ، المزايدة على الجيش المصرى ، والمخاطرة بتدمير الفرق الخمس فى الضفة الشرقية، رفض السادات هذه المزايدة، وكتب إلى حافظ الأسد يقول : «إنى لن أسمح بأن تدمر قواتى المسلحة مرة أخرى ، أو أن يدمر شعبنا ومنشآته» !

ولكن البعض يسمى ذلك خيانة من السادات لرفاقه وشركائه فى المعركة وفى المصير ! وللأسف الشديد أن هؤلاء البعض مصريون ، ولدوا على أرض مصر ، ويحملون الجنسية المصرية! وهم ذلك الطفح السياسى الردىء الذى يتظاهر بالتطرف فى الوطنية والقومية ، ويردد الشعارات المصنوعة فى ليبيا على يد القذافى !

نعم القذافى ! ذلك الذى خرج ،عقب نصر العبور ، يصف حرب اكتوبر ــ فى مقابلة صحفية مع جريدة «اللوموند» الفرنسية ــ بأنها

«حرب تمثيلية» ويقول إنه «يعارض الأهداف التى أعلنت عنها مصر وسورية» ! ويضيف قائلا:

«بالنسبة لى، ليس المهم أن تستعيد مصر وسورية الأراضى التى احتلتها عام١٩٦٧ ، بل أن تحرر جميع الفلسطينيين من النير الصهيونى! ولن أشترك فى حرب مالم يكن هدفها طرد المغتصبين (هكذا!) .

بل إنه عندما ترددت أنباء عن اشتراك سرب ليبى فى المعارك الليبية على الجبهة المصرية ، كان القذافى حريصا على التبرؤ من هذه التهمة ، فخرج مصدر ليبى فى باريس يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٣ ! يعلن أن ليبيا لم ترسل أيا من طائراتها إلى الجبهة المصرية أو السورية !

هذا القذافى هو الذى يتأثر فريق من المصريين بادعاءاته وافتراءاته ، ويتبنون أكاذيبه عن كامب ديفيد ، فيلصقون بها كل نتائج هزيمة يونية ! ويسحبون منها تحرير سيناء وطابا! ويدعون أنها لم تأت بغير الرغيف الطباقى والكباريه !

ثم يخربون الضمير الوطنى ، فيمجدون الارهاب وقتل الدبلوماسيين على أرض مصر باسم التحرر الوطنى ، رغم أن أرض مصر محررة ولاتقبع عليها أية قوة أجنبية !

ويخدعون الجماهير فيصورون كامب ديفيد فى صورة قيد على هذا الجيل وكل الأجيال المقبلة، ويزعمون أن مصر لو أرادت أن تتحرر من أسر تلك الاتفاقيات لعجزت ! ثم يأتى قرار مصر بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ليصفع وجوههم ويفل فريتهم !

ويدعون إلى اضراب عمال مصانع القطاع العام بكل ما يتضمنه ذلك من تخريب للاقتصاد الوطنى - بحجة أن هذا الاضراب «هو الطريق الوحيد للنضال فى الشارع» ويسيئون إلى الحركة العمالية اساءة بالغة عن طريق ربطها بالتنظيمات الارهابية - إلى آخر هذه الهرطقة الوطنية ، التى تساوى الهرطقة الدينية سواء بسواء !

المغالطون ولغز طابا! *

* أكتوبر في ٢٩ / ١ / ١٩٨٩

كنت في مقالى الذى نشرته «أكتوبر» في يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٨٨ ، قد تناولت السيد سامح عاشور في سطور قليلة لا تتجاوز رأيه في عودة طابا بالقوة - في معرض تعليقي على مؤتمر ما عرف باسم : الحزب الاشتراكى الناصرى تحت التأسيس» بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لرحيل عبد الناصر . ولكنه كتب لى ردا مطولا يحفل بالطعن والتجريح الشخصى ، وكان في وسعى أن أنشر من هذا الرد ما يتعلق به وحده ودفاعه عن نفسه ، ولكنى آثرت نشره كاملا والتعليق عليه في ثلاث مقالات كاملة ، لأنى رأيت أن القضية ليست قضيته وحده ، وانما هى قضية تيار بأكمله - هو التيار الناصرى - يستغل فرصة حرية التعبير الواسعة التى يتيحها نظام الحكم الحالى ، في خداع الجماهير المصرية وتحريضها على الارهاب والاضراب عن العمل ،

واظهار تنظيم «ثورة مصر» فى شكل حركة تحرر وطنى ، رغم أن
لا تقبع على أرضها قوات أجنبية ولا تخضع ارادتها لارادة أجنبية

على أن سامح عاشور لم يكتف بأن رأى رسالته منشورة على ثلاث مقالات ، فآثر أن يرسل لى رسالة أخرى مطولة تحتاج إلى أخرى ! بحجة أن ذلك «اعمالا لحق التصحيح والتعقيب الوارد با من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ » ـ كما يقول !

وكان يسرنا نشر هذه الرسالة كاملة بالفعل ، لو أنها اقتصرت «التصحيح والتعقيب» الذى يبيحه القانون ، ولكنها خرجت ـ فى صفحاتها ـ عن ذلك إلى السباب والتجريح الشخصى مرة أخ بصورة أقذع مما ورد فى رسالته الأولى فى عدد ٢٠ نوفمبر ١ وتكرار اتهامات سبق أن رددت عليها من واقع الوثائق فى نفس ا مما يدل على أن السيد المذكور لم يقرأ شيئا من هذا الرد ! أو أ اعادة الاسطوانة من جديد ، فأنشر الاتهامات ثم الرد ، ثم يعيد بحجة حق «التصحيح والتعقيب» ، وأعيد الكرة بدورى ، وهكذا وقت القراء فى محاورة عقيمة تخرج بالكلمة الشريفة الأمينة عن م الصحيح الذى يخدم المصلحة الوطنية إلى مسار آخر لا يفيد الق قليل أو كثير .

لذلك فقد نشرت من رسالة سامح عاشور ما ينطبق علي «التصحيح والتعقيب» ـ أى الجزء الذى يتعلق به وحده ، ويدافع ، نفسه ، واحتراما لهذا الحق وهو ما يراه القارىء منشورا إلى هذا المكان . أما ما يتعلق بتجريحه الشخصى فيمكنه أن ينشره صحيفة أخرى ، حتى يتيح لى الفرصة لمقاضاته ومقاضاة الصحي ينشر فيها وفقا لأحكام القانون أيضا ! .

وملاحظاتى على تعقيب السيد المذكور (الوارد مع المقال فى خاص ، والذى أدعو القارىء إلى قراءته أولا) هو أننى عرضت

الأول من تعقيبه ، الخاص بالخلاف حول تعبير الخضوع لأحكام القانون، وتعبير «الخروج عن أحكام القانون » ـ على بعض كبار المستشارين وفقهائهم ، وكانت اجاباتهم أن عبارة « يخضع صاحبه لأحكام القانون» أدق من عبارة«يخرج كاتبه عن أحكام القانون» ، ولا يوجد تعبير: «يخرج عن أحكام القانون» ، وانما يوجد تعبير «يخرج على القانون» ، والخارج على القانون بالانجليزية هو outlaw.

أما الملاحظة الثانية ـ وهى حول القوات المصرية فى سيناء ـ فقد دهشت لزعم الكاتب أننى احتسبت فرقة المشاة الميكانيكية فى سيناء ثمانية ألوية ! ولكن هذا الزعم ليس غريبا عليه مع طريقته الفريدة فى القراءة ! فقد قرأ تفصيلى للألوية الأربعة ، وهو ٣ لواءات مشاة ميكانيكى، ولواء مدرع ، على أساس أنه جمع لا تفصيل ! مع أنه كان يكفيه لفهم هذه المسألة البسيطة أن يلاحظ أننى لم أكتب واو العطف ، ولم أحدد صفة الألوية الأربعة كما حددت صفة ألوية المشاة الثلاث واللواء المدرع .

ثم يقع فى خطأ فادح ، فيتصور أن الأربع عشرة كتيبة هى قوة الألوية الأربعة ! رغم أن الكتائب الأربع عشرة قد وردت فى المادة الثانية باعتبارها من عناصر الفرقة (العنصران جـ ، د) وليست عناصر الألوية الأربعة ! .

ثم تصل المأساة ذروتها حين يتصور أن البروتوكول ، الذى أورده بالانسحاب الاسرائيلى وترتيبات الأمن ، هو بروتوكول خاص باتفاقيات كامب ديفيد ! مع أنه بروتوكول خاص بمعاهدة السلام !

وفرق كبير بين الاثنين فاتفاقيات كامب ديفيد لا يوجد فيها بروتوكولات ، وانما فيها اطاران : الأول ، اطار السلام فى الشرق الأوسط ، ويختص بحل المشكلة الفلسطينية بالدرجة الأولى ، والاطار الثانى هو «اطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل ».

ومن المؤسف حقا أن الكاتب يتصور أن الكتاب الذى طبعته وزارة الخارجية المصرية فى المطابع الأميرية . خاص بنصوص اتفاقات كامب ديفيد ، مع أن عنوان : الكتاب : «معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملحقاتها ، والاتفاق التكميلى الخاص باقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، الموقعان فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩». ولو أنه تصفح الكتاب ، لعرف أن ما نقله من صفحة ٥١ وما بعدها تحت عنوان «ملحق ١» كان من معاهدة السلام وليس من وثائق كامب ديفيد !

وقد كنت أتوقع أن يعتذر الكاتب عن الخطأ الجسيم الذى وقع فيه فى خطابه الأول ، حين زعم أن سيناء لا يحميها سوى جنود الأمن المركزى - خصوصا بعد أن تحقق من قراءته للبروتوكول عدم صحة هذا الزعم ، وبعد أن تحقق أيضا من صحة ما رددت به عليه ، ولكن المذهل أنه يكابر ، ويصر على خطئه حتى بعد أن عرف أن هناك فرقة مشاة ميكانيكية - بالتفصيل الذى أورد ذكره - أى بها ٢٢ ألف رجل ، ٢٣٠ دبابة ، ٤٨٠ مركبة قتال مدرعة ، ١٢٦ قطعة مدفعية ميدان ، ١٢٦ مدفعية مضادة للطائرات من عيار ٣٧ مم فأكثر . ولم يسمع أحد أن جنود الأمن المركزى يعملون على هذه الأسلحة !

ثم يذهب إلى محاولة أخرى فيقول إن هذه الفرقة لايمكنها التواجد فى منطقة الممرات . وهنا سوف أترك الكلام لرجل عسكرى مختص هو الفريق أول كمال حسن على ، الدى كنت أتمنى لو قرأ سامح عاشور كتابه : «محاربون ومفاوضون» فقد رد على هذه النقطة التى يثيرها المغالطون قائلا :

«لقد قيل إن المعاهدة لم تعط مصر السيادة الكاملة على سيناء ، وإن المنطقة الوسطى منها بها ٤٠٠٠ رجل فقط ، وإن خط الدفاع قد انتقل من الحدود الدولية إلى قناة السويس !

« وواضح هنا أن القائلين بذلك إما أنهم تنقصهم الخبرة العسكرية ، أو أنهم لم يقرأوا المعاهدة جيدا !

«فالقوات التى تقرر بقاؤها فى سيناء بمقتضى المعاهدة ، أكبر بكثير من القوات التى كانت مصر تضعها فيها بصفة دائمة قبل سنة ١٩٦٧ ، وأنه فى ظل السلام قبل حرب ١٩٤٨ كانت مهمة الدفاع عن سيناء كلها معطاة لقوات الحدود ، التى لايتجاوز عددها عدد القوات الموجودة فى المنطقة الوسطى فقط ! وواضح أن خط الدفاع الرئيسى الوحيدفى سيناء هو المضايق ، على بعد حوالى ٦٠ كيلومترا من الفتاة . وهذه المنطقة ــ بهذا العمق ـ يوجد فيها ـ بنص المعاهدة ــ ٢٢ ألف رجل ضمن فرقة مشاة ميكانيكية تتكون من ٤لواءات ، ٣ لواءات مشاة ميكانيكى ، لواء مدرع ، وسبع كتائب مدفعية ميدان وسبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات .

« والعسكريون يعلمون عن الأوضاع الدفاعية فى سيناء أنه لاتوجد خطوط دفاع استراتيجية أمام خط المضايق فى سيناء ، وأن أى قوات كانت توضع قبل فى الأمام ، هى قوات استطلاع وصد وقوات تعطيلية . وهذا يعد من قبيل الدفاع المتحرك الذى يسمح فيه بالاختراق حتى المضايق ، وهنا يكون الدفاع الرئيسى .

« وأحب أن أذكر هنا أن الامكانات الحالية ، ووجود نفق الشهيد أحمد حمدى ، يمكّن من حشد أى عدد من القوات فى سيناء عند الضرورة ، وفى أقل وقت ممكن . . وأن المسافة من المضايق إلى خط الحدود الدولية يمكننا اجتيازها أو اجتياحها فى ساعات قليلة . بينما لوحدث العكس ، فسيكون الاصطدام فى النهاية بخط المضايق ، وهو خط دفاعى طبيعى ، من قوات مهاجمة من العراء . وهو كاف جدالدفاع ناجح يمكن تطويره ليصبح هجوما ناجحا »

هذا الكلام من قائد عسكرى ورئيس وفد التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة ، وهو الفريق أول كمال حسن على ، فيه الكفاية للرد على أوهام الناصريين التى تملأ رأس سامح عاشور ، والتى تصور لهم أن عصابة مثل عصابة « ثورة مصر» التى يمجدها الناصريون هى حركة

تحرر وطنى ! ويعلقون عليها الأمل فى تحرير سيناء وطابا ـ المحررتين بالفعل !

فمن المثير حقا أن السيد سامح عاشور ما يزال ـ حتى الآن ـ يعتقد بأن طابا «حتى هذه اللحظة » ـ أى بعد حكم المحكمة الدولية وتصحيح وضع علامات الحدود ـ ما زالت تحت السيادة الإسرائيلية ! ويتساءل : إذا كان هناك عذر للفنانة شادية لأن تعتقد أن سيناء «رجعت لينا» ، فما عذر الدكتور المؤرخ فى هذا الاعتقاد؟ . وليس لى من رد على هذا الكلام إلا أن أدعو اللّه أن يلهم سامح عاشور الصواب ، قبل أن يركب دبابته ليحرر طابا من السيادة الإسرائيلية !

بقيت مسألة رأى سامح عاشور فى أخطائه اللغوية ، التى يرى أن إثارتها من جانبى «سفسطة فى غير موضعها » ! وهو رأى طريف ترددت كثيرا فى نشره ، خوفا من أن يتكىء عليه المذيعون والمذيعات ، وطلاب الدراسات العليا الذين تحفل رسائلهم العلمية بالأخطاء اللغوية ــ ناهيك عن طلبة الجامعات الذين لم يتخرجوا بعد من مرحلتى الليسانس والبكالوريوس !

ولكن سامح عاشور يعبر عن جيله ، وإن كنت أعرف من جيله بعض المستشارين الذين لايتسامحون فى الأخطاء اللغوية ، مثل المستشار محمد عبدالعزيز الشناوى ، والمستشار محمد مرشدى بركات. بل ان هذه الأخطاء بالنسبة لمستشار مثل محمد سعيد العشماوى لاتغتفر ، وهى بالنسبة لمستشار قديم مثل المستشار عبد الحميد يونس ، تعتبر جريمة من الجرائم ، اذ أراه فى مجلة «أكتوبر فى كل أسبوع عاكفا على مراجعة مقاله الأسبوعى كما لو كان يراجع حكما قضائيا فى قضية وطنية كبرى ــ رغم وجود جيش من المصححين فى المجلة ! كما أننى أراجع مقالى مرتين على الأقل أسبوعيا ــ الاإذا كنت فى مؤتمر خارج القطر . وعموما أترك للسيد سامح عاشور أن يرتكب من الأخطاء اللغوية ما يشاء ، إذ هذا حقه كمحام لدى القضاء العالى !

وعلى كل حال فقد دهشت لما دافع به سامح عاشور عن نفسه ضد عبارات التشكيك والاتهام بالعمالة ، التى زعم أننى استخدمتها ضده تلميحا وتصريحا ! ولكنها طريقته الفريدة فى القراءة ـــ طريقة القفز بين السطور والفقرات ـ ولذلك لا أجد بدا من أن أدعوه إلى قراءة الفقرة الثالثة قبل الأخيرة من مقالى : «هذا الطفح السياسى » المنشور فى عدد أكتوبر ٢٧ نوفمبر ١٩٨٨ ، وفيها قلت بالحرف الواحد : «لست أعتبر السيد سامح عاشور طرفا فى الخصومة ، وانما الخصومة مع ذلك الطفح السياسى ، الذى أعتقد ـ شخصيا ـ أنه بعيد عنه ، ولكنه تأثر بمزاعمه وشعاراته »

إذن فلا تشكيك أو اتهام له بالعمالة تلميحا أو تصريحا . ومن هنا فانى أرحب برأيه فى القذافى ترحيبا كبيرا ، وإن كنت أتساءل : إذا كان هذا هو رأى سامح عاشور الحقيقى فى القذافى ، فلماذا زج بنفسه فى مؤتمرات الحزب الاشتراكى الناصرى ، الذى يتبنى شعارات القذافى بلا مواربة ، ويعتبره من زعماء الصمود والتصدى ، بل زعيما أوحد للعرب ، ويحج إليه فى كل مناسبة لتلقى بركاته ، كما فعل السيد خالد عبد الناصر مؤخرا بعد بذاءات القذافى ضد الرئيس مبارك ؟

ولماذا يصر على ادعاءات القذافى الكوميدية التى تتصور أن سيناء لم تتحرر بعد ، وطابا مازالت تحت السيادة الإسرائيلية ؟

ولماذا يرى فى اعتداءات تنظيم ثورة مصر على الدبلوماسيين الإسرائيليين والأمريكيين على أرض مصر عملا وطنيا وحركة تحرر وطنى ، رغم أن أرض مصر لاتقبع على أرضها قوات احتلال إسرائيلية أو أمريكية ؟

ثم لماذا يتبنى رأى القذافى ومن يلوذبه في السادات ، فيرى ـ وهو مصرى ـ فيما فعله السادات من تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى عملا خيانيا ، بدلا من أن يعتبره عملا بطوليا وتحريريا ـ كما يرى كل الوطنيين المصريين الذين سعدوا للتخلص من الاحتلال الاسرائيلى ـ بل يذهب في ذلك إلى حد تزييف التاريخ وحقائق العصر فيرى أن سيناء لم

تتحرر بعد ، وطابا مازالت تحت السيادة الاسرائيلية - ضد كل منطق وعقل وتاريخ .

اذن فاننا نرحب برأى السيد سامح عاشور في القذافي ، ولكننا لا نرحب بتبنيه آراء القذافى وشعاراته وسياساته . ونحن نوافق على ادانة كل من يؤجرون أو يوظفون وطنيتهم للعقيد القذافى ، أو من يفعل ذلك أيضا لحساب اسرائيل أو المخابرات المركزية الامريكية ، ونعتبر ذلك عملا خيانيا من الدرجة الأولى ضد هذا البلد العريق وشعبه ، يستحق من يرتكبه ـ عدلا وانصافا ـ عقوبة الاعدام ولعنة الشعب المصرى إلى أبد الآبدين .

تعقيب سامح عاشور *

* نشر التعقيب مع مقالي : «المغالطون ولغز طابا» المنشور في أكتوبر ٢٩ / ١ / ١٩٨٩

عقب السيد سامح عاشور على ملاحظاتي على رسالته التي وردت بالعدد ٦٣٠ و ٦٣١ من أكتوبر والتي أبرزت فيها أخطاءه اللغوية ، فقال ان الدكتور عبد العظيم رمضان يريد أن يصرفنا عن جوهر الموضوع ، وكان من الأجدر به أن يترك المقال لمصححي المجلة ، ليتولوا عنه هذه المهمة، على الأقل أسوة بما يفعله الكاتب ذاته ، فهو لا يستطيع أن ينكر أن ما يكتبه لا بد أن يمر تحت عين المصحح ثم المراجع ، وخصوصا اذا كانت الكتابة لمجلة أسبوعية . وكفى أنه لم يفرق بين الخطأ اللغوي والخطأ المطبعي للكاتب على الآلة الكاتبة ، ورغم كل ذلك فامكانية الخطأ واردة ، والتمسك بالأخطاء اللغوية سفسطة في غير موضعها .

«ولقد نشر عبارتي : « يخرج كاتبه عن أحكام القانون» وقال إن صحتها «يخضع صاحبه لأحكام القانون» مع

أن عبارتى أكثر دقة فى الدلالة على أن الخروج على أحكام القانون تعني ـ بالضرورة ـ خضوع صاحبه لأحكام القانون .

ومن السهل أن يقول د . عبد العظيم نفس ما تغنت به الفنانة شادية أن سينا رجعت كاملة لينا ، وان مصر اليوم فى عيد ـ بالرغم من أن طابا حتى اللحظة مازالت تحت السيادة الاسرائيلية . وقد يكون لدى شادية عذر فى معرفتها بهذه المعلومة ، ولكن ما هو عذرالكاتب الدكتور ؟

والمثير للدهشة حقا ألا يعجب الدكتور ما قلته من أن السادات قبل سيناء منزوعة السلاح ، الا على مشارف القناة ، أما ما عدا ذلك فلا يحمى سيناء الا قوات الأمن المركزى و الانذار الأمريكى المبكر ثم يقول ان القوات التى تقرر بقاءها فى سيناء وفقا للمعاهدة أكبر بكثير من القوات التى كانت مصر تضعها فيها فى عهد عبد الناصر قبل حرب ١٩٦٧ . وواضح أن خط الدفاع الرئيسى الوحيد فى سيناء هو المضايق على بعد٦٠ كيلو مترا من القناة . وهذه المنطقة يوجد فيها بنص المعاهدة ٢٢ألف رجل ضمن فرقة مشاة ميانيكية تتكون من ٤ لواءات ، ٣ لواءات مشاة ميكانيكى ، ولواء مدرع ، ٧ كتائب مدفعية ميدان ، و٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات ـ ولكن لسوء حظ الدكتور أن وزارة الخارجية المصرية قد طبعت فى المطابع الأميرية نصوص اتفاقات كامب ديفيد كاملة، وفى صفحة ٥١ منها تحت عنوان ملحق (١) البروتوكول الخاص بالانسحاب الاسرائيلى وترتيبات الأمن ، حددت المادة الأولى أسس الانسحاب ، وجاءت المادة الثانية لتحديد الخطوط النهائية والمناطق . وقد قسمت تلك المادة سيناء إلى ثلاث مناطق طولية : منطقة أ ، ومنطقة ب ، ومنطقة جـ ، وهذا التقسيم تقسيم رأسى ،إلى ثلاثة أجزاء : الثلث الأول، وهو المنطقة (أ) وهى المتاخمة لقناة السويس ، وقد حدد البروتوكول التواجد العسكرى فيها بفرقة مشاة ميكانيكية واحدة وتتكون عناصر تلك الفرقة من الآتى : أ ـ ثلاثة ألوية ميكانيكية . ب ـ لواء مدرع واحد . جـ ـ سبع كتائب مدفعية حتى ١٢٦ قطعة . د ـ سبع كتائب مدفعية مضادة

للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض جو وحتى ١٢٦ مدفع مضاد للطائرات عيار٣٧ مم . هـ ـ حتى ٢٣٠ دبابة . و ـ حتى ٨٤٠ مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع . ز ـ اجمالى حتى ٢٢ ألف فرد .

«هذا هو نص البروتوكول بغير تصرف . والملاحظة الأولى أن الدكتورعبد العظيم احتسب الفرقة ثمانية ألوية وهذا غير صحيح ، فعدد الألوية أربعة فقط : ثلاثة مشاة ولواء واحد مدرع . ولم يكتف بهذا فقط بل حاول أن يجمع عدد الكتائب بجوار عدد الألوية ، فى حين أن الأربعة عشر كتيبة هى قوة الألوية الأربعة . فضلا عن ذلك فان البروتوكول قد حدد نوعية التسليح وحجمه . والملاحظة الثانية أن تلك الفرقة لا يمكنها التواجد فى منطقة الممرات ـ كما ادعى عبد العظيم رمضان ـ اذ ان منطقة الممرات تقع فى المنطقة الثانية (ب) .والملاحظة الثالثة أنه ليس بحجم الفرقة ولا تسليحها فى الثلث الأول من سيناء ، يمكن أن تتحقق السيادة الكاملة على سيناء ، مادمنا لا نستطيع أن نحرك لواء واحدا فى باقى سيناء ، إنى أعتقد أن ذلك سلب لسيادة مصر على أراضيها .

«لقد بدأ عبد العظيم رمضان ،أثناء تناوله لردى عليه ، في نشر صور للعقيد القذافى ، ثم تحول بعد ذلك إلى القاء عبارات التشكيك والاتهام بالعمالة ، الى آخر العبارات التي استخدمها ضدى تلميحا وتصريحا . ولكن الجميع يعرف موقفى المعلن والصريح من القذافى وغيره من الحكام العرب ، فالحمائم معا والصقور يتحملون سويا مسئولية الهوان الذى تعيشه الأمة العربية . فلا حملة غصون السلام منهم ، ولا دعاة الصمود والتصدى استطاعوا أن يوقفوا زحف الهيمنة الصهيونية على المنطقة . أيضا لم تفلح ساسة الحرب الكلامية وصواريخ الميكروفونات التي تنطق من الشرق والغرب فى أن تواجه الآلة العسكرية الاسرائيلية . فلم نسمع عن فرقة عربية تنتمى لأى دولة حاربت اسرائيل ، بخلاف فصائل المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية .

«هذه عقيدتى التي أعلنتها مرارا ، ولكن اسمح لى ياسيادة الدكتورأن ندين سويا ، ليس فقط من يؤجرون أو يوظفون وطنيتهم للعقيد القذافى ،وانما من يفعل ذلك أيضا لحساب اسرائيل أو المخابرات المركزية الامريكية »

انتهى تعقيب السيد سامح عاشور ،

وأدعـو القـارىء إلى إعـادة قـراءة مـقـالى السـابق تحت عنوان : «المغالطون ولغز طابا» ففيه الرد الوافى عليه .

نقابة الأطباء تعيش فى المريخ ! *

عندما قرأت فى الصفحة الأولى من جريدة الوفد الخبر الذى يقول إن نقابة الأطباء قد حذرت أطباء مصر من الاشتراك فى المؤتمر العالمى للصحة النفسية ، المنعقد بالقاهرة ، وهددت باحالة من يخالفون هذا القرار إلى الهيئة التأديبية ! ـ تصورت للوهلة الأولى أننى أقرأ عددا قديما من أعداد الوفد ! ، ووجدت عينى ترتفعان إلى رأس الصفحة للتحقق من أننى أقرأ جريدة الخميس ٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ ! ، وبذلك تحققت من أن الخبر حديث تماما، وأن نقابة الأطباء تعيش فى أكتوبر ١٩٨٧ بعقلية أكتوبر ١٩٦٧ ! .

وفى الحقيقة أننى حاولت أن أعرف الحكمة من هذا القرار الذى اصدرته الجمعية العمومية للأطباء ، والبواعث التى دعت اليه ، وفشلت تماما! .

فقد بدأت بالعامل الوطنى ، وهو أقرب العوامل تبادرا إلى الذهن ،

أكتوبرفى ١ / ١١ / ١٩٨٧

واكتشفت أن هذا العامل يمكن أن يكون معقولا فى حالة واحدة فقط ، وهى اذا كانت مصر لا تزال فى حالة حرب مع اسرائيل ، ولم تكن قد أبرمت معاهدة سلام معها فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ - أى منذ ثمانى سنوات، وبمقتضى هذه المعاهدة أصبحت لاسرائيل سفارة فى القاهرة - أى صار لها تمثيل دبلوماسى فى القاهرة ، وصار لها ممثلون دبلوماسيون ، يتخاطبون جهارا ونهارا مع وزارة الخارجية المصرية ومع المسئولين المصريين .

واذا كان الأمر كذلك فهل يكون قرار نقابة الأطباء الا نسيانا لهذه الحقيقة السياسية الصارخة ، التى يعرفها العالم ولا تعرفها بعد نقابة الأطباء ؟.

ثم فكرت فى أن الباعث على القرار ربما يكون زيادة فى الشعور الوطنى ، بسبب طول مدةالصراع بين مصر واسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٩ ، وأنه لهذا السبب لا تريد نقابة الأطباء لأطبائها الجلوس مع مشتركين اسرائيلين ! .

ثم تذكرت أن نقابة الأطباء لا يمكن أن تزايد فى الوطنية على السلطة الوطنية التى تحكم البلاد . فمن حق كل منا أن يختلف مع الحزب الوطنى ورئيسه ، ونحن بالفعل نختلف معه فى كثير من جوانب السياسات ، ولكن هناك اعترافا واجماعا على أن هذه السلطة وطنية مائة فى المائة ، وأن ما تفعله وما تبرمه انما تستهدف به وجه مصر وحدها ، وليس وجه أية دولة أخرى. وما فعلته السلطة المصرية من ابرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية يماثل تماما ابرام الوفد معاهدة ١٩٣٦ مع دولة الاحتلال ، لأن السياسة هى فن الممكن وليس فن المستحيل ، ولا يعيب أى قيادة وطنية أن تحقق الممكن وأن تعجز عن تحقيق المستحيل ! .

وفى هذه الحالة فانه يكون أمرا يبعث السخرية حقا أن يقابل رئيس الدولة المصرية رئيس الحكومة الاسرائيلية فى القاهرة ، ويقابل رئيس

الحكومة ووزير الخارجية المصرى السفير الاسرائيلى فى القاهرة ، بينما تمنع نقابة الأطباء أطباءها من مقابلة مشتركين اسرائيليين فى مؤتمر علمى ، أو حتى سياسى ، ينعقد فى القاهرة، وتهددهم بالاحالة إلى الهيئة التأديبية اذا خالفوا قرارها ؟.

ذلك أنه سوف يكون من حق أى مخالف أن يخاطب من يحققون معه قائلا، كيف تمنعنى من فعل شيء يفعله رئيس البلاد ورئيس حكومتها ووزير خارجيتها ؟، وأكثر من ذلك كيف تمنعنى من حضور مؤتمر يعقد فى القاهرة بموافقة السلطة الحاكمة فيها ، ويحضره اسرائيليون حصلوا مسبقا على تأشيرة دخول من السلطة المصرية ؟.

وأين الحق والضلال فى هذا الموقف؟ : هل هو حق السلطة الحاكمة وضلال نقابة الأطباء ، أو ضلال السلطة الحاكمة وحق نقابة الأطباء ؟

وقد يكون لنقابة الأطباء الحق فى اتخاذ هذا الموقف لو أن السلطة التى تحكم البلاد سلطة مغتصبة وليست سلطة شرعية منتخبة ، أو لوأنها سلطة أجنبية محتلة فى مواجهة السلطة الوطنية ، ولكن السلطة التى تحكم البلاد ، والتى أبرمت معاهدة السلام مع اسرائيل ، والتى تقوم بتنفيذ هذه المعاهدة حاليا ، هى سلطة وطنية شرعية على وجه التحقيق ، وقد أبرمت المعاهدة ، وهى تنفذ المعاهدة ، لما تراه من أن مصلحة الوطن العليا قد اقتضت ذلك ، وقد ساند الشعب هذه السلطة فيما فعلته وأبرمته ـ وهذا مما لاجدال فيه ـ وما زال الشعب المصرى ملتزما بهذه المعاهدة ، ولم يرتفع صوت وطنى يطالب بالغائها واعادة حالة الحرب بين مصر واسرائيل ! .

ثم إن الشعب المصرى قد خاض معركة ضارية مع البلاد العربية بسبب هذه المعاهدة . حين ظهر على المسرح السياسى ما عرف باسم جبهة الصمود والتصدى ، التى أثبت تاريخها أنها جبهة الخزى والتردى، واستطاعت هذه الجبهة المشبوهة أن تجر وراءها الغالبية

العظمى من البلاد العربية ، فجرؤت على قطع علاقاتها السياسية مع مصر ، وسحب مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس . ثم انقسمت جبهة الصمود والتصدى فى الحرب العراقية الايرانية ، فانحازت كل من ليبيا وسوريا إلى ايران الفارسية ضد العراق العربية .

ولم يفد الدول العربية انقلابها على مصر شيئا ، فقد تردت أوضاعها سياسيا بما لم يسبق له مثيل فى التاريخ الحديث ، وأصبحت «ملطشة» لاسرائيل والولايات المتحدة وايران ، فذراع اسرائيل الطويل يضرب المفاعل الذرى فى العراق ، ثم يضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، والولايات المتحدة تضرب طرابلس ، وايران تضرب الكويت ! .

والعرب في خلال ذلك يضربون بعضهم البعض فى لبنان !، بل ان منظمة التحرير الفلسطينية تدخل فى حرب أهلية وتكاد تصفى عرفات بواسطة القوات الفلسطينية الموالية لسوريا ! .

وفى خلال ذلك كله كان يتضح صواب موقف مصر وسياستها لكل من العرب والفلسطينين على السواء ، وكانت تزحف على استحياء مقتربة من الموقف المصرى . وقبل أن يقابل مبارك بيريز فى القاهرة كان الملك الحسن يقابله فى المغرب ! وكانت البلاد العربية تقبل فكرة المؤتمر الدولى ، الذى لا يعدو أن يكون مظلة تجرى تحتها المفاوضات المباشرة ـ التى أجرتها مصر بدون أية مظلة !.

ولم يبق متخذا الموقف ـ الذى تتخذه نقابة الأطباء ـ سوى القذافى الذى لم يطلق طلقة واحدة ضد اسرائيل ، والذي لا يحارب الاالتشاديين!، وحافظ الأسد ، الذى غزت القوات الاسرائيلية لبنان فى ظل أعلامه وحرابه ، والذى لم يحارب اسرائيليين منذ انتهاء حرب أكتوبر ، وانما كان دائما يحارب لبنانيين وفلسطينيين ! . فأى شرف لنقابة الأطباء فى تبنى موقف الحاكمين اللذين يحكمان شعبيهما بالحديد والنار؟ .

لقد حضرت مؤتمرا علميا فى جامعة لندن منذ بضعة سنوات ، حضره علماء من ليبيا واسرائيل ، وكل فعله العلماء الليبيون أن انسحبوا من قاعة المؤتمر عندما صعدت عالمة اسرائيلية لتلقى بحثها! . وكان بجوار عالم تونسى ، ونظر إلى متأسفا وهو يقول : هل هذا سلوك حضارى ؟ ألم يكن الأجدى تواجد هؤلاء العلماء فى القاعة ، ليناقشوا العالمة الاسرائيلية الحساب ، ويصححوا لها ما قد تدلى به من أخطاء ، بدلا من ترك الساحة لها خالية تقول فيها ما تشاء ؟.

ولكن نقابة الأطباء تذهب إلى مدى أبعد ، فهى لا تفعل كما فعلت ليبيا - أى تسمح لأطبائها بحضور المؤتمر فى القاهرة ،وتطلب منهم الانسحاب من القاعة عند صعود أحد من الاسرائيليين المشتركين إلى المنصة ، وانما تمنعهم أصلا بحجة وجود مشتركين اسرائيليين ! فهل أفهم من ذلك أن نقابة الأطباء تمثل دولة أخرى أكثر تشددا من ليبيا ؟.

ولقد تبادر إلى ذهنى أن الموقف الذى اتخذته نقابة الأطباء انما كان الباعث عليه الحماس للقضية الفلسطينية ، والرغبة فى التنسيق مع مواقف منظمة التحرير الفلسطينية . ولو كان ذلك صحيحا فان نقابة الأطباء تكون منعزلة تماما عما يجرى من تطورات على الساحة الفلسطينية ، وهى عزلة محزنة للغاية ، لأنها لا تعرف أن منظمة الفلسطينية قد تخلت عن تلك السياسة العقيمة القديمة بعدم لقاء اسرائيليين ، وأنها أصبحت تبارك أى لقاء يكون فيه أى تقدم فى القضية الفلسطينية . ومع أن مثل هذه اللقاءات كانت تجرى على الدوام حتى فى أشد أوقات المقاطعة ، الا أن ياسر عرفات بنفسه قد جلس علانية مع اسرائيليين منذ بضعة سنوات من أجل صالح بلاده ، وحطم بذلك الحاجز الأحمق القديم ، الذى ساعد اسرائيل على الاحتفاظ حتى الآن بالأراضى التى احتلتها فى يونية ١٩٦٧ ، وأضر بالقضية الفلسطينية كل الاضرار .

ولو كانت نقابة الأطباء تقرأ الصحف اليومية لقرأت الكثير من مثل هذه اللقاءات بين فلسطينيين واسرائيليين ! . ولست أعتقد للحظة واحدة

أن نقابة الأطباء تريد المزايدة على ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لأنها تثير بذلك السخرية أكثر مما تثير التقدير ! .

وإذا كان الأمر كذلك ، وإذا كانت نقابة الأطباء لا تستطيع أن تزعم أنها أكثر وطنية من السلطة الحاكمة فى بلادنا ، كما أنها لا تستطيع أن تزعم أنها أكثر فلسطينية من منظمة التحرير الفلسطينية ، وهى لا تستطيع أيضا أن تزعم أنها أكثر تشددا من النظام الليبى ، الذى لم يعترض على حضور العلماء الليبيين مؤتمرا فى جامعة لندن حضره اسرائيليون ـ فهل أفهم من ذلك أن نقابة الأطباء تعيش فى المريخ ؟.

اننى لا أقصد بهذا المقال الا تنتبه نقابة الأطباء إلى حقائق العصر السياسية التى تريد أن تتجاهلها ، وسوف أعفيها مؤقتا من حقائق السياسة العالمية التى تمثلت فى التغيير الذى طرأ على سياسة الاتحاد السوفيتى مؤخرا ، حتى لا نزيد جرعة الحقائق المرة .

مع احترامى لكل أعضاء النقابة وجمعيتها العمومية ، الأمناء على صحة الأمة المصرية البدنية والعقلية ! .

نقابة الأطباء بـــين أرض الواقع وأرض المـــريـــخ ! *

أكتوبرفى ٦ / ١٢ / ١٩٨٧

عندما كتبت مقالى فى عدد أول نوفمبر ١٩٨٧ من «أكتوبر» بعنوان : «نقابة الأطباء تعيش فى المريخ» ، كنت أعلم أنه سوف يحدث شعورا غير مريح لأعضاء النقابة ولنقيبها ، لأنى أعترض على قرار اتخذته الجمعية العمومية يتجاهل حقائق العصر وواقع الصراع العربى الاسرائيلى ،ولكن لم يكن لى حيلة غير مواجهة النقابة بما غاب عنها عند اتخاذ قرارها بمنع الأطباء من حضور مؤتمر الصحة النفسية الذى عقد بالقاهرة فى الشهر الماضى ، بحجة اشتراك اسرائيليين فيه !، وأكثر من ذلك تهديدهم بالمحاكمة التأديبية !.

وقد صح ظنى ، لأنى تسلمت رسالة من الأستاذ الدكتور سالم نجم ، الأمين العام لنقابة الأطباء ، يرد فيها على ما ورد فى مقالى ، ويقدم مبررات قرار النقابة ، وهو رد يفسح الفرصة مرة أخرى لكى أمضى بمناقشة

القضية التى أثرتها إلى أبعاد أخرى ، توضح أمام جماهيرنا المزيد من جوانب الصورة .

وتمضى رسالة الدكتور سالم نجم على النحوالآتى :

«كتب الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان فى مجلة أكتوبر عدد أول نوفمبر ١٩٨٧مقالا بعنوان : «نقابة الأطباء تعيش فى المريخ» ، وفيه يفند موقف النقابة العامة للأطباء ، مستنكرا رفضها اشتراك اسرائيليين المؤتمر العالمى النفسي الذى عقد فى القاهرة فى النصف الثانى من شهر أكتوبر ١٩٨٧ .

«ولقد وصف الدكتور رمضان النقابة بصفات كثيرة ، منها : المزايدة الوطنية المصرية ، ومخالفتها لقرارات الحكومة الوطنية وممارستها الرسمية مع اسرائيل ، وكذلك التهافت المجهّل لتملق المشاعر الوطنية لرجل الشارع المصرى . كما وصفها بالضلال والاضلال ، وأقحم سيادته الحزب الوطنى الحاكم ورئيسه ودستورية الحكومة وشرعيتها بصورةلا تمت إلى موضوع المؤتمر بأية صلة ، اللهم الاذا كان هدفه استعداء السلطات ضد النقابة .

«ثم تحدث باسم الشعب المصرى ، رافضا موقف نقابة الأطباء المثير للسخرية ـ على حد قوله ـ ومن أطرف ما أتى به الدكتور عبد العظيم رمضان أن صنّف نقابة الأطباء فى جبهة الصمود والتصدى ، أوبمعنى آخرجبهة الخزى والتردى بزعامة العقيد معمر القذافى والرئيس حافظ الأسد . وهنا موضوع الدهشة ! أيقصد حقا ما يقول أن النقابة العامة للأطباء عميلة القوى الأجنبية وتعمل بوحى أو توجيه من هذا الجهات المشبوهة ؟ .

«ويصف الدكتور رمضان موقف نقابة الأطباء بالتشدد فى قضية فلسطين أكثر من رئيسها السيد ياسرعرفات أومنظمة التحرير الفلسطينية . وأخيرا يتهم النقابة بمعاداتها للعلم والعلماء ، ويصفها بالجهل والغربة عن العصر وعما يجرى فى العالم أو يجري فى مصر . وتلك ثالثة الأثافى كما يقول المثل الشائع .

«والآن ليسمح لى الدكتور رمضان بتفنيد ما قاله عن اسرائيل وعلماء اسرائيل وعن موقف النقابة المزرى والمثير للشفقة والسخرية لمعارضتها اشتراك اسرائيل فى المؤتمر النفسى الذى عقد بالقاهرة الشهر الماضى . أولاً- ماهو الهدف من مقال الدكتور رمضان ؟

(١) ليؤكد أن السلطة وطنية ١٠٠٪ ، ونحن لانشك فى ذلك لحظة واحدة ، ولكن لماذا يعتبر بعض الكتاب معارضة الحكومة خيانة وطنية ؟ ، وأن الذى يخرج عن الحكومة لابد وأن يتبع القذافى والأسد؟ ، أو يتهم بأنه متخلف يعيش فى المريخ ؟ . أليس ذلك نوع من الارهاب المرفوض ؟ .

(٢) هل يريد أن يعلمنا أن السياسة هى فن الممكن وليس المستحيل؟، أن قيادتنا حققت الممكن بعد أن عجزت عن تحقيق المستحيل؟، أو بمعنى آخر أن الممكن هو تطبيع العلاقات مع اسرائيل ؟ . ويدل على ذلك بتخلى منظمة التحرير الفلسطينية عن سياستها العقيمة القديمة وأصبحت تبارك اللقاء بالاسرائيليين ؟ ، ويضيف بأن موقف نقابة الأطباء مثير للسخرية حيث تزعم أنها أكثر فلسطينية من الفلسطينين أنفسهم ؟ .

«وبداية نود أن نشير إلى أن هذا ليس موقف نقابة الأطباء وحدها ، ولكن يشترك معها فيه الكثير من الأحزاب والنقابات . فعلى سبيل المثال نقابة المحامين والمهندسين .. الخ .

«أما عن الممكن الذى حققته القيادة الوطنية ، وهو معاهدة ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، والتى مر عليها أكثر من ثمانى سنوات ، أو الخطوة الأولى على طريق تطبيع العلاقات مع اسرائيل - فهو فى تقديرى لم يتعد التمثيل الدبلوماسى المجمد ! .

«أما عن القول بأن نقابة الأطباء تزعم أنها أكثر فلسطينية من الفلسطينيين أنفسهم ، فقول مردود عليه فى نفس المقال حيث يقول د . عبد العظيم رمضان بأن الدول العربية أصبحت ملطشة لاسرائيل ، فذراع اسرائيل الطويلة تضرب المفاعل النووى فى العراق ومقر منظمة التحرير فى تونس وتقيم المجازر للفلسطينيين والمذابح للبنانيين فى لبنان وفلسطين المحتلة .

«ان عجز القيادات العربية الحالية عن طريق مقاومة هذا الجسم الغريب الذى تم زرعه فى الأرض العربية لتحقيق هذا التفسخ وهذا الانهيار فى الأمة العربية ، لا يعطينا الحق فى مصادرة جهاد الأجيال القادمة لتحقيق ما عجزنا نحن عنه . ولهذا واجبنا الأول هو أن نبقى جذوة الجهاد ضد هذا العدو المغتصب متقدة فى نفوس أبنائنا برفض التعايش مع هذا العدو أو التطبيع أو كسر الحاجز النفسى بيننا وبينهم .

«ولا ننسى إن نسينا أن كان هنا دويلات وممالك صليبية تم انشاؤها من قبل على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، واستمرت مائتى عام حتى تم طردها وتحرير بيت المقدس على يد البطل الكردى المسلم صلاح الدين الأيوبى . وان شاء الله لن تعقم الأمة العربية فى انجاب مثل هذا المجاهد العظيم .

«والحقيقة أننا لم نجد من بين الغالبية العظمى من الكتاب وأهل الفكر والرأى والوطنية من أبناء مصر من يرحب بالوجود الاسرائيلى مثل ترحيب د . رمضان . فهل معنى ذلك أن الجميع يعيشون فى المريخ ؟.

«وأخيرا أهمس بكلمة عن حقيقة موقف الأطباء من العلم والعلماء . وأقول للدكتور عبد العظيم إن مهنة الطب تحتم على الأطباء أن يواكبوا التطور والتقدم العلمى على المستوى العالمى ، ولذا تجدهم أكثر المهنيين اقامة للمؤتمرات العلمية على المستوى المحلى والاقليمى والعالمى ، كما أنهم أكثر الفئات تعمقا فى تخصصاتهم ودراساتهم العليا وثقافاتهم المتنوعة . ولا أقول ذلك من باب الفخر أو التعالى ـ حاشا لله ـ ولكن طبيعة المهنة الطبية تحتم عليهم ذلك . لذلك فلا يحق لانسان أن يصف ممثلى الأطباء بأنهم يعيشون فى ظلمات الجهالة والجهل وأنهم أعداء العلم والعلماء . وأختتم ردى هذا بالتأكيد على أن قرار مجلس نقابة الأطباء ينبع من قرار الجمعية العمومية للأطباء بتجريم مشاركة اسرائيل لأى نشاط مهنى وعلمى على أرض مصر » .

انتهى كلام الدكتور سالم نجم ، وواضح لمن قرأ مقالى السابق أن الدكتور سالم نجم يرد على ما تصور أننى أعنيه من مقالى ، وليس على ما كتبته بالفعل ! .

فقد نسب إلى الدكتور سالم نجم أننى وصفت نقابة الأطباء بالتهاتف المجهل لتملق المشاعر الوطنية لرجل الشارع المصرى ، ولم يصدر منى ذلك ، لسبب بسيط هو أننى لا أرى فيما قررته نقابة الأطباء ما يتملق مشاعر رجل الشارع المصرى الوطنية فى قليل أو كثير . فقد ارتضى رجل الشارع المصرى السلام فى الاطار الذى حددته معاهدة المصرية الاسرائيلية ، ولم يطالب حزب واحد فى مصر بالغاء هذه المعاهدة والعودة إلى حالة الحرب ، ولوطالب حزب بذلك لما أعاره الشعب المصرى أى اهتمام . وبالتالى فان أية قرارات - من مثل ما أصدرته نقابات الأطباء - لا يمكن أن تخاطب المشاعر الوطنية للشعب المصرى من قريب أو من بعيد ، وهى تصدر وتموت دون أن يهتم بها أحد من أفراد الشعب!.

كذلك نسب إلى الدكتور سالم نجم أننى اتهمت نقابة الأطباء بمعاداة العلم والعلماء ، ولم يصدر عنى ذلك ، وقد أقحم الدكتور سالم نجم هذه التهمة ليدلل على مواكبة الأطباء للتطور والتقدم العلمى. وهى بديهية لا تحتاج إلى تدليل ، لأن معاداة الأطباء للعلم والعلماء تعني تخلفهم العلمى، ولم أتهم نقابة الأطباء بالتخلف العلمى ، وانما اتهمتها بالتخلف السياسي!، لأنه آذا كان على الأطباء متابعة أحدث الاكتشافات العلمية ، فان عليهم أيضا أن يتابعوا أحدث التطورات السياسية ، خصوصا اذاكانت تختص بوطنهم وبقضية الحرب والسلام .

ولقد سعدت حين قرأت للدكتور سالم نجم أن نقابة الأطباء لا تشك لحظة واحدة فى وطنية السلطة الحاكمة ، ومعنى ذلك أنها لا تشك فى وطنية القرارات والاتفاقات التى تبرمها هذه السلطة بخصوص الحرب والسلام . واذا كان الأمر كذلك ، فلماذا تتبنى نقابة الأطباء مواقف وسياسة حكومات أجنبية معادية لمصر ومتآمرة عليها تتهم السلطة المصرية بأنها سلطة خائنة لأنها أبرمت المعاهدة المصرية الاسرائيلية ؟ ،

واذا كانت هذه الحكومات تتمثل في حكومتي القذافي وحافظ الأسد بالدرجة الأولي ، فما هي الوطنية في قرارات نقابة الأطباء ، أو في مواقف غيرها من النقابات ، وهي تقف في جبهة الصمود والتصدي المزعومة ؟ .

علي أن الدكتور سالم نجم يتهمني بأني أستعدي السلطات ضد النقابة ، وهو يعلم جيدا أن هذا الاستعداء اذا جاز مع حكومة عبد الناصر أو السادات علي سبيل المثال - فلا يجوز مع حكومة محمد حسني مبارك ، لأن نظام مبارك يترك الحرية للنقابة ولغيرها أن تتخذ من المواقف ما تشاء ، وأن توافق أو لا توافق علي المعاهدة المصرية الاسرائيلية ،دون أن يترتب علي ذلك أي ضرر يلحق الرافض للمعاهدة . فما هو جدوى الاستعداء اذن ؟ .

وقد برر الدكتور سالم نجم قرارات نقابة الأطباء بأن الكثير من الأحزاب والنقابات يشتركون معها فيه ، وضرب المثل بنقابة المحامين والمهندسين . ولست أعلم أن نقابة من النقابات المهنية هددت أعضاءها باحالتهم إلي المحاكمة التأديبية اذا هم حضروا مؤتمرات علمية يحضرها اسرائيليون ! .

ولو كان هناك مثل تلك القرارات فانها لا تثير أكثر من الرثاء مهما كانت صفة من اتخذوها ، لأن الاسرائيليين يحضرون معظم المؤتمرات العالمية ، بحكم اعتراف دول العالم في غالبيتها الساحقة باسرائيل ، ومعني مثل هذه القرارات حرمان هؤلاء الأعضاء من حضور المؤتمرات العالمية بتلك الحجة السخيفة ، وعزلهم عن التيارات الفكرية والتطورات العلمية ، والمستفيد الوحيد من ذلك هو اسرائيل وحدها ! .

ثم ان مثل هذه القرارات تطفح بالنفاق ، لانها تقتصر على اسرائيل ولا تمتد إلي الولايات المتحدة ، التى يعلم الجميع صلتها باسرائيل ودورها في زرعها وتثبيتها في المنطقة العربية . ولو كان أصحاب هذه القرارات مخلصين في دوافعهم الوطنية لعاملوا الولايات المتحدة بالمثل ! ،

ولكن الملاحظ أنهم يتهافتون على الولايات المتحدة وعلى زيارتها وحضور مؤتمراتها والتعاون مع علمائها ، كأنها عدوة اسرائيل الأول ، وليست صديقتها وحاميتها الأولى ! .

ولعل الدكتور سالم نجم يتفق معى فى أن الوطنية لا تتجزأ ، فلست أفهم كيف يقول إنه « واجبنا الأول هو أن نبقى جذوة الجهاد ضد العدو المغتصب متقدة فى نفوس أبنائنا برفض التعايش مع هذا العدو أو التطبيع أو كسر الحاجز النفسى بيننا وبينهم» ـ بينما يقبل اخمادجذوة الجهاد ضد الامبريالية التى تشعل المنطقة العربية نارا، وتبسط سيطرتها على العالم العربى ، والتى تدعم اسرائيل بالسلاح الذى تغلب به كفتها على العرب ؟ .

وكيف يرفض التطبيع وكسر الحاجز النفسى مع العدو الفرعى ، بينما يرحب بهذا التطبيع مع العدو الأساسى كأنه صديق حميم ؟ .

لقد سقط خط بارليف فى ست ساعات ، ولكن الجسر الجوي الأمريكى ، ومساعدات الولايات المتحدة الفنية لا سرائيل فى تنفيذ عملية الثغرة ، قلبت دفة الحرب ، وحولت اسرائيل من عدو مهزوم إلي عدو يتقدم فى الضفة الغربية ، ويهدد السويس ، ويحاصر الجيش الثالث غرب القناة !.

فهل نحن نخفي رؤوسنا في الرمال ، وهل نخدع أنفسنا إلي حد النضال بمثل هذه الوسائل العقيمة المضحكة التي ترتد إلي صدورنا بالدرجة الأولى ، وهي الامتناع عن حضور المؤتمرات التي يحضرها اسرائيليون ! ، ونسمي ذلك نضالا ، ونزايد بذلك علي القوى الوطنية الحقيقية التي حررت سيناء وخلعت الحذاء الاسرائيلي من أرض الوطن؟.

والطريف حقا استشهاد الدكتور سالم نجم بالبطل الكردي المسلم صلاح الدين الأيوبي الذي يذكر أنه طرد الدويلات والممالك الصليبية التي تم انشاؤها من قبل علي ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وحرر بيت القدس .

ولوعلم الدكتور سالم نجم أن بطله الكردي هذا هو صاحب مدرسة الاتصال بالعدو والذهاب إلى العدو فى عقر داره ، لما استشهد به ! ، ولو علم أن السادات ، وهويذهب إلى القدس ، انما كان يقتدى بسلفه صلاح الدين !، لما اختاره لمساندة قضيته .

فلم يكن صلاح الدين يتردد فى الاتصال بأعدائه الصليبيين ويجرى المفاوضات معهم لتحسين وضعه ، وكان يذهب فى ذلك إلى حد تبادل المجاملات معهم !. فحين مرض ريتشارد قلب الأسد ، قائد الحملة الصليبية الثالثة ، أثناء حصاره عكا الذى استمر لمدة عامين حتى عام ١١٩١ ـ وكان فى حاجة إلى الدواء والفواكه والثلج ، أرسل اليه صلاح الدين ما يريد ، ومكن رسله من زيارة الأسواق الاسلامية .

وبعد نصر الصليبيين في عكا اتصلت صداقة ريتشارد بالعادل أخى صلاح الدين ، حتى برز مشروع زواج بين الملك العادل والملكة جوانا الصقلية أخت ريتشارد ! .

والحقيقة التاريخية الأخرى التى لا يعلمها الدكتور سالم نجم ، هى أن صلاح الدين هو صاحب مدرسة الواقعية التى سار السادات على هديها . فالسياسة هى فن الممكن وليست فن المستحيل ، وعظمة السياسى تتمثل فى تمييزه بين الممكن والمستحيل ، ثم اقدامه بشجاعة للحصول على الممكن قبل أن تتغير الظروف ويتحول إلى مستحيل !.

لذلك سوف يدهش الدكتور سالم نجم اذا عرف أن صلاح الدين بعد أن فتح مدينة بيت المقدس فى ٢ أكتوبر ١١٨٧ ، اضطر ، بعد سقوط عكا ويافا فى يد الصليبيين ، إلى ابرام صلح الرملة في سبتمبر ١١٩٢ الذى أعطى الصليبين المدن الساحلية التى تمتد من عكا شمالا إلى يافا جنوبا ، ومنح الحجاج المسيحين الحق فى زيارة بيت المقدس ! .

ومن هنا فلم يكن فتح صلاح الدين لبيت المقدس هو خاتمة الحروب الصليبية ، وانما تبعته انتكاسات وانتصارات استمرت مائة عام أخرى وانتهت بخروج الصليبين من الشام .

ولو أن صلاح الدين خاصم الصليبين كما يخاصم العرب الاسرائيليين الآن ، واكتفى باصدار القرارات بعدم الجلوس معهم فى الندوات العلمية أو غيرها كما تفعل نقابة الأطباء حاليا ، لسعد الصليبيون بهذا الخصام ، ولبقوا فى المشرق العربى حتى يومنا هذا ! . ولكن من حسن حظ العالم العربى أن صلاح الدين لم يكن يملك حكمة نقابة الأطباء ! .

الأمية السياسية فى المركز القومى للسينما! *

أكتوبر فى ٢٠ / ٨ / ١٩٨٩

تابعت بشغف كبير المعركة التى دارت بين المركز القومى للسينما ولجنته النقابية وبين السيدة منى جمال الدين المخرجة بالمركز القومى للسينما ، بسبب اشتراك السيدة المخرجة فى مهرجان بالقدس المحتلة ، وادلائها بأحاديث للاذاعة الاسرائيلية ، وانتهت باحالة السيدة للنيابة الادارية للتحقيق معها ، واجتماع اللجنة النقابية بالمركز بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٨٩ ـ أى قبل انتهاء التحقيق ! ـ واتخاذها قرارا ـ بالاجماع ـ بشطب عضويتها من اللجنة النقابية للعاملين ! ثم اصدار التسجليين بالمركز ـ بمختلف تخصصاتهم الفنية ـ بتاريخ ٢٤ / ٧ / ١٩٨٩ ، قرارا بعدم التعاون مع المخرجة المذكورة ، وأخيرا تجميد النشاط الفنى الذى كانت تمارسه المخرجة المذكورة بالمركز لحين تكامل عناصر المخالفات الموجهة اليها بمعرفة جهات التحقيق !

وقد أدركت أننى أمام احدى كوميديات عادل أمام أو فؤاد المهندس وعبد المنعم مدبولى وشويكار الرائعة ، التى تعتمد على المفارقات ، فتفترض جهل أبطالها بالحقيقة ، وتصرفهم على أساس هذا الجهل ، بينما يعرف المشاهد الحقيقية ويضحك لهذا الجهل !

نعم أغرقت فى الضحك ، لأن أبطال الكوميديا التى قام بها المركز القومى للسينما ولجنته النقابية قد تصرفوا على أساس أن مصر تعيش فى عام ١٩٧٢ ، حين كانت سيناؤها محتلة بالقوات الاسرائيلية ، وكانت مصر فى حالة حرب مع اسرائيل ، وكان الاتصال باسرائيل فى ذلك الوقت يعد من أعمال الخيانة والمروق من الوطنية .

ومسحوا من تاريخ مصر ـ أقصد من ذاكراتهم ـ حرب أكتوبر ومعركة العبور ومفاوضات الكيلو ١٠١ واتفاقيات فض الاشتباك ، ومبادرات السلام التى قام بها السادات ، وزيارة القدس ، والمفاوضات المصرية الاسرائيلية ، واتفاقيتى كامب ديفيد ، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء ، ثم المفاوضات حول مشكلة طابا ، وحكم محكمة العدل الدولية ، وانسحاب اسرائيل من طابا ، وتسليمها للقوات المصرية، وتحرير كامل الأرض المصرية ، وانتهاء الخصومة المصرية الاسرائيلية .

نعم ضحكت لأن أبطال الكوميديا فى المركز القومى للسينما قد قاموا بأدوارهم على أساس الجهل بكل هذه الحقائق التاريخية بينما يعرف المشاهدون ـ وهم كل شعب مصر ـ هذه الحقائق !

وضحكت أكثر فأكثر حين تذكرت أن الدكتور بطرس بطرس غالى كان يزور اسرائيل قبل شهر أو أكثر ، وبالتحديد فى ١١ يونيو ١٩٨٩ ، وقبله بعامين تقريبا كان الدكتور عصمت عبد المجيد يزور اسرائيل ! وتصورت أن كلا منهما كان معرضا لشطب عضويته وتجميد نشاطه وعدم التعاون معه ، لو كان يعمل بالاخراج فى المركز القومى للسينما ،

ولكن حسن حظهما قادهما ليصبحا وزيرى خارجية ، ويضعهما فى موقع صنع القرار السياسى فى مصلحة هذا الوطن ولصالح هذا الشعب.

ومن حق البعض أن يقوم بهذا التهريج فى هذا البلد ، بين الفينةالفنية ، لاضحاك شعبنا والتخفيف من همومه الاقتصادية ، ولكن بشرط أن يعمل لحسابه الخاص ، وليس باسم مركز يحمل اسم المركز القومى ! كما أن من حق البعض أن يزايد على وطنية نظامنا الوطنى الذى أبرم المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وحرر سيناء فى وجه معارضة امتدت من الخليج إلى المحيط ، ووصلت إلى بعض المخدوعين فى بلدنا ـ فيقوم بتجريم عمل يقوم به أكبر مسئولين فى الدولة عن سياستها الخارجية ، وينكل بمن يقوم به ، فيحيله إلى النيابة الادارية ، ويشطب عضويته ، ويقرر عدم التعاون معه ـ ولكن بشرط أن يتبع مؤسسة أهلية وليس مؤسسة رسمية ، وبشرط أن يقوم به بمبادرة شخصية بحتة ، ولا يشرك معه الجميع .

وعلى سبيل المثال ، فقبل عامين قامت نقابة الأطباء بدور كوميدى مثيل ، فأرعدت وأبرقت ، وحذرت أطباء مصر من الاشتراك فى المؤتمر العالمى للصحة النفسية المنعقد بالقاهرة ، وهددت باحالة من يخالفون هذا القرار إلى الهيئة التأديبية بحجة اشتراك أطباء اسرائيلين فيه ! ولكن نقابة الأطباء هيئة أهلية وليست مؤسسة رسمية، ومن حق القائمين عليها أن يجهلوا تاريخ مصر المعاصر ، ويجهلوا الأحداث المعاصرة ، ويجهلوا التطورات التى طرأت على العلاقات المصرية الاسرائيلية ، ويتصوروا أن مصر ما زالت تعيش فى حالة حرب مع اسرائيل ، ويتخذوا مواقف عنترية من أمثال ذلك الموقف الذى اتخذه المركز القومى للسينما ـ ولكن ليس من حق المركز القومى للسينما اتخاذ هذا الموقف ، لأنه مفروض فيه أنه جزء من أجهزة الدولة ، ومن المفترض أن يلتزم بسياستها ،

ومع ذلك فقد كنت خليقا بأن ألتمس له العذر لوكانت السياسة التى تتبعها الدولة سياسة غير وطنية ، ولو كان النظام فى بلدنا نظاما غير

وطنى، ولوكان رئيس الدولة الذى يرسم سياستها وصل إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكرى ولم يصل باستفتاء شعبي ، أو لوكان قد فقد ثقة الشعب به وسياسة وظهر ذلك فى تحركات القوى الوطنية .

ولكن النظام السياسى فى بلد نا نظام وطنى باعتراف الأعداء قبل الأصدقاء ، وأكثر من ذلك أنه يلقى الثقة من الشعب ، وسياسته التى قامت على المصالحة مع اسرائيل قد لقيت تأييد الشعب من أول لحظة ـ أى منذ أعلن المرحوم السادات عن مبادرة السلام وعزمه على زيارة القدس ، وقد ساند الشعب هذه السياسة مساندة صلبة وثابتة على مدى اثنى عشر عاما كاملة دون وهن أو ضعف ، وبفضل هذه المساندةالعبقرية تحررت سيناء وتحررت طابا ، فكانت أول أرض عربية تتحرر من بين الأراضى التى احتلت فى يونية ١٩٦٧ .

وقد اعترفت الشعوب العربية بحق مصر فى تحرير أرضها عن هذا الطريق ـ طريق المصالحة مع اسرائيل ـ وأنهت مقاطعتها لمصر ، وأعادت علاقاتها ، وعادت مصر إلي موقعها فى جامعة الدول العربية .

فاذا جاء المركز القومى للسينما ، يزايد على السلطة الوطنية ، ويحيل مخرجة فيه إلى النيابية الادارية ، ويشطب اسمها من اللجنة النقابية ويقرر عدم التعاون معها ، لأنها قامت بما يقوم به كبار رجال الدولة والحكم فى مصر ، وبما قام به وزير خارجيتها ، وبما قام به كثير من الكتاب والمفكرين الوطنيين ، مثل مكرم محمد أحمد وعبد الستار الطويلة ، فان من حقنا أن نعلن اعتراضنا على هذه المزايدة غير المعقولة ، أو نضحك على هذه الأمية السياسية المتفشية فى المركز ، والتى عزلته عن كل التطورات السياسية التى طرأت على العلاقات المصرية الاسرائيلية منذ عبورنا القناة وتحطيمنا خط بارليف ، حتى تحرير كامل سيناء ، ومرورا بمبادرة السلام واتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية !

بل نضحك لأن المركز القومى للسينما لا يعلم عدد السائحين الاسرائيليين الذين يفدون إلى مصر ، والترحاب الذى يقابلون به من الشعب المصرى فى أى مكان يتجهون اليه .

وهذا يثبت أن الشعب المصرى هو المعلم حقا ، وأنه سبق كثيرين من المثقفين فى وعيه السياسى وحنكته السياسية ، وأنه أكثر منهم فهما لمصالحة الحقيقة ، وأنه ليس فى حاجة لمثل تلك المظاهرات التى تقوم بها تلك المراكز والنقابات وغيرها ، والتى لا يعلم أحد حقا من تمثل ؟ هل تمثل موقفا للشعب المصرى وهذا موقفه المعلن ؟ أو تمثل مصالح خاصة لأصحابها ؟ أو أنه مجرد تخبط سياسى لا معنى له ولا منطق له الا تلك الأمية السياسية التى تحجب الحقائق السياسية عن أصحابها ، وتعزلهم عن مجموع الشعب وعن سياسات النظام السياسى الوطنى ، الذى يعبر عن مصالح الشعب بأكثر مما تعبر عنها أوهامهم ! .

اننى أعلم أن هناك من سوف يتعلل فى المركز القومى للسينما بالقضية الفلسطينية ، ويرد بأن التصرف الطائش الذى قام به ، والاعتداء الذى قام به على المخرجة المذكورة ، انما قام به مساندة للانتفاضة الفلسطينية ! وأرجو أن يسبق ذكاء هذا البعض هذا القول فلا يردده ، لأنه يكون بمثابة عذر أقبح من ذنب ، فهو مزايدة على وطنية الشعب المصرى ونظامه السياسى !

فالشعب المصرى عندما أيد مبادرة السلام التى قام بها السادات ، وعندما أيد اتفاقيتى كامب ديفيد ، ووافق على المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، كان يعلم أنه يحرر أرضه وحده بينما لازالت الضفة الغربية وغزة والجولان تحت الاحتلال الاسرائيلى ، ولكنه اعتبر تحرير سيناء عملا ايجابيا لأن تحرير أية أرض عربية هو على وجه التحقيق خطوة إلى الأمام .

وعندما قام الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة بانتفاضته

الرائعة ، لم يتردد الشعب المصرى فى تاييد هذه الانتفاضة بكل قواه ، وسارع النظام السياسى الوطنى فى بلدنا بمساندتها بكل امكانياته ، على نحو استحق عليه الاشادة من الشعب الفلسطينى وممثليه الحقيقيين وهم منظمة التحرير الفلسطينية ،

ولكن هذه المساندة من جانب الشعب المصرى لم تتخذ شكل دعوة إلى الانتقاض على الاتفاقية الدولية المبرمة مع اسرائيل ، ولم تتضمن دعوة إلى قطع العلاقات السياسية معها .

وفى الوقت نفسه ، فان النظام السياسى استفاد من علاقاته السياسية مع اسرائيل فى تقريب وجهات النظر بين حكومتها و المنظمة ، ومحاولة خدمة مصالح الشعب الفلسطينى . ولكن ذلك لم يتخذ شكل خطوات رعناء مثل قطع العلاقات أو الاتصال أو منع زيارة المسئولين المصريين لاسرائيل ، أو زيارة المسئولين الاسرائيليين لمصر .

ومن هنا فلا يمكن أن يكون المركز القومى للسينما أكثر حرصا على مصالح الشعب الفلسطينى من الشعب المصرى أو من النظام السياسى الوطنى فى بلدنا ، حتى يبيح لنفسه باسم هذا الحرص الاعتداء على مخرجة من مخرجيه لزيارتها اسرائيل والاشتراك فى مهرجان عقد بالقدس المحتلة .

كذلك لا يمكن أن يزايد المركز القومى للسينما على ممثلى الشعب الفلسطينى ، وهم منظمة التحرير الفلسطينية ، بعد أن تخلت المنظمة عن سياسة العزلة القديمة التى كانت تدين بمقتضاها كل من يقابل اسرائيليين أو يزور اسرائيل ، وأصبحت اللقاءات بين ممثلى المنظمة والاسرائيلين تنشر فى الصحف كل يوم ، وبعد أن كانت اللقاءات تقتصر فى البداية على قوى السلام الاسرائيلية أصبحت تجرى الآن مع ممثلى الحكومة الاسرائيلية بل واسحق شامير نفسه ! وقد أسمت منظمة التحرير هذه السياسة اسم «هجوم السلام الفلسطينى» .

ومنذ نحو شهرين حضرت مؤتمرا فى لوزان بسويسرا حضره فيصل الحسينى وحنا سنيورا وعدد من الشخصيات الاسرائيلية ، ولم يكن هناك أية قيود تحول دون الاتصالات بين الطرفين ، بل كانت العلاقات بينهما قائمة .

ومن هنا فلست أعتقد أن التهريج الذى قام به المركز القومى للسينما قد خدم قضية من القضايا ، كما أنه لم يمثل فيه سوى نفسه ! واذا ظن أنه قد أثبت لنفسه شيئا فانه لم يثبت الا عزلته عن التطورات السياسية التى تعرضت لها القضية الفلسطينية والعلاقات الفلسطينية الاسرائيلية والعلاقات المصرية الاسرائيلية والعلاقات العربية المصرية ـ وذلك ماأسميه الأمية السياسية .

والمذهل فى كل تلك القصة أن المخرجة المذكورة ـ باعتراف بيان المركز القومى للسينما نفسه ـ تصرفت «بمبادرة شخصية بحتة وتحملت شخصيا مسئولية الاشتراك ، ولم تحمل المركز وزره ـ إذا كان ثمة أوزار فى هذا الاشتراك !

وإذا كان الأمر كذلك ، فما هى الجريمة التى ارتكبتها المخرجة فى حق المركز حتى يحاكمها؟ ، وماهى الجريمة التى ارتكبتها فى حق الوطن حتى يحاسبها ، وما هو الفرق بين زيارة المخرجة لاسرائيل وزيارتها للولايات المتحدة التى تدعم إسرائيل على سبيل المثال؟

وهل كان المركز يتخذهذا الاجزاء ضد المخرجة لواشتركت فى مهرجان أقيم فى الولايات المتحدة ، أو أنه كان يشيد بهذا الاشتراك وتعلن عنه الصحف بمريد من الفخار؟

،وما هو الفرق فى العلاقات بين مصر وإسرائيل وبين علاقتها بالولايات المتحدة التى تدعمها ؟ بل ماهو الفرق بين إسرائيل والولايات المتحدة وكلاهما عضوان فى جسد واحد هو الجسد الامبريالى؟

لكن الاجابة على هذه الأسئلة تتطلب حدا أدنى من الوعى السياسى،

والمعرفة بما يجرى من أحداث معاصرة على مستوى الوطن المصرى والوطن العربى والعالم أجمع . وهذا الوعى وتلك المعرفة مفتقدان تماما فى حالة المركز القومى للسينما الذى يعيش بعقلية أهل الكهف ، لأنه لايخرج من الكهف الاختيارى الذى وضع نفسه فيه .

وهذا أمر محزن ، فمن الضرورى أن تتغير العقلية القديمة التى حكمت تصرفاتنا أيام العهد الناصرى وطوال مراحل الصراع العربى الاسرائيلى ، ومن الضرورى أن تتغير نظرتنا إلى إسرائيل التى قادتنا إلى خوض أربعة حروب ، وخسارة الجولان والضفة الغربية وغزة ـ وسيناء حتى وقت قريب !

فاسرائيل ليست فقط حكومة الليكود ، وانما هى الحكومة و الشعب الإسرائيلى الذى تتنامى فيه قوى السلام بشكل مضطرد ، وهذه القوى السلامية تحتاج إلى معرفة عائد السلام مع مصر ، حتى تضغط على حكومتها من أجل تعميم السلام مع الفلسطينيين وبقية الدول العربية .

وما فعله المركز القومى لايدعم السلام ولايساعد على حل القضية الفلسطينية ، بل يعرقلها ، وهو سلاح فى يد قوى التشدد والتطرف فى اسرائيل ، ترفعه فى وجه القوى السلامية كلما تحدثت عن مزايا السلام. فالسلام بين مصر وإسرائيل هو الأنموذج الوحيد الذى ظهر حتى الآن فى حقل العلاقات العربية الإسرائيلية ، وصحيح أن ايجابياته حتى الآن أكثر من سلبياته ، ولكن ما فعله المركز القومى يعطى التطرف الإسرائيلى الذريعة للاستماتة فى التمسك بالأرض ـ لأنه ببساطة ـ يهدم شعار الانسحاب من الأرض العربية مقابل السلام ، فها هى ذى إسرائيل قد انسحبت من سيناء ، ولكنها لم تحصل على السلام الطبيعى بالمعنى الشامل الموجود بين الدول ، وها هى ذى قوى فى مصرتعامل من يزور اسرائيل معاملة من يزور دولة معادية لمصر فى حالة حرب معها .

وهذا ماتدركه القيادة الفلسطينية ، فلم تطلب من مصر قطع علاقاتها

من إسرائيل، أوتجميد علاقاتها معها ، ولم تطلب ذلك من أية دولة من الدول ، لأنها تدرك أن ذلك يزيد التعنت الاسرائيلى ، ولأن تأثيره منعدم أيضا ، ولأنه أسلوب عتيق فى النضال السياسى ثبت جدبه وعقمه.

ولوكان السادات قد تمسك به لكان وضع سيناء حاليا هو نفس وضع الجولان ! ولوكانت منظمة التحرير قد تمسكت به لما كسبت العطف العالمى الذى تحظى به حاليا، ولماأحدثت ذلك التغيير الهائل فى الرأى العام الأمريكى والأوروبى .

وإنى أؤكد أن المخرجة المذكورة ــ ولاأعرفها ــ قد خدمت قضية السلام بزيارتها لاسرائيل بأكثر من القوى التى تكتفى باطلاق تلك المظاهرات ولاتدرك معناها بسبب أميتها السياسية، والتى أصدرت ذلك القرار الكوميدى بشطب اسم المخرجة من النقابة لأنها زارت اسرائيل كما لو كانت قد زارت دولة محاربة لمصر !

ومن المؤسف أننا فى مصر لا نجد تلك القوى الشجاعة التى تملك الادراك الصحيح للأمور كما نجدهابين الاسرائيلين ـ أى أننا لا نجد قوى تسبق النظام السياسى فى شجاعته فى تناول هذه الأمور على نحو ماهو موجود فى اسرائيل !

فبين يدى وأنا أكتب هذا المقال ، جريدة الأهرام يوم ٨ أغسطس ، وفيها حديث أجرته أميرة حسن فى القدس مع المراسل العسكرى لصحيفة « هاآريتس الاسرائيلية زائيف شيف ، وهو صديق من قوى السلام ، وفيها يقول انه لم يكن عنده شك فى أن الانتفاضة ستحدث إن عاجلا أو آجلا ، « لأنى رأيت بأم عينى الضغوط التى تعرض لها الفلسطينيون ، وهى ضغوط اجتماعية واقتصادية ، كنا نحن اليهود السبب فيها . ثم يصف التصريحات الاسرائيلية التى تنادى بقمع الانتفاضة بأنها تصريحات « ساذجة » ! ويقول : إنه من الضرورى التفاوض مع المنظمة لأنها القيادة الفعلية للشعب الفلسطينى . ويصف الانتفاضة بأنها« انتفاضة شعبية لسكان موجودين تحت ضغوط الاحتلال وتحت ضغوط اقتصادية واجتماعية يحاولون تحديد هويتهم القومية

والحصول على حقهم فى تقرير المصير» ، وينفى عن الانتفاضة أنها تمثل ارهابا . ويقول إن الجنرالات يرفضون الحل السياسى ، ولكن ينبغى عليهم أن يفهموا أننا يجب في مرحلة ما أن ندخل في مفاوضات سياسية مع الطرف الفلسطينى . وعندما سئل عن رأيه فى تصريحات شارون عن اغتيال عرفات وقادة منظمة التحرير ، قال : « هذا تصريح لانسان بدائى يرى الأمور كلها من فوهة البندقية ! و ضرب المثل باغتيال أبى جهاد وقال ان ا غتياله لم ينه الصراع ، وان المشكلة لن تحل بالاغتيالات .

هذه النوعية من التصريحات الشجاعة لاسرائيلين من قوي السلام ضد حكومتهم ، تخدم القضية الفلسطينية بأكثر من تلك النوعية من القرارات الغاشمة التى أصدرها المركز القوى للسينما ولجنته النقابية ! بل هى على النقيض منها تماما ، فقرارات المركز القوي تقدم دعما لشارون وجنرالاته المتشددين وتهديهم ذريعة قوية للاستمرار فى موقفهم الذى يرى الأمور كلها من فوهة البندقية !

نعم من المؤسف أن المثقفين المصريين الذين يملكون الرؤية الصحيحة لحل المشكلة كماتملكها قوى السلام الاسراذيلية ، قليلون ، فمازالت الأغلبية تؤثر السلامة ، وتخشى من الأقلية الصخابة من ثوار الكلام ومناضلى المصاطب أن تصيبها بشواظ من نارها .

وهذا أمر محزن ومخجل معا ، فقد كنا نظن أن شجاعة السادات قد دفنت مناضلى المصاطب هؤلاء وتخلصت منهم نهائيا ، وألهمت الكثيرين الشجاعة و النظر إلى الأمور فى ضوء الواقع الجديد ، ولكن مازال الكثيرون يخشون من تلك الأشباح ويتصرفون تلك التصرفات الحمقاء .

ومن حسن الحظ أن نظامنا السياسى يملك الرؤية الصحيحة ، ويملك الشجاعة فى اتخاذ القرار، ولا يعيبه أن يتقدم كثيرا فى هذا المضمار عن معظم الكتاب والمفكرين والمثقفين المصرين ، وانما يعيب المتخلفين .

ليقنع حمدى غيث بالتمثيل !

* أكتوبر في ١٠ / ٩ / ١٩٨٩

السيد حمدى غيث عملاق من عمالقة الفن في مصر ، وفوق ذلك فهو مثقف وطني له رؤية تقدمية ، ومن هنا فما كتبه في عدد ٣٠ أغسطس من الأهالي بعنوان : « كوميديا الدكتورعبد العظيم رمضان » ردا على مقالي في أكتوبر يوم ٢٠ أغسطس بعنوان : «الأمية السياسية في المركز القومي للسينما » لا يجوز غض الطرف عنه أو تجاهله ، وانما تجب العناية به والرد عليه .

ومن سوء حظ السيد حمدى غيث أن مدخله إلى مناقشة ما كتبته هجوما علي المركز القوى للسينما، كان مدخلا خاطئا ، والأساس الذى بنى عليه مناقشته لي كان أساسا باطلا . فقد ذكر أنني أناقش الموضوعات التي أعالجها من « منظورين ثابتين لا يتغيران أبدا - حسب تعبيره - وهما : «عشقى العميق لاسرائيل ، وحرصى

المستميت على الدعوة إلى تطبيع علاقاتنا معها ، وأننى أتجاوز هذا إلى دعوتى «الرومانسية » ـ كما وصفها ـ إلى تبادل الحب والعشق والمودة الحميمة معها » ! أما المنظور الثاني ، فهو كراهيتى لثورة يوليو ولزعيمها الخالد عبدالناصر !

وعلى الرغم من أنه لم يناقش المنظور الآخر الخاص بعبد الناصر ، اكتفاء بالمنظور الأول ، فإن مجرد إيراده على هذا النحو يلزمنى بالرد عليه ، ولو في عجالة قصيرة .

فليس من الصحيح أني أكره الرئيس الراحل عبد الناصر، ولو أردت ذلك مااستطعت ، بل لقد كتبت في إحدى المرات أقول إنى منحاز بعواطفي لعبد الناصر ومنحاز بعقلي للسادات ! كما كتبت فى كتابى «تحطيم الآلهة» أقول : «كان عبد الناصر أنقى وأطهر ما فى ثورة يوليو». وذكرى عبد الناصر تحرك جيشانا عاطفيا فى صدرى يرتبط بتحرير وسائل الانتاج من القبضة الأجنبية ، وتحدى الاستعمار الذى مرغ أنفنا فى الرغام ، والتحالف مع الحليف الطبيعى لحركات التحرر الوطنى ، وهو الاتحاد السوفيتى ، وتحقيق الاستقلال الوطنى الحقيقى الذى لاتشوبه شائبة تبعية .

ولكن هذه العاطفة ، التى تستند إلى حقائق تاريخية شيء ، وتزوير التاريخ لحساب ثورة يوليو ، كما يفعل الناصريون شيء آخر !

إن الناصريين يتصورون أننى سوف أصف الحكم الدكتاتورى لثورة يوليو بأنه ديموقراطية! أو أصف هزيمة يونيو ١٩٦٧ بأنها هزيمة فى معركة وليست هزيمة في حرب ، رغم أننا نعاني من آثارها ، ويعانى كل العرب ، حتى الآن ! أو أسمي رأسمالية الدولة التي أرستها قوانين التأميم بأنها اشتراكية! أوأصف ضباط يوليو بأنهم تقدميون واشتراكيون رغم أنهم وضعوا الاشتراكيين الحقيقيين فى السجون ! أوأضيف حرب أكتوبر لحساب عبد الناصر ، رغم أنها على وجه التحقيق لحساب السادات !

هذا مايتصوره الناصريون ، فاذا سميت الحقائق التاريخية بأسمائها ، هالتهم الصورة ، ووجهوا إلى الاتهام بأنى أكره ثورة يوليو وزعيمها الخالد عبد الناصر ـ كما يفعل الأستاذ حمدى غيث !

هذا هو المنظور الأول ، أو الأساس الأول الذى تحدث عنه السيد حمدى غيث ، وهو أساس باطل ، كما رأينا .

أما المنظور الآخر ، وهو عشقي لاسرائيل ، فانى أعتبره مزحة من الفنان الكبير ، خصوصا إذا بالغ فى وصف هذا العشق، ووصفه «بالرومانسية» ، واتهمني بأنى أدعو إلي تبادل الحب والعشق ، والمودة الحميمة معها !

وفي البداية فلست أعتبر هذه المزحة ، حتي لو كان المقصود بها الجد لاالهزل ، اتهاما يحب علي دفعه ، بعد أن انسحبت إسرائيل من سيناء وطابا وأصبحت علاقاتها مع مصر تحكمها مواد المعاهدة المصرية الإسرائيلية.

وعشقي لاسرائيل ـ حتى لو كان صحيحا ـ هو ـ على سبيل المثال ـ أقل بكثير من عشق أقطاب حزب التجمع للولايات المتحدة الأمريكية ، زعيمة الامبريالية العالمية ، والسند الأول لاسرائيل الذى يمدها بالسلاح والمال ويدعم موقفها المتعنت فى وجه الانتفاضة الفلسطينية ، ويعوق إقامة الدولة الفلسطينية .

أقول إنه حتي لو كان عشقي لاسرائيل صحيحا ، فانه أقل بكثير من عشق أقطاب التجمع للولايات المتحدة الذى يدفعهم إلى زيارتها، والقاء المحاضرات في جامعاتها وندواتها ـ لأنى حتى الآن لم أزر إسرائيل ولم أقبل أية دعوة لزيارتها أو حضور أي مؤتمر من مؤتمراتها حتى على المستوى العلمي ، مع ماهو معروف من أن العشيق يحب أن يزور معشوقته ! ويحب أن يوطد الصلات معها ويتعاون معها !

ولكني ـ حتي الآن ـ لم يحدث أى تعاون علمى أوغيره بينى وبين إسرائيل !

ليكف ـ إذن ـ السيد حمدى غيث عن هذه النغمة الرديئة ، فهو أعلى مستوى من ذلك بكثير ، ولست ممن ترهبهم مثل هذه الاتهامات، وإذا كنت قد ازدريتها وواجهتها بصلابة ابان عنفوان حملة التشويه العربي لموقف مصر ، واتهام السادات وكل من أيدوا مبادرته بالخيانة ـ فاني بعد تحرير سيناء ، وهى أول أرض عربية تتحرر من الأراضى التى احتلت فى هزيمة يونيو ١٩٦٧ . أشد فخرا بموقفى ، وأشد اعتزازا بصدق بصيرتى التى قادتنى وفريقا من الأصدقاء اليساريين إلى تأييد مبادرة القدس ، والمساهمة بأقلامنا فى تحرير سيناء.

ولعل التاريخ قد أثبت الآن أن موقفنا كان أكثر شرفا ووطنية من موقف الرافضين وثوار الكلام ، بعد أن ثبتت صحة موقف السادات ، الذى لولا مبادرته ورؤيته التاريخية الثاقبة ، لكان وضع سيناء اليوم هو وضع الضفة الغربية وغزة والجولان !

ومن هنا . فلعل القضية بينى وبين الأستاذ الكبير حمدى غيث قد أصبحت واضحة ، فهى ليست قضية عشق لاسرائيل قادنى إلى مهاجمة موقف المركز القومي للسينما ، وإنما هى قضية موقف وطنى ثابت من العلاقات المصرية الاسرائيلية يقول : إن هذه الصفحة من الحرب بيننا وبين اسرائيل قد انتهت ، وإن هناك علاقات تحددها معاهدة دولية علينا أن نستفيد بها فى خدمة شعبنا المصرى وأمتنا العربية والشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، وإن تأييد الشعب الفلسطينى ومساعدته في الحصول على دولته المستقلة شيء ومعاملة إسرائيل كدولة معادية وتحريم التعامل معها شيء آخر ، فالموقف الأول موقف صحيح والموقف الثاني موقف خاطيء وباطل تماما .

ومن هنا كان هجومي على المركز القومي للسينما لموقفه من المخرجة التي حضرت مهرجانا أقيم في اسرائيل ، بعد أن قرأت البيان الذي أصدره ، لأني أدركت أن القضية ليست قضية المخالفات التى

ارتكبتها المخرجة ــ حتى لو كانت مخالفات صحيحة ــ وإنما هى قضية حضور مهرجان أقيم فى إسرائيل بالذات .

ولعلى كنت فى ذلك على حق ، فانى آستحلف الأستاذ حمدى غيث بضميره الوطنى الذى لا أشك فى نقائه : هل كان المركز القومى للسينما يتخذ هذه الاجراءات ضد المخرجة ، لو كانت قد حضرت مهرجانا أقيم فى ليبيا أو سوريا أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ وهل كانت اللجنة النقابية تسارع بفصلها بدلا من أن تهب للدفاع عنها ؟

هذه ـ إذن ـ ليست قضية ادارية ، وانما هى قضية سياسية بالدرجة الأولى ، وهى قضية سياسية مرتبطة بزيارة مخرجة سينمائية لاسرائيل ، ولو كانت زارت دولة أخرى لما قامت القضية أصلا .ومن هنا فان الأستاذ حمدى غيث يقلب القضية ويسوقها فى شكل مغلوط حين يتهمنى بأنى أريد أن أعطى « للصديقة الحبيبة اسرائيل» (كذا !) معاملة خاصة متميزة ، ويقول :« هل نحاكم مخرجا يستولى على فيلم ليس ملكاله ، ويعرضه فى مهرجان بانجلترا مثلا ، دون اذن صاحب الحق ، فاذا عرضه في اسرائيل فلا جناح عليه ؟ »

وآسأله بدورى : هل سبقت محاكمة مخرج مصرى يعرض فيلما فى مهرجان بانجلترا أو أية دولة أخرى على نحو ما فعلت المخرجة المذكورة؟

اذا كانت هناك حالات مثيلة من هذا النوع فانى على استعداد لتقبل هذه القضية على أنها قضية ادارية ، وأعلن بأعلى صوتى أننى لست بحال من الأحوال مع أية معاملة مميزة لا سرائيل ، وأسحب اتهامى للمركز القومي للسينما! فقلمى فى خدمة الحقيقة ، وليس فى خدمة أية مصالح خاصة .

على أن موقف اللجنة النقابية أو جماعة السينمائيين التسجيليين ونقابة السنيمائيين يظل موقفا سياسيا ، لأنها لم تنتظر نتيجة تحقيق

النيابة الادارية عن المخالفات الادارية للمخرجة ، وبنته على مجرد زيارة اسرائيل الكافية فى نظرها للفصل وعدم التعاون !

وبقيت بعض النقاط التى وردت فى مقال الأستاذ حمدى غيث ، والتى لست أدرى اذا كان يعنيها أو لا يعنيها ؟ فقد نسب إلى أقوالا وآراء لم ترد فى مقالى على الاطلاق ! وقد درجنا فى الجامعة على أن نناقش أقوالا أو آراء ثبت صدورها عن صاحبها أو أصحابها ، بل لعل أول ما نفعله عادة. حين نناقش رواية ، أن نتحقق أولا من صحة نسبتها إلى مصدرها ، والاتحولت مناقشتنا إلى عبث فى عبث !

ومافعله السيد حمدى غيث هو هذا العبث بعينه ! فهو يخاطبنى قائلاً: «إن دعوتك هذه يترتب عليها مثلا ، أن يحمل أى موظف بالآثار أى قطع أثرية نادرة ليعرضها فى اسرائيل ، وعلينا أن نصفق له ، لأنه ـ طبقا لرأيك ـ يعمق الصداقة والمحبة بين شعب مصر وشعب اسرائيل (الشقيق) . فهل تراجع أفكارك ومواقفك التي تسارع إلى اتخاذها دون تمحيص ، مدفوعا بحبك (العظيم) لاسرائيل ولشعب اسرائيل» .

فالسؤال الذى يطرح نفسه بعد هذا النص : هل قرأ السيد حمدى غيث لى ، سواء فى المقال الذى ناقشه أو فى أي مقال آخر ، دعوة إلى«تعميق الصداقة والمحبة بين شعب مصر وشعب اسرائيل الشقيق» ! واذا لم يكن قد قرأ مثل هذا الكلام ، فكيف سمح لنفسه بأن يكتب عبارة «طبقا لرأيك» ـ أى طبقا لرأيى ؟

ترى لوكنت قدافتريت عليه بمثل هذا الكلام ، ونسبت اليه مالم يقله، وقلت إنه«طبقا لرأى حمدى غيث» ـ أفلا يعتبر ذلك هو التضليل بعينه ؟

كيف يكذب السيد حمدى غيث على القراء الذين لم يقرأوا مقالىَ ، ويحاول ايهامهم بأنى وصفت الشعب الاسرائيلى «بالشعب الاسرائيلى الشقيق» ؟ .

واذا كان السيد حمدى غيث قد فهم رفضي تحريم التعامل مع اسرائيل علي أنه دعوة إلى «تعميق الصداقة والمحبة بين شعب مصر وشعب اسرائيل الشقيق» ، أفليس من حقى أن أشك فى قدرته على فهم مايقرأ ، أو أشك فى قدرته على النقاش الموضوعى؟

واذا كان قد تحدث عن «حبى العظيم لاسرائيل ولشعب اسرائيل» ولم يقرأ لى حرفا واحدا دفاعا عن اسرائيل أو عن شعب اسرائيل ، أفليس من حقى أن أعتبر ذلك دسا رخيصا من جانبه ، أو أشك فى أنه لم يقرأ لى حرفا واحدا مما أكتب ؟

أغلب الظن أنه بنى عبارته على الاشاعات التى يطلقها ثوار الكلام والمناضلون بالعملة الصعبة ، الذين تاجروا بعرض مصر وأرض مصر وشرف مصر ، وانضموا منذ اللحظة الأولى إلى الذين حاولوا تلويثها بالعار طوال معركة تحرير سيناء ، ثم عادوا دون حياء ليلوثوا الشرفاء !

لقد طالما قلت إن لعبة تلويث الوطنيين باسم اسرائيل قد بطلت بعد انسحاب اسرائيل من سيناء ، وثبوت صحة منهج السادات فى تحرير أرضنا الغالية .

فلم يعد فى وسع الناصريين اخفاء عار موقفهم المخزى من المبادرة ، وتخلفهم عن تحرير الأرض بالقاء الوحل على من أيدوا المبادرة ، والزعم بعشقهم لا سرائيل بدلا من عشق مصر .

فالوحل عليهم هم أولا وأخيرا ، فهم قد سلموا الأرض فى يونية ١٩٦٧ ، وهم قد تخلفوا عن تحرير الأرض منذ نوفمبر ١٩٧٧ حتى خروج آخر جندى اسرائيل من طابا فى عام ١٩٨٩ ، ولن يسوى التاريخ بين المفرطين والمحررين ، ولن يقلبوا الحق باطلا والباطل حقا ، فمعيار تحرير الأرض سوف يدمغهم ، وغطاء القضية الفلسطينية لن يخفى سوءاتهم .

فأرض مصر قبل كل أرض اذا كان لا مفر من ذلك ، ولن يفيد القضية الفلسطينية أن تكون سيناء محتلة بالقوات الاسرائيلية ، وانما يفيد القضية أن تكون سيناء محررة ، وهو مايحدث حاليا .

ومن هنا كنت آمل أن يسبق ذكاء السيد حمدى غيث قلمه فلا يكتب مفرقا بين الموقف المصرى الرسمى من اسرائيل والموقف الشعبى ! فالموقفان متماثلان منذ أيد الشعب المصرى مبادرة القدس ، وأيد كامب ديفيد ، وأيد المعاهدة المصرية الاسرائيلية !

والموقفان متماثلان أيضا من تأييد القضية الفلسطينية ، ولم ينس السادات القضية الفلسطينية ، فلم ينس شعب مصر أبدا القضية الفلسطينية ، ولم ينس السادات القضية الفلسطينية، وموقف الرئيس مبارك من القضية الفلسطينية هو استمرار لسياسة ثابتة لكل من الموقف الشعبى والموقف الرسمى اللذين لم يفترقا أبدا .

فاذا أتت بعض «التنظيمات الجماهيرية» ــ كما يصفها السيد حمدى غيث تفخيما ! ــ لتزايد على الموقف الرسمى وعلى الموقف الشعبى ، فمن حقنا أن نسخر من هذه المزايدة المضحكة !

فحين ترى هذه التنظيمات أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ــ كما يقول السيد حمدى غيث ـ فاننا نقول لها : وما هو الجديد فى ذلك؟ إن الشعب المصرى كله يرى أنه جزء من الأمة العربية !

وحين ترى هذه التنظيمات فيما ترتكبه إسرائيل فى لبنان والأرض المحتلة عملا من الأعمال الوحشية ، فاننا نرد بأن الشعب المصرى كله من أقصاه إلى أقصاه يرى فيما ترتكبه إسرائيل عملا من أعمال الوحشية ، بل هناك من الاسرائيليين أنفسهم من يرون فيما ترتكبه حكومتهم عملا من أعمال الوحشية .

ولكن حين تتخذ تلك التى يسميها حمدى غيث «تنظيمات جماهيرية»

ويقصد بها اللجنة النقابية وجماعة السينمائيين التسجيليين ونقابة السينمائيين ، قرارا بفصل مخرجة من النقابة ، وتتخذ تجاهها اجراءات انتقامية ــ من قبل أن تجرى النيابة الادارية تحقيقها مع المخرجة ، ومن قبل أن تظهر نتيجة التحقيق ــ فاننا لا نستطيع أن نرى فى ذلك «عملا شعبيا جماهيريا» مساندا للشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة ، وانما هو تهريج واهدار لأبسط حقوق الانسان ، وهو حقه فى أن يكون بريئا حتى تثبت ادانته ! ومن حقنا أن نشك فى هذه الاجراءات كلها وفى بواعث من حرضوا عليها ، بل نشك فى غيرتهم على الحقوق المشروعة للقضية الفلسطينية ، بينما هم يهدرون الحقوق المشروعة لمخرجة زميلة لهم .

ومن هنا فقد اعتبرناه تخبطا من السيد حمدى غيث حين أخذ يفرق فيما بين «الموقف الشعبى» و «الموقف الرسمى» و «السياسة الوطنية» ويقول : إن ما اتخذته تلك التنظيمات من قرارات ضد المخرجة (من قبل ظهور نتيجة التحقيق !) ، هو « موقف شعبى» يعلن أنه لاتطبيع للعلاقات مع إسرائيل حتى يحصل الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة كاملة، وأن هذا الموقف الشعبى هو ــ حسب كلامه ـ : «لاشأن له بالموقف الرسمى الذى تمليه ظروف عديدة متشابكة ومعقدة ، ولاشأن له بالسياسة الوطنية التى تنتهجها الدولة ».

فالسؤال الذى يطرح نفسه ، كيف يكون «الموقف الرسمى» للدولة متناقضا مع «السياسة الوطنية» التى تنتهجها ؟ أليس «الموقف الرسمى» لأية دولة هو تطبيقا «لسياستها» ؟ وكيف تتخذ سياسة وطنية موقفا رسميا غير وطنى ؟ وكيف يتصور حمدى غيث أن يكون «الموقف الشعبى» وطنيا ، و«السياسة» وطنية ، بينما الموقف الرسمى غير وطنى ؟ .

أليس هو التخبط بعينه ؟ أو هو الدفاع الكسيح عن مواقف متعسفة اتخذتها تلك التنظيمات التى يسميها السيد حمدى غيث «تنظيمات

جماهيرية» ، تريد أن تزايد بها على «الموقف الرسمى» الذى لا يمكن أن يكون الا موقفا وطنيا مادامت «السياسة» التى أملته هى سياسة وطنية ؟.

وكيف يمكن ـ فى مجال المواقف القومية ـ أن نقارن بين التهريج الذى اتخذته تلك التنظيمات الجماهيرية تحت اسم «الموقف الشعبى» ، وما يتخذه الموقف الرسمى ـ الذى يعتبره حمدى غيث مخالفا للسياسة الوطنية للدولة ؟

أليس هذا الموقف الرسمى هو الذى يدين اسرائيل فى كل ما تتخذه من اجراءات قمعية وحشية ضد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ؟ وهو الذى لا يترك فرصة لمساندة القضية الفلسطينية ، فى المحافل الدولية وفى لقاءات الرئيس بالرئيس الأمريكى ورؤساء الدول ، وفى منظمة دول عدم الانحياز ، وفى منظمة الوحدة الافريقية ، وفى كل صقع وواد ؟

إن السيد حمدى غيث يتذرع بأن بعض الدول تصطنع الرأى الشعبى اصطناعا ، لتناور به فى مواقفها السياسية التفاوضية ـ ويقصد بالرأى الشعبى ذلك الموقف التهريجى الذى اتخذته منظماته الجماهيرية المزعومة ضد المخرجة من قبل اجراء أو ظهور نتيجة التحقيق معها بواسطة النيابة الادارية ـ وينسى ان سياسة النظام الوطنية قد سبقت فى كثير من الاحيان ، وفى مجال تحرير الأرض ، الموقف الشعبى ! والمثال على ذلك مبادرة القدس التى قادت الشعب لتحرير سيناء . ومن ثم فلا مزايدة على النظام فى سياسته الوطنية القومية .

ويتبدى خلط الأوراق حين يدين السيد حمدى غيث ما يسميه دعوة منى «إلى أن نقف جميعا على خط واحد مع الموقف الرسمى للدولة » قائلا إن هذه الدعوة تمكن العدو من أن «يقضى علينا جميعا بضربة واحدة »!

فهل هذا كلام يقوله مثقف وطنى له وزن السيد حمدى غيث ؟ هل مساندة الموقف الشعبى للموقف الرسمى والوقوف معه على خط واحد،

يتيح للعدو أن يقضى علينا بضربة واحدة ، أو أن اختلاف الموقف الرسمى عن الموقف الشعبى هو الذى يتيح للعدو القضاء علينا بضربة واحدة؟

وماهى السياسة الرسمية الأقوى تأثيرا فى مواجهة الأعداء ؟ هل هى السياسةالتى تقف فى خط واحد مع الموقف الشعبى ، أوهى السياسة التى تقف فى واد ويقف الشعب فى واد؟

ثم أليس ممايثير السخرية أن يضخم السيد حمدى غيث فى حجم منظماته الجماهيرية الثلاث : اللجنة النقابية وجماعة السينمائيين التسجيليين ونقابة السينمائيين ــ من المخرجة المذكورة ، فيسميه « موقفا شعبيا » ، ليحميها من النقد ، ويسبغ عليها حصانة ضد المحاسبة ؟

بقى تعليق أخير على كلمة السيد حمدى غيث الأخيرة ، التى يدعونى فيها إلى الكف عن ارهاب الذين يتخذون مواقف وطنية وقومية شريفة ، بأن مواقفهم معادية للسلطة ! أفلا يرى أن هذا الكلام يتناقض مع كلامه السابق الذى يعترف فيه بأن السياسة التى تنتهجها السلطة هى سياسة وطنية ؟

أوليس هو استمرار لكلام الناصريين السابق الذى يفرقون فيه بين مواقفهم ومواقف السلطة ، فيخونون السلطة ، ويصفون مواقفهم وحدها بأنها وطنية وقومية شريفة؟ وكيف أخوف من يتخذون مواقف وطنية وقومية شريفة من السلطة التى تتخذ أيضا مواقف وطنية وقومية شريفة؟

الحق ياسيدى لقد كنت ، فيما كتبته ، محاميا فاشلا ، فلماذا لاتقنع بالتمثيل؟

كامب ديفيد بين السادات ووزراء خارجيته*

وبما كان أكبر تكريم لكامب ديفيد وللسادات فى السنوات الأخيرة ، هو الذى صدر من السيد ياسر عرفات ، فى مقابلته الأخيرة لجيمى كارتر ، والتى خاطبه فيها قائلا : « إنك رجل سلام ، وأنت صانع سلام بين أكبر دولة عربية وإسرائيل ، وصانع كامب ديفيد »!

وهذه العبارة ليست مجرد تكريم لكامب ديفيد وللسادات ، وانما هى صفعة لكل المزايدين الذين ارتزقوا من لعن كامب ديفيد ، وربحوا من لعن كامب ديفيد ، وتاجروا بكامب ديفيد، ولعنوا الشرفاء واتهموا السادات بالخيانة ، هؤلاء المضللون الذين ضللوا الشعب الفلسطينى وضللوا الشعوب العربية ، وحاولوا أن يضللوا الشعب المصرى ويقنعوه بأن تحرير سيناء خيانة، وأن بقاء القوات الإسرائيلية فى سيناء حتى تتحرر جميع الأراضى العربية منتهى الوطنية والقومية !

* أكتوبر فى ٢٢ / ٤/ ١٩٩٠

لم يشهد تاريخ منطقتنا العربية مغالطات وضلالات كتلك التى حيكت حول كامب ديفيد ، ولم يشهد سفالات وجهت للوطنيين الشرفاء كما شهد بسبب كامب ديفيد ، وكانت تهمة « عميل الكامب» أبسط الاتهامات التى يوجهها التجار باسم العروبة والقومية والاشتراكية والوحدة لكل مصرى يؤمن بهذه الأرض وخصوصيتها وعبقريتها .

ولم يقتصر ذلك على السباب ، بل امتد إلى مكتب مقاطعة إسرائيل المشبوه ، يصدر قرارات المقاطعة ضد صاحب هذا القلم وضد قمم فكرية مصرية شامخة ، مثل نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وأنيس منصور ـ دون حياء أو خجل. وأخطر من ذلك أن الإرهاب الفكرى وصل إلى أعماق القلوب المخلخلة الضعيفة ، فارتعدت ، وتملكها الجبن إلى حد مشين .

وقد كنت شاهدا على حالة جبن فريدة جديرة بالتسجيل ، لأنها تصور كيف استبد التجار بالنفوس ، وتملكوا العقول ، وسيطروا على حواس الجبناء .

فقد كنت فى لندن أستاذا زائرا فى قسم الدراسات الاقتصادية والسياسية بمعهد الدراسات الافريقية والآسيوية بجامعة لندن فى عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ ، حين صدر قرار مكتب مقاطعة إسرائيل بادراج اسمى واسم توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وأنيس منصور فى قوائم المقاطعة .

وقد علمت بذلك حين استيقظت صباحا فى بيتى على تليفون من أبو ظبى من الصديق العزيز الأستاذ جمال بدوى ، الذى كان مديرا لجريدة «الاتحاد» وكنت أمدها ببعض المقالات ، وأخبرنى بقرار المقاطعة ، وطلب منى الاتصال بمكتب المقاطعة فى لندن لمراجعته فى هذا القرار .

كنت فى ذلك الحين أعبر عن عروبتى بمقالاتى فى جريدة «العرب» اللندنية ، والتى كان يصدرها صحفى شجاع هو رشاد الهونى ، ويعمل فيها الفنان والمفكر الكبير حسن فؤاد ، رئيس تحرير مجلة صباح الخير السابق ، وكنت أدعم العراق فى معركته الضارية مع ايران بقلمى ،

وأوضح للجماهير العربية ، التى سحرتها الثورة الايرانية ، وتصورت أنها ثورة اسلامية ، مدى خطورة هذه الثورة على العالم العربى ، وأبين أن حرب العراق ضد ايران لم تكن حربا هجومية وانما كانت حربا دفاعية ، لأن العراق كان يتوقع ضربة من ايران .

وبالتالى فقد كنت أعرف أننى موجود فى الخندق العربى ، وأن تأييدى لمبادرة القدس كان تأييدا لتحرير أرض عربيةهى سيناء ، وتحرير الأرض السورية والفلسطينية من الاحتلال الاسرائيلى كما عبر عن ذلك السادات فى خطابه فى الكنيست ، ولكن بطرق دبلوماسية بدلا من الحرب التى كانت امكاناتها تتجاوز واقع العالم العربى .

وحين اتخذت البلاد العربية موقفها التخوينى من المبادرة ، وفى الوقت نفسه رفضت المقاومة الفلسطينية المبادرة واتهمت السادات بالخيانة ، لم أجد فى ذلك ما يدعو السادات إلى التراجع ، لأن تحرير أية أرض عربية هو مكسب حقيقى فى قضية الصراع العربى الاسرائيلى ، ولأن تحرير الأرض المصرية بالذات يحرر يد مصر المغلولة بالاحتلال الاسرائيلى ، ويجعلها أقدر على خدمة أمتها العربية ـ وهو ماحدث بالفعل بعد ذلك ، ويحدث حاليا فى عهد الرئيس مبارك .

ومن هنا كان قرار مكتب المقاطعة طعنة شديدة لى ، وقررت أن أسمع نصيحة الصديق جمال بدوى وأتصل بمكتب المقاطعة فى لندن لمراجعته فى هذا القرار . على أنى لما كنت لا أعرف رقم تليفونه ، فقد اتصلت بصحفى مصرى صديق فى بيته أسأله عن رقم تليفون مكتب المقاطعة فى لندن . وكانت المفاجأة !

كان هذا الصحفى ـ الذى لا أريد أن أذكر اسمه لأنى نسيته باختيارى ـ أقرب صحفى مصرى الىّ فى لندن ، لقد كان يعيش فى لندن للعمل فى بعض الصحف التى تصدر باللغة العربية ، وكنا على اتصال شبه يومى ، فيتصل بى فى مكتبى بالجامعة مساء ، أو اتصل به فى

مكتبه أو بيته . ومن هنا فقد كان أقرب اسم أتذكره فى هذه المحنة ، لا لكى ينقذنى منها ، وانما ليمدنى فقط برقم تليفون مكتب المقاطعة !

على أنى حين اتصلت به ، وأعلمته بقرار المقاطعة ، وطلبت منه رقم تليفون مكتب المقاطعة ، فوجئت به يسألنى عما اذا كنت قد أخبرت أحدا بأنى سوف أتصل به ؟ ورددت ـ فى دهشة ـ بالنفى . واذا به يرجونى عدم الاتصال به ، ويقول لى بالحرف الواحد ـ كما تعيه ذاكرتى ـ:المسألة محسوبة . واحد زائد واحد يساوى اثنين ،إنها مسألة لقمة العيش ، لأن الاتصال يمكن أن يقطع عيشى فى لندن . احنا مش قد الناس دول ! المقاطعة مش معناها منع الدخول إلى البلاد العربية فقط ، بل ومنع دخول الفكر أيضا ، فلا مقالات ولا كتابات ولاغيرها . ومعنى ذلك قطع العيش !

وسألته فى همس عما اذا كان أحد معه فى الغرفة التى كان يكلمنى منها ، ودهشت حين قال لى إنه يجلس فى الغرفةبمفرده !

وهالنى جبن ذلك الصحفي ، وحزنت لحاله : إنه فى بيته ، وفى غرفته وحيدا ، ويخشى اتصالى به تليفونيا ، كما لو كانت حكومة انجلترا تفرض الرقابة التليفونات ! ولم يفكر فى مواساتى بكلمة ، أو تشجيعى بعبارة ، وانما كل مافكر فيه أن اتصالى به يمكن أن يقطع عيشه ! ولعنت ذلك العيش الذى يورث الناس الجبن والذل إلى هذا الدرك الأسفل !

وأمضيت يوما عصبيا ، تصورت فيه أن كل الناس سوف يتملكهم الرعب منى كما تملك ذلك الرجل ، وتوجهت إلى مكتبى بالجامعة أكتب بيانا ردا على مكتب المقاطعة ، وأتصل تليفونيا برؤساء تحرير الصحف فى العالم العربى أطلب اليهم نشر البيان الذى سوف أرسله اليهم ، كما أرسلت البيان إلى الصحف المصرية وإلى حزب التجمع الذى كنت أنتمي اليه ، وإلى حزب العمل . وقد نشر البيان الصحف العربية التى أرسلته اليها ، ونشرته جريدة «الشعب» ، وأهمله المسئولون فى جريدة «الأهالى»

تطبيقا لقواعد الديموقراطية وحرية التعبير عن الرأى والرأى الآخر ! مع أنى كنت فى ذلك الحين ما أزال عضوا بحزب التجمع ، وكنت أحد مؤسسيه !

وفى المساء اتصلت تليفونيا بالصديق حسن فؤاد ، وأنا أخشي أن يكون قد أصابه الرعب هو الآخر ! واذا بي أمام عملاق كبير ـ رحمه الله رحمة واسعه ـ فقد دهش لاهتمامي بهذا الموقف ، وانزعاجي له ، وقال لى :

«كيف تأبه برأى هؤلاء التجار الذين يتاجرون بالقضية الفلسطينية ، ويصدرون قرار المقاطعة ضد الشرفاء ؟ أو كيف تأبه بالمكارثيين المتعصبين ؟» .

وعلا صوته وهو يقول : «ضع هذه القمامة تحت قدمك يادكتور ، وامض فى طريقك ، وصحف الشرفاء تحت تصرفك تكتب فيها ما تشاء!».

وقد رفعنى كلام المرحوم حسن فؤاد إلي عنان السماء ، بقدر ماكادت تدفع بى كلمات الصحفي الجبان إلي هوة اليأس ، وخرجت من مكتبى فى جامعة لندن مساء وأنا أحس بأن قامتي تطاول السماء ! وتجسدت فى ذهنى هذه الحقيقة، وهي أن الرجال مواقف ، والمواقف وحدها هى التي تظهر معدن الرجال .

ولم أنس أبدا ذلك الموقف لحسن فؤاد الشجاع ولم أنس فضله . كما لم أنس فضل رشاد الهوني ـ أو أحمد الهوني بعده الذي فتح لي صفحات جريدته أواصل فيها رسالتي الفكرية في خدمة قضايا أمتنا العربية ، وخصوصا مساندة موقف العراق العادل في معركته المصيرية ضد ايران ، وفى خدمة تحرير الأرض العربية، وعلى رأسها سيناء .

ولكن احدى المهام التى آليت علي نفسي القيام بها بعد ذلك ، هي كشف زيف النصابين والمضللين والمرتزقة الذين تاجروا بالقضية الفلسطينية ، وكونوا الثروات على حساب الفلسطينين في الضفة الغربية

وغزة، وزعموا لقرائهم وشعوبهم أنهم أكثر وطنية وعروبة ، وأن تحرير سيناء خيانة لمصر والأمة العربية ، وبقاء الجولان والضفة الغربية وغزة تحت الاحتلال الإسرائيلي هو منتهى الصمود!

ومن حسن الحظ أن الكتاب الشرفاء شاركوا فى هذه المهمة ، ولم يترددوا في مهاجمة قرار المقاطعة ، وكان على رأس هؤلاء الكاتب الكبير أحمدبهاءالدين ــ شفاه الله وحفظه لمصر ــ فقد كتب فى جريدة «الشرق الأوسط» التي تصدر بلندن مقالين هاجم فيها قرار المقاطعة ، وطالب فى أحدهما ، وهو المنشور فى عدد ١٩٨١/٧/٢٠ ، بنشر حيثيات القرار كاملة «حتي نناقشها ، فليس عندى الاالشذرات التى نشرت فى الصحف، فعن نجيب محفوظ كان مانشر عاما مبهما لم أفهم منه سببا معينا أو تحليلا معينا حتى أناقشه ، وعن الدكتور عبد العظيم ومضان نشر أن السبب هو حضوره لمؤتمر اسرائيلى فى واشنطن». وقال الأستاذ بهاء إنه يسجل اعتراضه على هذا القرار « وان غموض الأسباب والحيثيات قد ينقلب إلى العكس فى صورة مكارثية جديدة تضيف إلى الفكر العربى قيودا فوق قيوده» ، ونبه إلى الفرق بين المأجور وصاحب الرأى ، فقد سجنت إنجلترا برنارد شو وبرتراند رسل خلال الحرب العالمية الأولى ، سجنا خاصا سموه «سجناء الضمير» ــ أى الذين عارضوا بلادهم وهى فى حالة حرب عن قناعة وليس عن عمالة أوجبن ، ثم عادت انجلترا إلى رشدها ، وغمرت «برتراند رسل» و«برنارد شو» بما نعرف من تكريم» .. إلى آخره

والمهم أنه قد انقشعت اليوم كل الضلالات التى تاجر بها التجار ، واتضح صحة الموقف المصرى الذى أصبحت الأطراف الأخرى تلهث للحاق به ، وأصبح ياسر عرفات يجاهر باتصالاته بالليكود ورئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق شامير ، والأخير يتنصل من هذا الاتصال ! ثم يقابل جيمى كارتر ، صانع الكامب الذى ضلل به المضللون ، ويصفه بأنه رجل سلام ، وأنه صنع السلام بين أكبر دولة عربية واسرائيلية !

ومن هنا لم يفت الرئيس مبارك ـ مع تحفظه عادة ـ ابراز هذا الحديث ، وأن يعلق عليه قائلا : وحسب معلوماتي فقد ضحك وهو يقول انهم أهملوه فى كامب ديفيد !

ومن هنا ما ذكرته في بداية هذا المقال ، وهو أن لقاء ياسر عرفات بجيمى كارتر فيه رد اعتبار كبير لكامب ديفيد المفترى عليها ، وللسادات العظيم ، وصفعة لكل من ارتزقوا من الهجوم علي كامب ديفيد .

وهذا ينقلنى إلى رأى وزراء خارجية مصر في عهد السادات في كامب ديفيد ، الذى سجله الصديق محمود فوزي في كتابه «كامب ديفيد فى عقل وزراء خارجية مصر» .

فالمذهل أن كل هؤلاء الوزراء مازالوا يدينون كامب ديفيد ، دون أن يعوا للحظة واحدة أن كل ما تتمتع به مصر حاليا من حرية واستقلال رأى ازاء الموقف الاسرائيلي ،انما تدين به لكامب ديفيد ! ودون أن يدركوا أنه اذا كانت مصر قد استردت سيناء كاملة ، وعادت طابا إلى السيادة المصرية ، فانما يرجع الفضل فيه لكامب ديفيد !

وهو أمر غريب حقا ، فلم تتملك الشجاعة واحدا منهم لكي يعترف بخطئه وسوء تقديره عندما عارض السادات فى حينه وحاول منعه من ابرام كامب ديفيد !

بل نجد منهم بعض التصريحات المؤسفة التي تثير الغرابة والعجب ، مثل السيد اسماعيل فهمي ، وزير الخارجية الذي عارض زيارة السادات للقدس ، وكان من الشجاعة بحيث قدم استقالته من منصبه تمسكا برأيه. فقد ذكر أنه أحضر سيناء بالكامل للرئيس السادات ، ووقع عليها الرئيس الأمريكى ، ولكن السادات للأسف الشديد عمل تنازلات مخيفة بعد ذلك من ناحية السلاح في سيناء ! ويقول :

" لقد أحضرت من الأمريكان ـ بعد مفاوضات عنيفة جدا ـ ورقة عليها توقيع الرئيس كارتر : "سيناء بالكامل" ! ليس بهذه الشروط

الموجودة الآن وانما تسليم سيناء بالكامل ، وانسحاب اسرائيل ، وليس هناك مناطق منزوعة السلاح أو غيره" . ويضيف إن البعض تعجب وقتها: كيف استطاع اسماعيل فهمي أن يحصل على موافقة من الرئيس الأمريكي كارتر علي انسحاب اسرائيل بالكامل من سيناء وبهذه الشروط؟»

هذا ما قاله السيد اسماعيل فهمي لمحمود فوزى ، ولم يفسر لنا كيف تراجع كارتر عن الموافقة ؟ هل توسل اليه السادات أن تعود سيناء بالشروط الحالية ، وأن تكون بها مناطق منزوعة السلاح ؟ وما الذى منع كارتر من تنفيذ موافقته في كامب ديفيد ، هل عدل موقفه تحت ضغط السادات أو تحت ضغط بيجين ؟ وما قيمة تلك الورقة التى حصل عليها السيد اسماعيل فهمي اذا كانت لا تساوى ثمن الحبر التى كتب بها ؟

وعندما يقول له محمود فوزى : «ولكن السادات أعاد أرض سيناء بالكامل وأزال خطر الحرب» ، يرد عليه قائلا باصرار : لا لا ، أنا رجعت سيناء بالكامل من غير أية شروط بتوقيع كارتر وبدون شروط . ثم يصف كامب ديفيد بأنها «مخدر»!

أما السيد محمد ابراهيم كامل ، وزير خارجية مصر الذى خلف اسماعيل فهمي ، فقد كان من الشجاعة حقا بحيث قدم استقالته من منصبه دفاعا عن رأيه ، ولكن الشجاعة لم تملكه لكى يعترف حاليا بخطئه!

فقد سأله محمود فوزي قائلا : «بعد عشر سنوات على كامب ديفيد، ألم تندم على تقديم استقالتك إلى الرئيس السادات ؟ ،

وقد رد عليه قائلا : اطلاقا ! من الجائز أن يخدع الانسان الناس كلها ويخدع غيره ، انما مستحيل أن يخدع نفسه ، لو فرض أننى وقعت كامب ديفيد ، فانني لم أكن أجرؤ على أن أنظر فى المرآة صباح كل يوم لأحلق ذقني ، لأننى كنت سأحتقر نفسى »!

ونقول للسيد محمد إبراهيم كامل إنه كان من حسن حظ مصر أن السادات لم يسمع نصيحته ،ووقع كامب ديفيد ، والا لندم ندما بليغا على تقديم هذه النصيحة لو ظلت سيناء إلى اليوم تحت أقدام الاحتلال الاسرائيلى ، بينما يتدفق على اسرائيل ثلاثة ملايين يهودى سوفيتى ، دون أن يملك العالم العربى كله ازاء ذلك شيئا ، والاتحاد السوفيتى ينشغل بمشاكله الداخلية عن القيام بدوره التاريخى فى مساندة حركات التحرر الوطنى ـ اللهم الا إذا كان السيد محمد إبراهيم كامل يتوقع أن تكون الدول العربية ، فى الفترة الماضية ، قد نجحت فى خوض معركة تحرير قومية فاصلة حررت سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة، بينما الحرب العراقية الايرانية مشتغلة ، أوحتى بعد انتهاء تلك الحرب !

أما الدكتور مراد غالب ، الذى كان وزيرا للخارجية ، ثم سفيرا لمصر فى بلجراد ، وقدم استقالته للسادات بسبب زيارته للقدس بحجة أن «ضمير الأمة العربية ووجدانها وحسها الصادق قد اهتز إلى الاعماق من فرط ما أصابه من صدمة مروعة!» – فقد سأله محمود فوزى عما هى اعتراضاته على كامب ديفيد ، وماهى العيوب الأساسية فى معاهدة كامب ديفيد ؟ . وقد رد بأنه ضد كامب ديفيد واعتراضه على كامب ديفيد منشؤه «أنهالم تمنحنا الحل ، ليس هناك حل على الاطلاق »! وأن السادات «كان يؤدى وقتها هدفا استراتيجيا هاما جدا ، وهو عزل مصر وأن تقبع مصر داخل حدودها» ! إلى آخر هذا الهذر !

ولعل القارى بعد هذا العرض لآراء وزراء خارجية مصر ، يدرك أهمية السادات التاريخية ، وبصيرته النافذة !

لقد كان يرى مالايراه الآخرون ، بل ولايريدون أن يروه حتى بعد أن تحقق!

رحمه الله رحمة واسعة .

قتلة «ثورة مصر» : مجرمون أم أبطال؟

* أكتوبر فى ١٧/٤/ ١٩٨٨

أعرف أن هذا المقال سوف لايسعد الكثيرين ، ولكن مصلحة وطننا فوق كل شيء ، ومستقبل شبابنا أهم من كل شيء ! .

فأمامي الآن ،على احدى صفحات جريدة « الناصريين» الصادرة في ٣/٤/١٩٨٨، آراء عدد من رجال الفكر والقلم المصريين ، الذين أكن لهم جميعا الاحترام ، في قضية المتهمين بتشكيل تنظيم « ثورة مصر» واغتيال عدد من الدبلوماسيين الاسرائيليين والأمريكيين — وكل هذه الآراء تجمع على أن هؤلاء المتهمين «أبطال» ! كما تجمع على أسف أصحابها لقرار الحكومة اتهام هؤلاء المتهمين وتقديمهم للمحاكمة! .

لذلك ، وعلى الرغم من أنني كنت أوثر أن أحتفظ برأيي تفصيليا في هذه القضية حتى صدور الحكم فيها ، حتى لايسبق حكمي حكم القضاء ، وحتى

لايمارس أى تأثير فيه ، وايمانا بأن المتهم برىء حتى تثبت ادانته ـ الأن الحكم الذى أصدرته جريدة الناصريين بالفعل ، من خلال مجموعة المفكرين المصريين السالفة الذكر، والذى يقرر أن الأعمال التى ارتكبها هؤلاء المتهمين لا تنزل بهم إلى مرتبة الادانة ، وانما ترتفع بهم إلى مرتبة البطولة ! ـ بكل ما يشكل ذلك من محاولة للتأثير فى حكم القضاء ـ قد أزال تحفظى .

فلم يعد ثمة مبرر لحجب رأيى فى مواجهة الرأى الآخر ، ولم تعد ثمة ضرورة للاحتفاظ به حتى صدور الحكم فى القضية ، بعد أن وصلت الأمور إلى حد تمجيد العنف الفردي ، ليس فقط من جانب الحزب السياسى الذى ينتمى له المتهمون ، وهو حزب الناصريين ، وانما من جانب معظم الأحزاب المعارضة الموجودة فى الساحة المصرية تقريبا ، ان لم يكن كلها ! .

وهذا هو الأمر الخطير حقا ، بل إنه أمر مخيف حقا ، لأنه لوحدث أن انضمت الدولة ، بنظامها السياسى ، وحكومتها ، وحزبها السياسى الحاكم ، وغالبيتها البرلمانية ، إلى هذا الرأى ، وتبنت فكرة أن هؤلاء المتهمين أبطال ؛واذا حدث أن تأثر شبابنا بهذا الرأى ، ورأى فى هؤلاء المتهمين القدوة والمثل الذى يحتذى ، وتطلع إلى مرتبة البطولة التى وصلوا اليها ، عن طريق التقليد والمحاكاة وقتل الدبلوماسيين الذين ينتمون إلى أقلام المخابرات ـ فأى نوع من الدول نكون نحن بين دول العالم فى هذا العصر ، وأى شعب من الشعوب تنظر اليه شعوب العالم؟

ان وجود دبلوماسيين ينتمون لمخابرات بلادهم فى كثير من الدول ليس أمرا جديدا ، بل تكتشفه حكومات تلك الدول من حين لآخر ، وتحمله الينا وكالات الأنباء العالمية ، ولكن حكومات تلك الدول لا تلجأ إلى قتل هؤلاء الدبلوماسيين للتخلص منهم ، وانما تلجأ إلى أبسط الوسائل الدبلوماسية، وهى طرد هؤلاء الدبلوماسيين ! .

ولم يتطلب الأمـــر أبدا فى دولة واحـــدة من هذه الدول تكوين التنظيمات السرية لقتل أولئك الدبلوسيين ، الااذا تجاوز الأمر التخلص من الدبلومـاسـيين إلى التـخلص من الحكومـات الوطنيـة ، أو احـراج سياستـهـا ! . وبمعنى آخر ، الا اذا كانت تلك الحكومات الوطنية هى الهدف وليس الدبلوماسيين ! .

ولقد كانت سياسة «كامب ديفيد» هى الهدف من أعمال الاغتيال التى ارتكبها أفراد ذلك التنظيم ! وقد كان النظام الوطنى السياسي فى بلدنا ـ الذى تصدت له أنظمة عربية عاجزة ومزايدة ومتآمرة باسم الصمود التصدى الكاذب لأنه رفع وصمة الاحتلال الاسرائيلى من سيناء ـ هو الهدف من أعمال الاغتيال ، وليس أشخاص أولئك الدبلوماسيين ، الذين كان يمكن التخلص منهم بالطرد وليس بالقتل ، لأن قتل هؤلاء لا يجتث المشكلة من جذورها ـ أى لا يجتث كل الدبلومـاسـيين الذين ينتمون لمخابرات بلادهم ، والذين هم موجودون فى كل البعثات الدبلوماسية دون استثناء كما هو معروف ، ليس فى مصر وحدها وانما فى جميع دول العالم .

الهدف ـ اذن ـ سياسى ، مستقى من سياسة أنظمة عربية مناوئة لمصر ، تكره تحرير سيناء بحجة أن سيناء لا يجب أن تتحرر قبل أن تتحرر بقية الأراضى العربية !

وليس هدفا وطنيا يستهدف تحرير أرض مصرية ، لأن هذه الأرض المصرية تحررت بالفعل بسياسة كامب ديفيد ، التى يهاجمها النصابون والمزايدون الذين كانوا يطعنون النظام بضراوة بينما هو يحرر سيناء ، لأهداف بعيدة عن الوطنية المصرية ، والذين يتمسكون بموقفهم المخزى الذى ثبت خطؤه ، حتى بعد أن تخلت عنه الدول العربية التى ضللتها أباطيل وألاعيب القذافى وحافظ الأسد .

فاذا جاء اليوم من يصف ذلك الهدف السياسي للاغتيال الذى قامت به مجموعة تنظيم «ثورة مصر» ، بأنه هدف وطنى ، رغم أنه يتفق مع

سياسة أنظمة عربية مناوئة لمصر ، ولايتفق مع سياسة مصر ، ورغم أنه يتناقض مع مصلحة الشعب المصرى الذى أيد سياسة كامبْ ديفيد فى تحرير سيناء ، والذي أيد السلام مع اسرائيل ، فهو حر فى رأيه ، ولكن لايجب أبدا أن يزعم أن هذا الرأى يمثل الشعب المصرى ، الااذا تجرأ علي رفع شعار الحرب ضد اسرائيل ، ووجد من يؤيده من الشعب المصرى!.

وليست أظن أن أحدا ممن يزعمون أن الشعب المصرى ضد السلام مع اسرائيل يجرؤ على رفع شعار الحرب فى القاهرة الااذا كان يستعد للذهاب لمصحة عقلية ! أو كان يريد أن يلحق بالقذافي فى مصحته العقلية فى ليبيا ! .

فاذا وصل الأمر ببعض المفكرين إلى حد وصف المتهمين فى قضية «تنظيم» «ثورة مصر» بأنهم أبطال ، لأنهم قتلوا الدبلوماسيين الاسرائيليين والأمريكيين بحجة أنهم من المخابرات ، فانهم يعطون نفس الحق للتنظيمات المتطرفة الارهابية فى كل من اسرائيل وامريكا لقتل دبلوماسيينا بحجة أنهم مخابرات أيضا ! وهم يرسمون لشبابنا أسوأ وأخطر الطرق للوصول إلى البطولة .

بل أليس من حق الجماعات الدينية المتطرفة فى مصر بعد ذلك ، وشبابها لا يقل عن المتهمين «الأبطال» ! فى قضية تنظيم «ثورة مصر» عداء لاسرائيل وأمريكا ـ الاقتداء بتلك النماذج للبطولة ، وقتل من ترى أنه ينتمى من الدبلوماسيين الاسرائيليين والأمريكين إلى المخابرات . كما يصبح من حقها القيام بأعمال مثيلة اذا وقع فى يقينها أن تلك الأعمال هى أعمال وطنية ! .

واذا سرت عدوى «البطولة» إلى فرق شباب الأحزاب الأخرى ، وهو لا يقل وطنية بطبيعة الحال ، ثم انتقلت إلى طلبة الجامعات والمدارس الثانوية فتحول الجميع إلى قتلة للدبلوماسين ، لكى يلحقوا بموكب الأبطال

الخالدين فى تنظيم «ثورة مصر» - فللمرء أن يتصور كيف يكون حال النظام والأمن فى بلدنا ، بعد أن يسودها العنف الفردى ؟

هذه هى القضية الخطيرة والمخيفة ، التى تطرحها تلك الآراء ، التى رأت فيما قام به تنظيم «ثورة مصر » عملا بطوليا ، ورفعت المتهمين من مرتبة الاجرام إلى مرتبة البطولة . لأنه اذا اختلطت معايير الاجرام والبطولة إلى هذا الحد فقل على بلدنا السلام ! تماما كما اختلطت معايير الخيانة والبطولة بين السادات وعبد الناصر ، فأصبح عبد الناصر بطلا ، وهو الذى هُزم هزيمة ساحقة فى يونيه ١٩٦٧ ، ومات وسيناء تحت الاحتلال الاسرائيلى ، وأصبح السادات خائنا وهو الذى انتصر انتصارا أسطوريا فى معركة العبور ، وحرر سيناء من الاحتلال الاسرائيلى !

ولأنى أحسن الظن كثيرا بالأصدقاء المفكرين ، الذين نشرت لهم جريدة الناصريين آراءهم فى بطولة المتهمين فى قضية «تنظيم ثورة مصر»، والذين أدانوا النظام السياسى فى بلدنا لأنه قدم المتهمين إلى المحاكمة ، فانى أكتفى بأن أسأل كل واحد منهم السؤال الآتى :

«ترى لو شغلت منصب رئيس الجمهورية ، أو رئيس حكومتها ، وارتكبت منظمة «ثورة مصر» فى عهدك ما ارتكبته من قتل للدبلوماسيين الاسرائيلين والأمريكيين بحجة أنهم ينتمون إلى مخابرات بلادهم ، هل تعتبر ماارتكبوه بطولة ، وتطلق سراحهم ، وتسبغ عليهم ما تسبغه الحكومات على أبطالها من أوسمة ونياشين؟ . أو تتغاضى عن قتل الدبلوماسيين فى حكمك ، وتتستر على ما يرتكب فى عهدك ، وتترك هؤلاء «الأبطال» المزعومين يفاجئونك من حين لآخر بدبلوماسى يسقط قتيلا برصاص مدافعهم ، وتتحمل مسئولية تقاعسك أمام الرأى العام الداخلى والدولى؟ .

كذلك فانى أسأل رئيس كل حزب من الأحزاب التى مجدت قتلة «ثورة مصر» وأسمتهم أبطالا :

«ترى ماذا يكون موقفك لو أن الانتخابات القادمة أتت بك إلى الحكم، وفاجأتك أحداث من نوع الأحداث التى ارتكبها من تُسميهم أبطالا فى حق الدبلوماسيين الاسرائيليين والأمريكيين · هل تصر على تسميتهم أبطالا أو تسارع إلى اعتقالهم وتسليمهم إلى زبانيتك لاستخلاص الاعترافات منهم ، وابراء ساحتك أمام مواطنيك وأمام الدول الأجنبية التى أغتيل دبلوماسيوها ؟ » .

هذا هو الفرق بين المعارضة المسئولة والمعارضة غير المسئولة . إن المعارضة المسئولة هى التى تضع نفسها فى موضع رئيس الدولة وفى موضع رئيس الحكومة ، وتقرر ماهى السياسة المثلى التى تتبع ، وماهو الموقف المثالى الذى يتخذ .

أما المعارضة غير المسئولة ،.فهى التى تعزل نفسها عن عملية الحكم كلية ، فتبتدع مالا يطبق حتى فى المريخ ! ، أو ما لا تطبقه الا الحكومات الهمجية فى المجتمعات البدائية ، وتزايد على حكومتها به ، وهى تعلم استحالة تنفيذه ! .

نعم ، إن المعارضة المسئولة هى التى تعلم أنها جزء لا يتجزأ من نظام الحكم ، وأنها تحكم بالفعل بتأثيرها على القرار السياسى من خلال حزبها وبواسطة صحيفتها وقوة جماهيرها . فلا تلجأ إلى الأساليب الرخيصة الديماجوجية لكسب ثقة الجماهير ، بل تلجأ إلى السياسة الرشيدة المتعقلة الأكثر نضجا التى تشد اليها الجماهير .

والا ـ بالله ـ ما فائدة هذه الحياة الديمقراطية التى نحياها ، اذا لم تقدم لنا البديل الأفضل ، واذا لم تقدم لنا السياسة الأفضل من السياسة الحالية . واذا لم تقدم لنا الرأى الأكثر نضجا ، والرؤية المستقبلية الأكثر اشراقا ، والفكر الأكثر رقيا وشموخا ، والنقد البناء الذى يصحح مسيرتنا ؟ .

فاذا كانت الديموقراطية الحالية تمجد العنف الفردى ، وتمجد قتل الدبلوماسيين بحجة أنهم مخابرات ، وتدين الحكومة لأنها اعتقلت الجناة، وتحْمل عليها لأنها قدمتهم إلى المحاكمة ، وتحيط الجناة بهالات الشرف، وترفعهم فى عين شبابنا إلى مرتبة الأبطال ـ فهل تكون ديمقراطية مما تعرفه الدول الديموقراطية ، أو تكون مجرد لعبة سياسية لا تعرفها النظم السياسية ، ولم تخطر ببال مفكر من مفكرى الفكر الليبرالى ؟ .

فاذا قال لى قائل : إنه لو كان حزبه فى الحكم لرفض اعتقال قتلة«ثورة مصر» ، وتقديهم إلى المحاكمة ، ولترك لهم الحرية لممارسة «بطولاتهم» فإنى أقول له ـ بدون تردد ـ أنت كاذب يا سيدى ، بل أنت كاذب أشر !

بل انى أسأل زعماء الحزب الناصرى ، الذى ينتمى اليه القتلة : «ترى لو كان عبد الناصر فى الحكم ، وجرى قتل أحد الدبلوماسيين الأمريكيين فى القاهرة : هل كان يترك القتلة مطلقى السراح؟ ويمتنع عن تقديمهم للمحاكمة ؟ ، وهل كان يعتبرهم أبطالا كما تعتبرون قتلتكم ؟ .

«واذا ظهر من المفكرين من يدين عبد الناصر لاعتقاله الجناة ، كما تدينون الحكومة الحالية ، ترى أى معتقل يجد نفسه فى اليوم التالى فيه؟، وأىَ سجان من زبانية التعذيب يخصَّص له لتلقينه واجب احترام الزعيم وتعليمه أدب احترام النظام ؟

كذلك فانى أسأل الأصدقاء التقدميين الذين آدانوا الحكومة لتقديم المتهمين للمحاكمة : لقد ناصبت الولايات المتحدة مصر العداء منذ حرب يونيه ١٩٦٧ مما ليس فى حاجة إلى برهان ، ومما ساعد اسرائيل على احتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة، وتثبيت هذا الاحتلال ، ترى لو ظهر أبطال من أمثال أبطالكم فى تنظيم «ثورة مصر» ، وقتلوا أمريكيا فى شوارع القاهرة بحجة أنه ينتمى للمخابرات الامريكية ، وبحجة أن القضية يجب أن ينظر اليها فى اطار الصراع بيننا وبين الصهيونية العالمية ، وبحجة أن الصراع بيننا وبين الصهيونية العالمية

صراع أبدى إلى أن يستعيد الشعب العربى أرضه المسلوبة ـ ترى هل كان أحدكم يغامر بادانة عبد الناصر اذا اعتقل الجناة وقدمهم الى المحاكمة ؟ وهل كان يجاهر برأيه فى اعتبار هؤلاء الجناة أبطالا ؟ .

وحتى لا يسارع الأصدقاء بالاجابة ، فمن واجبى أن أنبههم إلى أنهم عندما جاهروا برأيهم فى سياسة بلدنا بما لا يتفق تماما مع رأى الزعيم الراحل ، ولم يكن هذا الرأى مما يخرج بهم من صفوف الوطنية أو يدمغهم بالخيانة ، وجدوا أنفسهم فى السجون يتلقون الدروس الثمينة فى الوطنيةعلى يد زبانية التعذيب ؟ .

صدقونى إنى فى حيرة : كيف يُجمع خصوم العنف الفردى من الماركسيين التقدميين على اعتبار أن ما قام به قتلة «ثورة مصر» بطولة وعلى اعتبارهم «أبطالا» ؟ . وكيف يدينون اعتقال الحكومة لهم وتقديمهم إلى المحاكمة؟ . مع أن كل واحد يبدأ حديثه بأنه ضد العنف الفردى ، ثم يسوق بعدها حديثه على العكس مما يؤمن به ! .

قالصديق الدكتور رفعت السعيد يبدأ حديثه بالقول بأنه« بغض النظر عن موقفنا المبدئى ازاء اللجوء الفردى إلى العنف ، واعتقادنا بعدم جدواه سواء على المستوى السياسى أو الجماهيرى ، الا أننا لا نخفى ولا نملك أن نخفى تعاطفنا مع المتهمين فى تنظيم «ثورة مصر» ! .

والدكتور عبد العظيم أنيس يقول إنه « لا يملك غير التعاطف مع هؤلاء الأبطال المتهمين ، حتى لو كان لا يؤمن بالاغتيالات الفردية» ! .

أفهم أن الاخوان المسلمين يقفون هذا الموقف ، فتاريخهم فى العنف الفردى تاريخ طويل ، كما أفهم أن تقف الجماعات الدينية المتطرفة هذا الموقف أيضا ، لتبرير التجائهم إلى العنف الفردى ، وأفهم أن تقف جماعة حزب العمل ذات الأصول الفاشية هذا الموقف كذلك ، فتراثهم فى العنف الفردى يفسر موقفهم ، ثم انهم هم الذين جعلوا من الجندى سليمان خاطر بطلا من أبطال التاريخ المصرى ! .، كما أفهم أن يقف

الحزب الناصرى موقف التأييد للمتهمين وذلك بسبب تورط خالد عبد الناصر ـ أما أن يتعاطف أعداء العنف الفردى الحقيقيون ، الذين لا يؤمنون الا بالعنف الجماهيرى ، وهم الماركسيون ، مع قتلة «ثورة مصر»، فهذا هو خلط الأوراق الذى سوف يقف التاريخ عنده طويلا ! .

ولقد جادل الأستاذ كامل زهيرى بأن هناك فرقا بين المواطن الاسرائيلى الذى ينتمى إلى أجهزة المخابرات الاسرائيلية ، وبين المواطن الاسرائيلى العادى الذى يقوم بزيارة مصر ، فأعمال تنظيم «ثورة مصر» اتجهت إلى رجال المخابرات ، ولكنها لم تصب حاخاما فى معبد ، ولم توجَّه لسائح أثناء اضطرابات فى الشارع ، ولم توجه لمكان دينى ، أو بطريقة ارهابية مثلما حدث فى ايرلندا أو فرنسا أو دول أوروبا الغربية! .

وهذا صحيح ، ولكن هل يُفهم من ذلك أن الأستاذ كامل زهيرى يعطى الحق لأى فرد فى القاهرة أن يقتل كل عملاء الموساد الاسرائيلية والسى آى إيه الأمريكية ، بمبادرة فردية ؟ . وكيف يكون الحال فى نظام يعطى الأفراد لأنفسهم الحق فى قتل الدبلوماسيين الذين ينتمون إلى مخابرات بلادهم ؟ وماذا يكون موقف الاستاذ زهيرى اذا كان يرأس الحكومة فى هذا النظام ؟ .

وهذا ما يدعونا إلى عقد هذه المقارنة المحزنة بين سياسين ومفكرين مصريين يمجدون العنف الفردى ، ويرفعون مرتكبيه إلى مصاف البطولة، وبين مفكرين إسرائيليين يدينون بكل قوة ممارسات جيش الاحتلال الاسرائيلى ضد الفلسطينين ، ويتظاهرون إلى جانب الفلسطينين ضد الجنود الاسرائيليين ، وينقدون حكومتهم بكل ما يملكون من قوة ، ويصفون أسلوبها فى القمع بأنه أسلوب غير انسانى ، ويفضحون ممارساتها علنا فى الصحف الاسرائيلية ، بل يشيدون بالمواطنين العرب فى اسرائيل لأنهم أثبتوا انتماءهم لشعبهم الفلسطينى!

وأنا أقرأ هذا من افتتاحية جريدة «عل همشمار» وجريدة «المرصاد» ـ فضلا عما تنشره الصحف الأخرى العالمية نقلا عن الصحف الاسرائيلية من نقد لحكومتها .

ترى اذا اعتمدنا العنف الفردى فى صراعنا السياسى ، فمن يمكنه أن يفلت من آثاره ؟ ، واذا جعلنا مرتكبى العنف الفردى أبطالا ،أفلا نفتح باب جهنم لمجتمعنا وشعبنا وحكومتنا ونظامنا السياسى ؟

واذا ساد العنف الفردى حياتنا ، بعد أن يعتنقه شبابنا ، أفلا نكون قد سلمنا للنظام السياسى فى بلدنا الذريعة للانقضاض على حياتنا الديمقراطية المتواضعة ، بحجة المحافظة على الأمن والنظام ؟

وعندئذ ، فمن من أبناء الشعب بالله سوف يقف إلى جانب أنصار العنف الفردى ، ومن من أبناء الشعب سوف يقف إلى جانب الأمن والنظام ؟ .

بالله أيها السادة ، قليلا من الحكمة وقليلا من المسئولية ، ولا تستهينوا أبدا بنظام يملك الهياكل الرئيسية للانتاج ، فنحن نفتقر إلى النظام الرأسمالى السليم الذى هو دعامة أية ديموقراطية ليبرالية حقيقية.

ولا تنسوا أنه قبل سنوات ست فقط بطش بكم هذا النظام بين عشية وضحاها ، ولم ينقذكم سوى الصدفة وحدها ـ صحيح أن الصدفة اعتمدت على العنف الفردى ، ولكن من يضمن أن تتكرر التجربة ؟ .

دعونا ـ اذن ـ ندعو مع السيد المسيح هذا الدعاء : اللهم لا تدخلنا فى تجربة ! .

ومـــاذا بعـــد عـــودة طـــابـــا وانـتـــهـــاء حـــــرب أكـــتـوبـر؟ *

أعتقد أنه بانزال العلم الاسرائيلى من فـوق منطقـة طابا ، ورفـع العلم المصرى مكانه ، تكون الخصومة بين مصر واسرائيل قد انتهت ، وتكون حرب أكتوبر قد انتهت من الناحية الفعلية ، وانطوت صفحة الحرب بين مصر واسرائيل ، التى بدأت باعلان قيام دولة اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وتكون هذه الحرب ـ كما تنبأ السادات ـ هى آخر الحروب .

ومما لا شك فيه أن قليلين فى هذا الوطن وفى العالم العربى لن يسعدوا كثيرا بنزول العلم الاسرائيل وانتهاء الخصومة بين مصر واسرائيل ، لأن وجود هذا العلم كان يمدهم على الدوام بما يدعم قضيتهم الخاصة فى التظاهر بالتشدد فى الوطنية والقومية ، ويبرر ـ فى الوقت نفسه ـ العمل لحساب القوى العربية التى تناصب مصر العداء ، وتحاول أن ترمى النظام السياسى فيها

* أكتوبر فى ٢٦ /٣/ ١٩٨٩

بالتفريط ، بعد أن اتهمته بخيانة المصالح المصرية والعربية ، وتجند الذين يقتلون الدبلوماسيين على أرض مصر المستقلة والحرة باسم التحرير ! .

وهؤلاء هم الذين راهنوا منذ البداية على فشل الحل السلمى - دون أن يجندوا أية قوة للتحرير ! وأدانوا مبادرة القدس ، ووضعوا أسماء من أيدوها فى قوائم المقاطعة السوداء المشبوهة ، وعلى رأسهم نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وأنيس منصور وصاحب هذا القلم ، وهللوا لقرار الدول العربية قطع علاقاتها السياسية مع مصر ، ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس ، بل اعتبروه قرارا مخففا كان يجب أن يكون أكثر شدة ! . بل هربوا من مصر بأقلامهم ليضعوها فى خدمة أشد الدول العربية عداء لمصر ، وأصدروا المجلات بالأموال المشبوهة ، وسطروا المقالات التى تسخر وتدين وتندد بالنظام السياسى فى مصر ، وكونوا الثروات على حساب مصر ، بينما كان النظام السياسى يخوض أكثر المعارك السياسية شراسة من أجل تحرير سيناء .

وقد رأينا تعاسة هؤلاء لنزول العلم الاسرائيلى من فوق منطقة طابا ، حين أخذوا يهاجمون النظام غداة توقيع الاتفاق الأخير بشأن طابا ، ويرمونه بالتفريط والتهاون، لأنه قدم بعض التنازلات - التى لا تخلو منها عادة أمثال هذه الاتفاقات ، التى تقوم على التفاوض وليس على فرض الرأى على الخصم بالقوة المسلحة .

نعم ، رأينا من يرمى النظام بالتفريط لأنه سمح بالتعامل فى هذه المنطقة بالعملة الاسرائيلية ، وهى الشيكل !. ونسى أن المصريين أنفسهم يتعاملون فى بلدهم بالدولار والجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى والمارك الألمانى ! وأن هناك بعض شركات القطاع العام التى تشترط على المواطن المصرى الدفع بالدولار !

ولكنهم يفضلون بقاء العلم الاسرائيلى على منطقة طابا على هذا التنازل ! .

أو رأينا من يتهم النظام بالتفريط لأنه قدم بعض التسهيلات للسياح الاسرائيلين للدخول إلى هذه المنطقة لمدة أسبوعين فى ظل العلم المصرى، اذا كانوا يفضلون دخولهم فى ظل العلم الاسرائيلى الذى كان يمدهم بأدوات التهييج والاثارة اللازمة والظهور بمظهر الغيرة على أرض الوطن!

بل رأينا من يتفق مع المتطرفين الاسرائيليين فى القول بأنه كان من المصلحة هدم فندق سونستا ! تحت الزعم بأن اسرائيل تتخذ منه موقعا للتجسس على مصر والمنطقة العربية ! ـ أى كما لو كان هذا الفندق قمرا صناعيا ، أو لم تكن ايلات تقع على بعد خطوات منه ، وهى أصلح منه للتجسس !

ومن حسن الحظ أن هؤلاء قلة لا وزن لها ولا تأثير على الرأى العام المصرى ، وبالتالى فلا يجب أن يعوقوا النظام السياسى فى بلدنا عن الدخول فورا فى علاقات بناءة مع اسرائيل ، تخدم مصالح هذا الوطن ، وتفيد فى خدمة القضية الفلسطينية ، واقامة سلام شامل ودائم فى هذه المنطقة المضطربة من العالم ، بعد أن تخلصت هذه العلاقات المصرية الاسرائيلية من الحساسيات التى كان يسببها وجود العلم الاسرائيلى فوق قطعة أرض مصرية هى طابا ، ولم يعد ثمة وطنى أصيل مخلص لمصر يملك حجة وطنية صحيحة يرفعها فى وجه النظام اذا هو طبع علاقاته مع اسرائيل تطبيعا تاما ، على نحو ما هو قائم مع غيرها من الدول الأخرى .

وهذا ما تفعله الدول عادة فى أعقاب الخصومات العادية ، بل والمزمنة . فقد كانت الخصومة بين انجلترا وفرنسا مزمنة قبل الحرب العالمية الأولى بسبب التنافس الاستعمارى ، وكانت الحملة الفرنسية على مصر حلقة من حلقات هذا الصراع ، بل وكادت الدولتان تدخلان فى حرب فى فاشودة المصرية بسبب التنافس على جنوب السودان ، وقد لعبت الحركة الوطنية فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى على حبل هذا

الصراع بين الدولتين ، خصوصا حركة مصطفى كامل . ولكن هذا انتهى الآن ، وأصبحت العلاقة بين الدولتين علاقة صداقة وتحالف .

وكذلك كان الحال بين ألمانيا وفرنسا ، وأبرز مظاهره حرب السبعين التى احتلت فيها ألمانيا (بروسيا بسمارك فى ذلك الوقت) فرنسا . ثم الحربان العالميتان الأولى والثانية اللتان احتلت فرنسا فيهما ألمانيا مع غيرها من الحلفاء . بل انتهى الصراع فى الحرب العالمية الثانية بتقسيم ألمانيا إلى غربية وشرقية . ولكن بعد انتهاء هذه الحرب العالمية الثانية تحول العداء المزمن التاريخى إلى صداقة وتحالف !

وكذلك الحال مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية . فقد شهدت ساحة المحيط الهادى أعنف الحروب بين الدولتين وأشدها وحشية ، واختتمت بضرب هيروشيما وناجازاكى بالقنابل الذرية ! ولكن بعد انتهاء الحرب بسنوات قلائل كانت العلاقة بين الدولتين قد تحولت إلى علاقة تحالف ، على الرغم من أن قوات الولايات المتحدة كانت تحتل اليابان ! بل لقد طلبت اليابان من الولايات المتحدة وقتها بقاء القوات الأمريكية فى أراضيها مؤقتا حتى تمتلك قوات تحميها .

بل إن العلاقات العدائية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، والتى تكتسب صفة أيديولوجية تزيدها حدة ، وتجعل التناقض بينهما مما لا يمكن حله بغير طريق الصراع ـ قد دخلت فى مرحلة جديدة فى عهد جورباتشوف لم تكن تخطر ببال أشد الماركسيين مرونة واعتدالا ، بل انها تمس النظرية الماركسية التى تقوم على صراع الطبقات فى الصميم

وقد كفانا الأستاذ محمد سيد أحمد فى مقاله بالأهرام يوم ١٥ مارس ١٩٨٩ عرض المقال الخطير الذى كتبه المؤرخ السوفيتى الكبير نيكولاى بوبوف ، وهو خبير بمعهد أبحاث العلوم الاجتماعية بموسكو ، فى المجلة السوفيتة «ليتراتورنا جازيتا» ، والذى أعلن فيه أن ستالين يتحمل نصيبا هاما من المسئولية فى اندلاع الحرب الباردة ، ـ مما

يتعارض مع المقولات السوفيتية السابقة بأن الاتحاد السوفيتى كان على الدوام يتبع سياسة سليمة ثابتة لم يحد عنها !

وأهم من هذا المقال التحليل الذى كتبه االأستاذ محمد سيد أحمد تعليقا عليه ، والذى يصور التغيير الذى يحمله المقال المذكور عن صورة العدو. فقد كانت الصورة القديمة للعدو ـ وهى الخاضعة لمنطق الصراع الطبقى ـ لا تعترف بالموقف «المحايد» بين الطبقات المتصارعة ، وتقوم على تصوير الذات بلا عيوب ، وتصوير العدو محملا بها ، مهما كانت المبالغة، الأمر الذى كان يؤدى إلى تقييد القدرة على الانتقال من حالة «المواجهة» إلى حالة «التعاون» ، ويعوق التوصل إلى التسويات .

ولكن الفكر السوفيتى الجديد ، الذى أطلقته «البريسترويكا» ـ كما يقول الصديق الأستاذ محمد سيد أحمد ـ غير هذه الصورة المخالفة للواقع ، التى تفترض فى العدو أسوأ العيوب ، وتجرد الذات منها ، بل أصبحت تطالب بالتخلى عن كلمة و فكرة «العدو » ذاتها أصلا ! وليس معنى هذا اسقاط الحاجة إلى ضرورة مناهضة العدوان ، وكل خروج على القانون الدولى والشرعية الدولية ، ولكن كما أن المجرم لا يوصف بـ«العدو» فى مجتمع ما داخل اطار سيادة دولة ما ، فان «العدو» فى المجتمع الدولى يتعين النظر إليه بصفته «مرتكب جريمة» واجبة التصحيح على نحو يلبى المصالح المشروعة لكافة الأطراف المعنية على اتساع هذا المجتمع الأشمل .

ومن الواضح أن ظروف العصر هى التى حتمت هذا التغيير فى النظرة إلى العدو ، وأصبحت تحتم التعاون . لأن الخطر فى العصر النووى لم يعد مقصورا على حالة نشوب حرب نووية ، بل إنه خطر قائم فى ظل السلام أيضا بسبب الآثار التلويثية للتكنولوجيا العصرية . وقد أنعقد منذ أيام مؤتمر دولى خطير للحيولة دون زيادة تبديد طبقة الأوزون بطبقات الجو العليا نتيجة بعض منتجات التكنولوجيا العصرية .

وفى كلمة موجزة ـ وكما يقول محمد سيد أحمد ـ فإن الأخطار التى تهدد البشرية ككل لم تعد هى التى ترمز لها هيروشيما وناجازاكى فحسب ، بل أيضا تشيرنوبيل ! .

ومعنى هذا الكلام كله ، أنه بعد أن احترمت اسرائيل توقيعاتها بالانسحاب من سيناء ومن طابا ، زالت كل الأسباب التى كانت تدعو مصر إلى التحفظ فى علاقاتها مع اسرائيل ، أو تحول دون تطبيع علاقاتها معها بالكامل ، والاستفادة من مزايا هذا التطبيع والتعاون فى كافة المجالات .

وسوف نجد على الدوام من تلك القلة الهزيلة التى تحارب لغير صالح هذا الوطن ، من يذكّر بقضية فلسطين!

ويجب على هؤلاء ادراك أن مصر التى لها علاقة طيبة مع اسرائيل تستطيع أن تخدم القضية الفلسطينية بأكثر مما خدمتها مصر التى هى فى حالة حرب مع اسرائيل.

بل أنى أقول ـ مع الأسف الشديد ـ أن مصر المحاربة لاسرائيل قد أضرت بالقضية الفلسطينية ضررا بليغا من حيث تريد خدمتها ! والدليل على ذلك تأخر القضية الفلسطينية على طول مراحل الصراع العربى الاسرائيلى .

فقد تحولت من قضية تصفية اسرائيل إلى قضية تصفية آثار العدوان، إلى قضية الاعتراف باسرائيل مع اقامة دولة فلسطينية ! وكانت حرب ١٩٤٨ قد انتهت بضياع نصف فلسطين ، فانتهت حرب ١٩٦٧ بضياع بقية فلسطين ومعها سيناء والجولان وغزة ! ولم تسفر حرب أكتوبر ـ بكل ما حققنا فيها من نصر العبور الخالد والتاريخى ـ الا عن تحرير ١٥ كيلو مترا على طول الشاطىء الشرقى لقناة السويس ، بينما بقيت الجولان وغزة فى يد اسرائيل حتى الآن ! .

وأزعم أنه لولا الجهود السياسية الدبلوماسية التى بذلها كل من الرئيس السابق السادات والرئيس مبارك ، لكان وضع سيناء الآن هو نفس وضع الجولان والضفة الغربية وغزه ، التى تحتلها كلها القوات الاسرائيلية إلى الآن ـ حتى تتهيأ الظروف لحرب أخرى يتفق عليها العرب مع مصر ، أو تخوضها مصر مع سوريا كما حدث فى عام ١٩٧٣، وقد تنتهى ـ فى أحسن الفروض ـ بنفس النتيجة التى أسفرت عنها الجهود السياسية الدبلوماسية ، وهى تحرير سيناء ! وقد لاتسفر عن ذلك .

وفى هذا الصدد لا يجب علينا أن ننسى أن حرب ثمانى سنوات بين العراق وايران لم تنته بهزيمة ساحقة لأى من الطرفين ، كما أنها لم تنته بنصر حاسم ، ومازالت ايران تشكل خطرا كامنا يجب الاستعداد له ، كما أنه لم تعقد حتى الآن معاهدة سلام بين البلدين*.

وهذا العجز عن تحقيق نصر حاسم فى أى حرب تخوضها دولتان فى هذا العصر ـ هو أبرز سمات هذا العصر . فحتى الاتحاد السوفيتى ـ وهو دولة عظمى ـ لم يستطع تحقيق نصر حاسم فى أفغانستان ! وقد عجزت الولايات المتحدة ـ قبله ـ عن تحقيق نصر فى فيتنام .

بل أزعم أن الدولة الوحيدة التى استطاعت تحقيق نصر حاسم فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت هى اسرائيل فى حرب يونيه ١٩٦٧ ، ثم ـ بعد ذلك ـ عجزت عن تحقيق هذا النصر فى حرب أكتوبر ، بل عجزت عن تحقيق هذا النصر فى لبنان ، كما أنها لم تستطع أن تطفىء الانتفاضة الفلسطينية .

وربما كانت عظمة السادات الحقيقية تكمن فى أنه كان أسبق الحكام العرب إلى ادراك حقائق هذا العصر ، وكان يملك الشجاعة الكافية لكى

---

* لم يكن أحد يتنبأ فى ذلك الوقت بأن الخطر قادم من العراق !

يتصرف وفق قواعدها ، وقد أدرك الرئيس محمد حسنى مبارك هذه الحقائق أيضا ، وكان من الشجاعة بحيث أكد على الدوام تصميم مصر على المضى قدما فى سياسة السلام مع اسرائيل ، جنبا إلى جنب مع سياسة التضامن بين مصر والعرب التى وصل فيها إلى حد ابرام اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى .

وحين عجز الآخرون عن فهم هذه الحقائق ، بقيت أراضيهم تحت الاحتلال الاسرائيلى إلى الآن واضطرت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات إلى تغيير تكتيكها واستراتيجيتها مؤخرا تحت ضغوط الانتفاضة الشعبية ، والا كان عليها أن تلقى مصير حكومة فلسطين البائدة !

ومن هنا فان على النظام السياسى في مصر أن يرسم سياسة جديدة تستفيد من المتغيرات التى حدثت فى العلاقات المصرية الاسرائيلية بنزول العلم الاسرائيلى من فوق منطقة طابا .

فمن الثابت الآن أن اسرئيل على الرغم من مماطلاتها المعتادة ـ المقترنة بالشخصية اليهودية ـ حريصة على علاقاتها مع مصر ، وعلى اقامة هذه العلاقات على أساس من التكافؤ والإحترام المتبادل . كما أن مشاعر الشعب الإسرائيلى نحو مصر قد تغيرت ، ويتمثل ذلك فى ظهور حركة «السلام الآن » القوية المؤثرة ، وفى الأصوات العاقلة التى كانت ترتفع فى داخل إسرائيل تساند حق مصر فى كل الخلافات السابقة ، ويتمثل كذلك ، فى اقبال الإسرائيليين على السياحة فى مصر بأعداد متزايدة .

وقد تغيرت مشاعر الشعب المصرى ازاء إسرائيل كذلك ، كما تمثل فى مساندته مبادرة السلام ، وتأييده للمعاهدة المصرية الإسرائيلية ، ووقوفه وراءالنظام السياسى فى مصر فى وجه العناصر المتاجرة بالقضية الفلسطينية ، التى تتظاهر بالتشدد والتطرف فى الوطنية والقومية .

ومما لاشك فيه أن لدى مصر ماتقدمه لاسرائيل ، ولدى اسرائيل ما تقدمه لمصر ، وصحيح أن التعاون ـ خصوصا فى مجال الزراعة ـ

يمضى منذ زمن فى الخفاء ، ولكن كل ألوان التعاون يجب أن تظهر فى العلن ، وأمامنا نموذج التعاون الأمريكى السوفيتى فى برامج الفضاء !

ويمكن أن تلعب وسائل الاعلام دورا هاما فى بناء الثقة بين البلدين ، فى عصر لم يعد فيه غالب ولا مغلوب ، ولا منتصر ولا مهزوم ، بل أصبحت الأخطار تهدد الجميع ، وصارت تتطلب تعاون الجميع . كما أنه يمكن تكوين لجان مصرية إسرائيلية مشتركة لبحث ميادين هذا التعاون.

وأعتقد أنه إذا تم ذلك فانه يمكن أن يرسم أمام الإسرائيليين أنموذجا يوضح لهم أهمية السلام بينهم وبين جميع العرب ، ويشجعهم على تسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة ، واقامة علاقات طيبة مع الدول العربية تعيد إلى هذه المنطقة المضطربة والملتهبة من العالم هدوءها واستقرارها وأمنها من جديد .

الخطأ الذى وقع فيه كارل ماركس وأنيس منصور!

أكتوبر فى ١ / ١٢/ ١٩٩٠

تميز المثقفون المصريون على مدى التاريخ بتمردهم الفكرى على مايرد إليهم من أفكار عبر الحدود المصرية ، فهم يُعْمِلون فكرهم باستمرار فى كل ما يصل إليهم من أيديولوْجيات ، ويقبلون منها مايتفق مع تراثهم الحضارى ، وينبذون ما لا يتفق ، ويغيرون فيها ما يشاءون !. وينطبق هذا على العصور القديمة ، كما ينطبق على العصر الحديث . كما انه ينطبق على المثقفين من رجال الدين وعلى المثقفين من العلمانيين .

فعندما دخلت المسيحية مصر لم تدخل على يد السلطة الرومانية ، وإنما دخلت رغم ارادة هذه السلطة ، وانتشرت فى ظل اضطهادها ، حتى تمت للدين الجديد الغلبة فى عصر قنسطنطين الأول .

ولكن المصريين لم يقبلوا المسيحية كما وصلت إليهم ، وإنما أعملوا فكرهم

فيها ، وخرجوا بتفسيرهم الخاص لطبيعة السيد المسيح الذى انقسم إلى مذهبين ، فقد رأى أريوس « أن » الآب» هو الاله الحق فى مقابل الابن الذى ليس الها حقا ، فهما متعارضان بالضرورة على أساس التعارض بين غير المخلوق والمخلوق ، بينما رأى « أثناسيوس» العكس تماما ، وهو مساواة الابن للآب فى الجوهر .

وقد أثرت اجتهادات المصريين فى كل العالم المسيحى ، فاعتنقت بيزنطة والشرق كله آراء أريوس واعتنقت غالبية المصريين آراء أثناسيوس ، الذى اتخذت حركته شكل جهاد دينى يصطبغ بصبغة مصرية ضد الامبراطور الأريوسى . وكان على يد المصريين أن نشأت الرهبنة فى الدين المسيحى، ولم تكن به أصلا ، عندما انتشر رجال الدين المسيحيين المصريين فيما بين صحراء وادى النظرون إلى مابعد طيبة هربا من الاضطهادات الدينية التى أنزلها الأباطرة الوثنيين بساحة المسيحيين ، ثم وضع أثناسيوس نفسه على رأس هذه الحركة فى صراعه ضد الأريوسية.

وهذا الذى حدث فى العصور القديمة والوسطى حدث فى العصر الحديث مع الماركسية . لقد كان جوزيف روزنتال هو رائد الشيوعية فى مصر ، ومؤسس أول حزب شيوعى فيها فى عام ١٩٢٠ فى الاسكندرية من العناصر الاجنبية ، وعندما أراد أن يضم إليه العناصر الوطنية من أمثال سلامة موسى وحسنى العرابى وعبد الله عنان والدكتور على العنانى ، لم تدخل هذه العناصر الحزب على أساس التسليم بالمبادئ الماركسية ، وانما على أساس اختيار المناسب منها للظروف الاجتماعية المصرية ، ورد «مايتنافر منها مع طبيعة الوئام الانسانى العام »!ـ على حسب تعبير الدكتور على العنانى ـ ثم لم تلبث بضعة أشهر حتى خرجت من الحزب حين أعلن اعتناقه المذهب الشيوعى علانية ، وانضم إلى الدولية الشيوعية الثالثة .

ومنذ ذلك الحين كان الصراع على الدوام يدور داخل الحركة الماركسية بين الذين يقبلون الماركسية على علاتها وبين الذين يُعملون فكرهم فيها ، فيقبلون منها ما يتفق مع تراثهم الحضارى ، ويرفضون مالا يتفق .

وبصفة عامة فان أكبر مشكلتين قسمتا الماركسيين المصريين فكريا كانتا : الموقف من الدين ، والموقف من الطبقة والوطن .

أما بالنسبة للموقف من الدين فلم يقتنع كثير من الماركسيين بفكرة المادية الفلسفية القائمة على الالحاد ، لاختلاف دور الدين فى مصر عن دوره فى أوروبا ، واختلاف رجال الدين فى مصر عن رجال الدين فى أوروبا . فقد كان دور الدين فى مصر ايجابيا فى معظم الأحوال ، اذ كان عنصرا هاما من عناصر المقاومة الوطنية ضد الغزاة ـ هكذا كان دور الدين فى حركة المقاومة ضد الرومان فى العصر المسيحى ، وهكذا كان دوره فى حركة المقاومة ضد الغزاة فى الحروب الصليبية أولا ، ثم عند الغزوة الاستعمارية الثانية التى بدأت بالحملة الفرنسية ، واستمرت على طوال القرن التاسع عشر .

أما رجال الدين فى مصر فلم يلعبوا نفس الدور السلبى الذى لعبه رجال الدين فى أوربا ، لسبب بسيط هو أن الأسلام لم يعرف رجال دين مقدسين ، وانما عرف فقهاء وعلماء فى الدين . وبالتالى فلم يلعب رجال الدين فى مصر دور الوساطة بين السماء والأرض كما جرى فى أوروبا ، ولم يكونوا أداة من أدوات الحكم الاستبدادى كما كان الحال بالنسبة لرجال الدين فى أوروبا ، بل كانوا على رأس زعماء المقاومة ضد الغزاة ، وأيضا ضد الاستبداد الشرقى على مدى العصر المملوكى أو العثمانى ، أو على طوال الاحتلال البريطانى .

أمـا بالنسـبـة للمـوقف من الطبـقـة والوطن ، فلم يسلم كـثـيـر من الماركسيين المصريين بفكرة الأممية تسليما مطلقا على حساب القومية أو الوطنية المصرية .

وقد رأينا شـاهدا على ذلك فى العشرينات فى الانشـقـاق الذى وقع من جـانب العنـاصـر الوطنيـة على الحـزب الشـيـوعى عندمـا انضم إلى الدولية الثالثة .

كمـا رأينا شـاهدا آخـر فى السنين الأخيـرة فى وقـوف كـثـيـر من الماركسـيين إلى جـانب مـبـادرة القـدس التى قـام بهـا الرئيس الراحل السادات ، رغم وقـوف الاتحـاد السـوفيـتى ضدها ، منطلقين فى ذلك من مصلحة وطنية بحتة وليس من مصلحة أممية .

وعلى هذا النحـو فقـد اخـتلف كـثـيـر من الماركـسـيين المصـريين عن الماركسيين الأوروبيين فى أنه بينما قبل الأخيرون الأيديولوجية الماركسية على علاتها ، فـان الماركسيين المصـريين كـانوا يخـتـارون منهـا مـا يسـتـقـر لديهم صحته من مبادىء وفقا لتاريخهم الحضارى ! .

فقد كـان المرحوم يوسف صـديق ـ أحـد كـبـار قـادة ثورة ٢٣ يوليـو ـ مـاركسـيـا ، ولكن ذلك لم يمنعـه من الحـج إلى بيت الله الحـرام ، لأنه كـان مؤمنا بالله .

وقـد روى لى الأسـتـاذ خـالد مـحـيى الدين قـصـة اعـتناقـه للمـبـادىء الماركسية ، فقال إنه بدأ حياته فى الاخوان المسلمين ! وفى احدى المرات جـاءه ضـابط بكتـاب فى الماركـسـيـة هـو : «الاقـتـصـاد مـحـرك التطور الاجتماعى» لجارودى ، فتأثر بهذا الفكر ، ولم يجد فيه ـ وفق روايته لى ـ أى تعارض بينه وبين الاسلام ، ولم ير فيه ما يصرفه عن دينه .

وفى فـتـرة تأليف حـزب التجمـع زارنى خـالد مـحـيى الدين فى بيـتى بمصـر الجديدة فى أحـد أيام الجـمـعـة ، وعند سـمـاع الأذان توجـهنا مـعـا

إلى جامع الامام على ، وكان يهرع فى سيره ، وكنت أطمئنه بأننا سوف نصل فى الوقت المناسب ! .

وقد خدم المفكر الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى الفكر الاسلامى الدينى أكثر مما خدمه معظم علماء الأزهر منذ أيام الشيخ محمد عبده وعلى عبد الرازق ومصطفى عبد الرازق ! .

ومن الطريف ماورواه لى أحد كبار الماركسيين * الذين اعتقلوا فى حركة ٣ـ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، وكان حبسه فى زنزانة منفردة ، فقد ذكر أنه قرأ القرآن كاملا ثلاث مرات طوال أيام حبسه ! .

لماذا إسوق هذا العرض التاريخى ؟ . اننى أسوقه تحية للصديق أنيس منصور !

فقد أراد تحيتى فى مقاله بعدد «أكتوبر» التذكارى الصادر فى ٣ نوفمبر ١٩٨٥ ،فأورد مناسبة اتصالى الأول به ، عندما نشر لى مشكورا تصحيحا لخبر نشره فى المجلة عن لقاء حضرته فى واشنطن بين عدد من علماء مصر واسرائيل ، اعتبرته محرفا ، اذ وصف اللقاء بأنه كان سريا ، بينما كان علنيا ، ولم يكن ثنائيا بل كان دوليا . ثم تفضل فحيا منهجى التاريخى ووطنيتى ، ووصفنى بأننى «شيوعى سابق» ! .

ولم أكن حتى كتب الصديق أنيس منصور مقاله أعتقد أنه يتصورنى «شيوعيا سابقا» ، لقد كنت أعرف أنه يعرف أننى كاتب يسارى ، أما شيوعى فهذه قضية أخرى مختلفة تماما .

ومن الغريب أننى اكتشفت فى نفس الأسبوع آخرين يعتقدون بأننى لست شيوعيا سابقا فحسب ، بل اننى شيوعى لا حق وملحد أيضا ! .

فكم كان طريفا عندما كنت أتحدث مع الأستاذ عبد الحكيم طه ، بقسم التصحيح فى مجلة أكتوبر ، وهو عالم دينى فاضل ،اعتاد أن يحيينى

---

* د . رفعت السعيد

دائما عند اللقاء بحفنة من «البونبون» ، وتطرق الحديث إلى ذات الجلالة ، فاذا به يتوقف فجأة ويتفرس فى وجهى ويقول :«أفهم من ذلك أنك مؤمن؟»

ونظرت اليه ذاهلا وأنا أقول :«طبعا» ! واذا به يسر سرورا كبيرا ، ويضع يده فى درج مكتبة ليمنحنى حفنة أكبر ، ويقول : «كنت أعجب بك كاتبا ، ولكنى كنت أشفق عليك من عذاب النار لأنك شيوعى ملحد ، والآن فانى اطمأنت عليك ، وأنت تستحق هذه المنحة من البونبون»! .

وقد كان الموقف الأكثر أثارة حين كنت أحاضر طلبتى بعد ذلك بأيام، وتعرضت لمنهج البحث التاريخى ، وضرورة ألا يقبل المؤرخ الروايات الشفوية أو المكتوبة الا بعد تمحيصها والتحقق من صحتها ، وحذرت من أن الصور المنطبعة فى أذهان الناس لبعض الأشخاص أو الوقائع لا تنمحى بسهولة . واستدللت بواقعة الأستاذ عبد الحكيم طه الذى كان يعتبرنى شيوعيا ملحدا ، وبتحية الصديق أنيس منصور التى اعتبرنى فيها شيوعيا سابقا . واذا ببعض الطلبة يقبلون على مكتبى بعد المحاضرة يعربون عن سرورهم لأنى أزلت الفكرة التى كانت قائمة فى أذهان بعضهم بأنى شيوعى ملحد !. وذهلت ، فلم أكف فى محاضراتى على طوال السنين الطويلة السابقة عن ترسيخ الايمان بالله فى عقول شباب الطلبة ، فهل كانوا يظنون هذا واجبا مفروضا على أداؤه بحكم وظيفتى الجامعية ، وأنه يخالف معتقداتى الشخصية ؟ .

وحقيقة الأمر اننى لم أكن فى حياتى شيوعيا سابقا أو لا حقا ! . فوصف « شيوعى » يطلق على الذين اشتغلوا بالحركة الشيوعية ، سواء فى شكل سرى أو علنى . ولم يسبق لى فى حياتى أن التحقت بهذه الحركة ، أو شاركت فى نشاطها بأى شكل من الأشكال . فأنا أنفر من العمل السرى بالغريزة ، ولا أستطيع أن أعمل الا فى النور وفى اطار شرعى .

وقد كان أول نشاط سياسى حزبى لى هو اشتراكى فى تأليف منبر اليسار ، الذى تحول فيما بعد إلى حزب التجمع ، لأنه كان منبرا شرعيا.

وقد اشتركت فى تأليف هذا الحزب بحكم انتمائى الطبقى والفكرى ، فلم أنشأ فى طبقة اقطاعية أو رأسمالية ، وانما نشأت فى طبقة عمالية ، إذ كان والدى ـ دون أفراد أسرته جميعا ـ عاملا وزعيما عماليا ووفديا متطرفا . وقد أدخلنى الأزهر بعد أن حفظت القرآن الكريم، نظرا لأن التعليم فيه بالمجان ، ولكنى برمت بنظام التعليم فيه ، فا ستأذنت والدى فى العمل واكمال تعليمى كما يروق لى على حسابى الخاص ، وهو مافعلت ، وفى ذهنى أنموذج طه حسين الذى تعلم فى الأزهر وأكمل تعليمه فى الجامعة .

ومن الغريب أن بعض المتاجرين بالطبقة العاملة وبآلامها فى حزب التجمع ، لم يجدوا من نقيصة فى حياتى يعايروننى بها ـ عند ما دب الخلاف بينى وبينهم على سياسة مصر الخارجية ـ الا هذا الانتماء للطبقة العاملة !

وقد أغضبنى هذا كثيرا ، فقد كنت أعتز بانتمائى لطبقة تحكم نصف العالم المتمدن بينما كانوا ينتمون لطبقة هامشية تعيش على هامش العملية الانتاجية ، وقد كشفوا بذلك عن وجوههم القبيحة وخداعهم للطبقة العاملة ومتاجرتهم بمبادئها واحتقارهم الدفين لها . ولكنى آثرت ترك المحاسبة للطبقة العاملة نفسها .

أما عن انتمائى الفكرى ، فلم يكن من المعقول أن انتمى لفكر الطبقة التى تستغل الجماهير وتضيق عليها سبل الحياة ، لسبب بسيط هو أننى عانيت ـ ومازلت أعانى ـ من هذه الطبقة فى حياتى اليومية مع الجماهير. وقد كانت أهمية الفكر الماركسى هو وقوفه إلى جانب الطبقات التى تعانى من الاستغلال ، كما أنه كان يتضمن نظرية فى فهم تطور المجتمع البشرى وحركة التاريخ تعتبر من أدق وأصوب النظريات العلمية. ولذلك كان من الطبيعى أن يجتذبنى لدراسته دراسة وافية .

على أنه إلى جانب ذلك فان الفكر الماركس احتوى على الفلسفة المادية ، التى تنكر وجود الخالق ! وكان على اتخاذ موقف من هذه الفلسفة ، ولكنى توصلت عن طريق العقل إلى أن وجود الله حقيقة ثابتة على رأس الحقائق، وأنه إذا كان كل من الماديين والمثاليين لم يشهدوا بداية الخليقة ، وانما يعتمدون فى نظرياتهم على العقل ، فان هذا العقل يقول انه لايمكن أن يحدث فعل بدون فاعل ، وهذا الفاعل لابد أن يكون موجودا قبل حدوث الفعل ، فلا يحدث قتل بدون قاتل يكون موجودا قبل القتل ، ولايحدث أكل بدون آكل ، والآكل يكون موجودا قبل عملية الأكل ، ولايحدث ضحك بدون ضاحك و الضاحك لابد أن يكون موجودا قبل أن يحدث الضحك ، والخلق لايمكن أن يحدث بدون خالق ، والخالق لابد أن يكون موجودا قبل حدوث الخلق!

وفوق ذلك فان كل شىء يتجه إلى هدف محدد له سلفا ، وينمو لكى يكون شكلا معينا مرسوما له من قبل ، والا كان نموا سرطانيا لاهدف له سوى التكاثر المخل بالتوازن ! ولكن الكون متوازن توازنا دقيقا ، وتحكمه قوانين لم يطرأ عليها خلل منذ بدء الخليقة ، والخلايا تنمو لكى تكوّن أجساما بعينها حُددت سلفا ، ولاتنمو لكى تكون ما يروق لها ! . والكواكب والأجرام تخضع لنظام يحكمها ، ولاتتحرك وفق هواها ، وهذا النظام لابد أن يضعه خالق ، هو خالق هذا الكون!

لهذه الأسباب ، التى هى مجرد نماذج للتفكير الموصل إلى ادراك وجود الله ، فقد رفضت الفلسفة المادية ، التى رأيت أنها لا تتفق مع العقل .

وفى الوقت نفسه ، وفيما يتصل بحكم الطبقة العاملة فى المرحلة الاشتراكية ، فقد رأيت أن التجارب التاريخية التى جرت حتى الآن فى البلاد الاشتراكية ، مثل الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية ، قد أثبتت أن هذه الطبقة مازالت بعيدة عن الحكم حتى الآن ! ، فلم ينتقل

الحكم إليها من يد الطبقة الرأسمالية ، وانما انتقل الحكم إلى يد الطبقة الجديدة التى تتكون من رجال الحزب الشيوعى ، والتى تفرض دكتاتوريتها بُزعم أنها ممثلة الطبقة العاملة . والمثال على ذلك فى بولندا حيث وصل الصراع ذروته بين نقابات العمال بزعامة ليش فاليسا وبين المؤسسة الشيوعية الحزبية والحكومية .

ولم يكن فى وسعى تجاهل هذه النتائج لتطبيق النظم الاشتراكية ، وكان علىّ أن أخضعها للفحص العلمى ، فى اطار التفسير المادى للتاريخ، الذى أنا مقتنع به كنظرية علمية بالغة الدقة فى تفسير الظواهر التاريخية والسياسية وتطور المجتمع البشرى .

وقد تبينت أن ماركس قد أخطأ خطأ فادحا حين تصور أن وسائل الانتاج سوف تنتقل إلى يد الطبقة العمالية من يد الطبقة الرأسمالية ، وسوف يترتب على ذلك انتقال الحكم إلى يدها ، وفقا لنظرية أن الذين يملكون يحكمون ! . فقد كان من المستحيل أن يحدث هذا الانتقال من الناحية الفعلية ـ كما كان الحال بالنسبة للطبقة الاقطاعية ثم الطبقة الرأسمالية ـ بعد الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ! ، وانما كان المعقول أن يكون الانتقال من الناحية النظرية فقط ، لأن الملكية سوف تكون جماعية ، أى فى الحقيقة تكون ملكا للدولة ! . ولما كان الحزب الشيوعى هو ممثل هذه الطبقة وهو الذى يحكم باسمها ، فقد كان من الطبيعى أن يحل محل الطبقة الرأسمالية فى الحكم !

وفى الوقت نفسه ، لما كانت الطبقة العمالية لاتملك من الناحية الفعلية ، فقد كان مستحيلا عليها أن تحكم ! ، لأن الذين لا يملكون لا يحكمون ـ وفقا لماركس نفسه .

وهذا هو السبب فى أن هذه الطبقة لا تتمتع بحريات سياسية تماثل تلك التى تتمتع بها الطبقة العمالية فى المجتمعات الرأسمالية ، والتى حصلت عليها من خلال صراعها الطويل ضد الرأسمالية ، والتى تتيح

لها المشاركة فى الحكم واسقاط الحكومات ـ لأن النظام الشمولى الذى يسود المجتمعات الاشتراكية بحكم وجود طبقة واحدة ، لا يتيح فرصة العمل السياسى التى تتيحها النظم الليبرالية القائمةعلى تعدد الطبقات والأحزاب ! . وفى الوقت نفسه ، فان انتهاء الصراع الطبقى فى المجتمعات الاشتراكية قد أنهى بالضرورة ثورية الطبقة العاملة فيها ، خصوصا بعد أن أصبحت ـ من الناحية النظرية البحتة ـ تملك وسائل الانتاج . وهذا هو المأزق التاريخى الذى انتهت اليه .

الفصل السادس

عن ثورة يوليو والناصريين

حملة قميص عبد الناصر .. وشهداء الناصرية *

تفضلت جريدة «صوت العرب» التى تنطق بلسان الناصريين ، بهجائى سجعا منذ بضعة أسابيع ، لما تصورته من مهاجمتى للرئيس الراحل عبد الناصر . وكانت تلك هذه المرة الأولى التى أسمع فيها عن هذه الجريدة ، التى يرأس تحريرها الصديق عبد العظيم مناف . ولم أغضب للهجوم ، لأنه يدخل فى إطار المشروع من الخلاف فى الرأى ، ولم ينزل إلى مستوى الاسفاف الذى تعوّدتْ عليه ـ للأسف الشديد ـ بعض الأقلام الأخرى التى تستخدم لغة حوارى شارع محمد على سابقا فى مهاجمة خصومها ، وتزعم مع ذلك التقدمية والثورية . أو تفترى عليهم الأخبار الكاذبة ! .

ومع متابعتى للأعداد التالية من الجريدة ، والأعداد السابقة التى حصلت عليها ، وعلى الرغم من أن كثيرا من الأقلام التى تكتب فى

* الوفد فى ١٩٨٧/١/٢٢

الجريدة هى أقلام أكن لها الاحترام ، وتربطنى بأصحابها صلات قديمة ، إلا أن السؤال الذى كان يلح فى ذهنى هو الهدف من الجريدة فى هذه المرحلة التاريخية التى تجتازها بلادنا ، والمنطلقات الفكرية التى تنطلق منها ، والقوى السياسية التى تنطق بإسمها .

فمن الواضح أن الجريدة قد كرست معظم صفحاتها للدفاع عن عبد الناصر ، الأمر الذى حيرنى كثيرا ، فهل يحتاج عبد الناصر إلى دفاع ؟. لقد كان عبد الناصر زعيما أردنا أو لم نرد ! ، وقد ترك بصمته فى تاريخ مصر بما لايستطيع مؤرخ أن يمحوها ! ، وقد كتبت فى دراستى التاريخية عن حرب يونية ١٩٦٧ التى صدرت تحت عنوان «تحطيم الآلهة» أصفه بأنه كان أنقى وأطهر ما فى ثورة يوليو ! . وانجازاته فى تغيير البناء التحتى بالاصلاح الزراعى والتأميم لاينكر تقدميتها أحد ! ، وقد وصفت عصره بأنه عصر «الاستقلال الوطنى الحقيقى الذى لم تشهده مصر منذ قرون» ! ، كما أن نقله مصر من مرحلة الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى تشهد بها مصانع القطاع العام الضخمة التى تلعب دورا أساسيا فى حياة البلاد الاقتصادية الحالية ! .

هذه الانجازات التى حققها عبد الناصر لاتحتاج إلى دفاع ، ولا تحتاج إلى صدور جريدة أسبوعية تدافع عنها ، ولكن الجريدة تحاول أن تظهر عصر عبد الناصر كما لو كان عصر انجازات فقط ، وتحاول طمس سلبيات حكمه طمسا تاما ، أو تصويرها فى صورة ايجابيات ! أو تبريرها بما لايصلح من الحجج والذرائع ـ الأمر الذى يُظهر الغرض الحقيقى ، وهو البحث عن دور لفلول نظام حكمه ، وتهيئة السبيل لهم للعب دور سياسى فى هذه المرحلة من حياتنا السياسية !

وقد نسيت الجريدة أن التاريخ لايعود إلى الوراء ، وأنه لا مكان فى العالم للمنهزمين ، وأن الدور التاريخى للناصرية قد انتهى إلى غير رجعة، وعلى شعبنا أن يتخلص منها ومن آثارها السلبية ، ويستبقى آثارها الايجابية ، ويشق طريقه إلى نظام أفضل .

وليس معنى ذلك أننى أرى أن النظام الحالى فى مصر ، الذى تثرى فيه أقلية طفيلية على حساب الكادحين ، هو النظام الأفضل ، وإنما أعنى أن الناصرية لم تعد النظام الذى يصلح لشعبنا ، وأن الناصريين لم يعودوا صالحين لحكم هذا الشعب ، بعد أن أولاهم من الثقة ما لم يوله لأحد فى تاريخه ، فلم يبادلوه شيئا من هذه الثقة ، بل قيدوا حرياته كما لم يقيدها أحد ، وهزموا جيشه ، وبددوا ثرواته فى حروبهم الفاشلة ، وفرضوا دكتاتوريتهم العسكرية ، وزيفوا شعارات الديموقراطية ، وشوهوا التجربة الاشتراكية بما أساء إلى اسم الاشتراكية وهيأ السبيل للردة الرأسمالية .

وكل هذه السلبيات لايغفرها تاريخ مصر لأحد ، خصوصا إذا أصر عليها ! . ذلك أن رفع شعار الناصرية ليس له معنى إلا التمسك بكل من السلبيات والايجابيات . فالناصرية ليست فكرا أو مذهبا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وإنما هى تجربة تاريخية مرت بمصر بحسناتها وسيئاتها ، ولم يعرف التاريخ قوة سياسة تنتسب إلى تجربة تاريخية معينة ، إلا إذا كانت تتمسك بمفردات هذه التجربة ، وتراها صالحة للتطبيق مرة أخرى ، وتنوى اعادة تطبيقها إذا أتيحت لها الفرصة للقفز إلى الحكم ! .

ولقد حاول عبد الناصر نفسه تصحيح تجربته التاريخية بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ القاسية ، بعد أن تبين له أن نظام الحكم الذى أقامه لم يكن نظاما صالحا - أو على حد قوله فى جلسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يوم ٣ أغسطس ١٩٦٧ :

«أعتقد أنه من متابعة الأحداث التى جرت أخيرا وتحليلها بدقة يتبين لنا أنه لم يكن لدينا نظام سليم ، لم يكن لنا System سليم» .

ثم قال : «أنا رأيى أن نعمل فورا على تغيير النظام الـ System اللى ماشيين عليه ، لأنه لازم فيه خطأ ، والمعروف أن نظام الحزب الواحد تحدث فيه دائما صراعات فى القمة على السلطة . . لذلك أنا شايف

ضرورةتغيير نظامنا ، بحيث لايسمح النظام الجديد لشخص أو لشلة غير واعية أو جاهلة سياسيا أن تحكم البلد ـ البلد التى أعطتنا ثقتها المطلقة بلا حدود ..» ، إلى آخره .

بل لقد أدان عبد الناصر نظام حكمه ادلنة بليغة بقوله فى نفس الاجتماع : «تصوروا أننا أكبر هيئة سياسية فى البلد (اللجنة التنفيذية العليا)، وكان عددنا سبعة أعضاء فقط ، ولم نتكلم ! ولم نقل الحقائق فى وقتها ! . هذا يعنى أن النظام تدهور ، وتدرج فى السقوط إلى حد أننا شعرنا بالخوف من أن نتكلم !

« من جانبى ، أنا أعترف وبانقد صريح أنى أخطأت عندما تركت الاشراف على الجيش منذ عام ١٩٦٢ بحيث لم أعد على علم بما يحدث فيه .. ان النظام الحالى استنفد كل مداه ولابد من نظام جديد» .

والسؤال الذى يأتى بعد هذه النصوص الصريحة البليغة : إذا كان عبد الناصر نفسه قد اعترف بأن نظامه قد استنفد كل مداه ، وإذا كان قد اعترف بأن النظام الذى أقامه لم يكن نظاما سليما ، وإذا كان قد اعترف بأن نظامه كان يسمح «لشلة غير واعية أو جاهلة سياسيا» أن تحكم البلد ! ـ فهل يسمح شعبنا لتلك الشلة بأن تعود إلى الحكم من جديد ، وهى تحمل قميص عبد الناصر وتطلق على نفسها اسم الحزب الناصرى وتسمى نفسها «الناصريين» ؟ .

وألم تكن هذه الشلة هى التى رفضت ـ ـ فى تلك الجلسة ـ اصلاح النظام الذى أدانه عبد الناصر بنفسه ، وتمسكت به ، وأصرت على استمراره ، متذرعة بالمعركة ضد اسرائيل ؟

وهل يمكن لشعبنا أن يثق فى أن هذه الشلة يمكن أن تغير طبعها وطريقتها فى الحكم بعد أن أصرت عليها فى وجه عبد الناصر نفسه ؟

وهل ينخدع شعبنا بما ترفعه هذه الشلة الآن ـ فى مناخ حرية التعبير التى أتاحها محمد حسنى مبارك ـ من شعارات الديموقراطية والغيرة

على حقوق الإنسان ، وينسى أنها حين كانت فى الحكم كانت تدوس بقدمها هذه الديموقراطية وحقوق الإنسان ؟ .

اننى أسأل الذين يرفعون عقيرتهم من هذه الشلة ـ أو من الناصريين عموما ـ بحقوق الإنسان وبحرية الشعب وبالديموقراطية : هل رفع أحد منهم عقيرته فى عهد الحكم الثنائى لعبد الناصر والمشير عامر بمثل هذه النداءات البراقة ونادى بالديموقراطية ؟ أو حتى نطق بها همسا ؟ وهل رفع مثل هذه الشعارات فى عهد الحكم الفردى لعبد الناصر بعد إعدام المشير عامر ؟ .

أليسوا هم الذين زوروا انتخابات مجلس الأمة بعد صدور ورقة مارس ١٩٦٨ ، التى قُصد بها امتصاص غضب الشعب من أحكام قادة الطيران الذين ارتكبوا هزيمة يونيو ـ رغم أنه لم تكن ثمة أحزاب غير الاتحاد الاشتراكى يخشى منها على سلطتهم ! ؛ وإنما ـ فقط ـ ليأتوا بمحاسيبهم الشخصين إلى البرلمان ؟ .

وأسألهم أيضا : هل احتج أحد منهم على اعتقال التقدميين الحقيقيين والقذف بهم فى السجون ، وتعذيبهم على أيدى زبانية التعذيب الذين أتوا بهم ليكونوا سيف عذاب مصلت فوق رءوس الشعب ؟ .

هل قرأ أحد من هؤلاء الناصريين ـ الذين ينسبون أنفسهم ظلما إلى القوى التقدمية ـ كتاب «رسائل الحب والحزن والثورة» للمعتقل السابق الدكتور عبد العظيم أنيس ؟ ، وهل قرأ كتاب : «رسائل سجين سياسى إلى حبيبته» للسجين السابق مصطفى طيبة ؟ . وهل قرأ كتاب : «شيوعيون وناصريون» للمعتقل السابق الدكتور فتحى عبد الفتاح ؟ . وهل قرأ للدكتور رفعت السعيد اعترافه بأنه أمضى الثلاثة عشر عاما الأولى من حكم عبد الناصر فى سجون لايستطيع أن يصف ما فيها من بشاعة ؟ .

هل ارتفع صوت من أصوات هؤلاء الناصريين «التقدميين» ! بالاحتجاج على مصرع شهدى عطية الشافعى فى السجن ؟ ، كما

يحتجون حاليا على ما يزعمونه من اغتيال الحكومة للجندى سليمان خاطر ؟ .

وهل أتوا بوالدة شهدى عطية الشافعى لتجلس إلى جوار حرم الزعيم الخالد عبد الناصر ، لتلتقط لهما الصور التى تنشر فى الصحف السيارة ، كما أتوا بوالدة الزعيم ! سليمان خاطر لتجلس إلى جوار حرم الزعيم عبد الناصر؟ . أم أن شهدى عطية الشافعى كان يتيما ماتت أمه من الحزن والحسرة على الحكم التقدمى الثورى لعبد الناصر؟

هل أقام الحزب الاشتراكى العربى الناصرى مهرجانا جماهيريا ضخما فى قرية شهدى عطية الشافعى احتفالا بالذكرى السنوية لاستشهاده كما أقام هذا المهرجان الجماهيرى فى قرية اكياد بالشرقية احتفالا بالذكرى السنوية الأولى لوفاة الزعيم سليمان خاطر ؟ .

وإذا كان هذا الحزب ، الذى يضم فلول الناصرية ، قد اعتبر سليمان خاطر «أحد شهداء الناصرية» ـ أفلا يعتبر شهدى عطية الشافعى شهيدا أيضا من شهداءالناصرية؟ ولماذا يكتفى الحزب بإقامة مهرجان تأبين احتفالا بوفاة شهيد واحد من شهداء الناصرية ويحرم الشهداء الآخرين من هذه المهرجانات ؟ أم أنه يخشى ألا تكفى أيام وساعات ودقائق السنة لإقامة هذه المهرجانات ؟ .

لقد أعلن الحزب الاشتراكى العربى الناصرى فى هذا المهرجان «السينمائى» ! أن الناصريين «سوف يستمرون فى النضال على طريق سليمان خاطر» !ـ الجندى المسكين الذى دفع حياته ثمنا للعبة سياسية قذرة اشترك فيها الجميع ، لأن أية محكمة فى بلد آخر كانت جديرة بأن تبرئه مما فعل لو أصرت على اعادة عرضه على أطباء نفسيين يملكون الشجاعة لاثبات اختلاله العقلى وعدم مسئوليته عقليا عما فعل ، ولكن اعتبارات السياسة جاءت قبل اعتبارات العدل ، فأتيحت الفرصة لأعداء الديموقراطية الحقيقيين لاقامة مزار لسليمان خاطر ، واقامة مهرجان

تأبين تمثيلية يبحثون فيها لأنفسهم عن دور ، ويختلقون بطولات لم يعرفها تاريخ مصر الطويل الملىء بالبطولات الحقيقية ! .

والأدهى من ذلك أنهم ينسون التاريخ ، فيعلنون رفضهم للوجود الصهيونى فى مصر ! ، كأنماجلب محمد حسنى مبارك ، والسادات من قبله ، هذا الوجود الصهيونى إلى مصر ؟ ، ولا يذكرون أنهم هم أنفسهم الذين أتوا به إلى بلادنا ! .

انهم ينسون أنهم هم الذين أتوا بهذه المصيبة إلى بلادنا ، بتهاونهم وعبثهم بمقدرات البلاد ، وافراغ شحنة الشعب المصرى الخلاقة من مضمونها ، وتعريض الجيش المصرى الباسل لهزيمة منكرة لم يسبق لها مثيل فى تاريخه ، وأكثر من ذلك أنهم الذين خدعوا الملك حسين ، وعرضوا الضفة الغربية والقدس للضياع ، وتخلوا عن غزة ، وتسببوا فى تبديد القضية الفلسطينية ، وارجاعها إلى الصف الثانى من الأهمية بعد أن أعطوا الأولوية لقضية إزالة آثار العدوان . فلا زال هذا العدوان ، ولا حلت القضية الفلسطينية ! .

إنهم ينسون أن هزيمة يونيو المنكرة ، التى ارتكبها نظامهم الذى يدافعون عنه ويريدون اعادته إلى بلادنا ، هى أساس كل المصائب الحالية التى يمر بها العالم العربى ، من تمزق وتحلل وتصارع وحروب أهلية وتدهور فى أوضاعه الدولية وضياع ثرواته الطبيعية !

بل ينسون أن هذه الهزيمة المنكرة هى السبب فى ظهور «اسرائيل العظمى» التى تحتل الضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء ، وقبل هذه الهزيمة كانت اسرائيل دولة صغيرة محدودة القوة .

لقد كان نظامهم بركة على اسرائيل ، ومصيبة على مصروالعرب ! . فليكفوا عن البحث عن دور ، فقد انتهى دورهم التاريخى ، ولينسحبوا إلى زوايا النسيان ، فهذا أفضل لهم ، ولمصر ، وللعرب ! .

من قتلة المسيح إلى قتلة الديموقراطية*

* الوفد فى ١٩٨٧/٢/١٩

عندما كتبت مقالى فى جريدة الوفد الغراء يوم ٢٢ يناير ١٩٨٧ تحت عنوان : «حملة قميص عبد الناصر وشهداء الناصرية» ، كنت أتوقع أن يرد على شيخ من شيوخ الناصرية الذين يدينون بالموضوعية والمنهج العلمى ، خصوصا وقد التزمت فى هذا المقال بما تعودت أن ألتزم به دوما من الابتعاد عن التجريح الشخصى والتمسك بالموضوعية والاستشهاد بالوثيقة ، ثم فوجئت بالمقال الذى نشرته جريدة الناصريين فى عددها الصادر يوم ١٩٨٧/٢/٨ على صفحة كاملة تقريبا تحت عنوان : «إلى الدكتور عبد العظيم رمضان ، مع التحية ، الناصريون ليسوا حملة قميص ولكن دعاة فكر ومناضلين» ، وهو يحفل بقدر كبير من التجريح الشخصى ، الذى كنت آمل أن يترفع صاحبه عن النزول إليه ، خصوصا وأن التجريح يضر بالقضية التى يترافع فيها ولا يفيدها بشىء .

فقد نسب إلى الكاتب أننى إنما أكتب «سعيا إلى الشهرة» و«المكسب السياسى السريع» ! ، وإننى مجرد أداة لا إرادة لى ، وأن أنيس منصور اختارنى بذكاء ـ حسب قوله ـ لأحارب له وللصهاينة أسياده (هكذا!) قضاياهم ، ووظفونى فى حرب الناصرية وجمال عبد لناصر وتشويه كل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو وكل انتصاراتها وأمجادها» (لعله يقصد هزيمة يونيو ١٩٦٧ التى يهونون من شأنها فيسمونها «معركة عسكرية» !) !

هذا فضلا عن التلميحات الرخيصة التى ترى فى شرف الانتساب إلى الطبقة العاملة نقيصة لايجب افلاتها للتشهير بصاحبها ! ـ الأمر الذى يصور احتقار الناصريين المضحك ـ رغم تقدميتهم الكاذبة ـ للطبقة العاملة ، التى ينسون أنها تحكم الآن نصف العالم ! ، وهو الاحتقار الذى دعا ثورة يوليو «المجيدة» لأن تشنق الشهيدين خميس والبقرى فى بداية عهدها ـ لأول مرة فى تاريخ الحركة النقابية ! ـ ثم تزيف الحركة النقابية طوال عهدها ، وتربطها ربطا محكما بجهاز الدولة ، بعد أن كانت قبل الثورة حركة مستقلة تلعب دورا رئيسيا فى الحركة الوطنية .

والطريف أن الكاتب ـ بعد كل هذا التجريح الشخصى ـ أراد أن يطمئنى فقال : «بداية أطمئنك على أن ردى لن يكون بمستوى من ردوا عليك ممن خاصموك سياسيا ووصفت كتاباتهم بالاسفاف واستخدام لغة حوارى شارع محمد على ، وسوف ألتزم بما لم يلتزم أنت به ، وهو المنهاجية العلمية والموضوعية» .

وفى بداية ردى على الكاتب الذى خالف وعده بالالتزام بالمنهاجية العلمية والموضوعية ، أود أن أفضح افتراءين افتتح بهما مقاله، ليس لأهميتهما ، وانما لما يعكسان من أسلوب التلفيق للخصوم السياسيين .

فقد ادعى أنه قابلنى فى مكتب الدكتور رؤوف عباس «حيث كانت المفاجأة الكبرى» ـ حسب قوله ـ فقد دار حوار ، شارك فيه الكاتب على استحياء ـ كما يزعم ـ كان يتركز على كتاباتى الصحفية الغزيرة ! ، وفيه أبدى الدكتور تحفظه بأدبه الشديد (هكذا !) ، وشارك الكاتب فى هذا

التحفظ أيضا ! «وكان التحفظ يتضمن اعتراضا على ما أكتب ، ولكنه صاغه في عبارة تتضمن خشيته أن تؤثر غزارة الانتاج على جودته !» .. إلى آخره .

وهذه الرواية لا أساس لها من الصحة في جملتها وتفصيلها ، فلم أقابل الكاتب في مكتب الدكتور «رؤوف عباس في كلية الآداب ، ولم أقابله في مكتبه بدار الأهرام ، بل إني لم أدخل هذا المكتب ولا أعرف أين يقع ، وعلاقتي بالصديق الدكتور رؤوف عباس هي علاقة مؤرخ بمؤرخ لا كاتب بمؤرخ ، وصداقتنا الوطيدة لاتبيح له توجيه نقد لكتاباتي السياسية أو التاريخية على هذا النحو باسم الخوف أن تؤثر غزارة الانتاج على جودته ! .

فالدكتور رءوف عباس يعرف جيدا القيمة العلمية لكتبي ، كما تعرف ذلك الجامعات العربية والأجنبية أيضا ، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة ، ولعله يعرف أيضا أن بعض الجامعات في الولايات المتحدة تكتب إليّ للاستئناس برأيي في تعيين بعض كبار أساتذة أوروبا بها المتخصصين في تاريخ العالم العربي ، كما أن اسمي موجود في بعض الموسوعات العالمية التي تعرِّف بالشخصيات البارزة في العالم العربي .

وكل ذلك ثابت بالأسانيد وليس ادعاء ، وقد اكتسبته بالعلم والعمل الجاد والموضوعية ، ولم أكتسبه بالتجريح الشخصي لأحد كما يفعل الكاتب، أو بالكم على حساب الجودة .

ولقد قابلت الكاتب مرة واحدة في مكتب الأستاذ السيد ياسين بالأهرام ، وعرفني به ، وأبديت اعجابي بباحثي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وكان الكاتب واحدا منهم قبل أن يعمل بأحد البلاد العربية وتنقطع صلتي به .

هذا فيما يتصل بالأكذوبة الأولى ، أما ما يتصل بالثانية ، فهي الخاصة بما أورده الكاتب من أنني «تطاولت على أستاذي الدكتور محمد أنيس» اعتقادا مني خطأ بأن تحقيق الذات يجب أن يكون على حساب من علموني» ! وهو هنا يحاول الإيقاع بيني وبين أستاذي بعد أن ووري

التراب ، فيذكر أنه سمع مرارا شكوى الرجل منى فى أكثر من جلسة جمعته به قبل وفاته بشهور قليلة ! .

وفى طوال حياتى العلمية لم يحدث أن كتبت حرفا واحدا تطاولت فيه على أستاذى ، لسبب بسيط هو أن ذلك يجافى التقاليد العلمية الأصيلة التى أحترمها وأدافع عنها .

فالأستاذية مرتبة رفيعة جدا ، وعلاقة فريدة تربط الأستاذ بطالب العلم مدى الحياة ، وتطاول الطالب على الأستاذ جريمة لاتغتفرها التقاليد الجامعية .

وحتى عندما أصبحت أستاذا للتاريخ الحديث واحتللت منصبا جامعيا لم يحتله أستاذى الدكتور محمد أنيس ، فأصبحت عميدا لكلية التربية ، ظللت نفس الطالب إزاء الأستاذ .

وليس معنى ذلك ألا يقع خلاف فكرى بين الطالب والأستاذ ، أو يظل الطالب تابعا لأستاذه فى فكره ، وإلا تجمد الفكر والعلم ، وانما معناه أن الطالب بعد أن يصبح أستاذا بدوره ، يكون قد كون لنفسه فكره الخاص. فالأستاذية مدرسة مستقلة بذاتها ، ولكن تظل علاقة الاحترام والولاء قائمة مدى الحياة .

ولقد دافعت عن الدكتور محمد أنيس في الصحف ضد ما وجهه إليه البعض من هجوم ، كما كتبت عنه فى كتبي مبينا دوره في تطور الكتابة التاريخية ، كما رثيته بمقال معروف فى جريدة الوفد بعد وفاته . بل اننى في آخر أعمالي العلمية ، وهي تحقيق مذكرات سعد زغلول ، ورغم علمى بأن الدكتور محمد أنيس قد أوضح اختلافه معي في بعض مواقفى السياسية في جريدة خليجية ، أشدت بموقفه القديم من الوفد ، وبعدم مسايرة تيار الافتراء على الوفد الذي انحرف إليه بعض الباحثين فى التاريخ.

على أنى لم أدهش لهذا التجريح الشخصى والافتراء على الأحياء والأموات ، فهو تقليد من تقاليد التجربة الناصرية ، دفع ثمنه الكثيرون من الناس والكتاب والعلماء والمفكرين ! .

ومن هذا الافتراء أن الكاتب يعتقد أننى بنقدى للناصرين فى مقالى السالف الذكر بالوفد ، أريد أن أحجر على حقهم فى المشاركة السياسية وفى اعتناق ما يرون من أفكار أو مبادىء ! .

وبغض النظر عن أن تاريخ الناصريين هو تاريخ الحجر على حق خصومهم فى الرأى فى المشاركة السياسية ـ ولا يختلف على هذه الحقيقة التاريخية أحد ـ وهم ـ بالتالى آخر من يتحدث باسم هذه الحقوق ـ فلست ممن يقعون فى هذا الخطأ ، فأنكر حقهم السياسى ، ولكنى أيضا لست ممن يقفون بمعزل عن الأحداث ، ويقفون موقفا سلبيا ـ فيدع قوة سياسية ، غير ديموقراطية بتجربتها وبفكرها ، ترفع فجأة شعار الديموقراطية ، وتتقدم إلى الشعب للحصول على ثقته ، حتى إذا ما وصلت إلى الحكم تنكرت للديموقراطية، كما تنكرت للدستور الذى رفعته شعارا لحركتها يوم ٢٣ يوليو . فلا أقل من كشف هذه القوة السياسية أمام الشعب ، وله فى نهاية الأمر الحق فى أن يقرر لنفسه ما يشاء .

ومن الغريب أن الكاتب يتحدث عن زعماء الناصريين بوصفهم ضحايا أمضوا فى السجن سنوات طويلة بأحكام ظالمة أصدرها ضدهم حافظ بدوى وحسين التهامي ! ـ وكأنه يتحدث عن زعماء الاخوان المسلمين أو الشيوعيين أو الوفديين الذين أمضوا معظم حياتهم في السجن على يد هؤلاء ، أو بفضل سكوت هؤلاء ! .

وهي مغالطة غريبة تريد أن تصور حكم عبد الناصر الديكتاتورى على أنه كان حكما ديموقراطيا ، وتصور حكم السادات ، الذي سمح بالتعددية الحزبية التي يفيد منها الناصريون الآن ، على أنه حكم ارهاب واضطهاد !

أفلا يسأل الناصريون أنفسهم : كيف كانوا سيعاملون السادات ومؤيديه لو نجحوا في قلبه والوصول إلى الحكم ؟ . أليس هذا قانون الصراع على السلطة : ويل للمغلوب ؟ . فلم التباكى - باسم الديموقراطية- ممن دمروا الحياة الديموقراطية ؟ .

ولكن الكاتب يتوسل بالنزاهة المالية للزعماء الناصريين - وهى نزاهة اعترف بها وأحترمها وأحترمهم من أجلها - ولكن ماذا بشأن النزاهة السياسية ؟ - هل يعتبر سلب الشعب حقوقه السياسية ، وفرض الوصاية عليه ، وتسليم جيشه إلى يد الجهلة والأدعياء ، والعبث بمقدراته ومصيره، من النزاهة السياسية ؟ .

ثم ان الكاتب يفسر قولى : «إن الدور التاريخى للناصرية قد انتهى إلى غير رجعة» ، بأن «التجربة الناصرية» قد انتهت ! - وهى مغالطة واضحة ، الغرض منها سرد انجازات التجربة الناصرية وآثارها فى تغيير التربة الاجتماعية في مصر .

ولم أكن لأجادل أبدا فى انجازات التجربة الناصرية ، وإلا فقدتُ علميتي، ولكني أضع التجربة كلها بايجابياتها وسلبياتها تحت الفحص التاريخي.

فالتجربة الناصرية - على سبيل المثال - تركت لنا أيضا الاحتلال الاسرائيلي لسيناء كلها ، فضلا عن الضفة الغربية وغزة والجولان ! ، كما تركت لنا حياة سياسية خربة ، وقوى سياسية مضروبة بقسوة بالغة، واقتصاد أثخنته الحروب الفاشلة ومظاهرات القوة المسرحية ، كما تركت تجربة اشتراكية أفسدتها بيروقراطية عسكرية لاتعرف الألف من الباء من الاشتراكية - فكيف يغفل باحث موضوعى عن هذه السلبيات ، ولا يذكر فقط إلا الايجابيات التي يتحدث عنها الكاتب ؟ .

ان الكاتب يقول إن الناصريين الآن «هم أول من يهمهم أمر نقد كل سلبيات الحكم الناصرى ، وأول من يخصهم مراجعة التجربة بقسوة شديدة دون عواطف ودون عبادة لأشخاص » !

وهذا الذى يقوله الكاتب مقصور على الناصريين وحدهم وفيما بينهم، ولكنه يحرمونه على غيرهم ، كما فعلوا دائما طوال التجربة الناصرية ! . فقد كانت محاضر الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى تحفل بالنقد ، ولكن هذا النقد كان محظورا على الشارع المصرى وعلى أية قوة سياسية أخرى ، فإذا مارسته فى أية صورة من الصورة سيقت إلى معسكرات الاعتقال وسلمت لأيدى زبانية التعذيب .

فما هو الجديد فى سلوك الناصريين ؟ . وأليس المقال الذى كتبه الكاتب والحافل بالتجريح الشخصى تحت اسم المنهاجية العلمية والموضوعية ، دليلا على أن هذا السلوك لم يتغير ؟ .

ثم كيف يتصور الناصريون أنه يمكنهم التخلص من تبعة أخطاء التجربة الناصرية تحت ذريعة أنهم ينقدون فيما بينهم سلبيات هذه التجربة ؟ ، أو تحت القول بأن الناصريين الجدد لايتحملون أخطاء الناصريين القدامى أو ـ كما يقول الكاتب ـ : «أنت تحاسب جيلا شابا مكافحا بأثر رجعى ليس له دخل به» ! .

وينسى بذلك أن اليهود ما زالوا حتى عصرنا الحاضر هم قتلة المسيح ! ، وما زالوا يعاملون على هذا الأساس رغم مرور ألفى عام تقريبا ! ، وقد حاول البابا أن يبرئهم ، ولكن دون جدوى ، فما داموا يهودا لم يتبرءوا من اليهودية سوف يتحملون مسئولية ما فعله أسلافهم الأوائل وفقا للمعتقدات المسيحية . والناصرية قتلت الديموقراطية فى مصر ، ومن هنا يتحمل الناصريون تبعة هذا القتل طالما يتمسكون بها .

أما عداء الناصريين للصهيونية فهو أمر يثير السخرية ، فلم يخدم الصهيونية نظام مثل النظام الناصرى ! ، فقد تولى السلطة فى مصر واسرائيل دويلة صغيرة محاصرة فى البر والبحر الأحمر ، وانتهى باسرائيل وهى دولة عظمى تحتل أراضى ثلاث دول عربية ، ويمتد ذراعها الطويل إلى أى بقعة فى الوطن العربى ! .

وليس معنى ذلك أننى أشكك فى وطنية الزعيم عبد الناصر ، وإنما أشكك فى فعالية النظام الذى أقامه فى مواجهة الصهيونية والامبريالية .

فإذا جاء الكاتب وجاء الناصريون الآن يتحدثون عن حزبهم بأنه «حزب التحرير» ، فإن أحدا لايستطيع أن يصدقهم ، لأن الجميع فى الوطن العربى يعرفون أنه الحزب الذى أدخل ـ باهماله وتهاونه ـ اسرائيل فى سيناء والضفة الغربية وغزة .

وإذا قال الناصريون : «لن نتراجع عن العمل من أجل تحرير فلسطين» ، تعجب الفلسطينيون ! لأن النصف الثانى من فلسطين إنما ضاع على يد الناصريين ! وتحول الصراع العربى الاسرائيلى من صراع على قضية فلسطين إلى صراع على قضية إزالة آثار العدوان ! .

ولقد دافع الكاتب عن بطولة الجندى سليمان خاطر التى يتاجر بها الناصريون وغيرهم ممن يدعون التقدمية ، على أساس أنه «تحول إلى أسطورة للمقاومة الشعبية ضد الصهاينة» ، وأنه «بطل تحدى العدو وعمل بشعار ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة» .

ولقد درست قضية سليمان خاطر دراسة متأنية ، ودرست حيثيات الحكم عليه ، ولم أجد فيما فعله أى بطولة شعبية أو عسكرية كما يزعم الكاتب ! .

فلم يخض سليمان خاطر معركة ضد الجيش الاسرائيلى ، أو ضد عدو يفوقه عددا وعدة من القوات الاسرائيلية ، وانما خاض معركته ضد مجموعة صغيرة من النساء والأطفال والرجال ، وهى معركة غير متكافئة، فقد كان فى يده مدفعه الرشاش ، وكانوا عزلا من السلاح ! وليس فى ذلك بطولة ! .

وعلى المستوى الشعبى فلم يكن سليمان خاطر مدنيا تصدى بصدره لحملة السلاح الاسرائيليين ، وانما كان عسكريا تصدى بسلاحه لمدنيين أجانب ، فأين هى البطولة الشعبية ؟ .

إن المدنيين المصريين تصدوا لجنود الاحتلال الانجليزى فى ثورة ١٩١٩ ، واستشهدوا وهم يهتفون لمصر ، فهم أبطال ، كما أن العسكريين المصريين تصدوا بسلاحهم للسلاح الاسرائيلى فى الحروب العربية الاسرائيلية المختلفة وفى حرب أكتوبر ، فهم أبطال ، ولكن إذا قتل عسكرى بسلاحه مدنيين عزلا من السلاح فإنه لايعد بطلا ، بل مجرما أو مجنونا ! .

إن أعمال المقاومة الشعبية كانت ـ على مدى التاريخ ـ أعمالا يقوم بها المدنيون ضد العسكريين المحتلين ، وليس العكس ! .

بقيت مغالطتان للكاتب ، الأولى أن خطة العبور التى نفذت فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، هى الخطة التى وافق عليها عبد الناصر ، وهى ـ كما ذكر الكاتب ـ خطة جرانيت واحد ! .

وهذا تزييف صارخ للتاريخ ! فلا يوجد عسكرى واحد فى مصر ممن اشترك فى معركة العبور أو أعد لها قال بهذا اللغو ! ، ويكفى أن أحيل الكاتب إلى مصدر معاد للسادات وهو مذكرات سعد الدين الشاذلى . فليرجع الكاتب للكتب المختصة والوثائق .

أما اتهام الكاتب لحزب الوفد بأنه حزب الارتداد للخلف ، وتعجبه لكتابتى فى صحيفة الوفد ! ، أفلا يسأل نفسه ، وهو يثق بتقدمية الدكتور محمد أنيس ، لماذا اشترك فى الوفد وتولى مركزا قياديا فيه إذا كان يعرف أنه حزب رجعى ؟ . ولماذا يكتب ماركسى مثل أحمد طه فى جريدة الوفد ، إذا كان يعرف أنه حزب الارتداد إلى الخلف ؟ .

وألا يعرف الكاتب أن الوفد كان أسبق من ثورة يوليو فى ذكر اسم «الاشتراكية» ! ، بل إنه فى عهد ثورة يوليو كان الوفد أول من رفع شعار الاشتراكية فى برنامجه الذى نشره يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، فأعلن أن سياسة الوفد الداخلية «تتلخص فى العمل على رفاهية الشعب وترقيته عن طريق نظام اشتراكى اجتماعى» .

وكـان ذلك حـين كـان ضـبـاط ثورة يوليـو يـجـفلون من ذ
«الاشتراكية» ويتبرءون منها ، بل كانوا يجفلون من لفظ «ثورة» ،
حركتهم بأنها «نهضة» أو «الحركة المباركة» ، وكان الشعار الذى
هو الاتحاد والنظام والعمل ! .

بل إنه فى الوقت الذى كان الوفد يتحدث عن سعيه لإقا
اشتراكى اجتماعى كان ضباط يوليو يقمعون الحركة النقابية
بالغة ويشنقون زعيمين من زعماء الحركة النقابية ، وهما مصطف
ومحمد البقرى كما قدمنا .

وقد افتروا على الوفد ، فزعموا أنه رفض قانون الاصلاح ا
وبنوا على هذا الافتراء حله وتصفيته وإعتقال زعمائه ، مع أن ا
فعلا مشروع الاصلاح الزراعى فى البرنامج السالف الذك
منشور فى صحف يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ لمن يريد أن يطلع عل
ورد بالحرف الواحد : «يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية و
الزراعى يتفق مع ما يهدف إليه من إشاعة العدالة الاجتماعية
بين الطبقات وتشجيع استثمار رءوس الأموال فى الصناعات
فيها» .

فهل يقرأ الناصريون التاريخ المستند إلى الوثائق ، وي
المتاجرة بالعداء المصطنع للصهيونية ، بدلا من قراءة التاريخ ا
فى العاصمة الليبية ؟ .

رد على جريدة الناصريين

لماذا شنقت الثورة خميس والبقرى * ؟!

* الوفد في ١٩٨٧/٤/٣٠ وأول مايو ١٩٨٧ . وقد نشرت الجريدة هذا المقال في عددين متواليين .

* تفضلت جريدة الناصريين فهاجمتني في مقالين متتاليين بتاريخ ١٥ و ٢٢ مارس ١٩٨٧ ، وكان المقال للأستاذ محمد متولى حسين ، وهو مقال موضوعي احترمت صاحبه لأنه لم ينزل بنفسه إلى مستوى التجريح الشخصي الذى نزل إليه كاتب المقال الثانى ، الذى كنت أكن له ودا كبيرا وأؤمل فيه خيرا كثيرا . ولذلك فإنى أرد على المقال الأول خاصة .

وربما كان أول ما استلفت نظرى هو تقديم المقال الذى لست أظن أنه من إنشاء الكاتب وإنما من إنشاء التحرير ، والذى يتهمنى بأننى «تخصصت ونذرت ما بقى من حياتى للهجوم على ثورة يوليو وللتنديد بكل ما تم على أيديها» !

وهو اتهام لست أدرى أى الأسس أقيم عليه ؟ . ففى حدود علمى أنه لايوجد

---

* جريدة صوت العرب»

مؤرخ حقيقى فى مصر قد أنصف ثورة يوليو - بوعى وعلم وعلى أساس أيديولوجى - كما فعلت ! ، ليس فقط فى كتبى وإنما فى مقالاتى السياسية والتاريخية .

فقد أنصفت انجازات الثورة فى البناء التحتى ، ، فى مرحلتها «البورجوازية الديموقراطية» ، وفى مرحلة «التحول الاشتراكى» انصافا كبيرا ، وكان تقييمى لهذه الانجازات ايجابيا ، فى الوقت الذى اعتبر خصوم الثورة السياسيون هذه الانجازات أكبر سلبياتها ! . وهذا التقييم الايجابى هو الذى يفرق بين مؤرخ بورجوازى ومؤرخ بروليتارى ينتمى لمدرسة التفسير المادى للتاريخ .

وكان آخر مقال كتبته فى هذا الصدد فى مجلة «النيل »الصادرة من الهيئة العامة للاستعلامات فى عددها الخاص الصادر فى يوليه ١٩٨٦ . ومن قبل ذلك فى مقال معروف بجريدة «أخبار اليوم» فى يوليه ١٩٨٤ .

على أن انصافى لثورة يوليو كان يقضى على - فى الوقت نفسه - بأن أقيِّم سلبياتها أيضا . وهذا هو الفرق بين الكتابة التاريخية والكتابة السياسية . فلا توجد كتابة تاريخية أحادية الجانب ، تكتفى بإبراز الايجابيات وتتغافل عن السلبيات ، وإلا فإنها لاتساوى ثمن الحبر الذى كتبت به .

كما أن هذا هو الفرق بين الحياد والموضوعية ! . فقد كنت أنا المؤرخ الذى قال بصراحة تامة إن الحياد التاريخى وهم من الأوهام ونفاق ومراءاة ، فالمؤرخ موقف ، ومن هذا الموقف يستمد أهميته الفكرية . ولكن على المؤرخ أن يكون موضوعيا ، بمعنى ألا يخفى ما يكمل الصورة التاريخية لحدث من الأحداث ، بسبب موقفه الاجتماعى ، ولا يتردد فى إدانة السلبيات فى تقييمه التاريخى .

ومن هنا ، فحين كتبت عن التيارات اليسارية فى الحركة الوطنية فى دراستى عن «تطور الحركة الوطنية فى مصر» ، وعلى الرغم من انتمائى لمدرسة التفسير المادى للتاريخ ، إلا أننى لم أتصور للحظة واحدة أن

يكون عملى مكرسا لإبراز ايجابيات تلك الحركة اليسارية واخفاء سلبياتها ، ولذلك فقد أدنت قيادات هذه الحركة ، وقلت إن التطرف الذى أبدته ، والرعونة التى أظهرتها ، قد أديا لاجهاض الحركة الاشتراكية فى مصر (يرجع للكتاب ص ٥٥٨ ــ ٥٦٠) ـ ذلك أن موقفى الفكرى لايجب أن يكون على حساب موضوعيتى ! .

وعندما قدمت دراسة تاريخية عن تأميم قناة السويس ، لم أقل أبدا إن هذا التأميم «خطيئة» كما جاء فى «يومياث الهبرتى» الهابطة التى كانت تلوث صفحات «الأهالى» ! أو كما جاء على أقلام ناصرية أخرى لاتقرأ بقدر ما تكتب ! ، وإنما قلت بالحرف الواحد :

إن هذا التأميم «يدخل فى إطار نضال شعب مصر من أجل تخليص اقتصاده من السيطرة الأجنبية ، وهو نضال له مخاطره الضرورية التى يجب على كل شعب حر أن يكون مستعدا لتقبلها منذ البداية . وكان نجاح مصر فى هذا التأميم ، ونجاح الإدارة المصرية فى إدارة شركة قناة السويس ، مقدمة لما وقع بعد ذلك من قيام مصر بعد انتهاء الحرب بتمصير كل البنوك الانجليزية والفرنسية وشركات التأمين ، وكذا كل الشركات الأخرى التى كانت تمارس نشاطا تجاريا أو انتاجيا ، فتحرر الاقتصاد الوطنى بذلك من السيطرة الأجنبية» (أنظر عدد ٤٧٠ من مجلة «أكتوبر» فى ٢٧ أكتوبر» ١٩٨٥» .

على أنه لم يكن على أن أغفل السلبيات التى أحاطت بصدور قرار التأميم ، ومنها صدوره من عبد الناصر وحده بمعزل عن الحكومة ، بل وبمعزل عن الجيش نفسه الذى لم يعرف بالقرار إلا قبل صدوره بيوم واحد !

فليس من حق حاكم على وجه الأرض أن يتخذ قرارا مصيريا يتعلق بالحرب والسلام بعيدا عن شعبه وعن حكومته وعن جيشه ، مهما كان هذا القرار لمصلحة بلده ولمصلحة مواطنيه ، وإلا فيم وجدت الحكومات ،

وفيم وجدت قيادات الجيوش إذا كان للحاكم وحده - دون شريك - أن يتخذ مثل هذه القرارات ؟ .

* وعندما تناولت حرب يونيه ١٩٦٧ فى دراسة تاريخية نشرت على مدى ٧٨ أسبوعا فى مجلة «أكتوبر» ، وتغلغلتُ بالدراسة إلى أبعاد الهزيمة، هل كان على أن أقلب الهزيمة إلى نصر ؟ ، وأبدل السلبيات إلى ايجابيات ؟ ، حتى أنال اعجاب دراويش الناصرية ؟ أو كان على أن أقدم دراسة أمينة وموضوعية لهذا الحدث الخطير فى حياة مصر وفى حياة أمتنا العربية ، بكل ما فيها من مرارة وعلقم ، وحنظل - وهل كان على أن ألتمس الأعذار لقيادة ألحقت بشعبنا المصرى وأمتنا العربية ذلك العار الذى لم يمحه إلا نصر العبور ؟ .

لقد قلت مرة ، فى ردى على الصديق الذى أجله وأحترمه وهو الأستاذ عبد الله إمام ، وكان ذلك فى جريدة الوفد : ان الطريق الأمثل لمناقشتى - وهو الطريق الأقصر أيضا - هو الوثيقة ! . بمعنى أننى أكتب التاريخ من الوثائق ، لأنى لا أملك موهبة الصديق نجيب محفوظ فى التأليف ! . ومن هنا فإما أن ما أكتبه صحيح أو خطأ ، فإذا لم يعجب أحدا ما أكتب ، فعليه اثبات خطئى بالوثيقة التى تنقض ما كتبت ، وإلا فإن ما كتبته يظل ثابتا سواء رضى أو لم يرض ! .

وعلى سبيل المثال ، وفيما يتصل بالسلبيات التى أحاطت بقرار التأميم ، فإن الطريقة الوحيدة لتفنيدها هى إثبات أن هذه السلبيات لاوجود لها ! - بمعنى إثبات أن عبد الناصر أشرك حكومته وجيشه فى قرار التأميم قبل اتخاذه ! . وفيما يتصل بسلبيات حرب يونية فعلى المعترض اثبات عدوم حدوثها ، باستخدام الوثائق التى تفند ما كتبت ! . وهكذا .

ما ورد - إذن - فى تقديم الأستاذ محمد متولى حسين من أنى نذرت ما بقى من حياتى للهجوم على ثورة يوليو ، هو محض اختلاق وافتراء ،

* نشرت «الوفد» هذا الجزء الثانى من المقال فى عدد أول مايو ١٩٨٧ .

لأن ما يكتبه المؤرخ عن تجربة تاريخية لايمكن أن يدخل فى باب الهجوم أو الدفاع ، وإنما يدخل فى باب التقييم العلمى التاريخى ، الذى يستند إلى الوثائق .

وليس من حق أحد أن يحرم المؤرخ من تقييم الحدث التاريخى ، وما إذا كان يتفق مع حركة التاريخ أو يسير ضدها ، أو ما إذا كان قائد الشعب قد استخدم الامكانيات المتاحة له الاستخدام الأمثل ، أو أنه أساء استخدام هذه الامكانيات ، وما إذا كانت الحركة أو الثورة قد نقلت البلاد إلى الطريق الصحيح أو أنها قذفت بها إلى الضياع .. إلى آخره .

وهذا ينقلنى إلى مناقشة أهم السلبيات التى أدنت بها ـ فى تقييمى التاريخى ـ ثورة يولية ، وهى التى استخلصها بذكاء الأستاذ محمد متولى حسين ـ وحاول الرد عليها ، ولكنه أغفل استخدام الوثيقة فى الحوار .

لقد كان أول هذه السلبيات موقف الثورة من الطبقة العاملة ومن الحركة العمالية . ومن حسن الحظ أن الأستاذ محمد متولى حسين لم ينكر شنقها لخميس والبقرى ، ولكن تقييمه لهذا الشنق أنه خطأ وليس جريمة ، وطلب من الله أن يغفر للثورة هذا الخطأ ! الذى ذكر أنه ليس مقصودا ، وأنه لايعبر عن احتقار للطبقة العاملة .

وطالما أن الكاتب قد استخدم معى ألفاظا مثل «الفحش» وغيره ، فليسمح لى باستخدام لفظ مخفف لوصف هذا التحليل ، وهو أنه تحليل ساذج لايستند إلى أى أساس فكرى .

فلم تبدأ ثورة يوليو كثورة اشتراكية تهتم بخدمة الطبقة العاملة ـ كما حاول أن يوحى ـ وانما بدأت كثورة «بورجوازية ديموقراطية» ـ وهذا هو الوصف العلمى لها فى مرحلتها الأولى ، التى تبدأ من قوانين الاصلاح الزراعى إلى قوانين التأميم سنة ١٩٦١ . ووظيفة «الثورة البورجوازية الديموقراطية» فى الفكر الاشتراكى ليست اقامة الاشتراكية، وإنما نقل

المجتمع من مرحلته شبه الاقطاعية وشبه الرأسمالية إلى مرحلته الرأسمالية ، التى هى مرحلة ضرورية قبل اقامة الاشتراكية .

وهذا ما فعلته الثورة تماما ـ سواء أكانت تعى هذا الفكر بالعلم أم بالضرورة ـ بقوانين الاصلاح الزراعى ، التى لم تكن قوانين اشتراكية ، وإنما كانت قوانين رأسمالية تماما ، كانت تدعو لها الولايات المتحدة قبل ثورة يوليو للتخفيف من الأزمة الاستعمارية للرأسمالية العالمية ، كما دعت إليها الأمم المتحدة ، بل دعت إليها الرأسمالية المصرية نفسها فى مؤتمرها الأول سنة ١٩٤٦ ـ وهو ما يمكن للأستاذ محمد متولى حسين الرجوع إليه فى كتابنا : «صراع الطبقات فى مصر» .

ولقد كان الاجراء الثانى ، الذى لجأت إليه ثورة يوليو بعد قوانين الاصلاح الزراعى ، الذى نشر مشروعه فى الصحف يوم ١٢ أغسطس ـ هو شنق خميس والبقرى ! . وهما إجراءان متكاملان ، وليسا متناقضين كما يتوهم البعض ! .

لقد كان الغرض من مشروع قانون الاصلاح الزراعى ـ كما ذكرنا ـ بل وكما فهم ضباط الثورة ناقصى الثقافة من مقال الدكتور راشد البراوى الذى نشر يوم ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، هو توجيه رءوس الأموال المحبوسة فى الملكيات الزراعية الكبيرة إلى الاستثمار فى الصناعة ، ومعنى ذلك نقل المجتمع المصرى من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الرأسمالى الصناعى .

فلما قام عمال مصانع كفر الدوار بحركتهم غير المتوقعة ، توهما منهم بأن الثورة الاشتراكية قد بدأت ، هددوا بهذه الحركة أهداف الثورة من الاصلاح الزراعى تهديدا خطيرا . فلقد كان الهدف ـ كما ذكرنا ـ نقل المجتمع المصرى إلى المرحلة الرأسمالية الخالصة التى تسيطر فيها الطبقة الرأسمالية ، وليس نقله إلى المرحلة الاشتراكية التى تسيطر فيها الطبقة العاملة .

وقد شعر الضباط بالجزع لردود فعل الطبقة الرأسمالية فى ذلك الحين لحركة عمال مصانع كفر الدوار ، والتى هاجمته الحركة هجوما شديدا ، ووقف المليونير أحمد عبود يقول فى تصريح لجريدة «اللوموند» الفرنسية : « إن العمال يسمعون الكثير عن حدوث ثورة زراعية ، فليس غريبا أن يتساءلون عن الفوائد التى ستصيبهم بدورهم ! » .

لهذا السبب ، ولإعادة الطمأنينة إلى قلب الرأسمالية المصرية ، التى كان الضباط يعقدون الأمل عليها فى التحول الاقتصادى الرأسمالى ـ فقد كان عليهم التفكير فى عمل يخلعون به قلب الطبقة العاملة ، وينسونها به تماما العمل النقابى والمطالبة بالحقوق والاعتصابات والاضرابات وغيرها طوال المرحلة التاريخية القادمة ـ عمل غير مسبوق فى تاريخ الحركة العمالية فى مصر . وقد كان هذا العمل هو شنق خميس والبقرى ! .

وهذا هو ما حدث بالضبط ، وحقق به الضباط هدفهم ، وقام الضباط بتنفيذه بنفس الطريقة التى نفذ بها الانجليز محاكمة دنشواى ! .

فكما عقد الانجليز محكمة مخصوصة فى منطقة وقوع الحادث ـ أى فى شبين الكوم ـ فكذلك عقد الضباط محكمة مخصوصة ـ محكمة عسكرية مكونة من الضباط برياسة البكباشى عبد المنعم أمين ـ عقدت جلساتها فى منطقة الحادث ، بل فى مبنى إدارة الشركة نفسه ! . وحاكمت المتهمين محاكمة صورية ، ثم أصدرت حكمها بالإعدام على مصطفى خميس ومحمد البقرى ! .

بل لم تنس المحكمة أن تجمع العمال والأهالى خارج قاعة الجلسة ، وتتلو عليهم حكم الإعدام قبل التصديق عليه ، لاحداث نفس أثر تنفيذ الحكم أمامهم كما حدث فى دنشواى ! .

وبهذا العمل الوحشى ، الذى لم تجرؤ عليه الطبقة الرأسمالية المصرية نفسها طوال الحكومات التى أقامتها قبل الثورة ، والذى كان

عملا سياسيا مقصودا مائة فى المائة ـ ضمن الضباط خضوع الحركة العمالية لسلطتهم دون أى ازعاج ، يحركونها كما يشاءون ، حتى وفاة عبد الناصر ! .

بل إنه حين وقفت أقسام من الطبقة العاملة فى أزمة مارس إلى جانب الضباط ، وثبتتهم فى الحكم بعد أن كانوا قد سلموا تماما للقوى الوطنية والتقدمية التى كانت تعمل على عودتهم إلى ثكناتهم ـ جوزى قادة الحركة العمالية جزاء سنمار ! . فلم يذكر الضباط من خدمات هؤلاء القادة إلا المبالغ التافهة التى دفعت لهم لخدمة الحركة ، وبلغ احتقار الضباط لهؤلاء القادة ذروته عندما حشدوا بعض العمال لاستقبال عبد الناصر بعد عودته من باندونج ، فحين حدث احتكاك بسيط بين صاوى أحمد صاوى ، قائد تلك الحركة ، والبكباشى أحمد أنور ، قائد البوليس الحربى ، وتحدى صاوى البكباشى أحمد أنور أن يذكر له ما قدمته الثورة لطبقة العمال بقوله : «إنتوا عملتوا لنا ايه ؟» لم يذكر له أحمد أنور أى انجاز تحقق ، لأنه لم يكن قد تحقق بعد شىء ! ، وإنما اكتفى باسكاته بصفعتين على وجهه ! ـ أو على حد تعبير أحمد أنور نفسه لأحمد حمروش : «لم أتمالك نفسى ، فلهفته قلمين» ! .

والأغرب من ذلك رد فعل عبد الناصر لهذه الاهانة الجسيمة ، فلم يغضب لكرامة الرجل الذى ثبته فى منصبه ، بعد أن كان يبكى بكاء حقيقيا للصاغ أحمد طعيمة أثناء الأزمة ، وينفض يده مما يدبره حتى لايشنقه محمد نجيب فى ميدان التحرير ـ وإنما غضب من صاوى أحمد صاوى ـ كما يقول أحمد أنور ! .

وعلى ذلك فحين يكتب الأستاذ محمد متولى حسين بالحرف الواحد يقول : «من السذاجة ، إن لم يكن من السفاهة أن يضطر المرء إلى أن يعرض ما حققته الثورة من أجل الطبقة العاملة» ، ثم يقول ـ بالحرف الواحد أيضا ـ إن الثورة «بدأت بالقضاء على سيطرة رأس المال واحتكاره ، وانتهت باعلان الاشتراكية العلمية» ـ فمن حقى ـ كمؤرخ ـ

أن أصحح له معلوماته ، وأقول له إن الثورة بدأت بخدمة رأس المال ، وعلى حساب الطبقة العاملة ! .

وإذا كان رأس المال لم يتجاوب معها وينفذ أهدافها فى نقل البلاد من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى ، فلأن الضباط وضعوا الحكم والسلطة فى أيديهم بعد تصفية الأحزاب وانهاء صفحة الديموقراطية الليبرالية ، فشكلوا أكبر عائق فى وجه التحول الرأسمالى ، لأن الطبقة الرأسمالية فى أى بلد من البلاد ، لا تستثمر أموالها فى التصنيع إلا إذا كانت تثق فى الحكم ، وهى لاتثق فى أى حكم إلا إذا كان هذا الحكم فى يدها لا فى يد ضباط عسكريين ،وهو ما يحدث فى المجتمعات الرأسمالية التى تسود فيها الديموقراطية الليبرالية التى تسمح للرأسمالية بالوصول إلى الحكم من خلال انتخابات حرة.

ولقد كانت الخطوة الثانية التى اتخذتها الثورة للسيطرة على الطبقة العاملة ، بعد شنق خميس والبقرى . هى منع الطبقة العاملة من الاشتغال بالسياسة باصدارها القانون رقم ٣١٩ الخاص بنقابات العمال ، والذى حل محل القانون رقم ٨٥ لعام ١٩٤٢ ، وفيه حرمت على الطبقة العاملة الاشتغال بالمسائل السياسية ، مع أن الطبقة العاملة قبل الثورة كانت جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية ! .

ديموقراطية ثورة يوليو!

* الوفد فى ١٩٨٧/٥/٢٨

لأن جريدة الناصريين كتبت مقالا موضوعيا ترد به على ما كتبت فى جريدة الوفد ، دون أن تلجأ فيه إلى التجريح الشخصى الذى أصبح سمة من سمات يسار هذا الزمن الأغبر ، فإنى أرد على ما آثاره من نقاط بهدف الوصول إلى الحقيقة التى هى الغرض الرئيسى من أى نقاش .

وقد تحدثت فى مقالى الأول عن موقفى المنصف لانجازات ثورة يوليو فى البناء التحتى ، وقلت إن انصاف الثورة لايكون بقلب السلبيات إلى ايجابيات ، أو اغفال السلبيات وإبراز الايجابيات كما يفعل دراويش الناصرية، لأن أية دراسة تاريخية تفعل ذلك لاتساوى ثمن الحبر الذى كتبت به ثم تناولت مسألة شنق الثورة لخميس والبقرى لأول مرة فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر ، وأوضحت بالدليل

التـاريخى أن هـذا الشنق لم يكن ـ كـمـا أرادت أن تصـورها جـريدة الناصريين ـ مجرد خطأ يمكن أن يغفره الله ، وإنما كان جريمة حقيقية ارتكبتها الثورة بأعصاب باردة لحساب الرأسماليين المصريين قبل الثورة التى كانت الثورة تعلق عليهم الآمال للتنمية .

وحتى لايكون كلامنا فى هذا الصدد مجرد تحليل واستنتاج ، فمن الضرورى أن نعرض رأى عبد العناصر نفسه فى ذلك الوقت ، كما عبر عنه فى خطبه وتصريحاته .

ففى خطابه يوم ٦ إبريل ١٩٥٤ فى وفود عمال السويس والاسكندرية بمقر قيادة الثورة ، وعندما شكا أحد العمال من الشركات الرأسمالية قائلا : «إننا نحن العمال فى الشركات نشعر أن هناك سوسا ينخر فى عظامنا» ـ رد عليه عبد الناصر بقوله : «ان هذا السوس موجود فى كل مكان ، ولا يجعل مطلقا أن نقول للعامل بين عشية وضحاها · هذه شركة البيضا ملك لكم .. اننا نريد من العمال وأصحاب رءوس الأموال أن يسيروا متحدين متكاتفين .. نحن لايمكننا إلزام صاحب الشركة بإجابة جميع المطالب دفعة واحدة ، لأن هذا يؤدى إلى اختفاء رءوس الأموال ، ومصلحة البلاد العليا تقضى بأن تقوم من ناحيتها بتشجيع استغلال أموالهم ، حتى تعم الشركات جميع أنحاء البلاد » .

ثم صارح عبد الناصر العمال قائلا . «ليكن فى علمكم أن الحكومة ليس لديها المال الكافى للقيام بتلك النهضة الصناعية ، وعلى هذا فيجب أن تشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ويستفيد العمال من ذلك » .

وفى خطاب عبد الناصر يوم ١٩ ابريل ١٩٥٤ ، فى وفود الفلاحين والعمال أزال كل وهم فى نفوسهم من ناحية انتصار الثورة لهم على حساب ملاك الأرض والرأسماليين ، فقال فى عبارة قاطعة :

«أمامنا الفلاح والعامل ، وصاحب الأرض وصاحب رأس المال . نحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على الأخرى ، سنكون حكاما بين الجميع ننصف صاحب العمل وننصف الفلاح وصاحب الأرض (!) » .

(راجع مجموعة خطب عبد الناصر ، القسم الأول ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ، ١٢٣)

ومن هنا ، فإذا قالت جريدة الناصريين إن الثورة قامت بالقضاء على سيطرة رأس المال ، فليس معنى ذلك أن السيطرة انتقلت إلى يد الطبقة العاملة ، بعد أن أعلن عبد الناصر بصراحة : «إن الثورة لن تنصر فئة على الأخرى » وإنما كان هذا القضاء لحساب ضباط ثورة يوليو .

وهو ما حدث بالفعل ، وهذا هو السبب الرئيسى فى إحجام الطبقة الرأسمالية عن الاستثمار ، لأن الطبقة الرأسمالية فى أى بلد من البلاد لاتستثمر أموالها فى عمليات التنمية إلا إذا كان الحكم فى يدها من خلال نظام ليبرالى حقيقى يتيح لها الوصول إلى الحكم .

وهذا يدفعنا إلى معالجة النقطة الثانية من النقاط التى أثارتها جريدة الناصريين ، وهى ما زعمته من ديموقراطية ثورة يوليو ، التى وصفها كاتبها بجرأة يحسد عليها بأنها كانت ديموقراطية فى أرفع مراحلها ـ أو على حسب نص عبارتها : «ارتقت ثورة يوليو بالديموقراطية إلى أرفع مراحلها» ! .

ويقصد الكاتب بهذا القول ما أطلق عليه اسم «الديموقراطية الاشتراكية» التى يقول إن الثورة أعلنتها فى عيد هو أعظم أعياد الديموقراطية فى تاريخ مصر سنة ١٩٦٢ . ولعله يقصد قرارات التأميم فى يوليو ١٩٦١ ، أو يقصد الاعلان الدستورى بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ، الذى صدر بقرار جمهورى فى سبتمبر ١٩٦٢ ، الذى أنشأ مجلس الرياسة ليوحى بأن سلطات رئيس الجمهورية الفردية قد انتقلت إلى قيادة جماعية . وإن كان الأرجح أنه يقصد قرارات التأميم

لأن الإعلان الدستورى لم يغير الوضع الدكتاتورى للسلطة الحاكمة من الناحية الفعلية شيئا .

وهذا يضعنا أمام خطأ آخر من أخطاء تحليلات الناصريين لانجازات ثورة يوليو ، التى يغفلون فيها الفرق بين النظرية والتطبيق .

فمن المحقق أن الاشتراكية هى أرفع مراحل الديموقراطية ، لأنها تحرر جماهير العمال من قيود علاقات الانتاج الرأسمالية ، ولكن بشرط أن تنقل الحكم إلى يد الطبقة العاملة وفقا للنظرية الاشتراكية ، لا أن تضع الحكم فى يد طبقة عسكرية تكونت على مدى العشر السنوات السابقة على قرارات التأميم ، لأن هذا معناه بوضوح نقل الطبقة العاملة من يد الرأسمالية ، ووضعها فى يد هذه الطبقة العسكرية .

ولست فى حاجة إلى القول بأن وضع الطبقة العاملة مع الطبقة الرأسمالية أفضل من وضعها مع الطبقة العسكرية ، لأن القضية هى أولا وأخيرا هى قضية الانتاج - وهذا ما يغفله الكثيرون عند التحليل للأسف الشديد . فالمجتمع لكى يعيش لابد أن ينتج ، وقد مر هذا الانتاج بأنماط وعلاقات متغيرة ومتطورة عبر التاريخ ، ولكن الانتاج كان هدف المجتمع الأعلى ، لأنه هو الذى يحفظ حياة الفرد والمجتمع .

ومعنى هذا الكلام أن لكل طبقة دورها التاريخى فى العملية الانتاجية ، وبدونها تسقط العملية الانتاجية فى هوة ليس لها قرار - أى يتوقف المجتمع عن الانتاج . فطبقة السادة فى مجتمع العبيد لها دور تاريخى لاتستطيع أن تؤديه طبقة أخرى ، فإذا قضى على هذه الطبقة فى عصرها توقفت العملية الانتاجية للمجتمع ، وتوقف التطور التاريخى . وما ينطبق على طبقة السادة ينطبق على الطبقة الاقطاعية وعلى الطبقة الرأسمالية .

هذه أولويات يجب على من يتصدى للكتابة فى المسائل النظرية أن يكون على معرفة بها وإلا وقع فى أخطاء تحليلية قاتلة .

وهذا يفسر لماذا لم ينتقل المجتمع المصرى بقرارات الاصلاح الزراعى التى أعلنتها ثورة يوليو إلى المرحلة الرأسمالية ؟ كما أنه لم ينتقل بقرارات التأميم التأميم إلى المرحلة الاشتراكية ؟ لأن القرارات الأولى كانت تتطلب انتقال السلطة إلى يد الطبقة الرأسمالية ، ولأن القرارات الثانية كانت تتطلب انتقال هذه السلطة إلى يد الطبقة العاملة ، ولكن ضباط ثورة يوليو عطلوا التطور التاريخى الصحيح باستيلائهم على السلطة وحرمان كل من هذه الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة منها .

ومن هنا لم تنتج الطبقة الرأسمالية ، ولم تنتج الطبقة العاملة ! فقوانين الحركة التاريخية تقضى بأن كل طبقة لاتستطيع أن تنتج إلا فى ظل الحكومة التى تنبثق منها وتمثل مصالحها ، وهو ما يحدث حاليا فى المجتمع الرأسمالى الذى تحكمه الطبقة الرأسمالية ، وفى المجتمع الاشتراكى الذى تحكمه الطبقة العاملة .

وانتاج الطبقة الرأسمالية فى المجتمعات الرأسمالية يتمثل فى استثمار أموالها فى المشروعات التى تعمل فيها الطبقة العاملة ، والتى تضطر فيها الطبقة الرأسمالية إلى الدخول فى علاقات مع الطبقة العاملة تسمح بالصراع الطبقى فى شكل سلمى عن طريق إعطاء الطبقة العاملة حق الاضراب والانتخاب المباشر لاختيار ممثليها فى الهيئة التشريعية . فيتكون من ذلك نظام انتاجى يقدم المجتمع إلى الأمام.

ولكن انتقال وسائل الانتاج إلى يد الطبقة العسكرية التى أنشأتها ثورة يوليو ، نقل البلاد إلى نظام بيروقراطى وليس نظاما اشتراكيا ـ وهو شر أنواع الأنظمة على الاطلاق ، لسبب بسيط هو أنه ليس نظاما انتاجيا، وإنما هو دخيل على أنماط الانتاج التى عرفها التاريخ ، والتى تقوم على طبقات وليس على أوليجاركيات (أقليات) ، لأن وسائل الانتاج لابد أن تكون فى يد طبقة تحافظ عليها وتصونها وتعمل على تنميتها لصالح المجتمع وتحس نحوها بإحساس الملكية ـ ولاتكون فى يد

بيروقراطية هى غير منتمية بالضرورة إلا إلى وظائفها ، فإذا تركت هذه الوظائف انقطعت الصلة بينها وبين وسيلة الانتاج التى تديرها .

هذا هو أساس التسيب الذى نلاحظه فى القطاع العام - سابقا وحاليا - وهو أساس الخسائر التى يعانيها القطاع العام سابقا وحاليا ، وهو أساس تدهور العملية الانتاجية الحالى بعد أن فقدت كل أساس تقوم عليه النظم الاقتصادية - وهو الأساس الطبقى - ولم تعد - بالتالى - تدار إدارة رأسمالية أو إدارة اشتراكية مما تعرفه النظم الرأسمالية أو الاشتراكية .

وهذه هى الديموقراطية رفيعة المستوى التى تتحدث عنها جريدة الناصريين ، والتى تقول إن ثورة يوليو نقلت المجتمع المصرى إليها ، ووصفتها بأنها «ديموقراطية الاشتراكية» .

فلعل القارىء الآن يعرف أن الفرق بينها وبين الديموقراطية الاشتراكية الحقيقية هو نفس الفرق بين النحاس والذهب أو بين القصدير والفضة ، انه الفرق بين الزيف والحقيقة أو بين الكذب والصدق ، لأن تلك الديموقراطية لم تكن أكثر من دكتاتورية الأقلية العسكرية التى كانت تحكم مصر ، واشتراكية المنتفعين الجدد من ضباط ثورة يوليو الذين انتقلت إلى أيديهم وسائل الانتاج .

حياء المؤرخ * !

* الوفد فى ١٩٨٧/١١/٢٣

أصبحت كتابة تاريخ مصر المعاصر كالقبض على الجمر سواء بسواء ! وهذا ما أصبحت أحس به كلما تناولت حدثا تاريخيا أتعرض فيه لشخصية معاصرة على قيد الحياة ، إذ سرعان ما أجد نفسى فى اليوم التالى أمام عريضة اتهام من هذه الشخصية ، تطعن فى أمانتى العلمية ونزاهتى وكفاءتى ، ثم تتسرع هذه الشخصية فى الدفاع عن نفسها بما تراه ! .

وقد طالما قلت إن مثل تلك الشخصيات التاريخية المعاصرة ليس بها حاجة لإساءة الظن بى وبما أكتبه ، لسبب بسيط هو أننى لست متورطا فى الأحداث ، ولست طرفا فيها ، وأنه لا مصلحة لى - بالتالى - فى نسبة أشياء لتلك الشخصيات ترى أنها لم تقع بالشكل الذى أوردته ، وأنه من حق هذه الشخصيات أن تكتب إلىّ برؤيتها

التاريخية من وجهة نظرها ، وبما تراه يصحح الواقعة التاريخية حسبما وقعت ، وسوف ترى أننى سوف أنشرها بترحاب كبير ، وسوف أعلق عليها تعليقا تاريخيا يبين وجهة نظرى فيها فى ضوء الروايات والحقائق الأخرى ، فإذا لم أفعل فإنه يحق لتلك الشخصيات أن تسىء الظن بى وبما أكتب ، وأن توجه إلى ما تشاء من الطعن والسباب ! .

وفى عدد ١٥ نوفمبر ١٩٨٧ من جريدة الناصريين ، فوجئت بمقال للسيد مجدى حسنين تحت عنوان : «إذا لم تستح فاكتب ما شئت» ! ـ ذكرت الجريدة إن جريدة الوفد رفضت نشره ـ وهو يحفل بالتجريح الشخصى الذى ترفض جريدة الوفد عادة أن تجعل صفحاتها ميدانا له.

وفى هذا المقال يبدى السيد مجدى حسنين غضبه لما نشرت عن مشروع مديرية التحرير فى مقالى عن «الأسس التاريخية لحادث المنصة» الذى نشرته جريدة الوفد ، وفيه قلت : إن الثورة أسندت أخطر التغييرات الاقتصادية والاجتماعية إلى قيادات من أهل الثقة على حساب الخبرة الضرورية ، وضربت مثلا بمديرية التحرير التى أسندت مشروعها إلى ضابط صغير برتبة صاغ ، ومنحته سلطات مطلقة لمدة ثلاث سنوات كاملة ، ولكن الخسائر أخذت تتوالى ، مما اضطر عبد الناصر إلى عزل الضابط الصغير ، وضم مديرية التحرير إلى وزارة الزراعة .

فعلى الرغم من أنى لم أذكر اسم السيد مجدى حسنين ، إلا أنه غضب ـ كما قلت ـ وكتب مقاله الهجومى ، الذى اتهمنى فى نهايته بعدم الحياء ، واختتمه بقوله : «إذا لم تستح فاكتب ما شئت» ! . وقال إنه كان واجبا على أن أستجوب وأناقش كل الأطراف ، وأن أحقق وأدقق فى كل المعلومات ، وألا أعتمد على شاهد واحد متحيز قام بتخريب أهم مشاريع الثورة لبناء الريف ، وأعاد الاستغلال كاملا للقرية فى عهد السادات ـ وهو سيد مرعى ! .

ولست راغبا فى الدخول فى معركة عقيمة مع السيد مجدى حسنين، الذى أكن له التقدير ، وسوف أكتفى بإجابة موضوعية على طعنه

واتهاماته ، فأقول له اننى لم أعتمد على مصدر واحد ـ هو سيد مرعى ـ فيما كتبت ، وإنما استجوبت شهادات كل الأطراف بالفعل ، وعلى رأسهم عبد الناصر نفسه ، وشهادته فى هذا الصدد تغنى عن كل شهادة ، وتتمثل فيما أقدم عليه من «طرده» للسيد مجدى حسنين من مديرية التحرير فى ٣ نوفمبر ١٩٥٧ .

وتعبير «طرده» ليس تعبيرى ، وإنما هو تعبير السيد أحمد حمروش فى كتابه القيم · «قصة ثورة ٢٣ يوليو» ! . وإذا كنت أحسن الظن بالزعيم الكبير عبد الناصر ، فلست أعتقد أن «طرده» للسيد مجدى حسنين من مديرية التحرير التى أنشأها ، انما كان لنجاحه فى إدارتها ! ، وإلا اتهمت الزعيم عبد الناصر بالظلم ، وعدم تقدير الرجال ، والازدراء بالنجاح !

كذلك لست أرى أن رأى السيد مجدى حسنين فى المهندس سيد مرعى مما يخدم الزعيم عبد الناصر كما يتصور ، وإنما يسىء إليه كل الاساءة ، ويؤكد أنه زعيم لايحسن تقدير الرجال ، وأنه يسمح لنفسه بالخديعة ! لأن الزعيم عبد الناصر عندما طرد السيد مجدى حسنين من مديرية التحرير، أسند إدارتها للمهندس سيد مرعى بالذات ، إذ أتبعها إلى وزارة الزراعة التى كان المهندس سيد مرعى وزيرها .

ومن حق السيد مجدى حسنين أن يكتب عن المهندس سيد مرعى ما كتبه فى مقاله من قدح ، ويتهمه بما شاء من اتهامات ، ولكن ليس من حقه أن يتهمنى بعدم الموضوعية وعدم النزاهة لأنى صدقت عبد الناصر ووثقت بدوافعه فى طرد السيد مجدى حسنين من مديرية التحرير .

ذلك أنى لو كتبت أن عبد الناصر طرد السيد مجدى حسنين من مديرية التحرير لأنه نجح فى إدارتها ، لخالفت الموضوعية ولما صدقنى أحد ، بل لهاجمتنى جريدة الناصريين ، واعتبرت ما كتبت هجوما سافرا على عبد الناصر وعلى ثورة يوليو ، يضاف إلى هجومى الواحد بعد

الألف على الثورة الذى أحصاه السيد مجدى حسنين بدقة حسابية يحسد عليها ! .

بل إن قبولى للاتهامات التى وجهها السيد مجدى حسنين إلى المهندس سيد مرعى سوف يوقعنى فى مشكلة أخرى مع جريدة الناصريين ! لأنه وصف المهندس سيد مرعى بأنه كان رجلا «يفيض حنقا طبقيا واجتماعيا على الفلاحين» ، وأنه كان يريد الحفاظ على ثروة الطبقات والفئات التي ينتمى إليها» وأنه جعل رسالته أن يحتوى مشاريع الثورة واندفاعها» ، وأنه «لايطيق قيام زراعة تعاونية وجماعية عصرية وعلمية فى مصر» .. إلى آخره ! .

فإذا أنا قبلت هذه الاتهامات ، أفلا أكون قد قبلت فى الوقت نفسه انسحاب هذه الاتهامات على الزعيم عبد الناصر؟ ، أو رميته بالغفلة ؟ لأنه لم يستطع اكتشاف هذه الصفات فى المهندس سيد مرعى حتى نهاية حياته ، وسمح للمهندس سيد مرعى بخداعه إلى الحد الذى جعله يسند إليه أخطر مشروع للثورة ، وهو مشروع الاصلاح الزراعى ، كعضو منتدب للاصلاح الزراعى بدرجة وزير أولا ، ثم كوزير دولة للاصلاح الزراعي ، ثم كوزير للزراعة إلى جانب عمله كوزير دولة للاصلاح الزراعى لمدة أربع سنوات كاملة ، ثم اضافته مديرية التحرير إلى وزارة الزراعة ليصبح مسئولا عن وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى ومديرية التحرير ! ، ثم أعادته وزيرا للزراعة مرة أخرى بعد النكسة !

كيف لم يكتشف عبد الناصر - إذا صدقنا ما يقال عن ذكائه ولماحيته - حنق المهندس سيد مرعى الطبقى والاجتماعى على الفلاحين - حسب تعبير السيد مجدى حسنين - وتركهم يقاسون من حنقه طوال تلك الفترة الطويلة ؟ .

وحتى أقنع السيد مجدى حسنين بأنى لا أتباهى من فراغ بأنى المؤرخ الأكاديمى الموضوعى النزيه الصارم فى استقصاء الحقيقة -

حسب كلامه ـ فإنى أحيله إلى عدة أطراف أخرى لم أنس الرجوع إليها ومناقشتها قبل أن أكتب ما كتبت عنه

ففى أول مجلس نيابى قام بعد الثورة ، عندما تناول وزير الزراعة (عبد الرزاق صدقى فى ذلك الحين) مشروع مديرية التحرير فى بيانه إلى المجلس ، تقدم العضو محمد رشدى النحال بطلب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فيما يثار حول هذا المشروع من تبذير فى أموال الدولة من القائمين على تنفيذه ، ودراسة ما إذا كان مشروعا ناجحا أو فاشلا !

وفى أكتوبر ١٩٥٧ تقدم العضو سيد جلال بسؤال إلى وزير الزراعة، يطالبه فيه بموافاة المجلس بتكاليف استصلاح الفدان بهذه المديرية ، وعدد الموظفين التابعين لها بكل من القاهرة والاسكندرية ، وكذا عدد السيارات التى تقوم باستخدامها ، وتكاليف تشغيلها وصيانتها ! .. إلى آخره .

وقد لقى هذا السؤال استحسانا شديدا من جمهور الشعب ، بل اعتبر سيد جلال بطلا ليتقدم بمثل هذا السؤال ـ كما يعترف عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته !

وفى هذه المذكرات يضيف البغدادى أنه عندما أصدر عبد الناصر قراره باستبعاد مجدى حسنين من مديرية التحرير ، وأمر بإذاعته فى نشرة أخبار الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر ـ ابتهج الشعب بهذا القرار ، وكسب جمال من ورائه مكسبا شعبيا ، لأنه كان هناك شعور عام من أغلبية أفراد الشعب بعدم الرضى عن طريقة مجدى فى إدارته لمشروع مديرية التحرير» !

وهنا أكتفى بهذا القدر دون الدخول فى تفاصيل أخرى ! فقط لكى أثبت للسيد مجدى حسنين أننى أمتلك قدرا من الحياء يجعلنى أتوقف عن كتابة مالا تستحب كتابته مما يجرح ويسىء! وله ـ إذا شاء ـ أن يستمر فى قراءة ما كتبه السيد عبد اللطيف بغدادى فى مذكراته فى هذا الصدد ! .

ومن هنا فلعله يوافقنى الرأى بأن ما أورده فى مقاله عن المعجزة الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة فى مديرية التحرير حاليا ، لاتدين له بالفضل ، بل ربما كانت تدين لخروجه ! ـ اللهم إلا إذا كان يقصد أنه كان صاحب الفكرة فى إنشاء المشروع ، وهو ما تجمع عليه المصادر بالفعل . فليكتف بهذا الفضل ولينسب فضل وصول مديرية التحرير إلى ما وصلت إليه حاليا إلى أصحابه الحقيقيين !

الفصل السابع

ثورة يوليو والوفد

في ذكرى مرور مائة عام على ميلاد مصطفى النحاس

مطلوب الاعتراف بزعيم ! *

أقسم بالله العظيم أنني لا أعرف حتى الآن سببا وواحدا - تاريخيا أو شخصيا - يدفع نظامنا الوطنى فى مصر إلى تجاهل زعيم وطنى لا يختلف أحد على وطنيته وشجاعته وتضحياته على مستوى الوطن المصرى أو مستوى الوطن العربى - وهو الزعيم مصطفى النحاس ، الذى ولد فى يونية ١٨٨٩ - أى منذ مائة عام .

أقول ذلك ردا على رسالة من الصديق الأستاذ الدكتور عبد الرشيد على وافى ، أستاذ الأمراض الباطنية بكلية طب طنطا ، الذى دأب على أن يسألنى هذا السؤال بين حين وآخر ، كلما قفز إلى ذهنه كالصاروخ ولم يجد له إجابة .

وفى هذه الرسالة يقول : « لقد مضت مدة ليست بالقصيرة منذ كتبت إليكم - ورددتم على مشكورين وقتها - وكان الخطاب بخصوص زعيم مصر

* أكتوبر فى ١٩٨٩/٧/٢

خالد الذكر والرئيس الجليل مصطفى النحاس ـ كرم الله مثواه ـ والذى لا يزال حتى الآن ينال عن عمد تجاهلا لتاريخه وكفاحه ، سواء من الاعلام أو من الدولة ، وذلك دون سبب مقنع . وكنتم قد وعدتم بأن تعهدوا لأحد طلبة الماجستير باعداد رسالة عن الزعيم الخالد . أرجو أن أسمع من سيادتكم أخبارا سارة عن ذلك الموضوع » .

وأصارح القارىء العزيز بأنى لا أعرف سببا واحدا لهذا التجاهل ، واذا كان لدى نظامنا الحاكم ـ الذى لا أشك في وطنيته ـ أى سبب ، فانى أطالبه بأن يصدر به بيانا رسميا يوزعه على الصحف ! وان كنت لا أعرف ـ حقيقة ـ من يمكنه أن يكتب مثل هذا البيان ، اذ لابد أن يكون مؤرخا لأن القضية قضية تاريخية في الأساس وليست قضية سياسية ، واذا كانت قضية تاريخية فهي تحتاج إلى مؤرخ متخصص فى التاريخ المعاصر لمصر ، ولابد أن يكون هذا المؤرخ هو صاحب هذا القلم ، بعد أن شاء قدرى أن تكون كل أعمالي العلمية تقريبا ، وعددها يزيد على العشرين كتابا ـ ناهيك عن مئات المقالات ! ـ فى تاريخ مصر المعاصر .

وحتى أختصر الطريق فلست أعتقد أن رأس هذا النظام ورأس هذا البلد وزعيمها الرئيس محمد حسني مبارك ، لديه ما يدفعه إلى التحامل على مصطفى النحاس أو تجاهله ، وقد تشرفت بمعرفة الرئيس والحديث معه في مناسبات عديدة ، بعضها عام وبعضها انفرادى ، ولم أشعر اطلاقا بأن هذا الرجل العظيم يحمل أي ضغينة لأحد ، حتى لمن يهاجمونه ليل نهار من الأحياء ـ ناهيك عن الأموات ـ أو حتى لمن تجاوزوا حدودهم فى حق هذا الوطن في فترة ما ، ناهيك عمن تفانوا فى خدمة هذا الوطن فى كل الفترات وفي كل الأوقات ، مثل مصطفى النحاس .

كذلك فان الرئيس محمد حسنى مبارك يتمتع بخصيصة ، نتحدث بها فيما بيننا نحن الكتاب والمفكرين ، الذين جمعتنا قضايا وفرقتنا قضايا ، ووجدنا أنفسنا فى ساحة مبارك سواء بسواء لا يميز بيننا فى

المعاملة ولا يستأثر بواحد ضد آخر ، ولا يقرب مفكرا لأنه ينتمي للحزب الوطني ، ويعادي مفكرا لأنه يساري أو وفدي ! - فنقول فيما بيننا في تفسير ذلك : إن الرئيس صفحته الحزبية بيضاء ! بمعنى أن الرئيس لم يسبق له أن كان وفديا أو اخوانيا أو شيوعيا حتي ينحاز بتاريخه إلي الوفد أو الاخوان أو الشيوعيين ، وانما كان جنديا مقاتلا كرس حياته للقتال دفاعا عن هذا البلد .

يضاف إلى ذلك أن الرئيس محمد حسني مبارك لم يتورط مع ثورة يوليو في الصدام مع الوفد عند قيام الثورة ، ولم تحدث بينه وبين مصطفى النحاس مواقف تدعوه إلي تجاهل هذا الزعيم الكبير ، علي نحو ما فعل الرئيس السابق عبد الناصر ، الذي كان مصطفي النحاس عقبة في سبيل توليه السلطة في البلاد ، ودون الوصول إلي الزعامة التي حققها فيما بعد - فكان الطريق التقليدي في هذا الصراع علي السلطة هو ضرب رأس الوفد وهو مصطفي النحاس .

وقد تم ذلك بالفعل عن طريق القوة ، وسط تهليل الصحافة الانجليزية ، التي كتب بعضها - مثل الديلي هيرالد - يقول إن أفول نجم النحاس أهم بكثير من أفول نجم فاروق ! - وهو صحيح لأن أفول نجم فاروق كان لحساب الديموقراطية وحرية الشعب ، وأفول نجم مصطفي النحاس كان علي حساب الديموقراطية وعلي حساب حرية الشعب .

كذلك لم يكن ثمة صدام بين الرئيس محمد حسني مبارك ومصطفي النحاس ، كذلك الذي كان بين الرئيس الراحل محمد أنور السادات ومصطفى النحاس . فعداء السادات لمصطفي النحاس عداء قديم يرجع إلى ما قبل الثورة ، منذ تصور أن حصار الانجليز لقصر عابدين بالدبابات في يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ كان لفرض مصطفي النحاس علي فاروق - وهو ما أثبتنا عدم صحته في كتابنا تطور الحركة الوطنية في مصر - وأن قبول مصطفي النحاس تأليف الوزارة كان بأمر الانجليز وليس بتوسلات فاروق إليه لينقذ عرشه . وقد تلا ذلك اشتراك السادات

في حادث اغتيال أمين عثمان ، واشترك مع عبد الناصر في الصدام مع مصطفى النحاس بعد قيام الثورة .

ولكن بالنسبة للرئيس محمد حسنى مبارك ، فلا يوجد سبب واحد لتبنيه موقف ثورة يوليو من مصطفى النحاس ، لأنه موقف فرضته ظروف تاريخية لم تعد قائمة الآن ، فضلا عن أن التجاهل نفسه فقد مبرر بقائه ، فقد كان الغرض منه في البداية حماية الثورة من تأثيرات زعيم شعبى أرادت وأده حيا ، وحتى تمنع عقد المقارنة بين دكتاتورية عبد الناصر وديموقراطية مصطفى النحاس .

ولكن مثل هذه المقارنة فى عهد مبارك أصبحت تدعم زعامة مبارك من أوجه كثيرة ، فحتى فى عهد مصطفى النحاس قبض على مصطفى أمين ستا وعشرين مرة ـ صحيح أنه كان يدفع الكفالة ، ويخرج أقوي مما دخل ، ولكن لم يقبض على صحفى فى عهد مبارك بسبب اساءته حرية ابداء الرأى .

من هنا فان الحرية التى فتحها محمد حسني مبارك للكلمة والرأى، بعد ثلاثين عاما من قيام ثورة يوليو ، فضلا عن مناخ الديموقراطية الذى أشاعه فى حدود النظام السياسى الذى ورثه ، وحرصه الشديد علي عدم ضرب هذه التجربة تحت أية ظروف داخلية أو خارجية ، يرشحه لأن يكون أول رئيس دولة منذ قيام ثورة يوليو ينهى التجاهل الرسمى لمصطفى النحاس ، وهو التجاهل الذى يلقى بآثاره فى وسائل الاعلام الرسمية بالضرورة !

فلربما لا يعرف الرئيس مبارك أن رقابة التليفزيون حذفت مشهدا أو مشهدين من مسلسل ليالى الحلمية » عن مصطفى النحاس ، شاءت أمانة أسامة أنور عكاشة إلا أن يضمنها المسلسل ، أحدهما عن وفاة مصطفى النحاس !

ولا يوجد سبب لذلك الا تجاهل النظام السياسى الحاكم لهذا الزعيم ، لأنه من غير المعقول أن يتصور المسئولون أن يخرج مشاهدو المسلسل فى

مظاهرات ، عقب مشاهدة الحلقة ، تطالب بعودة مصطفى النحاس إلى الحياة !

هذا الخوف من مصطفى النحاس حيا وميتا هو أمر مخجل للغاية ، لأنه ناشىء من ادراك كامل بمكانة مصطفى النحاس فى نفوس الشعب المصرى الوفى ، ولا يجب أن يكون وفاء الشعب لمصطفى النحاس سببا فى تجاهله ، لأن هذا الوفاء انما هو لصالح الحكام الذين يعملون لصالح الشعب ، وانجازات الرئيس مبارك في الحقل الوطنى تضعه فى مصاف الخالدين من حكام مصر ، ووفاء الشعب المصرى لزعمائه ولذكراهم هو أمر يطمئن الرئيس مبارك إلى تخليد ذكراه كما خلد الشعب المصرى ذكرى زعماءه السابقين .

لقد اتفق على تقدير مصطفى النحاس أعداؤه قبل أصدقائه . فقد كتب مصطفى أمين يقول :

« عرفت وأنا فى سجن المخابرات أن مصطفى النحاس توفى إلى رحمة الله ، وحزنت كثيرا عليه ، وأسفت أننى لا أستطيع أن أكتب رثاء له. لقد أحببت هذا الرجل وحاربته ، وسجنت من أجله ، وفصلت من المدارس من أجله ، واختلفت معه في الرأي ، وهاجمته وهو رئيس حكومة، فلم يفكر فى أن يضعني فى السجن ، ولم يفكر في أن يدبر لى تهمة ، أو يحاكمنى على جريمة أنا برىء منها .

«من حق النحاس عليّ أن أشيد به وأنا مسجون ، وأن أذكره كرجل قاد كفاح هذه الأمة ، وضحى فى سبيلها ، ونفى من أجلها ، وحمل الزعامة بعد سعد زغلول ، وكانت نهايته هى نهاية الديموقراطية .

« ولقد أسعدنى أن الملايين خرجت لتشييع جنازته ، وحزنت أن الصحف لم تخصص الصفحات للحديث عن تاريخ هذا الرجل وأمجاده ، التى هى أمجاد شعب مصر وأمجاد شعب مصر . . لقد اعتبروا هذه الجنازة الشعبية الهائلة ثورة على النظام ، وانقضاضا على الحكم ،

وصدرت الأوامر بالقبض على مئات من الوفديين المعروفين بتهمة أنهم مشوا فى الجنازة ، ولم أكن أعلم أن الوفاء أصبح جريمة فى هذا البلد».

انتهى كلام الأستاذ مصطفى أمين عن مصطفى النحاس ، وقد كان خصما سياسيا عنيدا له . والفضل ما شهدت به الأعداء والمطلوب الآن اعتراف الرئيس مبارك بمصطفى النحاس ، اذ ليس من المعقول أن يكون الرئيس فى جانب ، والشعب المصرى فى جانب آخر، فيتجاهل الرئيس مصطفى النحاس بينما يعترف به الشعب فمثل هذا الموقف مما يصعب تصوره ، لأن الرئيس مبارك مع الشعب دائما فى مشاعره وأحاسيسه وعواطفه .

ولعل الوقت قد حان لنقل رفات الزعيم مصطفى النحاس إلى جانب زعيم الأمة سعد زغلول ، ليكون الضريح جامعا لبطلين وطنيين بارزين ، قدما للشعب المصرى الكثير ، وضحيا من أجله بالكثير .

وللأمانة فلسب أول من نادى بهذه الدعوة ، وانما هو مفكر يسارى معروف ، لم ينتسب فى حياته للوفد ، وهو الكاتب أحمد حمروش ، وقد نادى بها منذ أكثر من عشر سنوات .

ولا يخشى أحد من استفادة حزب الوفد الجديد من هذا الاعتراف ، لأن المستفيد أكثر من ذلك هو الحزب الوطنى ، اذ يدعم مسيرته تحت لواء الرئيس مبارك نحو المصالحة الوطنية ، ويعزز سمعته فى البلاد العربية التى تكنّ جميعها لمصطفى النحاس التقدير والوفاء ، حتى ان بعض الشوارع فى بعض العواصم العربية تحمل اسم مصطفى النحاس ويكسبه حب الجماهير التى يعيش مصطفى النحاس فى ضميرها الوطنى .فضلا عن ذلك فلست أعتقد أن الحزب الوطنى يخشى من انتصار الوفد الجديد عليه فى أية انتخابات قادمة ! .

ان حياة مصطفى النحاس مليئة بالمواقف الخالدة التى صنعت منه زعيما شعبيا عظيماً فى عصر امتلأ بالزعامات شبه الاقطاعية

والرأسمالية ، وعلى الرغم من أنه لم يكن ينتمى لهذه الطبقة ، وانما كان ينتمى إلى الطبقة البورجوازية الصغيرة (الطبقة الوسطى) ، إلا أن نضاله الذى لم يهدأ ضد الانجليز والقصر جعله أطول قامة من كل هؤلاء الزعماء .

ومع أنه يصعب تماما تناول حياة شخصية وطنية عظيمة فى سطور قليلة ، الا أنه يمكن القول إن مصطفى النحاس وقف طوال حياته إلى جانب الحق ضد الباطل ، وإلى جانب الحرية ضد الاستبداد ، وإلى جانب الاستقلال ضد الاستعمار ، وإلى جانب الوحدة الوطنية المقدسة ضد التفرقة والفتنة الطائفية ، وإلى جانب الوحدة العربية ضد الانقسام والانفصال .

فقد وقف مصطفي النحاس إلى جانب سعد زغلول عندما انقسم الوفد انقسامه الكبير فى ٢٨ ابريل ١٩٢٠ ، وهو الانقسام الذى تدعمت به الوحدة الوطنية المقدسة بما لم تتدعم من قبل ، اذ كان مصطفى النحاس المسلم الوحيد الذي وقف مع سعد زغلول ، ووقف معه ثلاثة من الأقباط هم : واصف بطرس غالي بك وسينوت حنا بك وويصا واصف بك، وبذلك شكل الأقباط الأغلبية فى الوفد لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية !

وقد وقف مصطفى النحاس على الدوام ضد محاولات استغلال الدين فى السياسة ، اذ كان يعتبر ذلك ـ حسب تعبيره ـ « اقحاما للدين فيما ليس من شئونه » ، وأنه من الضرورى أن « ننزه الدين عن اقحامه فيما ليس من مسائل الدين » . وعندما جعل أحمد حسين شعار جمعية مصر الفتاة الله ، الوطن ، الملك » قال له مصطفى النحاس : « ان وضع اسم «الله » فى برنامج سياسى يعد « شعوذة » .

وعندما أراد الشيخ حسن البنا ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب فى ابريل ١٩٤٢ ، رفض النحاس أن تعمل جماعة دينية بالسياسة ، وخير

البنا بين أن يعلن جماعته حزبا سياسيا ، وفي هذه الحالة يكون من حقه ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب ، أو تبقى جماعته جماعه دينية فقط، ويتنازل عن ترشيح نفسه .

وكان شعار مصطفى النحاس الذى حفظ به الوحدة الوطنية هو : «الدين لله والوطن للجميع » . ولم يجد في ذلك الحين من يتحدى هذا الشعار بشكل فعال ، لأن الجماهير المصرية كانت مع مصطفى النحاس

وعندما تحررت مصر من قبضة الانجليز لحد كبير بمعاهدة ١٩٣٦ ، وأحس مصطفى النحاس في عام ١٩٣٧ بأن القوى السياسة المرتبطة بالقصر تسعى لاتخاذ فاروق الشاب محورا لضرب الدستور والديموقراطية ، رأي أن يقتل الأفعى قبل أن تظهر أنيابها ، وقرر أن يخلع فاروق عن العرش فى نوفمبر ١٩٣٧ ، واستصدر قرارا من البرلمان بذلك ، ولكن عرقلت السياسة البريطانية خطواته ، حتى تمكن فاروق من اقالته في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ . وقد فعلت ثورة يوليو ما كان مصطفى النحاس ينوى القيام به ، ولكن بعد أن دفعت البلاد الثمن غاليا .

وكانت طريقة مصطفي النحاس فى مفاوضة الانجليز طريقة فريدة ، وهى طريقة تحريك الشعب المصرى ، والاستناد عليه وتلقي القوة والدعم منه ، والتحدث دائما باسمه . فحين كان يرفض مقترحات يعرضها عليه الجانب البريطانى كان يقول : « لو ان هذه المقترحات عرضت على الشعب المصرى لرفضها حتما ، لأن الشعب ينتظر مقترحات أحسن منها» أو :« إن هذه النقطة حساسة جدا بالنسبة للشعب المصرى » ، أو : «ان قبول هذه النقطة يجعلنا فى مركز صعب جدا أمام الأمة المصرية ». وعندما كان الجانب البريطانى يحتج عليه أحيانا بأنه لم يسمع مثل هذا الاعتراض من المفاوضين المصريين السابقين ، كان النحاس يرد فى حسم قائلا : « إنكم تعرفون اننا نحن الذين نمثل الشعب المصرى ونحرص على حقوقه » (انظر مفاوضات النحاس ـ هندرسون على سبيل المثال) .

وقد كان مصطفى النحاس هو السياسى الوحيد فى عصره الذى لم يكوّن ثروة منقولة أو غير منقولة ، ولم تستطع الشركات الأجنبية احتواءه كما احتوت غيره عن طريق تعيينهم أعضاء ورؤساء فى مجالس اداراتها، مثل أحمد زيور ، واسماعيل صدقي ، وحسين سرى ، وحافظ عفيفى ، وعلى ماهر ، وحلمى عيسى ، وسابا حبشى ، ومحمد حافظ رمضان ، والدكتور محمد حسين هيكل ، وعلى الشمسى ، ومحمد محمود خليل ، وأحمد ماهر .

والطريف أنه لم يستطع أن يجمع بين مسكنين فى القاهرة ، عندما اضطرته الظروف إلى استئجار مسكن له في جاردن سيتى إلى جانب مسكنه فى مصر الجديدة ، مما دفعه إلى استئذان شركة مصر الجديدة في تأجير مسكنه من الباطن ، « لأكمل مصاريفى عن طريق الحلال المشروع » . وقد سعد عندما أذنت له الشركة بذلك « ناظرة إلى منزلتى فى الأمة وخدماتى للبلاد وسكانها ، علما منهم بأن لا مطمع لى في ابتزاز أموال أو ابتغاء ثروة من وراء رياسة شركة أو قبول عضوية في المصارف والبيوت المالية ـ انما يعرفون عنى كما يعرف المصريون جميعا أننى أعيش من كسبى الحلال ، عف النفس ، طاهر اليد فلا تمتد يدى إلى حرام » .

وأرجو ألا يضحك أحد من القراء على هذه الواقعة ، ممن يعرفون مئات الألوف ممن يمتلكون حاليا أكثر من مسكن فى القاهرة ، بل أكثر من عمارة ! ـ وقد كان ذلك في العصر الذى يطلق عليه اسم الاقطاع ! مع أن مصطفى النحاس فى ذلك الوقت كان محاميا عظيما يستطيع أن يجنى ثروة من عمله فى المحاماة ، ولكنه كرس حياته للدفاع عن مصر والشعب المصرى ، وكانت الثروة الوحيدة التى جمعها هى حب الجماهير.

وعلى ذلك فانى حين أطالب الرئيس محمد حسنى مبارك بالاعتراف بمصطفى النحاس ، فانى لا أطالبه لصالح مصطفى النحاس ، وانما أطالبه لصالح تاريخ الشعب المصرى ، لأن عدم اعتراف الدولة بهذا

الزعيم الوطنى قد ترتب عليه تلقين أبنائنا فى المدارس والجامعات تاريخ مصر قبل الثورة مزيفا ، اذ لا يستطيع أحد من مؤلفى كتب التاريخ للمدارس الحكومية أو الخاصة الكلام بأمانة عن دور مصطفي النحاس ثم تسمح وزارة المعارف بتدريس كتابه ! وقد رأينا أن التليفزيون المصرى حذف المشاهد التى ورد فيها اسم مصطفي النحاس من مسلسل ليالى الحلمية ، لعدم اعتراف الدولة به .

ولقد سبق لى أن قلت إن عدم اعتراف الدولة بمصطفى النحاس معناه حذف ثلاثين عاما من نضال الشعب المصرى تحت زعامة وقيادة هذا الزعيم ، وهو أشبه بحذف دور جمال عبد الناصر من تاريخ ثورة يوليو ، أو حذف اسم محمد أنور السادات من حرب أكتوبر ، أو حذف اسم محمد حسنى مبارك من استرداد سيناء وطابا ومن انجازاته العظيمة فى مجال حرية الرأى والمصالحة الوطنية والمصالحة العربية وغير ذلك من الانجازات .

ومن هنا حين أطالب بالاعتراف بمصطفى النحاس وبدوره الوطني التاريخى فى قيادة نضال الشعب المصرى ، فانما أطالب بانهاء تزييف تاريخ مصر !

انهم لا يتغيرون ! *

* الوفد فى ٧ / ٨ / ١٩٨٩

المحزن فى حملة قميص عبد الناصر أنهم لا يتغيرون ، وهم أيضا لا يتعلمون . فما رددوه منذ خمسة وثلاثين عاما فى الهجوم علي الوفد وتزييف تاريخ مصر ، ما زالوا يرددونه في عام ١٩٨٩ بنفس ألفاظه تقريبا ، وبنفس الأكاذيب ، وبنفس المغالطات ، متجاهلين كل الكم الهائل من المعلومات التاريخية التي ظهرت في تلك الفترة ، ومتجاهلين ما تكشف من فساد ومخازى حكم ثورة يوليو مما يتضاءل إلى جانبه فساد ومخازى عهد ما قبل الثورة !

فحين يكتب كاتب في جريدة «الأهالى » مقالا طويلا بعنوان « فاروق ملكا » : بلاغ معاصر » يتهم أحزاب ما قبل الثورة ـ أى بما فيها الوفد ! ـ بأنها تسابقت على اغراء الملك بتمزيق الدستور ! ـ فمن المؤكد أن هذا الكاتب ما يزال يعيش بفكره فى عام ١٩٥٢ ،

أى يعيش فى جو حملة التضليل التي ساقها الضباط ضد الوفد، لاستدامة دكتاتوريتهم العسكرية على البلاد ، ودفن الديموقراطية ، وتصفية القوى الوطنية الديموقراطية والتقدمية ، حين كانت هذه الحملة المضللة ترى من مصلحتها تجاهل تاريخ مصر كلية ، ووضع حزب الأغلبية الشعبية ـ الذى لم يحكم أكثر من سبع سنوات مقابل واحد وعشرين عاما حكمتها أحزاب الأقلية المتعاونة مع القصر ـ على مستوى واحد مع تلك الأحزاب ، لتبرير وأد الديموقراطية الليبرالية واستدامة الديكتاتورية العسكرية .

واذا نحن التمسنا العذر للضباط والقوى السياسية التى ساندتهم وقتذاك فى تلك الحملة المضللة ، وبررناها بالرغبة فى تقديم ديموقراطية أفضل ، فكيف نلتمس العذر للكاتب الذى يردد نفس تلك الأباطيل بعد أن انكشف نوع الديموقراطية التى قدمتها الثورة لمصر ، ونوع الدساتير التي صاغتها ، ونوع الممارسة السياسية التى مارستها ؟ ألم يكن من الأفضل للكاتب أن يُسقط تماماً ذلك الجزء من الحملة المضللة السابقة التى اتهمت الوفد ، الذى هو أكبر حزب ليبرالى شهدته مصر ، باغراء الملك فاروق على تمزيق الدستور ؟ .

وحين يعود الكاتب فيردد افتراءات الثورة ضد فؤاد سراج الدين ، ويقول إنه « لم تكن له سابقة جهاد واحدة أو تضحية بارزة من قبل الثورة» ،فألم يكن من الأكرم له أن يذكر لنا سوابق عبد الناصر فى الجهاد قبل الثورة ، وتضحياته التى هيأت له أن يحكم مصر لمدة ثمانية عشر عاما ؟ . أو يذكر لنا سوابق جهاد ضباط يوليو وتضحياتهم التى هيأت لهم الاستيلاء على الحكم ، وضرب كل القوى الوطنية الديموقراطية والتقدمية التى ناضلت الاستعمار والاستبداد قبل الثورة ، وفرض وصايتهم على البلاد ؟

وحين يستمرىء الكاتب هذا الهزر فى مقاله ، فلا يذكر من حكم الوفد الأخير إلا حكاية نسب فاروق وقرار نقابة الأشراف ، فألا يكون ذلك

إلا التهريج بعينه ؟ إن الكاتب يتصور أن الشعب المصرى قد أثرت فيه مسألة نسب فاروق ، أو أن الشعب المصرى كان يتصور أن الأشراف مقدسون فانتقلت قداستهم إلى فاروق . وينسى أن الشعب المصرى على الدوام كان يفرق بين الرسول ، الذي تلقى الرسالة من الله ، ونسله ، الذين هم أفراد عاديون يحسن بعضهم السلوك ويسيئه بعضهم !

وقد كتب سعد زغلول عن أحد هؤلاء الأشراف ، وهو السيد محمد توفيق البكرى ، يقول إنه « يعتقد فيه الجبن والدناءة وفساد الأخلاق ، وأنه يستحق أشد العقاب على هذه الصفات » ! ولم يكن البكرى وقتذاك شريفا عاديا بل كان نقيب الأشراف ! وليس أدل على انعدام قيمة وأثر مسألة نسب فاروق من أن الشعب المصرى استقبلها بسخرية . فألا يكف الناصريون عن المتاجرة بهذه القصة المضحكة فى مهاجمتهم للوفد قبل الثورة ؟ .

ثم يتبدى جهل الكاتب المطبق بتاريخ مصر الاجتماعى والسياسى حين يسوق هذه العبارة : « كوفىء زعماء الوفد علي جهادهم القديم ، وانتقلوا إلى طبقة جديدة ، فضعف ارتباطهم بالطبقة التى جاءوا منها » .

وهو كلام مضحك ، لأن زعماء الوفد قدموا من الطبقة البورجوازية ، ولم تكن ثمة طبقة أكبر منها لينتقلوا إليها ! واذا كان الكاتب يقصد طبقة كبار المُلاك الزراعيين ، فلو أنه قرأ كتابى : « صراع الطبقات في مصر » لعرف أن هذه الطبقة لم تنقطع أبدا عن قيادة الوفد ، بل ظلت تشكل عنصرا هاما وأساسيا فى قيادته ولم يكن ثمة فارق كبير في هذا الشأن بين الوفد وحزب الأحرار الدستوريين .

ولم يكن دخول فؤاد سراج الدين، وهو من كبار الملاك ، فى قيادة الوفد ـ من ثم ـ دخولا لعنصر اجتماعى جديد ، لأن بقية أعضاء الوفد ـ فيما عدا مصطفى النحاس ـ كانوا من كبار الملاك بنفس الدرجة تقريبا . ولكن الكاتب يصور هذا الانتقال المزعوم لزعماء الوفد إلى طبقة جديدة

على أنه « مكافأة » أو لا يحدد بشكل من الأشكال من هو الذى قدم هذه المكافأة : هل هو القصر ، العدو اللدود للوفد ، أو هو الشعب ، أو هو الحظ ، أو هو الكاتب نفسه الذى يكتب أى كلام ؟

والطريف أن الكاتب يتحدث عن رغبة الوفد فى البقاء في الحكم ، كما لو كانت رغبة أثيمة ، وكأن المفترض فى حكومة أغلبية وصلت إلى الحكم عن طريق انتخابات ضارية أن تفرط فى الحكم بسهولة ؟

وهو يتحدث عن مساومة حكومة الوفد مع القصر ، ولا يتعرض بالذكر لالغاء معاهدة ١٩٣٦ على يد هذه الحكومة ، حتى يتفادى الربط بين السبب والمسبب ، أو بين الوسيلة والغاية ، وحتى يتيح لنفسه ترديد الحملة القديمة التى تعطنت وتعفنت ولم تعد تصلح للحوار السياسى بعد ٣٥ عاما من الثورة .

ولكن الناصريين لا يتغيرون ، لأنهم لا يتعلمون !

حكومة الوفد الأخيرة ومنطق العملاء

* الوفد ٢١ / ٨ /١٩٨٩

بعض الكتبة الصغار يتصور أن الكاتب أو المفكر لا بد أن يكون فى الأصل عميلا لجهة ما ، تستكتبه وتدفع له أجره ! ولا بأس ـ فى رأى هذا البعض ـ من أن يكون الكاتب عميلا لجهتين أو ثلاث !

ولهذا تصيبهم الحيرة اذا وجدوا كاتبا ينتمى إلى مصر وحدها ولا يدين بالولاء لغيرها ، وتفشل مقاييسهم ـ بالتالى ـ فى الانطباق عليه ، فيصيب الخلل والخلط تحليلاتهم ، ويكتبون كلاما غثا رخيصا ـ كما وقع من أحد الكتاب فى جريدة « الأهالى » منذ أسبوعين أو ثلاث .

فقد أراد أن يقدم للقراء كتاب : «فاروق ملكا » للأستاذ أحمد بهاء الدين، وهو كتاب قديم وجديد معا ـ أى أنه كتاب خالد ! ولكنه قرأه قراءة ناصرية ، ولم يستوعب ما طرأ عليه بعد ذلك من دراسات ومعلومات ،

وتصور أن خلود الكتاب معناه أن حقائقه خالدة لا تتغير، مع أنه لا يوجد كتاب خالد بهذا المعنى الا القران الكريم ، فعرضه عرضا مشوها ، ولم يستخرج منه الا كل ما يشوه تاريخ الوفد ، مع أن أهم عناصر خلود كتاب « فاروق ملكا » أنه أنصف الوفد ، وأنصف تاريخ وزارته الأخيرة بالذات ، حتى ولو أخطأ فى تحليل بعض المعلومات .

ولكن صاحبنا ـ لأنه يقرأ قراءة ناصرية ـ لم ير حرفا واحدا مما كتبه أحمد بهاء الدين عن ايجابيات حكومة الوفد الأخيرة ، ولم يلتقط سوى تلك القصة الممجوجة عن نسب فاروق ، وأخذ يضيف اليها افتراءات ثورة يوليو على الوفد وعلى فؤاد سراج الدين ، ونسى أن هذه القصة لم يكن لها أى تأثير سياسى لصالح فاروق . بل نسى تعليق أحمد بهاء الدين البليغ عليها الذى يقول إن « فاروق أخطأ الحساب ، ولم يفهم أن الزمن قد تأخر ، وأن بحثه عن القداسة والتشريف عن هذا الطريق المفتعل يجعل أحقر بائعة سمك فى القاهرة تضحك منه » ! ـ نسى الكاتب ذلك ، ولم يتذكر سوى افتراءات ثورة يوليو على الوفد ، التى جعلت من هذه القصة وغيرها من القصص الرخيصة ، سندا لثورة يوليو فى اغتصاب السلطة من الشعب ، وانتزاع الحكم منه والتربع فوق صدره ، وحرمان حزب الأغلبية الشعبية من الحكم لصالح الشعب ولصالح مستقبله الاقتصادى والسياسى .

لهذا السبب حين تصديت لهذا الافتراء فى عدد ٧ أغسطس من الوفد فى مقالى بعنوان : « انهم لا يتغيرون » ، وأثبت فيه الحقائق التاريخية ، لم يعجب هذا التصدى كاتب العرض ، وأخذ فى تطبيق مقاييس العمالة علىّ ، ليعرف الجهة التى أعمل لحسابها !

واذا بتفكيره يقوده إلى أننى عميل لكل من فؤاد سراج الدين ، والرئيس محمد حسنى مبارك ، وحكام اسرائيل ، والسعوديين ـ كل هؤلاء معا ! .

ولأن مقاييس العمالة عنده تتسامح فى العمالة لجهتين أو ثلاث فقط ، فان عمالتى لأربعة جهات متعارضة المصالح مرة واحدة ، انتزعت منه الاعجاب ، ولم يملك ـ للأمانة ـ إلا أن يسجله فى مقاله ، فكتب يقول :

إن « الذى يقدر على الجمع بين عشق فؤاد سراج وحب الرئيس مبارك والاشادة بحكام اسرائيل والتطبيع معهم ، والاستفادة من السعوديين ، لا شك أنه يستحق الاعجاب ! . » .

وقد ذكرنى هذا المنطق بواقعة رواها البعض لى منذ أكثر من عشرات سنوات ، حين انتدبت لالقاء محاضرات فى تاريخ مصر المعاصر فى كلية تربية عين شمس ، واذا بما أقوله فى المحاضرات يثير انزعاج بعض السلطات ، ورأى المسئول أن يعرف هويتى السياسية ، فاستحضر نسخة من المذكرات التى أدرسها للطلبة ، ولم يكد يفتح أول صفحة حتى وجد عنوانا عن « الاخوان المسلمين » ، فاقتنع فورا بأنى من الاخوان المسلمين !

ولكن اللغط لم يتوقف ، فاستحضر المذكرات مرة أخرى ، ووجد أننى أعالج موضوع جماعة مصر الفتاة الفاشية ، فصحح معلوماته إلى أنى فاشى النزعة !

ولما استمر اللغط ، استحضر المذكرات مرة ثالثة ، ووجد أننى أدرس للطلبة تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر ، فاستقر لديه أننى إخوانى فاشى شيوعى معا ! وسواء كان ما رُوى لى صحيحا أو غير صحيح فانه رمز لمنطق كاتب العرض الذى تصور جمعى بين العمالة لفؤاد سراج الدين والرئيس محمد حسنى مبارك وحكام اسرائيل وحكام السعودية .

ولو ثابر على قراءته لما أكتب لرأى اننى عميل أيضا للاتحاد السوفيتى ! لأننى دافعت عنه بشراسة ضد الهجوم اليومى الذي يشنه عليه كاتب يمينى * فى احدى الصحف القومية ، ولم أكف عن الدفاع عنه فى وجه تلطيخ اليمين . كما أنه سوف يتبين أيضا أننى عميل للعراق ، لأنى كنت أول كاتب مصرى أيد العراق فى حربه ضد إيران ، بينما كان الجميع يكتبون فى تمجيد الثورة الايرانية ، بل ظللتُ أدافع عن قضيته

* هو الأستاذ محمد الحيوان

ضد إيران بينما كان زعماء الناصرية وبعض اليسار يحج إلى خصومه من الحكام يلتمسون منهم العون والتأييد والدعم .

كذلك سوف يكتشف أنى عميل للفلسطينيين ، لأنى جعلت الدفاع عن قضيتهم أحد المحاور الرئيسية فى حياتى السياسية ، وتعرضت من أجل هذه القضية إلى بذاءات النصابين وثوار المصاطب وتجار الكلام .

وهكذا فان منطق العملاء سوف يقوده إلى أني عميل لجهات لا حصر لها ، ولكنه لن يدرك أبدا أنى عميل لمصر وحدها ، وأن الحق وحده هو ما أهدف إليه وما أبتغيه .

والآن فانى أسجل هنا ما نسيه كاتب العرض من كتاب « فاروق ملكا » ، عن حكومة الوفد الأخيرة ، لكى يعرف القراء كيف ينحرف هذا الفريق من الكتاب الناصريين عن الحقيقة ويخدعون قراءهم .

فقد كتب أحمد بهاء الدين وهو يتحدث عن الحرية التى وفرتها حكومة الوفد الأخيرة للشعب قائلا .

« استفاد الشعب من الحرية التى توفرت له سنتى ١٩٥٠و١٩٥١ إلي حد بعيد . فرأينا صحفا متحررة تظهر في الميدان وتكسب القراء الكثيرين . ظهرت صحف « اللواء الجديد » ، و « الكاتب » و«الملايين » و « الجمهور » و «الدعوة » و « الاشتراكية » . وكان لكل جريدة أسلوبها فى مهاجمة الملك السابق .. وكان منطقيا أن لا تقصر هذه الصحف حملاتها على شخص الملك وأفرادحاشيته ، فامتد هجومها إلي النظام الاجتماعى الظالم ، والحالة الاقتصادية التعسة ، والموقف الوطنى المائع . وأخذ الناس يكتشفون كل يوم أن الأوضاع كلها مرتبطة بوجود الملك ، كما أن وجود الملك مرتبط باستمرارها » .

ثم يسجل الأستاذ أحمد بهاء الدين ما تحقق فى السنتين اللتين حكم فيهما الوفد من انجازات بفضل الحرية التى حققها للشعب ، فيقول :

« انظر إلى تلك الانتصارات الضخمة التى حققها الشعب فى خلال سنتين من الحرية النسبية : فضح الملك وقدم شركاءه إلى المحاكمة ،

حطم كل محاولاته لفرض نظم رجعية جديدة ، عبأ السخط بين الجماهير وحددأهدافه فى الملك الفاسد وبطانة السوء وكل من يدور فى فلكه من سياسيين ، وتوج الشعب هذه الانتصارات بالغاء المعاهدة ، وبتقرير حق شبابه فى حمل السلاح ومحاربة الانجليز ، ودفع الحكومة إلي حالة من شبه الحرب مع الاستعمار لأول مرة فى تاريخنا الحديث .

ثم يقول أحمد بهاء الدين فى « فاروق ملكا » : « تركت وزارة الوفد كل أدوات الدعاية تهاجم الانجليز ، وتنمى طاقة الكراهية للاستعمار إلى حد لم يسبق له مثيل منذ ثورة ١٩١٩ ، ونقلت الاحساس المباشر بقبضة الانجليز من مدن القنال إلى جميع أنحاء القطر ، وشجعت كتائب التحرير بأقصى وسائل التشجيع الأدبى والمادى ، حتى لقد كان ميكرفون الاذاعة ينتقل إلى معسكراتهم فى القنال يروى قصصهم وينقل أحاديثهم لمواطنيهم

بعد ذلك كله ، وقبل أن تقع كارثة حريق القاهرة ، بدأت الوزارة تمد الفدائيين بالسلاح ، وتشجيع ضباط الجيش والبوليس علي التطوع ، وقد سحبت سفيرها فى لندن ، وهمت بقطع العلاقات السياسية ، فلم يبق بينها وبين حالة الحرب الفعلية إلا شعرة واهية ... »

هكذا كتب أحمد بهاء الدين فى كتابه « فاروق ملكا » عن حكومة الوفد الأخيرة ، مما عجز الكاتب الصغير عن رؤيته ، فقدم عرضه الكوميدى للكتاب ، الذى شوه فيه تاريخ الوفد ، وردد افتراءات ثورة يوليو التى فضحها الشعب منذ وقت طويل ، فأثبت ما سبق أن قلناه من أن هذا الفريق الهزيل من الكتاب الناصريين لا يتعلمون من التاريخ ، كما أنهم فى نفس الوقت لا يستحون !

مبارك وزعامات ما قبل ثورة يوليو *

* أكتوبر فى ١٩٨٩/٨/٦

نُشر تحت عنوان :

« من إصلاح تاريخ مصر إلى إصلاح اقتصاد مصر »

مما يدل علي سرعة ايقاع الحياة فى مجتمعنا المعاصر ، آننى سافرت إلى لندن لاحضر لقاء علميا عن الأصوليين فى مصر والعالم ، ولقضاء بضعة أيام فى هذه المدينة الرائعة التى أعدها وطنا ثانيا لى منذ كنت أستاذاً زائراً بجامعة لندن قبل تسع سنوات ـ ثم عدت بعد عشرة أيام لأجد المسرح السياسى فى مصر قد تعرض لعدة تغييرات مؤثرة كان محورها الرئيس حسنى مبارك ، ولاقرأ فى نفس يوم وصولى عن انتخابات الرئيس المصرى رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وسوف أدع مؤقتا المسألة الأخيرة لمقال خاص ، وأتناول فى هذا المقال قنبلتين فجرهما الرئيس مبارك ، الأولى فى خطابه التاريخى فى عيد الثورة ٢٣ يوليو ، والثانية فى تعقيبه على نتائج المؤتمر الخامس للحزب الوطنى فى ختام جلساته .

والقنبلة الأولى هى تلك الفقرة الهامة من خطاب الرئيس مبارك فى خطاب عيد الثورة التى يقول فيها

« ليس هناك من يختلف على أن زعماء مصر ، قبل ثورة يوليو وبعدها، ومنذ بدأ الشعب نضال الاستقلال واجلاء الاحتلال ، أعطوا لمصر أقصى طاقتهم فى اخلاص وايمان ، وأدى كل منهم بمساندة هذا الشعب دوره فى حدود الظروف والامكانيات المتاحة . وليس نضال الشعوب الا حلقات متصلة ، وكتابا متعدد الفصول وصلا واستمرارا ، والحكم بعد ذلك للتاريخ ».

ان هذه الفقرة الهامة تصحح خطأ وقعت فيه ثورة يوليو بتجاهلها لزعيم مصر الخالد الذكر مصطفى النحاس .

ويحق لى أن أعتبرها استجابة سريعة من الزعيم محمد حسنى مبارك لندائى الذى وجهته على صفحات مجلة أكتوبر منذ بضعة أسابيع قليلة تحت عنوان : «مطلوب الاعتراف بزعيم » ، وفيه قلت إنه لا يوجد سبب واحد يلزم الرئيس محمد حسنى مبارك بتبنى موقف ثورة يوليو من مصطفى النحاس ، لأن ذلك الموقف فرضته ظروف تاريخية معينة لم تعد قائمة حاليا ، فضلا عن أن هذا التجاهل نفسه فقد مبرر بقائه ، فقد كان الغرض منه فى البداية حماية الثورة من تأثيرات زعيم شعبى أرادت وأده حيا ، وحتى تمنع عقد المقارنة بين دكتاتورية عبد الناصر وديموقراطية مصطفى النحاس ، ولكن هذه المقارنة فى عهد مبارك أصبحت تدعم زعامة مبارك من أوجه كثيرة ، فحتى فى عهد مصطفى النحاس قبض على مصطفى أمين ستا وعشرين مرة ، صحيح أنه كان يدفع الكفالة ويخرج أقوى مما دخل ، ولكن لم يقبض على صحفى فى عهد مبارك بسبب اساءته حرية ابداء الرأى . وهذا يرشح الرئيس مبارك ليكون أول رئيس دولة منذ قيام ثورة يوليو ينهى التجاهل الرسمى لمصطفى النحاس ، وهو التجاهل الذى يلقى بآثاره فى وسائل الاعلام الرسمية بالضرورة .

وقد انتهز الرئيس مبارك بالفعل أول فرصة ليعلن اعترافه بكافة زعماء مصر قبل الثورة وبعدها ، وليقول انهم أعطوا مصر أقصى طاقتهم فى اخلاص وايمان ، وأدى كل منهم دوره فى حدود الظروف والامكانيات المتاحة بمساندة الشعب . وهو أول اعتراف من هذا النوع منذ قيام ثورة يوليو .

فقد كان موقف رؤساء الدولة يتراوح بين أمرين · إما الهجوم على قيادات ما قبل ثورة يوليو بصفة عامة ، وعمال على بطال ! ودون تفرقة بين اسماعيل صدقى صاحب مدرسة تزوير الانتخابات البرلمانية ومحمد محمود صاحب اليد الحديدية ، وبين مصطفى النحاس الزعيم الليبرالى الأصيل الذى لم يلوث يده أبدا بدماء الديموقراطية ـ وإما تجاهل مصطفى النحاس كلية كأنه لم يقد نضال هذا الشعب ضد الاستعمار والاستبداد والاستغلال على مدى ثلاثين عاما قبل الثورة .

ولكن الرئيس محمد حسني مبارك يصحح هذا الوضع الخاطىء ببيانه السالف الذكر ، فيرتفع فوق سخائم الثورة إلى المستوى الرفيع الذى تعود الشعب أن يراه متربعا فوقه ، وهو ما تترتب عليه ـ بالضرورة ـ النتائج الآتية :

أولا ، أن تتصرف رقابة التليفزيون والاذاعة المصرية على هذا الأساس . فترفع الحجر المعلن والخفى عن كل ما يتصل بمصطفى النحاس ، أسوة بالزعيم الخالد سعد زغلول ، وسواء فيما يتعلق بالتسجيلات أو المؤلفات أو غيرها فأذكر أننى كنت أذيع منذ شهرين أو أكثر برنامجا ثقافيا من أحد البرامج الاذاعية ، عن المذهب الليبرالى في مصر ، وتعرضت لرفاعة الطهطاوي وأحمد لطفى السيد وسعد زغلول وبعض الشخصيات التى خدمت الفكر الليبرالى ، وعندما عرضت تقديم حلقة عن مصطفى النحاس ،أُفهمت فى أدب جم أن ذلك يمكن أن يسبب احراجا للسلطات المسئولة ، وقد يترتب على ذلك عدم الموافقة على اذاعة الحلقة ! فأرحت نفسى ، وأرحت السلطات ! كذلك فقد ذكرت فى مقالى

عن مصطفى النحاس أن رقابة التليفزيون حذفت فقرة من مسلسل ليالى الحلمية تعرضت لوفاة مصطفى النحاس .

وهذا كله يجب أن يتوقف بالضرورة بعد بيان الرئيس محمد حسنى مبارك ، ولا يجب أن يتعلل البعض فى الاصرار على الخطأ بضرورة الحصول علي موافقة كتابية من السيد صفوت الشريف ، وزير الاعلام ، لأن الحجر الذى فرض على مصطفى النحاس لم يحدث بأوامر كتابية من أى وزير للاعلام ! وانما الحجر فرض بحكم الأمر الواقع المتمثل في خصومة ثورة يوليو للزعيم المصرى الكبير ، وله قوة الالزام التى تفوق أحيانا قوة الأمر المكتوب . وقد تغير هذا الأمر الواقع الآن بقوة بيان الرئيس مبارك

أما النتيجة الثانية ، فهي أن الكتاب والمفكرين والأدباء ، الذين ظلوا طوال سنى الثورة بعيدين عن مصطفى النحاس في أعمالهم التى يقدمونها للاذاعة والتليفزيون ، لم يعد يحول بينهم وبين الاقتراب مس مصطفى النحاس حائل . وأنا أتوقع من كتاب الأعمال الأدبية التى تعتمد على الخلفية التاريخية ، مثل أسامة أنور عكاشة ومحمد جلال وفتحى غانم وغيرهم ، الاهتمام بتقديم أعمال جديدة تنسج خيوطها حول مصطفى النحاس وتلك الحقبة الثرية من تاريخ مصر التى قاد فيها هذا الزعيم نضال هذه الأمة .

فمن الملاحظ أن جميع الأعمال التى تناولت حقبة ما قبل الثورة قد تقولبت فى قالب واحد لا يتغير ، وهو فساد القصر الملكى وفساد طبقة الباشوات التى التفت حول القصر ـ وهو ما يتفق مع منطق الثورة ومفهومها فى معالجة تلك الفترة !

ولكنها تغفل تماما أعظم وأخلد ايجابيات تلك الفترة ، وهي النضال الشعبى الذى لم يسبق له مثيل،الذى جعل من تلك الفترة أصخب الفترات فى تاريخ مصر ، وأحفلها بالشخصيات والزعامات والحركات العقائدية

والسياسية - وذلك لمجرد أن هذا النضال تم تحت زعامة مصطفى النحاس !

وهذا تسطيح ، بل تزوير لتاريخ شعبنا ونضاله الوطنى ، واخفاء لأهم فترات نضاله على الاطلاق ، وهى الفترة التى كانت للجماهير الكلمة العليا ، وكانت التنظيمات الشعبية هي وحدها المحرك والقائد دون أى تدخل من أعلى - أي على العكس تماما مما حدث فى ثورة يوليو ، حين كانت سلطة الدولة هى التى تعطى الضوء الأخضر لأى تحرك ، أو تعطى الضوء الأحمر لمنع أى تحرك !

نعم لقد أهيل تراب النسيان والاخفاء علي نضال وتضحيات الشعب المصرى للتخلص من الاحتلال البريطاني على مدى الثلاثين سنة السابقة علي ثورة يوليو ، فلم يظهر لمشاهدى مسلسلاتنا التاريخية سوى بعض المشاهد الهزلية لطرابيش بعض الباشوات من المدرسة العثمانية ، وهم ينحنون على يد الملك يقبلونها ، أو وهم يقضون السهرات الحمراء ، أو وهم ينكلون بالفلاحين - كأن هذا كله هو تاريخ تلك الفترة !

مع أن ثورة يوليو شهدت نفس المشاهد ، شهدت من يركعون أمام عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ومن هم دونهما من الضباط الأحرار الذين استمروا فى السلطة ، وشهدت من يسهرون السهرات الحمراء والخضراء والزرقاء ، وشهدت من يجلدون الشرفاء من المفكرين والكتاب وغيرهم من أبناء الشعب !

وهذا التزوير كله يجب أن ينتهى الآن . لقد كان له ما يبرره عندما كانت السلطة في عهد ثورة يوليو لا تعترف بتاريخ هذه الثورة ، وحين كانت تحذف تاريخ نضال شعبنا علي مدى السنوات الثلاثين السابقة عليها ، وحين كانت تفرز الايجابيات والسلبيات ، فتنسب إليها كل الايجابيات وتنسب إلى عهد ما قبل الثورة كل السلبيات .

ولولا أن بعض الأعمال العظيمة لنجيب محفوظ أعادت التوازن بعض الشيء بين العهدين ، لظنت جماهيرنا أن عهد ما قبل الثورة كان عبارة

عن طرابيش حمراء ذليلة أو متسلطة أو فاسقة ، وعهد الثورة عبارة عن أمجاد وانتصارات ، ولا شيء غير ذلك !

ومن حسن الحظ بالنسبة للأدباء أن تاريخ فترة ما قبل ثورة يوليو قد درس دراسة أكاديمية لم يعد يستغنى عنها أو يستطيع أن يتخطاها أي باحث أو مؤرخ أجنبى أو وطنى يتعرض لتاريخ هذه الفترة

فهناك المجلدات الثلاثة من « تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٤٥ » لصاحب هذا القلم ، وهناك« الحركة السياسية فى مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ » لطارق البشرى ، وكلها تغطى تلك الفترة بالكامل ـ هذا فضلا عن بعض الأعمال العلمية الجادة التى عالجت بعض الحركات السياسية والعقائدية التي برزت فى تلك الفترة ، وكتابا أحمد بهاء الدين » فاروق ملكا » ومحمد زكى عبد القادر . « محنة الدستور » .

وبمعنى آخر أن إعادة تقييم الرئيس محمد حسنى مبارك لفترة ما قبل يوليو ، قد فتح الباب أمام اعادة تقييم هذه الفترة على المستوى الأدبى فى ضوء الحقائق التاريخية ، وبعيدا عن المؤثرات السياسية ، وهو يزيل أمام ضمائر الأدباء الوطنيين كل حاجز لاعادة تركيب صورة عهد ما قبل ثورة يوليو علي أسس موضوعية ، بدلا من الأسس المشوهة الحالية ، وهى صورة أعتقد أنها سوف تشد انتباه جماهيرنا لأنها تقدم له الجديد الذى لم يشاهد فى التليفزيون المصرى أو يسمعه فى الاذاعة المصرية طوال حياته .

على كل حال فهذا ما يتصل بالقنبلة الأولى التى فجرها الرئيس محمد حسنى مبارك ، أما القنبلة الثانية فهي اعلان الرئيس مبارك رأيه بضرورة تطوير المصانع الخاسرة أو يتولاها القطاع الخاص ، وأن هناك توجيهات بتسليم القطاع الخاص المشروعات الصغيرة

ولعلى أبعد الناس عن الثقة بالقطاع الخاص في بلدنا ، لأسباب تتصل باختلافه اختلافا كليا عن القطاع الخاص فى البلاد الرأسمالية ،

الذي يسبقه تاريخ طويل وتقاليد راسخة ، كما أن له حاضر فعال ومستقبل مضمون - ولكنى أومن بأن الانتاج في بلد مثل بلدنا هو ضرورة حيوية لتحسين الحاضر وبناء مستقبل أفضل ، وأنه بدون انتاج فإن حاضر شعبنا ومستقبله يتعرضان لخطر جسيم .

ومن هنا فلست أظنني حريصا علي قطاع عام غير منتج ، يسوده التسيب والسلبية ويتراكم فيه الموظفون بلا عمل سوى التوقيع فى كشف الحضور والانصراف ، ويدار ادارة غير اقتصادية يكثر فيها الفاقد ويقل فيها العائد ، ويقل فيه مستوى السلعة بكثير عن مثيلتها الأجنبية . فهذا اهدار لطاقة شعبنا وحكم على مستقبله بالبوار .

ولعلى كنت من الكتاب القلائل الذين لم يكفوا عن التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بتطوير الادارة فى القطاع العام تطويرا حديثا يواكب ما يجرى فى العالم المتقدم ، حتى يمكننا أن نلحق بالركب ، أو حتى نوقف هذا التدهور الفظيع فى العملية الانتاجية . وكان ما طلبته فى أحد مقالاتى هو أن ندير القطاع العام ادارة رأسمالية !

ومن المعروف أنه لا مكان فى النظم الرأسمالية لغير المنتج ، ولا مكان أيضا لمن يخسر . فالعامل الذى لا ينتج ينذر مرات محددة ثم يفصل والرأسمالى الذي لا يربح أو يخسر يترك مكانه على الفور لمن هو أقدر منه على الربح وتعويض الخسارة . فالبقاء للأصلح دائما ، وهو قانون حفظ للغرب الرأسمالى بقاءه حتى الآن في وجه النظم الاشتراكية ، وساعده على الانتصار عليها فى كثير من الأحيان .

ولكنا فى مصر جعلنا بعض شركات القطاع تكايا للعاطلين الذين لا يعملون بل يوقعون فى كشوف الحضور والانصراف ، واستدمنا عليها إدارات فاشلة سنوات وسنوات حتى تراكمت خسائرها بالملايين . وقد كان من حق الرئيس مبارك أن يتساءل : لماذا تحقق شركة مثل شركة مصر للألبان خسائر بلغت ٨٠ مليون جنيه فى العام الماضى بينما لا تخسر شركات الألبان الأخرى فى القطاع الخاص ؟

والغريب أنه غير مطلوب من ادارة القطاع العام شيئاأكثر من الحزم ، وتطبيق القانون بدقة ، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، ووضع مبادىء الادارة العامة الموجودة فى الكتب موضع التنفيذ !

ولكن الكثيرين من رؤساء مجالس الادارات يخشون من شوشرة الفاسدين ، وتشنيعاتهم فى صحف المعارضة ، وشكاواهم إلى السلطات العليا . كما يرتعدون حين تصل إليهم شكوى سطرها فاسد إلي رئيس الجمهورية تطلب الرد عليها ! رغم روتينيته هذه الاجراءات . وكثيرون يخشون أن يؤدى الحزم إلى تحركات عمالية تثير السلطات العليا ضدهم وتدفعها إلى تغييرهم .

وهذا كله أدى إلى سقوط هيبة الادارة على كل المستويات ، حتى أصبح المرؤوس في معظم الأحوال أقوى من الرئيس ، وأصبح اللص أقوى من الشريف ! ومن لا يعمل أقوى ممن يعمل !

وقد انعكس ذلك على مستوى صناعة السلعة . فأذكر أننى حين اشتريت منذ عام وبضعة أشهر سيارة نصر ١٢٨ وتسلمتها من مركز غمرة ، كنت أتصور أننى أستطيع أن أسافر بها فورا إلى الأسكندرية ، اذ كان فى ذهنى ما أراه فى الأفلام الأجنبية حين يشترى الفرد سيارة ليقطع بها الولاية إلى ولاية أخرى ! ولكنى فوجئت بها تسير سير السلحفاة ، و تكاد تتوقف فى وسط الطريق ، واستطعت بصعوبة بالغة أن أصل بها إلى شركة « مصريات » فى مصر الجديدة للاصلاح !

وقد تعجبت فى أثناء قيادتى لها فى تلك الفترة العصيبة : كيف أمكن قيادتها من المصنع حتى غمرة ؟ وكيف لم يبلغ السائق الذى قادها عما بها من خلل فور وصوله حتى يمكن اصلاح هذا الخلل قبل تسليم السيارة للعميل ؟ وقد اتصلت وقتذاك بمسئول كبير فى شركة النصر لصناعة السيارات أبلغه ما جرى وأنا حزين كل الحزن ، لأن سمعة بلدى تجسدت وقتها فى تلك السيارة .

وطوال فترة الضمان ، وهى ستة أشهر ، لم أكف عن الذهاب بها إلى شركة « مصريات » لاصلاح هذا الخلل أو ذاك ، حتى إن الشركة قامت فى احدى المرات بتغيير صندوق الجيربوكس (التروس) لتعذر الرجوع بالسيارة إلى الخلف . وفى أثناء ترددى على الشركة كنت أرى كثيرا من الحالات ومتاعب أصحاب السيارات الجديدة ، كما قرأت فى الأهرام بعض الشكاوى المثيلة وما زلت أجرى عمليات الاصلاح فى السيارة كما لو كانت سيارة قديمة ! وكل ذلك مما يستحيل حدوثه مع ادارة رأسمالية

فلم نسمع أن سيارة إيطالية أو ألمانية أو فرنسية أو يابانية أو أمريكية تعطلت بعد خروجها من المصنع ، ولم توصل صاحبها لأبعد من عشرة كيلومترات ! والا أغلق المصنع أبوابه ، وتشرد عماله بعض أشهر وجيزة، لأن البقاء للأصلح .

وهذا كله يوضح أن الرقابة علي جودة الانتاج منعدمة تماما فى كثير من مصانع القطاع العام ، وهذا ما تراه حين تشترى أية سلعة ، فحين تنبه البائع إلى بعض عيوب السلعة يرد عليك بأن الأمر هكذا دائما ، وأن ما يقدمه لك أفضل الموجود ! ومعنى ذلك أنه لا توجد مواصفات عالمية ولا محلية !

وكل ذلك يؤدى إلى نتائج خطيرة أهمها : الانصراف عن السلعة الوطنية والاقبال علي السلعة الأجنبية لضمان خلوها من العيوب . ومعنى ذلك بوار الصناعة الوطنية وازدهار الصناعة الأجنبية ، ومعناه خسارة مصانع القطاع العام وربح المصانع الأجنبية !

أما النتيجة الثانية فهى زيادة تكاليف السلعة الوطنية عن تكاليف السلعة الأجنبية ، بسبب زيادة الفاقد فى الوقت والمواد الخام ، الأمر الذى يضطر بعض رؤساء مجالس الادارات إلى رفع سعر السلعة

لتحقيق ربح صناعى ، فيزيد العبء على المواطنين ، ويزيد سخطهم على الدولة ، ويفقد الثقة في الحاضر والمستقبل .

• أما النتيجة الثالثة فهى تدهور الانتاج ، وهو أخطر ما يصيب أمة من الأمم ، فالأمة التى لا تنتج تحكم على نفسها بالعدم .

قيادة ثورة ١٩١٩.. وتعاليم الميثاق *

* الوفد فى ١٨ / ٧ /١٩٨٨

الأستاذ سعد كامل كاتب ومفكر يسارى أكن له التقدير والاحترام ، وتتميز كتاباته بعمق النظرة التحليلية التي تستند إلى التفسير المادى للتاريخ، وكنت أظن حتى الأسبوع الماضى فقط أنه يعرف تاريخ مصر معرفة تامة ـ على الأقل من مؤلفاتى التى تبلغ أكثر من عشرين كتابا ـ ثم اكتشفت أنه يعتمد في معرفة تاريخ مصر علي مصدر واحد فقط هو « الميثاق » !

فقد كتب الأستاذ سعد كامل مقالا في جريدة « الأخبار » يوم ١٠ يوليو ١٩٨٨ حفل بأخطاء تاريخية فادحة كنت أتمنى لو أنه تجنبها عن طريق تعلم التاريخ من كتب التاريخ ، وليس من الكتب التى تزور وتشوه التاريخ لخدمة أغراض سياسية ، مثل « الميثاق »

وربما كانت أفدح هذه الأخطاء هى التى كتبها عن ثورة ١٩١٩ ، والتى ردد فيها مفتريات الميثاق عن فشل هذه

الثورة ، وإلقاء تبعة فشلها على قيادة الوفد ! . فقد ورد في مقاله هذه العبارة . « فشلت ثورة سنة ١٩١٩ بعد أن تهادنت قيادة الثورة مع الانجليز ، وارتضت بالفتات والشكليات : ملك بدلا من السلطان ، علم أخضر بدلا من العلم التركى ، وزارة للخارجية وبعض المناصب يتولاها المصريون بدلا من الانجليز . ولم تستطع ثورة ١٩ أن تستولى على الحكم، ولا أن تطرد الانجليز ، ولا أن تنحى الاقطاع » !

تبسيط شديد ، وتسطيح لتاريخ الحركة الوطنية ليس له مثيل ، ومسخ لنضال الجماهير المصرية التى قدمت حياتها رخيصة في سبيل الاستقلال والدستور ، لا يليق من كاتب يساري

فالسيد سعد كامل هنا لا يستطيع أن يعرف الفرق بين قيادة ثورة ١٩١٩، التى نسب اليها هذا التهادن ، والتى هى ممثلة فى الوفد وزعيمه سعد زغلول ، وبين القيادة التى انشقت على قيادة ثورة ١٩١٩ ، وعقدت هذا الاتفاق المتهادن ، وألفت فيما بعد حزب الأحرار الدستوريين ـ فالكل عنده سواء ، على نحو المثل الدارج · « كله عند العرب صابون » !

وطالما أن الأمر كذلك ، فالأستاذ سعد كامل لا يهمه أن يعرف أنه عندما عقد الاتفاق الذى حقق لمصر تلك المكاسب الشكلية · ملك ، وعلم ، ووزارة للخارجية ـ وهو اتفاق مشروع تصريح ٢٨ فبراير ـ كان سعد زغلول منفيا في سيلان ! . وكان نفيه إلى سيلان مقصودا به عقد هذا الاتفاق المتهادن بالذات ، لأن وجوده فى مصر كان كفيلا باحباط المشروع

فالحركة الوطنية فى ذلك الحين كانت منقسمة بين التيار المتشدد ـ تيار الوفد الذى كان يقوده سعد زغلول ـ والتيار الذى كان يتكون من عدلى باشا وثروت باشا واسماعيل صدقى باشا وآخرين . وكان التيار الأخير مستعدا للتعاون مع الانجليز على أساس تنازلات صورية تصدر من جانب انجلترا وحدها ، دون حاجة إلى ابرام اتفاق مشترك أو

معاهدة. ولما كان وجود سعد زغلول حرا طليقا يمكنه من احباط هذا المشروع ، لذلك اعتزم اللورد ألنبى ازالة هذه العقبة ، وكتب إلى حكومته يدعوها إلى عمل الترتيبات لاعتقاله فى بعض الأملاك البريطانية فيما وراء البحار ، واقترح « سيلان » مكانا للنفى « لأنها مقرونة فى الأذهان باعتقال عرابى ، فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما » ! وقد تم هذا النفى بالفعل يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ ، وبعد شهرين اثنين كان يصدر تصريح ٢٨ فبراير الذي أعطى مصر ملكا بدلا من سلطان ، ووزارة خارجية ، وعلما[١].

هذا هو الدرس الأول فى تاريخ مصر للصديق سعد كامل أما الدرس الثانى ، فهو عن ردود فعل سعد زغلول والوفد لهذا الاستقلال الصورى فقد وقف الوفد من هذا الاستقلال منذ البداية موقف العداء الصريح ، وظل ينكره انكارا تاما في كل المفاوضات التى جرت بينه وبين انجلترا ، وفى جميع المناسبات التى تطلبت من انجلترا الاشارة إليه .

فقد وصف سعد زغلول تصريح ٢٨ فبراير بأنه « أكبر نكبة على البلاد » ، وأنه « عبارة عن خدعة ، وعن وسيلة يراد بها الحصول على تصحيح مركز انجلترا فى مصر » ، وأنه اذا قبلت الأمة هذا التصريح ، فانها تقبل بهذا أن يكون لحكومة انجلترا حق مؤقت فى كل هذه الأمور ، وهذه الأمور عندما نبحثها نجدها ليست فقط حماية ، بل اشتراكا فعليا فى سيادة البلاد » ! فالذين يحاولون أن يترضوا الأمة عنه بطريقة أخرى ، إنما يحاولون خداعها أو اكراهها . ولا تقبل الأمة أن تنخدع ، ولا يصح لها أن تنخدع ، ولا يصح لها أن تخضع لهذا الاكراه » !

و «إنى لا يمكننى ، بصفة كونى وكيلا عن الأمة، ولا بصفتى الشخصية ، أن أقبل هذا التصريح مطلقا ، والا كنت سابا للضحايا ، كنت قاذفا لأولئك الذين تبرعوا بأرواحهم فى حماية الوطن ، واستحققت أكبر العقاب منكم ومن الأجيال القادمة » [١] .

هذا هو موقف قيادة ثورة ١٩١٩ من الاستقلال الناقص الذى أتى به تصريح ٢٨ فبراير ـ قيادة أبعدت إلى سيلان لافساح السبيل إلى فرض هذا الاستقلال الناقص ، وهى لم تتردد فى إدانة هذا الاستقلال والتصريح الذى أتى به بكل ما وسعها من أدوات التعبير ، ومهاجمة الحكومة التى أتت على أساس هذا الاستقلال ، بل لقد ذهبت هذه القيادة الوفدية فى مهاجمة الحكومة والإنجليز إلى حد أن قبضت السلطة العسكرية البريطانية على أعضاء الوفد الموجودين فى مصر ، كانوا ثلاثة من المسلمين وأربعة من الأقباط (لمن يهمهم أمر الوحدة الوطنية !) فى يوم ٢٥ يوليو ١٩٢٢ ، وقدمتهم للمحاكمة ، وحكمت عليهم بالاعدام بتهمة طبع منشور يعرض حكومة جلالة ملك مصر للكراهية والاحتقار ؟

أقول : اذا كان هذا هو موقف قيادة ثورة ١٩١٩ ، الحقيقى ، المستقى من الوثائق التاريخية ، فما هو الوصف الصحيح الذى نصف به من يتهم هذه القيادة ـ زورا وافتراء ـ بأنها متهادنة مع الانجليز ؟ وإلى متى سوف ندير هذه الاسطوانة المشروخة كلما عقدنا مقارنة بين قيادة ثورة ١٩١٩ وقيادة ثورة يوليو ؟ أوليست قراءة التاريخ الصحيح أجدر بمن يتصدى للكتابة فى هذه المسائل الخطيرة التى تصنع الضمير الوطنى ؟ .

بقيت نقطة أخيرة ، هى قول الصديق سعد كامل ـ عند تعرضه لثورة يوليو ـ : « لأول مرة منذ قرون استطاع المصريون أن يمسكوا بناصية الحكم » ! ـ هذا خطأ تاريخى يا سيدى ما كان يجب أن تقع فيه !، اذ كيف استطاع المصريون أن يمسكوا بناصية الحكم في ظل نظام دكتاتورى عسكرى ألغى مؤسسات الشعب الدستورية ، وأقام مكانها مجالس مزيفة شعبية زور لها الانتخابات وعين فيها الأنصار ، وأعطى القانون أجازة طويلة استمرت ثمانية عشر عاما ، وأقام المعتقلات لمخالفيه فى الرأى ؟ .

إن المصريين استطاعوا فقط أن يمسكوا بناصية عندما استطاعوا أن يفرضوا ممثليهم الحقيقيين فى البرلمان والحكومة من خلال انتخابات حرة ومن سوء حظ المصريين أن المدة التى أمسكوا فيها بناصية الحكم بهذا المعنى لم تتجاوز سبعة أعوام فى خلال سبعة آلاف عام ! ـ وهى المدة التى حكم فيها الوفد بارادة الشعب قبل ثورة يوليو ، وفيما عدا ذلك فقد ظل الحكم فى يد الأوليجاركية (الأقلية) التى تملك أو تسيطر ، سواء قبل ثورة يوليو ممثلة فى القصر وكبار الملاك ذوى النزعة الأوتوقراطية ، أو فى عهد ثورة يوليو ممثلة فى ضباط الجيش وأقربائهم ومحاسيبهم ! .

وهذا هو الدرس الثالث فى تاريخ مصر أقدمه للصديق سعد كامل !

الفصل الثامن

الحرب العربية الباردة

مصر ليست مسئولة عن تمزق العالم العربى ! *

السيد اسماعيل فهمى ، وزير خارجية مصر الأسبق ، من الشخصيات السياسية التى أكن لها عميق الاحترام لأنه رفض أن ينفذ سياسة لا يرضى عنها ضميره الوطنى، وقدم استقالته بشجاعة إلى الرئيس الراحل السادات، متنازلا اختيارا عن كل ما يتيحه له منصب الوزارة من نفوذ وسلطان . ومثل هذا النوع من الوزراء نوع فريد فى تاريخ وزارات ثورة ٢٣ يوليو ، التى حولت الوزراء إلى موظفين كبار يُؤمرون فينفذون ! . ومن هنا فقد دخل السيد اسماعيل التاريخ كرجل استطاع أن يقول كلمة «لا» فى وجه الحاكم ، وتحمل فى رضى كل ما يمكن أن يترتب على هذه الكلمة من نتائج .

على أن المشكلة هى أنه من الصعب على من قام بهذه التضحية ، وتنازل عن منصبه الوزارى دفاعا عن قضية عامة، أن يعترف بأنه كان فى

الجانب الخطأ ، وكان الحاكم فى الجانب الصواب ! . لأن هذا الاعتراف يضيف إلى التضحية التى قدمها شعورا غير مريح لصاحبه - وهو أن التضحية كانت بلا جدوى ، وأنها لم تخدم غرضا عاما من الأغراض ! . ومن هنا هذا الاصرار من جانب السيد اسماعيل فهمى على أنه كان على صواب ، وعلى أن التاريخ أثبت أنه كان على حق - على الرغم مما أثبته التاريخ بالفعل من أنه كان على خطأ ! .

وقد كان ذلك فى معرض الحديث الذى أدلى به لجريدة «الوفد» فى عدد ٢٤ أكتوبر ١٩٨٥ ، فقد ذكر أنه قال للسادات فى استقالته بالحرف الواحد : «ان الذى سيحدث سيترتب عليه آثار خطيرة جدا على مصر وعلى العالم العربى» . ثم قال : « وكل الذى حسبته وقع بالضبط : النظام العربى كله تصدع ، لأن النظام العربى عبارة عن مصر + العالم العربى ، وليس العالم العربى + مصر» ! .

وكم كان بودى أن أترك للسيد اسماعيل فهمى هذا الاعتقاد ، ليحقق ما يريد من رضاء نفسى ، لولا أن اعلان هذا الرأى يضر بمصلحة مصر ضررا بليغا ، فوق أنه يخالف الحقيقة التاريخية التى تمخضت عنها الأحداث ، وهو - أكثر من ذلك - ينطلق من منطلقات فكرية قديمة يجب إنهاؤها الآن من حياتنا السياسية حفاظا على شخصيتنا القومية، وهى منطلقات زرعت فى أذهان شبابنا زمنا طويلا أننا عرب أولا ثم مصريون ثانيا ، بينما الحقيقة هى أننا مصريون أولا ثم عرب ثانيا ! .

أما أن هذا الرأى يضر بمصلحة مصر السياسة ضرراً بليغاً ، فلأنه يبرر للعالم العربى سياسة العزلة التى يصر على فرضها على مصر على حساب كل مصلحة عامة ، والتى يقيمها على دعوى أن مصر هى سبب تمزق الوحدة العربية ، لأنها خرجت على الصف العربى، وأن عليها - بالتالى - اذا أرادت انهاء هذه العزلة أن تعود أدراجها إلى الوراء ، وتعلن توبتها وندمها على ماقدمت من سياسة لم تنل الاجماع العربى ، وتتخلى عن سياسة كامب ديفيد ! .

وهذا الرأى يضع السيد اسماعيل فهمى ـ من حيث لا يريد فيما أظن! ـ فى صفوف جوقة الصمود والتصدى ، وجوقة اليسار الأممى التى تعزف على هذه النغمة منذ قيام السادات بمبادرته ، والتى تدير بها ظهرها إلى مصر ، وتولى وجهها شطر العالم الخارجى ـ شرقيا كان أو عربيا ـ مع أن الواجب الوطنى يقضى بتفهم وجهة نظر مصر ، وتحرى وجه الحق فيما تبتغيه من تحرير ترابها الوطنى ، الذى هو أغلى عندها من أى تراب .

ومع ذلك ، فلو كان هذا الرأى يتفق مع الحقيقة التاريخية لما تعرضنا له ـ علي الرغم من أن المثل الشعبى يقول : « انصر وطنك وظالما كان أو مظلوما » ! ـ ولكن هذا الرأى خاطىء ، وهذه الدعوى التى ترددها الدول العربية هى دعوى مليئة بالتغرير والكذب والنفاق ، فانقسام العالم العربى سابق على مبادرة السادات ، ومبادرة السادات ـ من ثم ـ هى نتيجة وليست سببا لهذا الانقسام . وهذا ما يجب أن يعرفه الذين يتقون الله فى مصر .

نعم ، ان ما يجب أن يعرفه المصريون هو أن العرب لم يتوحدوا على الاطلاق منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى : لا قبل ثورة ٢٣ يوليو ، ولا فى عهد عبد الناصر ، ولا فى عهد السادات . وأنهم لم يكفوا عن التطاحن والتحارب فيما بينهم حتى وقتنا الحاضر! ، وأنه لم تقم حرب عربية عامة ضد اسرائيل طوال ثورة يوليو ، بل حرب مصرية بالدرجة الأولى ، تساندها دولة واحدة أو دولتان عربيتان .

فعلى الرغم من محاولات مصطفى النحاس لتحقيق شكل من الوحدة العربية ـ وهو الذى تمخض عن انشاء جامعة الدول العربية ـ الا أن حرب فلسطين رجعت بفكرة الوحدة العربية فى مصر إلى الوراء ، بسبب ما تعرض له الجيش المصرى من خيانات ، وتخلى بعض الجيوش العربية عن مواقعها التى كانت قد احتلتها ـ من غير ارغام اسرائيلى ! ـ مما

أفسح المجال أمام الجيش الاسرائيلى ليحتل تلك المناطق احتلالا سهلا ، ويتجه نحو الجنوب ويحارب المصريين ويجليهم عن مناطقهم .

وبينما كان الاسرائيليون فى الفالوجة يحاصرون القوات المصرية ـ التى جاءت بناء على طلب العرب أنفسهم وتحقيقا لأوامر القيادة العربية ذاتها ـ كانت الحكومات العربية تتخلى عن مصر ، وأكثر من ذلك تبدى شماتتها فى الجيش المصرى ! . وهكذا لم تحقق حرب فلسطين الأولى أية وحدة حقيقية أو صورية ! .

وفى عهد عبد الناصر التفت الشعوب العربية حول الراية القومية العربية ، ولكن الحكومات العربية ظلت تناصب عبد الناصر العداء فى غالبيتها العظمى ، وتخشى من مشاريعه الوحدوية . وقد أطلق «مالكولم كير» على هذه المرحلة اسم «الحرب العربية الباردة » (من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٠) التى بلغت ذروتها فى حرب اليمن .

وبعد هزيمة ١٩٦٧ ، توحد الموقف العربى مرة واحدة فقط فى مؤتمر قمة الخرطوم ـ أو مؤتمر اللاءات الثلاث ـ وبعدها تحلل من جديد . وحاول عبد الناصر عبثا أن يشد الحكومات العربية إلى عمل عربى موحد ضد اسرائيل ، ولكنه فشل فى ذلك .

وبلغ التمزق ذروته حين قبل عبد الناصر مبادرة روجرز ، فانطلقت الأنظمة العربية تزايد عليه ، وظهرت جبهة صمود وتصدى ضده من سوريا والعراق والجزائر ، ترفع شعار الحرب الشاملة . دون أن تحارب!، مما دعا هيكل ـ باسم النظام الناصرى ـ إلى محاجة هذه الدول بقوله : «اذا كان على مصر أن تحارب ، فأبسط شىء أن يكون لمصر حق الاختيار ، ولا يمكن أن يفرض عليها مخطط وتوقيت » إلى آخره . وفى هذه الفترة ضُربت المقاومة الفلسطينية ضربتها القاصمة فى أيلول ١٩٧٠.

وفى عهد السادات حاول شد الحكومات العربية إلى عمل عربى ضد اسرائيل لتحرير الأراضى المحتلة ، ولكنه فشل فى ذلك فشلا ذريعا ، وقد زار الفريق الشاذلى كلا من الجزائر والعراق والمغرب لبحث توصيات مجلس الدفاع العربى المشترك بدعم دول المواجهة العسكرية ، ولم تثمر زيارته أية فائدة ، فى الوقت الذى كانت العلاقات بين مصر وليبيا متوترة بسبب عدم الاستجابة لضغوط الوحدة . وبنت مصر خطتها العسكرية على أساس الحرب وحدها دون اشتراك أية دولة عربية، على أمل أن يتمخض عن ذلك اشتراك العرب فى المعركة مع مصر .

وقد عبر السادات عن ذلك فى اجتماع ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ التاريخى بقوله لقادته العسكريين : «ستكون المعركة مصرية أساسا ، وسوف يقف العرب موقف المتفرج فى البداية ، ولكنهم سوف يجدون أنفسهم فى موقف صعب أمام شعوبهم ، فيضطروا إلى أن يغيروا موقفهم » ! .

وقد حقق النصر الأسطورى للجيش المصرى ـ بعبور القناة وتحطيم خط بارليف ـ توحدا فى الصف العربى ، فاستخدم العرب سلاح البترول، مما دفع البعض إلى القول بضهور قوة عالمية سادسة ، ولكن وحدة الصف تمزقت بعد ابرام مصر اتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر واسرائيل يوم ١٨ يناير ١٩٧٤ ، وبدأت حملة الاساءة إلى مصر .

فقد اتهم حافظ الأسد مصر بأنها خانت القضية العربية بصفة عامة، وخانت سوريا بصفة خاصة ! . (يعترف اسماعيل فهمى فى مذكراته بأن هذه الحملة لم يكن ثمة مبرر لها) . ثم تفاقم ذلك بعد اتفاق فك الاشتباك الثانى ، وانضم ياسر عرفات والمنظمة إلى سوريا ، وظهر فى العالم العربى ما عرف باسم جبهة الرفض ! .

فى ذلك الحين كان العالم العربى ينقسم إلى كتل متصارعة متحاربة حول مشاكل لا تمت للصراع العربى الاسرائيلى بصلة ! ، فقد نشب الصراع فى المغرب العربى بين كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا حول الصحراء المغربية ، كما نشب فى الوسط المغربى بين ليبيا وتونس ، ونشب

فى المشرق العربى بين سوريا والعراق والأردن ولبنان ، ثم نشب فى الجنوب بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية ، ثم بين نظام عدن والصومال ، وبينه وبين المملكة العربية السعودية ، ثم بينه وبين السودان، ثم بينه وبين العراق ، فضلا عن نزاع الجمهورية الصومالية مع جارتها اثيوبيا ، والنزاع بين العراق وايران ـ وكل ذلك على حساب أولويات تحرير الأراضى العربية المحتلة من قبل اسرائيل منذ حرب يونيه ، وعلى رأسها سيناء .

ومنذ عام ١٩٦٧ تمزقت جبهة المواجهة ضد اسرائيل ، دون أن يكون لمصر يد فى ذلك من قريب أو بعيد .

ففى يونيه ١٩٧٦ أخذ النظام السوري يصعد تدخله العسكري فى لبنان ، ويدفع بقواته إلى لبنان (لا إلى اسرائيل!) بعد أن كانت معظم أراضيه فى يد القوات الوطنية التقدمية والفلسطينية . وفى يوليو ارتكب مذبحة تل الزعتر ، فانهار لبنان مع انهيار القوات الوطنية التقدمية ، وانفتح الباب للتدخل الاسرائيلى فى جنوب لبنان ، وتحولت المقاومة الفلسطينية من الهجوم إلى الدفاع ، وبذلك تفسخت الجبهة الشمالية تماما! .

ولما كان الانهيار والتفكك والتحلل فى الموقف العربى من شأنه أن يستبعد تماما فكرة حرب شاملة تشترك فيها الجيوش العربية ضد اسرائيل ، فقد كان الحل الآخر والوحيد هو الحل السلمي ، وهذا ما دعا السادات إلى التفكير فى مبادرة القدس .

وقد كان هذا ما أثار اعتراض السيد اسماعيل فهمى ، وقدم من أجله استقالته ! . فلقد كان السيد اسماعيل فهمى يعول فى ذلك الحين على الحل مع الولايات المتحدة ، فهو أحد مهندس التقارب المصري الأمريكى . ولكنه كان بذلك يقع فى خطأ فادح وخديعة كبرى ، فلم يكن من مصلحة الولايات المتحدة فى أى وقت احلال سلام فى هذه المنطقة العربية ، وكانت سياستها فى ذلك الحين قائمة على التسويف . وهو ما

أدركه السادات ، ولذلك رأى القفز من فوق الموقف الأمريكي إلى الاتصال المباشر مع اسرائيل لفرض الأمر الواقع عليها ، وهو موقف صائب . ويعترف اسماعيل فهمي فى حديثه للوفد بأن مبادرة السادات «قوضت السياسة الأمريكية من جذورها بالنسبة لرؤيتها فى حل مشكلة الشرق الأوسط» ـ طبقا لما اعترف به الأمريكان أنفسهم ـ ويقول فى موضع آخر إن «السادات بذهابه إلى القدس قوض جميع المشاريع الأمريكية وغير الأمريكية للسلام » .

المشكلة ـ اذن ـ هى فى أن السيد اسماعيل فهمى كان يراهن على السياسة الأمريكية ، يتوقع منها الخير وأن تكون فى صالح مصر والعالم العربى ، وهو وهم كبير ما زال العالم العربى يقع فيه لأن الولايات المتحدة لن تتجه لتحقيق السلام الا إذا كان العالم العربى متحدا، وكان فى امكانه التأثير على مصالحها ـ وهو أمر مستبعد إلى نهاية هذا القرن على الأقل ! . فلما رأى اسماعيل فهمي السادات يتجه مباشرة إلى اسرائيل ظن أنه تنكب الطريق الصحيح ـ الطريق الأمريكى ! .

ولكن السادات فرض موقفا جديدا وخطيرا بمبادرته الجريئة على السياسة الأمريكية لم تكن مرتاحة اليه فى البداية ، ثم أخذت تحتويه بعد أن وقفت الحكومات العربية موقفها الغبائى المعروف ـ الموقف الذى يعول على السياسة الأمريكية فى حل مشكلة الأراضى العربية المحتلة وحل قضية فلسطين . ففقدت فرصة تاريخية كانت جديرة ـ من خلال الاتصال المباشر باسرائيل ـ أن تحقق انجازات هامة ، لأن فى اسرائيل لتخلى قوى على استعداد للتخلى عن الأراضى المحتلة مقابل السلام والحفاظ على الهوية الاسرائيلية والنظام الديموقراطى الاسرائيلى ، ولا توجد مثل هذه القوى فى الولايات المتحدة، التي تقوم سياسة حكومتها على مبدأ فرق تسد وتغذية الحريق الناشب فى المنطقة العربية سواء عن طريق الصراع العربى الاسرائيلى ، أو عن طريق الصراعات العربية ، أو عن طريق الصراع العراقى الايرانى !.

وسواء اتفق السيد اسماعيل فهمي معي فى هذا التحليل ، فان الشيء الذى لا يستطيع أن يجادل فيه هو الحقائق التاريخية التى أوردناها ، والتى تثبت بصورة دامغة وحاسمة أن العالم العربى لم يتمزق بعد كامب ديفيد ، وانما كان ممزقا بالفعل ! ، وأن كامب ديفيد كانت نتيجة لا سببا !

وقد كان من حق مصر أن تجتهد ، وتختار الطريق الذى تراه فعالا فى تحقيق الجلاء الاسرائيلى عن أرضها ، دون انتظار لتلقى هذا الأمر من أية جهة عربية أخري . وأن ترد علي من شنوا عليها أشنع الحملات بمثل مارد به النظام الناصرى على خصومه فى البلاد العربية الأخرى ، عندما قبل مبادرة روجز بقوله : « ان الذين لا يحاربون ليس من حقهم أن يعلموا غيرهم ممن حاربوا فعلا»، وأنه «اذا كان علي مصر أن تحارب فأبسط شيء أن يكون لمصر حق الاختيار، ولا يمكن أن يفرض عليها مخطط وتوقيت » !.

ومن هنا فإنى أناشد السيد أسماعيل فهمى ، وأناشد كل الذين يعززون حجة الحكومات العربية فى عزل مصر ، ويسلمونها الأسلحة التى تكرس بها هذه العزلة ، وتضلل بها شعوبها العربية ـ بأن يتقوا الله فى مصر ، فنحن مصريون أولا ! .

الجامعة العربية «عتبة» أم «عقبة» في طريق الوحدة؟

أكتوبر في ١٩٨٦/٣/٢٣

قليل هم الأمراء في عالمنا العربي المعاصر، الذين يشغلون أنفسهم بالأعمال العلمية وتأليف الكتب في تخصصاتهم. وقد كان من أمراء مصر الذين عملوا بالتأليف الأمير عمر طوسون، الذي قدم مؤلفات تاريخية على جانب عظيم من الأهمية لما تحوي من وثائق؛ وهي تعتبر من المصادر التي يرجع اليها المؤرخون، وعلى رأسها «تاريخ مديرية خط الاستواء» و «مالية مصر من عصر الفراعنة إلى الآن»

وفي المملكة الأردنية الهاشمية يمثل الأمير الحسن بن طلال، ولي عهد المملكة، هذا الطراز الفريد من الأمراء العلماء، فهو يقود حركة ثقافية وعلمية على جانب كبير من الأهمية سوف ألقي عليها الضوء في فرصة قريبة، وقد صدرت له عدة مؤلفات، منها «القدس، دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة»

و «السعى نحو السلام ، سياسة الوسطية فى الشرق العربى » ، وهى مؤلفات تتميز بالعلمية وبالرأى أيضا ، كما تعكس نظرة مؤلفها النافذة فى أمور العالم العربى ، بحكم مركزه السياسى الرفيع . ومن هنا كانت مضاعفة أهميتها للقارئ العادى والباحث معا .

وقد اخترت الأخير : « السعى نحو السلام ، سياسة الوسطية فى أمور العالم العربى » الذى صدر فى عام ١٩٨٥، لأقدم للقارئ رؤية الأمير العلمية والسياسية لأوضاع العالم العربى السياسية التى قادته إلى مأزقه الراهن ، والتى حللها بدقة علمية جديرة بالتقدير والاعجاب .

ومع أن الأمير تتبع جذور الواقع العربى إلى أصوله الأولى فى قلب التاريخ العربى حتى فجر القرن العشرين ، وظهور فكرة القومية العربية لدى العرب ، وثورة الشريف حسين العربية ، ثم تشكيل الكيانات السياسية المنفصلة للدول العربية ، وبروز قضية فلسطين مع ظهور الخطر الصهيونى ـ فإن العرض الذى سوف أقدمه فى هذا المقال يتجاوز ذلك كله ـ لضيق المجال ـ ويبدأ من أهم حدث معاصر فى حياة الأمة العربية ، وهو إنشاء جامعة الدول العربية .

إذ يستلفت نظرنا من دراسة الأمير الرأى الهام الذى يقيم به جامعة الدول العربية ، والذى يرى فيه أنه على الرغم من أن إنشاء الجامعة العربية قد جاء « كخطوة أولى لتحقيق الوحدة المنشودة ، فلم تعُد ـ حتى يومنا هذا ـ عن كونها عقبة فى سبيل تحقيق الغاية التى أنشئت لأجلها» !

فقد اعترفت الجامعة العربية بسيادة الدول الأعضاء ، وحملت على عاتقها مهمة حماية وحدة أراضيها الإقليمية . كما استند ميثاق جامعة الدول العربية إلى فكرة الإجماع فى الاتفاق على جميع القضايا ، مما جعلها تستحق الوصف الذى أطلقه عليها الملك عبد الله ، وهى أنها «جسم له رؤوس » ! وجعلها ـ منذ بداية أمرها ـ « جامعة محدودة الفاعلية و القوة ، وهى فى بعض الأوقات تكاد تكون بلا حراك ! بل إن

ما فعلته فى سبيل توحيد العرب أقل مما فعلته فى تكريس أوضاعهم الانقسامية » !

وقد انتقد الأمير الحسن بشدة فكرة الإجماع الذى قام عليه ميثاق الجامعة العربية ، وهدد بأنه ما لم يتغير هذا الأساس فى اتخاذ القرارات، « فإن الدول العربية ، ذات التفكير المتشابه ، قد تضطر إلى التصرف تصرفا مستقلا عن مداولات الجامعة وقراراتها » .

وقال الأمير الحسن فى كتابه إن الجامعة العربية ، على الرغم من اضطلاعها بدور إيجابى فى تحقيق استقلال الدول العربية ودول العالم الثالث ، فإنها كانت بعيدة عن تحقيق الوحدة السياسية ، اذ كان تحمسها لهذه القضية ضئيلا ! . ثم إن اخفاقها المتكرر فى معالجة قضية فلسطين ، ولا سيما بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، حط من قدر الجامعة .

وقد تتبع الأمير الحسن التطورات التى لحقت بالعالم العربي نتيجة هزيمة العرب فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، فذكر أن الصدمة التى سببتها الهزيمة أطاحت بجميع النظم الحاكمة فى الشرق العربى تقريبا فى غضون السنوات العشر التالية ، عن طريق انقلابات عسكرية اتسمت بالعنف . وأدت إلى صبغ القومية العربية بالصبغة الراديكالية .

ففى عام ١٩٤٩ تعرضت سوريا لانقلاب عسكرى ، ثم أطيح بالنظام الجديد فى غضون بضعة أسابيع ، بسبب عدم البت فيما إذا كان على سوريا أن تتحد مع الأردن ، أو مع العراق ، أو تبقى مستقلة ومتحالفة مع مصر والمملكة العربية السعودية ؟ . ثم تعرضت لانقلاب ثالث تسبب فى مزيد من الزعزعة لاستقرار المنطقة العربية بأسرها . وفى عام ١٩٥١ اغتيل رياض الصلح ، رئيس وزراء لبنان ، فى أثناء زيارته للأردن .

وبعد ذلك بأيام اغتيل الملك عبد الله ، ملك الأردن ، فى القدس . وفى عام ١٩٥٢ قامت حركة الضباط الأحرار فى مصر بخلع فاروق وتولية ابنه الطفل مكانه . كخطوة أولى فى سبيل الغاء الملكية الذى تم فى

عام ١٩٥٣ . أما العراق والسودان فكان عليهما الانتظار إلى عام ١٩٥٨ !

ولم يلبث مفهوم الوحدة العربية أن تعرض لتغيير آخر راديكالى (جذرى) ، وذلك « بحقن » برنامج عمل القومية العربية بفكرة الاشتراكية الثورية ، باعتبارها عنصرا سياسيا فيه ، وبدأ التفكير الاشتراكى والسياسات الاشتراكية تلقى ظلالا كثيفة على العداء القومى للعالم الغربى ، وقد ظلت الصرخة التى يجتمع الناس حولها هى معاداة الاستعمار ، ولكنها ازدادت اقترانا بتأكيد الأفكار السياسية الراديكالية ، التى تبناها أساسا النظام الجديد فى مصر ، والجماعات القومية مثل حزب البعث السورى .

ومع تغير الاتجاه الايديولوجى للحركة القومية ـ الذى أصبح انعكاسا لصورة المصالح المتضاربة للأنظمة العربية المتباينة ـ بدأت تظهر فى صفوف العرب تصدعات هائلة ، وتعذر تكوين وجهة نظر مشتركة بشأن زعامة العرب السياسية .

وقال الأمير الحسن ، إنه مع ذلك ، وعلى الرغم من انقسام العالم العربى إلى دول « رجعية » ودول « ثورية » فإن حقيقة الأمر أن هذا التقسيم كان يخلى مكانه بين الحين والحين للضرورات السياسية ولمصالح الحكام العسكريين وللاعتبارات التى تناسبهم ! .

والمثال ما حدث فى النزاع بين العراق ومصر حول الموضوع المتعلق باستقلال دولة الكويت ، فقد كان النظام فى كل من العراق ومصر ـ منذ ثورة تموز ١٩٥٨ ـ عسكريا ثوريا مسرفا فى النضالية والعداء للغرب ، ومع ذلك فقد انتعشت المنافسة التقليدية بين بغداد والقاهرة للظفر بزعامة الشرق العربى !

وقد جاءت الوحدة المصرية السورية فى عام ١٩٥٨ أمارة على إنتهاء عصر وإبتداء آخر . فقد كانت تتطلع إلى تطبيق نظام سياسى جديد مستعار من شرق أوروبا بعد تطويعه ، يقوم على التنظيم النقابى ، ونظام الحزب الواحد ، والحكم الشمولى .

على أن هذا النموذج الجديد لم يقدم الحل الأمثل ، فقد اتضح للجميع أنه إذا كان النظام القديم القائم على النظام السياسى الغربى والديموقراطية الليبرالية قد أخفق ، « فإن النموذج الجديد قد أصبح أداة للقمع وإخماد الأنفاس . ومع التضاؤل المطرد فى القدر اليسير المتاح من الحرية الفردية ، ومع انهيار الاقتصاد القومى ، وتزايد المنازعات والتراشق بالاتهامات بين العرب ، أصبح الحال لا يطاق . وقد بلغ هذا الاتجاه الجذرى فى السياسة العربية ذروته ، ولقى حتفه فى حرب حزيران (يونية) عام ١٩٦٧ ، واحتلال اسرائيل لمساحة من الأراضى فاقت كل توقعات أشد العرب تطيرا وتشاؤما » .

والحقيقة ان الفترة فيما بين عامى ١٩٥٨و١٩٦٨ كانت فترة « اتصل فيها التنازع بين العرب ، وتبديد ثرواتهم . وانشغل العرب بجدل عقيم حول ما يتعين عليهم أن يصنعوه بعدوهم ، عوضا عن ان يشغلوا أنفسهم بما يستطيعون صنعه لأنفسهم ! .

وفى عام ١٩٦١ انفصمت عُرى الجمهورية العربية المتحدة بانفصال سورية عنها عقب انقلاب ، وتراجع عبد الناصر وراء متاريس إعادة البناء الاشتراكى فى الداخل .

وقد تمخضت الانقلابات التى وقعت فى بغداد ودمشق في عام ١٩٦٣ ، بقيادة أعضاء حزب البعث والمتعاطفين مع عبد الناصر ، عن إجراء محادثات حول إعادة إقامة وحدة ثلاثية ، ولكنها لم تنجح .

وفى ظل هذه الأوضاع نامت المحاولات الخاصة باستحداث عملية سياسية لحكم المجتمع العربى ، نوما عميقا ، وبحلول عام ١٩٦٤ واجه الشرق العربى من جديد ما أصبح يعتبر ظاهرة مألوفة ، وهو انهيار كل صورة من صور الوحدة أو التضامن أو التفاهم المشترك بين العرب .

ومن جديد أصبح العالم العربى فى حالة بلبلة تامة ، اذ اختفى القاسم المشترك الذى كان يقرب بين ما يسمى « بالدول الثورية » « الدول

الرجعية » ـ فكانت سورية فى عراك مع مصر والعراق ! ، وكانت المملكة العربية السعودية فى تناحر مع مصر بسبب اليمن ، وكانت الجزائر تحارب المغرب ، وكان المغرب ساخطا لاعتراف تونس بموريتانيا .

وفى خضم هذه البلبلة وسوء الفهم حدث تحول جديد ينذر بسوء العاقبة في الأحداث التي تجرى فى فلسطين ، تمثلت فى مشروعات إسرائيل لتحويل روافد نهر الأردن ، وتزايد المصادمات شراسة على كل من الجبهتين الأردنية والسورية .

وفى أواخر عام ١٩٦٣ دعت مصر إلى عقد مؤتمر قمة عربى للتداول فى هذا الوضع الخطير . وقد أصبحت مؤتمرات القمة مظهرا دائما من مظاهر السياسة العربية ، وهى فى الواقع بديل عن الدورات العادية لجامعة الدول العربية .

وقد تميزت هذه المؤتمرات الأولى بغموض الغرض منها ، وافتقارها إلى الإعداد اللازم ،سواء بحثت قضية حقوق مياه نهر الأردن ، أوموضوع الفدائيين الفلسطينيين . وقد كانت النتيجة الملموسة الوحيدة لها هى انشاء منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٦٤ .

بيد أن مؤتمرات القمة ـ التى عقد منها اثنا عشر مؤتمرا فى السنوات العشرين الأخيرة ـ لم تسفر عن تحسين فى الوضع المنكوب للفلسطينيين ، ولا احتوت حركتهم الوطنية ، ولا أشبعت أمانيهم السياسية ، ولا حالت (وهو الأكثر دلالة) دون قيام حروب مع اسرائيل، فى عامى ١٩٦٧ و١٩٧٣ ، أو الحرب المتطاولة والأوسع تدميرا فى الخليج بين بلدين إسلاميين ، أو الدمار الوحشى المفجع فى لبنان ، فأصبحت المنطقة مهددة بحرب من الخارج ، وبتجزئة فى الداخل .

وعلى هذا النحو استهلكت الحرب ، وعدم الاستقرار ، والنزعة الراديكالية (المتطرفة) طاقات الشعب العربى ، وأدى إنكار الحقوق المشروعة ، وغياب المؤسسات العامة القادرة على حماية التكوين المتعدد

للمجتمع العربي ، والمحافظة عى تنوعه العرقى والدينى ، إلى السماح للتطرف الجامح بالهيمنة على إدارة الشئون العامة ، كما أضافت سياسة التعصب إلى الصراع الاجتماعى و إلى إستقطاب الجماعات بُعداً جديداً .

وبسبب انقضاء مدة طويلة جدا دون ايجاد حل لقضية فلسطين ، أصاب الفساد والتسمم كل تطور إيجابى فى السياسات المحلية ، لا فى الدول العربية فحسب ، بل وفى اسرائيل أيضا ! وندر أن صارت المنطقة تحت سطوة تهديد بالبلقنة وبسياسة التجزئة كما هو شأنها اليوم .

وقد تناول الأمير الحسن بن طلال فى كتابه أزمة المقاومة الفلسطينية ، فأوضح بذكاء أنها قامت نتيجة مباشرة لتغلب الصبغة الراديكالية على العمل السياسى العربى ، وقال إنه كانت للفدائيين مصلحة ثابتة فى اشتداد الراديكالية العنيفة التى تضمن لهم البقاء . فبعد انقضاء حوالى خمسة عشر عاما من تشتت الفلسطينيين ، رأى الكثيرون منهم أن الدول العربية قد اسادت إلى قضيتهم الوطنية عندما كانت تتصرف باسمهم وتدافع عنهم . لذلك اتفق رأى جماعات الشباب الفلسطينيين على تبنى طريقة جديدة فى النضال لاسترداد فلسطين ، وسعى هؤلاء إلى أخذ زمام المبادرة فى النضال الوطنى فى أيديهم ، واسترداد حقهم فى التحدث باسم شعبهم . وتقرير مصيرهم ، وتأكيد هويتهم الوطنية كفلسطينيين وكعرب أيضا ، ولكن وعيهم يختلف عن الوعى العروبى التقليدى ويستقل عنه ، اذ هو وعى يقوم على انتمائهم إلى أرض معينة هي فلسطين يقترن اسمهم بها . وكانت نتيجة هذا التأكيد دعوتهم الفلسطينيين إلى حمل السلاح ومنازلة العدو الاسرائيلى.

على أن الأمر الذى لم يدخله الفلسطينيون فى الحسبان هو الملابسات الخطيرة التى ستجرها أعمالهم ، إذ لم يكن يسعهم التصرف كأفراد أحرار ومستقلين ، فهم فى الجوهر فلسطينيون ، ولكن وضعهم فى جميع الدول العربية ـ باستثناء الأردن الذى منحوا فيه حق المواطنة

كاملة ـ كان وضع لاجئين . ومهما يكن تعاطف مضيفيهم مع قضية الفلسطينيين ، فانهم لم يكن فى وسعهم تعريض مصالحهم الوطنية للمخاطرة ، أو التخلى عن التزاماتهم الدولية .

وقد اتضح لجميع الدول العربية أن الاستراتيجية الجديدة للمقاومة الفلسطينية هى بمثابة دعوة إلى خوض حرب جديدة مع اسرائيل ، لم تكن الدول العربية مستعدة لها ، بسبب افتقارها إلى الاستعدادت العسكرية وانعدام وجود استراتيجية عربية مشتركة .

و الأمر الذى يستلفت نظرنا من هذا العرض العلمى الذى قدمه الأمير الحسن هو ما دلل عليه من غياب الوحدة من تاريخ العرب المعاصر! حتى إن الأمير الحسن يعتبر أن انشاء جامعة الدول العربية. الذى جاء كخطوة أولى فى سبيل الوحدة ، قد تحول إلى عقبة فى سبيل الوحدة ، وأن الجامعة قد فعلت فى سبيل تكريس أوضاع العالم العربى الانقسامية أكثر مما فعلته فى سبيل وحدتهم !

وهو رد علمى على فريق المزايدين المصريين والعرب الذين يحاولون تصوير العالم العربى قبل مبادرة الرئيس السادات بأنه كان عالما موحدا حتى جاءت المبادرة فقسمته ومزقته شذرا مذرا ! وهو ما أشرنا إليه فى بعض مقالاتنا السابقة بقولنا إن كامب ديفيد كانت « نتيجة » ـ وليست «سببا » ـ لانقسام العالم العربى .

الوضع العربى .. والأقلية الصاخبة !

اكتوبر فى ٣٠ / ٣ / ١٩٨٦

فى مقالنا السابق عرضنا رؤية الأمير الحسن ، ولى عهد الأردن ، فى كتابه الهام « السعى نحو السلام ، سياسة الوسطية فى الشرق العربى » لأوضاع العالم العربى وتطورها التاريخى .

ومنها رأينا كيف فشل العرب فى تأسيس وحدتهم ، وكيف حافظوا على أوضاع التمزق التى خلفها الاستعمار ، بل ان جامعة الدول العربية التى أقامها العرب كخطوة نحو الوحدة ، فعلت فى تكريس الانقسام ما لم تفعله فى سبيل الوحدة ! .

وقد قدمنا هذه الرؤية التاريخية الصادقة لنرد على مزيفى التاريخ ممن صوروا العالم العربى قبل مبادرة الرئيس السادات فى صورة العالم الموحد حتى جاءت المبادرة فقسمته !

ويقول الأمير الحسن إن فكرة القومية العربية ظلت لدى العرب فكرة

غامضة نوعا ما بل مشوشة . وسبب هذا التشويش هو أن معظم
القومية العربية حاولوا مرارا وتكرارا النظر إلى تاريخ العرب لا
الحاضر ، بل في قالب المستقبل ، واستمسكوا دوما بحجتهم القا
الأمة العربية لن تقوم لها قائمة إلا إذا توافقت صورة الماضي الإ
بأسره مع التصور الذي وضعوه للحاضر والمستقبل ، فحاولوا
الماضي بشكل يبرر هذه النظرة ، وبذلك جنحوا إلى معاملة
العربي ، لا كما هو ، بل كما ينبغي أن يكون . فبدت مشاعر الخيبة
أحست بها الأجيال المتعاقبة من العرب ، وكأنها جزء لا يتجزأ
التفكير هذا . وبانعدام الأسس السليمة ، أخفقت محاولات إعادة
أساس للأمة العربية .

وتطلعا من منظري القومية إلى قولبة الماضي للتمشي مع
المستقبل ، اعتبروا كل ما ورد في تاريخ الإسلام الطويل من تأكيد
سيطرة عربية ، دليلا على هذه القومية . ومؤدى هذا في واقع الأ
الاسلام إنما يتحول من كونه دينا عالميا يدعو إلى المساواة بين ا
وهو ما ابتغاه الرسول (صلعم) للإنسانية جمعاء - إلى سمة
على الحياة القومية العربية وحدها ! . أما الحركات التطهرية
المختلفة ، التي كانت غايتها الوحيدة العودة بالإسلام إلى ما ك
من نقاوة وبساطة - ابتداء من حركة الوهابيين في نجد ، إلى ال
الشعبية في الثمانينات من هذا القرن - فقد أولها القوميون
جوهري من الوعي القومي العربي .

على أنه عندما تحدث الأمير الحسن عن « السعي نحو الس
يتحدث عن مبادرة القدس التي قام بها الرئيس الراحل السادات
تجاوز ذلك وتحدث عن اتفاقيات كامب ديفيد !

وهي قفزة كنا نود لو تجنبها ،لأن اتفاقيات كامب ديفيد ليس
مبادرة القدس ، وانما هي نتيجة موقف الدول العربية من مبادرة
وظهور جبهة الصمود والتصدي ، ومحاولة العرب عزل السا
طريق رميه بالخيانة والتخلي عن القضية الفلسطينية والدول العرب

فقد قطعوا عليه ـ بذلك ـ خط الرجعة عندما اصطدم بالتعنت الاسرائيلى ، لم يجد بدا من المضى فى مسيرته على أساس حل مصرى اسرائيلى بالدرجة الأولى ، وليس على أساس حل عربى اسرائيلى كما بدأ مسيرته !

ومن ناحية أخرى فان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى جبهة الصمود والتصدى قد استبعدها ـ من الناحية الفعلية ـ من التسوية التى قدمتها اتفاقيات كامب ديفيد . ومن هنا حققت اتفاقيات كامب ديفيد سلاما جزئيا بين مصر واسرائيل ، ولم تحقق سلاما شاملا بين العرب واسرائيل ، لسبب بسيط هو أنها عُقدت بين مصر واسرائيل ، ولم تعقد بين العرب واسرائيل !

وعلى ذلك فإن المنطق الذى قدمه الأمير الحسن لرفض الأردن اتفاقيات كامب ديفيد ، كان ـ فى هذا الضوء ـ منطقا معقولا ، فقد أقامه على أساس أن الصيغة التى وُضعت أزاحت قضية فلسطين جانبا ، واستهدفت تحقيق سلام جزئى بين اسرائيل ومصر ، وأن الاطار الذى ورد فى الاتفاقيات لتسوية القضية الفلسطينية قد برهن فعلا على عدم جدواه ، اذ تم التخلى عن المحادثات المقترحة حول الحكم الذاتى الأراضى المحتلة .

على أن الأمير الحسن بنى على تحييد مصر ـ نتيجة توقيعها على اتفاقيات كامب ديفيد ـ تحول الميزان الاستراتيجى لمصلحة اسرائيل ! وهو ما يمكننا أن نرد عليه بالتساؤل التالى :

هل كان الميزان الاستراتيجى لمصلحة العرب عندما كانت سيناء تحت الاحتلال الاسرائيلى وعندما كان هذا الاحتلال يشل طاقة مصر فى كافة المجالات ؟

فى الواقع أن الميزان الاستراتيجى قد تحول لمصلحة اسرائيل منذ فرضت قبضتها الاحتلالية على كل من سيناء والجولان والضفة الغربية

وغزة فى حرب يونية ١٩٦٧، ومنذ فشل العرب فى تحرير هذه الأراضى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فيما عدا خمسة عشر كيلو مترا علي طول القناة حررتها القوات المصرية .

وقد تأكد هذا الميزان لصالح اسرائيل عندما انقسم العرب فى أعقاب الحرب مباشرة ، وظهرت قوى الرفض لاتفاقية سيناء ، ولم يجمع العرب صفوفهم بشكل جدى ، ولم يحاولوا التأثير فى الميزان الاستراتيجى لصالحهم عن طريق التفوق العسكرى .

بل لقد فقدت مصر مصدر السلاح السوفيتى بعد الخلاف مع الاتحاد السوفيتى حول قضيتى جدولة الديون وتعويض الأسلحة التى فقدت فى حرب أكتوبر . ولم يكن السلاح الغربى ـ التى أخذت فى ابتياعه من أمريكا وأوروبا ـ ليكفل لها أى تفوق عسكري على اسرائيل . ولما كانت مصر أكبر دولة عربية تهدد اسرائيل تهديدا حقيقيا ، فكأن فاعلية مصر العسكرية في التأثير على الميزان الاستراتيجى كانت فاعلية شبه معدومة . وما يقال عن مصر يقال عن بقية الدول العربية .

وإذا سلمنا بهذه الحقيقة ، وهى أن مصر ، بعد أن خرجت الجيوش الإسرائلية من سيناء ، قد أصبحت أقوى عسكريا ـ فكأن الميزان الاستراتيجى يكون قد تحول قليلا لصالح العرب .

ولا أهمية فى هذا الشأن لحجة تحييد مصر ، لأن كل الدول العربيةـ من الناحية الفعلية ـ محايدة فى الصراع العربى الاسرائيلى ! ، فلا يوجد أى مخطط من أى نوع لشن حرب ضد إسرائيل ، بل لقد وقف الجيش السورى الذى يحتل لبنان موقف الحياد أثناء الغزو الاسرائيلى للبنان ! وما زال يقف محايدا !

وصحيح أن إسرائيل قد أمِنَتْ جانب مصر بعد اتفاقيات كامب ديفيد ، ولكنها كانت آمنة أيضا وهى تحتل سيناء بعد أن فقد الجيش المصرى مصدر السلاح السوفيتى ، ولم يعد فى قدرته العسكرية شن حرب تحرير جديدة ! .

وهناك فى إسرائيل اليوم من ندم لانسحاب إسرائيل من سيناء ، خصوصا بعد أن تبين ان المعاهدة المصرية الاسرائيلية لم تمنع مصر فى عهد مبارك من الوقوف إلى جانب القضايا العربية ، وسحب السفير المصرى فى إسرائيل ، وقيام ما أصبح يعرف باسم « السلام البارد » !

هذا الخلاف مع رأى الأمير الحسن حول بدايات تحول الميزان الاستراتيجى لصالح إسرائيل لا يقلل من أهمية رأى الأمير ، فمن حقه أن يعرض « رؤيته الأردنية » للأحداث ، ومن حقنا أن نعرض « رؤيتنا المصرية » ، وأن كنا فى نهاية الأمر متفقين معا على الطزيق المؤدى للسلام ، والذى يختلف عن طريق من يطلق عليهم اسم المتشددين العرب، ونعنى بهم الذين يزايدون ولا يحاربون !

فالعرض الذى قدمه الأمير الحسن للأوضاع العربية التى تستوجب انتهاج الطريق الأردنى للتسوية ، عرض ممتاز ، لاحظ فيه بمرارة تلك المفارقة ، وهى أن العرب والأسرائيليين قد تبادلوا أدوارهم التقليدية فى الشرق الأوسط !

فالطريق من مؤتمر الخرطوم فى عام ١٩٦٧ إلى مؤتمر فاس فى عام ١٩٨٢ قد تتميز باتجاه العرب الثابت إلى حل القضية الفلسطينية حلا سلميا ، على أساس قبول مبدأ رد الأرض مقابل الاعتراف بها ، فى حين كانت اسرائيل تتماسك بالموقف الأصلى للعرب فى مؤتمر الخرطوم ، بعدم المفاوضات مع اسرائيل وعدم الاعتراف بها وعدم الصلح معها !.. فهى ـ الآن ـ التى ترفض المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وترفض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى على أرض وطنه، وتعلن حربا لاهوادة فيها على كل أثر للهوية الفلسطينية !

ومن هنا لم يعد سبب استمرار الصراع رفض العرب اسرائيل وتهديدهم بالقائها فى البحر ، وإنما اصبح السبب حملة الليكودالسياسى، وزعمائه شارون وشامير لطرد العرب إلى الصحراء واعادتهم إلى حياة البداوة المترحلة الأولى .

وفى الحقيقة أنه بعد أن كان زعماء اسرائيل فى أعقاب حرب يونية ١٩٦٧ يؤكدون أنهم لا يطمعون فى شبر من الأرض العربية ، وأن قصارى مايبغونه هو اعتراف العرب بسيادتهم السياسية كدولة ، والتعايش السلمى مع جيرانهم العرب ـ تغير الموقف تغيراجذريا ، فأعلن بيجن فى البرلمان الاسرائيلى فى ٢ سبتمبر ١٩٨٢ أن اسرائيل هى وحدها التى تقرر أين يتعين رسم تخومها الدولية ، وأن الضفة الغربية ستظل تحت سيطرة إسرائيل لأجيال كثيرة قادمة .

وقال الأمير الحسن : إن الراديكاليين العرب يتخيلون أن الوقت ـ مع ذلك ـ هو لمصلحة العرب ، وأن التوسع الإسرائيلى الحالى سوف يؤدى إلى الإضرار بأمن إسرائيل واستقرارها كدولة ، إذ سيؤدى إلى زيادة الضغط الديموغرافى(السكانى) ، « ومط » موارد اسرائيل إلى ما يتجاوز حدود قدرتها الإرادية ، فيصبح العرب قادرين على إغراق الاسرائيليين والإحداق بهم ، كما حدث في جنوب لبنان ، إلى أن يتم طردهم .

وقد رد الأمير علي هذه النظرية بالقول بأنها على الرغم مما تبدو عليه من جدارة ، فإنها تحتاج إلى ألف دورة ألفية حتى تتحقق ! ، وأن التغيير السكانى الجارى فعلا فى الأراضى المحتلة للضفة الغربية وغزة يشير إلى نتيجة مختلفة عن ذلك بالنسبة للمستقبل المباشر .

فعلى الرغم من أن معدل المواليد العرب فى الضفة الغربية هو ٤و٤ فى السنة . فان معدل زيادة السكان لا يزيد على ١و٤ فى المائة ! ويرجع السبب إلى تيار هجرة العرب من الأراضى المحتلة ، الذى تنشط فى تشجيعه السلطات الاسرائيلية .

فعندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية وغزة فى عام ١٩٦٧ ، دفعت بنحو ثلاثمائة ألف من العائلات الفقيرة إلى الأردن فى مخيمات اللاجئين ، وفى نفس السنة أدمج نحو مائة ألف عربى يقيمون فى

القدس فى سكان اسرائيل ، بعد إعلان ضم المدينة العربية بصورة رسمية .

ومنذ ذلك الحين غادر الأراضى المحتلة أكثر من مائة ألف عربى آخرين . فى الوقت الذى كان يتزايد عدد السكان اليهود بمعدل أكثر من ٢و٢ فى المائة ! ـ وهى نسبة مضطردة الارتفاع بسبب الهجرة أساسا وبسبب إنشاء المستوطنات اليهودية ، التى أقيم منها حتى الآن ١٦٥ مستوطنة فى مناطق غير القدس ، وذلك لتحقيق ما أسماه موشيه ديان « بخلق أمر واقع » !

ويقول الأمير الحسن إنه بفضل التدابير التى استحدثتها اسرائيل والمتعلقة بملكية الأراضى ، ظفرت بالسيطرة المباشرة على ٢٧ فى المائة من جملة مساحة أراضى الضفة الغربية ، ولم يقتصر هذا التملك على الأراضى المُسجلة باسم الدولة ، بل ضم أراضى مملوكة للاجئين نزعت مليكتها فى غيابهم .

ويعيش فى الضفة الغربية وقطاع غزة الآن حوالى مليون وثلاثمائة ألف فلسطينى . محاصرين ومهددين بالانقراض داخل وطنهم ! وهم يفتقرون إلى مساندة أية حكومة عربية يستطيعون أن يفزعوا إليها للدفاع عن مصالحهم ، بعد أن قبل الأردن فى عام ١٩٧٤ ما اتفق عليه العرب من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

ويذكر الأمير الحسن أن الأمر لا يقتصر على الأراضى المحتلة ، فهناك فى اسرائيل من يريدون احداث عملية انهيار داخل المجتمع العربى تحوله إلى قبائل وعشائر ، والذى حدث فى لبنان من قيام حرب متعددة الأطراف هو باكورة هذه العملية .

وقد أورد الأمير مقالا « لأوديد ينون » فى فبراير ١٩٨٢ وصف فيه العالم العربى بأنه مجموعة من الأقليات العرقية والجماعات المنقسمة ،

وأنها جميعا عرضة لمزيد من الانقسام نتيجة لأزمات داخلية تدمرها تدميرا ذاتيا ، وهو يرى أن المجتمع العربي منقسم بسبب هذه المنازعات والخصومات ، وهو - بالتالى - عاجز عن أن يشكل تهديدا لإسرائيل .

ويقول الأمير الحسن إنه مما لا شك فيه أن القتال الدائر فى لبنان ، والضم التدريجي للأراضى المحتلة الذى تمارسه السلطات الاسرائيلية ، قد ضاعفا من حدة المأزق المستمر الذى تواجهه التسوية للنزاع العربى الإسرائيلى ، وإن مشكلة فلسطين اليوم هى أبعد من أى وقت مضى عن الحل العادل والدائم .

كما إن سياسات التطرف والصراع المسلح التى يعتنقها كل من الراديكاليين (المتطرفين) العرب واليهود . تهدد سلم الشرق الأوسط بل سلم العالم بأسره ، وليس ثمة شك فى أن الأطراف المختلفة من كل العرب والاسرائيليون ، العاقدة العزم على الحيلولة دون إجراء تسوية سلمية ، ستستغل جمود السياسة الأمريكية ، فى تنفيذ مآربها ، كما أن الراديكاليين والمتطرفين من الفلسطينيين وغيرهم من العرب سوف ينتهزون هذه الفرصة لبسط هيمنتهم ، وإرهاب المعتدلين ممن يسعون إلى السلام .

كما أن السياسية التوسعية لحكومة اسرائيل ستستجمع قواها، وتكتسب وقتا ، لكى تحقق هدفها الذى طال زمان انتظاره ، والمتمثل فى ضم الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ومرتفعات الجولان بصورة رسمية

ومن ثم فإن حل أزمة الشرق الأوسط قد أصبح يحتاج إلى استراتيجية جديدة شاملة للسلام . كما أن التعاون بين الأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية يحتاج إلى مؤازرة عربية وإلى مؤازرة دولية أيضا ، ولا بد للمؤازرة أن تنصب على حل قضية فلسطين .

فهل تستطيع الولايات المتحدة أن تكون وسيطا فعالا فى النزاع العربى الاسرائيلى ؟ إن المحك هو المبدأ الوارد فى منطوق القرار ٢٤٢

الصادر من الأمم المتحدة الذى يدعو إسرائيل إلى رد الأراضى العربية التى تحتلها مقابل اعتراف العرب بالدولة اليهودية . وعلى الولايات المتحدة أن تقيم البرهان على أن التزامها بهذا المبدأ هو التزام قائم لا يتزعزع ؟

ولما كانت الحالة الحاضرة من التفرق العربى عقبة رئيسية ، فلابد من وضع نهج مشترك ليكون الأساس اللازم لمفاوضات التسوية ، للتوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية وحل عام لمشكلات الشرق الأوسط ، ولا شك أن المطالبة بقرار عربى إجماعى - كما يقتضيه ميثاق جامعة الدول العربية - هو قيد خطير ، ومن ثم فلابد من إجراء تعديل فى هذا الميثاق يستهدف احتواء أى موقف عربى مخالف ، قد تتخذه أقلية صخّابه من الدول الأعضاء .

بعد عودة العرب إلى مصر: كشف الحساب!

بقرار قمة عمان بفتح الباب امام الدول العربية لإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، تنتهى صفحة سوداء من صفحات تاريخ الأمة العربية، سيطر فيها المزايدون والمهيجون ، والمتاجرون بآلام الشعب الفلسطينى ، ومرتزقة الزعماء والحكام ، وثوريو الكلام المناضلون من فوق منابر الخطابة والهاربون من ساحات الوغى !

فى ظل هذا السيطرة ، وعلى مدى نحو تسع سنوات ، سقطت البلاد العربية إلى حضيض لم تتدن إليه من قبل ، وقاست من الهوان ما لم تقاسه من قبل ، وانتهبتها الحروب الأهلية والخارجية والانقلابات الداخلية ، وتحول سلاح البترول من سلاح فى يدها إلى سلاح فى يد أعدائها ، وبعد أن كانت الدول العربية فى أعقاب حرب أكتوبر تنذر بأن تكون قوة دولية

أكتوبر فى ١٩٨٧/١١/٢٩ .

سادسة ، تراجعت إلى نهاية صف دول العالم ، بعد أن أصبحت « ملطشة » للصغير والكبير من الدول .

وتبدى ذلك ـ بصفة خاصة ـ فيما آلت إليه القضية الفلسطينية فى تلك الحقبة التاريخية السوداء ، وهى القضية التى اتخذها النصابون ذريعة لإقناع الدول العربية المعتدلة بقطع علاقتها الدبلوماسية مع مصر ، وسحب مقر جامعة الدول العربية من القاهرة .

لقد نسى النصابون هذه القضية فور اتخاذ قمة بغداد قرارها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ! كما نسوا إسرائيل أيضا ! فلم يرتفع سلاح عربى ضدها لصالح القضية الفلسطينية ـ فيما عدا سلاح الكلام طبعاً ! وأكثر من ذلك أن السلاح العربى وجه إلى صدور الفلسطينيين أنفسهم ، فقتلت قوات حافظ الأسد من قتلت منهم فى تل الزعتر ، وأدارت سلاح الفلسطينيين من صدور الاسرائيليين إلى صدور اخوتهم الفلسطينيين ، وحاولت تصفية ياسر عرفات جسديا فى طرابلس مع جنوده من المناضلين الفسطينيين .

وفى الوقت نفسه زاد الخطر على كل دولة عربية ، حتى اضطرت الدول التى لم يكن لها من الجيوش سوى رموز إلى بناء جيوش حقيقية من مال وعرق شعبها ، لكى تدفع عن نفسها أذى الطامعين من الخارج ومن جيرانها ، وتخصص الميزانات المرهقة لشراء السلاح ، وهى ـ مع ذلك ـ جيوش صغيرة لا تردع عدوا ولا تحمي شعبا . وكانت هذه الدول تبخل باليسير من المال لدعم الجيش المصرى أو مساعدة مصر اقتصاديا على الصمود .

وهكذا انتهت تلك الحقبة من الزمن ، ولبنان أكثر تمزقا وأبعد عن الوحدة الوطنية ! والقضية الفلسطينية فى الصف الأخير من اهتمام العالم الخارجى والعالم العربى علي السواء ! وموقف ليبيا فى تشاد يزداد ضعفا وتهالكا ، وقد انتهت مواجهتها مع الولايات المتحدة بتجاسر الأخيرة على ضرب طرابلس وقصف مقر القذافى ! .

كذلك انتهت الحقبة بنظام حافظ الأسد المزايد وما زالت اسرائيل تقبع فوق جولانه دون نقصان ! ، وهو يزداد تبجحا ومتاجرة بكامب ديفيد وحقدا على مصر التى حررت سيناءها ، كما يزداد بعدا عن العروبة بوقوفه ـ دون حياء ـ إلى جانب ايران فى حربه القاتلة ضد العراق العربى* .

ولقد انتهت الحقبة واساطيل الدول الكبرى تحتل الخليج العربي لحماية مصالحها تحت ستار حماية المصالح العربية ، وثروة دول الخليج التي هبطت عليه من السماء مع البترول ، تتبدد مع استمرار الحرب الإيرانية العراقية إلى ما لا نهاية .

أما بالنسبة لإسرائيل فقد استفادت من التمزق العربى كل الاستفادة ، ولم يسعدها شىء أكثر من ابتعاد الدول العربية عن مصر. وخروج مقر جامعة الدول العربية من مصر ! .

ولم يفدها شىء أكثر من التطرف العربى فى تشديد قبضتها على الأرض الفلسطينية المحتلة فى الضفة الغربية وغزة ، واهتضام الجولان فى معدتها القوية ، وغزو لبنان ، ثم الانسحاب منه مع استبقاء سيطرتها على جنوبه ، وقصفها المستمر للمواقع الفلسطينية ، وإبقاء جيش لبنانى يعمل لحسابها على أرضه ! .

والطريف أنه حين غزت اسرائيل لبنان ، زعم النصابون في جبهة الصمود والتصدى أن كامب ديفيد هى السبب ، وأنه لولا مبادرة السادات لما جرؤت اسرائيل على هذا الغزو ! كأنما كان احتلال اسرائيل لسيناء مما يجعلها تهاب مصر ويجعلها تعمل حسابها عند الغزو ؟ وكأن تحرير سيناء يضعف مصر ولا يقويها ؟ مع أن العكس هو الصحيح ، وهو أن مصر ، التى لا تقبع على أراضيها جيوش اسرائيلية ، هى أكثر قوة وقدرة على الحركة والمساعدة .

* كانت جميع الدول العربية ـ فيما عدا سوريا وليبيا ـ تقف مع العراق ضد إيران ، انطلاقا من الرابطة القومية العربية ، قبل أن تحول العراق حرابها إلى جارتها العربية الكويت

والمهم أن قطع الدول العربية علاقتها الدبلوماسية مع مصر ، بسبب ما زعمته من تخلى مصر عن القضية الفلسطينية لم يترتب عليه تحرير شبر واحد من فلسطين ، ولم يسفر عن تقدم القضية الفلسطينية خطوة واحدة ، بل ترتب عليه أن غاصت أقدام الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة ، وازداد صلفا وتجبرا .

فقد تبينت اسرائيل أن اعلان جبهة الرفض العربية عزمها على الصمود والتصدى لم تكن تقصد به سوى صمودها وتصديها بالكلام وليس بالسلاح ! . ولما كان الكلام لا يحرر أرضا ، فقد تركت اسرائيل الكلام لدول الصمود ، واحتفظت لنفسها بالسلاح تضرب به من أول المفاعل الذرى العراقى فى الشرق ، إلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس فى الغرب - أى تذرع به السماء العربية من مشرقها إلي مغربها !

وقد اكتشفت كل من العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية خدعة الصمود والتصدى بعد وقت وجيز من قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر . فلم تكد تنشب الحرب بين العراق وايران ، بعد قيام الثورة الاسلامية المزعومة، حتى كانت دولتان من دول الصمود والتصدى المزعوم - هما سوريا وليبيا - تتخذان مواقفهما إلى جانب ايران ضد العراق ، باسم الاسلام ! ، كأنما كان العراق دولة مجوسية أو بوذية وليس دولة إسلامية عربية ؟

وأفاقت العراق على الخطأ الذى ارتكبته بتحالفها مع الدولتين المزايدتين ، اللتين تكيلان بمكيالين ، فباسم العروبة تقطعان العلاقة مع مصر ، وباسم الاسلام تتحالفان مع ايران ضد العراق !

أما منظمة التحرير الفلسطينية ، التى تحالفت مع جبهة الصمود والتصدى ، فقد اكتشفت سريعا أنها الضحية الأولى لهذا الصمود والتصدى ! ، اذ سرعان ما اشتبكت معها ليبيا القذافى ، وطردتها من

أراضيها ، كما اشتبكت معها سوريا حافظ الأسد ، وفجرت الحرب الأهلية فيها !

وحين أنقذت مصر ياسر عرفات من طرابلس أدرك حينذاك ـ وحينذاك فقط ـ أن مصر هى الدولة الوحيدة التى لم تلوث يدها بدماء الفلسطينيين، وأنها الدولة العربية الوحيدة التي بذلت من أجل فلسطين من التضحيات ما لم تبذله دولة عربية قط . فخرج ياسر عرفات من طرابلس إلى القاهرة، ليعلن ـ عمليا ـ بطلان الذريعة التى اتخذتها قمة بغداد لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر .

ولقد كانت الكويت من الدول العربية التى ترتفع فيها أكثر الأصوات تطرفا ضد مصر ، بعد أن فتحت صحافتها صدرها لعدد كبير من النصابين المصريين الذين ارتزقوا من النضال ضد مصر باسم العروبة ، واعتبروا قطع الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر نضالا قوميا! ، كما أسلمت أعلامها للمتطرفين الذين شجعوا التهجم على مصر. ولكن الأحداث أثبتت للقيادة السياسية الكويتية صدق عروبة مصر ، وزيف عروبة المزايدين التجار الذين ارتزقوا من مهاجمة مصر.
فقد وقفت القيادة السياسية المصرية إلى جانب الكويت عندما أخذ يتعرض للخطر على يد العدو الايرانى الأثيم . وصح القول بأن الصديق يعرف عند الشدة ، وكانت مصر هى الصديق .

وهكذا كانت الدول العربيةالتي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر هى الخاسرة في كل الأحوال .

وفى الواقع أن قرارات قمة بغداد بمقاطعة مصر سياسيا واقتصاديا ، والتوصية بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الثنائية مع مصر ، وتعليق عضويتها فى جامعة الدولة العربية ، ونقل مقر الجامعة من القاهرة ـ كانت قرارات باطلة ، لافتقارها إلي الاجماع من ناحية ، ولأن ميثاق الجامعة العربية لا توجد به نصوص عن تعليق العضوية من جهة

أخـرى . وفـوق ذلك لأنهـا اتُخـذت تحت ضـغط ثوريى الكلام الذين لم يقدموا للقضية الفلسطينية واحدا على مائة مما قدمته مصر ، ثم أثبتوا تجاهلهم لهذه القضية بعد اتخاذ قرارات مقاطعة مصر، فلم يرفعوا سلاحا فى وجه اسرائيل ، وانما رفعوه فى وجه الفلسطينيين ! .

أما مصر فلم تركع . لقد سحب العرب أنفسهم من صناعة السلاح، فلم تسقط صناعة السلاح ، وإنما ازدادت قوة بعد أن أصبحت خالصة لمصر ! وبعد الطفرة الكبيرة التى حققها التصنيع الحربى المصرى فى السنوات الثلاث الأخيرة أصبح لدى مصر شبه اكتفاء ذاتى

فمصر تصنع الطائرة « جازيل » و « ألفا جيت » و « توكانو » وهى تصنع العربات المدرعة والدبابات . والصواريخ المضادة للدبابات . كما تصنع أحدث رادار أمريكى من طراز تى ـ بى ـ إس ٦٣ . والصناعات الحربية المصرية قادرة على تلبية احتياجات القوات المصرية والعربية والصديقة .

وعلى الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والبلاد العربية فلم تكد تنشب الحرب الايرانية العراقية حتى كانت مصر تضع إمكانياتها الحربية تحت تصرف العراق . وكان السادات ـ الذي اتهمه العراق علي رأس دول الرفض ، بالخيانة ـ هو الذي سارع إلى تزويد العراق بالذخيرة بعد أن منعها عنه السوفييت ، وبرر ذلك أمام الرأى العام المصرى بأن مصر لا تستطيع أن تنسى وقفة العراق إلى جانبها فى حرب أكتوبر .

واستمر ذلك فى عهد الرئيس مبارك ، الذى نقل مساعدة مصر للعراق إلى مستوى جديد . ورغم انه كان فى وسع مصر بيع السلاح للعراق باسم العروبة . وبيعه لايران باسم الاسلام ! ، فانها لم تلوث عروبتها ، ولم تفعل كما تفعل كل الدول الرأسمالية والاشتراكية التى تبيع للمعسكرين علنا وسرا .

كذلك لم تركع مصر اقتصاديا ، فان سياسة الانفتاح الاقتصادى ، على الرغم من ضربها طبقة الموظفين والمثقفين ومحدودى الدخل اقتصاديا لحد كبير ، فإنها اتاحت لشرائح البورجوازية المصرية الصغيرة من الحرفيين فرصتها التاريخية ، كما خدمت الفلاحين والعمال الزراعيين ، وأتاحت فرصة الثراء للشرائح الدنيا التى عاشت فى الحرمان قرونا . وشهدت مصر فى فترة المقاطعة العربية عددا من أصحاب الملايين لم تشهده في تاريخها الطويل ، وصح القول بأن مصر قد أصبحت أغنى دولة عربية ، وإن كانت تملك أفقر حكومة ، نظرا لتخلف نظام الضرائب فيها . ولو أحكمت مصر نظام الضرائب لامتلكت أيضا أغنى حكومة !

وعلى المستوى السياسى فإن مركز مصر الدولى لم يتأثر بالمقاطعة العربية ، أو بفقد مركزها فى جامعة الدول العربية ، فلم تكن مصر تجنى من هذا المركز سوى المغارم ـ مغارم النضال من أجل قضايا العرب ، التى اصبحت قضايا مصر بالضرورة ـ فخسرت فى هذه القضايا كل ما كسبته من تجربتها الاشتراكية ، وقدمت للمجهود الحربى فيما بين حربى ٦٧ و ٧٣ فقط ، نحو عشرة مليارات من الجنيهات .

ومن هنا لم تؤثر المقاطعة العربية على علاقة مصر ببقية دول العالم . بل لقد قدمت هذه المقاطعة الفرصة لمصر لإثبات أن مركزها الدولى لا يستمد من مركزها العربى ، وإنما من مركزها المصرى الحضارى الأصيل ، ومن نضج سياستها علي المستوى الدولى إزاء القضايا العالمية ، ومن احترامها لمواثيقها الدولية ، ومن الاختيار المصري للسلام .

ولقد كان موقف السياسة السوفيتية الأخير من مصر ، اعترافا هاما بحقيقة مركز مصر السياسى الدولى ، الذى لا تستطيع أية دولة تجاهله ، والذى تستمده من شخصية مصر ذاتها وليس من أية دولة أخرى فى المنطقة العربية .

إن تحسن العلاقات المصرية السوفيتية ، فى وقت يتزامن تاريخيا مع اعادة البلاد العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، يعد انتصارا عظيما للسياسة المصرية يسجل لها فى لوحة الشرف فى التاريخ .

ولما كانت هذه السياسة المصرية يقودها الخسيس محمد حسنى مبارك ، فهى تعد انتصارا شخصيا له بكل المعايير . فقد كان على الدوام رجل الدولة الذى يقود سفينة مصر بكل المسئولية والأمانة والذكاء والنضج السياسى . وكان على الدوام الملاح الذى لم يفقد توازنه أبدا فى وجه الجليل من الأحداث .

وبقى علينا أن ننتظر موقف المزايدين المصريين وتجار الكلام ، الذين هللوا لقرارات قمة بغداد ، واعتبروها انتصارا شخصيا لهم بعد ان حرضوا عليها . وبعضهم اعتبرها قرارات مخففة بعد أن كان يطمع فى أن تعلن الدول العربية الحرب على مصر ! ـ هولاء المزايدون وتجار الكلام ، الذين تاجروا في صحف الدول العربية ، وارتزقوا علي حساب مصر ، وألقوا الوحل على رؤوس الشرفاء بيد ، بينما هم يقبضون باليد الأخرى . ماذا يكون موقفهم الآن ؟

إننا ننتظر ردود فعل هؤلاء بعد أن ضاعت من أيديهم الذريعة التى كانوا يتذرعون بها لإثبات عروبتهم ـ ذريعة مقاطعة الدول العربية لمصر ـ وسوف ينكشف موقفهم الحقيقى ، الذى سيظهر منه إذا كانوا قد تابوا وأنابوا وعادوا إلى مصر ، أم أنهم سيثبتون إلى جانب الذين يدفعون !

مخاطرة مصر .. ومتاجرة الاخرين ! *

كان فى وسع الرئيس مبارك أن يستريح ، كما يستريح بعض التجار العرب الذين يناضلون بالكلام من داخل أبراجهم المسلحة تحت الأرض ، والذين آثروا عدم اعادة علاقاتهم السايسية مع مصر عندما سنحت لهم الفرصة التاريخية لذلك ـ ولكنه لم يفعل، لأن الحكم عنده ليس استحواذا على السلطة ، والتمتع بها ، وفرض الارهاب والقهر على رعاياه ، والتهويش بكلمات النضال ـ التى لم تعد تخدع أحدا ـ من أجل القضية الفلسطينية والعروبة ـ وانما الحكم عند الرئيس مبارك هو مغرم وليس مغنم ، وهو العمل الدؤوب من أجل الوحدة الوطنية، وارساء السلام الاجتماعى ، وتحقيق مصالح الجماهير الشعبية ، وهو ـ على المستوي الخارجى ـ تأكيد دور مصر التاريخى الذى حاول النصابون والمهرجون السياسون فى جبهة الجمود

* اكتوبرفى ١٩٨٨/٢/٢١

والتردى (التى كان اسمها جبهة الصمود والتصدى) انتزاعه منها بقطع علاقـاتهم السيـاسـيـة مـع مـصـر ، ونقل مـقـر جامـعة الدول العربيـة من القاهرة إلى تونس .

لقد كانت المتغيرات الجديدة التى طرأت على الساحة السياسيـة ، ودعت الر ئيس مبارك إلى تحركه هـى : عودة الغالبية الساحقة من الدول العربية إلى مصر بعد قرارات قمة عمان ، وانتفاضة الحجارةفى الضفة الغربية وغزة

لقد كانت عودة العلاقات السياسية بين العرب ومصر بمثابة ازالة الحواجزالتى أراد أدعياء الزعامة فى العالم العربى اقامتها في وجه الزعامة المصرية ، وحرمان مصر منها ، رغم أن الزعامة المصرية كانت دوما فى خدمة العرب وفى خدمة مصالحهم ، ولم تكن أبداً على حساب العرب وعلى حساب مصالحهم ، بل ولم تسع اليها مصر بل سعى اليها العرب .

لم تسع اليهـا مصـر سعد زغلول أو مصطفى النحاس ، ولم تسع إليها مصر عبد الناصر ، ولم تسع إليها مصر السادات ، ولم تسع إليها مصر مبارك ـ وانما كانت المصلحة العربية العليا هى التى سعت إليها ، ودعت المفكرين العرب فى أنحاء العالم العربى إلى المناداة بها . وقد دفعت مصر ثمنها من جيبها الخاص وليس من جيب العرب ، كما دفعتها من دماء المصريين وليس من دماء العرب .

فعندما فشلت خطة النصابين والمهرجين العرب فى عزل مصر عن العرب ، كان من الطبيعى أن تستأنف مصر دورها التاريخى فى خدمة المصالح العربية ، مدعومة هذه المرة بعلاقات سياسية رسمية بينها وبين الدول العربية ، وبتأييد عربي رسمي ، ومستفيدة من علاقاتها الطيبة مع كل من الولايات المتحدة واسرائيل والاتحاد السوفيتي وأوروبا ـ وهى العلاقات التى هى ثمرة صبر دءوب من جانب الرئيس مبارك .

وهذا كان أحد المحركين الرئيسيين فى تحرك الرئيس مبارك ، أما المحرك الثانى فهو انتفاضة أطفال الحجارة الفلسطينية التى فاجأت الجميع من حيث لا يحتسبون . فلم يكن يليق بمصر وبدورها التاريخى أن تكتفى بتأييد هذه الانتفاضة بالكلام ، أو كان ببضعة دولارات لدعم كفاح الشعب الفلسطينى ، وانما كان يفرض عليها استثمار هذه الانتفاضة فى تحرك سياسى كبير لخدمة القضية الفلسطينية التى أحيتها الانتفاضة من رُقاد ، لأن ترك هذه الانتفاضة تعيش على كلمات التشجيع ، زو ذولارات الصمود ، كان بمثابة دفعها إلى « الاستنقاع » بعد فترة تطول أو تقصر من الزمن ، فلا يوجد شعب فى العالم يستطيع أن يظل شاكى السلاح إلى الأبد ، لأن أمور الحياة والمعاش تدفع الشعوب بعد فترة إلى ترك السلاح قليلا لتلتقط أنفاسها ، ثم تعود إليه من جديد .

وهذا ما دعانى ، فى مقالى الذى نشرته لى مجلة « أكتوبر » بعدد ١٠ يناير ١٩٨٨ ـ تحت عنوان : « هل نشاهد مبادرة سلام جديدة » ؟ ـ إلى مطالبة الرئيس مبارك بالقيام بمبادرة سلام جديدة « تحظى بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية ، وتستقطب قوى السلام فى اسرائيل التى تشعر بعبء الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة » ، حتى « نحفظ الانتفاضة الفلسطينية من التسرب ، ونكرم التضحيات الفلسطينية التى دفعت حياتها دفاعا عن الشرف والحرية والكرامة » . ولم أكن فى هذه الدعوة أعبر عن رأيى فقط ، بل وعن رأى بعض زعامات غزة .

وقدكان تارئيس مبارك على مستوى الشجاعة والمسئولية القومية التى تميز بهما ، فكثيرون من زعماء العالم العربى يحجمون عن التحرك بمبادرات من أى نوع من أجل القضية الفلسطينية ، لأنهم يعرفون أن كل من يتقدم لرفع هذه القضية من نار الصراع العربى الاسرائيلى ، تحترق أصابعه حتما ، بسبب انعدام الاتفاق حول هذه القضية ، حتى بين ذوى الشأن أتفسهم ، وهم الفلسطينيون .

ومن هنا فقد كان الرئيس مبارك يعرف مسبقا أن أى مبادرة يتقدم بها من أجل الفلسظينيين ، قد يعارضها من الفلسطينيين أكثر ممن يؤيدونها ! وقد تلقى من الاعتراض داخل مصر والعالم العربى أكثر من التأييد ! بل انها قد تفسح المجال لأدعياء البطولة والحرص على مصالح الشعب الفلسطينى ، لاعادة تشغيل الاسطوانة المشروخة المعتادة عن حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه كاملة غير منقوصة ، وربما طرد الاسرائيليين من اسرائيل المزعومة ، وعودة السيادة الفلسطينية إلى أرض فلسطين ــ وهى صيحات يطلقها هؤلاء الأدعياء بسهولة من فوق مكاتبهم ، دون أن يعنوا أنفسهم بدراسة علاقات القوى ، وامكانيات تحقيق هذه الأمانى الوطنية والقومية .

ولكن حرص الرئيس مبارك على انتفاضة الحجارة ، ورغبته في تحريك القضية إلى المؤتمر الدولى ـ الذى أصبح محل اجماع العرب ـ دعاه إلى المخاطرة بتقديم هذه المبادرة ، ليس بأمل الحصول على اجماع عالمى عليها ، وانما بأمل أن تنطلق منها الأطراف المختصة إلى صيغة مناسبة تضع القضية الفلسطينية على طريق الحل المعقول .

ولكن بعض الأقلام ، التى علقت على هذه المبادرة ، كانت ماتزال تعيش تحت الأفكار القديمة التى تتصور مثل هذه المبادرة فى شكل دفاع طويل عن القضية الفسطينية ، أو خطبة حماسية ! ، فلم تنتبه إلى أنها محاولة لجمع الأطراف حول هدف واحد ، عن طريق ايجاد الصيغة التى لا تنفر أحدا أو الصيغة التى تعطى طرفا فى مقابل أن يأخذ الطرف الآخر .

ولعل عبارة فى مبادرة الرئيس مبارك لم تثرمن الاعتراض من جانب هؤلاء أكثر من العبارة التى يدعو فيها الرئيس إلى ايقاف العنف من جانب الطرفين الفلسطينى والاسرائيلى . لقد كان هؤلاء المعترضون يتوقعون أن يدعو الرئيس فى مبادرته إلى ايقاف القمع غير المشروع الذى تمارسه اسرائيل ، ويدعو الطرف الفلسطينى إلى الاستمرار فى انتفاضته حتى تتحقق مطالبه !

ولم تم ذلك لكانت اقتراحات الر ئيس خطبة تأييد سياسية وليست مبادرة ! ولما قبلت اسرائيل مجرد النظر اليها ، وكذلك الولايات المتحدة . ولكن الرئيس مبارك ـ فى مقابل ذلك ـ دعا إلى عقد المؤتمر الدولى ، فاذا قبلت اسرائيل والولايات المتحدة عقد المؤتمر الدولى فان ذلك يبرر فترة التقاط الأنفاس ، لأن الفلسطينيين لا يكونون قد أوقفوا أعمالهم مقابل لا شىء ، وانما يكونون قد حققوا الهدف من أعمالهم ، وهو حل القضية الفلسطينية من خلال مؤتمر دولى

وربما كان أكبر رد على المعترضين ـ سواء من جانب المصرين أو العرب أو الفلسطينيين ـ على مبادرة الرئيس مبارك ، أن كلا من اسرائيل والولايات المتحدة لم تعتبراها محققة لمصلحة اسرائيل ،بل اعتبرتاها محققة لمصلحة الفلسطينيين ! فلم تسارعا إلى قبولها ، وأرادت ادارة ريجان قبول الجانب السلبى منها وهو الدعوة إلى وقف أعمال العنف ، واغفال الجانب الايجابى وهو عقد المؤتمر الدولى - أى ارادت أن تفقد المبادرة عنصر التوازن فيها ، وتحويلها إلى مبادرة لخدمة المصالح الاسرائيلية والأمريكية .

والمحقق ـ على كل حال ـ أن تحرك الرئيس مبارك كان لفائدة القضية الفلسطينية ، لأنه أجبر الأطراف الأخرى على التحرك بأفكار أخرى ، تتفق جميعها على ترك موقع الجمود الذى كانت تقع فيه القضية الفلسطينية إلى موقع أكثر تقدما .

فالليكود ، الذى كانت سياسته العنصرية وراء الانتفاضة ، والذى كان يستعد لهضم الضفة الغربية وغزة فى معدة اسرائيل العظمى ، وكان يضيق على الفلسطينيين تحت الاحتلال فى حياتهم وأمور معاشهم، ويمارس معهم سياسة التفرقة العنصرية ـ قد أخذ يبدى استعداده للتخلى عن هذه السياسة ، ولكن فى اطار خطته العامة التي ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتأبى التعامل معها ، وتسعى للفصل بين الفلسطينيين فى الداخل والفلسطينيين فى الخارج ـ فطرح

فكرة الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة من خلال القيادات المحلية المنتخبة ـ وذلك للافلات من الحل الشامل الذى يحققه عقد المؤتمر الدولى، وللافلات من الغضب الشعبى الذى يثيره الحكم المباشر فى الضفة الغربية وغزة ـ وهو تطور ، وإن لم يتفق مع الأمانى والأهداف الوطنية الفلسطينية ، الا أنه يخفف من عبء الاحتلال الاسرائيلى .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فقد اقتنعت ـ كما عبر شولتز فى غداء تكريم مبارك الأخير بأن « أوهام واقتراحات الماضى القديمة يجب أن تتفق مع حقائق الحاضر الجديدة » ، وأن الولايات المتحدة سوف تنشط دورها فى عملية السلام ، وأرسلت ريتشارد ميرفى ، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، للتباحث مع كل من مصر وسوريا واسرائيل والسعودية والأردن ، ثم كلف الرئيس ريجان شولتز بالتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط للقيام بجولة مكوكية بين دول المنطقة .

وهذا التحرك من كافة الأطراف ، هو نتيجة تحرك الرئيس مبارك ، الذى هو بدوره ـ دون ريب ـ نتيجة تحرك الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة . وهذه هى اسهامة مصر ، واسهامة الرئيس مبارك ، ولكن الرئيس مبارك ـ من جهة أخرى ـ لا يجب أن يتحمل مسئولية ما تنتهى إليه هذه التحركات من نتائج ، لأن هذه النتائج تتوقف علي تفهم كافة الأطراف للموقف ، وقدرة الفلسطينيين على الاستفادة منها ، وهو أمر مرتبط بمدى قدرتهم على التوصل إلى اتفاق فيما بينهم على ما يمكن قبوله وما يمكن رفضه .

وهذه هى المشكلة الحقيقية فى الواقع ، لأنه لن توجد زعامة فلسطينية ـ سواء على الجانب المتطرف أو المعتدل ـ سوف تقبل ما هو أقل من تحقيق الأمانى الوطنية كاملة ، والا عرضت نفسها للاتهام بالتهاون والانهزامية والتخاذل والاستسلام وتضييع ثمرة انتفاضة أطفال الحجارة ! .

وفى الوقت نفسه لا يستطيع أى أحد فى العالم العربى النصح للفلسطينيين بأخذ ما هو متاح ، ثم المطالبة بالباقى، على نحو ما فعلت

الحركات الوطنية فى مشرق العالم العربى ومغربه ، والا عرض نفسه لنفس الاتهامات ! .

ومعنى ذلك أن الانتفاضة الفلسطينية إما أن تسفر عن شىء ، أو تسفر عن لا شىء ! ـ أى أنها إما أن تجبرالولايات المتحدة واسرائيل على القبول بعقد المؤتمر الدولى ، والجلاء عن الأرض المحتلة فى الضفة الغربية وغزة ، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، واما أن تسفر عن عودة الأمور إلى مكانت عليه دون أى تحسن فى أوضاع الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال ! .

وبطبيعة الحال فان الأمر مرتبط بطول نفس الانتفاضة حتى تحقق هدفها ! ، أما اذا قصر هذا النفس ، سواء لنجاح القمع الاسرائيلى ، أو لتسرب حرارة الانتفاضة بسبب حاجة الناس إلى استئناف معاشهم ، فهنا يكون قبول المعروض أمرا واجبا ، للانتقال منه إلى موقع أفضل .

وربما كان رأى الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة هو الحاسم فى هذا الصدد ، ليس فقط لأنهم هم ا لذين فاجأوا العالم بانتفاضتهم ، وانما لأنهم هم الذين يعانون وحدهم من الاحتلال الاسرائيلى ، ومن حقهم أن يقرروا لأنفسهم مصيرهم ! .

ولقد قال الرئيس مبارك فى خطاب ١٠ فبراير : « ان رغبتنا فى التسوية السلمية لا تعنى قبولنا لأى تسوية لا تحقق مطالبنا » ولم يكن فى وسعه أن يقول غير ذلك كحاكم مصرى ، ولكن فى وسع الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة أن يقولوا ما يشاءون ، أى أن يقبلوا أو يرفضوا ما يرون ، دون ضغوط من هنا وهناك ـ أى من المنظمة أو من غير المنظمة ! ـ في ضوء صراع القوى الدائر الآن فى الأراضى المحتلة بين الشعب الثائر والسلطة العسكرية القمعية الحاكمة .

ولربما كانت عبارة الرئيس مبارك فى هذا الصدد أكثر دقة بقوله : «علينا أن نسعى إلى تحسين ما هو معروض ومطروح ، بالمثابرة

والتأثيرالفعال بكافة الوسائل الممكنة ، لأن استرداد الحق عملية معقدة بالغة الدقة ، وليست قالبا جامدا يقول له المرء : كُن ، فيكون ! . واذا تبين لنا أن الصيغة المطروحة تعود بنا إلى صيغة الحكم الذاتى ـ كما تشير بعض الدوائر ـ فسوف تكون نصيحتنا المخلصة أن نطورها علي نحو آخر » .

وتقديرى الشخصى أن الأوضاع فى اسرائيل تهيىء فى هذه الأيام فرصة لا تعوض لنقل القضية الفلسطينية إلى طريق الحل العادل ، لو اتبعت المقاومة الفلسطينية ـ فى داخل الأراضي المحتلة وخارجها ـ نصيحة الرئيس مبارك ـ أي تحسين وتطوير ما هو معروض ومطروح ، وليس المسارعة برفضه برمته ـ وفقا للعادة القديمة ! .

فالشعب الاسرائيلى الآن ـ فى غالبيته الكبري ـ مقتنع تماما بأن الضفة الغربية وغزة هى أراضى محتلة ! ، وسوف تجلو عنها اسرائيل إن عاجلا أو آجلا . واذا كان يوجد فى الشعب الاسرائيلى من كان يوهم نفسه بضم هذه الأراضى وتكوين دولة اسرائيل العظمى ، فقد أطارت الانتفاضة هذه الأوهام ! .

وربما كانت قراءة الصحف الاسرائيلية فيها الدليل على ذلك ، فلأول مرة يطلق اسم الأراضى المحتلة على الضفة الغربية وغزة بمثل هذا الأسلوب ! ، وتوصف القوات الاسرائيلية بأنها قوات احتلال ! .

وقد وصلتنى من لطيف دورى صحيفة « المرصاد » ، لسان حال حزب العمال الموحد (المابام) عدد ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧ ـ فاذا بها لا تفترق كثيرا في تناولها لأحداث الانتفاضة عن أية صحيفة مصرية أو عربية !

ففى صدر صفحاتها وبالمانشيت الأحمر تكتب : « الاحتلال يسوق مئات الشباب والصبية إلى المحاكم والسجون ! » ، وتقول : إن «المحافل العالمية تواصل توجيه الانتقادات والتنديد بالسياسة الاسرائيلية » .

وفى عدد ٢٧ يناير ١٩٨٨ كتبت الجريدة الاسرائيلية عن « ممارسات الاحتلال فى المناطق » ، وتحدثت عن « جرائم الاحتلال » التى تكتفى وسائل الاعلام الاسرائيلية بنشر القليل منها ، وقالت إن ممارسات الاحتلال فى المناطق المحتلة تثير سخطا عالميا يضع حكومة اسرائيل فى عزلة مطبقة عن الأسرة الدولية » إلى آخره ! .

والمهم أن مصر فى عهد مبارك ما زالت تقدم الدليل تلو الدليل على عروبتها ، وعلى تحملها مسئولياتها ازاء الشعب الفلسطينى ، ووقوفها فى الملمات إلى جواره مهما كلفها ذلك من مخاطرة ، تاركة لأبطال الصمود المزعوم السلامة والمتاجرة ، والمزيد من التردى ! .

مفارقات ميزان القوى بين العرب واسرائيل !

أكتوبر فى ١٩٨٩/٦/٤

ربما كان أكبر ما يميز عصرنا هو أن السياسة فيها قد تعقدت إلى حد أصبح يفوق قدرة السياسيين علي حلها وحدهم ، فكان على العلماء التقدم لمساعدة السياسيين على حل هذه المشاكل عن طريق الدراسات والأبحاث، التى تنعقد لها المؤتمرات التى يختلط فيها العلم بالسياسة .

وتعتبر مشكلة الشرق الأوسط أنموذجا لهذه المشاكل التى تعقدت على أيدى السياسيين حتى استفزت لحلها العلماء والأكاديميين من كافة التخصصات . ومن هنا تلك المؤتمرات العديدة التى عقدت خلال العقد الأخير من هذا القرن ، واشترك فيها علماء وسياسيون من كافة أطراف النزاع .

وقد كان الفلسطينيون يحجمون فى البداية عن الاشتراك فيها تحت الاعتقاد بأنها شراك تجذبهم لاتخاذ مواقف لا تناسب القضية الفلسطينية،

ثم أخذوا تدريجيا يدركون أهمية الاشتراك فيها ، حتى لا تبقى الساحة محتكرة للاسرائيليين فقط ، ولما تتيحه لهم من فرصة لاثبات وجهة نظرهم ، والدفاع عن مصلحة بنى وطنهم .

وفى مصر ، كان اليساريون والناصريون ينظرون لهذه المؤتمرات نظرة الشك والاتهام ، ويطالبون بشنق من يشترك فيها من العلماء والمثقفين المصريين ، وكان صاحب هذاالقلم من بين هؤلاء الذين ارتفعت الصيحة بشنقهم . حتى ان جريدة الأهالى طالبت الشعب المصرى في أحد أعدادها بمقاطعتى وعدد من المفكرين والعلماء ، لحضورنا مؤتمرا فى فندق ووتر جيت بواشنطن .

والطريف أنه على الرغم من أنى كنت مصدر المعلومات الوحيد عن هذا المؤتمر وما دار فيه ، ورغم أنى وزملائى دافعنا عن القضية الفلسطينية بأفضل مما كان يدافع عنها قادتها ، الذين كانوا فى ذلك الحين يقودون أحمق السياسات وأفشلها ـ فإن الجهل والتعصب قاد البعض إلى إدراج هذا الدفاع عن القضية الفلسطينية في مؤتمر دولى ضمن ما أسماه بالتسلل الثقافى الاسرائيلى (هكذا !) .

بل إن بعض المرتزقة من ثوريى الكلام كتبوا نشرة بعنوان « التحرك الثقافى الاسرائيلى فى مصر » طبعها مركز الدراسات العربية بلندن ، بدون ذكر أسماء من كتبوها أو من كتبها ، أدخلوا فيها لقاء فندق ووتر جيت ضمن هذا التحرك ، كما لو أن دفاعنا في المؤتمر كان دفاعا عن اسرائيل وليس دفاعا عن القضية الفلسطينية ـ الأمر الذى استفزنى لمهاجمة هذه النشرة فى مقال لى بجريدة العرب اللندنية.فى ٨ ابريل ١٩٨١ .

ولكن هكذا كان حضور مثل تلك المؤتمرات مادة خصبة للمرتزقة من الكتاب يهاجمون فيها من حضروها ويرمونهم بتهم الخيانة لوطنهم وللقضية الفلسطينية ! .

ثم حدث التحول الأكبر فى موقف القيادة الفلسطينية ، الذى فرضته ظروف الانتفاضة ، فتحررت من شعارات المزايدين وثوريي الكلام والمتاجرين بآلام الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، واعترفت بالدور الهام الذى تلعبه تلك المؤتمرات العلمية/السياسية في كسب التأييد للقضية الفلسطينية ، وفى اتخاذها ساحة عريضة للدفاع عن الحق الفلسطينى ، وأصبح حضور الفلسطينيين هذه المؤتمرات أمرا معتادا ، بل مطلوبا .

ومن هنا فقد ثوار الكلام في مصر الذريعة التي كانوا يتذرعون بها وهم يهاجمون العلماء المصريين الذين حضروا هذه المؤتمرات ـ ذريعة القضية الفلسطينية ـ بل لم يعد يمانعون في حضور هذه المؤتمرات .

وهذا ما حدث فى المؤتمر الأخير عن « السلام فى الشرق الأوسط» الذى عقد فى فندق بوريفاج فى أوشى ـ لوزان فى ٢٣ ـ ٢٦ مارس ١٩٨٩ ـ إذ حضره الأستاذ محمد سيد أحمد ، عضو حزب التجمع البارز ، والمدير السابق لجريدة « الأهالى » . واستطاع من خلاله أن يعبر عن وجهة نظره أمام مشتركين من جهات كثيرة من العالم .

ويعتبر هذا المؤتمر أكبر مؤتمر عقد عن السلام فى الشرق الأوسط من ناحية اتساع نطاق عدد الدول التى قدم منها مشتركون ، ومن ناحية شخصيات من حضر منهم .

فقد حضر عن الجانب الفلسطينى كل من فيصل الحسينى وحنا سنيورا ، وحضر عن الجانب الاسرائيلى أبا ايبان ويائيل دايان (ابنة موشى ديان) وألوف هارييفين ، مدير معهد فان لير بالقدس ، وعدد من العلماء الاسرائيليين .

كما حضر عن الجانب المصرى كل من السفير تحسين بشير ويوسف ادريس ومحمد سيد أحمد ومنى مكرم عبيد ، بالاضافة إلى صاحب هذا القلم .

كما حضر عن الجانب الأمريكى فيليب حبيب المبعوث الشخصى السابق فى الشرق الأوسط لرئيس الجمهورية الأمريكية ، وحضر عن الجانب السوفيتى البروفسور ألكسى فازيلييف ، نائب مدير معهد الدراسات الخارجية بأكاديمية العلوم بموسكو ـ إلى جانب علماء قدموا من باريس ولندن وروما ونيويورك والدانمارك وألمانيا وقبرص .

وكان منظم المؤتمر هو البروفيسور فاتيكيوتيس ، أستاذ العلوم السياسية بمعهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن ، وصاحب مؤلفات هامة فى تاريخ مصر وتاريخ ثورة يوليو ، وله صداقات عديدة تمتد على مساحة العالم العربى ، وبسبب موضوعيته فإنه كثيرا ما تعرض لهجوم العناصر المتشنجة فى مصر التى تتوقع من كل صاحب قلم فى الخارج أن يكتب من نافذتها وليس من نافذته ! ولكنه ـ على كل حال ـ يحظى باحترام فى الدوائر العلمية فى الخارج .

و قد كان لى حظ مزاملته فى معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن كأستاذ زائر فى عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ . وقد أشرف على عديد من الرسائل العلمية التى تتناول موضوعات فى تاريخ مصر .

والمهم هو أن هذا المؤتمر ـ كما قلت فى كلمتى التى ألقيتها فى احدى جلساته ـ قد عقد تحت « اعتقاد متفائل جدا هو ان السلام فى الشرق الأوسط يتحقق اذا تحقق السلام بين اسرائيل وجيرانها ' ـ وهو ما اتجهت اليه كل الأبحاث التى القيت فى المؤتمر ، مع أن الأحداث قد تجاوزت هذا المفهوم ونقلته إلى آفاق أخرى .

وعلى سبيل المثال ـ وكما قلت ـ فان مصر عقدت معاهدة سلام مع اسرائيل ، وكان الاعتقاد انها سوف تتوقف عن سباق التسلح ، وتوفر التسليح لعمليات التنمية . ولكن الخطر لم يكد يتوقف علي حدودها الشرقية ، حتى بدأ على حدودها الغربية ـ أى الحدود المصرية الليبية ـ بعد أن أخذ القذافى يقود حملة رفض وتحريض وتهديد ضد مصر ، ويرسل عملاءه ومفرقعاته إلى مصر، ويهدد أمن البلاد .

وفى الوقت نفسه فان استمرار الصراع بين اسرائيل والفلسطينيين ولبنان جعل من الضرورى الاحتفاظ بجيش قوى تأهبا لأي شيء ومن هنا فان معاهدة السلام مع اسرائيل لم تجلب لمصر السلام الذى كانت تصبو اليه ، ولم توفر نفقات التسليح لعمليات البناء !

وفى نفس الوقت بدأت الحرب بين العراق وايران ، لتستمر ثمانى سنوات ، وتكلفت تضحيات وخسائر بشرية ومادية هائلة . ومع أنها توقفت الآن ، الا أن العراق عليه أن يحتفظ بجيش قوى متطور ، ولا يستطيع أبداً أن يوقف سباق التسلح بينه وبين ايران تحسبا لهجوم فى المستقبل * .

كذلك فان الصراع العربى الاسرائيلى قد ولد عدة صراعات أخرى فى المنطقة ، كما ولد مشاكل ما زالت تسبب القلق والاضطراب فيها .

وعلى سبيل المثال ، فان فشل الحرب العربية الاسرائيلية الأولى فى منع قيام دولة اسرائيل قد أدى إلى سقوط عديد من الأسر والطبقات الحاكمة فى العالم العربى عن طريق انقلابات عسكرية امتدت على طول الوطن العربى ، وأخضعت معظم بلاد العالم العربى للحكم الدكتاتورى العسكرى ،الذى حرم الشعوب العربية من الاستمتاع بحريتها الداخلية واختيار حكوماتها الديموقراطية ، وبالتالى حرمها من الاحساس بالأمن والسلام .

وفى الوقت نفسه فان الصراع العربى الاسرائيلى أدى إلى الانقسام الحالى فى العالم العربى . وأدى - بالتالى - إلى الصراعات والحرب الباردة العربية . ثم فيما بعد الحروب العربية العربية .

فلقد كان العالم العربى قبل بداية الصراع العربي الاسرائيلى يتجه إلى الوحدة الاقليمية ، التى عبرت عنها فى ذلك الوقت جامعة الدول

---

* أثبت الغزو العراقى للكويت أن التسليح العراقى لم يكن لمواجهة إيران فقط ، وإنما لأغراض توسعية

العربية ، ولكن هذا الاتجاه توقف بعد النزاع العربى الاسرائيلى . اذ انقسمت الدول العربية إلى دول عربية محافظة ودول عربية ثورية وبعد هزيمة ١٩٦٧ انتهت فكرة الوحدة العربية . ثم بعد زيارة السادات للقدس انشقت جامعة الدول العربية بخروج مصر منها وانتقال مقرها إلى تونس ، وتحولت ليبيا لتصبح مصدر خطر على حدود مصر الغربية يجبر مصر علي الاحتفاظ بجيش قوى . ووقعت بالفعل صدامات عسكرية بين البلدين . كذلك فان الصراع العربي الاسرائيلى قد أدى إلى تفجر الحرب الأهلية فى لبنان وأدى إلى دخول الجيش الاسرائيلى لبنان واستمرار الوضع المتفجر فيه إلى الآن .

وفى الوقت نفسه فان نشوب الصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين فى الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وغزة قد أجبر كل دولة عربية على النظر إلى فكرة السلام على أنه أمل بعيد المنال ما لم تنسحب اسرائيل من الأراضى المحتلة وتدع للفلسطينيين تكوين دولتهم المستقلة .

وعلى هذا النحو فان تصور السلام فى الشرق الأوسط في صورة سلام بين اسرائيل وجيرانها بدون حل للقضية الفلسطينية انما هو تصور خاطىء ، وعلى المؤتمر أن يؤكد على هذه النقطة اذا أريد تصور الشرق الأوسط يعيش فى حالة سلام .

مع كل هذا الكلام الذى قلته ، الا أن الأبحاث التى قدمت للمؤتمر قد احتوت على ما يثير الانزعاج حقا ، ويؤكد على ضرورة التوصل إلى سلام فى الشرق الأوسط تنعم به كل الأطراف .

وعلى سبيل المثال فان الورقة التى قدمها الوف هاريبفين ، مدير معهد لير بالقدس ، قد تضمنت احصائيات عن حجم التسلح بين دول الشرق الأوسط تثير التأمل ، خصوصا بعد ان عقد المقارنة بينهما وبين حجم التسليح فى كل من انجلترا وفرنسا !

وعلى سبيل المثال ، وفيما يتصل بعدد الدبابات ـ وهى السلاح الأرضى التقليدى فى المعارك ـ فان الاحصائية عن ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ تشير إلى ان عدد الدبابات التى تملكها كل من مصر والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا يبلغ ١٣٥٧٥دبابة مقابل ٣٨٩٠ تملكها اسرائيل ؤمقابل ١٤٠٠ دبابة تملكها بريطانيا و١٥٠٠ تملكها فرنسا ! ويخص مصر من عدد هذه الدبابات ٢٤٠٠ بينما يخص العراق ٥٥٠٠ والأردن ١٠٢٥ والمملكة العربية السعودية ٥٥٠ وسوريا ٤١٠٠دبابة !

أما الطائرات ، وهى سلاح الجو التقليدى في المعارك ، فان نصيب الدول العربية السالفة الذكر من عدد هذه الطائرات هو ٢١٥٢ طائرة مقابل ٦٨٢ تملكها اسرائيل ، و٨٠٠ لبريطانيا و٧٠٠ لفرنسا وتملك مصر وحدها ٦٠٠ طائرة ، والعراق ٧٠٥ ، والأردن ١٠٧ ، والمملكة العربية السعودية ١٩٠ وسوريا ٦٥٠ طائرة .

أما ميزانية الدفاع في كل بلد من البلاد السالفة الذكر ، فان المقارنة تثير الدهشة . ويكفى أن نقول إنها بلغت فى عام ١٩٨٧ فى مصر ٦ر٤ مليار ، وفى العراق ٨ مليارات ، وفى الأردن ثلاثة أرباع المليار ، وفى المملكة العربية السعودية ٢ر١٦مليار ! وفى سوريا ٤ر٣ مليارات ، وفى اسرائيل ٦ر٤ مليار .

ومعنى ذلك أن ميزانية الدفاع فى كل من مصر واسرائيل فى ذلك العام قد تساوتا (٦ر٤مليارات)) كما بلغت ميزانية التسليح فى المملكة العربية السعودية ضعف ميزانية التسليح فى العراق (٢ر١٦ : ٨ مليارات) !

وفى الوقت نفسه تظهر الاحصائية تضاعف ميزانية الدفاع في مصر فى السنوات العشر الأخيرة ، بدلا من أن تنخفض إلى النصف كما كان متوقعا بعد المعاهدة المصرية الاسرائيلية !

فقد عقدت هذه المعاهدة في مارس ١٩٧٩، وكانت ميزانية التسليح فى العام السابق تبلغ ٨ر٢ مليارات ، فانخفضت فى عام المعاهدة إلى ٢ر٢

مليارات ، وبقيت على هذا الرقم فى عام ١٩٨٠ ، ثم انخفضت إلى ١ر٢ في عام ١٩٨١ ، ولكنها ارتفعت في العام التالى وما بعده إلى ٥ر٢ . وفى عام ١٩٨٤ قفزت إلى ٧ر٣ مليارات . والمهم أن مجمل ميزانية الدفاع فى السنوات العشر فى مصر من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧ وصل إلى ٩٠ر٣١ مليارات من الدولارات .

أما فى العراق فكان من الطبيعى أن ترتفع ميزانية التسليح والدفاع بسبب الحرب مع ايران من ٢ر٢ فى عام ١٩٧٨ إلى ٥ر٣ فى عام ١٩٨١ ، ثم إلى ١ر٨ و ٣ر١٠ ، و١٢ ، و١١ ، و٨ مليارات من الدولارات فى الأعوام التالية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) ، بما وصل بميزانية الدفاع على مدى السنوات العشر من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧ إلى ٦٠ر٦٩ مليار من الدولارات

وهذا ما يعادل ثلث ميزانية الدفاع فى السعودية فى نفس الفترة حيث بلغت ١٨٨ مليارا ، تدرجت فى السنوات من ١٩٧٨ إلى١٩٨٧ على النحو الآتى : ٦ر٩ ، ٢ر١٤ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٩ر٢٦ ، ١ر٩ ، ٥ر١٨ ، ٥ر١٧ ، ٣ر١٧ ، ٢ر١٦ ، ٢ر١٦ مليار من الدولارات ـ وهو ما يظهر الاهتمام البالغ الذى توليه المملكة العربية السعودية للدفاع عن نفسها .

أما اسرائيل ، فنلاحظ أنه فى نفس العام الذى وقعت فيه المعاهدة المصرية والاسرائيلية ، وهو عام ١٩٧٩ ، ارتفعت ميزانية الدفاع فيها بنسبة الثلثين تقريبا ! اذ ارتفعت من ٣ر٣ فى عام ١٩٧٨ إلى ٣ر٥ فى عام ١٩٧٩ . كما ارتفعت فى العام التالى ١٩٨٠ إلى ٦ر٥ مليارات ، ونزلت فى عام ١٩٨١ بنسبة طفيفة إلى ٥ مليارات ، ثم ارتفعت فى العام الذى يليه إلى ٥ر٤ مليارات . وفى الأعوام التالية من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ أصبحت على النحو الآتى : ٦ر٤ ـ ٣ر٤ ـ ٤ ـ ٣ر٤ ـ ٦ر٤ .

والمهم أن اجمالى نفقات الدفاع فى السنوات العشر السالفة الذكر فى اسرائيل بلغ ٣ر٤٦ مليار ـ أي أكبر مما أنفقته مصر مرة ونصف ، وبما يعادل ربع ما أنفقته المملكة العربية السعودية تقريبا ! (٣ر٤٦ : ١٨٨ مليارا من الدولارات) .

والمهم أيضا أن مجمل ما أنفقته دول الشرق الأوسط الست السالفة الذكر فى السنوات العشر المذكورة قد بلغ ٣٦٧ مليارا من الدولارات ، منها ٤٦ مليارا فقط لاسرائيل ، والباقى وقدره نحو ٣٢١ مليارا من الدولارات أنفقته البلاد العربية!

والطريف أن هذه الأرقام تضيف اليها مصادر واشنطن ما بين ٥٠ و ١٠٠ فى المائة ، اذ يذكر أنتونى كوردسمان أنه فيما بين عامى ١٩٧٣ و١٩٨٣ أنفقت دول الشرق الزوسط ٥٤٢ مليارا من الدولارات علي قواتها المسلحة . ويبدو أنه أضاف إلى هذه الدول الست دولا أخرى ـ كما يقول هاريبفين .

والمهم هو هذا السؤال : إلى أى حد خدمت هذه المليارات التى بلغت ٣٢١ مليارا أنفقتها الدول العربية على التسليح ، القضية الفلسطينية ؟

وإلى أى حد ألحقت الضرر باسرائيل وخدمت الأمة العربية ؟ وهل يجدى الأمة العربية الآن أن تلطم الخدود وتشق الجيوب على ثروتها التى تبددت فى الهواء*

* ملاحظة : لم تكن حرب الخليج قد نشبت بعد بكل ما أنفق فيها من مليارات .

أسطورة النظم التقدمية !

أكتوبرفى ١٢/٢ /١٩٩٠

يبدو أنه على - قبل أن أبدا كتابة هذا المقال - أن أوضح للإخوة التقدميين ، وأيضا لمن يتاجرون بشعارات التقدمية ، أننى ربما كنت الأستاذ الجامعى الوحيد الذى لم أعمل فى أية جامعة من الجامعات المنتشرة فى بلاد البترول العربية ، سواء فى الخليج أو فى المملكة العربية السعودية. وبالتالى فلست مدينا لأى بلد من هذه البلاد بأى شىء . كما لا أنوى أن أعمل فى بلد من هذه البلاد فى المستقبل ، فان مسئولياتى فى بلدى تحرم على مجرد التفكير فى ذلك ، وبالتالى فلست أطمع من هذه البلاد فى شىء .

وبالتالى - أيضا - فان ما أكتبه فى هذا المقال لا يجب أن يؤول من أية قوة سياسية أو تقدمية أو تتاجر بالتقدمية بأى تأويل خاطىء ، وانما هو مجرد اعادة نظر ، أو اعادة تقييم لما ثبت فى أفكارنا على مدى نصف القرن

المنصرم من معتقدات وأيديولوجيات ، وما حملناه في رؤوسنا من صور النظم التقدمية والرجعية .

ذلك أنه منذ أقدم صدام حسين على اجتياحه الاجرامى للكويت ، تحت شعار مساعدة حكومة الانقلاب المزعومة أولا ، ثم تحت شعار عودة الكويت إلى الوطن الأم ثانيا ـ أخذت تنطلق من أوساط سياسية معينة، تتعاطف مع النظام العراقى، دعوى تقول إنه حتى لو انسحب النظام العراقى من الكويت ، فان النظام العربى فى هذه المنطقة يجب أن يتغير ـ كأن الخلل فى هذا النظام العربى هو الذى أدى إلى احتلال النظام العراقى للكويت ـ وليس السبب الحقيقى الذى أدى هذا الاحتلال هو المأزق الاقتصادى الذي وجد النظام العراقى نفسه فيه بعد حرب الثمانى سنوات ، ورغبته فى هذا الخروج منه على حساب الكويت !

وقد غذى هذه الدعوى الباطلة ما أخذ النظام العراقى يغطى به جريمة اجتياحه بلدا عربيا اسلاميا صغيرا مجاورا من اثارة قضية توزيع الثروة العربية ، رغم ما يعرف الجميع فى هذا الوطن العربى وفى خارج هذا الوطن من أن العراق ليس هو مصر ، وليس هو الأردن أو تونس أو السودان واليمن ـ أى أنه ليس دولة فقيرة تعتمد على مواردها المحدودة التى تكاد تحفظ حياتها بشق النفس ، وانما هو دولة بترولية ثرية ـ أو أنها كانت دولة ثرية قبل أن تتكشف حماقة النظام العراقى فى هجومه على ايران ، ويقذف فى أتون الحرب بعشرات ومئات المليارات من أموال الشعب العراقى المنكوب .

ومعنى هذه الدعوة أنه اذا كان يراد اعادة توزيع الثروة العربية فان على العراق أن يدفع من ثروة البترول التي أتته بدون تعب ولا جهد ما يجب أن تدفعه أية دولة بترولية من دول الخليج أو السعودية ، بدلا من احتلال الكويت وسرقة شعبها وتشريده وتخريبه . لأن ما فعله لا يدخل فى باب توزيع الثروة ، وانما يدخل فى باب « تكويش » الثروة ، واحتكار

الثروة لحسابه الخاص ، والسيطرة على نحو عشرين فى المائة من المخزون العالمى للبترول ، للانطلاق منه إلى « تكويش » بقية الخليج عن طريق احتلال بقية دولها !

هذا ما يجب أن يفهمه كل من يملك رأسا يفكر فى هذا الوطن العربى الكبير ، وليس من يملك مجرد يدين كبيرتين تقبضان الثمن للترويج لهذه الفكرة المضللة ، والتعمية على السبب الحقيقى لغزو العراق للكويت ، وتصويره فى صورة خلل النظام العربى !

وفى الحقيقة أن النظام العربى قبل الغزو العراقى للكويت لم يكن به من داء ينخر فى عظامه ويورثه الشلل ، الا وجود نظام صدام حسين والنظم المثيلة التى فرضت دكتاتوريتها على الشعوب العربية وقتلت أبنائها ، وأهدرت ثرواتها وبددت طاقاتها .

هذه النظم هى التى أطلق عليها خطأ اسم : « النظم التقدمية » ، لا لشىء الا لأنها طبقت بعض مبادىء الاشتراكية ، وأممت وسائل الانتاج فيها ، أو بعضها ، وقدمت للعالم خليطا غريبا من الاشتراكية والرأسمالية ، والديموقراطية والدكتاتورية ، يعد أسوأ بكثير مما قدمته النازية التى أطلقت على نفسها اسم الاشتراكية الوطنية ، ومن هاتين الكلمتين صيغ اسم « النازى » الذى أصبح علما على حزب هتلر .

ولا أستطيع أن أتبرأ ، أو يتبرأ كل الاشتراكيين الحقيقيين فى هذا البلد من تهمة أننا نحن الذين أطلقنا على هذه النظم اسم « النظم «التقدمية» ، وأطلقنا على النظم الأخرى اسم « النظم الرجعية » أو المحافظة » .

لقد كنا تحت وهم أن ما رأيناه من تأميم وسائل الانتاج يساوى الاشتراكية التى قرزنا عنها فى الكتب وحفظنا نظرياتها ، وكانت أنظارنا مركزة على البناء التحتى لنظام الحكم ، ولم نلتفت إلى الممارسات الفاشية التي كان يمارسها النظام فى البناء الفوقى ، كماأننا نلتفت إلى الممارسات الأخرى التى تخالف كل ما يقضى به البناء التحتى .

ومن هنا فقد أطلقنا على نظام عبد الناصر صفة النظام « التقدمى»، رغم أنه وضع الاشتراكيين المصريين فى السجون ، واستشهد فى سجونه اشتراكيون خدموا الفكر الاشتراكى فى مصر بأمانة واخلاص ، وقدموا كل ما يمكن من تضحية .

وقد صدق عبد الناصر نفسه أن نظامه نظام تقدمى ، وأنه نظام اشتراكى ، لدرجة أنه أخذ يشن هجومه المتواصل على النظم العربية الأخرى التى تأخذ بالنظام الرأسمالى ، باعتبارها نظما رجعية ، وكان على رأس هذه النظم المملكة العربية السعودية ، التى أخذ يحرض على تغيير نظام الحكم فيها عن طريق تأليب شعبها على النظام لقلبه .

وعندما ثار بضعة ضباط فى اليمن بقيادة عبد الله السلال ، ضد الحكم الملكى ، تصور عبد الناصر أن الشعب اليمنى بأجمعه يقف صفا وراء قيادة الانقلاب على نحو ما فعل الشعب المصرى عندما قامت ثورة يوليو، فأرسل قوات الجيش المصري لحماية هذه الثورة التقدمية ! ولم يمض قليل حتى اكتشف عبد الناصر أن الشعب اليمنى فى وادٍ ، وقيادة الثورة اليمنية فى وادٍ آخر ، وأن نظامه القبلى كان يجعل الشعبَ اليمنى أميل إلى القبول بحكمٍ الإمامية منه إلى القبول بحكم بضعة ضباط من أفراد الشعب . وسرعان ما وجد الجيش المصرى نفسه يخوض معاركه ضد الشعب اليمنى بدلا من أن يخوضها ضد الأسرة المالكة !

وعلى هذا النحو استُنزفت ثروة الشعب المصرى فى قتال ضد الشعب اليمنى استمر خمسة أعوام ، حتى نشبت حرب يونية ١٩٦٧ لتستنزف الباقى من الثروة فى شكل الأسلحة التى تركت فى سيناء بدون استعمال ، وتقدر بنحو أربعة آلاف مليون دولار ، أو فى شكل الأسلحة التى كان على الجيش المصرى أن يتسلح بها لخوض حرب أكتوبر . حتى اذا ما كان اليوم السابق على عبور قواتنا المسلحة القناة ، كان الاقتصاد المصرى قد وصل إلى الصفر ! وذلك بفضل النظام التقدمى المظفر لعبد

الناصر ، وبلغ مقدار ما أنفق على المجهود العسكرى عشرة مليارات من الدولارات وفقا لمحمدحسنين هيكل .

ومن الطريف أنه فى خلال ذلك قام عبد الناصر بتغيير جوهرى فى استراتيجية الوحدة العربية ، فقد غير شعار حرية ـ وحدة ـ اشتراكية إلى : حرية ـ اشتراكية ـ وحدة ـ أى أنه قدم قيام النظام الإشتراكى على الوحدة ، وقسم العالم العربى إلى قسمين : قسم اشتراكى قابل لقيام الوحدة بين أجزائه ، وقسم رأسمالى رجعى لا تقبل الوحدة مع أى من أجزائه ! ووقف عبد الناصر متفاخرا فى الميثاق يقول . إن مفهوم الوحدة قد تجاوز المفهوم السياسى إلى المفهوم الاجتماعى ـ أى الوحدة بين النظم التقدمية وحدها !

وبطبيعة الحال فلم تتحقق أية وحدة حقيقية دائمة ، لا بين النظم العربية التقدمية ، ولا بين النظم الرجعية ! بل من الطريف أن الوحدة المصرية السورية لم يفجرها الا القضية الاجتماعية عندما أراد عبد الناصر تطبيق النظام الاشتراكى على سوريا وهى غير جاهزة له !

وكل ما حدث هو انقسام العالم العربى ـ الذى توحد في جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٤ ـ إلى نظم تقدمية ونظم رجعية ، أما النظم التقدمية فهى تلك التى يحكمها قادة الانقلابات العسكرية بعد أن تحولت إلى جمهوريات ، وأما النظم الرجعية فهى تلك التى ما زالت تحتفظ بنظامها الملكى !

وقد ظل هذا هو الوضع حتى أفاق عبد الناصر منه مع هزيمة ١٩٦٧، عندما ضم مؤتمر الخرطوم النظم التقدمية والرجعية على السواء. ولكن عداء عبد الناصر ظل قائما للنظم الملكية « الرجعية » فى نظره . أي ظل معاديا للملك حسين فى الأردن ، والملك فيصل فى السعودية ، والملك الحسن فى المغرب ، والملك إدريس فى ليبيا ، وكان يتوق إلى التخلص من هذه النظم الرجعية .

فقد أيد ثورة الفلسطينيين على الملك حسين التي استطاع سحقها في أيلول الأسود ١٩٧٠ ، وأيد كل الثورات التى قامت في وجه الملك الحسن فى المغرب ، كما سارع إلى تأييد الثورة الليبية بقيادة العقيد معمر القذافى ، وأيد ـ كما سبق أن ذكرنا ـ ثورة السلال ضد الملك يحيى فى اليمن ، كما أيد من قبل ثورة عبد الكريم قاسم ضد النظام الملكى فى العراق . وكان عبدالناصر على استعداد لارسال القوات المصرية لمساندة كل ثورة تقوم ضد أى ملك عربى ، لتوسيع قاعدة النظم التقدمية ، التى كان يرى ضرورتها لأية وحدة عربية حقيقية .

ومن الغريب أن الأحوال فى النظم التقدمية كانت تسير بشكل شبه ثابت ضد الوحدة ! ـ أى على عكس ما كان يتصور عبد الناصر ! ـ ولم يثبت على ولائه له غير الثورة الليبية بقيادة العقيد معمر القذافى .

لقد انتهت الوحدة المصرية السورية بكارثة الانفصال ، الذى دق مسمارا كبيرا فى نعش الوحدة العربية ، بل أفقد عبد الناصر نفسه الأمل بامكانية تحقيق الوحدة العربية . وبعد ذلك كانت علاقة عبد الناصر بحكومات الانفصال من أسوأ ما يمكن .

أما بالنسبة للنظام العراقى ، فقد خاض عبد الناصر معركة ضارية ضد عبد الكريم قاسم ، خصوصا بعد ادعاءاته في الكويت ، التى اعتبرها عبد الناصر محاولة اقليمية وليست وحدوية . وكانت القاهرة مقر « التجمع القومي العراقى » بعد فشل حركة الموصل في آذار مارس ١٩٥٩ ، وكان هذا التجمع يستهدف اسقاط حكم عبد الكريم قاسم .

وفى عهد حسن البكر ونائبه صدام حسين وقع أكبر صدام مع عبد الناصر ، عندما قبل الأخير مبادرة روجرز ، وانتهزها النظام العراقى فرصة للمزايدة على ثورية عبد الناصر . فلم يتردد عبد الناصر في مهاجمة الرئيس العراقى بحضور سبعة رؤساء دول عربية فى مؤتمر طرابلس فى ٢١ يونية ١٩٧٠ ، فقد قال له :

« من سوء الحظ أننا لا نستطيع أن نثق فيكم. إن تجاربنا السابقة معكم تدعونا إلى الشك فيكم وفى كل ما تتقدمون به ! لقد كنت أنت رئيس الوفد العراقى الذى جاءنا سنة ١٩٦٣ يتباحث فى موضوع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ، وثبت أن كل ما قلتموه لم يكن بكل أسف الا كذبا علي طول الخط . وفي حين جئتم تتحدثون عن الوحدة كنتم تعتقلون الوحدويين ! انكم تتحدثون عن معركة قومية ، وأنتم فى الحقيقة لا تقومون الا بمناورات حزبية . لقد آن الأوان لكى تعرفوا أن الأمة العربية لم تعد تستطيع تحمل المناورات . ان تحرير فلسطين لن يكون بالكلمات وانما تحرير فلسطين يكون بالدم » .

وقد ساند الملك حسين عبد الناصر فى قوله ان النظام العراقى يحارب بالكلمات ، فقال إنه عندما وجهت اسرائيل لواء مدرعا اجتاز الخطوط اللبنانية فجر يوم ١٣ مايو ١٩٧٠ تعززه المدفعية والطيران ، لتصفية قواعد المقاومة الفلسطينية فى المرتفعات الجنوبية الشرقية من لبنان ، أذاع راديو بغداد أن المدفعية العراقية فى الأردن قصفت القوات الاسرائيلية المتقدمة ، ولكن الملك حسين اكتشف كذب هذه الادعادات ، وأنه لم يحدث شىء من هذا القصف ! وبعد ساعتين من الاذاعة الكاذبة قامت احدى بطاريات المدفعية العراقية بتوجيه بعض الطلقات نحو العدو ، الذى لم يكن في مجال الرماية العراقية ! وقال الملك حسين : لا نريد أن يحدث مثل هذا ، لا يمكن أن يذاع بيان فى اذاعة بغداد ، وبعده بساعتين تطلق قنابل لا يمكن أن تصل إلى مواقع العدو » !

والطريف أن كل النظم التى كان عبد الناصر يعتبرها تقدمية فى ذلك الحين ، كانت تهاجم مصر بسبب قبولها مبادرة روجرز ! وقد تمثلت هذه النظم فى العراق وسوريا والجزائر . بل إن اليمن الجنوبية ، التى كانت فى ذلك الحين واقعة تحت نظام شيوعى ، هاجمت عبد الناصر معلنة أنها مصممةعلى الحرب والتحرير من النهر إلى البحر ! وعندما أبلغت هذا التصميم لموسكو ، سأل الجانب السوفيتى الوفد اليمنى قائلا : ولكنكم

هنا لتحصلوا علي ١٠ طائرات وخمسين دبابة ، فهل أنتم قادرون على الحرب بهذه القوات ؟

وقد وجه محمد حسنين هيكل هجومه إلى كل من العراق وسوريا والجزائر ، لرفعها شعار الحرب الشاملة دون أن تحارب بالفعل ! ورفع باسم النظام الناصرى شعار : « إن الذين لا يحاربون ، ليس من حقهم أن يعلموا غيرهم ممن حاربوا فعلا كيف تكون الحرب » .

والمهم أن ما اعتبر فى ذلك الوقت نظما تقدمية . كان موقفها من مصر ، ومن القضية الفلسطينية ، ومن القضايا القومية . موقفا تجاريا لا ثوريا ! كما كان علي يدها بالذات تعطيل حركة الوحدة العربية التى وضعت أساسها جامعة الدول العربية ، والتى أرسى أساسها الملوك الرجعيون !

وهذا يثير الشك فى أن هذه النظم التقدمية قد زرعتها الامبريالية فى العالم العربى لكى تستديم سيطرتها على العالم العربى ، وتستنزف ثرواتها . ومن المعروف أن جميع هذه النظم قد نشأت نتيجة لانقلابات عسكرية ناجحة لا يدرى أحد دور الامبريالية فى نجاحها ، أو حجم هذا الدور !

وسواء كان للامبريالية دور ، أو أن التخريب الذى مارسته هذه النظم ضد شعوبها كان يحقق أغراض الامبريالية بأكثر مما كانت تحلم به ! ـ فيكفى أن نورد المثل بما ألحقه النظام العراقى الحالى من خراب بالعراق لم يكن فى وسع أية قوة امبريالية أن تلحقه به بدون حرب تخوضها ضد العراق وتهزمه وتحتل بغداد !

ففى خلال مدة هذا الحكم التقدمى المشئوم ، استطاع أن يدفن نحو نصف مليون شهيد من أبناء الشعب العراقى على مدى ثمانى سنوات من الحرب العراقية الايرانية ، وهى حرب لم يكن ثمة ضرورة لها ـ كما ثبت من تنازل صدام حسين الأخير لايران ! ـ فقد تنازل عن كل دعاويه

التى شن الحرب ضدها على أساسها ، وكأن النصف مليون شهيد العراقى كانوا نصف مليون قطة عراقية !

وعلى المستوى الاقتصادى كان العراق دولة غنية عندما تولى حكمها هذا النظام ، فوجه ثراءها إلى اقتصاد الحرب ، وضاع أكثر من مائة مليار من الدولارات علي أسلحة الدمار ، تحولت العراق بعده إلى دولة محتاجة ، تحاول أن تسد حاجاتها عن طريق احتلال الكويت ودول الخليج ! وتستخدم فى ذلك ذريعة تاريخية باطلة تدعى فيها أن الكويت أرض عراقية !

وعلى مستوى التحرر من الاستعمار والصهيونية ، فلم تلعب هذه النظم أى دور ذى قيمة فى تحرير الشعب الفسطينى ، كما أنه كان بفضل النظام العراقى التقدمى أن جاءت أساطيل الغرب بعد اجتياحه للكويت ، بارادة شعوبها هذه المرة ، لاجباره على الانسحاب من الكويت ، وحماية دول المنطقة من عدوانه مستقبلا !

وما ينطبق على النظام العراقى ينطبق على النظم « التقدمية » الأخرى - التى لا نرى حاجة للتعرض لها حرصا على علاقات مصر معها . ويكفى القول انه لا يوجد نظام منها استطاع أن يحقق لشعبه ما حققته النظم الرجعية .

إن كل من يعرف ما تحقق فى الكويت أو السعودية أو الامارات أو البحرين أو غيرها من تقدم مذهل فى كافة المجالات ، وما وفرته هذه النظم لشعوبها من أمن واستقرار ورخاء ، وما حفظته من ثروة شعوبها وحياة الأفراد ، ويقارن ذلك بما تحقق في النظم التقدمية ، من حروب وموت ودمار واحتلال وخراب اقتصادى ، ليعرف فسادالدعوى التى تطلق حاليا عن تغيير النظام العربى فى هذه المنطقة ، اللهم الا اذا كان المقصود أن يستبدل بهذه النظم الرجعية نظما أخرى « تقدمية » من طراز نظام صدام حسين فى العراق تقود الأمة العربية إلى الهلاك !

مصر والجزائر .. والاحتكام إلى التاريخ*!

لست أعتقد أننى أنوى الدخول فى المعركة الدائرة حاليا بين الأستاذ إبراهيم سعدة وبعض الصحف الجزائرية لجملة أسباب :

أولها أننى أوافق على كثير مما كتبه الأستاذ إبراهيم سعدة ، وأعتقد أنه يعبر عن كثير مما يجول فى خاطرى فى هذا الصدد .

والثانى أن مستوى الحوار من الجانب الجزائرى قد تدنى إلى حد يخرجه من دائرة الحوار ومن دائرة الموضوعية .

أما السبب الثالث فهو أن الجزائر كانت البلد العربى الوحيد الذى أمضيت فيه تسعة أشهر من حياتى أستاذا فى جامعة قسنطينية ، ولى فيه تلامذة بعضهم الآن من هو عضو هيئة تدريس فى واحدة أو أكثر من الجامعات الجزائرية ، كما أن لى فيه

* أكتوبر فى ١٩٨٨/٧/٣

أصدقاء ، ولست أنوى أن أنزل بنفسى إلى مستوى حوار من هذا النوع قد يؤثر على صورتى لدى التلاميذ والأصدقاء .

وإنما أنوى فقط أن أصحح بعض الوقائع التاريخية التى وردت فى كتابات بعض الصحفيين الجزائريين الذين خرجوا عن اطار مهاجمة الأستاذ إبراهيم سعدة إلى مهاجمة مصر ، وشعب مصر ، وسياسة مصر ، وزعيم مصر ـ وهو شر ما ينجرف إليه كاتب ينسى مسئوليته القومية ، وينسى أمانة الكلمة ، وينسى حقائق التاريخ ، ويتخذ من قلمه معول هدم بدلا من أن يتخذه أداة تصحيح وبناء .

فحين يكتب كاتب جزائرى يصف مصر بأنها «لاتعدو أن تكون نقطة جغرافية شاردة وسط القارة الافريقية ولا ذكر لها ولا دور» ! ـ فلا نستطيع إلا أن نصفه ـ بأدب شديد ـ بأنه يجهل التاريخ ، ويجهل الجغرافيا ويجهل السياسة ، ، بل ويجهل آداب الكتابة أيضا . ولا نستطيع حتى أن نمنحه شرف وصفه بأنه عدو لمصر ، لأن أعداء مصر يعرفون قدرها ولا يقولون هذا الهراء ، ولا ينزلون بأنفسهم إلى المستوى الذى يعرضهم للسخرية والاستهزاء ! .

اننى أعرف المشكلة التى يعانى منها شعب الجزائر ، والتى لم يكن له يد فى صنعها ، وإنما صنعها الاستعمار الاستيطانى الفرنسى الطويل الذى استمر قرابة قرن ونصف ـ وهو أطول استعمار غربى لبلد عربى ، إذ استمر من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٩٦٢ ، هذه المشكلة القومية هى مشكلة تأكيد قوميته المزعزعة ، واثبات هويته العربية .

وقد يعجب القارىء لوجود مشكلة من هذا النوع ، وهو معذور فى تعجبه ! ، لأن الشعب المصرى لم يعان من هذه المشكلة على مدى تاريخه، فعلى طول التاريخ كان الشعب المصرى يعرف أنه شعب مصرى ، ويعرف حدوده الجغرافية ، ويعرف الحكومة المركزية ، ويعرف نظم الإدارة ، ويعرف القوانين التى تطبق على جميع السكان ، ويتطور من طور إلى طور

مع أطوار الحضارة المختلفة ، ويعرف كيف يصنع التاريخ، ويؤثر فى العالم القديم والوسيط والحديث والمعاصر.

وهو ما لم يعرفه شعب الجزائر ، لأسباب جغرافية واجتماعية وسياسية .

ويكفى هنا أن أقول إنه بعد نصف قرن من اطلاق صيحة «مصر للمصريين» فى الثورة العرابية ، لم يكن الشعب الجزائرى يعرف أنه شعب جزائرى عربى ! ، ولم يكن حتى يعرف بوجود وطن جزائرى يموت دفاعا عنه ! ، ولم يكن يعرف بوجود وطنية جزائرية ، وإنما كان يعتقد أن الجزائر فرنسية ! ، وأنه شعب فرنسى مسلم ! .

وحتى لا يظن القارئ أننا نهزل ، فاننا نورد هنا نصا لفرحات عباس ، الزعيم الوطنى المشهور ، الذى كان رئيسا لحزب الاتحاد لأنصار البيان الجزائرى ، والذى أصبح فيما بعد رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة أثناء الثورة الجزائرية فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ . لقد كان فرحات عباس يعتقد حتى وقت قريب أن «الجزائر أرض فرنسية !» ، وأن الجزائريين ـ حسب قوله ـ «فرنسيون لنا نظام اسلامى لأحوالنا الشخصية» ! .

بل إنه فى يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٦ نشر مقالا شهيرا فى جريدة «الأنتانت» L'entente ينكر فيه بصفة قاطعة وجود وطن جزائرى أو قومية جزائرية ! ، ويقول إنه سأل الأحياء والأموات وزار القبور فلم يجد من يحدثه عن هذا الوطن ! ، ويمضى فى مقاله فيقول :

«كان يمكننا أن نكون من القوميين ، وهذا الاتهام ليس بالشئ الجديد ، فقد تحدثت إلى شخصيات عديدة حول هذا الموضوع ، ورأيى معروف .

فالاحساس القومى هو ذلك الشعور الذى يدفع بشعب إلى العيش داخل حدوده الترابية ، وهو الشعور الذى خلق هذا العدد من الأمم . ولو كنت قد اكتشفت أن هناك أمة جزائرية لغدوت إنسانا قوميا ، ولن يحمر

وجهى آنذاك خجلا كما يحمر من ارتكاب جريمة ، فالرجال الذين يموتون دفاعا عن فكرة وطنية يُبجلون ويُحترمون أبلغ الاحترام ، وليست حياتى بأغلى وأثمن من حياة هؤلاء .

«ولكنى لن أموت من أجل الوطن الجزائرى ! ، لأن هذا الوطن غير موجود ! ، ولم أستطع الاهتداء إليه ! . ولقد سألت التاريخ ، وسألت الأحياء والأموات ، وزرت القبور ، فلم يحدثنى أحد عن هذا الوطن ! ، وليس فى وسع إنسان أن يقيم بناء على الريح ! . ولقد بددنا نهائيا السحب الكثيفة والأوهام ، لنربط ـ إلى الأبد ـ مستقبلنا بما تحققه فرنسا فى هذه البلاد . ولا أرى إنسانا يؤمن إيمانا جديا بقوميتنا » ! .

هذا الذى كتبه زعيم وطنى كبير كفرحات عباس ، تولى رياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة فيما بعد ، يرسم للقارىء صورة واضحة لما وصفته من مشكلة الجزائر القومية ، وهى مشكلة البحث عن هوية ! . وهى مشكلة تنفرد بها الجزائر ، ولا تقع فى تونس أو المغرب على سبيل المثال ، لأسباب تاريخية تتمثل فى أنه لم يكن هناك على مدى التاريخ دولة اسمها الجزائر !

أى على العكس تماما مما كان عليه الحال بالنسبة لمصر ، فقد كان هناك على الدوام منذ أقدم العصور دولة اسمها مصر !

فمنذ الفتح الإسلامى لشمال أفريقيا توالت على حكم المغرب العربى عدة دول قوية عملت على توحيده بقدر ما تستطيع تحت سلطانها ، ولم تكن هذه الدول تنتسب إلى بلد من بلاد المغرب ، وإنما كانت تنتسب لصاحب الأمر أو للعقيدة .

وكانت أولى هذه الدول هى دولة الأدارسة ، التى سقطت فى سنة ٣٠٥ هـ على يد قائد الدولة العبيدية . وفى تلك الأثناء كانت قد تأسست دولة الأغالبة فى ١٨٤هـ لتستمر إلى سنة ٢٩٦ هـ ، وقد شمل حكمهم ما يعرف الآن بتونس والجزائر .

وفى سنة ٤٦٢ هـ تأسست دولة المرابطين التى وحدت المغرب العربى كله. وفى أثناء وجود هذه الدولة قامت دولة الموحدين سنة ٥٤١هـ واستطاعت القضاء على دولة المرابطين ، وأخضعت بلاد المغرب من أقصاها إلى أقصاها .

وقد كان فى أواخر هذه الدولة أن انقسم المغرب العربى إلى ثلاث دول : دولة الحفصيين التى امتد سلطانها على تونس والجزائر الحالية فيما عدا تلمسان ، التى قامت فيها دولة بنى الواد سنة ١٢٣٥ م ، ودولة بنى مرين فى المغرب الأقصى .

وفى كل ذلك لم تكن ثمة دولة باسم الجزائر كما هو واضح ، كما لم يكن ثمة كيان قومى جزائرى له حدود جغرافية محددة ، أو تراث قومى جزائرى له سمات حضارية موحدة ! .

ولم يبدأ الأمر إلا عندما دخلت الجزائر فى حظيرة الدولة العثمانية وتكوين ما عرف باسم «نيابة الجزائر» أو ولاية الجزائر ، وكانت تقتصر على شمال الجزائر . وقد جرت محاولات لتوسيع النفوذ العثمانى جنوبا، وأرسلت طوابير عسكرية إلى واحات ورغلة وتوغرت داخل الصحراء ، ولكن لم تكن ثمة سلطة ترتكز على إدارة مباشرة ، وإنما اعتمد العثمانيون على محالفات القبائل ، وتركوا التكتلات القبلية القوية - وخاصة فى بلاد القبايل - دون تدخل فى شئونها .

وهذا الوضع هو الذى أتاح الفرصة للفرنسيين للقول بأن الجزائر بحدودها الجغرافية الواسعة إنما هى من خلق فرنسا ! وقد أخذ شأن مدينة الجزائر فى التضاؤل منذ القرن الثامن عشر حتى إنه عندما تم استيلاء الفرنسيين عليها فى سنة ١٨٣٠ كان سكانها قد هبطوا إلى ٣٠ ألف نسمة .

والمهم - بالنسبة لموضوعنا - أن نوضح الفرق بين الجزائر ودولة كدولة المغرب ، برزت كدولة كبرى فى مطلع العصور الحديثة ، وألحقت بالجيوش البرتغالية الهزائم ، وكونت شخصيتها القومية وحكومتها

الوطنية ونظاما كاملا للإدارة الداخلية ، سواء فى عهد الأسرة السعدية أو فى عهد أسرة الأشراف العلويين الممتدة حتى الآن ، ولم تخضع للسيادة العثمانية ، وذلك من شهادة عدو لدود للمغرب هو الجنرال ليوتى، المقيم الفرنسى العام فى المغرب ، فى تصريح له بمدينة ليون فى ٢٩ فبراير سنة ١٩١٦ ، قارن فيه بين وضعية الجزائر عند احتلال فرنسا لها، ووضعية المغرب ، وفى هذه الشهادة قال :

«بينما وجدنا أنفسنا فى الجزائر إزاء مجتمع فى حكم العدم ، وأمام وضعية مهلهلة قوامها الوحيد هو نفوذ الرأى التركى ، الذى انهار بمجرد وصولنا ـ إذا بنا نجد فى المغرب امبراطورية تاريخية مستقلة ، تغار إلى أقصى حد على استقلالها وتستعصى على كل استعباد . وكانت هذه الدولة إلى السنوات الأخيرة تظهر بمظهر دولة قائمة بذاتها ، بموظفيها على اختلاف مراتبهم ، وبتمثيلها فى الخارج ، وهيئاتها الاجتماعية التى لا يزال معظمها موجود على الرغم مما طرأ على السلطة المركزية مؤخرا من تدهور ، وسفرائها الذين كانوا منذ ست سنوات فقط سفراء للمغرب فى بطرسبورج وبرلين ومدريد وباريس » .. إلى آخره .

هذا هو السبب فى أنه بعد مائة عام من الاحتلال الفرنسى كان الجزائريون فى غالبيتهم قد نسوا هويتهم الوطنية والقومية ، واعتقدوا أنهم فرنسيون لهم نظام اسلامى لأحوالهم الشخصية ! ، وهو السبب أيضا فى أن زعيما وطنيا كبيرا مثل فرحات عباس يكتب فى عام ١٩٣٦ـ أى فى الوقت الذى كان شباب مصر يخرج إلى الشوارع صائحا : الاستقلال التام أو الموت الزؤام ! ، وبعد نصف قرن من صيحة مصر للمصريين أثناء الثورة العرابية ـ منكرا وجود قومية جزائرية أو وطن جزائرى ، ويقول إنه لن يموت من أجل الوطن الجزائرى لأن هذا الوطن غير موجود ! .

وهو نفسه السبب فيما أطلقنا عليه اسم المشكلة القومية التى يعانى منها الجزائريون ، وهى «مشكلة البحث عن هوية» ، وهى مشكلة تأكيد

القومية المزعزعة ، واثبات الهوية العربية . وهى مشكلة لايعرفها إلا من كابد العيش فى الجزائر فترة من الفترات .

فأذكر أننى حين حضرت حفل افتتاح العام الدراسى فى جامعة قسنطينة فى سبتمبر ١٩٧٣ ، تصورت أننى فى فرنسا ولست فى بلد عربى ! ، فقد كانت الخطب التى ألقاها رئيس الجامعة والخطباء كلها باللغة الفرنسية ، وحين قام واحد ليقدم ـ فى عربية ركيكة ـ موجزا لما قيل من خطب ، خرج الجميع : أساتذة وطلبة ! ، ولم يبق سوى ونفر قليل من الأساتذة المصريين ونحن فى ذهول نتساءل : هل نحن فى بلد عربى حقا ؟ .

فى ذلك الوقت كان الرئيس الجزائرى هوارى بومدين يرفع شعار الوحدة المغربية الذى كان يطمع فى أن تحتل الجزائر فيها مركز الزعامة، ولا يرفع شعار الوحدة العربية ، التى تبعد أمل الجزائر فى الزعامة ، على الرغم من أنه كان يخوض معركة التعريب .

وقد اضطررتُ فى ذلك الحين إلى عمل قاموس جزائرى عربى صغير يشتمل على الكلمات والمصطلحات البسيطة التى تواجه الحياة اليومية ، بعد أن عجزت تماما عن فهم ما يتكلم به الجزائريون ، إلا داخل الجامعة!.

ولقد مرت مياه كثيرة تحت الجسور منذ ذلك الحين ، فوفقا لآخر تصريح فإن عدد الذين تعربوا ـ أى تعلموا اللغة العربية ـ بلغ عشرين مليونا من نحو ثلاثة وعشرين مليونا ، وهو أمر طبيعى إذ وُلد ثلثا السكان فى عهد الاستقلال .

على أن المشكلة بالنسبة للجزائر تمثلت فى أنها ـ بكيانها الحديث الممزق بين الثقافة الفرنسية والثقافة العربية ـ تمثل أضعف الكيانات فى المغرب العربى ، إذ تقع بين كيانين عربيين عريقين ، هما : الكيان التونسى والكيان المغربى ، ولكنها تحاول أن تحتل موقع الزعامة عليهما دون أن

تملك المقومات القومية أو الحضارية التى تؤهلها لهذه الزعامة ، وهو ما يدركه بسهولة كل فرد يزور تونس أو المغرب ثم يزور الجزائر .

وهذا يفسر نزعة التشدد التى تحاول السياسة الجزائرية الظهور بها فى الشئون العربية ، حين تبدى التشدد فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وحين انضمت إلى جبهةالصمود والتصدى ـ كما يفسر أن هذا التشدد لم يترجم إلى أعمال من أى نوع ! فهى لا تعطى الفلسطينيين مالا أو سلاحا ، وانما تعطيهم كلاما حماسيا فقط ! . وهى تناصب الاسرائيليين العداء ، ولكنها لا تحاربهم اكتفاء بالمقالات والخطب والتصريحات ! وحين تقرأ كلام الصحف الجزائرية عن اسرائيل يخيل إليك أن الطائرات الجزائرية تدك تل أبيب ، بينما هى تستعد لمواجهة بلد عربى مجاور هو المغرب ! .

ومحاولة الجزائر التنافس مع مصر على زعامة الأمةالعربية هى من نفس الطراز الكوميدى الذى تحارب به اسرائيل ، فهى تنسى أن الزعامة مقومات وامكانيات وليست ادعاء ، وتنسى أن البلاد العربية هى التى وضعت مصر فى موضع الزعامة ، ولم تسع إليها مصر ـ كما يشهد التاريخ .

بل إن محاولة الجزائر أن تلعب دورا ينافس دور مصر هى أيضا محاولة كوميدية ، فالجزائر بموقعها وبثقلها الحضارى لا يكاد يحس بها أحد ولا تؤثر تأثيراً يذكر ، بينما مصر بموقعها وثقلها الحضارى تؤثر ، حتى ولو لم تتحرك على الاطلاق ! . ويكفي أن مصر قد غيرت خريطة العالم السياسية فى العقدين الأخيرين من هذا القرن بمبادرتها فى الحرب والسلام ، فقد هزت العالم بحرب أكتوبر ، ثم هزت العالم بمبادرة السلام ! .

ويعتبر تمسك الجزائر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، رغم اعادة الدول العربية هذه العلاقة ، من نوع المراهقة القومية التى تحاول

بها السياسة الجزائرية اثبات عروبتها وتشددها فى المسائل القومية . كما تحاول به لفت الأنظار إليها وإلى دورها .

ونظرا لأن الدبلوماسية الجزائرية لم تتأكد هويتها العربية بعد ، فقد أوقعت نفسها فى تناقض قومى خطير ، وهو الاخلاص للعروبة فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وخيانة العروبة في الصراع العراقى الايرانى ! .فلم يسأل أحد نفسه في الجزائر ، ممن يُدينون ما يزعمونه من صداقة مصر باسرائيل التى هى «عدوة الأمة العربية بأسرها »كيف يبررون صداقة الجزائر لإيران ، بينما هى تحارب العراق وتهدد دول الخليج منذ ثمانى سنوات ؟ وقد قتل فى هذه الحرب نصف مليون جندى، وبلغت تكاليفها الاقتصادية إلى ستمائة ألف مليون دولار ؟ وفقا لبعض التقديرات ـ هل لأن ايران صديقة الأمة العربية ؟

نعم لم يسأل أحد نفسه من الجزائريين : كيف تمتنع السياسة الجزائرية عن مصافحة «السفاحين الاسرائيليين الذين يقتلون الفلسطينيين،» وتصافح السفاحين الايرانيين الذين يقتلون العراقيين ؟ وهل تحول العراقيون إلى عرب من الطبقة الثانية ، وأصبح الفلسطينيون عربا من الطبقة الأولى ؟ وكيف تدعو الحكومة الجزائرية سفاحا ايرانيا ، هوالسفير الايرانى فى عاصمتها ، لحضور مؤتمر القمة العربية الأخيرة في الجزائر ، ولا تدعو القائم بأعمال مصر ، التى حملت أعباء أربع حروب ضد اسرائيل ، بحجة أن مصر تصادق اسرائيل عدوة العرب ؟ .

هذا التخبط فى السياسة العربية ، وهذه المزايدة فى الصراع العربى الاسرائيلى ، والخيانة والتخاذل فى الصراع العراقى الايرانى ، وهذه المراهقة القومية التى تمتنع حتى الآن عن اعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر التى هى أكبر دولة عربية ، وهذا الاتهام لمصر بخيانة قضايا الأمة العربية لأنها حررت سيناء ، فى الوقت الذى تخون فيه الجزائر الأمة العربية بعلاقاتها العربية مع إيران ـ كل ذلك من أعراض أزمة الهوية القومية التى تعانى منها الجزائر .

فإذا كانت الجزائر دولة عربية مخلصة لعروبتها حقا ، فلماذا تضع يدها فى يد قتلة العرب العراقيين ؟ ، وإذا كانت قد ميزت فعلا هويتها العربية من الهوية الفرنسية فلماذا لاتحذو حذو الدول العربية فى إعادة علاقاتها مع مصر ؟ ، وإذا كان الناس لم يسمعوا عن دولة باسم دولة الجزائر قبل عام ١٩٦٢ فكيف يكتب صحفى جزائرى فرنسى نكرة يصف مصر - التى هى أقدم دولة فى التاريخ - بأنها لا تعدو أن تكون نقطة جغرافية شاردة وسط القارة الافريقية ولا ذكر لها ولا دور ؟ . فهل يستطيع أحد فى الجزائر الإجابة على هذه الأسئلة الهادئة الموضوعية ، أم نتوقع سيلا من السباب ؟ !

تأملات أيديولوجية في معرض السعودية * !

يثير معرض السعودية المقام على أرض مصر ، والذى يعرض النقلة الكبيرة للمملكة العربية السعودية من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم الحضارى الذى يواكب العصر الحديث، قضية هامة ، هى ملكية وسائل الانتاج وموقف الفكر اليسارى منها ! .

ذلك أن موقف الفكر اليسارى التقليدى من ملكية وسائل الانتاج كان حاسما فى انحيازه إلى جانب الذين لا يملكون ضد الذين يملكون ! ، وفى وقوفه ضد الأسر الحاكمة لصالح الطبقات المحكومة .

وقد انعكس هذا الموقف ابان فترة عبد الناصر على تقسيمه للدول العربية إلى دول تقدمية ودول محافظة ودول رجعية ! ، واعادة ترتيب أوليات شعاره من حرية ـ وحدة ـ اشتراكية ، إلى حرية ـ اشتراكية ـ وحدة ! ، واطلاقه

عبارة «وحدة الهدف قبل وحدة الصف» ، وخوضه معارك طاحنة مع الدول العربية ، التى أدخلها فى تصنيف الدول المحافظة والرجعية ، بهدف تحريض شعوبها على الثورة ضد الأنظمة الحاكمة فيها ، وقلب نظام الحكم إلى حكم اشتراكى .

وقد أدت هذه المراهقة الفكرية ، التى أخذت بالشعارات ولم تتعمق إلى الظروف الاجتماعية فى كل بلد ، ولم تعن نفسها بتقدير ملاءمتها للثورة الاشتراكية أو عدم ملاءمتها ـ أدت إلى تمزيق وحدة الدول العربية، واشتعالها بالخلافات والنزاعات ، وقيام ما عرف باسم «الحرب العربية الباردة» ! ـ مما ترك آثاره الثابتة على فكرة الوحدة العربية الشاملة ـ بمعنى وحدة الدول العربية فى شكل فدرالى ـ التى تحولت الآن إلى تراث وتاريخ فقط ، يتاجر بها النصابون والدجالون السياسيون من الحكام والكتاب وهم يهوون بمعاولهم على أسس هذه الوحدة ، بوقوفهم إلى جانب إيران ضد العراق ، ونسفهم الأساس القومى من جذوره ! .

والمهم هو أن الممارسة السياسية على مستوى العالم العربى فى المرحلة الأخيرة من تاريخه المعاصر ، قد اتخذت مسارا لم يكن يخطر ببال أحد ، أو يمكن أن يتنبأ به الفكر اليسارى ! .

فمن ناحية ، فقد أثبت تاريخ معظم النظم العربية التى تصنف فى جانب النظم التقدمية ، أنها مجرد نظم دكتاتورية تنتقى من الاشتراكية ما يزيد من قوة قبضتها على الشعب ، ولا يزيد من قوة قبضة الشعب على نظام الحكم ! . وأنها تستغل سيطرتها على وسائل الانتاج لتمارس مغامراتها العسكرية على حساب موارد الشعب الاقتصادية .وأنها تحولت من نظم جمهورية إلى نظم ملكية مدى الحياة ! ـ بمعنى أن رئيس الجمهورية فيها يظل رئيسا مدى الحياة .

كما أثبتت كثير من هذه الجمهوريات ـ أو الملكيات مدى الحياة ـ أنها تمارس على الشعب استبدادا يفوق ما كانت تمارسه أسوأ النظم الملكية على مدى التاريخ ، بل إنها لا تتردد فى ممارسة عمليات الابادة الجماعية

لخصومها ـ كما حدث فى حلب على يد نظام حافظ الأسد ، وأبيد فيها أكثر من خمسة وعشرين ألفا ـ مما لم يفعله هولاكو أو أتيلا ملك الهون!

بل أثبتت كثير من هذه النظم التى تصنف كنظم تقدمية أنها أشد النظم تعصبا لاقليميتها ! على الرغم من أنها أعلى الأصوات التى تتاجر بشعار القومية العربية والوحدة العربية ! ، وبالتالى فهى أكثر النظم عزلة داخل الوطن العربى ، لأنها تقيم علاقاتها على أسس أيديولوجية مزعومة، تصدق فيها نفسها وتزعم فيها لنفسها أنها أفضل النظم العربية ! . كما أن نظامها الحديدى الدكتاتورى داخل بلادها يعزل شعبها لحد كبير عن الشعوب العربية ، لأنه يحصر هذه الاتصالات فى اطار ايديولوجى يتفق مع أيديولوجية النظام ! .

وفى الوقت نفسه فإن هذه النظم فقدت لحد كبير عنصر الاستقرار فى نظام الحكم ، بفضل الصراعات الداخلية بين القوى المتصارعة على السلطة ، والتصفيات المتعاقبة ، والانقلابات العسكرية التى اتخذت شكل حروب أهلية فى بعض النظم ، كما حدث مؤخرا فى اليمن الجنوبية ! .

فهل كان هناك من يصدق ذلك . وأى إحباط لجيلى من المثقفين ، الذى عاش الأربعينيات فى أحلام وردية لمستقبل ترفرف فيه أعلام الجمهورية والوحدة والاشتراكية والديموقراطية والأمن والسلام ، فإذا بكل هذه الأحلام الوردية تتحول فى هذه الأيام إلى كابوس ثقيل على يد عناصر البورجوازية الصغيرة من العسكريين الذين تولوا زمام الأمور فى كثير من أنحاء العالم العربى من خلال الانقلابات العسكرية ! » .

لقد تحولت الجمهورية ـ كما قلت ـ إلى ملكية مدى الحياة ، دون أن يحتوى الكثير منها على فضائل الملكية ، وتحولت الوحدة على يد هذه النظم إلى تمزق لم يشهد له تاريخ العالم العربى مثيلا ، بعد أن تحولت الحواجز الكرتونية التى أقامها الاستعمار إلى حواجز خرسانية على أيدى قادة الانقلابات العسكرية ! وتحولت الاشتراكية إلى رأسمالية

دولة! وانتقلت وسائل الانتاج من أيدى الطبقة الرأسمالية الساهرة على مصالحها ، إلى طبقة بيروقراطية غير منتمية لايهمها إذا خرب القطاع العام أو عَمر ، طالما أنها تحصل على مرتباتها فى كلتا الحالتين ! ، وتحولت الديموقراطيات الناقصة إلى دكتاتوريات عسكرية سافرة تحكم بالحديد والنار ! .

وقد نجت النظم الملكية بنفسها من هذا الكابوس ، لأن وسائل الانتاج ظلت فى يد من يحرسها وينميها ، وصحيح أن ارتفاع أسعار البترول قد لعب دورا هاما فى تمكين معظم تلك النظم من بناء بلادها وخدمة شعوبها على نحو لم يكن متوفرا من قبل ، ولكن وجود هذا العامل نفسه فى يد كثير من الحكام العسكريين مكنها من لعب دور مضاد ، وهو دور المغامرات العسكرية ، وشراء الأقلام ، واستنزاف الثروة البترولية التى يملكها الشعب فى الحروب مع الجيران ، والمثال على ذلك العقيد القذافى وحربه فى تشاد ، ومغامراته ضد مصر وتونس!. *

فضلاعن ذلك فإن غياب البترول فى بعض النظم الملكية ، لم يعطل مسيرتها فى خدمة شعبها وبناء بلدها ، والمثال على ذلك الأسرة الأردنية، فقد زرت الأردن منذ عام أو أكثر ، وشاهدت بنفسى حركة العمران والازدهار الاقتصادى ، وبناء المصانع والجامعات .

وهذا ينقلنا إلى معرض السعودية المقام فى مصر ، فهو شهادة للنظام الملكى السعودى ، الذى اتهم أيام الحقبة التاريخية بالرجعية والمحافظة ، وكانت محطة صوت العرب بالقاهرة تحرض الشعب السعودى ليل نهار على الثورة عليه ـ بأنه استطاع بفضل شعوره بالانتماء لبلده ، وابتعاده عن المغامرات العسكرية والسياسية ، وتركيز جهوده فى بناء بلده والدفاع عنها ضد الأعداء ـ أن يقفز ببلده قفزات واسعة على طريق التقدم واللحاق بالعصر الذرى وكل ذلك وغيره مما

---

* كان غزو العراق للكويت فى ذلك الوقت فى علم الغيب ليؤكد صدق النظرية .

يمنح المواطن السعودى الاحساس بالأمن والثقة فى المستقبل

وأعتقد أن اقامة هذا المعرض فى القاهرة هو عمل مفيد جدا للربط بين الشعبين الشقيقين ، وتوطيد العلاقة بين النظامين . وهو بالنسبة لكثيرين مثلى ممن لم يروا المملكة العربية السعودية فى حياتهم ، فرصة لمشاهدة مظاهر تقدم شعب عربى شقيق

الفصل التاسع

عن
الشعب الفلسطينى
ومنظمة التحرير

القضية الفلسطينية والترهل الثورى *

أليس من الغريب والمثير معا أنه وسط تراجيديا القضية الفلسطينية ، التى تحفل بقرقعة السلاح منذ العشرينات من هذا القرن ، والتى جرت العالم العربى إلى مأساته الحالية من التمزق والانقسام والحروب الأهلية ، وإلى الاحتلال الاسرائيلى لأراض غالية من أراضيه فى الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان - تبرز هذه المشاهد التى تحدث على أرض الجزائر ، والتى تثير الابتسام والضحك أكثر مما تثير البكاء ، وتتحول التراجيديا المحزنة المأساوية إلى كوميديا سارة ضاحكة؟ .

والا أفليس من حق الشعب المصري أن يضحك ، بعد هموم المعركة الانتخابية ، التى استنزفت طاقته وحرمته من ابتسامته المعهودة - وهو يقرأ عن اجتماع منظمات المقاومة الفلسطينية الرئيسية (وهى ثمانية

* ٢٦ / ٤ / ١٩٨٧

بالتمام والكمال!) . التى عقدت الاجتماع التحضيرى للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر الذى بدأ دورته الجديدة يوم ٢٠ ابريل ، لكى تبحث من القضايا التحريرية الخطيرة التى تعودت أن تبحثها ، قضية استمرار أو قطع حركة فتح التى يرأسها ياسر عرفات ، علاقاتها مع مصر ! .

وتقول الأخبار ـ المضحكة والمبكية ـ أن قضية العلاقات مع مصر تثير الانقسام بين المنظمات الفلسطينية المختلفة ! . خصوصا بين أهم هذه المنظمات ، وهى : فتح لياسر عرفات ، والجبهة الشعبية لجورج حبش، والجبهة الديمقراطية لنايف حواتمة ـ فبينما يرى ياسر عرفات استمرار هذه العلاقات ، فان جورج حبش يعارضها ! ، بل ان حركته لم تقرر بعد بشكل نهائى ما اذا كانت ستشترك فى اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى أم لا ، لأن الاشتراك يتوقف على تطور الحوار فى الجزائر بشأن الاتفاق على مسألة العلاقات مع مصر ! . أما السيد نايف حواتمة فيسعى إلى حل وسط ! .

وللشعب المصرى أن يضرب كفا على كف وهو يقرأ هذا التهريج من القيادات الفلسطينية ، التى أثبت مصير القضية الفلسطينية ، الذى وصلت اليه حتى الآن ، أنها أفشل القيادات فى تاريخ حركات التحرر الوطنى ! .

فلم تجتمع هذه القيادات تحت ألوية النصر ، بل اجتمعت تحت ألوية الهزيمة ، بل تحت ألوية الهزائم المتلاحقة التى أصابت القضية الفلسطاينية على أيديهم ، بينما هم ينقسمون ويتصارعون فيما بينهم إلى حد التصفية الجسدية ، وإلى حد التنافس على الزعامة بما لم تعرفه حركة سابقة ، وإلى حد الدخول فى حرب أهلية تحاصر القيادة الفلسطينية من البر بينما تحاصرها القوات الاسرائيلية والامبريالية من البحر ! .

لقد عرفت حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث الحروب الأهلية، ولكن بعد تحرير الأرض ، وبعد رفع أعلام الاستقلال ترفرف خفاقة علي أرض الوطن ، ولكنها لم تعرف الحركة التى تتحارب قبل أن تحرر ! ، كما هو الحال بالنسبة لحركة المقاومة الفلسطينية ! . ذلك أنه اذا كانت الحروب الأهلية تضعف البنية القومية لأى دولة مستقلة ، وقد تودى بها فى النهاية ، فكيف يكون الحال بالنسبة لحركة تقوم لتخوض حربها ضد العدو الذى يحتل أرضها ، فاذا بها تنسى عدوها الأساسى ، وتتجارب فيما بينها ، من قبل أن تحرر شبرا واحدا من الأرض ؟ .

إن توجه ممثلى هذا العدد الكبير من المنظمات الفلسطينية إلى الجزائر ، للاشتراك فى الاجتماع التحضيرى للمجلس الوطنى الفلسطينى ، يعد فضيحة حقيقية لأية حركة تحرر وطنى تستحق اسمها، لأنه اذا كانت هذه المنظمات لم تقتنع بالتوحد فيما بينها حول الأهداف القومية العليا ، أو حول تكتيك المقاومة الفلسطينية ـ فكيف تقنع غيرها من القوى العربية بمساندتها فى معركتها التحريرية ؟ ، بل كيف تقنع القوى العالمية المؤثرة فى الصراع العربى الاسرائيلى ؟ .

والغريب و المثير معا أن هذه المنظمات الفلسطينية تتصرف كما لو كانت قد هزمت اسرائيل ، وحررت فلسطين ، وأقامت دولتها ، وبقى عليها أن تختار من تقيم معه علاقتها من الدول ومن تقطع علاقتها بها ـ مع أن جميع حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث ـ وخصوصا فى العالم العربى ـ بلا استثناء قد سعت إلى طلب المساندة والمساعدة من كل من تستطيع ضمه إلى صفها من الدول ، وفى الحدود التى تقدر عليها كل دولة ، حتي ولو كانت بيانا صحفيا مؤيدا لقضيتها ، أو ادانة لاعتداء يقع عليها ـ أى أن هذه الحركات الحقة قد درجت على الكسب لا الخسارة ، وعلى اعتبار أية مساعدة تقدم لها ـ مهما تضاءلت ـ مما يقربها إلى هدفها النهائى ، وهو التحرير .

ولكن بعض المنظمات الفلسطينية الثمانى لا تجد فيما يبدو بنفسها حاجة إلى الكسب ! فهى قانعة بما حققت للقضية الفلسطينية من مكاسب تمثلت فى رسوخ قدم اسرائيل فى الضفة الغربية وغزة ، وزيادة المستوطنات الاسرائيلية ، وخضوع الشعب الفلسطينى للاحتلال الاسرائيلى لمدة تبلغ أربعين عاما كاملة - حتي الآن - ولا يوجد أى بصيص أمل فى انتهائها مع وجود هذه المنظمات فى قيادتها ! .

نعم ، لا تجد بعض المنظمات بنفسها حاجة إلي تأييد أكبر دولة فى العالم العربى ، وهى مصر ، لقضيتها ، لأنها تجد فى تأييد سوريا حافظ الأسد ، التي تعيش على أرضها ، ما يكفيها لتحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلى ، والقاء اسرائيلى فى البحر! .

فحافظ الأسد هو الذى دخل لبنان بقواته بينما كانت الغالبية الساحقة من أراضيه فى أيدى القوات الوطنية اللبنانية والقوات الفلسطينية ، فارتكب مذبحة تل الزعتر ضد القوات الفلسطينية ، ومهد الطريق لغزو اسرائيل جنوب لبنان ، وأشعل نار الحرب الأهلية بين فصائل المقاومة الفلسطينية فى لبنان ، وأتم عمل اسرائيل باخراج ياسر عرفات من لبنان بعد أن كادت تتم تصفية جسديا ! .

أما جريرة مصر ، فهى أنها أنقذت ياسر عرفات من طرابلس ، احتراما لشجاعته كزعيم بقى وسط أفراد شعبه ، ولم يترك رجاله لحظة واحدة أثناء الحصار الذى فرضه عليه خصومه السياسيون الفلسطينيون، ولأنه رمز المقاومة الفلسطينية - فأعادت مصر بذلك للمقاومة الفلسطينية صورتها التى مزقتها الحرب الأهلية شر ممزق ، وأساءت اليها بما لم تسىء إلى نفسها حركة فى العالم . ولم تبال مصر، فى سياستها هذه إزاء ياسر عرفات ، برفض اسرائيل لياسر عرفات ، ولم تقف سياسة كامب ديفيد حائلا بينها وبين أداء دورها فى حماية المقاومة الفلسطينية من خصومها - أو من نفسها ! .

نعم فعلت ذلك مصر ، مع أنها لو فعلت العكس ، وتخلت عن ياسر عرفات ، وتركته يلقى مصيره فى طرابلس ، لتغير وجه القضية الفلسطينية تماما بعد سقوط رمزها ، ولانتقلت الزعامة الفلسطينية إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة فى الضفة الغربية وغزة ، لأن الشعب الفلسطينى فى هذه الأراضى المحتلة، الذى يعانى وحده من ظلمات الاحتلال ، لم يكن ليختار قيادة أقل أهمية من قيادة ياسر عرفات ، وأقل سيطرة على قيادات المنظمة ! .

وهكذا فى الوقت الذى كانت مصر تنقذ ياسر عرفات ، كانت تنقذ فى الوقت نفسه قيادات المنظمات الفلسطينية السبع الأخرى ! ، التى كانت ستتبعه حتما بانتقال الزعامة إلى الضفة الغربية وغزة .

بل إن مصر لو تخلت الآن عن ياسر عرفات ، فى الوقت الذى تخلت عنه سوريا وليبيا ، وفى الوقت الذى تجمد فيه الاتفاق الاردنى الفلسطينى ويتعرض للالغاء الواقعى أو الرسمى ، بكل ما يعنيه ذلك من تخلى الأردن عن ياسر عرفات أيضا ـ فان كل الأطراف المؤثرة فى القضية الفلسطينية تكون قد أسقطت رمز المقاومة الفلسطينية ، وأسقطت ـ بالتالى ـ قيادات المنظمات السبع الأخري التى تكون قد فقدت محورها الرئيسى وأساس وجودها ـ وهو حركة فتح . وعندئذ ماذا يبقى أمام الشعب الفلسطيني فى الضفة الغربية وغزة غير اختيار زعامته من داخل الأراضى المحتلة ، أو الاتجاه إلى الزعامة الأردنية التى تربطها بها رابطة مستقبل ومصير ؟

وهذا يوضح المفارقة فى الموقف ، بل يوضح طرافته ! ، فان مصر لا تجتمع حكومتها لكى تقرر استمرار علاقتها مع المقاومة الفلسطينية أو توقفها ـ بل تجتمع المنظمات الفلسطينية الثمانى لتبحث استمرار العلاقات مع مصر أو توقفها ! .

فهل يتصور دعاة قطع العلاقات مع مصر ، أن مركز مصر الدولى

سوف يهتز أو أن نظام الحكم فى مصر سوف يسقط لو قطع المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الجديدة علاقته مع مصر ؟ ، أو يتصور هؤلاء الدعاة أن الشعب المصرى سوف يقوم بثورة عارمة ضد نظام الحكم الذى قطع معه المجلس الوطنى علاقاته ؟ . أو يتصور هؤلاء الدعاة أن الدول العربية سوف تشن ـ فى هذه الحالة ـ حربا ضد مصر بعد أن قطعت علاقاتها معها بعد مبادرة السلام ومعاهدات كامب ديفيد ؟ .

بل هل يتصور هؤلاء الدعاة أن أحدا فى العالم العربى ، أو فى العالم الخارجى ، يأخذهم علي محمل الجد ؟ ، أو يتوهم للحظة واحدة أنهم يملكون أى تأثير فى حل القضية الفلسطينية ؟ ، أو يمثلون قوة يحترمها الشعب المصرى أو تحترمها حكومته ؟ .

ان هؤلاء الذين ترهلوا ثوريا ، وتحول نضالهم لتحرير بلدهم إلى نضال للاحتفاظ بزعامتهم الزائفة وامتيازاتهم المادية تحت سيطرة حافظ الأسد أو غيره من الحكام العرب ، هؤلاء الذين انتهى دورهم التاريخى فى قيادة أمتهم ، وشاهدوا فشلهم بأعينهم وهو يتجسد فى توطيد الاحتلال الاسرائيلى أقدامه فى الضفة الغربية وغزة يوما بعد يوم ، وضياع فرصة التحرير مع انقسامهم وتمزقهم وتصارعهم ـ هؤلاء الزعماء الذين لا يدين لهم أحد من مواطنيهم بزعامة أو قيادة ، لا يستطيعون تهديد مصر بقطع علاقاتهم بها ، وانما يجب عليهم العض بالنواجذ على هذه العلاقات ، لأنها لمصلحتهم أولا وأخيرا ، ولأن مصر لا تغنم من ورائها شيئا سوى تحقيق انتمائها العربى الأصيل ، وأداء دورها التاريخى فى خدمة أمتها العربية ، وخدمة الشعب الفلسطينى الشهيد الذى ابتلى بمثل هذه الزعامات التى لم يشهد التاريخ لها مثيلا.

وهكذا نصل إلي الهدف الرئيسى من مقالنا ، وهو عن القضية والقيادة فى المشكلة الفلسطينية . فمن الواضح أن الاحساس بالوقت قد انعدم تقريبا لدى القيادات الفلسطينية بالنسبة لحل القضية ! ـ ربما لأنها تعيش خارج الأرض المحتلة ، ولا تخضع لنفس الظروف القاسية

التى يخضع لها السكان الفلسطينيون ، كما هو الحال بالنسبة لأية قيادة تخوض النضال على أرضها . ومن نافلة القول أن القيادات الفلسطينية ليست مسئولة عن هذا الوضع ، كما أن هذا الوضع لا يعيبها فى شىء ، ولكن أسلوب ممارسة النضال ، الذى يتناسى كلية حقائق الظروف التى تمر بها المشكلة الفلسطينية ، هو الذى يوحى بهذا التفكير !.

فمن الواضح أن القيادات الفسطينية تعيش فى عالم من الوهم صنعته لنفسها ، وحبست نفسها فيه ، ولا تريد أن تخرج إلى أرض الواقع ، فهى تنسى كل شىء ، سواء فيما يتصل بتنامى القوة العسكرية الاسرائيلية ، وعجز القوة العربية العسكرية عن التصدى لها ، واجبارها على القبول بحل عادل للقضية الفلسيطينية ، أو بالنسبة للأوضاع العالمية فى عصر التوازن الذرى ، وانقسام المعسكر الاشتراكى الذى أثر تأثيرا سلبيا على حركات التحرر الوطنى ، فضلا عن اكتفاء الدول العربية بالنضال الكلامى وعدم وضع طاقة الأمة العربية فى خدمة الصراع العربي الاسرائيلى ، بما أدى اليه من التحرك المصرى نحو السلام مع اسرائيل ، وما أثاره من ردود فعل عربية تمثلت فى قطع العلاقات السياسية مع مصر . ثم الحرب العراقية الايرانية التى استنزفت الثروة العربية وهددت المشرق العربى بالخطر الايرانى الذى أصبح يحتل المركز الأول من اهتمام البلاد العربية حاليا ، وأخيرا المزايدات فى صفوف المقاومة الفلسطينية التى تفتقد كل أساس مادى ، والتى تُفقد المقاومة فاعليتها .

كل هذه الحقائق التى تتعلق بظروف المشكلة الفلسطينية حاليا ، والتى تتناساها تماما القيادة الفلسطينية ، قد أدى إلى تحول القضية الفلسطينية من الناحية الفعلية إلى قضية مكتبية ، أو قضية قضائية ! وأقصد بالقضية الفلسطينية هنا قضية الأرض المحتلة فى الضفة الغربية وغزة ، وليست القضية التى تفرعت منها وهى قضية المقاومة المحاصرة

فى لبنان من قبل القوى العربية .

بمعنى أن الثورة الفلسطينية لم يعد تمثل قوة مقاومة عسكرية تحريرية يمكن الاعتماد عليها فى استرداد الأرض المحتلة ـ كما تعلقت عليها الآمال بعد هزيمة يونيه ١٩٦٧ ـ وأكثر من ذلك أنها صفيت تماما من الناحية الفعلية ، فلم يعد فى وسعها توجيه أية ضربة عسكرية ضد اسرائيل ، سواء من لبنان أو الاردن أو سوريا ، وسواء من قبل قوات ياسر عرفات ، أو من قبل قوة جورج حبسن ونايف حواتمة التى تتشدق بألفاظ القوة ولم نعرف أنها شنت فى الجولان أية عمليات ضد اسرائيل!.

ومن هنا ، وطالما أن المقاومة الفلسطينية فقدت قوتها العسكرية ولم يعد فى يدها أرض عربية تمارس منها عملياتها التحريرية ، وطالما أنه لا توجد دولة عربية تفكر فى خوض حرب ضد اسرائيل لتحرير أرض فلسطين ، بل، انه حتى سوريا لا تفكر فى خوض حرب ضد اسرائيل لتحرير الجولان ! . وطالما أن العراق قد خرج من المعركة بحربة القاتلة ضد ايران ، ومصر خرجت بابرام معاهدة السلام ـ فان وسيلة القوة لتحرير الضفة الغربية وغزة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لم تعد مطروحة ! .

وعلى ذلك فان من حق الشعب المصرى ، ومن حق الشعوب العربية كافة أن تتساءل عن الفائدة التى تجنيها القضية الفلسطينية من تجاهل القيادات الفلسطينية حقائق الموقف ومزايداتها، وتصريحاتها الحماسية وسياستها الغريبة التى ما تكاد تصل بالقضية إلى مرحلة من مراحل تطورها حتى تعود بها إلى بدايتها ! .

فاذا كان فى وسع المقاومة الفلسطينية بمفردها حل القضية الفلسطينية فلماذا لا تحلها ؟ . واذا كان هذا الحل مستحيلا بدون اشتراك الطرف الأردنى فلما لا تصل بالاتفاق الأردنى الفلسطينى إلى نهايته ؟ . ولماذا حصل التجميد ثم التفكير فى الالغاء ، لتعود القضية إلى نقطة الصفر من جديد ؟ ثم تمضى أعوام حتى يتم اتفاق أردنى فلسطينى

آخر ، ثم يتعرض للتجميد ، ثم للالغاء بعد خمسة أعوام أخرى ؟ ، ثم تبدأ دورة جديدة من البحث عن اتفاق آخر ، لكى يتجمد بعد سنوات ، ثم يلغى بعد سنوات أخرى ، وتعود القضية إلى نقطة البداية من جديد ؟ . والشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة يعيش فى ظلام الاحتلال الاسرائيلى ! .

لماذا لا تدرس القيادات الفلسطينية حركات التحرر الوطنى فى الوطن العربى ، وتعرف من أين بدأت ، وكيف سارت ، وماذا أبرمت من اتفاقيات مع المحتل ، وكيف تمكنت من الحصول لشعوبها على الحرية وتخلصت من الاحتلال العسكرى ؟ .

لماذا لا تدرس تاريخ الحركة الوطنية فى مصر وسوريا وليبيا والعراق والأردن والسودان وتونس والجزائر والمغرب وغيرها ، لتعرف كيف تعاملت قيادات تلك الحركات الوطنية مع الواقع ، ولم تنفصل عنه أبدا ، ولم تنفصل عن شعبها ، بل تصدرت نضاله بصدورها ، وعانت من عسف الاحتلال النفى والتشريد والاعتقال والشنق ، ولم تزايد بينما هى تجلس إلى مكاتبها الوثيرة فى دمشق ؟

أليست دراسة الحركات الوطنية فى العالم العربى أفيد للقيادات الفلسطينية من البعد عن الواقع ، أو التحليق فى الخيال ، والتفكير فى قطع العلاقات مع مصر ! أو الغاء الاتفاق الأردنى الفلسطينى ـ مما يكشف عن تهريج وهزل وعبث ومجون ، ولا يكشف عن الجدية الواجبة فيمن يتصدى لقيادة الحركات الوطنية .

وبشر الشعب الفلسطينى بطول احتلال *!

عندما يكتب تاريخ قيام وسقوط منظمة التحرير الفلسطينية ، سوف يسجل أن أهم أسباب سقوط هذه المنظمة هو محاولة توحيدها ! . ففى كل حركات التحرر الوطنى فى بلاد العالم الثالث كانت هناك خلافات بلغت حد الانقسامات ، ولكن كان هناك باستمرار تيار رئيسى تلتف حوله معظم القوى الوطنية ويسانده الشعب ، ويمضى بشجاعة بحركة التحرر الوطنى إلى الأمام ، بينما تعيش التيارات الأقل أهمية على هامش الحركة الرئيسية ، وتلعب دورا يتناسب مع حجمها . ولم يحدث أبدا أن عطلت التيارات الأقل أهمية مسار الحركة الرئيسية أو فرضت نفسها عليها وجثمت على صدرها وحبست أنفاسها ـ كما فعلت مع منظمة التحرير الفلسطينية .

وفى كل حركات التحرر الوطنى فى العالم جرى صراع بين الزعامات

* أكتوبرفى ١٩٨٧/٥/١٠

الوطنية ، ولكن كانت تبرز باستمرار زعامة تبرهن على أنها أكثر تمثلا لمصالح الشعب ، وأقوى تعبيرا عن أهدافه ، وأقدر سياسة على استخلاص حقوقه . وحول هذه الزعامة كان يلتف الفريق الأعظم من الشعب الذى يدين لها بالولاء والمساندة والتأييد ، بينما عرفت الزعامات الأخرى قدرها ، والتزمت حدودها ، ولم تحاول أن تفرض نفسها بالقوة كما فعلت مع منظمة التحرير الفلسطينية ! .

ومن هنا فإن محاولة ياسر عرفات توحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، إنما هى فى حقيقتها حق يراد به باطل ! ، لأن كافة الأطراف تعرف جيدا أنها لاتستطيع أن تتوحد ! ، ولا تملك عناصر التوحيد من مبدأ أو عقيدة أو قوة تستند إليها ! .

فمنظمة التحرير الفلسطينية تختلف عن أية حركة أخرى فى أنها حركة نشأت خارج أرضها ، واستندت إلى قوى سياسية متنازعة متصارعة ، واكتسبت من هذه القوى السياسية كل خواص الصراع . وهذا الكلام لايسهل فهمه إلا إذا ألممنا إلمامة سريعة بهذه الحركة .

فربما يدهش القارىء إذا عرف أن ياسر عرفات لم يُنشىء منظمة التحرير الفلسطينية ، بل نشأ خارجا عليها ! . لقد نشأت منظمة التحرير الفلسطينية ، على يد جامعة الدول العربية ، وبالذات على يد مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة الذى عقد فى يناير ١٩٦٤ ، عندما أراد هذا المؤتمر إبراز الشخصية الفلسطينية ، فخول ممثل فلسطين فى جامعة الدول العربية ، أحمد الشقيرى ، تكوين منظمة التحرير الفلسطينية ، لتكون ممثلا لمجموع الشعب الفلسطينى . وتم ذلك بالفعل عندما انعقد المؤتمر الوطنى الفلسطينى بالقدس فى مايو ١٩٦٤ .

على أنه فى نفس الوقت ظهرت خارج منظمة التحرير الفلسطينية حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح) على يد ياسر عرفات ، وكونت جناحها العسكرى العاصفة . وكانت هذه الحركة مستقلة عن «منظمة

التحرير الفلسطينية» الخاضعة لوصاية الدول العربية . ثم أخذت تسعى إلى الاستيلاء عليها وعلى قيادتها ، وهو ما أفلحت فيه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ففى ١٥ إبريل ١٩٦٨ اختير ياسر عرفات ممثلا للحركة وناطقا رسميا باسمها .

على أن القيادة لم تستقر لعرفات أبدا ، لقد ظهرت إلى جانبه حركات وزعامات أخرى بسبب انقسام الشعب الفلسطينى إلى ثلاث مجموعات : مجموعة تعيش تحت الاحتلال الاسرائيلى ، ومجموعة تعيش فى الأردن ، ومجموعة ثالثة تعيش فى المنفى تحت سيطرة الأنظمة العربية فى سوريا والعراق ولبنان .

فقد سارعت الأنظمة العربية التى يعيش فيها الفلسطينيون فى المنفى إلى إنشاء منظمات فلسطينية ، لم يكن لها من صفتها سوى الاسم ! لأنها كانت فى الحقيقة إمتدادا لهذه الحكومات . وفى الوقت نفسه أنشأت بعض الأحزاب العربية غير الحاكمة ، التى أرادت اللعب فى الملعب الفلسطينى ، منظمات أخرى تحمل أسماء فلسطينية ، ولكنها فى الحقيقة كانت إمتدادا لها .

وعلى ذلك فقد ظهرت إلى جانب حركة «فتح» حركة «جبهة التحرير العربية»، التى تمثل الجناح الفلسطينى فى حزب البعث فى العراق ، وحركة «العاصفة» ، التى تمثل الجناح الفلسطينى فى حزب البعث فى سوريا . و«الجبهة الشعبية» - وهى أصلا «شباب الثأر» التى تمثل الجناح الفلسطينى فى حركة القوميين العرب ، بعد أن اتحدت مع مجموعة «أبطال العودة» . ثم انشقت عن «الجبهة الشعبية» ثلاث مجموعات هى : «الجبهة الشعبية الديموقراطية» التى يرأسها نايف حواتمة ، وجماعة «زعرور» ، وجماعة جبريل .

وإلى جانب هذه المنظمات الخمس وجدت ثلاث منظمات أخرى هى : قوات التحرير الشعبية ، و«منظمة فلسطين العربية» ، و«جبهة النضال

الشعبى» . بالاضافة إلى عدد لايحصى من المنظمات الأخرى التى لا تمثل أهمية تذكر .

مع ذلك فقد انقسمت هذه المنظمات فكريا إلى قسمين :

يمين ، وتمثله حركة «فتح» . وفيها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتلتف حولها جماهير الضفة الغربية وغزة .

ويسار وتمثله كل من «الجبهة الشعبية» لجورج حبش ، والجبهة الديموقراطية «لنايف حواتمة .

وفى حين تحصر حركة «فتح» نفسها بالقضية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلى لفلسطين ، فإن المجموعة الثانية ترى أن عدوها ليس فقط اسرائيل ، وإنما هو الصهيونية العالمية ، والامبريالية العالمية ، والنظم الرجعية والمحافظة العربية ! .

هذا هو السبب فى أنه على مدى نحو ربع قرن لم تتوحد هذه المنظمات أبدا ، لأن لكل منها فكر وعقيدة وهدف يختلف عن الأخرى ، ولأن لكل منها زعامة لايمكن أن تنضوى تحت زعامة أخرى ! ، ولأن كل حركة منها تستمد سندها من دولة عربية تتناقض سياستها مع سياسة الدولة العربية التى تستند إليها الحركة الأخرى .

هذا ما يجعلنا نقول بأن محاولة توحيد منظمة التحرير الفلسطينية فى الجزائر هى حق يراد به باطل ، لأن الجميع يعرف تماما استحالة هذا التوحيد ، لأنه يعنى ـ ببساطة شديدة ـ توحيد سياسة سوريا حافظ الأسد ومصر حسنى مبارك ! ، فالأول يساند الجبهة الشعبية لجورج حبش والجبهة الديموقراطية لنايف حواتمة . ويعادى عرفات إلى حد شن حرب ضده وحصاره فى طرابلس ومحاولة تصفيته جسديا ، والثانى يساند ياسر عرفات .

بل ان المحاولة تجعلنا نشك أيضا فى أهدافها ، لأن وحدة تضم جورج حبش ونايف حواتمة ـ أى تحظى بمباركة سوريا ـ لن تكون أبدا

لحساب حل القضية الفلسطينية بالطريق السياسى ! ـ أى من خلال تعاون فلسطينى أردنى .

ولذلك نستطيع أن نفهم الآن لماذا ألغى الاتفاق الفلسطينى الأردنى كثمن للوحدة ، كما نستطيع أن نفهم لماذا كانت هذه الوحدة على حساب مصر، لأن مصر هى الطرف الثالث فى الحل السياسى .

الهدف ـ إذن ـ ليس الوحدة . وإنما القضاء على فكرة الحل السياسى للقضية الفلسطينية ، ومن هنا كانت النتيجة الرئيسية لاجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى وللمناورات التى دارت فيه ، إبعاد الأردن ومصر من حل القضية الفلسطينية ! .

ولست ممن يعتقدون فى مهارة الرئيس السورى حافظ الأسد كما يتوهم البعض ، لأن بقاء الجولان تحت الاحتلال الاسرائيلى إلى الآن دليل دامغ على أنه أفشل حاكم عربى ـ ، وإنما ثقتى الأكيدة فى مهارة ياسر عرفات ! .

فهذا السياسى البارع ، الذى استطاع ، فى وسط أصعب الظروف وأشرس صراع الاحتفاظ برياسته لمنظمة التحرير الفلسطينية على مدى عشرين عاما كاملة حتى الآن ـ أى أكثر مما استطاع معظم رؤساء الدول العربية ـ والذى استطاع ـ فوق ذلك ـ الاحتفاظ بحياته رغم خطر الموت الذى يتربص به فى كل خطوة يخطوها ـ هذا السياسى لايقدم على مثل هذا التنازل للرئيس السورى حافظ الأسد حبا وتقديرا ، بعد أن حاول القضاء عليه فى طرابلس ، كما أنه لايقدمه رغبة فى تحالف مع الأسد يعرف مقدما نتيجته ! ـ وإنما يقدمه لأنه الطريق الوحيد لتفادى الحل السياسى للقضية الفلسطينية ! .

وتقديرى الشخصى ، الذى يستند إلى شواهد تاريخية شتى ، أن ياسر عرفات يرى أن مخاطر الحل السياسى على زعامته ومركزه فى رأس منظمة التحرير الفلسطينية هى أكبر بكثير من مكاسبه . واعتقادى

الشخصى أيضا أن الكثيرين من زعامات المنظمة الملتفين حول ياسر عرفات يرون ذلك أيضا ! .

بل لعل هؤلاء يؤمنون بأن هذا الحل السياسى فيه القضاء النهائى على زعامتهم ودورهم التاريخى . لأنه مهما بلغ الحل السياسى من ارضاء المطالب الفلسطينية فلن يكون أكثر من انعكاس أمين لميزان القوى، سواء بين اسرائيل والمنظمة من جهة ، أو بين اسرائيل والدول العربية من جهة أخرى . وهذا الميزان حاليا ، وربما إلى نهاية هذا القرن ، فى صالح اسرائيل بصفة مطلقة !

ومن هنا فإن أى حل سياسى للقضية الفلسطينية لن يكون بحال فى صالح منظمة التحرير الفلسطينية أو فى صالح زعامة ياسر عرفات ومساعديه ، ولن يكون له من نتيجة إلا سقوط هيبة المنظمة ورئيسها ورجالها ، طالما أنها لم تحقق للشعب الفلسطينى إلا ما تعكسه علاقات القوى غير المتكافئة بينه وبين إسرائيل ! .

ومن سوء حظ ياسر عرفات أن خصومه السياسيين ليسوا خصوما عاديين ممن يصادفه أى زعيم وطنى فى أى بلد من بلاد العالم الثالث ـ أى خصوم يستندون إلى إرادة الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة ، وإنما هم خصوم يستندون إلى قوة دولة عربية تزودهم بالمعدات العسكرية التى تتزود بها الجيوش الحديثة ، وهم خصوم لم يتورعوا عن خوض حرب أهلية ضده ، وكادوا يتمكنون منه بالفعل فى طرابلس ، ولم ينج منهم إلا بتدخل مصر والدول الكبرى . وقد فعلوا ذلك لمجرد أنه أبدى بعض الاعتدال فى سياسته . فماذا يكون موقفهم حين يترجم هذا الاعتدال فى شكل حل سياسى للقضية الفلسطينية يعكس علاقات القوى بين الأطراف ؟ .

هذا هو السؤال الذى يشغل بال عرفات ومساعديه ! . فلن يجديهم فى شىء تأييد فلسطينيى الضفة الغربية وغزة الذين يكتوون بنار الاحتلال كل يوم ، والذين يريدون تخفيف وطأته بأى ثمن ، حتى ولو كان

هذا الثمن هو التدرج الذى عرفه كل شعب عربى فى المنطقة تحرر من الاستعمار ! .

نعم ، فلن يستطيع ياسر عرفات ولا مساعدوه محاجة خصومهم فى الرأى ـ ممن يستندون إلى سوريا حافظ الأسد ـ بأن مصر حصلت على استقلالها على ثلاث مراحل ، بتصريح ٢٨ فبراير أولا ، ثم معاهدة ١٩٣٦ ، ثم معاهدة الجلاء سنة ١٩٥٤ . أو أن العراق حصل على استقلاله من خلال عدد أكبر من المعاهدات . وكذلك كان الحال فى سوريا ، وتونس ، والأردن ، وليبيا ، والجزائر ، والمغرب .. إلى آخره .

ذلك أن خصوم ياسر عرفات يزعمون أنه يمكن تحرير فلسطين ، وانهاء صفحة دولة اسرائيل ؛ بحرب عربية اسرائيلية خامسة أو سادسة أو سابعة ! ـ وطالما أن الأمر كذلك . فليس هناك ما يغرى ياسر عرفات أو المنظمة على المجازفة بحل سياسى للقضية الفلسطينية يحقق للشعب الفلسطينى أقل من ذلك ، ويقضى فى نفس الوقت على زعامته وينهى صفحة المنظمة .

هذا هو اللغز ، وهذه مفاتيح حله ! . وهذا هو السبب فى تأرجح وتذبذب العلاقات بين منظمة التحرير والأردن ، أو بينها وبين مصر ، أو بينها وبين سوريا ! . وهذا هو السبب فى تهرب منظمة التحرير من الحل السياسى ، سواء بعدم الاعتراف بالقرار ٢٤٢ ، أو بإلغاء الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، أو باغضاب مصر ، أو باغضاب الأردن ، أو بالمناورة مع سوريا أو مع الأردن أو مع مصر ، أو بالتذرع بالوحدة الفلسطينية .. إلى آخره ! .

ومن هنا فعلى الذين يبنون آمالهم ، سواء فى مصر ، أو فى الأردن ، أو فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، أو فى أى بقعة من بقاع العالم العربى ـ على حل سياسى للقضية الفلسطينية تبرمه المنظمة برياسة عرفات ، يحقق أقل مما تحققه وعود جورج حبش ونايف حواتمة وحافظ الأسد ـ أن يهدموا هذه الآمال بسرعة ، لأن ياسر عرفات أو أى مساعد

من مساعديه فى المنظمة لن يوقع على مثل هذا الحل ، لأن معناه سقوطهم سياسيا وانتهاء صفحتهم ودورهم التاريخى ، وربما تصفيتهم جسديا .

بل أزعم أن وجود المنظمة بأوضاعها الحالية هو ـ على هذا النحو ـ ضمان بأن مثل هذا الحل السياسى لن يتحقق على الاطلاق ! .*

ولست ألوم المنظمة على هذا الموقف ، لأن لكل حركة وطنية ظروفها الخاصة المحيطة بها ، وإنما السؤال الذى يطرح نفسه ، هو : كيف يكون اذن حل القضية الفلسطينية ؟ .

اننا نعرف جميعا أن حل أية قضية وطنية لايتحقق إلا بإحدى وسيلتين :

الأولى ، القوة ، على أساس أن ما أخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة . وهذه الوسيلة حاسمة كما هو واضح ، وتتحدد نتيجتها بنتيجة استخدام القوة .

والوسيلة الثانية هى المفاوضات ، ونتيجتها كما هو واضح تتحدد بعلاقات القوة بين الطرفين المتفاوضين ، ومن هنا فهى على الدوام لصالح الطرف القوى وضد مصلحة الطرف الضعيف ! .

ولما كانت طريقة القوة غير مطروحة فى الوقت الراهن ، ولعدد غير مرئى من السنين ، لأن المنادين بها قد أثبتوا أنهم مجرد أدعياء ، ولم نرهم يلجئون إلى القوة إلا ضد الفلسطينيين أنفسهم أو ضد أو غيرهم ـ كما هو الحال بالنسبة لسوريا التى استخدمت القوة فى لبنان ضد الفلسطينيين ، ولم تستخدمها ضد الاسرائيليين ، سواء عند شروعهم فى غزو لبنان أو فى أثناء وجودهم فيه حتى الآن . أو بالنسبة لليبيا التى تستخدم قوتها فى تشاد ، ولا تستخدمها ضد اسرائيل ! .

ولما كانت طريقة الحل السياسى غير مطروحة أيضا فى وجود منظمة التحرير الفلسطينية ـ كما أثبتت تاريخ ممارساتها ومناورتها

* لم تكن انتفاضة الحجارة قد انفجرت بعد

الأخيرة فى الجزائر ـ فعلى الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة أن يطمئن إلى شىء واحد أكيد ، هو بقاؤه فى ظل هذه الأوضاع الحالية حتى تقرر إسرائيل أن هذه الأوضاع لم تعد لمصلحتها هى ، فتأخذ فى تغييرها من جانب واحد ! .

وهذا ما فعلته انجلترا فى مصر بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ! . ولكن المشكلة أنه حتى تصريح ٢٨ فبراير لم يتم بمحض قرار فجائى اتخذته حكومة انجلترا ، وإنما تم بعد مفاوضات مضنية قام بها الفريق المعتدل فى السياسة المصرية بقيادة عدلى يكن ، ومن وراء ظهر سعد زغلول ، الذى نفى وقتذاك خصيصا لتهيئة السبيل لهذه المفاوضات ! .

ومع أن فريق ياسر عرفات يمثل على وجه التحقيق الفريق المعتدل فى منظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أنه نظرا لأنه لايستطيع أن يقبل أقل مما يقبله الفريق المتشدد للظروف التى أوضحناها ـ فإنه من الناحية الفعلية يتساوى مع الفريق المتشدد !

وهذا ما تعرفه جيدا اسرائيل ، وهو ما تستثمره فى دوام احتلالها وزيادة مستوطناتها ، وتغيير التركيب الاجتماعى فى الضفة الغربية وغزة إلى تركيب يهودى .

ومن هنا فلنا أن نبشر ياسر عرفات بطول زعامة ، ونبشر الشعب الفلسطينى بطول احتلال ! . *

---

* بعد كتابة هذا المقال بسبعة أشهر فقط ، أى فى ديسمبر ١٩٨٧ ، انفجرت انتفاضة الحجارة بقيادة جديدة غير قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وفرضت نفسها على سياسة المنظمة ، وقللت من شأن المنظمات المتطرفة الأخرى التى كانت تملك تأثيرا على المنظمة ، وخلقت وضعا جديدا لصالح تسوية القضية الفلسطينية بطريق التدرج الذى أشرنا إليه فى هذا المقال .

منظمة التحرير ونهج السادات *!

* أكتوبر فى ١٩٨٩/١/٨

عندما يكتب تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى لن يستطيع مؤرخ أن يحصى الجرائم التى ارتكبها المزايدون فى الوطن العربى فى حق الشعب الفلسطينى أو فى حق الأمة العربية .

فبعد أحد عشر عاما من إلقاء السادات خطابه فى الكنيسيت الاسرائيلى ، الذى استحق عليه تهمة الخيانة ، كان ياسر عرفات يدلى بخطابه فى جنيف أمام الجمعية العامة، ثم يدلى بعدها بتصريحاته التى وافق فيها على الشروط الأمريكية لبدء الحوار، واعترف فيها بحق اسرائيل فى الوجود ، ونبذ كل أشكال الإرهاب ، وقبل قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨

أى أنه ارتكب كل «الخيانات» ! التى أدانها المزايدون وثوار الكلام على مدى السنوات الطويلة السابقة فيما بين خطاب السادات وخطابه !

وفيما بين الخطابين يم وبسبب المزايدين النصابين وثوار الكلام ، وقع أكبر انقسام فى العالم العربى ، بطرد مصر من جامعة الدول العربية ، ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس، وصدرت قرارات المقاطعة فى حق الشرفاء ممن أيدوا مبادرة القدس ، واغتيل يوسف السباعى ، وارتكبت جرائم التصفية الجسدية ضد كل صوت عاقل ارتفع فى وجه التطرف المجنون الذى كان يضيف إلى معاناة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة .

ثم بلغ التطرف ذروته فى العام الماضى حول انتخابات بلدية القدس، حين اقترح حنا سنيورا مشاركة الفلسطينيين فى انتخابات بلدية القدس، فخرجت الأبواق السورية ، وعصابة أبو نضال الارهابية - جنبا إلى جنب مع كتلة الليكود ! - تندد بالفكرة ، ويحذر متحدث باسم منظمة التحرير من «مغبة الوقوع والانجرار نحو قضايا هامشية تصرف الأنظار عن جوهر الصراع مع العدو الصهيونى» ! مدينا أية أفكار أو برامج تتناقض ومهمات التصدى الحازم للاحتلال» ! .

وجاءت دورة المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى العام الماضى أيضا التى تحكمت فيها المنظمات الصغيرة وعلى رأسها الجبهتان الشعبية والديموقراطية ، ومعهما «جماعة أبو نضال» السيئة الصيت والسمعة - حسبما يصفها صبرى جريس فى مجلة شئون فلسطينية - لتنحرف بالمجلس عن طريق حل القضية الفلسطينية ، إلى التحالف مع سوريا التى ارتكبت - فى ظل نظامها الحالى - الجرائم تلو الجرائم على مدى عشر سنوات ضد القضية الفلسطينية ثم يرتكب المجلس خطيئته الكبرى بتوجيه اللوم والتقريع إلى مصر مؤكدا قرار عام ١٩٨٣ بشأن تقييد العلاقات مع النظام الحاكم والتركيز على التعامل مع ما أسماه بالحركة الوطنية المصرية .

تلك الدورة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى العام الماضى ، بما سبقها من موقف التنديد من اقتراح مشاركة الفلسطينيين فى انتخابات

بلدية القدس ، وجهت ضربة قاصمة للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة، نبهتهم إلى سوء المصير الذى ينتظرهم إذا استمروا فى تسليم قيادهم للمنظمة بتصلبها الذى كانت عليه .

وقد عبرت أقلام فلسطينية هامة عن هذا المعنى ، فكتب صبرى جريس ، رئيس تحرير مجلة «شئون فلسطينية» مقالا نقديا خطيرا فى عدد يونيه ١٩٨٧ يقول فيه :

«بدت الدورة الأخيرة للمجلس الوطنى وكأنها طبعة مكررة من دورات المجلس السابقة ، التى عرفناها جيدا حتى الآن بانعدام تنظيمها وقلة معاييرها وقراراتها الانشائية (وهذه المرة الضارة أيضا !) فى رتابة تثير الحزن . أما المشاكل الملحة والحقيقية فقد بقيت بعيدة عن متناول البحث، وبدا واضحا أن ما كان سوف يكون دون زيادة أو نقصان

ثم يستطرد فيقول . «إن الدرس الكبير الماثل للعيان من هذه التجربة، هو أن حركة المقاومة باتت غير قادرةعلى تجديد نشاطها ، والتعامل بما تمليه ضرورات المصلحة مع التطورات المستجدة والتحديات الكبيرة التى تواجهها القضية الفلسطينية .. ان هذه التركيبة بأسرها قد تفقد فعاليتها وتنكفىء على ذاتها وتترهل وتشيخ تدريجيا ، بحيث لايحسب لها عندئذ أى حساب ، على الرغم من أنها تبقى مسجلة فى عالم الأحياء . ولعل المصير الذى آلت إليه الهيئة العربية العليا - أو حكومة عموم فلسطين - يكفينا مثالا » !

أما رد الفعل الثانى ، فقد تمثل فى انفجار الانتفاضة الفلسطينية التى اصطلح على تسميتها بانتفاضة الحجارة ، فى الضفة الغربية وغزة، والتى كانت تعنى أن الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلى قد قرروا أن يتولوا قضيتهم بأيديهم ويتصدوا بأنفسهم للاحتلال ، بعد أن فشلت كل الوسائل التى ابتدعتها منظمة التحرير الفلسطينية فى تحقيق التحرير .

وكما أن هذه الانتفاضة كانت أخطر ما واجهت اسرائيل ، فكذلك كانت أخطر ما واجهت منظمة التحرير ، فلأول مرة أخذت المنظمة تواجه

مصير حكومة عموم فلسطين ، إذا لم توفق نفسها مع أوضاع الانتفاضة، وتتغير مع الظروف الجديدة ، وتتفهم أوضاع المتغيرات التى فرضت نفسها على القضية الفلسطينية .

ومن هنا كان تغيير قرارات المؤتمر الوطنى الفلسطينى الذى عقد فى الجزائر ، ثم خطاب ياسر عرفات فى جنيف ، وتصريحاته التى أعقبتها ، مما يمثل تحولا عن موقف ١٩٨٧ بما يعادل ١٨٠ درجة . فقد نحى جانبا الاختيار السورى ـ الذى كان يمثل انتحارا للقضية الفلسطينية ـ وعاد إلى الاختيار الأردنى . وفى الوقت نفسه عادت القيادة الفلسطينية إلى القاهرة تلتمس منها العون ، وتعترف بدورها فى مساندة القضية الفلسطينية . ثم أخذت سياسة الواقعية (التى كانت تسمى بالخيانة فيما مضى !) تسيطر وتتحكم فى مسار المنظمة ، وبذلك افتتحت صفحة جديدة فى نضال منظمة التحرير الفلسطينية .

ومن المحقق أن الفضل فى هذا التغيير الذكى يرجع إلى ياسر عرفات ، وإلى مجموعة الواقعيين فى المنظمة . لقد كان موقف ياسر عرفات والواقعيين فى المنظمة ضعيفا قبل الانتفاضة ، بسبب شدة صخب النصابين المزايدين الخاضعين للسيطرة السورية ، وبسبب الخوف من نفس الاتهامات التى وجهت إلى السادات ببيع القضية الفلسطينية والتضحية بالشعب الفلسيطينى ! ولكن الانتفاضة غيرت الموقف ، فالفرق بين مطالب المنتفضين ومطالب المزايدين كالفرق بين السماء والأرض ، فلم يطلب المنتفضون ازالة دولة اسرائيل والقضاء على الكيان الصهيونى وانما طالبوا بازالة الاحتلال الاسرائيلى عن الضفة وغزة فى مقابل السلام ، وهذا المطلب يستطيع أن يجتذب إليه تأييد الرأى العام العالمى ، بل يجتذب الرأى المناصر للسلام داخل اسرائيل نفسها . ومن هنا انعزل المتطرفون المزايدون بالضرورة عن الثورة الفلسطينية ، ولم يعودوا يمثلون أى خوف لدى الواقعيين من زعماء المنظمة وعلى رأسهم ياسر عرفات . فكان التغيير الذى شاهدناه فى جنيف ، والذى يعد نقطة تحول فى القضية الفلسطينية .

نعم يعد نقطة تحول فى القضية الفلسطينية لأنه يشتمل على متغيرين:

المتغير الأول ، هو أن الوجود الاسرائيلى لم يعد ينفى الوجود الفلسطينى كما أن الوجود الفلسطينى لم يعد ينفى الوجود الاسرائيلى . بل يمكن لكل من اسرائيل وفلسطين أن تتواجدا معا على أرض فلسطين . وهذا هو مغزى الاعتراف بقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧.

وحتى نبرز أهمية هذا الاعتراف يمكن أن نعود إلى وجهة النظر الفلسطينية من الوجود الإسرائيلى ، كما وردت على لسان مناضل فلسطينى بارز ، هو الدكتور فايز صايغ ، فى حوار مشهور على شاشة التليفزيون الأمريكى أجراه المذيع الأمريكى دافيد سسكند يوم ٣ديسمبر ١٩٦٧ ـــ أى بعد النكسة بنصف سنة ، وفيه يقول :

«نحن نرفض الاعتراف باسرائيل ، لأن إسرائيل هى اغتصاب لأحد الأقاليم العربية . . إن إسرائيل موجودة ، لأن فلسطين قد منعت من أن توجد . إن وجود إسرائيل يكمن فى عدم وجود فلسطين .

سسكند : يعنى انكم لن تعترفوا باسرائيل قط ؟

صايغ : لن نعترف باسرائيل التى يعد وجودها انكارا لحق عرب فلسطين فى الوجود .

سسكند : هكذا لن تعترفوا أبدا بدولة إسرائيل ؟

صايغ : لقد سبق أن قلت ذلك اثنتى عشرة مرة .

سسكند : قل نعم أولا ، اجابة على ذلك السؤال.

صايغ : قلت لا ، لن نعترف بدولة إسرائيل التى يعنى وجودها عدم وجود الشعب العربى فى فلسطين .

سسكند : دكتور صايغ ، فى استطاعتك أن تستأثر بالتليفزيون الأمريكى لمدة أربع ساعات فى الليلة ، أى اثنين وخمسين أسبوعا فى

السنة ، ولن يكون الدفاع عن قضيتك بأفضل مما دافعت ! ولن يستمع إليها أحد على نحو أكثر نفورا من هذا ، لأن أمريكا ــ كما تعلم ــ هى احدى الدول الموقعة فى الأمم المتحدة على قيام دولة إسرائيل ، وعلى شرعيتها وسيادتها » .

وهذا يفسر قبول الولايات المتحدة التفاوض مع منظمة التحرير بعد اعلان عرفات قبول المنظمة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، الذى يشمل «الاعتراف بسيادة كل دولة فى المنطقة ، وحقها فى أن تعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، خالية من التهديدات أو أعمال القوة ».

ولكنه يفسر أيضا اعتراف المنظمة بأنها قد فشلت فى حل الصراع مع إسرائيل بالقوة ، بنفس القدر الذى فشلت فيه الدول العربية فى حله بالقوة من خلال اربع حروب ــ أى أنه اعتراف بالأمر الواقع . وهو اعتراف لا غبار عليه ، كما أنه لم يكن ثمة غبار على الألمان حين اعترفوا بانقسام دولة ألمانيا الموحدة إلى دولتين بعد الحرب العالمية الثانية ، * لأن التاريخ يحفل بكثير من الأمور الواقعة التى فرضت نفسها على الأمم والشعوب ولم تملك إزاءها إلا الاعتراف أو الفناء .

نعم ليس فى هذا الاعتراف بالأمر الواقع ما تلام عليه المنظمة ، وانما الذى تلام عليه أنه تأخر كثيرا ، وأنه لم يحدث فى الوقت المناسب ـ أى فى الوقت الذى اعترفت فيه مصر بهذا الأمر الواقع ، وقام السادات بزيارته التاريخية إلى القدس .

فلم تستطع المنظمة أن تفهم أن السادات لم يقم بهذه الزيارة من باب الخيانة أو بيع القضية الفلسطينية ، وانما قام بها لأن أكبر حرب خاضها ضد اسرائيل ، وحقق فيها انتصارا أسطوريا بكل المعايير ، لم تسفر إلا عن تحرير شريط على طول الضفة الشرقية للقناة بعمق خمسة عشر

---

* كان انقسام ألمانيا وقت كتابة هذا الكلام يبدو لى أبديا !

كيلومترا ، وأنه لا يستطيع أن ينتظر عشر سنوات أخرى حتى تتهيأ الظروف لحرب جديدة يخوضها ضد اسرائيل لتحرير بقية سيناء - ناهيك عن إزالة دولة اسرائيل ! .

كذلك لاغبار على المنظمة أن اتجهت إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، واستجابت لشروطها للحوار ، لكى تضغط بها علي اسرائيل للقبول بانهاء احتلالها للضفة الغربية وغزة ، كما أنه لم يكن ثمة غبار على السادات حين قال ان ٩٩ فى المائة من أوراق اللعبة فى يد الولايات المتحدة ! فمن قبل أن يقول السادات ذلك كان عبد الناصر قد قال هذا المعنى بصورة أبلغ ، حيث وصل بالنسبة إلى مائة فى المائة !

ففى لقائه بدوايت أيزنهاور ، رئيس الولايات المتحدة وقتذاك ، فى فندق والدورف استوريا يوم ٢٦ سبتمبر١٩٦٠ ، تطرق الحديث إلى «مسئولية أمريكا» ذات التأثير فى المجال الدولى ، وأخذ عبد الناصر يدلل على ضخامة حجم هذه المسئولية بأبلغ مما فعل السادات ، فقال ما معناه حسبما يروى محمد حسنين هيكل :

«إنما نحن ، وشعوب أخرى كثيرة غيرنا ، نتمنى لو أن قادة أميركا تذكروا الوزن الكبير لبلادهم ، وهم يقررون خطواتهم السياسية ، وإنى لأضرب لكم المثال من تجربتين عشناهما معا فى العالم العربى ، وعاشتهما معنا الولايات المتحدة : أولاهما ، مشكلة العدوان على فلسطين سنة ١٩٤٨ ، والثانية ، مشكلة العدوان على مصر سنة ١٩٥٦ . ان الفشل الذى لاقته الأمم المتحدة فى المشكلة الأولى ما زال مكمن الخطر فى العالم العربى . كما أن النجاح الذى لاقته الأمم المتحدة فى المشكلة الثانية استطاع أن ينقذ العالم من حرب ذرية مروعة».

واستطرد جمال عبد الناصر يسأل أيزنهاور بما معناه :

«هل تستطيع أن تقول لى : لماذا نجحت الأمم المتحدة فى مشكلة العدوان على مصر ، ولماذا فشلت نفس الأمم المتحدة فى مشكلة العدوان على فلسطين ؟ لقد كان الفارق الوحيد بين النجاح والفشل للأمم المتحدة

فى تقديرى هو موقف أمريكا : نجحت الأمم المتحدة سنة ١٩٥٦ لأن أمريكا وقفت معها ، وفشلت الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ لأن أمريكا تخلت عنها» !

هذا هو ما قاله عبد الناصر بنفسه للرئيس الأمريكى . وقد نقله عنه محمد حسنين هيكل - كما ذكرنا - فى مقال نشرته له مجلة «نحن والعالم» فى عددها الصادر فى كانون الأول ١٩٦٠ والصادر من بيروت ، نقلا عن جريدة الأهرام ، على أثر فوز كنيدى برئاسة الجمهورية . وهو يغنى عن التعليق ، لأنه يلغى تأثير الأمم المتحدة بدون أمريكا .

فإذا جاءت منظمة التحرير الفلسطينية الآن لتعطى للولايات المتحدة نفس الدور الذى أعطاه لها من قبل عبد الناصر والسادات ، فإنها لاتكون قد تجاوزت حقائق هذا العصر .

وهذا ما سبق لنا أن نبهنا إليه فى عديد من مقالاتنا ، فكثيرا ما قلنا إن المعركة الأساسية هى مع الولايات المتحدة وليست مع إسرائيل ، وان الولايات المتحدة هى التى تسيّر اسرائيل ولا تسير اسرائيل الولايات المتحدة ، لأن هذا ضد طبيعة الأشياء ، فليس من المعقول أن دولة تتكون من ثلاثة ملايين ، تسير دولة تتكون من ٢٥٠ مليونا ! وانما للولايات المتحدة مصلحة أساسية فى اشعال هذه المنطقة بالنار بالصراعات والحروب والفتن والثورات ، لكى يثرى تجار السلاح وتروج بضاعتهم . وان الذين يموتون فى هذه المنطقة هم عرب ومسلمون واسرائيليون ولا يموت أمريكيون .

وقلت إن حل القضية الفلسطينية يتم من خلال واحد من طريقين : إما عن طريق الولايات المتحدة ، باقناعها بمصلحتها فى هذا الحل ، وبإنه لن يؤثر تأثيرا سلبيا على نفوذها فى المنطقة ، واما عن طريق التفاوض المباشر مع اسرائيل ، وتقديم التنازلات اللازمة لأمنها ! - وفى كلتا الحالتين فانهما تقومان على الاعتراف بالأمر الواقع ، الذى تتجرعه الدول عادة عبر التاريخ ، حتى يتسنى لها ترتيب أمورها والاستفادة مما لديها ،

بدلا من أن تفنى حياتها وتدمر امكاناتها طلبا للمستحيل ، وهو ما تجرعته اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم يكن فى وسعهما غير ذلك .

وقد كانت المشكلة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية هى أنها تريد - بامكانيات هزيلة للغاية - هى مجرد عمليات فدائية هنا وهناك ، أو عمليات خطف طائرات هنا وهناك - أن تجبر الولايات المتحدة واسرائيل على الرضوخ لرغبة الحركة الوطنية الفلسطينية فى إزالة دولة اسرائيل . وعندما عجز السادات عن ذلك بعد انتصار ضخم مدو حطم فيه خط بارليف فى ست ساعات ، وأراد أن يتصرف وفقا للأمر الواقع ، ويجلس مع اسرائيل على مائدة المفاوضات من أجل حل شامل ، اتهمته المنظمة بالخيانة بدلا من أن تشترك معه فى الاجتهاد الذى حرر سيناء ، فرحبت اسرائيل بهذا العناد لأنها كانت تضع يدها على الأرض ، واستمرت فى بناء المستوطنات فى الضفة الغربية ، وأنزلت العذاب بالفلسطينيين فى الأراضى المحتلة دون أن يردعهم رادع .

فلما قامت انتفاضة الحجارة ، أعطت للمنظمة امكانات جبارة للتحرير لم تكن تملكها من قبل ، وهى نفس الامكانات التى قامت عليها حركات التحرر الوطنى فى أنحاء العالم الثالث - وفى العالم العربى على الأخص - فى مصر وتونس والجزائر والمغرب وسوريا والعراق والأردن ولبنان وغيرها ، فأخذت المنظمة تتعامل مع الأمر الواقع - بعد أن كانت تتجاهله - وتحاول تغييره لصالح القضية الفلسطينية ، فكان هذا الانقلاب فى سياستها ، الذى نرحب به ، وندعو قادتها الواقعيين ، وعلى رأسهم ياسر عرفات ، إلى المضى فيه قدما ، مهما كان فيه مما يعرضهم لتهجم المزايدين النصابين .

ولا يضيرهم أن يتبعوا نهج السادات ، الذى داس على أشواك التخوين والمقاطعة العربية ، بينما كان يلقى التعنت من سياسة بيجين والليكود ، حتى تكللت جهوده بالنجاح ، فكانت سيناء أول أرض عربية

تتحرر من الاحتلال الاسرائيلى . وهو ما نرجو أن يكون مصير الضفة الغربية وغزة ، فتكون فلسطين هى الأرض العربية الثانية التى تنال شرف التحرير .

منظمة التحرير ونهج السادات (٢)

أدفاع عن المزايدين !

أكتوبر في ١٩٨٩/١/٢٢

عندما كتبت مقالى فى عدد ٨ يناير ١٩٨٩ بعنوان : « منظمة التحرير ونهج السادات » لم أكن أقصد سوى الترحيب بالتغيير الجذرى الذى حدث فى موقف منظمة التحرير الفلسطينية من اسرائيل ، والذى اعترفت فيه المنظمة بالأمر الواقع الذى تجاهلته علي مدى السنوات السابقة ، وترتب عليه استمرار معاناة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة حتى اليوم دون أية بارقة أمل فى انتهاء هذه المعاناة ، مما فجر انتفاضة الحجارة المباركة التى قلبت الموقف رأسا على عقب ، ونقلت القضية الفلسطينية إلى مستوى جديد .

على أن صديقا عزيزا يرأس تحرير جريدة حكومية كبرى * رأى فى مقالى ما أسماه « بمعايرة » المنظمة لأنها فعلت اليوم ما اعتبرته خيانة

* هو الأستاذ محفوظ الأنصارى

بالأمس ! مع أن فكرة « المعايرة » لم تخطر ببالى . وانما كنت أوظف التاريخ فى وظيفته الحقيقية ، وهى بناء الحاضر والمستقبل . ومن هنا كانت دعوتى للمنظمة ـ وبصفة خاصة للواقعيين من زعمائها وقادتها ـ إلى المضى قدما فى السياسة الجديدة لصالح القضية الفلسطينية ، «مهما كان فيه مما يعرضهم لتهجم المزايدين » ـ كما قلت .

ومن هنا فان محاولة الصديق العزيز وصف مقالى بـ « المعايرة » لا يمكن أن تكون إلا محاولة لتبرئة ساحة « المزايدين » ، الذين رفضوا التعامل مع الواقع ـ لأسباب سوف يحاسبهم عليها التاريخ عندما تكتمل الوثائق وتتكامل الصورة ـ ولا يمكن أن يكون مقاله دفاعا عن المعتدلين أنصار التعامل مع الواقع وتغييره ! .

ومثل هذه المحاولة لتبرئة « المزايدين» مرفوضة تماما ، لأنها تنزع عن التاريخ سلاح المحاسبة الذى يخشاه كل سياسى أو حاكم على ظهر الأرض ، فيتصور أنه يكفى أن يعود إلى صوابه فتعود صفحته بيضاء نقية كأن لم تشبها من جرائمه وخطاياه على مر السنين شائبة ! ـ وهذا لا يقدر عليه إلا المولى سبحانه وتعالى فى علاه ، لرحمته بالعالمين ، ولكن التاريخ لا يملك هذه الرحمة ، وانما يملك ـ فقط ـ العدل ! .

بل ليسمح لى الصديق العزيز أن أعتبر محاولته هذه محاولة خطيرة، إذ ليس لها من نتيجة إلا تشجيع المزايدين على الاستمرار فى مزايدتهم القاتلة ، دون خشية محاسبة التاريخ ، فإذا أجبرتهم الظروف على التراجع عن المزايدة لم يعد ثمة فرق بينهم وبين المناضلين الحقيقيين الذين مشوا على الشوك الذى زرعه أمامهم المزايدون ، وتحملوا الآلام لخدمة أمتهم !

نعم لا يعود هناك فرق بين القذافى ـ علي سبيل المثال ـ وبين السادات ومبارك أو بين حافظ الأسد ـ الذى ما زال جولانه محتلا حتى الآن ـ ومبارك الذى تحررت سيناؤه الآن !

ومن حسن الحظ أن هذا الكلام ليس كلامى - حتى أُتهم بالمعايرة - وانما هو كلام الفلسطينيين المنصفين أنفسهم ، بل هو كلام كاتب كبير مثل صبرى جريس المدير العام لمجلة « شئون فلسطينية » التي تصدر عن منظمة التحرير ، فى تحليله لنتائج دورة المجلس الوطنى الفلسطينى الثامنة عشرة . التى عقدت فى الجزائر فى النصف الثانى من شهر ابريل عام ١٩٨٧ ، وفيه كشف بوضوح كيف تأثرت تلك النتائج بسياسة قادة المنظمات الصغيرة المزايدة التى أورثت المنظمة الانقسام والنزق والتحجر وضيق الأفق ، والتى تفرض دكتاتورية الأقلية على الأغلبية باسم الوحدة الوطنية - وعلى رأس هذه المنظمات الصغيرة الجبهتان الشعبية والديموقراطية ، فضلا عن « مجموعة السفاحين المعتوهين المعروفة أكثر باسم « جماعة أبو نضال » سيئة الصيت والسمعة» - حسب تعبيره - فجاءت تلك النتائج « متسرعة ، وفجة ، لا تنم عن نضج سياسى كبير ، وبدا كأنها بمثابة قفزة إلى الوراء » ! .

ومن هنا كان ترحيبنا بانتصار حكمة المعتدلين - الذين يمثلهم ياسر عرفات ورفاقه - على نزق ومتاجرة المزايدين ، وهو الانتصار الذى يمثل نقطة تحول ضخمة فى تاريخ المقاومة الفلسطينية .

ولكن الصديق العزيز - فيما يبدو على أحسن الفروض - يتصور أنه لا فرق بين المعتدلين والمزايدين ! فكلهم « منظمة التحرير » التى لا تجب «معايرتها » . وكان عليه أن يعرف أولا رأى هؤلاء المزايدين الذين هاجمتهم، فى المعتدلين الذين رحبنا بانتصار اتجاههم .

فلم يكن ياسرعرفات - فى رأى هؤلاء المزايدين - إلا « سادات فلسطين»! وكانوا يسمون القيادات الفلسطينية الملتفة حوله بـ « رموز الانحراف » أو « القيادة اليمينية المتنفذة » لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الخاضعة « لسادات فلسطين » ! ، وكانوا يسمون أنصار عرفات باسم «الزمر العرفاتية » - إلى آخر هذه المسميات التى تكشف خطأ تصور

الصديق العزيز أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت منظمة واحدة ، وليست عدة منظمات متناقضة متصارعة يصفي بعضها بعضا ، وتشتعل فيما بينها الحرب الأهلية بين فترة وأخرى ، وآخر هذه الحروب هى الحرب الأهلية الفسطينية التى دارت رحاها فوق أرض لبنان ، وكاد عرفات يفقد فيها حياته لولا تدخل مصر والدول ! .

الفرق الكبير - اذن - فى التحليل بينى وبين الصديق العزيز ، هو أنه ينظر إلى منظمة التحرير كمنظمة متجانسة فكريا وسياسيا ، وأنا أنظر إليها كمنظمة متصارعة منقسمة بين معتدلين ومزايدين يتقاتلون فيما بينهم حتى الموت ، ومن هنا يبنى تحليله للتغيير الذي طرأ على موقف المنظمة على أنه « جزء من عملية تطور طبيعية » ! بينما أبنى تحليلى على أن التغيير انما هو نتيجة انتصار فريق المعتدلين على فريق المزايدين . وهو ينسب التغيير إلى الأمور التى فرضتها ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية ! ، بينما أنا أنسبها إلى الأمور التى فرضتها ترتيبات ما بعد انتفاضة الحجارة ! لأن ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية موجودة طوال مدة الصراع العربى الاسرائيلى ، بل كانت هى نفسها الترتيبات التى حكمت الصراع العربى الاسرائيلى ، ولكن ترتيبات ما بعد الانتفاضة هى التى رجحت كافة المعتدلين على كفة المزايدين .

بل إن الصديق العزيز يتصور أن التغيير الذى حدث مع الفلسطينيين حدث - وبنفس الدرجة - حسب قوله ، مع العاهل الأردنى ، الذى أدرك في لحظة - كما يقول - أن العملية بأسلوبها القديم وعلاقاتها القديمة ومفاهيمها السابقة ، عقيمة مسدودة الطريق ولن تصل إلى أى شىء ، فاتخذ قراره بفك الارتباط القانونى والادارى بين مملكته وبين الضفة الغربية والقطاع ! - مع أن التصور التاريخى الصحيح لما فعله الملك حسين يبين بوضوح أنه كان نتيجة لعقم سياسة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت خاضعة فيها لسيطرة المزايدين ، وليس نتيجة لعقم العملية بأسلوبها القديم ! لأن المنظمة عادت إلى نهج الملك حسين ورؤيته

لحل الصراع وتحرير الأرض المحتلة ، ولم ينتقل الملك حسين إلي نهج المنظمة الذى كان يعرف أنه كان نهجا فاسدا خضع لسيطرة المزايدين .

ومن هنا ، إذا شاء الصديق العزيز أن يضع التغيير الذى طرأ على موقف المنظمة ، فى شكل : تطور أم توبة ، فإننا نسميه « توبة » ! لأن التوبة هى عودة إلى الطريق المستقيم ، ولا نسميه « تطورا » ، لأن التطور هو تقدم تدريجى إلى الأمام ، وليس « عودة » بأى حال ، اللهم إلا إذا كانت عودة إلى الطريق المستقيم !

وفي الواقع أن المنظمة تأخرت ثلاث سنوات فى اتخاذ هذا التغيير ، كما تثبت وثيقة رسمية بالغة الأهمية ، هي الخطاب المشهور الذى وجهه الملك حسين إلى الأمة فى يوم ١٩ شباط (فبراير) ١٩٨٦ ، والذى أعلن فيه « عدم تمكنه من مواصلة التنسيق سياسيا مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، «حتى تكون للكلمة منها معناها ، التزاما ومصداقية وثباتا»!

هذا الخطاب يوضح جيدا أن ما قبلته المنظمة اليوم ، هو نفسه ما كان معروضا عليها يوم ٢٥ يناير ١٩٨٦ ، ورفضته تحت ضغوط المزايدين . ومعنى ذلك أن التغيير جاء من المنظمة وليس من الملك حسين أو الولايات المتحدة ! أى أن المنظمة تابت عن موقفها السابق ، وعادت إلى الحق الذى يفرضه الأمر الواقع ، بعد أن حررت الانتفاضة يد المعتدلين من بطش المزايدين .

نعم ، فقد عادت المنظمة إلى ما أسميناه بالخيار الأردنى ، بعدأن تخلت عن الخيار السورى المتطرف القاتل للقضية الفلسطينية . وهذا الخيار الأردنى هو ما أسماه الملك حسين « بالصيغة الأردنية الفلسطينية»، والتى طرحها أمام الدورة السابعة عشرة للمؤتمر الوطنى التى عقدت فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٤ .

فقد أوضح أمام الموتمر أن « الموقف الدولى بعامة يرى أن بالامكان استرجاع الأرض المحتلة من خلال صيغة أردنية فلسطينية ، ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصول إلى تسوية سلمية عادلة ومتوازنة » .

وقال انه « إذا توافرت لديكم القناعة بهذا الخيار ، فوق ما بيننا من أواصر كأسرتين ، وما يجمعنا من وحدة في المصير والغايات ـ فنحن مستعدون للسير معا على هذا الطريق ، والخروج للعالم بمبادرة مشتركة أما اذا كنتم تعتقدون بأن المنظمة قادرة على السير بمفردها ، فنقول لكم : على بركة اللّه ، ولكم منا الدعم والتأييد ، وسيظل القرار أولا وأخيرا لكم » .

وأوضح الملك حسين أن الخطوط العريضة التى يمكن أن تشكل الاطار العام للمبادرة المقترحة ، هى : قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كأساس للتسويةالعادلة ، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، والمؤتمر الدولى ، وقيام صيغة للعلاقات الأردنية الفلسطينية تكون قاعدة للانطلاق عربيا ودوليا نحو عقد مؤتمر دولى للسلام .

وقد قبلت المنظمة هذا الاطار فى ذلك الحين ، وتم ابرام الاتفاق الأردنى الفلسطينى المشترك ، الذى عرف باتفاق الحادى عشر من شباط، وفيه اقامة اتحاد كونفدرالى بين الدولتين ـ مما أدى إلى إعادة الحياة إلى جهود السلام التى كادت تدفن .

وكانت فائدته للمنظمة عظيمة ، فقد برر مشاركتها في المؤتمر الدولى المقترح ضمن وفد أردنى فلسطينى مشترك ، على أساس أنه إذا كانت الكونفدرالية هى خط النهاية ، فلماذا لا يمارس طرفاها حل النزاع فى اطار المؤتمر الدولى ؟ ولم يكن هذا المكسب هينا ، لأن مشاركة المنظمة فى المؤتمر الدولى شكلت فى العقد الأخير احدى العقبات الرئيسية لعقد مؤتمر دولى للسلام .

أما الفائدة الثانية للمنظمة فقد تمثلت فى أن الاتفاق أرسى قواعد دور مسئول للمنظمة فى تحقيق السلام العادل وحمايته من خلال الترابط مع الأردن .

وبناء على هذا الاتفاق أخذ الملك حسين يدير الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية فى مايو وديسمبر من عام ١٩٨٥ ، بينما كان الرئيس مبارك يدير حوارا من جانب آخر .

ولكن المزايدين تقدموا لعرقلة الجهود ، وارتكبوا حادث اختطاف طائرة الركاب المصرية المعروف باسم « حادث مطار لارنكا» ، الذى تلته الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير فى تونس .

ومع ذلك أمكن الوصول إلى اتفاق مع الولايات المتحدة على دعوة المنظمة إلى المؤتمر الدولى فى حالة قبولها قراري ٢٤٢و ٣٣٨، وقبول مبدأ المشاركة فى التفاوض مع حكومة اسرائيل ضمن المؤتمر الدولى ، وشجب الارهاب وهو ما أبلغ به الملك حسين القيادة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٥ .

بل إنه فى ٢٥ يناير ١٩٨٦ أثمرت الجهود مع الولايات المتحدة عن تعهد مكتوب بأن « الولايات المتحدة تقبل دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة فى مؤتمر دولى ، إذا هى أعلنت قبولها الواضح لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، واستعدادها للتفاوض مع حكومة اسرائيل فى اطار مؤتمر دولى ، وادانتها للارهاب ». وكان الموقف الأمريكى قبل ذلك يقتصر على فتح حوار مع المنظمة إذا هى قبلت القرار ٢٤٢ .

على أن المنظمة ـ تحت ضغط المتطرفين ـ رفضت قبول قرار ٢٤٢ فى هذا الاطار ، مصرة على ضرورة أن اعتراف الولايات المتحدة بالحقوق المشروعة للشعب الفسطينى لا يغطى حق تقرير المصير الذى تصر المنظمة على قبول أمريكا المسبق له .

وبهذا الاصرار قفل باب الحوار مع الولايات المتحدة ، وانتهت جهود كل من الملك حسين والرئيس مبارك بالفشل ، واضطر الملك حسين إلى أن يلقى خطابا قوميا شاملا يعلن فيه للأمة هذا الفشل ، ويعلن عدم تمكنه من مواصلة التنسيق مع قيادة منظمة التحرير .

وسرعان ما أخذت مركب المنظمة تخضع لسيطرة المتطرفين ، فأخذت المنظمة ـ بقدرة قادر ـ تتحول من الخيار الأردنى المتاح ، إلى الخيار السورى المستحيل ، وبلغ ذلك ذروته فى الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى ابريل ١٩٨٧، التى خضعت لتأثير التيار « الشعبوقراطى » ـ حسب تعبير صبرى جريس ـ أى تأثير الجبهتين الشعبية والديموقراطية ، اللتين يعيش زعماؤهما فى سوريا ، «ومن لف لفهما » .

وتحت هذا التأثير تم الغاء الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، وبذل المجلس الوطنى كل ما فى وسعه لاسترضاء سوريا ، التى يرتكب حكامها على مدى السنوات العشر السابقة الجريمة تلو الجريمة ضد القضية الفلسطينية ، ابتداء من تل الزعتر إلى الحرب الأهلية فى لبنان ، إلى التقاعس عن أداء الواجب خلال الاجتياح الاسرائيلى للبنان ، إلى دعم المنشقين فى طرابلس ، إلى وقوفها وراء حركة « أمل » فى محاولاتها الاجرامية لتصفية المخيمات . فلم يشر المجلس الوطنى في قراراته إلى هذه الجرائم من قريب أو بعيد ، فى الوقت الذى انهال باللوم والتقريع على مصر ، مؤكدا صراحة قرار سنة ١٩٨٣ بتقييد العلاقات مع السلطة المصرية والتركيز على ما أسماه بالحركة الوطنية المصرية ـ يقصد المعارضة ـ بصورة استفزازية للحكومة المصرية .

فاذا جاءت المنظمة ـ بعد عام واحد من هذه القرارات التى اتخذتها الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى ، التي تحولت فيها إلي الخيار السورى ، وقضت على كل محاولات حل القضية الفلسطينية بالطرق السلمية ـ لتعود مرة أخرى إلى الخيار الأردنى فى الدورة التاسعة عشرة التى عقدها المجلس الوطنى فى نوفمبر ١٩٨٨ ، وتعلن عن العمل لتحقيق وحدة كونفدرالية مع الأردن عند اتمام تحرير الأرض المحتلة ، ويعلن عرفات فى جنيف اعتراف المنظمة بقرارى ٢٤٢و٣٣٨ ، وحق اسرائيل فى الوجود ، ونبذ الارهاب ـ دون أن يكون قد حدث أى تغيير أو تراجع

فى موقف الولايات المتحدة أو اسرائيل ! ـ فكيف يأتى الصديق العزيز ، رئيس تحرير الجريدة القومية الكبرى ، لينسب هذا التحول الذى طرأ على موقف المنظمة فى خلال عام واحد ، إلى ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية ؟ وإلى انقسام ألمانيا وكوريا واعتراف أمريكا بالصين الشعبية ؟ ويقول انه جزء من عملية تطورطبيعية » ؟ .

بل يتهمنا بسطحية التحليل بقوله إن « المشكلة أكبر والأزمة أعمق »! وبأنه فاتنا الاهتمام بقضية الشرق الأوسط وفلسطين سنوات طويلة ، وأنه كان يجب علينا أن نجهد أنفسنابالقراءة والعودة إلى التاريخ الحديث والمعاش ! ، ثم يتهمنا بمعايرة المنظمة لأنها ارتكبت كل « الخيانات » التى ارتكبها السادات ، ويتصور أنه ـ بذلك ـ قد برأ ساحة المزايدين ! ، الذين كرسنا مقالنا لإدانة وكشف جرائمهم فى حق الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال الاسرائيلى ! .

إننى أقول إنه لا فائدة من تبرئة المزايدين تحت أى سبب أو شعار ، أو مساواتهم بالمعتدلين فى قيادة المنظمة ، ولا فائدة من أن ننسى دماء يوسف السباعى وعصام سرطاوى التى أراقها المزايدون ، لأن هؤلاء المزايدين ما زالوا موجودين فى الساحة ، يتربصون بكل المحاولات الشريفة التى يقوم بها ياسر عرفات ورفاقه لانهاء معاناة الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال الاسرائيلى ، ويريدون استدامة الأوضاع القديمة التى كانوا فيها يرهبون ويخوفون ويسيطرون ويجمدون القضية الفلسطينية ويدفعون بها إلى هوة ليس لها قرار !

من أهم أعمال المؤلف

١ ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦)

(القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٤٨) ـ مجلدان .

(بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ .

(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ ـ عبد الناصر وأزمة مارس .

(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ ـ الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ ـ ١٩٣٦) .

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ ـ صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ ـ ١٩٥٢) .

(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ ـ الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) .

(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ ـ الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو .

(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ ـ المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ ـ ١٩٧٩) .

(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

١٠ ـ الاخوان المسلمون والتنظيم السرى .
(القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
١١ ـ الصراع بين العرب وأوربا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
١٢ ـ حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
١٣ ـ مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر .
(القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
١٤ ـ تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
١٥ ـ الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات المقاومة .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) .
١٦ ـ مصر فى عصر السادات . (الجزء الأول)
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
١٧ ـ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
١٨ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ، (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

١٩ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

٢٠ ـ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ ـ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ ـ مصر فى عصر السادات (الجزء الثانى)(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ ـ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ ـ الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة :١٩٩٠)

٢٥ ـ حرب الخليج فى محكمة التاريخ (القاهرة : الزهراء ـ ١٩٩٠) .

٢٦ ـ العلاقات المصرية الاسرائيلية ١٩٤٨ـ ١٩٧٩ (القاهرة ـ سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ ـ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

مع آخرين :

١ ـ مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق .

(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٢ ـ تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع د . يونان لبيب رزق و د . رءوف عباس .

(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٣ ـ تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع د . يونان لبيب رزق و د . رءوف عباس .

(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

١ ـ تاريخ النهب الاستعمارى لمصر (١٧٩٨ ـ ١٨٨٢) تأليف جون مارلو .

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

الكشـــافـــات

١ ـ كشـــاف الاعــــلام .
٢ ـ كشـــاف الــهــيئات .
٣ ـ كشـــاف البلاد والأماكن .
٤ ـ كشـــاف الحـــوادث .
٥ ـ كشـــاف الــدوريـــات .

قام بعمل الكشافات كل من الباحثين بمركز
وثائق وتاريخ مصر المعاصر الآتية أسماؤهم .
الأستاذ . سامى عزيز
الأستاذة استيرة غالى
الأستاذة . ماجدة سليم

كشاف الهيئات

(أ)

(ب)

(ت)

(جـ)

(حـ)

كشاف البلاد والأماكن

(أ)

(ب)

(ت)

(جـ)

(حـ)

(خـ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ن)

(هـ)

(و)

(ى)

كشاف الحوادث

(د)

(ش)

(ص)

(غ)

(ق)

(غ)

(م)

(هـ)

(و)

كشاف الدوريات

المجلات :

(أ)

(ر)

(ش)

(ص)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

الفهـرس

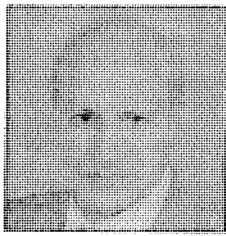
* أخطاء مطبعية

رقم الصفحة	الخطأ	رقم السطر	الصواب
٧٦	النوب	٥	النواب
٧٩	السلام	١	الاسلام
٧٩	عقيرتهم	١١	عقيدتهم
٩١	محمد كمال ابو المجد	٦	احمد كمال ابو المجد
١١٤	الأهر	٢٥	الأزهر
١١٧	الأهر	٩	الأزهر
١٢٢	التى	٧	الذى
١٢٥	ملَو	١٢	ملتوٍ
١٢٩	لينكرا	٦	لينكر
١٤٢	الدكتور محمد اسماعيل العوا	٢١	الدكتور محمد سليم العوا
١٨٩	من القتل اللواء	٣	من قتل اللواء
٢٩١	مفر	١٧	مقر
٢٩٢	١٩٧٠	٢٦	١٩٧٧
٣١٧	احسست	٢٤	أحست
٣٦٩	لا تنتهز	١	لا نتهز
٣٨٧	تشعيل	٢٦	تشغل
٤٨٥	الفتاة	٦	القناه
٥٠١	ساسة	٢٢	سياسة
٥٥٨	مرقمة برقم ٥٥٧ مكرر	–	والترقيم هو ٥٥٨
٥٨٦	ادلته بليغة	٤	إدانة بالغة
٦٣٠	وللأمانة فلسب	١٣	وللأمانة فلست
٦٣١	واصف بطرس غالى بك	١٥	بطرس غالى بك
٦٩٩	تارئيس	٢١	الرئيس
٧٥٢	فلما	٢٤	فلماذا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٠٥٣٩ / ١٩٩٢

I S BN 977 - 01 - 3227 - 6



هذا الكتاب

يعـــد هذا
الكتـاب من كتب التاريخ السـاخن .
فـهو يتتبع بالرصد اليومى والتحليل والنقد حركة
الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر فى عصر مبارك
بين فـريقين من القـوى السـياسـيـة : فـريق قـوى التـحـرر الوطنى
والاجتماعى الذى قاتل من أجل تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى،
ويريد أن يدفع عـجلة التـقـدم فى مـصـر إلى الأمـام ، ويمضى بحـركـة
الاستنارة التى بدأت فى القرن التاسع عشر إلى غايتها الطبيعية فى خدمة
جماهير الشعب المصرى وخدمة تقدمه . والفريق الآخر هو فريق قوى الانغلاق
الدينى والاجـتـمـاعى والسـيـاسـى ، الذى يتلفع بعـضـه بعـبـاءة الدين ويريد ـ
بالارهاب ـ أن يعود بمصر أربعة عشر قرنا . ويتلفع بعضـه الآخر بقـمـيص
عبدالناصر ويريد ـ بالارهاب أيضا ـ أن يعود بمصر أربعة عقود من السنين .
ومؤلف الكتاب هو الدكتور عبد العظيم رمضـان ، أستاذ التاريخ المعاصر
بجامعة المنوفية ، وعـمـيد كلية التربية السـابق ، والكاتب السياسى
المرموق ، وعضو المجلس الأعلى للثقافة ، وعضو المجلس الأعلى
للصحافة ، وعضو مجلس الشورى ، ورئيس لجنة التاريخ
والآثار ، ورئيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر،
وصاحب أكثر من عشرين كتابا فى
تاريخ مـصـر .

٢١٠٠ قـرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب